

شرح لباب



شرح لُباب فی علم الاعراب

لقطب الدین محمد بن مسعود فالی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القران ونصب لنا عليها دليلا وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به على فهم لطائف نظم الفرقان وذلك تفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افضل نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل واهان واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملل والاديان وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق النحرير الموفق ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين محمد بن محمد بن احمد السيف الاسفرائني المعروف بالفاضل اكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا تخفى مقداره ولا تشق غباره مستجمع لفوايد شريفة ومحتو لزوايد لطيفة تدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه اعترف الفضلاء باعتباره واغترفوا من تيار بحاره وكان في بعض الفاظه ايعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كنت املي على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحيحة دالة على محاض حق النصيحة فالتمسوا الكتبة شرح على وفق ترتيبه واف ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى الحال بضاعة المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه مثمر للعفارة والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران آملا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه وتعالى هو المحقق للراغبين فيه الامال والمتكفل باحسان خواتيم الاعمال فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بيمن توفيق الملك الوهاب قال الاستاد الامام الاجل الكبير الحبر المفخم النحرير ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد بن السيف الاسفرائني المعروف بالفاضل تغمده الله بغفرانه احمد الله على ما تناسقت من كعوب اياديه وتلاحقت بهوادي احسانه روادفه وتواليه تناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق اى منتظم والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوبة ما بين العقدتين والهوادي جمع هادية وهي العنق وهوادي الوحش اوايلها والرواد ف جمع رادفة من ردفه

بالكسر اي تبعه وروادف النخل هي الفسيل التي تنبت في جذع النخل وليس لها في الارض عرق فالمراد بالهوادي الاوايل وبالروادف الاواخر والتوالي هي التوابع من تلاه اذا تبعه وما في ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت ومن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم نقل ايادي مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظ ما بمعنى النعم وان اجراه على التانيث في تناسقت هكذا في بعض الحواشي وهو سهو لان الايادي بمعنى النعم فلا يضاف الى النعم بل التذكير لانه راجع الى الله تعالى اي من كعوب ايادي الله تعالى وتلاحقت عطف على تناسقت اى وعلى النعم التي تلاحقت وتذكير روادفه وتواليه نظرا ايضا الى لفظ ما المقدرة اذ التقدير وما تلاحقت وعلى الثاني وهو كون ما مصدرية فانما يظهر اذا لم يكن لفظة من اذ يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب اياديه وحينئذ الضمير في اياديه راجع الى الله تعالى اى على تناسق كعوب ايادي الله تعالى وتلاحق روادف احسان الله تعالى وتوالي احسان الله فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه يرجع الى الله تعالى وفي هذا اللفظ حزازة لان الهوادي وهي الاوايل تذكر في مقابلة الروادف والتوالي فكان حقه ان يقال وتلاحقت هوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباء في قوله بهوادي وهو يمنع من كون هوادي فاعلا لتلاحقت وحينئذ يفوت التقابل بين الهوادي والروادف مع انه مقصود جدا اذ الهوادي انما تذكر في مقابلة الروادف كما يقال تلاحقت الاوايل والاواخر ولو قال بدل تلاحقت لحقت لكان مستقيما اذ التقدير حينئذ لحقت اواخر الاحسان باوايله فلا بد من تمحل لتصحيح الباء مع فوت التقابل المطلوب ووجهه ان يجعل الباء للسببية ويكون التلاحق بين الروادف والتوالي اى تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب سوابق احسان الله تعالى وتوفيقه وفيه قلق لفوات التقابل كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت وبين ما عطف على فاعلها واصلي على نبيه النبيه واهل بيته وذويه النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم نباهة اذا شرف واشتهر والجمع بين نبيه والنبيه تجنيس خطي مليح محمد عطف بيان لنبيه فعلى هذا واهل بيته يكون معطوفا على نبيه لا على لفظ محمد والتقدير على نبيه محمد وعلى اهل بيته اذ لو كان معطوفا على محمد وهو عطف بيان لكان اهل بيته ايضا عطف بيان لنبيه وهو غير مستقيم فتعين ان يكون عطفا على نبيه وبعد فقد تقرر

٢ في هذا الكتاب من لباب الاعراب ماينضبط به شوارده ويرتبطه او ابده الشوارد
جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة وهي الوحش تابد البعير اذا توحش ومن
لباب بيان لما نعدم عليه لانه الاهم وينتسق ببيان الوصف نظامه وينخرط في سلك الضبط
فذه وتوآمه والتوام جمع توام وهو مقابل الفذ وهو الفرد والتوام من الكلمات الثمانية
التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد في بعض النسخ ببنان بباء ونون وفي بعضها
بباء وياء بعده مصدر بان الشيء بيانا وكلاهما مستقيم فان الوصف وسيلة للاتساق وسبب
له فجاز ان يطلق عليه اسم البنان مجازا لان البنان ايضا آلة لاخذ الشيء فالوصف ايضا
كانه آلة وسبب للاتساق واما على النسخة الاخرى فاضافه البيان الى الوصف بمعنى اللام
او بمعنى من اي بالبيان والكشف الحاصل من الوصف او للوصف ويطلع بالطالب
المتعرف مراقب حقايقه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني
ومعو مراقب اي يطلعه مراقب الحقايق اي يجعله طالعا اياها ويضبع بالخابط المتعسف
عن مداحضه ومزالقه التعسف الاخذ على غير طريق ومثله الاعتساف ويضبع
من ضبعت الرجل اي مددت اليه ضبعي وهو العضد والباء اما زايدة او للملابسة وكان الاولى حذف الباء
اذ يقال ضبعت الرجل بلا باء وكان فيه تضمينا اي ياخذ هذا الكتاب الخابط ويحيه ويجنبه
ويجنبه عن مداحضه وهو بمعنى المزالق من دحضت رجله اي زلقت حاويا الصنوف
دقايقه واسراره ضامنا لمن اتقنه باحراز قصبات السبق في مضماره مما حالان من فاعل
يضبع ويطلع كانت العادة في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في الميدان فمن اعدى
فرسه واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا فمن سبق في فن من الفنون
متحليا بحليه الايجاز والاختصار متخليا عن وصمة عيب الاملال والاكثار مبينا لجوامع القواعد
والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا احوال بعد الاحوال السابقة من
الكتاب وسياتي بيان انحصار الكتاب في المقدمة والاقسام الاربعة اما المقدمة ففي
ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفردا قيل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع
للاجمال لان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها غيره
فالوحدة المستفادة من التاء اما ان تكون باعتبار اقل ما يصدق عليه اللفظ فهو حرف
واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار آخر من الاوزان التي توجد فيها وحدة باعتبار ما

اما ثلاثيا او غيره ففيه اجمال فاللفظ اولى وقيل غلبة اللفظ ايضا فيه اجمال من وجهين
احدهما انه للمصدر والمفعول والثاني انه للمصدر او جمع للفظة قلنا اما الاول فمشترك
الالزام لان اللفظة جاز ان يراد بها المصدر كالضربة وان يراد بها المفعول فقد تساويا
في الاجمال فبقي كونه اخصر سالما عن المعارض فكان اولى واما الثاني فجوابه انه الكتفي في انه
ليس جمعا بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة فاللفظ اولى
لارتفاع الفساد الناشي من وجود التاء على مامر وذكر في التعليق ان المفرد صفة
للفظ دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وللمعنى بالعرض فجعله صفة
للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والمفرد من
المعنى لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل يعنى به كون اللفظ الدال عليه بحيث لا
يدل جزء منه على جزء معناه اي يكون اللفظ مفردا فافراد المعنى لا يستقل بدون
اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فجعل
المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى فان قلت ينتقض بالفعل المضارع فانه كلمة
مع انه ليس بمفرد اذ الزوايد في اوله تدل على الزمان المستقبل ولفظ الضاد والراء
والباء من يضرب مثلا يدل على الحدث قلنا لا نسلم ان كل واحد منها يدل على الاستقلال
على ما ذكرت فان لفظة ضرب مفتوحة الفاء ساكنة العين مصدر يدل على الحدث
موضوعا له اما الضاد والراء والباء في ضمن يضرب فلا نسلم انه موضوع للحدث بل المجموع
وهو الزوايد مع الضاد والراء والباء مفرد موضوع للحدث والزمان المستقبل فلا يدل
جزء من اللفظ حينئذ ما هو جزء له على شيء من جزء المعنى فان قلت فلم اخر مفردا
عن المعنى ولم نكره قلت اما تاخيره فلان الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى وبين
معناه فان اللفظ الموضوع للمعنى اما ان تكون بحيث يدل جزؤه على جزء معناه وهو
المركب او لا يدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين تكون متاخرة عنهما فانما اخره
ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما نكره على انه حال لانه لو عرف لكان ظاهرا في كونه
وصفا للمعنى لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت اذا نكره يعود السوال ايضا
اذ يظهر كونه حالا من المعنى لقربه منه قلت اذا جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المستكن
في الموضوع لكان العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع في حال الافراد

٣٢

واما اذا جعل حالا من المعنى ففي تقدير العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع عاملا
في الحال والا لم يتحد العامل في الحال وذي الحال لان ذا الحال وهو المعنى معمول للام وهذا غاية
تقريره وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو مررت
بزيد راكبا فهو حال عن المجرور والعامل فيه مررت فان قلت عبد الله علما مفرد حينئذ
اذ لا يدل جزء من اللفظ على جزء المعنى فلم أعرب باعرابين لفظا والمفرد لا يكون له اعرابان
لفظا قلت عبد الله علما لفظ منقول عن مركب وهو عبد الله مضافا وعلم بالاستقراء ان
كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه كما سيأتي في باب
ما احسن زيدا وتقرير وجوه الاعراب فيه باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا وهي اسم ان دل
على معنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة كرجل وفعل ان اقترن به كضرب والا
اي وان لم يدل على معنى في نفسه فهي حرف كقد الضمير في نفسه راجع الى المعنى اي دل
على معنى مستقل في نفسه كما يقال الدار في نفسها حسنة اي الدار مستقلة بنفسها من غير نظر
الى شيء آخر ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ
على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته هذا
اذا جعل في نفسه صفة للمعنى اما اذا جعل متعلقا بدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اي
دل بنفسه لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف حينئذ يصح ولكن جعل في بمعنى الباء محل نظر
اذ حروف الجر انما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على
الاطلاق ولكل منها اي من الاسم والفعل والحرف حد وتذنيب اي في ضمن التقسيم
السابق لدلالته على القدر المشترك والمميز وهو معنى الحد والمراد بالحد الحد باعتبار الوضع
والاصطلاح فلا يقدح كون الفصل امرا عدميا وعلامات فالتي للاسم منها جواز الاسناد
اليه ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا متاول يعني ان جواز الاسناد اليه
من خواص الاسماء لان وضع الفعل لان يكون مسندا فلا يصلح حينئذ باعتبار وضعه ان يكون
مسندا اليه وهو ظاهر فتوهم ورود السؤال في نحو زعموا مطية الكذب فانه مبتدأ مع
انه فعل وفي نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا فان آمنوا مسند اليه لكونه فاعل الفعل
فاجاب عنه بان كل واحد منهما متاول وتاويله ان المراد لفظ زعموا ولفظ آمنوا والاسناد
الى اللفظ لا يختص بالاسم ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه محمول على حذف ان

اللامي

مثلها في الا ايهذا الزاجري احضر الوغا وان اشهد اللذات هل انت مخلدي فمن روى مرفوعا و
على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قوله شعر وقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الاصباح آثر ذي اثير
هذا ايراد آخر وهو ان تسمع فعل وقع مبتدأ ومخبرا عنه بخير فاجاب عنه بجوابين احدهما ان يكون
محمولا على حذف ان كما في قوله احضر الوغا فان ان فيه محذوف بدلالة عطف وان اشهد
اللذات عليه اي وشهادة اللذات فلو لم تقدر ان في احضر حتى يكون بتقدير مصدر لزم عطف المفرد
على الجملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل الفعل منزلة المصدر اي تسمع بالمعيدي كما كان الفعل
منزلا منزلة المصدر في قوله فقلت الهو في البيت الثاني وانما كان البيت متعينا لتنزيل الفعل
منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشاء اي شيء تشاء فهو سوال عن مفرد لان ما مفرد لانه مفعول
تشاء مقدما فحقه ان يجاب بالمفرد والهو جملة فنزل منزلة المفرد ليكون مفردا مطابقا للمسئول
عنه في قوله فان قلت لو حمل على حذف ان كما في البيت الاول لكان ايضا بتقدير مفرد فلم لم
يحمل عليه قلت لان قوله ما تشاء سوال عما يشاؤه في الحال ظاهرا كما اذا قلت ما تريد اي الآن
فلو قدر ان الهو كان مستقبلا فكانه ساله عما يشاؤه في الحال فاجابه بما يشاء في المستقبل لا في
الحال فلا انطباق ظاهرا فلذلك حمله على المصدر بدون حذف ان لان ان علم للاستقبال
وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شيء والمعنى فقلت اشاء اللهو اول كل شيء وقوله فيمن
روى مرفوعا احتراز عن الرواية الاخرى وهو نصب احضر حينئذ يكون ان مقدرا معه
لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتتمة الاول وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ومثل في
الموضعين ينتصب على انه صفة لمصدر محذوف اي محمول حملا مثل حملها في كذا وينزل
تنزيلا مثل تنزيله في البيت الثاني ومنها علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل
خبر فحقه ان يكون نكرة فلا يقبل التعريف ونحو يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
بالشيحة اليتقصع شاذ هذا ايراد اذ قد دخل اللام على يتقصع وهو فعل مضارع فاجاب بانه
شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتاول فهو ما صرف اللفظ عن وجه الاشكال بوجه قياسي
فان تسمع اذا قدر معه ان فان وما بعده مبتداء لا الفعل يخرج عن الاشكال بخلاف
اليتقصع فانه لا يخرج عن الاشكال بوجه وقوله اليتقصع اي الذي يتقصع وهو صفة
للجحر اي الجحر الذي يتقصع فيه اليربوع اي يدخل فيه والنافقاء احدى جحرة اليربوع
واما نحو اشد الهل فلجعله اسما على انه مردود هذا ايضا ايراد اذ اللام دخل على هل وهو

حرف استفهام قال الخليل قلت لابي الدقيش هل لك في ثريدة كانّ ودكها عيون الضياون
فقال اشدّ الهل والضيون السنور الذكر فاجاب عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك
شدّد لانه مثل لو حرفا ولوّ بالتشديد اسما والثاني انه مردود اي ليس من كلام الفصحاء ولا
يرد نقضا ومنها اي ومن علامات الاسم دخول حرف الجر لان الجر علم للمضاف اليه والفعل
لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف ونحو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه متاول وتتمته ولا يخالط
اللّيان جانبه واللّيان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لانه بمعنى اللين يقال هو في ليان
من العيش اي في نعيم وخفض اورد هذا على انه قد دخل حرف الجر على الفعل فاجاب
بانه متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه فالجر
داخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قولهم نعم السير على بئس العير
على اختلاف فيه يعني اختلف في نعم واخواته فذهب البصريون والكسائي على ان نعم
وبئس فعلان فعلى هذا يحتاج الى تاويل وباقي الكوفيون ذهبوا الى انهما اسمان وحينئذ
فلا اشكال وتاويله انه مذكور على سبيل الحكاية اي على عير يقال فيه بئس العير ومنها اي
ومن علامات الاسم التنوين غير ملحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق او المقيدة
وهو الغالي نحو زيد وصه واذ عدّ التنوين اربعة اقسام واخرج منها الترنم فانه ليس من
خواص الاسماء لانه قد يدخل الفعل وذلك لما ان يلحق القافية المطلقة يعني ما في آخره احد
حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع التنوين بدلا من حرف الاطلاق كقوله
اقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واصله العتابا واصابا
واما ان يلحق القافية المقيدة يعني القافية التي آخرها ليس احد حروف المد واللين بل
آخرها حرف ساكن ويسمى الغالي لمجاوزته حد الوزن كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن بكسر القاف وفتحها واصله المخترق بسكون القاف فالحق التنوين وهو نون ساكنة
فالتقا ساكنان فحرك الاول اما كسرا على اصل حركة التقا الساكنين او فتحا للخفة بقي ثلثة
اقسام من التنوين وهي تنوين التمكن اي الدال على امكنية الاسم وكونه منصرفا نحو زيد
والثاني تنوين التنكير نحو صه اي اسكت سكوتا ما والثالث تنوين عوض عن المضاف اليه
نحو حينئذ اي اذ كان كذا فعوض عن المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلثة ظاهرة انها
من خواص الاسماء اما التمكن فلان معناه كون الاسم لا يشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل

واما الثاني فلان الفعل وضعه على التنكير فلا تقبل تنكيرا آخر واما الثالث فلان الاضافة من
خواص الاسماء كما سياتي وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه
مقابل نون الجمع في مسلمين ولم يذكرها المصنف ولعله جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا
فان نحو مسلمات يدل التنوين فيه على امكنية الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا لنون
الجمع فلا ينافي كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما آخر ولا يرد عليه قوله الام على لوّ ولو
كنت عالما باذناب لوّ لم تفتني اوايله لانه جعل اسما اورد على انه دخل فيه التنوين على الحرف
وهو لوّ فاجاب عنه بان لو اذا شدّد فقد جعل اسما كما ذكرنا في الهل ونظيره لم مسكنا ومشددا
فان المسكن مبني غير متمكن واما اذا شدد فقد جعل اسما متمكنا ومعنى البيت الام على تمني
الاشياء واستعمال لو في الكلام ثم قال ولو كنت عالما باذناب لوّ اي بعواقب التمني لم تفتني
اوائله اي اوايل لوّ بمعنى التمني وهو تقارن قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسني السوء ومنها اي ومن علامات الاسم الاضافة نحو غلام زيد اما ان يراد
بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل والحرف لا يضافان قطعا
واما ان يراد بها كونه مضافا اليه فقد يورد عليه نحو يوم ينفع الصادقين فانه فعل وقع مضافا
اليه ويجاب عنه بوجهين احدهما انه بتقدير المصدر والآخر ان المراد من الخواص ان الفعل
لا يقع مضافا اليه لغير الظروف وانما لم يقع الفعل مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او نكرة
والفعل لا يقبل التعريف والتخصيص اذ وضعه على التنكير ومنها اي ومن علامات الاسم
التثنية بالحاق آخره اي آخر الاسم الفا اي في حال الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها اي في حالتي
النصب والجر ايذانا بان معه مثله علة للالحاق اي انما الحق للايذان ونونا مكسورة
على الفا اي بالحاق آخره نونا مكسورة فرقا بينها وبين نون الجمع عوضا من الحركة والتنوين
نحو مسلمان او مسلمين المراد انه قد يكون عوضا عنهما لا انه يكون ابدا عوضا عن الحركة و
التنوين معا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة في الواحد وهو الرجل ولم يكن
فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان فان مفرده عصا بالتنوين بدون
الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون عوضا عن الامرين نحو مسلمان فان
في مفرده وهو مسلم حركة وتنوينا والنون عوض عنهما وكان حقه ان يذكران معه مثله
من جنسه كما ذكره في الجمع ولعله اكتفا بذكره في الجمع وكان العكس اولى فالقرآن يستعمل

٥

لارادة حيضين اوطهرين لاحيض وطهر فان قيل ورد الابيضان للماء واللبن والحجران للذهب والفضة وكل واحد منهما مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد من المفردين حقيقته مخالفة لحقيقة الآخر قلنا هذا سهو اذ كل واحد من الامرين حقيقته مخالفة للآخر لكنهما داخلان تحت جنس فيشتركان في اطلاق ذلك الجنس عليهما فالماء ضم الى اللبن لا باعتبار اختلافهما بل باعتبار اشتراكهما في دخولهما تحت جنس الابيض وكل واحد منهما يصدق عليه انه من جنس الآخر وان اختلف المفردان كالرجلين لزيد وعمرو وانما لم يجز القرآن لحيض وطهر وجاز الابيضان للماء واللبن لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك بين الماء واللبن ولفظ القرء مشترك اشتراكا لفظيا لا معنويا فجاز الابيضان لان كل واحد من معنييه من جنس الآخر لاشتراكهما في معنى واحد وهو الابيض بخلاف الطهر والحيض اذ لم يشتركا في معنى واحد لان القرء ليس موضوعا للقدر المشترك بينهما فان كان مقصورا ثلاثيا والفه عن واو قلبت واوا كعصوان والا اي وان لم يكن ثلاثيا والفه عن واو بان لا يكون ثلاثيا كملهى ومرمى او يكون ثلاثيا والفه عن ياء كرحى قلبت ياء اما غير الثلاثي فانما قلبت ياء طلبا للخفة واما الثلاثي الذي الفه عن ياء فظاهر قلبه ياء ورده الى اصله وقيل مذروان للزوم التثنية هذا جواب عن سوال مقدر على قوله والا قلبت ياء فان الف مذرى في غير ثلاثي فكان حقه ان تقلب ياء ويقال مذريان فاجاب بقوله للزوم التثنية ان مذرى مفردا غير مستعمل اصلا فالفه لم تقع مقصورا آخرا وكلامنا في المقصور الذي وقع الفه آخرا فلم يرد السوال وان كان ممدودا وهمزته اصلية ثبتت كقراءان وان كانت عن الف التانيث قلبت واوا كحمراوان والا اي وان لم تكن اصلية ولا منقلبة عن الف تانيث بل منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء فالوجهان احدهما ان يقال كساءان ورداءان لانها تشبه الاصلية لكونها غير زايدة بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو والياء والثاني ان ترد الى اصلها لانها تشبه الزايدة لكونها ليست همزة في الاصل بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو والياء فيقال كساوان ورداوان ولا يحذف لها اي للتثنية تاء التانيث الا في خصيان واليان اي حق التثنية ان لا يكون يحذف لها تاء التانيث لئلا يلتبس تثنية المونث بتثنية المذكر وقد شذ خصيان تثنية خصية و اليان تثنية الية ومنها اي ومن علامات الاسم الجمع اما بالحاق آخره واوا مضموما ما قبلها

اي في حال الرفع نحو مسلمون او ياء مكسورا ما قبلها اي في النصب والجر لفظا او تقديرا تقسيم للواو المضموم ما قبلها لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون فان اصله مصطفيون وكانت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها فانقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف والواو فسقطت الالف فبقي مصطفون فالواو ما قبلها مضموم تقديرا كمصطفين فان اصله مصطفين فانقلبت الياء الفا فسقطت الالف لالتقاء الساكنين فبقي مصطفين فالياء مكسور ما قبلها تقديرا ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه هذا علة للالحاق ونونا مفتوحة عطف على واوا اي بالحاق آخره نونا مفتوحة عوضا عن الشئ ومما الحركة والتنوين كما سبق في التثنية ويختص اي الجمع السالم المذكور بالمذكر ممن يعلم علما مجردا عن تاء التانيث او صفة لا تكون افعل فعلاء او فعلان فعلى او مستويا معه المونث فيه او بتاء التانيث مثل علامة اي الجمع السالم لا يكون الا في المذكر ممن يعلم وذلك على قسمين احدهما ان يكون في العلم المجرد عن تاء التانيث كزيدين والثاني في الصفة كمسلمين وانما اشترط التجريد عن تاء التانيث في الجمع الصحيح لئلا تقع تاء التانيث حشوا وانما قال مجردا عن تاء التانيث ولم يقل مجردا عن علامة التانيث لان نحو حبلى وحمراء اذا جعل علما لمذكر عاقل يجمع بالواو وبالنون لان الف التانيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التانيث فاشترط التجرد عن التاء دون الالفين واحترز بالعلم عن اسم الجنس كرجل فانه لا يجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم الجنس لان العلم حقه ان لا يجمع اصلا لان تشخصه يمنع من الجمعية وانما جمع بتقدير جعله وصفا وهو كونه مسمى بالزاي والياء والدال مثلا والصفة تجمع بالواو والنون بخلاف نحو رجل فانه لا تشخص له يمنع من جمعه ليحتاج الى جعله صفة والاصل في الجمع بالواو والنون الصفات كضاربون حملا على يضربون ولفظ يعلم اولى من لفظ يعقل ليشتمل صفات البارئ تعالى وغيره لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الله تعالى دون لفظ العقل وشرطه في الصفة ان لا يكون افعل فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون لان افعل التفضيل كافضل قد جمع بالواو والنون فلم يجمع هذا بالواو والنون للتفرقة بينهما وكذا يشترط ان لا يكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لا يجمع بالواو والنون اذ قد جمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان وندمانة فيقال فيه ندمانون فلم يجمع هذا ايضا للتفرقة وكذا يشترط ان لا يستوي فيه المذكر والمونث كجريح وصبور لا يقال جريحون ولا

والياء المكسور ما قبلها اي قد يكون الواو مضموما ما قبلها

وكذا الياء قد يكون ما قبلها مكسورا لفظا كمسلمين وقد يكون تقديرا

صبورون لانه لما سوى بينهما فى المفرد لم يفرقوا ايضا بينهما فى الجمع ويشترط ايضا فى الصفة
ان لا تكون بتاء التانيث كعلامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف فيه التاء اولا
يحذف فان حذف لتبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام وان لم يحذف وقع التاء
حشوا فان قلت فلم جوز فى التثنية ان يقع التاء حشوا كثمرتان وطلحتان وضاربتان
ولم يجوز فى الجمع قلت حق التاء ان يقع آخر الكلمة ولا يقع حشوا وانما جوز فى التثنية
لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المونث بخلاف الجمع فان لجمع المونث صيغة اخرى مثل
طلحات وثمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى
سوى ما جُبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع
هذا استثناء عن الضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم مخصوص
ولا صفة مخصوصة بما ذكر ثم ذكر ضابطا للمستثنيات فقال من ذي التاء احترازا من
نحو يد ودم فانه وان كان فيه نقصان لكن لم يجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس بذي
تاء وقال محذوف العجز احترازا عن نحو عدة وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو
ذو التاء لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الصدر لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجبر
ايضا وقال معتلا احترازا عن نحو شاة وشفة فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس
بمعتل لان اصلهما شوهة وشفهة فالمحذوف منهما الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا
مذكر له احترازا عن نحو هنة فانه ذو تاء ومحذوف العجز وهو معتل لان اصله هنوة لكن
له مذكر وهو هن فلم يجبر نقص ذي التاء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا هذا الجمع
يحتمل احتمالين احدهما ان يكون صفة لمذكر حتى يكون النفي منسحبا على القيدين التذكير
والجمع اي انما جبر النقص اذا انتفى الامران فيخرج عنه هنة لان له مذكرا مجموعا هذا
الجمع كهنون فلم ينتف المركب فلا يجبر ويندرج ظبة فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه
انه لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فيجبر بالواو والنون كما جاء فى شعر كعب تعاوروا ايمانهم بينهم
كؤوس المنايا بحد الظبينا والاحتمال الثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكر
له وقوله مجموعا هذا الجمع يكون حالا من قوله جبر اي سوى ما جبر نقصه حال كونه مجموعا
هذا الجمع اي جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جبر نقصه بكونه
مجموعا هذا الجمع لكان اظهر على هذا المعنى وحينئذ يخرج هنة لان له مذكرا ويدخل ظبة

لانه

لانه لا مذكر له مغيرا اوله كسنون جمع سنة فانه غير فى الجمع فتح السين الى كسره او غير
مغير كثبون جمع ثبة وهى الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء وجاء قلون
على الوجهين يعنى مغيرا اوله بكسر القاف وغير مغير بضمها ويوهم ان قلون يجوز فيه الو
دون ثبون لكن قال فى الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون وثبون واثابى ونقل شارح
الجزولي الكسر فى ثبون ايضا الا ان نقال المستفيض فى ثبون الضم وفى قلون الوجهان
المستفيضان من غير ترجيح وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون وجه شذوذه
انه لم يوجد فيه القيود المذكورة فى الصور المستثنيات من كونه ذا التاء محذوف العجز
معتلا مما لا مذكر له بل انما جوز لتوهم نقص وهو ان المضاعف فى حرون واوزون لحرف
واحد يجبر ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا ليس بشيء لان المضاعف حرفان
تقديرا او نحو بلغت منا البلغين مناول البلغين الدواهي ومنه الحديث ان عايشة
رضي الله عنها قالت لعلي رضي الله عنه حين اخذت يوم الجمل بلغت منا البلغين قال
صاحب الفائق هذا كقولهم البرحين والتحقيق فيهما ان يقال كانه يقال خطب بلغ
اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم لحم زيم اي متفرق وقوله تعالى مكانا سوى
ودينا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب فى شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين
لهم قصد وتعمد وفى اعراب نحو هذا طريقان احدهما ان يجرى الاعراب على النون
ويلزم ما قبلها ياء والثاني ان يفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها فيقال هذه البلغون
ورايت البلغين واعوذ بالله من البلغين قالت عايشة ذلك حين جهدتها الحرب
وهذا هو المراد من قوله مناول اي تاويله انه بمنزلة العقلاء وقد يجعل النون معتقب الاعراب
ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد الاربعين ونحو دعاني من نجد فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا يعني قد جاء مع الياء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون
ولم يجي هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب الاعراب ينبغي ان يكون فيه امر دال على
الجمعية وهو اما الواو او الياء فاختير الياء لانه اخف من الواو واول البيت الاول
وماذا تدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين من اخو راه اذا خله ونون اربعين
مكسورة لان القوافي مرباني القصيدة مجرورة وهو اخو خمسين مجتمع اشدي
ونجذني مداورة الشوون وفى سنينه ايضا جعل النون معتقب الاعراب ولولاه لقيل

فان سنيه لان النون والاضافة لا يجتمعان او الفا وتاء عطف على قوله في اول الجمع واوا
مضموما ما قبلها اي بالحاق آخره الفا وتاء وهو اي وهذا الجمع للمونث اسما كهندات
او صفة كمسلمات الا ان تكون فعلاء افعل كحمراء الاحمر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يقال
حمراوات لان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون فلو جمع المونث بالجمع الصحيح
لجعل للمونث مزية على المذكر او فعلى فعلان كسكرى سكران فانه لم يجمع بالالف والتاء
لان مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع التصحيح فلو جمع مونثه بالالف والتاء لكان للمونث
مزية على المذكر ايضا او مستويا معه المذكر فيها اي لا يجمع ايضا بالالف والتاء ما استوى
فيه المذكر والمونث نحو جريح لا يقال فيه جريحات رعاية للتسوية بينهما في حال الافراد اي
كما تستوي بين المذكر والمونث في الافراد ستوى بينهما في الجمع فلم يجمع جمع التصحيح او لا مذكر
لها وقد تجردت عن العلامة كحائض عطف على مستويا اي لا يجمع بالالف والتاء ما لا مذكر
لها ان تجردت عن العلامة كحائض احترازا عما اذا لم يتجرد كحائضة فانها لم تحدث حيضها
وذلك يجمع بالالف والتاء يقال هن حائضات فلم يجمع ما تجرد عن التاء كحائض بمعنى بالغ
بالالف والتاء لئلا يلتبس جمع المتجرد وجمع غير المتجرد وللمذكر عطف على قوله للمونث
اي الجمع بالالف والتاء يكون للمونث ويكون للمذكر الذي لم يكسر اي الذي ليس له جمع
التكسير فجمع بالالف والتاء ونحو بوانات مع بون شاذ هذا ايراد فان البوان بكسر الباء
عمود من اعمدة البيت وله جمع تكسير وكان حقه ان لا يجمع بالالف والتاء للضابط
المذكور فاجاب بانه شاذ ويحذف تاء التانيث تحرزا عن الجمع بين العلامتين لو قيل
مسلمتات مثلا فحذف تاء التانيث واكتفي بالالف والتاء لانها تدل على الجمعية وعلى التانيث
واستغني بها عن تاء التانيث والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا لذلك
اي للتحرز عن الجمع بين علامتي تانيث فلو لم تبدل واوا وقيل حمراآت لاجتمع علامتا
تانيث وهما الهمزة والتاء والالف المقصورة اي للتانيث تبدل ياء كيف كانت اي اسما
او صفة او مصدرا كرجعى وذكرى مصدرين وبهمى اسما لنبت وحبلى صفة وعين
فعلة وفعلة وفعلة صحيحة تفتح او تحرك بحركة الفاء اذا كانت اسما ويجوز التسكين في غير
مفتوحة الفاء يعني ان نحو فعلة مضمومة الفاء او مفتوحها او مكسورها اذا كانت العين
صحيحة ساكنة فاما ان تكون في الاسم او في غيره فان كانت في الاسم ففي جمعه يجوز فتح العين

لكان

حمراآت

كثمرات

كثمرات بفتح الميم جمع ثمرة وغرفات وكسرات بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين
ايضا بحركة الفاء فيجوز في غرفة غرفات بضم الراء وفي كسرة كسرات بكسر السين اتباعا
لحركة الفاء حركة العين هذا اذا كانت الاولى مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة
الفاء نحو تمرات فجاز ان تكون فتحة عينها للتخفيف لا للاتباع كما في كسرات وغرفات
وجاز ان تكون لاتباع الفاء وجاز تسكين العين في غير مفتوحة الفاء ففي غرفة وكسرة
جاز غرفات وكسرات بسكون العين ايضا واما مفتوحة الفاء فلا يجوز تسكين العين
فيه لوجود الخفة بفتحة العين والفاء وهذا كقولهم في كتف وعضد كتف وعضد
بالتسكين ولا يجوز في جمل جمل بالتسكين لما ذكرنا والا اي وان لم يكن اسما صحيحة
العين بل اما ان تكون صفة او اسما غير صحيحة العين فهي مبقات على السكون اي
حكمه ان تبقى العين على سكونها اما في الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها على الذات مع
الحدث فسكنت لثقلها بخلاف الاسم فانه خفيف يقبل الحركة واما في المعتل فلثقل الحركة
على حرف العلة واستلزام انقلاب الياء والواو الفا في بيضات وجوزات وهو خلاف
الاصل ونحو اخو بيضات رائح متأوب فانما تقع في لغة هذيل وآخره رفيق بمسح المنكبين
سبوح اورده على انه معتل العين وكان حقها ان تكون ساكنة فاجاب بانه لم يجئ الا في
لغة هذيل دون غيرهم اي هذا نادر لا يعتد به يصف ذكر ام النعامة اي هو اخو بيضات
يرجع ويسرع الى بيضاته والمحذوف العجز قد يرد وقد لا يرد اي الاسم الذي حذف عجزه
كثبة وسنة ونحوهما جاء في بعض الصور مردود العجز كسنوات وجاء في بعضها غير مردود
العجز نحو ثبات فقد فقوله قد يرد فاعله يرجع الى لفظ العجز اي ما حذف عجزه قد يرد
العجز منه وقد لا يرد وهذان اي الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان جمعي التصحيح
واما بتغيير صيغته عطف على قوله واما بالحاق آخره عطفا لجمع التكسير على جمعي التصحيح
لفظا او تقديرا كرجال وفلك تقسيم لانواع التغيير اي التغيير قد يكون لفظيا كرجال وقد
يكون تقديريا كفلك فان ضمة المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد وانما قال بتغيير
ليشمل انواع التغيير لان التغيير قد يكون بزيادة حركة كسقف وسقف وقد يكون بزيادة
حرف كرجل ورجال وقد يكون بنقصان حركة كاسد واسد وقد يكون بنقصان حرف
كقذال وقذل وقد يكون بزيادة حرف وحركة ككلب واكلب وقد يكون بنقصانهما

الفاء

كراكب وركب وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان حركة كضفدع وضفادع الى غير
ذلك من انواع التغيير فلفظ التغيير يشمل هذه الصور ونحوها ويسمى جمع التكسير اى هذا
النوع الذي غير صيغته وهو اى جمع التكسير اما ان لا يختلف اى لا يكون لجمعه الا وزن
واحد كمثال فعالل للرباعي كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف
غير مدة عطف على الملحق به اى بما زيد فيه كمداعس وتناضب فان اصلهما ثلاثي زيد عليه
حرف فيكون على وزن جداول وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا عن
فاعل فانه ثلاثي زيد عليه حرف ولكن الزائد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما يختلف
جمعه كفواعل وفعلان وفعلان نحو كواهل وحجران وجنان وبصفته الى تسعة كفعل
وفعال وفعلة كشهد وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور في المفصل الا فعيلا وافعل
فعلاء استثناهما من الضابط لان كل واحد منهما ثلاثي زيد عليه حرف وذلك الحرف غير
مدة لان المراد من المدة ما الحقه المد بالفعل اي يكون ممدودا بالفعل كضارب وضراب
وضروب لا ما من شانه ان يمد فاخرجه من الضابط اما فعيلا فانه يختلف جمعه فيجمع
على افعال وفعال وافعلاء كاموات وجياد وانبياء واما افعل فعلاء كاحمر حمراء فانه
يختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز بقوله افعل فعلاء عن افعل فعلى
للتفضيل فانه لا يختلف جمع مكسره بل يقال فيه افاعل كافضل وافاضل واحترز ايضا
عن افعل اسما فانه ايضا لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا على افاعل كاجادل فيتبه بقوله افعل
فعلاء على ان افعل صفة مؤنثه فعلاء فبالصفة خرج افعل الاسم وبفعلاء خرج افعل الذي
مؤنثه فعلى وللخماسي عطف على ما زيد فيه اى لا يختلف جمع التكسير ايضا بل جمع تكسيره فعالل
ولكن انما يجمع هذا الجمع بعد حذف خامسه على استكراه كجحامر جمع جحمرش وهي العجوز
فانه انما يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا الجمع مستكره لانه يؤدي الى حذف
الحرف الاصلي من الكلمة كما في التصغير فانه انما يصغر الخماسي بعد حذف خامسه ايضا
بان يقال جحيمر او جحيرش على الوجهين المذكورين في التصغير كما سياتي ان شاء الله وفعالل
اي وكمثال فعالله فان جمع تكسيره ايضا لا يختلف ثم بين ان هذا الجمع لاي شيء يكون
فقال للمنسوب منه اى من الرباعي كاشاعثة ومهالبة في المنسوب الى الاشعث والمهلب
وللاعجمي ايضا من الرباعي كجواربة جمع جورب وفعاليل اى وكمثال فعاليل فانه

حروف ٥

الكاهل ما بين الكتفين ٥

الجحران بالحاء والجيم والراء المهملة لما يسيل الماء من شعب الوادي ٥

جمع جحر موضع

جمع كاهل

جمع جنين

اسم ملك

اسم نكر

ايضا لا يختلف وبين انه لاي شيء يكون فقال لما لحق من ذلك اى هذا الجمع للرباعي الذي
يلحقه مدة قبل آخره كسراديح جمع سرداح وقراطيس جمع قرطاس ثم استثنى من الرباعي الذي
لحقه مدة قبل آخره وزيد فقال الا فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين
فيكون في الاسماء كسرحان فانه يختلف جمعه فيجمع على سراحين وجاء فيه سراح واما فعلان
بفتح الفاء وسكون العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة كغضبان فانه يجمع على غضاب
وسكران فانه يجمع على سكارى فهذا اختلف جمعا فعلان وفعلان في الصفة الى فعال وفعالى
واحترز بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف جمعهما بل يجمعان
على فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم الامثلة المذكورة
من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان يحمل ظاهرا على ما يكون موازنه صحيحا حتى
لا يندرج مداعس وتناضب تحت فعالل بل وزنهما مفاعل وتفاعل لا فعالل بين ان
المراد مجرد العدد لا الفاء والعين واللام وحدها الصحيحات بل المراد الوزن بالحركات
والسكنات لان مداعس يوازن فعالل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر في العروض
لا الوزن المعتبر عند اهل التصريف فقال ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا اى في بحث
جمع التكسير الا مجرد العدد لا اعتبار الاصل الزائد ثم قال كما في امثلة التصغير فانه لا نعني
بالفاء والعين واللام هناك ايضا الا مجرد العدد فاذا قلنا فعلل يصغر على فعيلل اردنا
ما يوازنه في الحركات والسكنات حتى ان جعفرا يقال فيه انه يصغر على فعيلل كجعيفر
ومدعس وتنضب يصغران ايضا على فعيلل كمديعس وتنيضب وكمثال فواعل هذا
ايضا عطف على قوله كمثال فعالل وفعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاي شيء
فقال لفاعلة وفاعلاء اسمين ففاعلة اسما يجمع على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع
على فواعل ايضا كنوافق جمع نافقاء واحترز بفاعلة اسما عن فاعلة صفة فانه يختلف
جمعها الى فواعل وفعل كضوارب ونوم وقوله اسمين يقتضي ان يكون فاعلاء ايضا
قسمين اسما وصفة حتى يحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة لم يطلع عليه في الاستعمال
او يختلف عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان مختلف الجمع قد يختلف الى مثالين كفعائل
وفعل جمع فعيلة نحو صحائف وصحف ثم لما وجد مختلف الجمع الى الزائد على المثلين قال
فصاعدا الى احد عشر وهي فيما كانت زيادته ثالثة مدة فللاسماء في الجمع احد عشر مثالا

انه ٥

جمع كاثبة وهي من الفرس حيث يقع عليه مقدم السرج ٥

المثلين

مكان ابن

افعلة فُعُل فعلان فَعائل فُعلان فِعلة افعال فِعال فُعول افعلاء افعُل نحو ازمنة و
احمرة واعزبة وارغفة واعمدة و فُلُل وحمُر وقرُد وكُتُب وزُبُر وغزلان وصِران
جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وغِربان وظلمان وقِعدان جمع قعود وهو الابل
الذي يركب في كل حاجة وافائل جمع افيل وهي صغار الابل و ذئاب جمع ذيب وهو
النصيب وشمائل جمع شمال وهو الخليقة ورُقاق جمع رقاق وقضبان جمع قضيب وغِلمة و
صِبية وايمان وافلاء جمع فلو بتشديد الواو وهو المهر وفصال جمع فصيل وعنوق جمع
عَناق وهو هي الانثى من اولاد المعز وانصباء السن ثم لما كان غرضه التنبيه على اصل
اختلاف الجمع لم يعدها واحدا واحدا بل احالها على كتب اللغة وقال و في تعدادها اطالة
ومن حكمه اي ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا لا يجمع على
افعُل لاستلزامه تحريك حرف العلة وح اما ان يعل او لا يعل فان اعل اختل بناء افعل
وان لم يعل حصل الثقل ومع هذا فقد جاء شاذا كلمات كما قال الا نحو اقوُس واثوب واعين
وانيب ولا الواوي منه على فُعول اي ومن حكمه ايضا ان الواوي من المعتل العين
لا يجمع على فعول والياىي على فِعال اي ومن حكمه ان لا يجمع الياىي من المعتل العين ايضا
على فعل فعال والواوي منه يجمع على فِعال مثال في حوض حِياض ولا يقال في بيت
بياض بيات وقد شذ فووج وسووق اي جمع الواوي من باب المعتل العين على
فعول على الشذوذ وان يُكسر اي ومن حكمه ايضا ان يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام
في افعل حتما كادْلٍ جمع دلو كان اصله ادلو فوقع الواو طرفا واستثقل فقلبت ياء
وكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام كثيرا مطردا في فعول كعُصِيّ فان اصله عُصوو
على فعول فانقلبت الواو ياء لكونها طرفا مستثقلا فاجتمع الواو والياء واولهما ساكن
فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقيل عُصِيّ وقد جاء على الشذوذ
فُتُوّ ونحُوّ على فعول في جمع فتى ونحو من غير قلب والقلب فيهما اي في المثالين اكثر
فان الفتى بمعنى الشاب وقد جاء جمعها على فتوّ على الشذوذ وقد جاء ايضا فِتِيّ كعِصِيّ
على القلب وهو الاكثر وكذا نحوّ في جمع نحو وهو الطريق جاء على الشذوذ والاكثر فيهما
قلبها ياء كقولهم ثُدِيّ جمع ثدي وعِصِيّ وقِسِيّ جمع قسو تقديرا هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال قِسِيّ جمع قوس وبحثنا في المعتل اللام الذي يجمع على فعول ويكسر

ماقبل

ما قبل آخره بعد قلب الواو ياء وقوس آخره صحيح وهو ليس من الباب فاجاب بان
قوسا قلب تقديرا الى قسو ثم جمع على قسِيّ كدلو ودُلِيّ على الوجه المذكور في عصو فيكون
معتل اللام تقديرا وان المحذوف يرد فيه اي ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه
نحو شِفاهٍ واسْتاهٍ ويُدِيّ فان شِفاها جمع شفة محذوف اللام اذ اصل شفة شَفَهة
فيرد المحذوف وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء فِعال نحو شفاه و كذا اسْتاه جمع ست محذوف
اللام اذ اصله سَتَه فلما جمع على افعال رُدّ المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا يُدِيّ جمع يد
محذوف اللام اذ اصله يَدْيٌ على فعل ساكن العين فلما جمع على فعول رُدّ الياء فقيل
يُدِيّ كعُصِيّ وجمعا التصحيح وافعال وافعُل وافعلة وفِعلة من التكسير اي من
جموع التكسير للقلة وهي العشرة فما دونها وما عداها للكثرة هذا تقسيم للجمع الى جمع
القلة والكثرة فبيّن مواقع جمع القلة اولا ليتبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمعا
التصحيح اي بالواو والنون او الياء والنون والالف والتاء مبتداء وكذا ما عطف عليه
وخبره قوله للقلة اي للعدد القليل اصطلاحا وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة وهو
جمع التصحيح وهذه الاوزان الاربعة من جمع التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما دونها
ولما بيّن جمع القلة قال وما عداها جمع كثرة وهو ظاهر ومنها اي ومن علامات
الاسم التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء وعلاماتها لان التصغير في المعنى
وصف فان قولك رُجيل معناه رجل حقير والوصف من خواص الاسماء ولا يتجاوز
امثلته اي امثلة التصغير فُعَيلاً وفُعَيعِلاً وفُعَيعيلاً لان التصغير انما يكون في الثلاثي
والرباعي والخماسي ايضا يرده الى الرباعي على ما سياتي فالمصغر اما ثلاثي وتصغيره
على فُعَيل او رباعي بلا مدة وتصغيره على فُعَيعِل او مع مدة وتصغيره على فُعَيعيل والمراد
بالاوزان الثلثة مجرد العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع فمُدَيعس يقال فيه يصغر على فعيعل
لمدعس وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه مفيعل ثم استثنى عن الاوزان الثلاثة
وقال الا محقرا افعالٍ وما فيه الف تانيث فانهما ليسا على وزن فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعيل
ثم استثنى عما فيه الف التانيث فقال الا ان تكون مقصورة خامسة كجحجبى وقاعدا
كحولايا فانها اي فان الالف المقصورة تحذف فيقال في تصغير جحجبى جُحَيجِب وفي تصغير
حولايا حُوَيلي بالتشديد لانه يحذف الالف الاخيرة فبقي حولاي ثم تقلب الالف ياء لانكسار

ماقبلها كمفيتيح في مفتاح وتدغم في الياء الاخيرة فيقال حويلي بالتشديد ويجوز ان يقال حُوَيل
فاما ان يحذف الالف من حولاي لزيادتها ثم يصغر فيقال حُوَيلي ثم يعل الياء اعلال قاض
واما بان يصغر اولا على حويلي بالتشديد ثم يحذف الياء كما يحذف ياء صحاري ويقال صحار
واما يحذف الياء والالف ليرجع الى الرباعي وهو حولا وحولي ثم يصغر ويقال حويلي على فعيعل
ثم اعل اعلال قاض ليرجع الى حويل وانما حذفت المقصورة دون الممدودة لان المقصورة
تنزلت من الكلمة منزلة الجزء كاللام من سفرجل ثم حذفت بخلاف الممدودة فانها لما زادت
على حرف شبهت بكلمة اخرى فقيل خُنَيفساء كما قيل بُعَيلبك او الف ونون مضارعتان
اي الا محقر ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر امثلة المستثنيات على الترتيب فقال
نحو اُجَيمال لمحقر افعال وحُبَيلى وحُمَيراء لمحقر ما فيه الف تانيث مقصورة وممدودة وسُكَيران
لمحقر ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات خارجة عن الاوزان
الثلثة فقال محافظة على الالفات اي الف افعال والف التانيث والالف والنون المضارعتان
اما الف افعال كاجمال لو ورد على اصل وزن التصغير فقيل اُجَيميل لم يعلم انها مصغر
مفرد كاجمال مصدر اجمل او محقر جمع وهو اجمال جمع جمل واما الف التانيث فللمحافظة
على الصيغة الموضوعة للتانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات الصيغة الدالة
على التانيث لانقلابها حينئذ ياء واما الالف والنون فحوفظ على الفها تحقيقا لمضارعتها الالف
التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات المضارعة المطلوبة فيها ومحقر المبهم
عطف على محقر افعال اي الا محقر المبهم فانه ليس على فعيل وفعيعل وفعيعيل فان اوله
ترك غير مضموم هذا بيان لكونه ليس على الاوزان المذكورة لان اوايلها مضمومة وهذه
ليست بمضمومة الاول بل جاء مفتوحة الاوايل ملحقا باخره الف نحو ذَيّا وتَيّا واللَّذَيّا
واللَّتَيّا اما ذا فزادوا فيه ياء للتصغير قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت
الالف ياء وزادوا الفا في اخرها وفتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة
عن الالف فصار ذيّا وكذا تيّا واما اللذيّا واللتيّا فزادوا قبل الاخر ياء فاجتمعت مع ياء الذي
والتي فادغمت ياء التصغير فيها وزادوا ايضا في اخره الفا ففتح ما قبل الالف لكن كان
قياسه ان يقال اللُّذَيّا واللُّتَيّا بكسر الذال والتاء ففتحوهما ليكون على نحو ذَيّا وتَيّا في فتح
ماقبل ياء التصغير ليكون الباب في ما قبل ياء التصغير متحدا ثم رجع الى الامثلة الثلثة للتصغير

المضارعتان

فبين ان كل واحد تصغير لماذا فقال فُعَيل لما هو على ثلثة احرف كيف كانت اي كيف
كانت الاحرف الثلثة مضمومة الاول او مفتوحة او مكسورة مع الاحوال الاربعة للعين
من الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها على فعيل ويجوز ان يراد ايضا من قوله
كيف كانت احوال الاحرف من كونها اصلية او زايدة نحو رُجَيل ومُيَيت اما رجيل فحروفها
اصلية ويراد ايضا بقوله نحو رجيل الامثلة اثنا عشر للثلاثي باعتبار حركة الفاء والعين
وسكون العين واما مُيَيت فمثال لما فيها زايد اذ اصله ميّت على فيعل فخفف بحذف العين
فبقي مَيْت على وزن فَيل فمُيَيت مصغر لثلاثي وان لم يكن كل حروفه اصليا او على
حرفين اي فُعَيل تصغير ايضا لما هو على حرفين لكن بعد رد المحذوف نحو عُيَيدة
ومُنَيذ في مُذ اسما وحُرَيح فان عُيَيدة تصغير عِدة محذوف الفاء اذ اصله وعدة فرد
في التصغير ليمكن بناء فُعَيل فقيل وُعَيدة ومُذ محذوف العين اذ اصله منذ فقيل مُنَيذ
فصغر على اصله وانما قال اسما اي انما يصغر اذا سمي به اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا
يصغر ان اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونه مبنيا مشابها للحرف وشبهه بالحرف
مانع من التصغير وحريح تصغير حِر فرد المحذوف فيه ايضا اذ اصله حرح بدليل جمعه
على احراح فقيل حريح وفعيعل لما هو اي تصغير لما هو على اربعة احرف كيف كانت
باعتبار الحركات والزيادة والاصالة نحو جُعَيفر ومُجَيلس وخُدَيِّب بالجمع بين الساكنين
على حَدِّه كدابّة اما جعيفر فتصغير للرباعي المجرد وهو جعفر واما مجيلس فتصغير لما هو
على اربعة احرف لكن بعضها زايد وهو الميم في مجلس واما خُدَيِّب فهو تصغير خِدَبّ بادغام
الباء وهو الضخم ولما كان مشتملا على الجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير والاولى من حرفي
الادغام اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين الساكنين لانه على حده وهو
ان يكون احد الساكنين مدغما والاخر مدة كدابّة ولما قال في الجمع نعني بالفاء والعين
واللام مجرد العدد كما في امثلة التصغير علمنا ان فعيعلا تصغير لما هو رباعي اصلي كجعفر
او فيه زايد كمجلس وخِدَبّ فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الضابط المذكور قبل
او على اكثر اي فُعَيعل تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر من اربعة احرف
نحو جُحَيمِر في جَحْمَرِش فانه يرد الى اربعة احرف كما نبه عليه بقوله بعده وذلك بالرد الى الاربعة
كما سياتي وجاز فعيعيل ايضا اي ما هو على اكثر من اربعة احرف كما جاز فيه فُعَيعِل جاز فيه

اسم الفرج

عنه

فعيليل ايضا عوضا عن المحذوف منه فيقال في فَرَزْدَق فُرَيْزِد وفُرَيْزِيد ايضا وحيث
يكون الرابع مدة نحو دينار فيجب فيه ان يقال دُنَيْنِير على وزن فعيليل لامكان الاتيان
بالمدة بعد قلبها ياء من غير استكراه فلذلك نبّه عليه بقوله الا ان يكون الرابع مدّة
فانه يجب هناك اى يجب ان يقال فعيليل نحو دُنَيْنِير وذلك بالرد الى الاربعة اى انما كان
فعيلل تصغيرا لما هو على اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى الاربعة اما بان يحذف الحرف
الخامس منه فيقال في جحمرش جُحَيْمِر او يحذف ما هو زايد كميم جحمرش فيقال فيه جُحَيْرِش
بحذف الميم او يحذف ما هو اشبه بالزايد كالدال في فرزدق فانه يشبه التاء التى
هي من الحروف الزوايد فانه يقال بعد حذفه فريزق وعلى الاول فريزد بشرط ان لا
يحذف اصلى مع وجود زايد نحو دُحَيْرِج في مُدَحْرِج اي انما يرد الى الاربعة بحذف حرف
ويشترط فيه ان لا يحذف فيه اصلى مع وجود الزايد لان الزايد اولى بالحذف فيقال
في مدحرج دُحَيْرِج بحذف الميم الزايد ولا يقال مُدَيْحِر بحذف الخامس كما في جحمرش
فالمراد بالزايد في قوله مع وجود زايد ما لا يقابل الفاء والعين واللام لا انه من حروف
الزوايد فميم جحمرش على هذا اصلى لانه يقابل اللام في فَعْلَلِل فلذلك جاز ان يحذف
الاصلى وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلى ايضا ليس بزايد ولا زايد مفيد مع
وجود غيره كمُطَيْلِق في مُنْطَلِق اي ويشترط ان لا يحذف زايد مفيد كالميم في منطلق
لدلالة الميم على انه للفاعل مع وجود غيره كالنون في منطلق فيقال مُطَيْلِق بحذف
النون لا الميم فان قلت النون ايضا مفيد لمعنى على الجملة فان نون الانفعال يدل
على لزوم الكلمة فهو مفيد ايضا قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة تختص بذلك
الاسم فان الميم انما يدل على الفاعلية في اسم الفاعل في نحو منطلق ولم يوجد في ساير
تصاريف الكلمة بخلاف النون فانها زيادة توجد في جميع تصاريفها من انطلق
وينطلق وانطلق ومنطلق ايضا فلما كانت الميم اثبت والزم للكلمة عبّر عن هذا الثبات
واللزوم بالافادة ولا غير مُفيد يؤدّى حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يؤدى حذفه اليه
كتُخَيْرِيج في استخراج لوجود تُفَيْعِيل كتُجَيْفِيف دون سُفَيْعِيل اي اذا وجد زايدان
كل واحد منهما غير مفيد للمعنى المذكور لكن احدهما اذا حذف يؤدّى حذفه الى ما لا
نظير له في كلام العرب والآخر لو حذف لا يؤدى حذفه الى ما لا نظير له فيشترط ان لا يحذف

ما يودى حذفه الى ما لا نظير له ومَثّل بتُخَيْرِيج في استخراج فان السين والتاء زايدتان غير مفيدين
لوجودهما في تصاريف الكلمة من نحو استخرج واستخرجْ ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل
تخيريج لكان له نظير لوجود تُفَيْعِيل كتُجَيْفِيف تصغير تجفاف ولو حذف التاء وقيل مُخَيْرِيج
لم يكن له نظير فيحذف السين دون التاء ولا اصلٌ غير آخر على الاعرف كفُرَيْزِد اى يشترط
ان لا يحذف اصل غير آخر يعنى اذا وجب حذف حرف من الخماسي مثلا فالاعرف والاشهر
ان يحذف الحرف الآخر لان الثقل انما يحصل عنده وقيل انما يحذف الزايد كالميم في جحمرش
او ما يشبه الزايد كالدال في فرزدق لانها تشبه التاء في قرب المخرج والتاء من الزوايد
ولا يحذف له تاءُ التانيث اي لا يحذف للتصغير تاء التانيث لانه زايد على البِنْيَة بل
يُظهِر المقدّرُ فيما هو على ثلثة احرف دون غيره اى ان كان الاسم ثلاثيا مؤنثا لا تاء فيه
لفظا فظهر التاء المقدر فيه فيقال في شمس شُمَيْسة بخلاف الرباعي من نحو عقرب فانه يقال
فيه عقيرب بغير تاء وانما اظهر التاء لان التصغير بمنزلة الوصف والتاء تثبت في الوصف
وانما لم تظهر في غير الثلاثي لاستثقال الكلمة فكان الحرف الرابع قائم مقام التاء وقد شذ
نحو عُرَيْس وعُرَيْب وقُدَيْدِيمة ووُرَيِّئة اما عريس فلانه تصغير عرس فكان حقه
ان يقال عُرَيْسة فعريس شاذ وقولهم في التصغير عُرَيْس ان كان مكبره عُرْسا بضم العين
وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا ومؤنثا فلا يتعين حمله على الشذوذ
بل قد يكون تصغيرا للمذكر فلا يكون ح شاذا وان كان مكبّره العِرس بكسر العين وسكون
الراء وهو امراة الرجل ولَبُوة الاسد فهو مؤنث فتصغيره شاذ فمنع ان نظرا له في
الاستعمال جاء لايّ معنى وكذا عُرَيب في تصغير عرب شاذ اذ قياسه عُرَيْبة واما
قُدَيْدِيمة ووُرَيِّئة فهما مصغرا قُدّام ووراء ولعل تانيثهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين
فكان حقهما ان يقال قديديم ووُرَيِّئ بغير تاء كعقيرب فجعل التاء شاذ ولتحرّك اوله
لاثبات لهمزة الوصل معه يعنى اذا كان الاسم في اوله همزة وصل كامراة فلا تثبت همزة
الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان يحرّك اوله بالضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها
مع حركة اول الاسم للاستغناء بتحريكه عن همزة الوصل فحقها ان تحذف الهمزة ويضم
ما بعدها فيقال مُرَيْئة ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثانية بل ترد الى الاصل ان وجد والا
تنقلب واوا نحو بُوَيْب ونُيَيْب وضُوَيْرِب اي الالف ان كانت ثانية فلا يمكن ان تثبت

قلبها

من الزوائد

لمعنى

لان الميم من حروف الزوائد ولها

انثى الاسد

مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه متحركا كفعيل وفعيعل وفعيعيل ولا يمكن
تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون للالف اصل او لا فان كان له اصل يرد الى اصله
فباب يقال فيه بويب لان اصله بوب وناب يقال فيه نييب لان اصله نيب وان لم يكن
له اصل يقلب واوا كضويرب تصغير ضارب فان الف ضارب لا اصل له واوا او ياء
ولا يمكن تحريكه فحقه ان يرد الى ما يقبل الحركة من حروف المد واللين فيجانسها وهو
اما الواو او الياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال ضويرب دون
صبيرب قوله نحو بويب مثال لما اصل الفه واو ونييب مثال لما اصل الفه ياء وضويرب
مثال لما لا اصل لالفه ولا ثالثة طرفا او غير طرف بل تقلب ياء لا غير نحو عصية وعنيق
اي ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثالثة طرفا لعصا او غير طرف كعناق وانما جعل انقلاب الالف
ثالثة فرع لتحرك الثاني في التصغير لان انقلابها فرع ياء التصغير لان انقلابها انما يكون
بعد ورود ياء التصغير وهي ساكنة وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو سكن الثاني
لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع الساكنين فسكونها فرع تحرك الثاني اذ لو لم
يتحرك الثاني لم يثبت ياء التصغير فانقلاب الالف فرع ياء التصغير وياء التصغير فرع
تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف ثالثة فرع تحرك الثاني
فعصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة طرفا ولا يمكن اثبات الالف في التصغير مع ياء
التصغير لئلا يلتقي ساكنان بل لا بد من قلب الالف ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها
ياء لان الواو والياء مجتمعان واولاهما ساكنة فكان قلبه ياء من الابتداء هو الوجه
وهو معنى قوله بل يقلب ياء لا غير وعنيق مثال تصغير عناق وهو الانثى من اولاد المعز
والالف فيه ثالثة غير طرف فلزم قلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه فيقال عنيق
وكذا الواو اي وكذا الواو يقلب ياء اذا وقعت ثالثة طرفا نحو عرية تصغير عروة فان
الواو وقعت ثالثة طرفا فيجب قلب الواو ياء بان يقال عرية بخلاف ما اذا لم يكن الواو
ثالثة طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب فيه قلب الواو الى الياء بل يجوز الاظهار نحو
اسيود وجديول وان كان الفصيح ان يقلب الواو الى الياء وان يقال اسيد
وجديل فلذلك قال الا ان يكون غير طرف فقد اجيز الاظهار نحو اسيود وجديول
وان كان الفصيح القلب وانما وجب قلبها اذا كان طرفا دون ما اذا كان وسطا

صح قلب الواو ياء طرفا

لان الطرف محل التغيير والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة
الابدال باقية لا يرد الى اصله كما في التكسير نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل لما كان
التصغير يجب فيه رد الاشياء الى اصولها ذكر هذا البحث وهو انه في البدل اللازم لا
يرد الى اصله لان علة الابدال باقية في المصغر ايضا فكما ابدل في المكبر تبدل في المصغر
ايضا نحو تخيمة تصغير تخمة والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة
واستثقال الضمة على الواو والمصغر ايضا لو قيل فيه وخيمة لوجب ابدالها ايضا لكون
الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية في المصغر فيجب فيه الابدال وكذا في قويئل تصغير
قائل واصله قاول اسم فاعل من القول فابدلت الواو همزة لما ذكر في الاعلال وهو
وقوع الواو متحركة بعد مدة وهذه العلة باقية في المصغر اذ لو قيل قويول لوقعت الواو
ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال قويل
بالادغام لان قويل قويول اجتمعت فيه الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فالقياس
قلب الواو ياء وادغامها فيه نحو قويل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمزة نحو قويئل فالاولى
في تعليله ان يقال انما ابدل في المكبر وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا على اعلال
الافعال فعلة ابداله وجود الابدال في الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة في المكبر وفي
المصغر معا قوله كما في التكسير اي كما ان البدل اللازم في المكسر لا يرد الى اصله فلو جمع
تخمة على تخم لم يرد في الجمع الى اصله لبقاء علة الابدال في التكسير ايضا وهو كون الواو
مضمومة بخلاف غير اللازم نحو مويزين ومويعد في ميزان ومتعد اي البدل الغير اللازم
وهو ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر فانه يرد الى اصله كمويزين تصغير ميزان واصله
موزان قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة في المصغر
لضم الاول فرد الى اصله فقيل مويزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعد تصغير متعد
اسم فاعل من اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو تاء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت
تاء وادغمت كما قلبت في اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر لزم حذف التاء لكونه زائدا
غير مفيد فلم تبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين محقر عود
كما قالوا اعياد لذلك اي للفرق اي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال عيد
من العود فاصله عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلم يوجد هذه

اذا اصله وخمة

العلة في المصغر لوجوب ضم الاول فيه فكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال
فعييد على خلاف القياس وكذا لو جمع عيد على اعياد لكان حق الجمع ان لا يبدل الواو
فيه ياء لعدم علة الابدال فيه فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انه لو رُدّ الى اصله لقيل
عُوَيد فيلتبس بمحقر عود لانه يقال فيه عُوَيد وكذا في الجمع لو قيل على الاصل اعواد لالتبس
بجمع عود فانما قيل عييد واعياد للفرق بين محقر عيد ومحقر عود وللفرق بين جمع
عبد وجمع عود واذا اجتمع مع يائه ياءان حذفت الاخيرة نحو عُوَيّة ومُعَيّة في عاوية و
معاوية اي اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الياء الاخيرة لحصول الثقل عندها
ولان التصرف باخر الكلمة اليق اما عُوَيّة فهو تصغير عاوية واصل تصغيره عُوَيوِيَة
والواو قلبت ياء لسكون الياء قبلها فصار عُوَيْيِيَة فاجتمع مع ياء التصغير ياءان
فحذفت الياء الاخيرة فبقي عويّة بعد الادغام وفتحت ما قبل التاء فصار عويّة وكذا معيّة
في تصغير معاوية اصله معيوية فقلبت الواو ياء فصار معيّيية فحذفت الاخيرة فبقي معيّة
فان قلت ميّة اسم امراءة لو صغر قيل مُيَيَّة فقد اجتمع مع ياء التصغير ياءان مع انه لا
تحذف الاخيرة قلت نبّه بالمثال على ان اجتماعها مع اليائين انما اوجب الحذف في مثل هذه
الصور وهو ان تكون ياءان متاخرتين عن ياء التصغير وان تكون زايدا على
الثلاثي ليمكن ان تحذف من غير اختلال بزنة الثلاثي بخلاف مية فان الياءين غير
متاخرتين والكلمة ايضا ثلاثية فلو حذف لزم الاختلال بالزنة وكانه اكتفى بالمثال
عن تقيد في الضابط او يراد اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان بالتصغير اي بسبب التصغير
وفي عوية ومعية ظاهر ان الياءين انما حدثتا بواسطة ياء التصغير بخلاف مية فان الياءين
لم تحدثا بالتصغير فافترقا ونبه ايضا بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد فيه
الى حروفه الاصول نحو زُهَير وحُرَيث في ازهر وحارث ومنه اُرَيق في قولهم جاء
بام الرُّبيق على اُرَيق ويسمى تحقير الترخيم وقد ورد في شعر الاعشى ابلغ يزيد بني
شيبان مالكةً ابا ثُبَيت اما تنفك تاتكل اي تحترق من الحسد والمراد ابا ثابت فثبيت
تحقير الترخيم لثابت يعني اذا كان في الكلمة زيادة يحق التصغير المتعارف ان لا يحذف
جميع زوائده بل يقال في حارث حويرث وفي ازهر اُزَيهر لكن جاء في تصغير ازهر زُهَير
فعلم ان هذا نوع آخر من التحقير وهو ان تحذف الزوايد كلها ويرد الى حروفه

الاصول ثم يصغر فازهر تحذف منه الهمزة فيرجع الى زَهَر وتصغير زَهَر على زُهَير
وسمي هذا النوع تحقير الترخيم لان فيه تحقيرا وترخيما اما الترخيم بحسب اللغة فهو حذف
زوايده واما التحقير فباعتبار حروفه فهو مشتمل على تحقير وترخيم فسموه تحقير الترخيم فحذف
الزوايد كلها ليس بقياس لازم ما بعد الحذف فتصغيره على القياس لان زهيرا مصغر زهر
على القياس وحريثا تصغير حرث على القياس ومثل باُرَيق في المثل وام الرُّبيق الداهية
قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق فصغره على نحو
ماذكرنا في زهير وهو انه حذف الهمزة الزائدة من اورق ثم صغره على وُرَيق ثم لما
كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما قيل اُقّتت في وُقّتت واُجوه في وجوه ويجيئه في غير
الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اي التصغير اذا جاء في غير الجمع كرجل
كرُجَيل كان وصفا بالحقارة اي رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلة ولذلك
اي ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة يحقر جمع
القلة على بنائه اي من غير تغيير لان تحقير الجمع للوصف بالقلة وهذا الجمع موضوع للقلة
فحقه ان يصغر على لفظه توفية لذلك المعنى نحو اُكيلب واُجَيمال واُجَيرِبَة وغُلَيمة تصغيرا
لجموع القلة وهي اكلب واجمال واجربة وغلمة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة
او الى جمع قلته ان وجد نحو غليمة في غلمان وان شئت غليمون اي ولذلك المعنى وهو
كون التصغير في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بابه لئلا يتنافى التصغير
الدال على القلة وجمع الكثرة بل يصغر جمع الكثرة على احد وجهين اما بان يرد الى واحده ثم يصغر ثم
يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدال على القلة في الجمع الدال على القلة ايضا وهو
جمع السلامة فنحو غلمان وهو جمع الكثرة حقه ان يرد الى واحده وهو غلام فتصغر على غُلَيم
ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون والوجه الاخر ان يرد الى جمع قلته ان وجد لجمع قلة
فيرد غلمان الى غلمة وهو جمع القلة ثم يصغر جمع القلة فيقال غليمة والغرض من الوجهين
ان لا يجتمع التصغير وجمع الكثرة المتنافيان وقوله يرد الى واحده معناه انه يرد الى واحده
ويصغر ثم يجمع جمع السلامة وهو ظاهر اذ لو رُدّ الى واحده ويجمع من غير تصغير لم يكن
من باب التصغير في شيء فلابد من هذا الاضمار هذا لبيان اللفظ وفي التعليل تطولان
قوله التصغير في الجمع للوصف بالقلة اما ان يكون وصف الحقارة ماخوذا اولا فان لم

يكن ماخوذا بل الغرض منه التعليل فقط كان حقه ان لا يصغر جمع القلة اصلا لان القلة حاصلة
بدون التصغير فالتصغير لم يفد شيئا زائدا وان كان وصف الحقارة ماخوذا معه فلم
يكن لمجرد الوصف بالقلة بل كان حقه ان يقال التصغير للوصف بالحقارة مطلقا في
المفرد وفي الجمع ليصح تصغير جمع القلة على بنائه للدلالة على الوصف بالحقارة مع القلة واما جمع
الكثرة فيرد الى واحده الى آخره يقال عليه ايضا ان التصغير لو ورد على جمع الكثرة فاما ان
يغير جمع الكثرة عن وضعه الاصلي او لا يغير فان غير عن الدلالة على الكثرة لم ينافِ التصغير
الدال على القلة وجمع الكثرة بل يكون التصغير قرينة دالة على ان جمع الكثرة غير عن وضعها
ويدل على القلة مجازا فيصغره على بنائه وان لم يغير عن وضعها وعن مدلولها بل اريد بقاء
الكثرة فيها لم يمكن رده الى جمع القلة او الى جمع السلامة لفوات معنى الكثرة في الصورتين
بل حقه ان لا يصغر اصلا لئلا يفوت معنى الكثرة وايضا اذا وجدنا عُليمون او عليمة في الاستعمال
فمن اين علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل جاز في عليمة ان يكون تصغير علمة وفي عليمون جاز ان
يصغر المفرد ابتداء ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة فيكون مصغرا جمع لا مجموعا صغر
وقد يجيء للتعظيم نحو دُوَيهية تَصفرّ منها الانامل اوله وكل اناس سوف تدخل بينهم
واراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم اذ التحقير غير مناسب لذكر الموت بل هذا على القلب
العكس كتسمية اللديغ سليما ونظائره اطلاقا لاسم الضد على الضد وللمدح نحو قولهم انا
جُذَيلها المُحكّك وعُذَيقها المُرجّب قاله الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة حين اختلف
الانصار في البيعة الجِذل بالكسر عود ينصب للابل الجَربى يحتك به فيستشفي المحكك الذي كثر به
الاحتكاك حتى صار مملسا والعَذق بالفتح النخلة والمرجّب المدعوم بالرجبة وهي خشبة ذات
شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثرت ومالت فتدعم بها لئلا تسقط والمعنى اني ذو راي
يستشفى بالاستضاءة به كثيرا في مثل هذه الحادثة وانا في كثرة التجارب والعلوم بموارد الاحوال
فيها وفي امثالها ومصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل ثم رمى بالراي الصائب عنده فقال منا
منا امير ومنكم امير وللدنو من الشيء نحو مُثَيل هاتيا ودُوَين ذلك ومنه اُسَيّد اي لم يبلغ
السواد اي قد يجيء التصغير لا للذات التي وضع اللفظ لها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار
المماثلة كقولك هذا مثل ذلك يفهم ظاهرا تمام المماثلة فاذا قيل مُثيل استفيد منه ان بينهما
مماثلة قليلة لا ان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر مثل هذا كما في دوين ذلك

كان كما في ارادة هذا النوع من التقليل ولكنه ذكر بلفظ هاتيا اضافة لتقليل اخر اليه ولعله
جاء هكذا في الكلام لا انه شرط او باعتبار تقليل ما بينهما من المسافة اما حسا او رتبة كقولهم دوين
هذا وفويق ذلك يراد بهما تقليل المسافة الحسية بين الشيئين اي ليس مسافة ما بينهما منحطة
اي غاية ليس وراءها ولا فائقة الى غاية ليس وراءها بل فيه تقليل باعتبار مسافة ما بينهما
ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير الوارد للدنو من الشيء قال اُسَيّد
تصغير اسود اي ليس تام السواد بل فيه طرف من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما
قال منه لان ما قبله وهو دوين وفويق لتقليل المسافة بين الشيئين حسا كما ذكرنا وفي اسيد
تقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دوين وفويق اذ معناهما
ان المسافة ما بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين لو قيل دون وفوق
ونحو يا ما اُمَيلح غِزلانا شَدَنّ لنا ليس على ظاهره وانما المراد الذي وصف بالملح آخره
من هؤليائكن بين الضال والسمر شَدَنَ الغزالُ اذا قوي واستغنى عن امه فقوله
شدن اي شَكَنّ هن والضمير يرجع الى الغزلان واورد البيت اعتراضا على ان التصغير
من خواص الاسماء وما املح فعل التعجب كقولهم ما احسن فكان حقه ان لا يصغر فاجاب
بان التصغير كانه ليس واردا على الفعل بل يعنون الشيء الذي وصف بالملح كانك قلت
مُليح فالمراد المنعي منه لا نفس التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اي ليس التصغير للفعل
وانما التصغير لما وصف بهذا الفعل كما قال وانما المراد الذي وصف بالملح وانما جوز في
فعل التعجب دون سائر الافعال لانه لما لم يكن متصرفا فيه الحق بالاسماء ولانه يشارك افعل التفضيل
في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب فحمل هذا ايضا على
افعل التفضيل لانهما من واد واحد ومنها اي ومن علامات الاسم النسبة اليه اي الى الاسم
وانما كان من خواصه لان النسبة في المعنى كالوصف والوصف من خواص الاسماء بالحاق
آخره ياء مشددة اي النسبة انما تحصل بالحاق آخر الاسم ياء مشددة وانما شددت لئلا تلتبس
بياء المتكلم في الاضافة اليه ويحذف لها اي للنسبة تاء التانيث ونون الجمع والتثنية نحو بصري
وقنسري وسبعي فيمن يقول مررت بالسبعين وانما حذفت تاء التانيث والنونان
لئلا يقع كل واحد منهما وسطا في النسبة فالنسبة الى بصرة بصري والى قنسرين قنسري والبعان
اسم موضع فالنسبة اليه سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمي بما هو جمع كقنسرين او بما هو مثنى

التعجب صح

كسبعان فيجوز فيه وجهان احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا قنسرينُ ورايت
قنسرينَ ومررت بقنسرينَ وهذا سبعانُ ورايت سبعانَ ومررت بسبعانِ والثاني
ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فيقال هذا قنسرون والسبعانِ ورايت قنسرينَ
و السبعينِ ومررت بالقنسرينَ والسبعينِ فاذا اعرب بالحركات ينسب اليه من
غير حذف النون فيقال قنسريني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فعامل معاملتهما
كما لو لم يكن علما فيقال هذا قنسري بحذف النون وسبعي كذا لانه اذا اعرب بالحركات قوي
امتزاجها بالاسم فصار بمنزلة الجزء بخلاف ما اذا اعرب بالحروف فانه بقي حكم اصل الجمع
والتثنية فلذلك حذف النونان فيهما ايضا فمن قال مررت بالسبعين وبقنسرين و
اعربهما بالحروف حذف النون وقال قنسري وسبعي دون ما اذا اعرب بالحركات
فقوله فمن تقول مررت بالسبعين اي فمن يعربه بالحروف اذ لو اعربه بالحركات
لقال مررت بالسبعانِ وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد نحو نمري و
دئلي يعني اذا كان الاسم ثلاثيا وقبل آخره كسرة فيجب ان تبدل الكسرة فتحة على الاطراد
لئلا يجتمع كسرتان وياآن لو قلت نمري بالكسر وهو في غاية الاستثقال فابدلت الكسرة فتحة
للخفة واحترز بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الآخر كتغلِب ويثرِب فانه وان توالى
الكسرتان فيه مع اليائين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه
يجب حركة الاول فيه وفي الرباعي يوجد فيه سكون قطعا لئلا تتوالى اربع حركات واما
قال على الاطراد لان الرباعي ايضا يجوز فيه ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز فيه ابقاء
الكسرة بخلاف الثلاثي فابدال الكسرة في الثلاثي مطرد مطلقا وتحذف الياء والواو من كل
فعيلة وفعولة مع فتح العين نحو حنفي وشنئي اي فعيلة وفعولة اذا نسب اليها كحنيفة و
شنوءة تجب حذف التاء فيه اولا فبقي في المثال الاول حنيفي وتوالي الكسرتين والياآت
مستثقل فيجب حذف الياء فيقال حنِفي ثم صار على وزن نمِري فيجب ابدال الكسرة فيه
ايضا فتحة نحو حنفي وكذا في النسبة الى شنوءة تحذف التاء ايضا منه فيقال شنوئي وهو
مستثقل فيحذف الواو ايضا فبقي شنِئي بضم النون وضمه مع كسرها بعده مستثقل كما في
فعِل فابدلت الضمة فتحة فبقي شنَئي وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن فعيل وفعول
بدون التاء فانه بقي على حاله من غير حذف فانه لا حذف فيه فيقال في النسبة الى حنيف

حنيفي والى صبور صبوري وانما لم يحذف الياء والواو ولم تبدل الكسرة والضمة فتحة
في المجرد عن التاء فرقا بين البابين الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدي
وطويلي هذا استثناء من الفعيلة والفعولة يعني اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او
معتل العين فانه لا يحذف فيه غير التاء فشديدة اذا حذف منه التاء لم يحذف فيه حذف
الياء ولا ابدال الكسرة لانه لو حذف الياء فاما ان يدغم الدال في الدال او لا يدغم فان
لم يدغم وقيل شددي جاء الثقل وان ادغم وقيل شدي التبس بالنسبة الى شد
فلما لزم من الحذف احد المحذورين تركوا الحذف راسا وقيل شديدي وكذا في
المعتل العين نحو طويلة لا تحذف غير التاء منه ويجب ان يقال طويلي اذ لو حذف الياء
وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل جاء الثقل وهو بقاء الواو المتحركة مع
فتح ما قبلها وان اعل وقيل طالي التبس بالنسبة الى طال وكذا المضاعف والمعتل العين
من فعولة كالحرورة والقوولة بعين ما ذكر ومن كل فعيلة نحو جهني اي يحذف الياء من
كل فعيلة مضموم الاول نحو جهينة فيحذف منه التاء ثم يحذف الياء ايضا اذ لو قيل جهيني
لا التبس باب النسبة الى فعيلة وباب النسبة الى فعيل بدون التاء وكان المونث اثقل
فخفف دون المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي وقصوي اي يحذف
الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء من غير تاء فيهما من المعتل اللام نحو غني
فانه اذا نسب اليه وحذف الياء الاخيرة منه وقيل غنيي كان مستثقلا مدركا بالضرورة
لوجود الكسرتين مع الياآت فقلبوا الياء واوا فصار غنِوي بكسر النون وكان موازنا
لنمِري مع كونه مشتملا على حرف العلة فتبدل الكسرة فتحة ونقال غنوي وكذا في فعيل
كقصي لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا مستثقلا فحذفت الياء فقلبت الياء واوا فقيل قصوي
وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياآن نحو سيدي في سيد يعني لو قيل
على الاصل سيدي كان مستثقلا فحذفت الياء المتحركة وانما لم يحذف الياء الساكنة مع
انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن كالميت لوجوه احدها ان المتحركة اثقل فحذفه
اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سيدي بكسر الياء كان اما ان تقلب الياء الفا
كما هو قياس الاعلال او لا فان قلبت حصل اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم تقلب كانت
ممتنعا لوجود علة الاعلال فلما كان حذف الساكن بين امتناع ولبس طرحوه وقالوا

اي بيان الوجه الطبع والضم
اولى والثاني ان المتحركة

مُهَيِّمٍ في تصغير مهوّم على التعويض فرقا بينه وبين مهيّم من هيّمه مهوّم اسم فاعل
من هوّم اذا نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم زيادة مفيدة دون الواو
فيقال مهيوم فيجب قلب الواو ياء وادغامها فيه فيصير مهيّم واسم الفاعل من هيّمه الحب
مهيّم ايضا فاما ان لا يحذف الياء المتحركة في الصورتين اي في الياء فيخالف باب سيّد كما ذكرنا و
يحصل الثقل وان حذف فيهما جاء اللبس فحذفت الياء المتحركة من اسم فاعل هيّم
دون مصغر مهوّم لان التصغير قد حذف منه حرف وهو الواو المتحركة في مهوّم
فلو حذف منه الياء لكان اجحافا بالكلمة وكان المناسب ان يعوض في النسبة الى المصغر
ياء عن الواو المحذوفة ليحصل الفرق بين البابين والخفة اذ لو لم يعوض وقيل
مهيمي لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال فبالتعويض وبدل الياء حصل
خفة مع وجود الفرق قوله وقالوا كانه جواب عن سوال مقدر وهو انه اجتمع فيه
قبل آخره ياآن وكان القياس ان يحذف منه الياء المتحركة كسيدي فاجاب بانه
لو حذف في الصورتين جاء اللبس ويُقلب الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا
كعصوي واعشوي يعني اذا كانت الالف ثالثة كالعصى او رابعة كالاعشى منقلبة
عن حرف اصلي فيهما فيجب ان يقلب الالف واوا اذ لو لم يقلب لم يمكن الحاق
ياء النسبة به لاجتماع الساكنين فان قلت هذا من اجتماع الساكنين على حده لكونه
مدغما بعد مدة قلت حده اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالضالّ والدابة وتُمُودّ
الثوب وخويصة فاما اذا كان المدغم حرف علة فلا نسلم انه حد جواز اجتماع الساكنين
لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكانت الالف
منقلبة فيجب قلب الالف الواو الذي هو الاصل كعصوي واعشوي واطلق قوله
منقلبة ولم يقيده بكونها منقلبة عن الواو كالمثالين اذ المنقلبة عن الياء ايضا كالمرمى
كذلك لو نسب اليه لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان تقلب الى الياء ثم يجب قلب الياء ايضا
واوا وان يقال مرموي وكذا في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء كالرحى تقلب الى
اصله ثم تقلب الياء واوا فيقال رحوي فاطلق قوله منقلبة ليشمل المنقلبة عن الياء
والواو وكان الاولى ان يمثل ايضا في الياء بالالف ثالثة او رابعة منقلبة عن الياء
كرحى ومرمى ولعله انما لم يذكر لانه يعلم من قوله بعده والياء ثالثة تقلب الى آخره انه

باب ٣

اذا كانت الالف عن ياء لو ردت الى الياء يجب قلب الياء ايضا واوا ومع هذا كان الاولى
ان يمثل في الالف المنقلبة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو احاله على ما ذكره بعد كان الحكم
في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة عن الياء فلا يعلم من الياء
الواقعة رابعة لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف كقاضي وقاضوي فان قلت
لم جاز في الياء الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف ولم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن الياء
الا القلب كمرموي دون الحذف قلت الياء الرابعة كقاضي لو حذفت دلت الكسرة عليها واما
الالف في مرمى لو حذفت وقيل مرمي لم يبق دلالة على الالف المحذوفة لسقوط الفتحة
الدالة عليها اذ يجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف كحبلى وحبلوي
يعني اذا كانت الالف رابعة وزائدة كالف التانيث في حبلى يجوز فيه الوجهان قلب الالف
واوا كحبلوي لان الالف لما وجب قلبها كان القلب الى الواو متعينا لثقل الياء مع ياء النسبة
ولمجانسة الواو الف التانيث في الاستعمال وجاز فيه الحذف للخفة كحبلي في حبلى الا ان يكون
العين متحركة كجمزي فان حكمه حكم ما وراء ذلك وفيه الحذف لا غير كجاري استثنى عن الالف
اذا كانت زائدة رابعة ما اذا كانت العين متحركة فانه يتعين فيه حذف الالف ولا يجوز القلب
اذ لو قيل جمزوي كحبلوي كان مستثقلا لكون ما قبل الفتحة متحركا في جمزى بخلاف حبلوي
فان ما قبل الفتحة فيه ساكن وحصول الخفة به قوله فان حكمه حكم ما وراء ذلك اي وراء الرابعة
وهي الالف الواقعة خامسة كحبارى او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف قطعا
من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة والياء ثالثة تقلب كعموي اي تقلب واوا انما
اطلق ولم يقيد بالواو اكتفاء بما ذكره قبل من صور القلب واوا واصله عميي فقلب الياء واوا
لاستثقال اليآت وفتح ما قبل الياء لان نمرا اذا قلبت الكسرة فيه فتحة فهذا اولى لكون آخر
حرف العلة وفي الرابعة القلب والحذف كقاضي وقاضوي اي الياء اذا وقعت رابعة كقاضي
جاز فيه وجهان احدهما ان يحذف الياء الاصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال اليآت فيقال قاضي
بالحذف والثاني ان تقلب الياء الرابعة واوا ويفتح ما قبله ليرتفع استثقال الكسرة واليآت
ويقال قاضوي وانما لم يجز الحذف في الثالثة لئلا يبقى الاسم الثلاثي على حرفين وفيما وراء ذلك
الحذف كمشتري اي فيما وراء الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحوهما يتعين
الحذف كمشتري في النسبة الى مشتري ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة لكونها زايدة

على الرابعة مع الواو فلذلك تعين فيه الحذف ونحو مستلق في الياء السادسة وياء النسبة
تحذف كشافعي اي اذا كانت الكلمة فيها ياء النسبة في الاصل كشافعي منسوبا الى شافع ثم
صار علما مع ياء النسبة بغلبة الاستعمال ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع
بين هذه الياء المشددة وبين ياء نسبة اخرى لوجود الاستثقال التام فحذفت ياء النسبة الاولى
والحق به ياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء مشددة كمرمي على الاعرف فان حقه ان يقال
مرميي وهو مستثقل في الغاية فحذفت الياء المشددة الاصلية والحق به ياء النسبة على القول
الاعرف ويقال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان يحذف احدى ياءي المشددة لتبقى الياء
في الرابعة كقاض ثم تقلب الياء واوا ويفتح ما قبل الواو ويقال مرموي وانما كان الحذف في
مرمي اولى بخلاف قاضوي لانه يلزم حذف الياء الاصلية في مرمي ثم قلب الياء واوا
ففيه مخالفة الاصل من جهتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وهمزة
الممدود تثبت منصرفا ككسائي وحربائي وتقلب واوا غير منصرف كحمراوي وزكرياوي
اي الاسم الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف فان كان منصرفا سواء كانت همزته
اصلية كقراء او كانت منقلبة عن اصلي ككساء فان الهمزة في كساء منقلبة عن الواو وغير
منقلبة ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس وان كانت غير منصرف وهي
للتانيث اما في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فاما الاول وهو المنصرف فحكمه ان تثبت
فيه الهمزة اما في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانما اثبتت لكونها منقلبة عن حرف اصلي
او ملحقة بحرف اصلي فكان حكمها حكم الاصلية ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية
اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلية فانه اذا ثبتت المنقلبة عن الاصلية فالاصلية اولى ان تثبت
ومع ذلك كان الاولى ان يمثل بالاصلية ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زايدة وللتانيث
لم يمكن اثباتها لوجود الاستثقال وكراهة وقوع علامة التانيث وسطا ولا حذفها لانها
لو حذفت لحذفت الالف ايضا معها لكون الزيادتين في حكم زيادة واحدة كما في الترخيم
اذ يحذفان معا فيه ولو حذفتا وقيل حمري بكسر الراء لوقوعها قبل ياء النسبة حينئذ
لم يكن فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم انه منسوب الى ما فيه الف التانيث
فيتعين قلب همزتها اما الى الواو او الى الياء والياء مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت
رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير منصرف وليس كذلك فان كساء اذا سمي بها امراة

ههنا ص

الثاني وهو

فهو غير منصرف مع ان الهمزة تثبت فيه قطعا قلت المراد ما اذا كان غير منصرف لكونه ممدودا
وكساء العلم غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي لا لكونه ممدودا وانما استخرج هذا الجواب
من قول المصنف وهمزة الممدود تثبت منصرفا فان منصرفا حال من الممدود وقوله
تقلب واوا اي تقلب همزة الممدود غير منصرف اي اذا كان غير منصرف فعدم الانصراف
مرتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا فيشعر بعلية كونه ممدودا لعدم الانصراف
وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه
والحكم هو القلب وانما حذف في النسبة الى ما فيه التاء علامة التانيث مطلقا وان وجد
فيه اللبس فان نحو تمري لا يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث
ايضا مطلقا كالتاء لانه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء واذا نسب الى الجمع رد
الى الواحد كفرضي وانما رد الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا بلفظ الجمع في النسبة فيستثقل
الجمع مع ياء النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد فائدته لان المقصود النسبة الى هذا الجنس
فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اخف كفرضي في المنسوب الى الفرائض هذا اذا لم
يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا اجري مجرى الاعلام كاناري منسوبا الى ابنار
جمع بئر بالكسر في الاصل وهو دويبة ثم غلب علما على اسم بلد وانصاري فانه منسوب الى
انصار جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المشهور من الصحابة رضي الله عنهم نسب فيه
الى لفظ الجمع من غير رد الى واحد اذ لم يقصد فيه معنى الجمع فيستثقل ولا يفيد النسبة
الى المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك استثنى وقال الا ان يجري مجرى اسماء
الاعلام كاناري وانصاري ونحو شعوبي متاول كاخشوشن وتعودد هذا سوال
على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو
ما تشعب من قبائل العرب والعجم وكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى
وجعلناكم شعوبا وقبائل فان قلت حقه ان يمثل به مع الاناري والانصاري في جريه
مجرى العلم قلت انما افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل
الجاري مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحوق بياء النسبة فان الشعوب مع ياء النسبة هي
الطائفة الذين لا يفضلون العرب على العجم فشعوب قبل ياء النسبة لم يكن جاريا
مجرى الاعلام حتى يكون موازيا لانصار وانبار فلذلك افرده بالذكر وقال ونحو

ثم ه

في الاصل ثم غلب في العجم وكان حقه ان ينسب الى الواحد ويقال شعبي فانه تناول بان الشعوبي للذي لا يفضل العرب على العجم

شعوبي متاول كاخشوشن و تمعددي فانهما متاولان ايضا فانهما في الاصل فعلان
للامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في الغلظة
وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المثالين ايضا خارجان عن القياس اذ لا نسب
الى الفعل وهما متاولان بان النسبة الى لفظ الفعل لا الى معناه كشعوبي على ما ذكره وتقسيم
اي النسبة انقسام التانيث الى حقيقي وهو ما كان موثرا في المعنى بان يجعل اللفظ صفة
فان تميميا صار صفة للحوق ياء النسبة به فالنسبة اليه حقيقة وغير حقيقي وهو ما تعلق
باللفظ فحسب ككرسي وبردي فان كرسيا ليس للمنسوب الى شيء والبردي بالفتح
نبات معروف وهو ليس للمنسوب وجاز ان تقراء بضم الباء وسكون الراء وفاء
البردي بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر وكما جاءت التاء فارقة بين
الجنس وواحده فكذا الياء كرومي وروم هذا تشبيه للنسبة بتاء التانيث فان التاء
قد تكون فارقة بين الجنس وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس وهذا انقسام ايضا
للنسبة الى حقيقي وغير حقيقي كالتاء فان التاء قد يجيء للفرق بين الواحد والجنس منه
كالتمرة والتمر فان التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد لا تجيء لمجرد الفرق بل للدلالة
على التانيث كالضارب والضاربة فان الضاربة ليس للواحد من الضارب فكذا
ياء النسبة قد تجيء للفرق بين الجنس والواحد فان الرومي للواحد والروم للجنس
وقد لا تجيء كحنفي ونحوه فانه لا يطرد هذا في كل ياء النسبة كبصري وبصرة مثلا وكذلك نبه
عليه المصنف بقوله وكما جاءت اي هذا الفرق قد تجيء في الصورتين بحسب الاستعمال
لا انه يطرد مطلقا ومنها اي ومن علامات الاسم الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته
يعني من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل والحرف اذ
لو عاد الى احدهما لجاز ان تكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل والحرف فكان
يجوز ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اي وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا المضمر
اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية اولا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ المضمر اسم قطعا وان
اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون مبتداء او نحوه ولا يستقيم له
اعراب بوجه ما حال ما كان راجعا الى الفعل معتبرا به عنه كما يظهر لك بالتامل فلا
يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضي ان يكون له اعراب ما محلي ونحو من

والتمرة للواحد وكذا ياء النسبة للواحد كرومي وروم للجنس

كذب كان شرا له فالمكنى عنه المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اي دون الفعل هذا اشارة
الى سوال فان الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى الفعل
واجاب بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب
شرا له لا هذا الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات
الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق البارز المتصل
من ضمير المرفوع وتاء التانيث ساكنة اما صحة دخول قد فانما كانت من خواص الفعل
لان قد اما لتقريب الماضي الى الحال او لتحقيق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل وظاهر
ان هذه المعاني لا تصح الا في الفعل واما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضي
الفعل واما الجوازم فيختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعي فعلا ايضا
فان قولك لم يضرب نفي يرد المضارع الى الماضي وكذا غيره والثاني ان الجزم عبارة
عن تغيير يلحق آخر الفعل بقطع حركة كلم يضرب او حرف كلم يغز ولم يرم ولم يخش فظهر
اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية والمعنوية واما لحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع
كفعلا وفعلوا وفعلت فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز يقتضي ان يكون فاعلا
عمل فيه الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل وان عمل في المستتر نحو زيد ضارب
فان المستتر فاعل له معنى لكنه لا يعمل في البارز لانك اذا قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد
للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم الفاعل
لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول لفعل مقدر اذ ضارب وقع
موقع يضرب فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف
فعلا وفعلوا فانه يظهر فيه عمل الفعل حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل
اسم الا اذا كان بمعنى فعل فعلمنا ان العمل لكونه فعلا في الجملة وانما قيود الضابط فقوله
بارز يحترز عن المستتر فانه قد يكون في الاسم نحو زيد ضارب واما المتصل فيحترز عن
المنفصل فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند زيد ضاربته هي واما ضمير المرفوع فاحترز عن
ضمير المنصوب والمجرور فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبك وبه و
اما تاء التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة توجد في الاسم كضاربة وانما اختص الفعل

بالتاء ساكنة لانه لتانيث المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد الحقيق اصله ان يكون
للفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول قد وسيفعل وسوف يفعل
في دخول حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم وفعلا وفعلوا وفعلت لبارز المتصل
المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت
بضم التاء والثاني بفتحها والثالث بكسرها ليكون امثلة للبارز المتصل المرفوع كفعلا
وفعلوا والرابع ان يسكن التاء ليكون مثالا لتاء التانيث الساكنة وله اي وللفعل
ثلثة امثلة احدها مفتوح الآخر نحو ضرب ودحرج وهو الماضي مثل بمثالين للثلاثي
المجرد كضرب وللرباعي المجرد كدحرج ليعلم منهما ما تشعب عنهما من ذي الزوايد كاستخرج
وانطلق واقتدر وتضارب ونحوها قوله وهو الماضي اي وهذا البناء يختص بالفعل
الماضي ويسكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اي حق الفعل
الماضي ان يكون مفتوح الآخر وانما يسكن لامور عارضة احدها ان يكون معتل
الآخر كغزا ورمى فان الاعلال يقتضي سكونه كما مبين في باب الاعلال والثاني
ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من الفعل قوله المتحرك يحترز به عن المتصل الساكن
في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فبقي آخر الفعل مفتوحا والمرفوع احتراز
عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا
يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهذا انما يكون في المضمر فاما في المظهر
فلا يسكن ايضا معه كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير كضربوا اذ ما قبل
الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتوالى ساكنان وانما يضم لمجانسة الواو والثاني اي الثاني من
امثلة الفعل الثلاثة ما يتعاقب في صدره الزوايد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا
كان او مونثا والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللغايب
المونث والمونثين والياء لما عداها ويسمى المضارع قوله مطلقا اي التاء للمخاطب
سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مثنى كتفعلان او جمعا مذكرا كتفعلون او مونثا
مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقال مطلقا ليشمل هذه الصور كلها
قوله وللغايب المونث والمونثين اي التاء قد يكون للغايب من المفرد المونث كهند

تفعل والمونثين كهندان تفعلان دون جمع المونث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء
لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المونث والمونثين فبقي الياء للغايب
المذكر مفردا كزيد يفعل ومثنى كزيدان يفعلان وجمعا كزيدون يفعلون او جمعا مونثا
كالهندات يفعلن وقال في التعليق الياء لما عداها اولى من قولهم الياء للمذكر الغايب
لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها
اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المونث والمونثين اولى ويندرج تحته ما لا
يطلق عليه اسم الغايب مما ليس بمتكلم ولا مخاطب نحو يفعل الله وهذا فيه نظر من وجهين
احدهما ان اللفظ موضوع لما يطلق عليه الغايب لغة ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافي
اطلاق اللغة وبحثنا في الدلالة اللغوية اي كون التوقيف مانعا من اطلاق الغايب
على الله تعالى للدلالة لا الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات
نثبت صفة السمع والبصر ونحوهما لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا
الغايب على الله تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا وان كان شاهدا
باعتبار العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي يتعاقب في صدره الزوايد الاربع
يسمى المضارع من المضارعة المشابهة اذ يشبه اسم الفاعل باعتبار الحركات والسكنات وهي م
وباعتبار الدلالة على احد الزمانين الحال والاستقبال ولهذه المضارعة أعرب الفعل
المضارع كما أعمل اسم الفاعل لهذه المضارعة ايضا ويشترك بين الحاضر والمستقبل
الاولى ان تقرا ويُشترك بضم الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر
والمستقبل فالمشتركان الحاضر والمستقبل والفعل المضارع مشترك فيه اي هو محل
الاشتراك كما تقول المال مشترك بين زيد وعمرو فلا يستقيم فيه مشترك بكسر الراء فالظرف
بعده وهو بين الحاضر والمستقبل يتعلق بالفعل وهو يشترك وفيه ضمير راجع الى المضارع
اقيم مقام الفاعل المشترك المبني للمفعول وهذا ظاهر واما اذا قرئ بفتح الياء فالاشتراك
بمعنى التشارك فيصير التقدير الفعل المضارع يشترك اي يتشارك بين الحاضر والمستقبل
وصيغة التفاعل يقتضي ان يكون فاعله متعددا كتشارك زيد وعمرو والان نفس المضارع
بافراده فكانه قال ويتشارك افراد المضارع وح لا يظهر تعقيب قوله بين الحاضر والمستقبل
له كما لا يظهر تشارك زيد وعمرو بين الدراهم والثياب والمصنف لعله اختار قول الاشتراك

بين التشارك زيد وعمرو في الدراهم والثياب

من المذاهب الثلثة اذ قيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل
هو مشترك بينهما ويحتمل ان لا يكون اختيارا لمذهب الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق
على كل واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة الاطلاق على الحاضر والمستقبل ولا تقتضي
كونه يطلق حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما وان كان على احدهما حقيقة وعلى
الآخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل في الاطلاق الحقيقة واللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة للحال كالسين او سوف للاستقبال يعني ان الفعل المضارع وان كان
اصله ان يكون مشتركا لكن قد يعرض ما يعين كل واحد من الزمانين كاللام والسين
وسوف وهذا ظاهر وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كيدحرج وما يوازنه
من الملحقات بالرباعي كيبيطر ويجهور ويجلبب او من غيرها كيكارم ويكرم ويكرم
فانها ليست من الملحقات بالرباعي لاختلاف مصادرها بل يوازنه باعتبار الحركات
والسكنات اذ يكرم في الحركات والسكنات كيدحرج مفتوحة فيما سواهما اي فيما سوى
المجرد من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كيضرب او المزيد فيه كيستخرج او
الرباعي المزيد فيه كيتدحرج ويتجلبب والثالث اي الثالث من الامثلة الثلثة للفعل
مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته الا
ان ينزع الزيادة فيما اوله متحرك فتقول من تضع ضع اي صيغة الامر من صيغة
المضارع للفاعل المخاطب وهو اما ان يكون متحرك الاول او ساكن الاول فان كان متحرك
الاول فصيغة الامر توازن صيغة المضارع بحيث لا مخالفة بينهما الا في نزع الزيادة
وهي التاء فتقول من تضع ضع بحذف التاء وانما لم يذكر تسكين الآخر مع انه لازم وكان
المضارع متحرك الآخر فكان حقه ان يقول الا ان تنزع الزيادة ويسكن الآخر لكن
لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق الصيغتين باعتبار الحروف والحركة والسكون في
الآخر ليسا من نفس الصيغة بل هما امران عارضان للصيغة اذ يضرب متحرك الآخر
وساكنه متوافقان في اصل الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال لا تخالف اي
انت بصيغة الامر صيغة المضارع اذ الكلمة انما تصاغ من حروف المصدر اذ الصيغة باعتبار
الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما هيئتان عارضتان للصيغة وليستا من نفس
الصيغة وقد ذكر سكون آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلعله انما لم يذكر عند

قوله الا ان تنزع الزايدة لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين فيه فاخره ليذكر الخلاف فيه
فكان نزع الزايدة باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون وان كان اول
المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر منه لئلا يبتدئ بالساكن فلا بد من زيادة همزة
وصل في تضرب كما قال وان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل فتقول في
تضرب اضرب وقوله همزة وصل مفعول لزدت وانما وسط قوله لئلا تبتدئ بالساكن
لانه علة لاصل الزيادة فقدمها لكونها اهم والاصل في تكرم تأكرم فعلى هذا اخرج اكرم
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان تكرم مضارع للفاعل المخاطب وما بعد الزايد
ساكن فكان حقه ان تزاد همزة وصل لكن زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب بان
تكرم في الاصل متحرك الاول لان اصله تأكرم كتدحرج فعلى هذا اكرم خارج على اصله مما
اوله متحرك كدحرج من تدحرج وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيون على انه مجزوم
واصله اللام داخلا على المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب ثم حذف اللام لكثرة
ثم حرف المضارعة للهرب من الالتباس وقد استعمل الاصل من قرا فبذلك فلتفرحوا
اختلف البصريون والكوفيون في فعل امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني
على السكون وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل
ان يكون مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما اعرب من الافعال ما
شابه الاسماء في الحركات والسكنات ولا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب في
قولنا زيد يضرب ولا يقع فعل الامر هذا الموقع فبنى على السكون على قياس اصل الافعال
حجة اخرى لهم انا جعلنا اجمعنا ان نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك فلو
لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما ناب منابه وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
واصل افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغائب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم باتفاق
وهو معنى قوله كما في امر غير المخاطب وجعله مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين
كما جاء في القراءة المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو فبذلك فلتفرحوا وكان
القياس فافرحوا ثم حذف اللام لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة
وهو التاء هربا من الالتباس فانه لو بقي وقيل تفعل لالتبس بالفعل المضارع خبرا موقوفا
عليه واحتج الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على النهي نحو قولك لا تفعل فانه

كاضرب

بالتاء

معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر المخاطب ايضا معربا مجزوما
كالنهي هذا تقرير حجة الكوفيين والاولى انها ضعيفة لانه لوكان في حكم امر الغايب لكان
يجب ان لا يحذف اللام منه كما لا يحذف اللام من امر الغايب قولهم انما حذف في المخاطب
لكثرة الاستعمال قلنا لوكان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل نحو احرنجم
واغلوط كما حذفت النون في لم يكن وقيل لم يك لكثرة الاستعمال ولم يحذفوه في لم يصن
ولم يهن لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى لام الامر يقتضي
كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحروف والاسم اذا تضمن معنى الحرف بني كما في اين و
نظايره فكذا الفعل المضارع اذا تضمن معنى اللام والثانية ايضا ضعيفة لان فعل النهي
انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم فكان معربا بخلاف امر المخاطب
فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترقا ولكل من الطرفين
احتجاجات لا نطيل الكتاب بذكرها وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على متمسكهم في الاختلاف
في المسئلة وقد عرض لبعض الافعال ان لزمت طريقة واحدة ويسمى الجامد يعني ان
اصل الافعال ان يكون لها تصرف بان يجئ منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون
ماضيا ومضارعا وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشايع وقد يعرض لبعض الافعال
ان لا يكون له هذا التصرف ويسمى الجامد اي يسمى غير المتصرف الجامد لانه لما كان للانشاء
لزم طريقة واحدة لان التصريف بحسب الدلالة على الازمنة والانشاء لما لم يكن له دلالة
على الزمان لم يعرض له تصرف فمنه اي فمن الجامد فعلا المدح والذم نحو نعم وبئس
والاصل فيهما فعِل بكسر العين انما قال والاصل فيهما فعل لان هذه الصيغ لما لم تكن من
صيغ الافعال ولكونها للانشاء لم يكن لها دلالة على الزمان وكان تقرير فعليتها مشكلا
من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فرفع هذا الاشكال بان فعليتها باعتبار اصلها وهو
ان اصل نعم نعِمَ وبئس بئِسَ على وزن حذِر وصيغته صيغ الافعال ولما لم يكن للانشاء
في الاصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع فقد تحقق فعليتها باعتبار المعنى
وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع ومن حيث اللفظ بكونها على صيغ الافعال
ولفعليتها ادلة اخرى مثل لحوق تاء التانيث الساكنة به وعملها في المرفوع بعدها ولحوق
الضماير في بعض اللغات اذ حكى نعما ونعموا وفيهما اي في نعم وبئس لغات كسر العين مع

فتح الفاء بوزن علِمَ وكسرهما اي كسر الفاء والعين وسكونها كذلك اي وسكون العين
مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهي على الاصل واما كسر الفاء و
العين فلاتباع الفاء العين وطلب تجانس الحركتين ثم يعرض للغتين التخفيف بسكون
العين اما الاولى وهو مفتوح الفاء فسكن معه العين ككتْف في كتِف وكذا الثانية و
هو مكسور الفاء والعين سكن عينها ايضا للتخفيف كابْل في ابِل وكذا كل فعل او اسم على
فعِل ثانيه حرف حلق اما الفعل فنحو شهد يجوز فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعِل
كفخِذ يجري فيه ايضا اللغات الاربع وانما اختص بان يكون ثانيه حرف الحلق لان لحرف
الحلق ثقلا وكان طلب التخفيف فيه اولى من غيره ومنه اي ومن الجامد ليس فمن
يجعله فعلا اختلف النحاة في ان ليس حرف او فعل وذهب بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور
وقيل انها حرف واستدل على فعليته باتصال الضماير المرفوعة البارزة بها كلست
ولسنا ولستم وباتصال التاء التانيث الساكنة بها كليست واستدل على حرفيتها بانها لا
تتصرف والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا لا يدل
على الحدث والزمان وبانها لو كان فعلا لكان ماضيا لعدم الزوايد وليس بماض لاتفاق
الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي والجواب عن الاول ان عدم التصرف لا يقدح
في فعليته لانه بعروض الانشاء امتنع التصرف فيه وعن الثاني بان الفعل قد يتجرد عن
الزمان بسبب الانشاء وهذا كذلك ويدل على النفي وهو حدث وعن الثالث انه ماض
باعتبار الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي فعليته باعتبار الاصل وهو مسكن
من ليِس ولم يجعل لجموده على لفظ صيد ولا هاب لكن على لفظ ما ليس بفعل كليت ولذا
لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم يكن ليس على زنة الافعال الماضية قرر ان
اصله ليِس كعلِم ثم سكن العين فيكون على زنة الافعال باعتبار الاصل ثم ما ذكره بعده
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كان فعلا معتل العين لم يخل اما ان يعل على
قياس الافعال او لا يعل وانتفاء التالي يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فبينة واما
انتفاء التالي فلانه لو لم يعل لكان حقه ان يقال ليس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل كان
حقه ان يقلب الفا لان حرف العلة متحرك وما قبله مفتوح وكان القياس لاس كهاب
فلما انتفى القسمان انتفى فعليته فاجاب بمنع الملازمة وهو ان هذا اللازم من لوازم الافعال

المتصرفة فلا نسلم انه لو كان فعلا لزمه الاعلال على ذلك الوجه او عدم الاعلال بل هما
من لوازم الفعل المتصرف فلذلك قال ولم يجعل لجموده على لفظ صيد ولا هاب اي
لما كان جامدا لم يلزم ان لا يجعل كصيد او يجعل كهاب بل ورد على لفظ ما ليس بفعل كليت
تحقيقا لجموده وعدم تصرفه ثم قرر هذا المعنى بقوله ولذا اي ولجموده لم ينقلوا كسرة
العين الى الفاء في لست يعني لو كان ليس على قياس الافعال لكان كخوف فاذا اتصل
به الضمير البارز يقال فيه خفت بكسر الخاء فكان حقه ان يقال لست بكسر اللام فلما فتح دل
على انه ليس على قياس الافعال المتصرفة بل هو لجموده ورد على صيغة الحروف كليت
ومنه اي ومن الجامد عسى وسيلي مباحثه في باب العوامل وفعليته للحوق الضماير
به كعسيت وعسيتما وعسيتم ونظايرها واما جموده فلمشابهته لعل واشتراكهما في معنى
الرجاء والطمع ومنه اي ومن الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان
الا من الثلاثي المجرد مما ليس بمعنى افعل وافعال خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان
وهو السواد والبياض المراد بالتعجب ما وضع لانشاء التعجب ولا يبنيان الا من الثلاثي
المجرد اذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو اما ان يكون رباعيا مجردا او ثلاثيا او رباعيا
مزيدا فيهما اما الرباعي المجرد فظاهر لان اخذ بناء افعل لا يمكن منه الا بحذف بعض
حروف الاصول وهو ممتنع واما في غيره فلانه اما ان يحذف الزيادة او لا يحذف فان
لم يحذف لم يمكن بناء صيغتي التعجب منه وان حذف اختل المعنى اذ لو بني من استخرج
وحذف زوايده لقيل ما اخرجه ويشتبه بالتعجب من خرج وقوله مما ليس بمعنى افعل وافعال
ذكره النحويون بدل هذا مما ليس بلون ولا عيب والمصنف عدل عنه الى هذه العبارة اي
لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى فعله اصله ان يعبر عنه بافعل وافعال
فيخرج عنه الالوان والعيوب لان افعل وافعال بالتشديد فيهما اصل افعال الالوان والعيوب
قال صاحب الصحاح انما صحت الواو في عور لصحتها في اصله وهو اعور ثم حذف الزوايد
فبقي عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخواته على هذا نحو اسود يسود واحمر يحمر ولا
يقال في الالوان غير وكذلك قياسه في العيوب نحو اعوج واعمى في عوج وعمي وان لم
يسمع هذا كلامه اي كلام صاحب الصحاح ومن الامثلة احمر واحمار وابيض وابياض وابلق وابلاق واصفر و
اصفار واقمر واقمار من الاقمر وهو الابيض واسود واسواد واشهب واشهاب

لست

لاشتراكهما

والكمت والكمات وكذا في العيوب كاعرج واعور والحق ونظايرها وانما عدل المصنف
عن عبارة القدماء لانهم قالوا في تعليله انما لم يبنيا من الالوان والعيوب لانهما لا يقبلان [من التعجب]
الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة اعضاء الشخص الثابتة كاليد والرجل فكما لا يبنى من
الاعضاء لكونها امورا مستقرة ثابتة لم يبن مما يشابهها هكذا قالوه ولم يرتض المصنف
هذا التعليل اذ الالوان قابلة للزيادة والنقصان فان السواد والبياض وغيرهما من
الالوان قابلة للشدة والضعف ولذلك قالوا هذا اشد بياضا من ذلك فيدل على قبولها
الشدة والضعف حتى يستعمل فيه التفضيل وان كان يتوصل اليه بنحو اشد وابلغ ونظايرهما
واختار هذه العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان يكون على صيغة افعل وافعال بالتشديد
فيهما كما ذكرنا امثلتها وهذه الصيغة ليس بثلاثي مجرد فلا يمكن بناء الصيغتين من نحو
احمر واحمار احمار الا بعد حذف شيء من الاصول وهو ممتنع فان قلت فعلى هذا يكفي
قوله لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد فان نحو افعل وافعال ليس من الثلاثي المجرد فكان
مستغنيا عن قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال قلت انما كان مستغنى عنه لو قال مما ليس على
صيغة افعل وافعال ولم يذكر كذلك بل قال مما ليس بمعنى افعل وافعال فقد يكون ثلاثيا
مجردا وهو بمعنى افعل وافعال لا على صيغتهما وغرضه ان غالب صيغة الالوان والعيوب
هما افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد واكتفى بالاول لكان حقهما ان يبنيا من نحو عرج وعمي
وعور لانها ثلاثية مجردة فذكر انه انما يبنيان من الثلاثي المجرد اذا لم يكونا بمعنى افعل
وافعال فان عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد لكان ينبغي
ان يصح بناء التعجب من نحو عرج واجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض لانهما اصول
الالوان وانشدوا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وانشدوا
ايضا جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر المتنبي
لانت اسود في عيني من الظلم وقالوا كما جاء منهما افعل التفضيل جاء بناء صيغتي التعجب ايضا
لانهما متساويان واما الاستشهادات فضعيفة لانها من ضرورة الشعر لا في سعة الكلام
فيكون نادرا وقولهم انهما اصلا الالوان ممنوع وبعد تسليمه فدليل المنع على ما ذكرنا قائم فيهما
وان كانا من اصول الالوان ويتوصل فيما وراءه بنحو اشد وابلغ نحو ما اشد دحرجته
وابلغ سواده يعني انه قد يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه ثلاثيا او رباعيا فان معنى

لكون

اشارة

اوله ابعد بعدت لك بلها الاباض

لم يلد

التعجب لاسكو فيها فان لم يكن لها صيغة لم يكن التعبير عن التعجب في هذه الامور فقال ان
التعبير عن التعجب لا يتعين ان يكون باحدى هاتين الصيغتين بل قد يتوصل بفعل يصح
منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والزيادة فيقال ما اشد دحرجته واستخراجه
وعلما او ما اقوى او ما ازيدا وما ابلغ ونظائرها وقد شذ ما اعطاه وما اولاه هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان ما اعطاه لم يجئ له فعل ثلاثي بل فعله اعطى يعطي وكذا ما اولاه
فعله اولى يولي فكيف بنيا من غير الثلاثي المجرد فاجاب عنه بشذوذهما فان قلت ذكر
ان افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد فاذا لم يمكن فكيف يجئ على الشذوذ قلت
قد ذكر ان غير الثلاثي اما ان يحذف منه الزائد او لا يحذف قلنا يحذف واذا حذف امكن
اعتبار الصيغة غايته انه يلتبس والالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس
على الشذوذ ويكون من الفاعل دون المفعول الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته
اي الاصل ان تبنيا بمعنى الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول لالتبس في نحو ما اضربه
في ان المراد ما اشد مضروبيته او ضاربيته فبني من الفاعل لانه الاصل والاقوى ومع
هذا فقد جاء على الشذوذ نحو ما اشهاه وما امقته من شهيت الشئ بالكسر اي اشتهيته
وهما في المفعول ومعنى ما افعله شئ جعله فاعلا تقديرا والفعل مسند الى ضمير ما ثم شرع
في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شئ افعله يعني ان ما نكرة بمعنى شئ وافعل
فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شئ وهو معنى قوله والفعل مسند الى ضمير ما وقيل ان ما
موصولة وافعله صلته والموصول مع صلته مبتداء والخبر محذوف اي الذي افعله حاصل
وقيل اصله ما الاستفهامية اي اي شئ احسن زيدا اي جعله حسنا وهذه الوجوه
باعتبار الاصل يعني اصلها في الاعراب هذا لا ان هذا المعنى مراد الآن لان معناه انشاء التعجب
وما قدر في الاصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء وقال تقديرا
اي تقدير هذا الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد وهو ان
الشئ اذا نقل من حال الى حال كان اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه
ومعنى افعل به صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل واللفظ على الامر والمعنى
على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون المعنى صفة بالفعل على زيادة الباء او صيره ذا كذا على
التعدية ثم شرع في معنى افعل به صار كذا وهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على

انه فاعل نحو كفى بالله شهيدا فلا ضمير في الفعل لان تقدير احسن بزيد احسن
زيد لكن لفظه على الامر والمعنى على الخبر وهذا الاصل ايضا تقديري لان معناه
احسن زيد بمعنى صار ذا حسن كما يجئ قولهم كن فلانا اي انت فلان وكما يجئ في
عكسه اي الخبر بمعنى الامر رحمه الله في ان اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعاء اي
اللهم ارحمه وانما قدر هذا الاصل لتحقيق اعرابه كما ذكرنا في ما افعله ثم ذكر المصنف
ان الاحسن الاليق ان يبقى الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن الشئ
اي جعله حسنا ووصفه بالحسن فمعنى احسن اجعله حسنا وصفه بالحسن فالباء زائدة
لان احسن الشئ يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه لا احسن به ويجوز ان يكون
ماخوذا من احسن الشئ اي صار ذا حسن فمعنى احسن صر ذا حسن فجئ
بالباء للتعدية اي صيره ذا حسن فعلى الوجهين صيغة الامر باقية على حاله ونقل الى
انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى افعل
صار ذا كذا يحتاج فيه الى تمحلات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر والثاني ادخال
الباء على الفاعل والثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن استتار الضمير فيه والرابع
انهم نقلوا اعني في هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر ثم حكموا بان الصيغة المنقولة اليها
غير مراد ايضا فينقل من الخبر ايضا الى الانشاء وهذا تطويل المسافة واما هذا الوجه الذي
اختاره المصنف فسالم عن التمحلات الاربع لبقاء صيغة الامر بحالها وعدم ادخال
الباء على الفاعل وابقاء الضمير المستتر في فعل الامر وقصر المسافة في جعل الامر بمعنى الانشاء
دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك كان احسن والبق ثم جرى مجرى
المثل فلم يتغير عن لفظ الواحد ولهذا لم يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير وفصل
هذا جواب عن توهم سوال وهو ان لقائل ان يقول غاية ما قررتم ان هذه الصيغة
نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا يقتضي ان لا تتغير بحسب الضمائر فان جميع الانشاآت
قد تتغير بحسب الضمائر نحو بعت بعتما بعتم مع انه للانشاء ونظائره فاجاب بان هذا
الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال ان لا تتغير بل تحكى على موردها الاصلي ولهذا
اي ولكونه جاريا مجرى المثل لم تتغير الجملة التعجبية عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها
بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن

الامور

ثم استثنى ما جاز من الفصل بالظرف في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا ففصل بين ما
احسن وان يفعل بالظرف لان الظروف تتسع فيها بما لا يتسع في غيرها كما اجيز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ونظايره من الاتساعات وقال
وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاز ما كان احسن زيدا
للدلالة على المضي هذا شبه ايراد وهو ان كان وقع فصلا بين ما واحسن وهو ليس
بظرف فاجاب بانه جوز للدلالة على المضي فكان التقدير ما احسن في الزمان الماضي
فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان كان بمنزلة قولك في الزمان الماضي فقد رجع الى
معنى الظرف تقديرا وانما حسن ما كان احسن زيدا ولم يحسن ما اصبح ابردها و
ما امسى ادفاها لان فعل التعجب لم يكن في الاصل يدل على زمان بعينه كما يدل الصباح
والمساء عليه فلم يصر اصبح مقويا للدلالة على الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان
معنى المضي الذي يدل عليه اصل فعل التعجب واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتها
اي عن علامات الاسم والفعل لما كان امتياز الحرف عن الفعل والاسم بقيد عدمي
وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمي وهو
التعري عن علامة الفعل والاسم ثم انه اي ان الشان قد يجري بينهما التاليف اما
على وجه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث تفيد السامع ويسمى كلاما
وجملة لما ذكر مفردات الكلم قال قد اتفق بين الكلم التاليف اما اسناديا او غير اسنادي
اما الاسنادي فهو تركيب الكلمتين بحيث تفيد السامع فايدة يحسن السكوت عليه و
يسمى هذا المؤلف كلاما وجملة وقوله او ما يجري مجراهما يريد انه قد يتالف الكلام من
كلمتين فقط كزيد قايم وقد يتالف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قايم
فان التكثير التركيب من اكثر من كلمتين لكن الجملة راجعة الى المفرد اي زيد محكوم
عليه بهذه الجملة فهو في حكم المفرد اذ الاسناد انما هو بين الكلمتين في التقدير واما
ما تعلق بالمحكوم فخارج عن الاسناد بل هو من متعلقات المسند به فالاسناد ليس الا
بين المفردين في الحقيقة ويحتمل ان يراد ان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين
وقد يكون بين ملفوظ ومقدر نحو قُمْ واقُومُ ونقوم فان الملفوظ ليس الا احدى
الكلمتين واما الكلمة الاخرى فضمنية فيريد بالجاري مجرى الكلمتين ما لا يكون ملفوظا

بهما كاقوم ونقوم لكن كان الاولى ح ان يقيد كلمتين بالصريحتين حتى يكون غير
الصريح فيما له والا فظاهر لفظ الكلمتين انهما اعم من الصريحتين وغيرهما فيكون
المطلق فيما للمقيد لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة وكان الاولى ان يقيد
الافادة بما يحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدي كغلام زيد وزيد الضارب
على الصفة لا على الخبر ولعله انما اطلق لانه حصر هذا القسم في الاقسام الاربعة للجملة
على ما ياتي وكلها تفيد ما يحسن السكوت عليه فكانه اكتفى بالامثلة المذكورة للجمل
وهي اربعة فعلية نحو خرج زيد واسمية نحو زيد قايم او زيد ابوه قايم وشرطية نحو
ان تكرمني اكرمك وان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده
لم يكتب وظرفية نحو ما في الدار او قدامك زيد بمعنى حصل فيهما شرع في تقسيم الجملة
الى الاربع المذكورة ووجه حصر الجمل في الاربع ان الجملة اما ان يكون في اولها ظرف
وما يقوم مقامه اولا والاولى هي الظرفية والثانية اما ان يكون في اولها اداة شرط
اولا والاولى هي الشرطيه والثانية اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه
اولا والاولى هي الفعلية كقام زيد وهيهات الامر واقايم الزيدان على مذهب المصنف
والثانية الاسمية نحو زيد قايم وزيد ابوه قايم وزيد قام وزيد في الدار وزيدان يكرمه
اكرمك وانما قدم الفعليه في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسناد الفعل والاصل
في المسند اليه الفاعل وانما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى فيها
بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها بهما بل يحتاج الى
جملتين وقد يكون الجزاء اسمية وفعلية فتقديم معرفة الاسمية والفعلية عليها هو الواجب
تقديما للجزء على الكل وانما قدم الشرطية على الظرفية لان الشرطية يتحقق صورة الجملة
فيها لفظا واما الظرفيه فيحتاج الى تقدير والظرف قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم
فتحقق الجملية بالشرطية اظهر فلذلك قُدّمت على الظرفية هذا وجه ترتيب الجمل على
ما ذكره في الكتاب وذكر في الاسمية مثالين احدهما ان يكون الخبر مفردا والآخر ان يكون
جملة وذكر في الشرطية ايضا مثالين تنبيها على ان الشرطية قد تتركب عن جملتين نحو
ان تكرمني اكرمك وقد تتركب عن شرطيتين كقوله ان كان متى كان زيد يكتب فهو
يحرك يده وهذه شرطية وهي المقدم وتاليها جملة اخرى شرطيه وهي قوله فمتى

لم يحرك يده لم يكتب وانما لم يذكر المركب من الجملية مقدما والمنفصلة تاليا وبالعكس لانه لما
ذكر الجملتين والمنفصلتين كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر في الظرفية ايضا مثالين
احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه نحو ما في الدار زيد والآخر ان يكون في مقدرا
فيه نحو ما قدامك زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية زيد في الدار لانه
متردد بين كون الخبر مفردا او جملة للاختلاف في تقدير متعلق الظرف واما الظرف في المثالين
المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدر الجملة لانه وقع صلة للموصول وقوله او
قدامك زيد يريد به ايضا ما قدامك زيد ليقع الظرف ايضا صلة ويتعين تقديره بجملة
وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او زيدا العارف على الوصف
وما اشبه ذلك اي من التركيبات التقييدية ولا يسمى كلاما ولا جملة هذا
ظاهر لكن في لفظه ادنى حزازة اذ كان حقه ان يقول واما ان لا يكون على وجه الا
ليكون معادلا لاما الاولى وهو اشكال قد ذكر بلفظه وقد يكون دون اما واو ولكن قد ذكر
المصنف في اواخر الكتاب في بحث الحروف العاطفة وقد يجيء اي اما غير مكررة اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها وانشد فيه قوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك
غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فلعله جعل قوله وقد يكون
عوضا عن التكرير وان لم يكن عوض التكرير متضمنا الشرط وجزاء كما مثل به في البيت
واعتناء النحوي برعاية هيآت لازمة للكلم بعد التركيب على تفاوتها بحسب المواضع
وحاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة فعليه
البحث عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به
الاختلاف وهو العامل وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي يعني ان الكلم اذا ركبت تعرض
لها هيآت لازمة من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيآت لازمة
من الاختلافات الحادثة لازمة بعد التركيب لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او
تقديرا فحاصلها اي حاصل الهيآت يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء معهودة
وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد
بالاشياء المعهودة العوامل كما قال في المفصل ويختلف آخره باختلاف العوامل والباء قريب
من اللام لان احدهما للسببية والآخر للعلية وهما متقاربان وايضا الاشياء المعهودة

اظهر

اظهر في العوامل من المعاني المتخيلة المقدرة فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما
على العلة الغائية ان حملنا الاشياء على العوامل او على الفاعلية ان حملنا الاشياء على
المعاني المقتضية فان قلت الفاء في فعليه تقتضي ان يكون هذا ناشيا من الكلام
السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت ولو ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا
في طلب البحث عن علله الاربع فكيف وقد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول فقوله في
الاول هيآت اشارة الى الصورة والكلم اشارة الى المادة والمواضع اشارة ايضا الى
المادة اذ المراد بالمواضع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقوله على تفاوتها
اي تفاوت الكلم وهيآتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الفعلية والاسمية
والشرطية والظرفية ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات علل اربع من الفاعلية
والمادية والصورية والغائية بين ان الاختلاف ايضا له علل اربع اما الصورية فهي
الاعراب واما المادية فهي المعرب اذ يقع الاختلاف فيه واما الفاعلية على التشبيه فالعامل
واما الغائية فالمعاني المقتضية وهو تقسيم حسن وانا اسوق الكل الاربعة بعون الله تعالى مبينة
في اربعة اقسام وجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتناء النحوي واهتمامه برعاية
الهيآت وهي الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب تقديما لما به العناية على
غيره ثم لما كانت الهيآت لا تقوم بنفسها بل تحتاج الى محل ومادة تقوم بها جعل العلة المادية
وهو المعرب تاليا للقسم الاول لتقوم الصورة بالمادة وانما قدم الفاعلية وهي العامل
على الغائية وهي المقتضي وان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية لكونها متأخرة
في الوجود وراعى ترتيب الوجود وقدم الفاعلية على الغائية وانما ذكرنا هذا البحث
وان كان خارجا عن الصناعة لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه القسم الاول
في الاعراب ووجوهه في الاسم الرفع والنصب والجر وقد يكون لفظا او تقديرا او
لفظا وتقديرا بحركة او بحرف اي المعرب قد يكون اعرابه لفظيا في الرفع والنصب
والجر بحركة كزيد وقد يكون تقديريا في جميع احواله الثلث بحركة كعصا وقد يكون
لفظيا بحرف في جميع احواله كالاسماء الستة وقد يكون تقديريا في الثلث بحرف كصالحوا
القوم وقد يكون لفظيا وتقديريا بحركة كقاض فان نصبه لفظي ورفعه وجره تقديريان
او لفظيا وتقديريا بحرف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديري ونصبه وجره بالياء لفظي

فالحاصل ان الاعراب قد يكون لفظيا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون
تقديريا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون لفظيا في بعض الاحوال وتقديريا
في بعضها اما بالحركة واما بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا وتقديرا اشمل الاخيرين
لقوله بعد ايضا بحركة او بحرف فما اعرابه لفظا بحركة فيما آخره صحيح او جار مجراه هذا
شروع في الاقسام الستة المذكورة فالاول ما اعرب لفظا في جميع احواله بحركة وهو
ما آخره صحيح كرجل او جار مجراه يعني ما يكون آخره واوا او ياء ساكنا ما قبلهما كدلو
وظبي فهو ملحق بالصحيح في ان اعرابه لفظي بحركة ثم ان كان منصرفا غير ملحق به الف
وتاء للجمع فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورأيت احمد و
مررت باحمد وجاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات اجراء للفرع على
وتيرة الاصل هذا تقسيم لهذا القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بالحركة اي هذا القسم اما
ان تتم حركاته الثلث لفظا او لا تتم بل يحمل نصبه على جره او جره على نصبه فالتام ما يشتمل
على قيدين كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع فهذا القسم يستوفي حركاته الثلث
فان زيدا منصرف لم يلحق به الف وتاء فله الحركات الثلث كما ذكرنا قوله والا اي وان لم يكن
منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع وانتفاء هذا المركب اما ان يكون بانتفاء الانصراف
وهو غير المنصرف او بانتفاء غير الملحق به اي يكون ملحقا به كمسلمات فذكر القسمين و
قد يكون بانتفاء المجموع بان يكون غير منصرف في الاصل الحق به الف وتاء كعرفات
وحكمه حكم مسلمات فلذلك لم يذكر مثال هذا فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وحمل الجر على الفتحة والملحق به كمسلمات اعرب بالضمة رفعا والكسرة جرا وحمل النصب
فيه على الجر كما سلف وقوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب جمع المؤنث السالم
غير تام ويحتمل ان يكون علة ايضا لكون اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما الاول
فلان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم على ما سبق وجمع المذكر ليس له الا وجهان
من الاعراب فاجري الفرع وهو جمع المؤنث في كونه معربا بوجهين ايضا على وتيرة الاصل
وان كان الاصل معربا بالحروف واما الثاني وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف بالوجهين
فتقريره ان غير المنصرف فرع الفعل لمشابهته له على ما سنذكر والفعل وهو الاصل المشبه

قوله لفظا او تقديرا ليشمل الاربع لان التقديري بحركة او بحرف

به لم يكن فيه الكسر فاجري الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل في قطع الكسر عنه و
يحتمل تقريره من وجه آخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع المنصرف اذ الاصل في الاسماء
الانصراف وبعض الاسماء المنصرفة لم يتم له العلامات الثلث كجمع المذكر السالم والمؤنث السالم
والمثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلث اجراء للفرع على وتيرة الاصل في كونه غير
تام العلامات وانما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو
جمع المذكر السالم اذ قد حمل فيه النصب على الجر ولان بين النصب والجر مواخاة ليست
بينه وبين الرفع لانهما فضلتان في الكلام ولان لفظيهما تشاركا كثيرا كما في المضمر نحو
رأيتك ومررت بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصب للمواخاة المذكورة
وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه بحركة تقديرا فيما آخره الف مقصورة نحو عصا
او اضيف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو غلامي على رأي والاعرف انه
مبني ويعضد الاول قولهم مسلماي ومسلمي بالاعراب هذا قسم آخر للمعرب بالحركة لكنه
تقديري وهو ما آخره الف مقصورة سواء كانت الف تأنيث كحبلى او منقلبة كعصا لان
الالف لا تقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء كان مفردا كغلامي او جمعا موصوفا
بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف الى ياء المتكلم مثال مسلماتي فان اعرابه ايضا بالحركة
تقديرا واحترز عن جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم بقوله جمعا اعرابه بحركة
وانما كان المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وهو مناسبة ما لا تمكن
له ونحوها وبعضهم على انه مبني ومستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساء
البناء من المضاف اليه وهو مبني والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو
معرب تقديرا كالعصا ونحوه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب فيه لا يوجب البناء واما
الثاني فلان الاضافة الى المضمر لو كانت توجب البناء لبني المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم
ولبني جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وهما معربان بدليل مسلماي فانه معرب بالالف
حال الرفع وبدليل مسلمي نصبا وجرا وقوله مسلمي يعني ان تقدر الميم فيه بالفتح والكسر
ليشمل نصب المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره اما رفع الجمع فلا يستدل به لان اعرابه
غير ظاهر لانه بالواو تقديرا فلا يمكن فيه الالزام هذا ما ظهر ولفظ المصنف يشعر بترجيح
البناء في المضاف الى ياء المتكلم ووجهه غير ظاهر سوى ما ذكرناه وزيفناه ولعل مراده انه

اشهر لانه انجع و لذلك قال والاعرف انه مبني ولم تقل والاظهر وبه تشعر لفظه في التعليق والاكثرون على انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب المغني وغيره وذهب قوم الى انه معرب فكونه مذهبا للاكثرين محل نظر ومنه اي ومما اعرب تقديرا ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كانت او مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز من زيدا في استعلام من تقول رايت زيدا ونحو خمسة عشر علما بحتمل ان يجعل منه فيمن بنقبه على الفتح يعني ان كل اسم كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الى العلم كتابط شرا او كان مفردا الكن زيدا في استعلام من تقول رايت زيدا اما تابط شرا فكان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى الشخص وشرا مفعول تابط وهذه الجملة باعتبار الجملية لا اعراب لها اما اذا نقلت وجعلت علما فكل واحد من جزئيه بمنزلة الزاء من زيد وهو اسم علم كبعلبك فكان حقه ان يعرب كما يعرب بعلبك بالرفع وغيره فكان حقه ان يعرب تابط شرا وجاء تابط شر لكن لما كان اعرابه محكيا حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل فكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يكن اعرابه لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة واحدة فاعرب تقديرا لتعذر الاعراب لفظا وكذا زيدا في من زيدا فان نصبه لحكاية النصب في مفعول رايت فلم يكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وسياتي مباحث من زيدا على الحكاية مستوفاة ان شاء الله تعالى وحده فان قلت فما الفرق بين اين وكم ومنذ ونحوها من الاسماء المبنية وبين هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محكيا واعراب هذه تقديريا قلنا الفرق ان المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب فيها لقيام علة البناء في الحال بخلاف المحكيات نحو تابط فانه لما نقل الى العلمية لم يبق علة البناء فيه فكان اعرابه لازما وتعذر لفظا فيجب ان يقدر عليه الاعراب وكذا زيدا في من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه اما لفظي او تقديري وتعذر اللفظي فتعين التقديري فلذلك قال المصنف ما فيه اعراب محكي اي كان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبني فان اعرابه محكي لامتناع كون الاعراب فيه وتقدره مع قيام الموجب للبناء واما نحو خمسة عشر اذا جعل علما ففيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا ويقال جاءني خمسة عشرُ بضم الراء ورايت خمسة عشرَ لان علة البناء كانت تضمنه لحرف العطف واست هذه العلة بجعله علما اذ الكلمتان امتزجتا

فصارتا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديرا اما اعرابه فلانتفاء موجب البناء كما ذكرنا واما التقديري فلانه قبل التسمية كان مبنيا فاذا نقل ينبغي ان يحكى البناء ايضا كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فكان اعرابه تقديريا فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت كان الواجب في الصورتين ان يعرب لفظا وترك الحكاية لانه ح يترك بناء الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر نفوت به الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا الحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان ورايت القاضي بالفتح وقد جاء الاسكان ايضا هذا قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما اعرب بالحركة لفظا في بعض احواله وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها وانما جعل في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء واعرب لفظا في النصب نحو رايت القاضي لخفة الفتحة على الياء فان قلت لو كانت الفتحة غير مستثقلة على الياء لما قلب الياء في رمى الفا لخفة الفتحة على الياء كما ذكرت قلت ليس علة قلب الياء الفا في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالي المثلين وهو كون الياء مفتوحة مع فتحة ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور وتوالي المثلين يوجب ثقلا وانتفى في القاضي فلذلك لم تلفظ بالفتحة في رمى وتلفظ بها في رايت القاضي وانما مثل بالمنقوص المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي والتقديري نحو جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض لان الغرض ذكر سكون الياء في الرفع والجر وفي المعرف باللام والمضاف ايضا تبقى الياء في الحالتين ساكنة لفظا واما في النكرة فيسقط الياء لفظا ويكون السكون مقدرا على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح بالياء لفظا وكان التمثيل بالمعرف اظهر وقوله وقد جاء الاسكان يعني قد جاء الاسكان ايضا في حال النصب حتى قيل انه من احسن الضرورات نحو كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس باريها

ونظائرها ولما كان الاسكان كثيرا في الكلام قال المصنف قد جاء ولم يقل وقد يجيء لئلا يوهم
التقليل واعرابه لفظا بحروف في الاسماء الستة مضافا الى غير ياء المتكلم وهي ابوه واخوه و
حموها وهنوه وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا في الاكثر
هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو ما اعرب لفظا في جميع احواله بحروف وهو اقسام
احدها الاسماء الستة بشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم احترز بمضافة عما اذا كانت
مفردة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركات لفظا وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيف
الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فان اعرابه بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكر في غلامي
واراد بالاسماء الستة غير المصغرة واكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ مثل بالمكبرة وانما
قال حموها لان الاحماء اقارب زوج المرأة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه
قريب زوجها وانما قال في الاكثر اي اعرابه بالحروف على الوجه المذكور هو مذهب الاكثر
وفيه اختلافات كثيرة بين النحاة وفيه لغتان اخريان احدهما اعرابها بالحركات قياسا
على حالة الافراد قال الشاعر سوى ابك الادنى فان محمدا علا كل شيء يا ابن عم محمد
اذ لم يقل سوى ابيك بل اعربه بالحركة واللغة الثانية جعلها بمنزلة المقصورة باعادة لامها
قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم يقل وابا ابيها وروى
بعضهم في المثل مكره اخاك لا بطل على هذه اللغة وانما اعربت بالحروف مع ان الاصل
الاعراب بالحركات ليكون توطية للتثنية والجمع ليكون في الاصول شيء يجري على منهاج
الفروع ولانها اشبهت التثنية والجمع في التكثير لتوقف معانيها على الاضافة فاعربت بالحروف
قياسا عليهما هكذا ذكروا والاقوى التمسك بالوقوع في امثال ذلك وفي التثنية ويلحق بها اثنان
وكلا مضافا الى مضمر فانها بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا قوله في التثنية معطوف على
قوله في الاسماء الستة اي هذا النوع ايضا معرب بالحروف لفظا لكن لم تتم لها الحروف
بل حمل النصب فيه على الجر كما سيأتي في الجمع المصحح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان
لفظة اثنان ليس بمثنى اذ ليس له مفرد الحق باخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى
المثنى ولفظه يشابه لفظ المثنى الحق به في الاعراب بالحروف وكذلك كلا ملحقا
بالمثنى لكون لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يؤكد به الا المثنى وقيده بقوله
مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث تقول

كلاهما

جاءني غلاميك ورايت كلا غلاميك ومررت بكلا غلاميك وفي الجمع المصحح ويلحق به اولو
وعشرون واخواته فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما قال ويلحق به اولو لان لفظها
ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون مع اخواته الى تسعين كذلك اي ليس جمعا بل هو ملحق
بالجمع المصحح وانما اعرب المثنى والمجموع المصحح بالحروف لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركات والمثنى والمجموع فرعا الاحاد فناسب ان يكون الفرع للفرع
واما تعيين كل واحد لحرف فعلته مذكورة في الكتب مشهورة وغرضنا من كتبة هذه الحواشي
حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطول في البسط في التعليلات وحمل النصب على الجر فيهما
لما ذكرنا من المواخاة بين النصب والجر واعرابه تقديرا بحروف في الجمع المذكور اي الجمع
المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو ما اعرب بتقدير الحروف في احواله الثلث
فان الجمع في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء سقطتا
من اللفظ لملاقاة الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم فالحرف الذي به الاعراب
غير ملفوظ به فهو معرب تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ
واو ولا ياء قوله ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف والاسم الذي
اوله همزة نحو جاءني صالحوا ابنك ورايت صالحي ابنك فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك
وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما فح كان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه
وكذا الاسماء الستة يعني ان الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي ايضا معربة
بالحروف تقديرا نحو هذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر وكذا ما يحكى
من التثنية فيمن يجوز منه قول من يقول دعني من تمرتان كان قائلا قال هاتان
تمرتان فقال آخر دعني من تمرتان فحكاه على لفظه فان اعرابه بياء مقدرة وانما
انما اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو
قولك تمرتان وقوله منه اي مما يحكى من التثنية وانما قال فيمن يجوز لانهم ذكروا
في الاستفهام عن النكرة بلفظ من ان فيه لغتين الفصيحة حذف النكرة بعدها
والحاق العلامة بمن كما اذا قال جاء رجل تقول منو واذا قال رايت رجلا قال منا
على ما سيأتي واللغة الضعيفة اعادة النكرة بان يقال من رجل قياسا على حكاية الاعلام

فى من زيد وعلى هذه اللغة قول بعضهم انك قرشيا فقال لست بقرشيا وقول
آخر عندى تمرتان فقال دعنى من تمرتان وتمام بحثه سياتى بالخبر ان شاء الله
وحده واعرابه لفظا وتقديرا بحروف فى التثنية اذا اضيفت ولاقاها ساكن بعدها
نحو هذان ثوبا ابنك ورايت ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك اي بكسر الياء فيهما
وفى الجمع مضافا الى ياء المتكلم نحو هولاء مسلمى ورايت مسلمى ومررت بمسلمى فالياء
فى الرفع منقلبة عن الواو بخلافها اي بخلاف الياء فى النصب والجر هذا قسم آخر من
الاقسام الستة وهو ما اعرب بالحروف لفظا فى بعض الاحوال وتقديرا فى بعض كما
مثل به فان قولك ثوبا ابنك فى الرفع اعرابه بالالف والالف ساقطة بالسكون
بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر فان اعرابهما بالياء والياء
باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها فاعرابه بالياء لفظى وهو ظاهر وقوله فى
الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام فيه للعهد اي الجمع المصحح المذكور نحو مسلمون فانه
اذا اضيف الى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياء وكسر ما قبل الياء فظاهر ان حال الرفع لا
واو فيه لفظا لانقلابها ياء واما فى حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغمة
فى ياء المتكلم والادغام لا يخرج الياء عن حقيقته وسكونه فالياء الساكنة التى بها الاعراب
باقية لفظا واما وجوهه اي وجوه الاعراب فى الفعل المضارع فالرفع والنصب و
الجزم وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم فى الحركات والسكنات فان يضرب موازن
لضارب وللاشتراك فى الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه موقعه فلهذه
المشابهات اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء فى الرفع والنصب
دون الجر بل ابدل عنه بالجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مجال لهما
فى الفعل كما مر والجزم ناسب الجر لان الجزم اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة
عن عدم الحركة او الحروف والقلة تناسب العدم وانما اعرب ايضا بوجوه ثلثة لكونه
تام المشابهة بالاسماء فاستحق الانواع الثلثة مثلها فالرفع يكون بالضم لفظا فيما كان
آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع فى بيان موارد وجوه
الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة والحروف اما الحركة فبالضم وهو اما لفظي او تقديري
اما اللفظي فانما يكون فيما كان آخره صحيحا اى ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع

بارز وهذا المجموع انما يصدق بان لا يلحق به كيضرب زيد او الحق به ضمير غير مرفوع كيضربه
او بان يلحق به ضمير مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما اعرب بالضم لان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات والاصل فى المضارع ان لا يكون ملحقا به شئ فناسب ان يكون
الاصل للاصل او تقديرا عطف على قوله لفظا اى الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان آخره
معتلا كذلك اى غير ملحق به الضمير المذكور نحو هو يغزو ويرمى ويخشى واحترز به عما اذا
الحق به الضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان اعرابه لفظى لا تقديرى كما سياتى
مثل بثلثة امثلة للمعتل لان المعتل انما يكون آخره واوا او ياء او الفا وانما كان اعرابه تقديريا
لان حروف العلة لا تقبل الحركة لفظا كما ذكر فى الاعلال وبحرف عطف على قوله بالضم اى
الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه او ياءه نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون
وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ عن الاعراب بالحركة لفظيا وتقديريا شرع فى
الاعراب بالحروف ولا يكون الا لفظيا لان الحروف الذى به الاعراب هو النون فى
الافعال ولا يكون تقديريا وانما اعرب بالحروف اذا اتصل به الف الضمير او واو الضمير
او ياء الضمير كما فى الامثلة المذكورة فان اعرابها بالنون فى حال الرفع ولذلك يسقط فى النصب
والجزم كما سياتى ان شاء الله واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم
يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمى ولن يغزو يعنى النصب قد يكون بالحركة لفظا
وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظي فهو فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز
به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه وان كان بالفتحة لكنه تقديرى واحترز به عما اذا
اتصل به الضمير نحو لن يغزوا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون واللام فى الضمير للعهد
اى واو الضمير وياءه والفه كيفعلون وتفعلين وتفعلان فى مثل بالصحيح وبالمعتل بالياء
والواو فان قوله فيما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا
بالواو والياء وهذا الاعراب قياسى لانه بحركة لفظية وقد جاء الاسكان فى المعتل نحو
حتى تلاقى محمدا فمن روى واوله فآليت لا ارثى لها من كلالة ولا من حفى حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه ومن روى حتى تلاقى محمدا بسكون الياء مع ان حقه
الفتحة وهو نظير ما ذكرنا فى الاسماء المسكنة فى حال النصب كما فى ولوان واش ونظايره
كما سبق ولا ارثى من قولهم رثى له اى رق له ورحمه اى لا ارحم الناقة من كلالة واعياء

بالحركة

الروى حرف تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه

الحفى في سورة ... سم ستور

تصيبها يعنى لا ارحم ضعفها واعياءها بل اجريها واعديها حتى تلاقى هو محمد اعليه الصلوة
والسلام والتحيه والشعر للاعشى من قصيدة مشهورة اولها الم تغتمض عيناك ليلة
ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها فرغ
من النصب اللفظى بالحركة ثم شرع فى النصب التقديرى وذلك فيما آخره الف نحو لن
يخشاها وانما مثل به مع الحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع صحة التمثيل به ايضا لانه
اظهر فى ثبوت الالف لفظا بخلاف لن يخشى فانه قد يسقط بملاقاة ساكن وح لا تظهر الالف
لفظا فلذلك مثل به وبالحذف فى الافعال الخمسة نحو لن يفعلا واخواته قوله وبالحذف عطف
على قوله وبالفتحة اى النصب قد يكون بالفتح اما لفظا او تقديرا كما ذكرناهما وقد يكون
بحذف علامة الرفع وهو فى الافعال الخمسة المذكورة التى اتصل بها الف الضمير او واوه
او ياؤه كما ذكرت نحو لن يفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن تفعلا ولن
تفعلوا ولن تفعلى لما كان اعراب المضارع لمشابهة الاسم وكان الاسم معربا بالحركات
وبالحروف وكان اصل الاعراب بالحركات جرى المضارع على ذلك المنهاج فاعرب
بالحركة فى المفرد نحو يضرب كالمفرد فى الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف فيما الحق به
الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع فى الاسماء فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون
وكذا البواقى وتفعلين ايضا اعرب بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها
لهما فى الافعال من حيث لحوق ضمير بآخره فتفعلين كيفعلان وتفعلان فشاركهما فى
الاعراب بالحروف واما الجزم فقد يكون بالاسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير
نحو لم يضرب وبالحذف فى الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته وفيما اعتل آخره نحو لم
يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع فى الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف
اما حركة او حرف اما الحركة ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه
بالاسكان وهو قطع الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فان جزمه بحذف الواو
كلم يغز او بحذف الياء كلم يرم او بحذف الالف كلم يخش كما ذكرها واحترز بقوله ولم يتصل
عما اذا اتصل به الضمير المذكور وهى الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف الذى كان علامة
الرفع وهو النون كلم يضربا واخواته وهو واضح الاما شذ من نحو لم يهجو ولم تدع ونحو الم
ياتيك والانباء تنمى ونحو ولا ترضاها ولا تملق بعى فقد شذ اثبات الواو والياء والالف

فى حال الجزم فى الابيات الثلثة فالاول مثال اثبات الواو واوله هجوت زبان ثم
جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع اى لم تهج بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو
لانك اتيت به قبل الاعتذار والثانى مثال اثبات الياء بما لاقت لبون بنى زياد والشعر لقيس بن
زهير وما بعده ومحبسها على القرشى يشرى بادراع واسياف حداد ومحبسها عطف
على فاعل ياتيك وهو بما لاقت والباء زائدة او الفاعل اللبون ويجوز ان يكون فاعل
ياتيك الانباء وبما لاقت موضعه نصب واللبون ههنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشى
عبد الله بن جدعان ويشرى اى يباع وقصته ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس
بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكة وباعها واشترى من ابن جدعان سلاحا وبنو زياد
هو الربيع واخوته وقوله والانباء تنمى جملة اعتراضية واول الثالث اذا العجوز غضبت
فطلق اى طلقها الاستشهاد فى لا ترضاها حيث اثبت الالف فى حال الجزم لان الفعل
للنهى وكان حقه لا ترضها من ترضيته وارضيته واسترضيته اى لا تطلب رضاها
وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح ان يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل كما ذكر
وغير الصريح ان يكون الكلم موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك فى المضمر لا غير
هذا بحث غريب وهو تقسيم الاعراب الى الصريح وغير الصريح اما الصريح فظاهر واما غير
الصريح فذكر انه حيث يكون الكلم موضوعة فى الاصل لمرفوع او منصوب او مجرور وذلك
لا يكون الا فى المضمر فان قولك انت موضوع لمرفوع واياك موضوع لمنصوب وبك موضوع
لمجرور لكن هذا كلام غير محقق فان المبنى ما ناسب مبنى الاصل فالمضمر كذلك واختلاف
الصيغة فى الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق اليقين
وان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمصنف ايضا ذكره بلفظ قد يقال
على التقليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه نظر ايضا لان الوضع على
وجه مخصوص مسلم اما كونه للاعراب فهو اول المسئلة ووضع الواضع لا يدل على انه معرب
وله اعراب بل المعلوم انه موضوع لمرفوع او لمنصوب او لمجرور وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا تحقيقا او تقديرا او معنى او حكما حد المضمر بما ذكره واحترز بقوله
وضع عما اذا اطلق مظهر نحو جاء زيد واريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه ليس بمضمر
لان اللفظ غير موضوع لها وان اطلق عليها وقيد الغائب بتقدم الذكر اذ شرط الغائب

تقدم

ذلك ثم قسّم الذكر الى انواع احدها التقدم اللفظي التحقيقي كزيد ضرب والثاني التقدم اللفظي التقديري كضرب غلامه زيد فان الضمير يرجع الى زيد وهو لفظ لم يتقدم تحقيقا بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقدم والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا له فان الضمير في كان لا يرجع الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه هو المصدر المدلول عليه بلفظ صدق فهو من حيث المعنى كالمتقدم في الاولين كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا في الكلام لكن تقدمه تحقيق او تقديري واما في الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه اصلا بل وجوده مقدر في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشان على ما سيأتي نحو ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه هذا مثال للتقدم اللفظي التحقيقي اذ الضمير في حتفه يرجع الى الجبان وكذا في فوقه والى الثور في يحمي وانفه وبروقه ففيه استشهادات خمس الحتف الهلاك اي الجبان الهلاك من فوقه لان النفوس مما نزل من جهة السماء غير ممكن وباتيه من حيث لا مدفع له وقيله لقد حسوت الموت قبل ذوقه والذوق مقدمة الحسو فمعناه اني وطنت نفسي على الموت قاله عمرو بن امامة عند ما قصدت قبيلة مراد يضرب به المثل في قلة نفع الحذر من القدر او قصدته

وعلى اهلها تجني براقش هذا مثال للقسم الثاني وهو التقدم التقديري فان ها في اهلها يرجع الى براقش وهو اسم لكلبة وهو في التقدير مقدم لان على اهلها جار ومجرور وهو متاخر فالتقدير تجني براقش على اهلها فهو مقدم تقديرا واصل المثل ان براقش سمعت وقع حوافر دواب فنبحت فاستدلوا بنباحها على القبيلة فاستباحوهم وعادت لعترها لميس هذا ايضا مثال للتقدم التقديري ولم يعد لفظ نحو بل عطفه على المثال قبله تنبيها على انهما مثالان لقسم واحد العتر بالكسر الاصل واللام بمعنى الى نحو عادوا لما نهوا اي عادوا الى ما نهوا ولميس اسم امراة يضرب لمن يرجع الى عادة سوء تركها فلميس فاعل عادت وهو متقدم تقديرا ونحو هو اقرب للتقوى هذا مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه وقوله اعدلوا فهو يرجع الى العدل وهو غير مذكور في الآية بل هو مقدر في الفعل الدلالة على المصدر وهو الفعل العدل ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي اي لابوي الموروث ولفظ الموروث لم يتقدم بل دل عليه سياق الآية وانما اعاد لفظ نحو مع انهما مثالان

لذلك

لقسم

لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف المثالين ههنا اذ ما هو المرجوع اليه لم يتقدم لفظا ولا تقديرا بل دل عليه شيء وقد يدل عليه لفظ مذكور وهو اعدلوا وقد يدل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله لابويه فميزه لهذا الفرق ونحو قل هو الله احد مثال للقسم الرابع وهو التقدم الحكمي اذ هو ضمير الشان ويرجع الى الحكم الذهني المتعقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظه ولا ما يدل عليه بل هو متقدم باعتبار التعقل والحكم كما سياتي ان شاء الله تعالى فمتصل اي فالضمير متصل ان لم يستقل في التلفظ كالتاء من ضربت والا اي وان استقل في التلفظ فهو منفصل والمتصل اما المرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل اما المرفوع او المنصوب دون المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل انما يحتاج اليه في المرفوع والمنصوب لوجوه لا توجد في المجرور وهو جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور ووجودهما دون عامل لفظي ووجودهما مع الفصل وهذه الامور لا توجد في المجرور فلذلك لم يوضع المنفصل لها فالاول يعني المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم وضربت الى ضربتن يعني ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما في المضارع فهو في قوله وتضربين الى تضربن يعني تضربين تضربان تضربن هذا في المخاطب واما في الغائب فهو قوله وزيد ضرب منونا فيه الى ضربن يعني ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني وضربنا وضربه والى ضربهن وضربك الى ضربكن وهو واضح والثالث يعني المتصل المجرور غلامي غلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا المجرور والمنصوب سواء الا ان متكلم المنصوب يلحق ما اتصل به قبله نون صونا له من اخي الجر يعني لفظا المنصوب المتصل والمجرور سواء فضربي وضربنا مثل لي ولنا وضربه الى ضربهن مثل له الى لهن وكذا ضربك الى ضربكن مثل لك الى لكن ثم استثنى الضمير المتكلم المنصوب المتصل فانه قد يلحق نون بما اتصل به دون المجرور فيقال ضربني ولا يقال غلامني محافظة للفعل ونحوه عن الكسر الذي هو اخ الجر بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر وقوله قبله اي قبل المتكلم المنصوب فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب وانما قال ما ليشمل الفعل نحو ضربني والحرف كانني والاسم كلدني وانما قال هو وصاحب المفصل من اخي الجر اي الكسر ولم يقولا من الجر او الكسر

وضمير الشان

اما الجر فهو علم المضاف اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء ونعلم ان الجر لا يدخله ولحوق
الضمير ليس موجبا لدخول الجر الذي هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول
حركة الكسر فصين عنه وانما لم نقل من الكسر لان في هذه العبارة تنبيها على علة امتناع الكسر
لان الكسر اخو الجر وقد ثبت امتناع الجر فليمتنع الكسر للامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر
ايضا قد يدخل الفعل في قولك لم تضربِ الرجل فلم لم يدخله اذا اتصل به الضمير المنصوب
نحو ضربني ويضربني قلت لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم استقلاله
فلو دخل الكسر كان لازما بخلاف لم تضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل لفظا بخلاف
المضمر المتصل فالكسر الداخل بسببه عارض فصين من الكسر اللازم دون الكسر العارض
فان قلت دخل الكسر في انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا عنه قلت
تضربين ليس وزان تضربني لو جوّز لان الياء في تضربين فاعل كالجزء فهو من الفعل
فالكسر كانه لم يدخل على آخر المضارع لان الفاعل كالجزء من الفعل فالكسر كانه وقع حشوا
لا آخرا لان آخره الفاعل الذي هو كالجزء بخلاف يضربني فان الياء ضمير منصوب والمنصوب
ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على آخر الفعل لان المفعول
ليس كالجزء وجاز حذفها مع نون الاعراب ومع انّ واخواتها الا انه مع ليت ضعيف لا
يجيء في السعة اي جاز حذف نون الوقاية اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كما في الافعال
الخمسة المذكورة نحو يفعلان ويفعلون الى آخرهما لانك اذا قلت في يفعلون بعدما اتصل
به الضمير المنصوب لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع فجاز يفعلونني
محافظة على فتحة النون وجاز يفعلوني بحذف نون الوقاية وكذلك يجوز الوجهان
في انّ واخواتها وهي انّ وكانّ ولكنّ ولعلّ لانه استثنى ليت وحدها واما جواز
الحاق النون بها فللمحافظة على فتحاتها لانها مشابهة للفعل الماضي فتصان عن الكسر
كما صين الماضي عنه واما جواز حذفها فلانها ليست افعالا ولوجود النونات فلو الحق
به نون الوقاية لاستثقلت واما لعل فلان في بعض لغاتها لعن فالحقت اللام بالنون
واما ليت فحذف النون فيه ضعيف اذ لا يجتمع فيه النونات فبقي فتح الآخر مستحق الصون
عن الكسر من غير وجود استثقال النونات ولا يجيء حذفه في سعة الكلام بل قد جاء في الشعر
كقوله كمُنيةِ جابرٍ اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي ولا كذلك في المجرور

بفعلوني

الا مع لدن وقط وقد ومن وعن ابقاء على السكون وجاز الحذف وهو ضعيف اي
الضمير المتكلم المنصوب يلحق ما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف المضمر المجرور نحو
لي وغلامي فانه لا يلحقهما نون الوقاية لعدم امتناع دخول الكسر على الحروف والاسم
ثم استثنى اسماء وحروفا اتصل به ضمير مجرور والحقت باواخرها نون الوقاية ايضا
نحو لدن وقط وقد بمعنى حسب فانها اسماء مبنية على السكون فحوفظت على سكونها
بادخال نون الوقاية وكذا حرفان ومن وعن الحق بهما نون الوقاية فقيل
مني وعني بالتشديد محافظة على سكونهما وجاء الحذف وهو ضعيف اما في لدن فقد
قرئ قد بلغت من لدني عذرا بتشديد النون على ادغام نون لدن في نون الوقاية
وقرئ بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف فيه ايضا في الشعر نحو
قوله قدني من نصر الخبيبين قدي اي حسبي واما من وعن فجاء حذف النون الوقاية
منهما ايضا في الشعر وهو ايها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني واما قط فقد
ذكر في الصحاح قطني وقطي وقط بحذف الياء ولم يات في الاستشهاد غير قوله امتلأ الحوض
وقال قطني والرابع اي المرفوع المنفصل انا نحن هو وجاز حذف الواو اي من هو
نحو فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي بينا هو يشري اي يبيع
ورخو الملاط اي سهل الجنب املسه عند البصريين هو وهي اسمان بكمالهما وعند الكوفيين
الهاء هي الاسم وحدها والواو والياء اشباع للحركة تقوية للاسم واستدلوا بالبيتين
ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه على الخلاف وكانه اكتفى
بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في
شرح ابيات الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن بالباء نحو نجيب وانشد معه بيتا
آخر بالراء وهو والعاقبات تدور وبيتا آخر بالميم وهو اذا قام يبتاع القلاص ذميم والقصيدة
لامية قال ابو محمد الاعرابي انها للعجلان الهلالي واولها وجدت بها وجد المضل بعيره
بمكة يوما والرفاق نزول ... بغى ما بغى حتى اتى الليل دونه والريح تعلى بالتراب جفول
بحيث تلاقت عامر وسلول وقال احملا رحلي ورحليكما معا فقالا اله كل المسافة تقول
فقال احملاني واتركا الرحل انه بمنزله والعاقبات تدول شكى من خليليه وفقده
اذا قام يبتاع الركاب قليل الى قوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول

السيرافي

وكذا الياء من هي اي وجاز حذف الياء من هي نحو دار لسلمى اذ هِ من هواكا تعني اذ هي
واوله هل تعرف الدار على تبراكا بكسر التاء وهو موضع الى هن وانت الى انتن هذا عطف
على قوله انا نحن هو والخامس وهو المنصوب المنفصل اياي ايانا اياه الى اياهن و
اياك الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق بايا حروف دوال على احوال المرجوع اليه على
اسدّ المذاهب ونحو فاياه وايا الشواب مما لا يعتد به وكذا اللواحق بانْ اجماعا اختلف
النحاة في ايا ولواحقها على اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاسم
المضمر هو ايا واما ما يتصل به فحروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب
والغائب وذهب الخليل الى انها اسم ظاهر مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وذهب
المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم مختص امره بالاضافة وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر
خص بالاضافة الى المضمرات وذهب قوم من الكوفيين الى ان الضماير ما بعد ايا وايا
دعامة لها تعتمد عليها وذهب آخرون من الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب
الخليل في قول آخر الى انه اسم مظهر ناب مناب المضمر ولكل من الاقوال مستندات
مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة حجة الجمهور وجهان احدهما انها بمنزلة ضمير المنصوب
المتصل في الدلالة على المفعولية نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا ثبت
اسميتها لم تجر اضافتها لان الضماير لا تضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفية
ما بعدها كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بانْ حروف اجماعا كما ذكر والثاني انها
لازمة للنصب وليست ظرفا ولا مصدرا غير متصرف ولو كانت اسماء مظهرة لما لزمت
النصب بالاستقراء فهي اسماء وليست مظهرة فتعين ان تكون مضمرة ومن قال
انه مضمر مضاف قال انه جاء اضافته الى المظهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه وايا الشواب في التحذير من الجماع في الكبر واذا ثبت اضافته الى المظهر جاز اضافته
الى المضمر فاجاب المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المضمر لا يصح
اضافته كما سبق القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربع التي بني عليها الكتاب
وهو العلة المادية للاختلاف الكلم صنفان معرب ومبني فلنبين المبني لتعين المعرب
وانما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوطة يمكن تعدادها باسرها واذا تعين
المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد المعربات اولا لتتعين ان ما عداها من المبنيات

ونطرح ذكر الاعراب التقديري ومواضعه لتتعين ان ما عداه معرب لفظا الامكان
تعدادا اصناف التقديري ومواضعه لتتعين ان ما عداه معرب لفظا دون اللفظي
وهو اي المبني انواع فمنها اي فمن الانواع الحروف برمتها والرمة قطعة من الحبل
بالية والجمع رمم ورمام يقال دفع اليه الشيء برمته اي بجملته واصله ان رجلا دفع
الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية
والامر بغير اللام احترازا عما فيه اللام نحو ليضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه
وانما قال في الحروف برمتها دون الباقين لان الحرف مبني الاصل لا يوجد منه شيء
معربا بخلاف الافعال فانها تنقسم الى ما هو مبني الاصل كالماضي والامر بغير اللام والى
ما هو معرب كالفعل المضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنية في
الاصل لان الاعراب انما يطرأ على الكلم لتمييز المعاني الواردة عليه من الفاعلية
والمفعولية والاضافة وهذه الثلث لم تكن موردا لهذه المعاني فلن تكن معربة اصلا بخلاف
المضارع فانه وان لم تقع ايضا فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه لكنه مشابه لاسم الفاعل
فاعرب مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع متصلا به نون جماعة
النساء او نون التاكيد خفيفة ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف مكسورة معها ضمير
اثنين كانت او مختلفة بينها وبين نون الضمير يعني ان المضارع معرب كما ذكر لكن اذا
اتصل به نون التاكيد او نون جماعة المونث صار مبنيا اما نون التاكيد مثل هل تضربن
فلانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز ان يكون اعرابه بالحروف
لانه ليس من مواضع اعراب الحروف ولا هو له يجوز ان يعرب بالحركات اذ لو
اعرب على ما قبل النون لالتبس من هو له اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد
او الجماعة المذكورين ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين واما نون
جماعة النساء اذا اتصل به مثل النساء يضربن فلانه لو اعرب لكان اعرابه بالحروف
على قياس اعراب الفعل فانه بالحروف نحو يضربون فان علامة الرفع فيه ثبوت النون
ولو اعرب بالحروف لكان بالنون وح يلزم الجمع بين النونين ثم قسم نون التاكيد الى
المخففة والمثقلة فلا تكون الا ساكنة نحو هل يضربن زيد واما المثقلة فاما مفتوحة او
مكسورة فالمفتوحة مع غير الالف نحو يضربن زيد وهل تضربن انت واما المكسورة

فمع الالف نحو هل تضربانِّ او تضربانّ وانما كسرت مع الالف تشبيها لها بنون التثنية لوقوع النون بعد الالف فقوله مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف يكون في موضعين في ضمير اثنين او في ضمير جماعة النساء ولما كان يلزم في ضمير جماعة النساء لو الحق به نون التاكيد المشدده الجمع بين النونين نحو هل يضربننّ اجتلبت الف بين نون التاكيد و بين ضمير جماعة النساء لئلا تتلاقى نونان وهو معنى قوله او مجتلبة بينها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير يعني نون ضمير جماعة النساء وقوله ضمير اثنين خبر كانت مقدما اي سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجتلبة ولا يلحق اي نون التاكيد الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم يعني التاكيد يليق بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد حصل ووجد فلا يناسب التاكيد وانما اختص بالمستقبل لان الطلب انما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواقع الطلب وقال كالامر نحو اضربنّ زيدا و اضربنْ ايضا والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ والقسم نحو والله هل تضربنّ وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب ظاهرا لان القسم انما يكون على ما يطلب وجوده و تحصيله و يجري مجراه اي يجري القسم الشرط المؤكد حرفه بما نحو اما تذهبنّ وانما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه بما فقبله مشتمل على ما يقتضي التوكيد وهو ما المزيدة كاشتمال فعل القسم على الطلب المقتضي توكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون مثله فلذلك قال ويجري مجراه ويحتمل ان يقال ان فعلي الشرط والجزاء لما لم يكونا واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب من حيث انهما غير حاصلين فيهما والقسم سواء في شابهما لما فيه معنى الطلب ولا حاجة الى الحاقه بالقسم لذلك الشبه الضعيف وهو اشتماله على ما وقلّت في النفي كقول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اي ما لم يعلمن وانما جوز في النفي مع عدم الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه اي يجري النفي كقول الشاعر ربما اوفيتُ في علم ترفعنْ ثوبي شمالات من حيث ان ربّ للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفي ما عداهما مفتوح شرع في بيان

حركات ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضمومة اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل يضربُنّ لان الاصل يضربون فالحق به نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى الواو والنون الساكنة فحذفت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو فبقي هل يضربُنّ مضمومة الباء والمكسورة اذا اتصل بآخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربِنّ انتِ اذ اصله تضربين فسقطت النون اذا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل تضربِنّ بكسر الباء واما المفتوحة ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربَنّ انتَ وهل يضربَنّ زيد فان اصله هل يضرب فلما اتصل به النون صار مبنيا ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس بموضعهما فتعين الفتح فالمراد بقوله ما قبلها اي ما قبل النون آخر الفعل اذ الغرض بيان حركات آخر الفعل والا فاطلاقه يدخل فيه المثنى ونون جماعة النساء نحو تضربانّ وتضربنانّ فقوله ما عداهما يعني فيما عدا القسمين آخر الفعل مفتوح وانما اطلق الفعل لان المثنى ونون جماعة النساء ما قبل النون فيهما الف والالف لا تقبل الحركة فعلم انه في غير الالف ليقبل الفتح والخفيفة تقع في مواضع الثقيلة الا بعد الالف لا تقول اضربانْ واضربنانْ لاجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس يعني كل موضع تقع فيه الثقيلة تقع فيه الخفيفة الا بعد الالف نحو اضربانْ واضربنانْ بسكون النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لا زحده ان يكون مدغما ما قبله مدة وههنا لا ادغام وانما جوز في اضربانّ في الثقيلة واضربنانّ لان اجتماع الساكنين فيه على حده لوجود الادغام مع مد ما قبله فان قلت يرد عليه اضربُنّ فان اصله اضربوا واتصل به نون التاكيد فكان حقه ايضا ان يقال اضربونّ لانه اجتمع ساكنان فيه على حده نحو تمودّ الثوب وكذا اضربِنّ في اضربي ان لا تحذف الواو ولا الياء كما لم تحذف الالف في اضربانّ واضربنانّ قلت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان تحذف الواو والياء في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما في الحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ومن نون جماعة النساء لو حذفت الالف لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء واما تمودّ الثوب فانما جوز لانه في كلمة واحدة وجوز يونس التقاء الساكنين

وان لم يكن على حدة حملا للخفيفة على الثقيلة ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة
المدة كقراءة من قرا محياي بسكون الياء وصلا وهو ردي وحكمهما اي حكم التونين
مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم المنفصل فان لم يكن فكالمتصل لما فرغ من بيان
اتصال النونين بالافعال الصحيحة شرع في بيان اتصالهما بالافعال المعتلة وان طول في
اللفظ ولعله اكتفى بالامثلة اذ لم يمثل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيحة فالفعل
المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او للجمع المونث نعني الالف المجتلبة كما سبق فان
كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل بقول اضربان واضربنان وارميان
وارمينانّ واغزوانّ واغزونانّ فلذلك قال اذا لم يكن الالف بالرفع وكان تامة
اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد اي الالف المذكورة في قوله معها اي مع الالف
واما ان يكون مع غير الالف سواء كان ضميرا اشر او محتملة وهو مورد القسمة اي
هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز او لم يكن فان كان مع الضمير
البارز فحكم التونين حكم النون الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم التونين
حكم المتصل وهو الف التثنيه و لذا اي و لما ذكرنا من ان حكمهما حكم المنفصل تارة
والمتصل اخرى يقال هل ترونّ وهل ترينّ وهل تغزنّ كما يقال ولا تنسوا
الفضل ولا تخشي القوم ولم تغزوا الجيش ذكر حكم النونين ولا مع الضمير البارز فقال
هل ترونّ بضم الواو واصله هل ترونْ على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز و
هو ضمير جماعة المذكرين فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة فكما يقال لم تروا القوم بضم
الواو لالتقاء الساكنين يقال ترونّ ايضا بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط
النون مع الكلمة المنفصلة ولذلك مثل المصنف بقوله ولا تنسوا الفضل لكون لا جازمة
فانه لا يقال هل تروا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل ترينّ بكسر الياء واصله
هل ترين على خطاب المونث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف النون مع الجازم
اذا اتصل به الكلمة المنفصلة مثل لم تري القوم بكسر الياء يقال هل ترينّ ايضا بكسر الياء و
مثل بالكلمة المنفصل بقوله ولا تخشي القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشي
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزنّ وهذه الصورة يمكن ان يقرا على خمسة اوجه احدها
تغزن بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاء على خطاب المذكرين من غزا

وصلهم

والثاني تُغزُنّ بضم التاء والزاء من اغزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث
تُغزِنّ بضم التاء ايضا وكسر الزاء من اغزى والخطاب للمونث المفرد والرابع يغزنّ
بفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وضم الزاء من غزا والضمير يرجع الى المذكرين
الغايبين والخامس يُغزُنّ بضم الياء والزاء ايضا من اغزى والضمير للمذكرين
الغايبين ايضا لكن الثاني مكرر باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا ضمير بارز
للمذكرين وكذا الخامس مكرر باعتبار الضمير للمذكرين اذ الرابع ايضا فيه ضمير بارز
للمذكرين فالصور عادت باعتبار الضمير البارز الى ثلثة امثلة وهي الاولى والثالثة و
الرابعة فهذه الثلثة ينبغي ان يقيد عليها لفظ الكتاب اما الاولى فاصله تغزوون
فكما يحذف اذا اتصل به الكلمة المنفصلة في قولك انتم لم تغزوا الجيش يقال هل تغزنّ
وكذا الثالثة اذ اصله انتِ يا امراة تغزين فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة يقال انت
لم تغزي الجيش فكذا يقال هل تغزنّ وكذا الرابعة من الامثلة الخمسة المذكورة اصله
الرجال يغزون فاذا لاقاه الكلمة المنفصلة يقال الرجال لم يغزوا الجيش فكذا يقال هل
يغزنّ فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل ترونّ وقوله ولا تخشي القوم في
مقابلة هل ترينّ وقوله ولم تغزوا الجيش على الوجوه الثلاثة في مقابلة
هل تغزنّ على الوجوه الثلثة ولتقيد الامثلة بالنون مخففة ومثقلة ويقال رَينّ
واخشَينّ واغزُونّ كما يقال ريا واخشيا واغزوا لما فرغ من حكم النونين مع الضمير
البارز شرع في حكمهما مع الضمير المستتر فقوله رينّ اصله رَ على خطاب المذكر
امر من يرى فان الامر منه رَ فالضمير فيه مستتر فحكم النون حكم الكلمة المتصلة
وهو الف التثنية فلو اتصل بقولك الف التثنية ردت الياء ويقال ريا فيقال ههنا
رينّ وكذا اخشينّ اصله اخشَ للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمة المتصلة وهو
الف التثنية يقال اخشيا فيقال ايضا اخشينّ وكذا اغزونّ اصله اغزُ وابرد
الواو فكذا يقال اغزونّ فكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والخفيفة
اذا لقيها ساكن بعدها حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضربَ القوم واصله
اضربن ونظيره قول الشاعر لا تهينَ الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن والا لقال لا تهنِ لان المعنى على النهي وانما حذف النون ولم يحرك

البارز
فالصور
الثلثة

بالكسر كما حرك التنوين بالكسر اذا لاقاه ساكن نحو احدٌ الله بكسر نون التنوين
للفصل بين النون الخفيفة وبين التنوين وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين
داخل على الاسماء فله مزية على النون الداخل على الافعال وقوله حذف اي يجب
فيه الحذف بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف بل يجوز الكسر والحذف وفي الوقف
فيرد المحذوف نحو هل تضربون يعني اذا وقف على ما فيه نون خفيفة فاما ان ينضم ما
قبلها او ينكسر او ينفتح ففي الاولين يحذف النون لان التنوين اذا انضم ما قبله او انكسر
لم يبدل بل يحذف فكذا هذه النون يحذف في الوقف لمشابهة هذه النون التنوين في
كونها نونا ساكنة تلحق آخر الكلمة فيقول في الوقف على اضربُنْ على خطاب المذكرين
اضربوا فيرد الواو وفي الوقف على اضربِنْ على خطاب المونث للمفرد اضربي فيرد
الياء وكذا في الوقف على هل تضربُنْ يا قوم تضربون فيرد الواو في الوقف لان
الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون ويرد النون لزوال موجب البناء والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا كالتنوين ونون اذا اي اذا وقف على ما فيه نون خفيفة مع فتح
ما قبلها كقولك اضربَنْ يا زيد فاذا وقف عليها فتبدل النون الخفيفة الفا لانفتاح
ما قبلها فتقول في هل تضربن انت في الوقف هل تضربا كالتنوين في المنصوب نحو رايت
زيدا وكنون اذن فانه تقلب في الوقف الفا فيقال اذا ومنها اي ومن انواع
المبني الاسماء المبنية وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع لا لغرض التركيب
او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني بقوله ما لا تمكن له اصلا مبني الاصل وهو الماضي
والامر بغير اللام والحروف فانها وضعت في الاصل بحيث لا تمكن لها خلاف الاسماء
المبنية فان عدم تمكنها عارض لا اصلي فالتي تناسب ما لا تمكن له اصلا انواع
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات وبعض الظروف
واسماء الافعال بقي نوعان من الاسماء المبنية فذكرهما بقوله او وضع لا لغرض التركيب
او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني بهما قسمين من اسماء الموصولات احدهما ما
صُوِّت به للبهائم كالاصوات التي تزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن
كحَبْ لزجر الجمل وحَلْ لزجر الناقة على ما سياتي ان شاء الله تعالى فانها ليست مناسبة
لمبنى الاصل بل وضع لا لغرض التركيب في الاصل والآخر ما وضع من الاصوات

لتادية هيئة الصوت من غير تصرف كغاق حكاية كصوت الغراب فانها تحكى عن ما صدر
عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلا واورد المصنف في التعليق على قوله او وضع لا لغرض
التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها لا لفايدة وامتناع
الفايدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات لاستلزامه الدور
لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة
ترجح احد المستويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها انفسها ابتداء و
اجاب بان هذه الشبهة هي التي غرت من حكم على هذه الاسماء بانها اسماء الافعال فان قولك
نخ استدعاء للاستناخة ثم قال ومن قال انها ليست باسماء افعال فعذرته ان البهائم لم تقصد
بمخاطبتها العقلاء ثم قال هكذا ذكره بعض الائمة واورد بان افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني
لا تكون بالطبع والا لم تكن من قبيل الكلم ولا بالوضع لان هذه الافادة اما ان تكون في نفس
الكلم فيكون نخْ مثلا يدل على طلب الاستناخة دلالة هلمَّ على طلب الاقبال وحينئذ يكون
اسم فعل او يكون لا على سبيل الاستقلال وح يكون حرفا على ما هو مذهب بعضهم
هذا معنى كلامه وفيه نظر اما الزام الدور فغير متوجه لانا نختار ان الغرض من وضع الكلم
الفايدة لكن لا نسلم امتناع الفايدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افادتها على العلم
بكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه
ان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها وح نسلم ان افادتها موقوفة
على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها يتوقف على افادتها بمعنى اطلاق اللفظ لارادة المعنى
بل وضعها يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته له واما قوله في الايراد
الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا تخلو اما ان تكون بالوضع او بالطبع قلنا نختار
انه بالوضع قوله لا تخلو اما ان تكون لافادة في نفس الكلمة يعني على الاستقلال او لا على
الاستقلال قلنا نختار انها على الاستقلال قوله فيكون نخْ مثلا يدل على طلب الاستناخة
دلالة هلمَّ وح يكون على اسم فعل لو قلنا ممنوع فانه يدل على طلب قائم بنفس المتكلم من غير
مخاطب للبعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلب الامتثال من البعير وكونه
مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت طلبت واطلب يدل على طلب قائم بالمتكلم من غير
مخاطبة لشخص مخصوص به فلا يكون امرا فقولنا نخْ يدل على طلب قائم بالمتكلم لحصول الاستناخة

من البعير لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الاناخة فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف هلمّ
فان المخاطب به مع فاهم يمكن منه طلب الاقبال وح لا نسلم انه يخاطب به البعير لطلب
الامتثال منه حقيقة وانما جعل كل واحد من القسمين الاخرين قسيما للذي يناسب
ما لا تمكن له اصلا لان المراد بالمناسبة الوجوه التي سيأتي من كونها متضمنة للحروف ونحوه
وهذان القسمان اسعد منها بتلك المناسبات فصح كونهما قسيمين للاول ثم كل واحد من
القسمين صح كونه قسيما للآخر باعتبار ان احدهما لحكاية الصوت فقط والآخر وهو نخ
مثلا ليس لحكاية صوت فقط بل هو تصويت لاجل اناخة البعير وكانا قسمين باعتبار ان
احدهما حكاية للصوت والآخر ليس حكاية للصوت لكن جعله قسيما لما وضع لا لغرض التركيب
فيه نظر لان كل واحد منهما غير موضوع لغرض التركيب من هذه الحيثية لا يكونا قسيمين
بل لما ذكرنا فلازم ان لم يوجد لها حالة اعراب قطعا هذا تقسيم للاسماء المبنية فان
بناءها قد يكون لازما وقد يكون عارضا واللازم ان لا يوجد لها حالة اعراب قطعا كالمضمرات
واسماء الاشارة والعارض ما وجد له اعراب في حالة دون اخرى نحو لا رجل فانه متى اذا
وقع اسم لا معرب في قولك جاءني رجل والاصل فيه السكون اي الاصل في البناء اللازم
لانه لما لم يكن لمعان معتورة تقتضي تميز بعضها عن بعض والاصل عدم الحركة فخص به ما
هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة التقاء الساكنين نحو قولك منذ فانه لو لم يحرك
الآخر لالتقى ساكنان على غير حده وانما لم يحرك الاول مع حصول المقصود به لان التغيير
بالاواخر اليق او ابتداء بساكن لفظا او حكما اي والا ان يضطر الى الحركة ابتداء
بساكن اما لفظا فكقولك كزيد اذا جعلنا الكاف اسما فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن
وهو ممتنع واما حكما فالمراد به كاف الضمير نحو اكرمتك فان الضمير من حيث انه اسم مستقل
عرضة للتقديم فهو في حكم ما صح تقديمه يعني من حيث انه مفعول والمفعول على الجملة
قد يتقدم فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما هذا معنى قوله حكما وفيه تعسف على
ما لا يخفى او اريد بيان لحروف اللين بالحركة ان امكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة
وكان اصلهما السكون في الواو والياء وكان يمكن البيان فيهما بالحركة فان الواو
والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف فلذلك قال ان امكن او عنه يعني نحو انا وحيهل
بفتح الهاء واللام فان الفتح فيهما للدلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف وايا بالمد

وحيهلا بالمد فقوله عنه اي عن حروف المد واللين يعني ان الحركة للبيان و
التغيير عن حروف اللين فهو منبئ عنه ونائب عنه وكاشف عنه والاصل في حركة
الساكن الكسر لان الكسر لقلته يناسب العدم والسكون يناسب عدم الحركة فكان الكسر
اولى به فلا يعدل عن الكسر الا لموجب كما سيأتي وهو قوله الا اذا طلب تخفيف كاين فانه
لم يكسر لمجرد التخفيف او اتباع نحو منذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الميم او جبر نقص نحو
قبلُ وبعدُ فان الضم فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص
بالضم لقوته او تنبيه على قوة نحو قط ونحن فقد يذكر للتعظيم كقول الملك نحن فعلنا
وقد يذكر للكثرة على ما هو مقتضى وضعه وعلى التقديرين ففيه قوة للتعظيم او للكثرة
وكذا في قط فانه لنفي الازمنة المستمرة كقولك ما فعلته قط اي في زمان من الازمنة
الماضية ففيه قوة للعموم فالضم لقوته يناسب القوة التي فيها فلذلك بني على الضم
تنبيها على تلك القوة والا فعارض الابنى لقوله قبل ذلك في اللازم لم يوجد لها حالة
اعراب فهو نوع لذلك النفي فهو الجانب فمعناه ان وجد لها حالة اعراب فعارض
فيكون قسيما للازم ومثاله لا رجل ويا زيد فانهما قد يوجدان معربين وهو الكثير وقد
يوجدان مبنيين فبناؤهما عارض لانهما وجد لهما حالة اعراب ويفضل بالتحريك على
الاول اي يفضل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة تنبيها بالتحريك على ان
بناءه عارض فيفضل الاول اي فيما هو لازم البناء اسماء الاصوات فيمن لم يجعلها حروفا
يعني ان بعضهم جعلها حروفا على توهم توقف دلالتها على معنى في الغير كالحروف فهو
ضعيف والدليل على اسميتها وجهان احدهما دلالتها على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان
والثاني دخول التنوين على كثير منها كغاق وصه وحب وده ونظائرها لزمتها الحكاية اي
سواء لزمتها الحكاية او لم تلزمها كما سيأتي ان شاء الله تعالى فمما لزمتها الحكاية كطيخ لصوت
الضاحك بكسر الخاء على اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسبة حركته اوله ومض في قولهم
ان في مض لمطمعا اي علامة لدرك المراد ويروى لمطمعا اي في الاجابة ويروى
لطمعا وكلها متقاربة في المعنى وهو مثل يضرب عند الشك في نيل الشيء ومض بكسر
الميم والضاد مشددة على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الضاد وهو التصويت
باللسان والغارشفة الاعلى ومعناه رد ذي الحاجة مع اطماعه قال الشاعر

أو ان الزاي البيني كالمنادى فانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوفة بالياء المجتزي عنه بالكسر

سالتُ هل وَصلٌ فقالت مِضْ وحركتْ لي راسها بالنغض اى صوتت بشفتها بالرد على وجه الاجماع وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كغاق لصوت الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف و هو صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف والاخيران مثالان للاصوات المحكية للجمادات او لم تلزمها عطف على قوله لزمتها ومعنى لزوم الحكاية انها في الاصل اصوات شبعي ان تحكى تلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها تكون تارة حكاية كقولك قال الرجل وَيْ فانه حكاية لقوله وتارة تكون نفس الصوت لا حكاية كقولك حب عند زجر الجمل ووَيْ عند التعجب واما طيخ وغاق ومض فهو نفس الاصوات المحكية فان نحو غاق صادر عن الغراب ليس فيها حروف متميزة حتى يقال انها كلمة تحكى بل هي صوت مجرد ليس كلمة وكذا مض فانه ليس عين ما صوت به الشخص عند ردّ ذي الحاجة بل يشبه ما تحرك به شفتاه وليس المراد انه تلفظ بميم وضاد مكسورة مشددة صريحا كالاصوات التي يُتندَّمُ بها او يُتوجع او يتعجب او كالتي يزجر بها البهائمُ والسباعُ والطيورُ او تُدعى او تُسكّنُ كوَيْ يقولها المتندم والمتعجب واَوّهْ بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء في التوجع و واها في التعجب وما يجرى مجراها كاخ عند الكراهة وحسِّ وبخٍّ عند التوجع ايضا ونحو حلْ وحبْ في قولهم لزجر الناقة حل لا حُلبت بكسر التاء وحبْ لا مشيت بفتح التاء لزجر الجمل وعدَسْ في نحو عدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ أمِنتِ وهذا تحملين طليقُ فعدس بسكون السين زجر للبغلة وعباد اسم ملك حبس صاحب هذه البغلة ودَهِ في قولهم الادِهٍ فلا دهْ ده ذكر الزمخشري انه زجر للابل وذكر في امثاله ان ده بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية معناها الضرب واصله ان الموتور يلقى واتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك اي ان لم تضربه الآن فانك لا تضربه ابدا ثم صار مثلا في كل ما تقدم عليه الرجل وقد حان حينه من قضاء دين قد حلّ او حاجة طلبت او نحوهما مما لا يسوغ تاخيره وقد ذكر في معناه وجوه اخر ومنه اى ومما لم يلزمها الحكاية دَجّ للصياح بالدجاج و نَشّؤْ وسأ وهما دعاء للحمار الى الشرب في قولهم اذا وقف الحمار على الردْهة ولا تقل له سأْ والردهة نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه اى كل اليه الامر

ولا تكرهه على فعله اذا رايت رشده ومنه هِدَعْ وهو تسكين لصغار الابل وهذه اى ما لم يلزمها الحكاية يحتمل ان تجعل من اسماء الافعال مثلا وَيْ معناه تندمت واوّه معناه توجعه وواها معناه تعجبت وكذا غيرها والمحكي منها تقدر في محله الاعراب لخلاف غير المحكي اذا لم يجعل اسم فعل بمعنى الاصوات المحكية كقولك انت في مض ليس فلفظة مض ليس مجرد الصوت التي لا تستحق اسم الكلمة لكونها غير متميزة الحروف حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا حكى ذلك الصوت فيكون مبنيا ويقدر في محله الاعراب كسائر الاسماء المبنية حيث تقدر في محلها الاعراب واما اذا لم يحك الاصوات فهي لا تستحق الاعراب لكونها غير واقعة في التركيب فلا تستحق لها اعرابا هذا اذا لم يُجعل اسمَ فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي كسائر اسماء الافعال على ما سياتي ومنه اى ومن الاول وهو ما لزم بناؤه اسماء الافعال كرويد زيدا و اخواته كهاتِ الشيءَ وحيهل الثريد وبله زيدا وفعال التي بمعنى الامر كنزال وانما بنيت لمناسبته ما لا تمكن له وسنذكره اي سنذكره في بحث الاسماء العاملة في اواخر الكتاب حيث قال ومنها اسماء الافعال وتعمل عمل مسمياتها الى آخره ولا محل لها من الاعراب على راى لوقوعها موقع ما لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء على راى واغناؤها عن الفعل عن مانع بدليل اقائم الزيدان نعم اختلف في موضعها من الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع له من الاعراب فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب وهذا ضعيف لقوله و اغناؤها عن الفعل الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له غير مانع من اعرابه بدليل اقائم الزيدان فانه واقع موقع ايقوم الزيدان ومع هذا فلا يمتنع قائم من الاعراب بل هو مبتدا والزيدان فاعله على ما ذكر غاية ما في الباب ان اعراب قائم لفظي لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنية فتستحق الاعراب المحلي لكونها اسماء والاسم لا بد وان يكون له اعراب اما لفظا او محلا ثم قال والنصب على المصدر اوجهُ عندي يعني في نحو رويد زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا الى فاعلها قياسا على الصفة الواقعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور

ويرد عليه ان فاعله مضمر وهم شرطوا في الصفة ان تكون رافعة لظاهر واختار
المصنف انها في موضع نصب على المصدرية لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم
على موضعه بما يستحقه ودليل نصبها على المصدرية ان معناه أَرْوِدْ زيدا اي امهله
ارواد فرويدا واقع موقع ارواد فهو كسقيا زيدا لكنه مصدر لفظي ورويد بمعنى
المصدر ولذلك جاء مضافا في بعض الوجوه نحو رويد زيدٍ اي ارواد زيد هذا
معنى كلامه لكن اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف ويقدر
له فعل فلا يبقى لكونه اسم فعل معنى لانه تكون كسقيا في انتصابه على المصدر بفعل محذوف
الا ان تقول كان اصله ارود زيدا رويدا اي امهله امهالا ثم حذف الفعل وصار
المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدرية باعتبار الاصل
المنقول عنه كما ذكرنا في فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر فمعناه بحسب المنقول
اليه واعرابه بحسب المنقول عنه وهذا غاية تقريره وفيه حزازة تعدو للبحث فيه مجال
ومنه اي ومن اللازم البناء ما بني على فَعَالِ اما بمعنى الامر كنَزَالِ لانه بمعنى انزل او
معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة وهو مصدر معرفة وهجاج
من قولهم ركب فلان هجاج وهي معدولة عن الهجة ومعناه ركب الباطل يقال هج
فلان اذا لم يمض في طريق مقصوده ونحوه كحماد معدولة عن المحمدة وجماد معدولة
عن الجمود او عن الصفة مختصة بالنداء نحو يا خباثِ فان معناها يا خبيثة او غير مختصة
كطمار للمكان المرتفع يقال هوى من طمارِ اي من مكان عال وهو معدول عن صفة وهو
طامر واصله من الطمور وهو شدة الوثوب ولا المختص بالنداء كما في المثال وقطاط
واصله من القط وهو القطع وهو معدول عن قاطة بمعنى قاطعة وهي الصفة ولا تبل فلا
عندي بلالِ وهي معدولة من البالة واصله من البلل بمعنى الرطوبة اي لا يصيبه مني ندى
وخير او عن فاعلة في الاعلام اي او معدولا عن فاعلة علما يعني المعدول يكون علما
كحذام اسم امراة واصله من الحذم وهو القطع وقطام اسم امراة ايضا من القطم وهو قطع
الشيء باطراف الاسنان وعرارِ في قولهم باتت عرارِ بكحلٍ وعرارِ اسم بقرة وكذا
كحل واصلهما انهما بقرتان انتطحتا فماتتا بالنطاح فيضرب مثلا لكل متساويين يقع
احدهما بازاء الآخر ووجه فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه واقعا موقع مبني الاصل واما

غيره فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا ايضا مثله وفي انه وزنه ايضا فعال كهو
ومنه اي ومن اللازم البناء ايضا المضمرات كما سبق ذكرها ومنه اي ومن اللازم
البناء ايضا المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط
ان تكون سابقا في الذكر البتة قوله الى غير المتكلم والمخاطب احتراز عن المضمر المتكلم والمخاطب
فان نحو انا وانت في نهاية الوضوح فلا ابهام فيه بقي المضمر الغائب فاحترز عنه بقوله
من غير اشتراط الى آخره فان المضمر الغائب يشترط ان يكون له ذكر سابق وههنا بحث
وهو ان التضمن للاشارة اما ان يريد به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال بمعنى انه يصح
ان تقترن به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر يتضمن الاشارة مخصوصة باسماء الاشارة
نحو ذا واخواته وان اراد الثاني فكل اسم جاز ان تقترن به الاشارة من المعرف باللام
والعلم وغيرهما وليس من المبهمات قطعا وظاهر لفظه ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين
اسماء الاشارة والموصولات وظاهر كلام النحاة ان المبهمات مشترك لفظي بين اسماء الاشارة
والموصولات فلا يفسر حينئذ بما هو قدر مشترك بينهما قال صاحب المفصل هو شأن
اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط ان تكون سابقا الضمير في يكون
يرجع الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة ان لم يشترط ان يكون ذلك الغير
سابقا عليه في الذكر فهو المبهم وانما قال من غير اشتراط ولم يقل من غير ان يكون لان
اسم الاشارة قد يكون له سابق في الذكر كقولك جاءني رجل وذا عالم اشارة الى الرجل
فقد سبقه في الذكر ولكن لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط البتة و
لفظ البتة كانه تاكيد للاشتراط واراد به مقابلة المضمر الغائب فان المضمر يشترط فيه
سبق الذكر قطعا فنفى ذلك صريحا فقال لا يشترط ههنا قطعا ثم ان كان اي المتضمن
للاشارة بحيث يستغني عن قصة فهو اسماء الاشارة نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي وته
وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو تهي وذهي والسكون نحو ته وذه للمونث وكذا
تثنيتهما اي تثنية المذكر والمونث منها فمن قال ذان وتان في الاحوال الثلثة يعني رفعا
ونصبا وجرا وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه يعني انها لغة
بلحارث بن كعب فانهم يتركون الف التثنية بحالها في الاحوال الثلثة وذكر في توجيه
الآية على غير هذه اللغة وجوه احدها أنّ إنّ بمعنى نعم وهذان مبتدا وساحران خبر

واعا دخل اللام على هذا الوجه في الخبر على التشبيه بصورة إنّ فكانه خبر انّ صورة
والاقوى ان تقدّر بعد اللام مبتداء آخر والتقدير لهما ساحران لئلا يدخل اللام على
المبتداء والجملة خبر هذان او لانه قد يدخل اللام على خبر المبتداء ايضا من غير انّ
قال الشاعر امُّ الحُلَيس لعجوز شَهْرَبَهْ والثاني ان اسم إنّ ضمير الشان اي انه
هذان لساحران والاعتذار عن اللام كما سبق والثالث ان ها للضمير والتقدير انها
اي ان القصة وذان مبتداء ولساحران خبره واما فمن يقول ذان وذين فليس
مما نحن فيه على الظاهر هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر عند المصنف انّ اسماء
الاشارة اذا اختلفت الفا وياء تكون معربة كما توهمه بعضهم وهو فاسد لقيام
علة البناء فيه مع اختلافهما وسبب توهمهم انه يختلف آخره باختلاف العوامل نحو
جاءني مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف
العوامل بل ذان موضوع لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور
واولاء بالمد والقصر لجمعهما جميعا اي لجمع المذكر والمونث وقد قرئ قوله تعالى هم
اولاء بالمد والقصر في الشواذ والاعطف على قوله ثم ان كان بحيث يستغني عن قصة
اي ان لم يكن بحيث يستغني عن القصة فهي الموصولات والقصة مبتداء خبره سميت
صلة التي تتم اي الموصولات بها اي بالقصة وهي احدى الجمل الخبرية احترازا عما لا
يحتمل الصدق والكذب كالاستفهام والامر وغير ذلك وانما لم يقع غير الخبرية صلة
لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل الخبرية لا يوصل
بغيرها ايضا ولا بد فيها اي في احدى الجمل من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات ليرتبط
الجملة بالموصولات ولا تكون اجنبية عنها كما في الصفة وان تكون معلومة للمخاطب
اي لا بد من ان تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم لا تستعمل الا اذا كان
اصل القدوم معلوما بالاستقراء سميت صلة وحشوا اما تسمية الصلة فظاهرة لكونه
وُصل بها واما تسمية حشوا فلان الصلة قد تقع حشوا في الكلام اي وسطا كقولك
الذي ابوه منطلق زيد وحذفت اي الصلة في نحو جاءني بعد اللّتيّا واللتي ابهاما
لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف المكنيّ عنه اي بعد الخطة التي من شانها كيت وكيت
قال العجاج دافَعَ عني بنقيرٍ مَوْتَتي بعد اللتيّا واللتيّا واللتي اي دفع الله عني موتي والنقير موضع

ترجمة: وهي
لتوضيح

وهي اي الموصولات الذي وقد وُضِعَ وُصلةً الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات
لا تقع صفة للمعارف فاذا تعرّفت بدخول الموصول صح الوصف بها هكذا ذكره النحاة وفيه
بحث وهو ان قولك جاء زيد الذي ضرب اما ان تكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع
الصلة لا جائز ان تكون الصلة لان الصلة لا محل لها من الاعراب فيتعين ان تكون الصفة
هو الموصول مع صلته فيلزم ان تكون المعرفة موصوفة بمفرد لا بجملة والتي للمونثة و
قد خُففا اي الذي والتي بحذف الياء يعني مع بقاء كسر ما قبلها نحو جاءني الذِ فعل بكسر
الذال للدلالة على الياء المحذوفة وحركة ما قبلها اي وقد خففا بحذف الياء مع حذف
حركة ما قبلها نحو اللذْ بسكون الذال قال كاللذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطيدا والزبية حفرة
تحفر لصيد الاسد وحذفهما راسا والاجتزاء عنهما باللام اي بحذف الياء والذال
والاكتفاء عنهما باللام في نحو اللذِ بكسر الذال هذا مثال للاولى واللذ اي بسكون الذال
مثال للثاني والضارب زيدا عمرو اي الذي ضرب زيدا عمرو مثال للثالث
واسم الفاعل هنا على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل مع معموله وهو
مفرد صلة للام بمعنى الذي وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل هنا
اي حال كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص اما ان
يريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص بهذا الموضع
فان اقائم الزيدان ونحوه جملة عند المصنف تقديرا وان لم يكن صلة للموصول وان
اراد الثاني وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعا
نص النحاة عليه ولعل مستندهم انه لو كان جملة لصح السكوت عليه لكن لا يصح اذ
لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب او جار لم يكن لان
الاسم لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا
ولا تقديرا وهو فاسد وكذا اللاتِ واللتْ والضاربة زيدا هند هذه الامثلة للتي
وتخفيفها كما ذكر في الذي على الترتيب ومثناهما ليس من هذا الباب في اكثر اللغات
اي مثنى الذي والتي ليس من باب المبني اللازم لما توهمه قوم ظنا من كونه يختلف
آخره باختلاف العوامل وهو كلام ردي في الغاية كما سبق في اسماء الاشارة والاولى

او ليس
لا تكون من الذي

واللاؤن جمع قوله فيما بعد لجمع المذكر وليس من الباب اي اللاؤن ليس من باب
المبنيات اللازم لتوهمهم المذكور وكذا اللذون في لغة بني عُقيل وبني كنانة
قال قائلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا وآخره يوم النخيل غارة مِلحاحًا
يعني اللذون عند من يستعمل بالواو في الرفع ليس من الباب ايضا لتوهمهم الاعراب
فيه لجمع المذكر خبر للاولى وما بعده وجاء حذف النون من المثنى نحو ابني كليب ان
عمّيّ اللذا قتلا الملوك وفكّكا الاغلالا اي اللذان بحذف النون ومن الجمع نحو
وخضتم كالذي خاضوا على احد الوجوه اي كالذين خاضوا وقيل الذي مفرد بحاله
وهو صفة لموصوف مفرد وقد حذف العائد اي وخضتم خوضا كالخوض الذي
خاضوه وقيل الذي مصدرية كأنْ على ما سيأتي ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب وهو
قوله انت فينا الذي ترغبين اي انت فينا رغبتك اي خضتم كخوضهم واللاتي
مبتدا مع ما بعده جمع قوله لجمع المونث واللواتي بتاء وياء فيهما واللائي بهمزة وياء
بعدها واللات بتاء من غير ياء واللاي بياء مخلصة بعد الالف لجمع المونث خبر للاتي
وما بعده وما عطف على الذي ولا تقع صفة يعني ما لا يوصف بها لا تقال اشتريت
الكتاب ما تعلم بمعنى الذي تعلم وتكون موصوفة ايضا اي ما قد تكون موصوفة
ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تفصيل لما الموصوفة اي قد تكون موصوفة بمفرد
نحو هذا ما لديّ عتيد اي هذا شيء عتيد لديّ او بجملة اي او تكون موصوفة
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس من الامر الشعر لامية بن الصلت وقبله اصبر النفس عند كل مُلِمٍّ
ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقنّ بالامور فقد يُكشف غماؤها بغير احتيال
فرجة اي انفراج كحل العقال اي انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة ولا تتعين
للاستشهاد اذ قيل ان ما كافة مهيئة لدخول رب على الجمل نحو ربما قام زيد ولكن
الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما انه حمل لرب على بابه الاكثر وهو كونها غير
مكفوفة وغير داخلة على الجمل والثاني ان تكره لا بد له من مفعول وتقديره شيئا
من الامر لكن حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي جار مجرور مقامه ضعيف
ومنه اي ومما وقع ما فيه موصوفة بجملة قوله نعم ما قلت ونعم ما فعلت وبئس

ما فعلت اي نعم شيئا قلته وبئس شيئا فعلته والمخصوص محذوف وليست بموصولة
لان شرط نعم ان يكون فاعله معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم
رجلا زيد ونكرة اي وقد تكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة نحو فنعما هي
اي فنعم شيئا هي هذه هي التي تسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة وصفة ومتضمنة معنى
الاستفهام اي وقد تكون ما متضمنة معنى الاستفهام نحو ما تلك بيمينك اي اي شيء
تلك والجزاء عطف على الاستفهام اي وقد تكون ما متضمنة نحو وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه اي ان تقدموا خيرا لانفسكم تجدوه وتسمى هذه جزائية وشرطية
باعتبار انها تستدعي شرطا وجزاء والفها اي الف ما يصيبها الحذف اي تحذف في
حال كونها استفهامية مع الجار اي مع الحروف الجارة اي الكثير الشايع حذف الالف
وقد جاء قراءة عما يتساءلون باثبات الالف وفي قول حسان على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في الدِّهان نحو مم وعم ولم حذفت الفاتها في الاستفهام لكثرة
الاستعمال والقلب اي يصيبها القلب استفهامية في نحو قول ابي ذويب مه
قال ابو ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلّوا بالاحرام فقلت
مه اي ما فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزائية اي يصيب الفها
القلب حالة كونها جزائية في مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ما ما قلبت الفها
ها كراهة اجتماع المثلين على ما سيأتي ومن عطف على ما اي الموصولات الذي
وما ومن وهي كما يعني ان من كما في وجوهها المذكورة فالموصولة كقولك جاءني
مَن عرفت والاستفهامية نحو من عندك والجزاء نحو من يأتني اكرمه الا انها لا تقع
غير موصوفة ولا موصولة نحو من لا تقع تامة بخلاف ما فلذلك استثناها وروى
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مرفوعا ومجرورا يعني قد جاءت من
موصوفة في البيت اذا كان غير مجرورا صفة بخلاف المرفوع فانه يجوز ان
تكون موصولة بحذف صدر الصلة اي الذي هو غيرنا ويحتمل على تقدير الرفع ان
تكون من ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتداء محذوف والمبتداء مع خبره مجرور المحل
صفة لمن فلا تتعين على الرفع ان تكون موصوفة فقوله مرفوعا انما يصح في الاستشهاد
على كونها موصوفة بناء على هذا الاحتمال وان اطلق الاستدلال ويختص اي من بمن يعلم

ولم تقل بمن يعقل ليكون اشمل اذ قد يطلق على الباري تعالى ويستعمل لفظ العلم
دون لفظ العقل ويقع اي من على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث
فالمفرد كما سبق والمثنى كقول الفرزدق شعر تعال فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان والجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك و
التأنيث كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول
وتأنيث الثاني ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير ويجوز اي الحمل على المعنى
نحو من هي محسنة جاريتك ومن احسنت جاريتك ونقول من حمراء جاريتك
ولم يجز من احمر للفظ ومن محسن جاريتك جائز اما الصورتان الاوليان فجوازهما
ظاهر لان الاولى وقعت الجملة الاسمية فيها صلة والثانية وقعت الجملة الفعلية
صلة وفيها ضمير مؤنث عائد الى من حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة الثالثة
وهي من حمراء جاريتك اي من هي حمراء جاريتك حملا على المعنى ايضا بقيت صورتان
احديهما من هي احمر جاريتك والاخرى من هو محسن جاريتك فقال يمتنع الاولى وجازت
الثانية اما امتناع الاولى فلان احمر ليس مؤنثا في اللفظ ولا يصح اجراؤه مؤنثا كما لا
يجوز ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء قوله لم يجز للفظ اي لم يجز للفظ احمر
فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل كما ذكرنا واما الاخرى وهي من هو محسن
فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا لان محسن مذكر كما لا يجوز هند محسن الا بتاويل بعيد و
انما اجازه لما ذكره في التعليق وهو قوله اذ ليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء الا
الهاء ونحو احمر وحمراء ليس كذلك هكذا ما ذكره وفيه نظر لانا نسلم ان ما ذكره فرق بين
المحسن وبين احمر لكن الكلام في كون هذا الفرق مؤثرا في الجواز والمنع اذ لو صح
ذلك لجاز في السعة هند محسن بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد
به انه جائز باعتبار التاويل وهو من هو شخص محسن او شيء محسن فجاز ايضا من هو احمر
بهذا التاويل وعلى كل حال ينبغي ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة وعلى اللفظ
اخرى فمن هي احمر ليست بممتنعة على الاطلاق فجوازها هو احمر على اللفظ وهي احمر
على المعنى لا على اللفظ واجاز الكسائي وقوعها اي وقوع من صلة بمعنى زائدة وانشد شعر
ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا اي والاثرون

عددا بمعنى الاكثرون عددا وعددا نصب على التمييز فمن زائدة والتقدير انسانا
يُعدّ عددا عند غيره هذا جواب عن استدلال الكسائي يعني لا نسلم ان من في البيت صلة
لكن جاز ان تكون موصوفة وعددا مصدر لفعل محذوف وهو يُعدّ والفعل مع المصدر
منصوب المحل صفة لمن اي انسانا يُعدّ عددا ويحتمل ان لا تقدر الفعل وتجعل عددا مصدرا
بمعنى المفعول اي معدودا فيكون صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل ولا يقعان
من وما موصولتين موصوفتين اي لا تقعان موصوفتين حال كونهما موصولتين اي
لا توصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة ايضا بصفة بخلاف الذي فانه يوصف
بالمعرف باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف بالجر صفة للذي مع صلته ولا يجوز
ان يقال مررت بمن اكرمته الظريف ولا بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة
لمن مع صلته او لما مع صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظ ما ومن اشبه بالحروف من الذي
فجاز وصف هذا دون ذاك اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما مركب من حرفين
فوضعه وضع الحروف وجعل هذا علة لبنائهما بخلاف الذي فان وضعه ليس وضع الحروف
لانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذي فيه صورة اللام للتعريف وان كان
جزءا من الكلمة عندهم فهو اشبه بالاسماء صورة من لفظ ما ومن واما ثالثا فلان لفظ
ما ومن بعينهما جاء حرفا صريحا بخلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية الفرق بينهما
ولا يخلو عن الجزازة ويؤكدان اي من وما مثلها اي مثل الذي نحو نظرت الى ما عندك
نفسه والى من عندك نفسه بجر نفسه فيهما تاكيدا لما ومن مع صلتهما كما جاز نظرت
الى الذي اكرمته نفسه تاكيدا للموصول مع صلته وانما جاز تاكيد ما ومن موصولتين
ولم يجز وصفهما موصولتين لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحروف من الذي و
الحروف لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة تاكيدا لفظيا وهو تكرير نفس اللفظ
فعلى الجملة يجوز تاكيد الحروف ولا يجوز وصف الحروف واذا استفهم بها اي بمن
الواقف عن نكرة قابل الواقف حركته اي حركة ذلك الاسم الذي هو نكرة في لفظ الذاكر
بما يجانسها من حروف المد واللين اذا كان اي ذلك اللفظ الواقع في لفظ الذاكر مذكرا
واحدا فاذا قال جائني رجل قال المستفهم منو واذا قال رأيت رجلا يقول المستفهم منا و
اذا قال مررت برجل يقول المستفهم مني وانما اختص بالوقف لان زيادة حروف

المدو اللين على الكلمة على خلاف الاصل فجاز في الوقف لان الوقف محل تغيرات كثيرة كما
هو مذكور في بابه وانما خص بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى التميز
بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة وكان زيادة الحروف للدلالة على التمييز اليق بالنكرة
من غيره والا اي وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين او مفردا
مونثا او مثنى او جمعا مونثين الحق اي الواقف علامته اي علامة كل واحد على حسب
احواله من الاعراب تنبيها على حال الذات والاعراب يعنى في المثنى المذكر والجمع المذكر
اذا قال القائل جاء المستفهم الواقف ان يلحق علامة تدل على حال ذات المثنى وعلى [جاءني رجلان؟]
اعرابه فاذا قال منان دل بتثنيته على ان ذات المسئول عنه مثنى وبالالف على ان
المسئول عنه مرفوع وكذا في المثنى المونث والجمع المذكر فاذا قال جاني رجال قال منون
واذا قال رايت رجالا قال منين واذا قال جاءت امراتان تقول المستفهم منتان
او منتان بسكون النون فقد دل على ذات المثنى المونث بتثنية المونث وعلى اعرابه
بالالف وكذا في النصب والجر تقول منتين فاذا تعذر اجتماع الدلالتين كما في المونث
واحدا او جمعا اقتصر على الاولى اي على الدلالة على حال الذات فاذا قال جاءت امراة
تقول منة فقد دل بالحاق التاء على ان المسئول عنه مونث ولم يمكن الدلالة على اعرابه
لكونه في الوقف والسكون وكذا في الجمع المونث فاذا قال جاءت مسلمات تقول المستفهم
منات بسكون التاء فقد دل على ان الذات المسئول عنه جمع مونث ولم يمكن الدلالة
على اعرابها لكون الحركة ممتنعة في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانه اهم واقوى
وانما لم يذكر المصنف كون النون والتاء ساكنة مع انه شرط لان المفروض كون المستفهم
واقفا والوقف يجب فيه سكون الآخر ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في
الاحوال كلها اي ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه
مذكرا او مونثا او مثنى او جمعا فاذا قيل جاء رجال يقول منو وفي رجالا منا وفي رجال
مني وكذا لو قال جاءت امراة او نساء فيقول المستفهم الواقف في كل واحد منهما في
الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف للنصب والياء للجر
فقد دل على اعراب المسئول عنه دون احوال الذات والواصل لا يغيرها اي لا يغير
من بحال نحو من يا فتى فاذا قال جاءت امراة فيقول المستفهم من يا فتى من غير

زيادة علامة من حروف المد واللين والتانيث كما ذكرنا من ان الحاق العلامات
تغير فتلق فيلتق بحال الوقف دون غيره وقد جمع شذوذين من قال اتوا ناري
فقلت منون انتم الالحاق وصلا وتحريك النون تمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
احد الشذوذين اثبات علامة المد في الوصل والثاني تحريك النون والنون يجب ان
تكون ساكنة في الوصل ويحتمل ان يكون على لغة من تقول فيما حكاه سيبويه ضرب من منا
بالاعراب هذا اعتذار عن الشذوذ الثاني بانه جاز ان يكون تحريك النون على
القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من معربا بالحركات الثلث بان يقول
ضرب من ورايت منا ومررت بمن فمن بهذا الاعتبار اذا جمع جمع السلامة تقال
منون كمسلمون فح يكون منون في البيت حركتها قياسية كحركة نون مسلمون وهذا البيت
ذكره هو وغيره على الشذوذ في هذا القسم وفيه نظر لان المبحث ان يكون في لفظ الذاكر
نكرة ويستفهم عنه واصل حتى يكون هذا شاذا ولا نعلم في البيت ان المستفهم عنه في
لفظ الذاكر نكرة بل لم يجز لفظ ذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو اتوا ولا استفهم الشخص
عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ الجن واستفهم عنه الواصل كان محل الاستشهاد
وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق العلامة بلفظ المستفهم لا
يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستقراء فاستدلوا بالحاق العلامة في لفظ
المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ ذاكر بالاستقراء المعلوم من اللغة وفي قوله
يحتمل ان يكون على لغة من تقول فيما حكاه سيبويه نظر لان من في ضرب من اما
ان يكون استفهامية او لا فعلى الاول يبطل صدريته في ضرب من وعلى الثاني يخرج
البحث وهو كون من الاستفهامية واما المعرفة فغير العلم يرفع وكذا العلم في تميم و
يحكى عن لفظ الذاكر في الحجاز يعني اذا كان المعرفة في لفظ الذاكر ويستفهم عنه بمن
فاما ان يكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم فحقه ان يعاد تلك المعرفة بعد من
ويرفع في الاحوال الثلث بلا خلاف بين بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل
فيقول المستفهم من الرجل واذا قال رايت الرجل ومررت بالرجل قال ايضا من الرجل
بالرفع واما العلم ففيه مذهبان احدهما لبني تميم وهو الرفع ايضا مطلقا في الاحوال الثلث
والثاني لحجاز وهو حكاية لفظ الذاكر فاذا قال جاء زيد فيقول المستفهم من زيد بالرفع

٤٤

واذا قال رايت زيدا يقول المستفهم من زيدا بالنصب واذا قال مررت بزيد يقول
المستفهم من زيد بالجر هذا هو المذهب المشهورة وحكى ايضا جواز حكاية جميع المعارف
المعربة بعد من قياسا على الاعلام وحكى ايضا جواز حكاية المعارف بعد من كحكاية
النكرات فيقال منو ومنا ومني وقوله برفع ظاهر في ان الرفع واجب في الوصل والوقف و
ولذا ذكرها بعد ذكر الوقف والوصل في النكرة وانما جرى في العلم الحكاية عند اهل
الحجاز دون ساير المعارف لان العلم يتطرق اليه اجمال باعتبار المسميات بالعلم
الواحد فكان فيه لبس مثل النكرات فقصد حكايتها ليعلم ان المسوول عنه ما هو وانما
لم يلحق علامة كما في النكرات فرقا بين المعرفة والنكرة وانما لم يعكس لان الاكثر الافهام
عن النكرات والحاق العلامة احضر من اعادة المستفهم عنه فكان الاحضر اليق بالاكثر
وهو النكرة والمستفهم بها اى بمن عن صفة العلم في تميم يصدرها بلام التعريف و
يعقبها بياء النسب مع الحاق العلامة في المثنى والمجموع نحو اذا ذكر علما نحو جاء زيد
واستفهم عن صفته فطريقه ان يصدر لفظ من بلام التعريف ويلحق باخره ياء
النسبة فاذا قال جاءني زيد يقول المستفهم المني يعني القرشي ام الثقفي واذا كان مثنى
او مجموعا فيلحق علامة التثنية والجمع فلو قال جاءني زيدان فيقال المستفهم المنيان
واذا قال جاءني الزيدون قال المنيون وفي النصب والجر يقول المنيين والمنيين
هذا اذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي والثقفي اما اذا لم يكن منسوبة كساير
الصفات نحو العالم والكريم فقد اجاز المبرد فيه ايضا المني فاذا قال رايت زيدا الجار
ان يقال المني اي العالم او غيره والاكثرون على ان الاستفهام بالمني ونحوه مخصوص
بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ من غيرها لكونها ادعى
الى التفاخر في الانساب ولان فيه باب النسبة فلا لتنبيه على الصفة المنسوبة اظهر من
دلالته على غير المنسوبة وانما الحق بمن علامة الاعراب مع قيام علة البناء فيها لان
ياء النسبة نقلتها عن حكم البناء بدليل نقلها للاعلام الى النكرات الصالحة للوصف
ولهذا المعنى دخلت اللام في اولها وهذا الالحاق والتصدير يختص بتميم ولذلك
قيدها بقوله في تميم وذو الطائية هذا ايضا من الموصولات لكن يختص بلغة طي
ويستوي فيها اى في لفظ ذو المذكر والمونث في نحو قوله لا تخيبن للعظم ذو انا
عارفه ونحو ويثري ذو حفرت وذو طويت يعني ان ذو يجي بمعنى الذي وبمعنى

ع قد كرث ازبخوا باز كردن دجوزدن گريز

انتهم

التي فالبيت الاول مثال لاستعماله بمعنى الذي والثاني مثال لاستعماله بمعنى التي واول
البيت الاول شعر لبس لم تغير بعض ما قد صنعتم ويروى بعد ما قد صنعته وهو اظهر
ليوافق تغير لانه للمخاطب المفرد واما على رواية الجمع فقد خاطب واحدا من
الجمع لمعنى لم تغيرا انت بعض الذي صنعته مع غيرك لا تخيبن من الانتحاء يقال
انتحى للشيء اي تعرض له اى لا تعرض للعظم الذي انا عارفه اى آخذ اللحم منه و
هذا مبالغة في التخويف اي لا آخذ اللحم من العظم بل ازيد واتعرض للعظم بكسره ايضا
وذو بمعنى الذي صفة للعظم الذي هو مذكر اى للعظم الذي انا عارفه واما
اول البيت الثاني فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت
فذو فيه بمعنى الذي وهي مونثة اى بيري التي حفرتها والتي طويتها ومنهم من
يقول في المونث ذات مضمومة وتوحدان في كل حال وعن بعضهم هذان ذوا
تعرف وهاتان ذواتا تعرف وهولاء ذوات تعرف بضم التاء في الاحوال الثلث
يعني المذهب المشهور ان ذو الطائية لا تتغير في المذكر والمونث والمونث والمثنى
والجمع يقال زيد ذو يضرب والزيدان ذو يضربان والزيدون يضربون واللفظ مذكر
في الاحوال كلها ونقل المصنف وجهين احدهما في التانيث فانه قد يونث ويقال ذات
مضمومة بمعنى التي وانما قال مضمومة لانها لم تجيء الا مضمومة اى في الرفع والنصب
والجر ونقل ايضا عن بعضهم انهم يجوزون فيه التثنية نحو هذان ذوا تعرف في المذكر

المثنى

المثنى اي اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف اى اللتان تعرفهما في المونث و
في الجمع للمذكر والمونث هولاء ذوات تعرف اى هولاء الذين تعرفهم او اللاتي
تعرفهن وقال بضم التاء في الاحوال اى رفعا ونصبا وجرا لان الضمة للبناء فلا
تختلف باختلاف حال الموصوف وبهذا اى وبدخول التانيث والتثنية والجمع على
ذو تعرف انها ليست بالتي تضاف في نحو اذهب بذي تسلم تعني ان ذو يتميز عن
عن ذي في قوله اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون هكذا
ذكره وفي هذا الكلام نظر لان لفظه يقتضي ان يكون التمييز التميز بين ذو الطائية
وبين ذي في اذهب بذي تسلم تعرف بهذا اى بالتغير المذكور في هذين الوجهين
المنقولين وهو غير مستقيم لان التميز اما ان يكون على الوجه المشهور او على الوجهين

المنقولين اما على الوجه المشهور فالتميز حاصل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان الطائي
ذو بالواو وفي المثال وهو اذهب بذي تسلم ذي بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى
يطلب التميز من جهة اخرى واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذي او التي
وذي في بذي تسلم بمعنى صاحب كما سنذكر في تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا احتياج
الى التميز واما على الوجهين المنقولين فالتميز ايضا ظاهر اما بين ذو المذكر
وبين ذي فظاهر لما ذكرنا واما في المثنى والمجموع فاظهر لان الاشتراك بينهما اصلا
وايضا ظاهر كلامه انه يعرف الفرق بينهما بهذا التغير المنقول في هذين القولين
وح لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا يعرف اي وبهذا
التغير وليس كذلك فان على المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا التغير
فكان حقه ان يقول وبهذا يعرف عند القائل بهذا التغير انها ليست بذلك مع ان
التفرقة بغيره حاصلة ايضا كما ذكرنا ولعله نظر الى ان ذي في بذي تسلم مجرور و
مرفوعه ذو ولفظ ذو بمعنى صاحب تشارك لفظ ذو الطائية من حيث اللفظ ومن
حيث ان كل واحد منهما يوصل بفعل فانه ذكر في المفصل وما يضاف الى الفعل آية وذو
في قولهم اذهب بذي تسلم فقال يعرف الفرق بينهما بهذا لكن هذا يتوقف على
ان ذو في نحو بذي تسلم جاء ايضا مرفوعا يضاف الى فعل نحو هذا ذو تسلم لكنهم
لم ينقلوا ذو مضافا الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم ينقلوه مرفوعا بالواو كيف
وقد نقل عن الحواشي للمصنف ظاهرا تحت قوله اذهب بذي تسلم ان هذا سماعي
غير قياسي فيتأكد به الاشكال وذي في قولهم بذي تسلم بمعنى صاحب والفعل بتقدير
المصدر اي بذي سلامتك والمراد بذي اما الامر اي بالامر الذي هو صاحب
سلامتك او الوقت اي بالوقت الذي هو صاحب سلامتك وقال ابن الحاجب في
شرح المفصل واختار هذا كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف لاضافته
الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه لانه قد يورد ويقال ذو بمعنى صاحب كيف
جاز اضافته الى الفعل مع اشتراطهم ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان فقدر بمعنى
الزمان الوقت دفعا لهذا الايراد فكانه في المعنى زمان يضاف الى فعل وذا اي
الموصول الآخر ذا في قولهم ماذا خاصة اي بعد ما عند سيبويه في احد قوليه لان

له قولين احدهما ان ذا بمعنى الذي فماذا صنعته معناه اي شيء الذي صنعته و
الآخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه اي شيء صنعته ومطلقا عند الكوفيين يعني
ذا عندهم اسم اشارة بمعنى الذي ولم يشترط تقدم ما عليه بل كل اسم اشارة عندهم يجيء
بمعنى الموصول ويقدرون قوله تعالى وما تلك بيمينك بقولهم ما التي بيمينك نحو ماذا
صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته هذا مثال لما وقع فيه ذا موصولا على احد قولي
سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاحسن في جوابه الرفع لما يعني تقال في جوابه خير بالرفع
ليطابق الجواب السؤال اذ لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة في الجواب فعلية وفي
السؤال اسمية فلا يتطابقان وبمعنى اي شيء صنعت هذا مثال للقول الآخر لسيبويه
وهو ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما فالجملة
فعلية وجوابه بالنصب اي خيرا ليطابق الجواب السؤال ونحو امنت وهذا تحملين طليق
مع شذوذه يحتمل ان يوجه على غير الموصول هذا جواب عن احتجاج الكوفيين بان هذا
في البيت بمعنى الذي فالتقدير والذي تحملينه طليق فاجاب المصنف رحمه الله بانه
لا يتعين للاستدلال اذ هذا في البيت يجوز ان يكون اسم اشارة لا موصولا وح هذا
مبتداء وطليق خبره وتحملينه جملة وقعت حالا اي هذا في حالة كونه محمولا لك طليق
وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد على انه بمعنى الذي منصوب المحل
بيدعو بعده ليكون ما بعده جملة ابتدائية فيصح اللام والاحسن انه على اصله وما بعد
يدعو جملة محكية للكافر يوم القيمة واما تقدير التاخير في اللام فتعسف اللام في الآية
فيها نوع غموض لان مفعول يدعو يكون مفردا او لا يدخله اللام فذكروا فيه اقوالا
احدها ما ذكره الزجاج وهو ان ذلك بمعنى الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو
يدعو اي يدعو الذي هو الضلال البعيد ولهذا الوجه ذكر الآية في الكتاب على ان اسم
الاشارة جاء بمعنى الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعو وهو قوله
لمن ضره اقرب من نفعه جملة ابتدائية فاللام صحيحة في موقعه داخلة على الجملة الابتدائية
ولا اشكال فيه الا جعل اسم الاشارة بمعنى الذي على مذهب الكوفيين والقول الثاني وهو
الاحسن الذي اختاره المصنف ان اسم الاشارة وهو ذلك باق على اصله وهو مبتداء
وهو الضلال البعيد خبره ثم ذكر ان ما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيمة يعني

اذ عندهم كل اسم اشارة جاز ان يكون بمعنى الذي صح

يقول الكافر في القيمة لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فاللام داخلة على الجملة
الابتدائية ومن مع صلته مبتدا وخبره الجملة القسمية وهو لبئس المولى كانه قال لمن
ضره اقرب من نفعه والله انه لبئس المولى كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والله
انه لبئس المولى فانما دخل اللام لان يدعو بمعنى يقول وجاز ان يحكى بعد القول
جملة ابتدائية اولها اللام ولا اشكال فيه ولا في اسم الاشارة اذ هو باق على اصل
معنى الاشارة فلذلك كان احسن وقدر بعضهم تاخير اللام الى ما بعد من فاصله من
لضره اقرب من نفعه وهذا القول يحكى عن الزجاج ايضا وزيفه ابو علي بان اللام
ح يكون من وصلة الموصول لا يتقدم عليه فلذلك قال متعسف وتعسفه ظاهر و
يحتمل ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو المذكور اولا في قوله يدعو من دون الله ما لا يضره
وما لا ينفعه ولمن ضره اقرب من نفعه مبتداء ولبئس المولى خبر ويحتمل ان يكون
على تقدير جعل يدعو تاكيدا للاول ان يقدر بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعو لدلالة
يدعو المذكور عليه ليكون خبرا اي يدعوه الكافر ثم ابتداء بقوله لبئس المولى ولبئس
العشير وايّ عطف على الموصولات السابقة وهي كمن في اوجهها فالاستفهامية نحو
ايهم حضر والجزائية نحو ايهم ياتني اكرمه والموصولة نحو اضرب ايهم قائم والموصولة نحو
يا ايها الرجل ولا يكون تامة ولا صلة كمن وليست من الباب الا موصولة محذوفة
صدر الصلة نحو ايهم اشد فيمن قرا بالفتح يعني ليست اي من باب المبنيات اللازمة
في اوجهها الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها وانما اعرب اي استفهامية
وشرطية وموصولة تامة الصلة وان وجدت فيها علة البناء من تضمن حرف الاستفهام
او حرف الشرط او احتياجها الى الصلة لان اي لما كانت لازمة الاضافة وجب لها
التمكن وكانت دافعة لعلة البناء فرجعت الى اصل اعرابها واما اذا حذفت صدر صلتها
فهي مبنية لان الموصول والصلة كشئ واحد فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة حذف
من الكلمة فلم يستحق الاعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
فيمن قرا بضم اليا واما على قراءة الفتح وهو في الشواذ فهو مفعول لننزعن فقد
اعرب على اصله واما في القراءة المشهورة وهو ضم ايهم فالتقدير لننزعن ايهم هو اشد
فلما حذف صدر الصلة عاد مبنيا فلذلك ضم وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية بتقدير

القول ضعيف قلما يصار اليه في سعة الكلام يعني قال الخليل في الاية انها ليست
بموصولة بل القول هي استفهامية مرفوعة على الابتداء واشد خبره وتقدير القول
ليكون الجملة الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه ايهم اشد واستضعفه
المصنف بقوله قلما يصار اليه في سعة الكلام يعني ان الحكاية واضمار القول على خلاف
الاصل قلما يصار اليه في سعة الكلام اذ لا يطرد ان يقال لاضربن الفاسق بتقدير لاضربن
من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول وبعض صلته وظاهر انه في غاية الضعف
لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال يعني
قال يونس انه ضم ايهم في الاية على التعليق نحو علمت ايهم خرج وانما جاز التعليق فيه
مع انه من خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن التميز والتميز مسبب للعلم
فكانه قال لنميزن اي لنعلمن ايهم اشد ورده المصنف بانه لا يعرف تعليق المؤثر
من الافعال والمراد بالمؤثر ما ليس من افعال القلوب ويسميه النحويون افعال
الجوارح والنزع من افعال الجوارح فلا يجوز معه التعليق لكن على التاويل الذي ذكرنا
وهو ان النزع هو التميز الذي هو مسبب العلم فلا نسلم يونس ح ان النزع من
افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب على الوجه المجازي اطلاقا لاسم المسبب على
السبب ففيه نظر وقوله وايّ كمن يوهم ان من كما لا يكون صفة فاي كذلك لكن
جاء صفة على المدح والذم كقولك جاءني رجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي صفة
وغاية العذر انه لم يذكر في من انها لا يكون صفة بل ذكر فيه وجوها وقال اي كمن اي
اي يأتي فيه الوجوه المذكورة في من ولم يلزم منه ان لا يكون اي صفة بل غايته انه
لم يذكر ان يجئ اي صفة وكان الاولى ان يذكره ايضا دفعا لهذا الايهام ولا يليها من
الافعال الا المستقبل دون الماضي وقد خلقت كذا اي لا يلي ايا الا الفعل المستقبل
فلا يقال ضربت ايهم في الدار ولكن لاضربن ايهم في الدار او ساضرب وقد نقل في
التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال اي خلقت كذا يعني انها وضعت كذلك ومعنى
قول ابن السراج ان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا
فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل
ليس كذلك قال المصنف وهو معنى قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه عبر عن

وضعها للمعنى الذي بني في الماضي دون المستقبل بانها خلقت كذا والمستفهم
بها اي باي عن نكرة وصلا يطابقها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا
حكاية ويجوز الافراد في الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا قيل جاء رجل
فيقول المستفهم في حال الوصل ايٌّ وفي رايت رجلا ايًّا وفي مررت برجل ايٍّ وفي
التثنية في الرفع ايان وفي النصب والجر ايين وفي الجمع ايون رفعا واين نصبا
وجرا وفي المونث اية فيطابق المستفهم لفظ الذاكر في الامور كلها ويطابقها ايضا
في الاعراب على طريق الحكاية رفعا ونصبا وجرا يعني اعرابها محكي فيقدر الاعراب
على محله فاذا قيل رايت رجلا فيقول المستفهم ايًّا الرجل فايًّا نصبه على الحكاية لفظا
وهو مرفوع المحل بالابتداء وكذا في الجر لو قال ايٍّ فجره لفظا لحكاية لفظ الذاكر ورفعه
مقدر على الابتداء ولم يعرف لفظا لما مر من ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظي
وانما اختص بالنكرة والاستفهام لما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم يشترط في اي
الوقف كما اشترط في من في الحاق الزيادات بها لانها معربة في اصلها تقبل الحركات
بخلاف من فانه لا تقبلها فجعل عوض حركاتها حروف المد واللين وانما حكي في اي لفظ
الذاكر بالحركات الثلث في حال الوصل ولم يحك في من في حال الوصل للعلة المذكورة
وهي قبول اي الاعراب بالحركات وبالحروف دون من ومنهم من جوز الافراد
في الاحوال كلها تقول ايٌّ وايًّا وايٍّ كلغة من تقول منو ومنا ومني في الاحوال كلها
لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثمة فاذا قال رايت رجلين او رجالا فيقول المستفهم
ايًّا واذا قال مررت برجلين فيقول المستفهم ايٍّ فلا يراعي الا المفرقة في الاعراب
خاصة دون ساير الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا وقفت عليها
كان امرها كالوقف على الاسماء المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت ياء
اي وان وقفت على المنصوب قلت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على
المثنى والمجموع اسكنت النون وقلت ايان وايون وايين وايين وان وقفت
على المونث قلبت التاء هاء وقلت ايه وان وقفت على المجموع بالالف والتاء سكنت
التاء وقلت ايات لان هذا حكم الوقف على ساير الاسماء المعربة ولقايل ان تقول
قوله وتسقط الحركة والتنوين وقفا اما ان تتصل بما قبله وهو قوله ويجوز الافراد

في الاحوال او بقوله والمستفهم بها عن نكرة وصلا على ما هو الظاهر ليكون وقفا
في مقابلة وصلا فعلى الاول فيه سوالان احدهما ان لا يكون المطابقة في حال الوقف
في الاستفهام عن النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان تقول وتسقط الحركة
والتنوين في حال الرفع والجر ويبدل التنوين الفا في حال النصب وعلى الثاني وهو
ان تتصل بالاول ليكون مقابل وصلا ففيه سوالات احدها انه لا يعلم فيه المطابقة
في حال الوقف اذ لم يذكر الا سقوط الحركة والتنوين والمطابقة المذكورة مختصة
بقوله وصلا والثاني كان ينبغي ان تقول وتسقط الحركة والتنوين في حال الرفع و
الجر ويسكن النون في التثنية والجمع والتاء في جمع الالف والتاء والثالث انه لم يذكر
ابدال التنوين الفا في حال النصب مع انه شرط في حال الوقف ويمكن الجواب عنه باحد
وجوه الجواب الاول انا نختار التقدير الاول والجواب عن السوال الاول انه ذكر ان
ايا كمن فمن ذلك الاطلاق نعلم انه كما يجب المطابقة في من وقفا على ما ذكر يجب ايضا
المطابقة في اي وقفا وانما ذكر المطابقة وصلا لانه تفرد بها اي عن من فذكر بانه
تفرد به وترك المشترك اعتمادا على اطلاق ان حكمه حكم من والجواب عن الثاني ان
المراد بقوله انه يسقط التنوين اي لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم
ابداله الفا معلوم من باب الوقف على المنصوب المنون والثاني انا نختار التقدير الثاني
وهو انه يتصل بالاول ليكون وقفا مقابل قوله وصلا والجواب عن السوال الاول ما ذكرنا
من ان حكم المطابقة في الوقف قد ذكره في من وقفا واي كمن وعن الثاني انه لما قال
وتسقط الحركة علم منه انه يسكن اخر المفرد ويسكن نون المثنى والمجموع ويسكن تاء
الجمع بالالف والتاء فكانه قال وتسقط الحركة حيثما كان مفردا او مثنى او مجموعا اي
جمع كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا انما لم يذكره اعتمادا على باب الوقف
اذ هو من المعلوم فيه ولا شك انه كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث ان تقال قوله
وتسقط الحركة والتنوين عايد الى الكلامين المذكورين كليهما اي في حال الوقف تسقط
الحركة والتنوين مطلقا وعلى المطابقة او جوز الافراد فان سقوط الحركة والتنوين
في الوقف لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة وترك تسكين النون والتاء وترك
ذكر ابدال النون الفا فلما ذكرنا ولا يخفى ان في الكلام تساهلا مع هذا الاعتذارات

وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا تفاديا عن
المخالفة بينهما لفظا لما فرغ عن الحكاية في الاستفهام عن النكرة شرع في الحكاية في
الاستفهام عن المعرفة وحكمه في المعرفة الرفع لا غير اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال
رايت زيدا اي زيد ولمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل ايّ الرجل ولمن قال
رايت عبد الله ايّ عبد الله بالرفع وقوله تفاديا اي احترازا من قولهم تفادى
فلان من كذا اي تحاماه وانزوى عنه قال تفادى الاسود الغلب منه تفاديا هذا
علة الرفع في المعرفة والعلم ايضا اي انما وجب الرفع احترازا من المخالفة بين اي و
ما يذكر بعده من المعرفة والعلم لو قيل اي زيدا او زيد على الحكاية بخلاف نحو من زيدا
فانه لا تظهر المخالفة بينهما لفظا لان من مبني واي معرب وانما اعيد المعرفة بعد اي
ولم يُعَد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اقل لان النكرة هي المحتاجة الى الاستفهام
عنها لابهامها فروعي الاختصار في النكرة فلم يُعَد فيها رعاية للتخفيف فيما هو الكثير ومن
حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا و
مفعولا ومضافا اليه وهذه كلها احكام المفرد فلا يوصف ما وُصِف منه ولا يؤكد ولا
يبدل منه قبل تمام الصلة هذا من لوازم الافراد وكونه بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول
قبل تمام صلته ولا يؤكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال ما وُصِف
منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما لا يوصفان اصلا وان كانا
بعد تمام الصلة فلا يحتاج الى تقييدا امتناع وصفه بكونه قبل تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة
ايضا لا يوصف فهو خارج عن المبحث وانما امتنع الوصف والتاكيد والابدال قبل تمام
الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة جزء من الكلمة كالزاء من زيد وهو لا يقبل
الوصف ولا التاكيد ولا الابدال ومن ثم اي ومن اجل انه لا يؤكد الموصول قبل تمام
الصلة لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار اذ قولك في الدار صلة للذين فقد وقع
اجمعين تاكيدا قبل تمام الصلة وهو ممتنع وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك اي لا يجوز
لان زيدا معمول ضاربين فهو من تتمة الصلة فلا يتقدم اجمعين عليه وجاز اجمعون اي
في المثال المذكور جاز اجمعون بالرفع لانه تاكيد للضمير في ضاربين وهو هم اي الذين
ضربوهم اجمعون فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الاخر من الصلة وهو

زيد ويجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز قولك مررت بالضاربين
اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تاكيدا لضاربين لا للموصول قلت لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل وكذا لا يعمل اذا كان موكدا
ايضا لانتقال الفعل انما يكون موكدا بالتاكيد اللفظي وهو تكرير اللفظ لا بالتاكيد المعنوي
ككل واجمعين وهو المبحث والثاني ان اجمعين ح اما ان يكون تاكيدا لضاربين مع
اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تاكيد الموصول قبل تمام صلته
وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو تاكيده بدون اللام فهو فاسد لوجهين احدهما ان
جزء الصلة وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تاكيده بمعرب لفظا وهذه من
غوامض النحو وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يختلف آخره باختلاف العوامل
فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لها
اعراب بالفاعلية مثلا او لا يكون فان كان مع ان ضارب ايضا معرب فيكون للجاء
فاعلان ويلزم ان يعرب جزء من الموصول مع انه بمنزلة الزاء من زيد وان لم يكن
لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا او مفعولا او مضافا اليه
فوجه التخلص امران احدهما انه نظير قولهم في الا بمعنى غير انه لما لم يمكن اعراب الا
زحلق الى الاسم الواقع بعده مع ان حق الاعراب ان يكون لمحل الا لانه بمعنى غير
والثاني ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة الجزء من الكلمة
واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة بمنزلة تلك اللام وان كانت بمعنى
الذي فاجرى الاعراب لفظا على ما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه بمنزلة
الزاء من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض
له كونه جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال الاصلي دون الجزئية العارضة
بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون
لها اذا كانت بمعنى المفرد كالخبر او الحال او الصفة او نحوها ولا يجوز نحو الذي الذي
كان ابواه راغبين فيه منطلق حتى يجيء لاحدهما بخبر ظاهرا او مقدرا وانما لم يجز
لان المذكور في المثال موصولان وهما مبتدان وكل واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر
فمنطلق اما ان يكون خبرا للموصول الثاني او الاول فان كان للثاني كان الموصول

مع صلته وهو جملة واقعة صلة للموصول الاول فالموصول الاول الى قولك منطلق بمنزلة
مفرد فيحتاج الى خبر آخر ظاهرا او مقدر وان جعلته خبرا للموصول الاول فقد اخبرت
عن الموصول الاول قبل تمام صلته لان الموصول الثاني مع صلته بمنزلة مفرد والمفروض
ان ان منطلق خبر للاول فالموصول الثاني ليس له خبر ظاهر فلا يكون جملة فلا يتم
الموصول الاول به فلا يصح ان يخبر عنه بمنطلق اذ لم يتم فقوله حتى تجيء لاحدهما معناه
ان المذكور خبر لاحدهما ولا يجوز هذا الكلام حتى تجيء للآخر بخبر ظاهر او مقدر وتقول
جاني القائم اليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب اخاه زيد فلو جئت للقائم بتابع
قبل شيء مما ذكر لم يجز لان الكل في صلته فالقائم فاعل جاني والشارب فاعل القائم و
الساكن فاعل الشارب والضارب فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب فكل واحد من
المعرفات جزء صلة للمعرف الذي سبقه فالشارب جزء صلة للموصول وهو اللام من
القائم فلو جئت بتابع للقائم وقبل جاني القائم اليه وزيد مثلا وعطفته على الموصول لم يجز
لانه لم يتم صلته بعد فلا يعطف عليه وكذا ساير التوابع لو قلت جاني القائم اليه الكريم و
جعلته صلة للموصول لم يجز لانه صفة للموصول قبل تمام صلته وهو واضح واذا قلت
الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيهُ درهما القائمُ في داره اخوك سوطا بشرٌ بكرا عمرا خالدا
عبدَ الله اكرمَ الكلُ طعامَهُ غلامُهُ فالبدل الاول وهو بشر للموصول الاخير وهو القائم
مع صلته والذي بعده وهو بكرا بدل للذي قبله اي قبل القائم وهو المعطي وهكذا على
الترتيب فعمرا بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اي وان
لم يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا بكرا على بشر وجعلته بدلا من المعطي فالابدال
قبل تمام الصلة اي لزم الابدال من الموصول وهو المعطي قبل تمام صلته لان تمام القائم
في داره بشر فقد ابدلت عن المعطي قبل تمام صلته وكذا ساير الصور فقولك الضارب
مفعول اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطيه مفعول
المكرم ومفعولا معطيه الضمير المتصل به ودرهما والقائم فاعل معطيه وفي داره متعلق
بالقائم واخوك فاعل القائم وسوطا مصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله
اكرم الكل فلا يجوز ان يتقدم البدل من الضارب الذي هو الموصول الاول على
اسم من المبدلات الباقيات ولا من الابدال كلها لانها كلها في صلة الضارب فان

قلت بشر بدل من القائم فهو من تتمة القائم وسوطا ليس من تتمة الضارب فهو اجنبي
وقع بينهما قلت بشرا ليس من اجزاء الصلة لانه بدل عن الموصول مع صلته والموصول
مع صلته تم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا وقع بين اجزاء الصلة اذ آخر الصلة
قوله اخوك فان قلت لم اختير وقوع سوطا هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين
البدل وهو بشر ومبدوله وهو القائم قلت هذا احسن مقاره وبيانه بمقدمات
احديها انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان تقديم المفعول به على
المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك تعين اقامته مقام الفاعل اذا
وجد مع ساير المفاعيل ولان المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ومحتاج اليه
لبيانه بخلاف المصدر لانه تاكيد زايد مستغنى عنه بلفظ الفعل الثالثة انه يمتنع
الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي الرابعة ان المفعول المطلق اصل في المنصوبات
كساير المفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وساير التوابع ايثارا لتقديم الاصول
على الفروع واذا ثبت هذا فنقول لو قدم سوطا على الضارب امتنع للمقدمة الاولى
ولو اخر عن الضارب متصلا لم يحسن للمقدمة الثانية ولو اوقع بين الموصولات
لم يجز للمقدمة الثالثة ولو اوقع بين الابدال او بعدها لم يحسن للمقدمة الرابعة فتبين
ان احسن مواقعه هو مركزه الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير الاربعة
بقي انه وقع الفصل بين البدل والمبدل قلنا الفصل بينهما واقع كثيرا كما جاء في مواضع
من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر وكقوله تعالى اذ تقول للمومنين الن يكفيكم فانه قيل ان اذ بدل من
اذ غدوت مع تخلل الايات بينهما ونظايرهما وليتنبه بقاعدة لطيفة وهي ان التوابع
على ثلثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي يصدقان على شيء واحد
وهي الصفة وعطف البيان والتاكيد فهذه الثلث حقها ان لا يختار الفصل بينهما
وبين متبوعاتها اولا يجوز وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كالعطف بالحروف فلا يستبعد
فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين المرتبتين وهو البدل فان قسما منه
مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كبدل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز الفصل فيما يغاير الاول كالابدال الثلثة واستبعاد الفصل

فيما لا تغاير كبدل الكل من الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان
المصنف انما اخر سوطا ردما النوع من الالغاز والتعميه فى المثال و لذلك اخر
قوله اكرم الآكل طعامه غلامه من قوله الضارب رو ما للالغاز هذا هو كشف الغطاء
عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز القراء الذى نفسه محسن اخوك والذين اجمعون
محسنون اخوتك والذى وزيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول
يعنى اجاز القراء الصور الثلث مع ان ظاهره تقتضى ان يكون نفسه فى المثال الاول
تاكيدا للذى قبل تمام صلته وكذا اجمعون تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا
وزيد عطف على الذى وامتناعه ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول
يعنى فى المثال الاول تقديره الذى هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو المحذوف و
محسن خبر هو والجملة صلة الذى والذى مبتداء واخوك خبره وكذا فى المثال الثانى
التقدير اللذين هم اجمعون محسنون فاجمعون تاكيد لهم المحذوف وكذا فى
المثال الثالث التقدير الذى هو وزيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف
لا على الذى فاستقام الامثلة لان التابع فى كل واحد منها للمحذوف دون الموصول
ولا يجوز اى القراء الحذف مع الفعل والظرف لالباسه حيث لا تابع فتبعه المتبوع
يعنى لو قيل الذى ضرب اخوك او الذى فى الدار اخوك لم يجز ان تقال فيه قد حذف
صدر الصلة تقديره الذى هو ضرب او الذى هو فى الدار لان هذا المحذوف لا هو
قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة
من غير حذف فلو جوزنا الحذف لالتبس اى لم يعلم ح ان الصلة جملة فعليه او اسمية
هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلا تقول الذى
نفسه ضربك اخوك او الذى نفسه فى الدار اخوك او تقول الذى وزيد ضربا اخوك
او الذى وزيد فى الدار اخوك فكان القياس تقتضى ان يجوز لان هذه التوابع
قرينة دالة على المحذوف ومع هذا لم يجوزه ايضا مع وجود القرينة طردا للباب ومعنى
قوله فتبعه المتبوع يعنى اذا كان المحذوف متبوعا اى له تابع فيتبع اى يلحق فى المنع
بما لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذى له تابع ويحتمل ان يراد بالمتبوع الاصل وبالتابع
الفرع والصورة التى ذكر فيها التابع معه قرينة تدل على المحذوف هو الاصل لان الاصل

ان يكون

ان يكون على المحذوف قرينة دالة وحيث لا يوجد القرينة يكون فرعا فتبعه المتبوع
اى تبع الاصل وهو ما وجد فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة فى المنع وانما عبر المصنف
بهذا العبارة لان فيه غرابة وهو ان المتبوع صار تابعا ومنه اى ومن المبنى الاسم
ما تضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا الحروف لحروف
وهو الهمزة الاستفهامية بل تضمن الاستفهام الذى هو معنى حرف الاستفهام
غير اى يعنى ان ايا مستثنى عن الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو معنى
حرف ومع ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة كما مر
كا ومن واين للمكان استفهاما وجزاء هذا مثال للمتضمن معنى الحروف فما قد تضمن
معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك يا موسى و قد تضمن معنى الجزاء الذى هو معنى
الحروف وهو ان نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد تضمن معنى الاستفهام نحو من
عندك و قد تضمن معنى الجزاء نحو من تاتنى اكرمه وكذا اين وهو ظرف للمكان
خاصة قد يتضمن الاستفهام كاين زيد و قد تضمن الجزاء نحو اين تجلس اجلس
ومتى للزمان كذلك يعنى ان متى للزمان وهو كذلك اى قد يكون استفهاما ظرف م
نحو متى القتال و قد تضمن معنى الجزاء نحو متى تخرج اخرج وايان فى معناها
اى بمعنى متى يعنى يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرسيها اى متى
ارساؤها ولم يات جزاء فلذلك قيد بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف
زيد فانه سؤال عن احواله اى اصحيح ام مريض ونحوهما من الاحوال فهو متضمن
للاستفهام عن الاحوال وانى لها اى للحال استفهاما وجزاء نحو شعر انى ومن اين
آبك الطرب اى كيف ابك الطرب وجزاء نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم
ربع
وكم الاستفهامية بالجر صفة لكم وهو عطف على انى اى ونحو كم و يلحق بها الخبرية
يعنى الاستفهامية انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهامية والخبرية لم توجد فيها
هذه العلة وانما بنيت الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها ولكونها على وضع الحروف
ولها اى ولكم فى وجهيها يعنى استفهامية وخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية
فظاهر لان للاستفهام صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها معنى الانشاء فى التكثير كما ان
رب متضمن لانشاء التقليل فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى

الموجب لها التصدر مقدر قبله لاتحاده بها هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان كم
اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان تتقدمها الجار وان تقال بكم درهما اشتريت فاجاب
بان المعنى الذي اوجب لها التصدر وهو الاستفهام تقدر قبل الجار وان تقال بكم
درهما لاتحاد الجار بالمجرور وهو كم يعني اذا قلنا بكم اشتريت فتقدر الاستفهام
قبل الباء والتقدير ابكم اشتريته فالاستفهام لم يتقدم عليها شيء ولا تقدر الاستفهام بعد
الجار ليبطل تصدره وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكر وهو ان الجار
يتصل بالمجرور ويمتزج به لشدة اتصال الجار بالمجرور وكانهما كلمة واحدة بخلاف المنصوب
والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها اي محل كم الجر ان تقدمها الجار
كما ذكرنا والا اي وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه
من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف فان استند اي الفعل او الجاري مجراه الى
ضميرها اي الى ضمير كم او متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجل جاءك فان جاء فعلا
وهو جاء مسندا الى ضمير كم ولو قلت كم رجل جاءك غلامه كان مسندا الى متعلقها و
كذا لو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف الجاري مجرى الفعل والتقدير كم رجل
حصل في الدار فهو ايضا مسند الى ضمير كم فالرفع بالابتداء اي كم مرفوع المحل
بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبره قوله او متعلقها اي متعلق كم ولو قال
او متعلقه ليرجع الضمير الى لفظ ضميرها اي او متعلق الضمير كان اشبه كما قالوا في
الاضمار على شريطة التفسير مشتغل بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره
وانما كان اشبه لان قولك كم رجل جاءك غلامه فالغلام مضاف الى ضمير هو متعلق
به والضمير عايد الى كم فهو لفظا متعلق بالضمير لا بكم وان لم يستند اي الفعل
او الجاري مجراه لا الى ضميرها ولا الى متعلقها فان كان اي الفعل واقعا عليه اي على

عليها م

كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان الفعل واقع عليها وليس مشتغلا عنه بنحو
فهو مفعول فينصب على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجلا ضربته
او متعلقها نحو كم رجلا ضربت غلامه فالوجهان اي جاز ان تنتصب كم على المفعولية
اضمارا على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه فالتقدير كم رجلا ضربت ضربته وكم رجلا
اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرتفع على الابتداء فالفعل بعده خبره ولا بد في الثاني اي

فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا في المثال من تقدير ناصب بعدها
اي بعد كم كما قدرنا في المثال يعني تقول كم رجل ضربت ضربته على شريطة التفسير فلا
تقدر ناصبا قبل كم كما تقدر في زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدرية كم والا اي وان لم
يكن الفعل واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان تكون اي
كم ظرفا نحو كم يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان اسما اي وان كان
الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء ان لم يكن اي كم ظرفا نحو كم غلاما لك ذاهب
والا اي وان كان ظرفا فالخبرية اي فيرتفع كم بالخبرية نحو كم يوم سفرك فان سفرك
مبتداء وكم يوم خبره هذا حل لفظ المتن ويحتاج الاختصار في الاقسام الى بيان وذلك ان
تقول حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم الفاعل
ونحوه من الاسماء العاملة والظرف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير
عامل لان العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اي معه فاعل وهو المراد بالمركب ههنا

الاسم م

فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جامدا نحو كم رجلا وكم
غلام غلمانك ونحوه وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا في مقابلة الاول وهو الفعل او
الجاري مجراه وان كان فعلا او جاريا مجراه فاما ان يكون الواقع بعد كم مسندا اليه
اولا فان كان الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مسندا اليه فيكون كم اما مفعولا
به للمذكور او مضمرا فعله على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان
او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله
فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرها
من الملحقات بالمفعول وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا او ظرفا فقوله وان
كان اسما مفردا قسيم للاول اي وان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جاريا مجراه فح
تتعين ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتداء ان لم يكن ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا
فهذا تمام بيان لفظ المتن وكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا تقع بعده
الاسم يعني ان اسماء الاستفهام واسماء الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانه تارة تقع
مجرورا فالاستفهام كقوله لمن هذا الغرير والشرط كقوله بمن تمر امرر فيقدر
الاستفهام والشرط فيه قبل الجار لئلا يبطل صدريته وتارة تقع منصوبا اما الاستفهام

كقولك من ضربت اي اي رجل ضربت او من ضربته على شريطة التفسير والتقدير اي رجل
ضربت ضربته والشرط نحو من تضرب اضرب او من تضربه اضربه وتارة تقع مرفوعا
فالاستفهام كقولك من عندك اي اي رجل عندك والشرط كقوله من تضربه اضربه على
ان من مبتداء فهو في الاحكام مثل كم اي ان كم يقع بعد الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم
لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها اي وحكم كم في جواز عود الكناية الى لفظها ومعناها حكم
من فيذكر على لفظه ويونث على معناه وكذا في الافراد والتثنية والجمع نحو كم رجل
رايته ورايتهم وكم امراة رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات
لا تغني شفاعتهم شيئا ومنه اي من اللازم البناء ما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذ
واذا زمانيتين كانتا او مكانيتين وهذا هو علة بنائهما لان الجملة من حيث هي جملة
مبنية فاكتسى اذ واذا البناء من المضاف اليه وانما التزم البناء فيهما لا لالتزام الاضافة
فيهما الى الجملة وانما التزم اضافتهما الى الجملة لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة او
مكان النسبة والنسبة في الاصل لا تكون الا في جملة وقد يعلل بناؤهما ايضا بالاحتياج
الى الغير كالحروف فاذ زمانية لما مضى وتضاف الى كلتا الجملتين يعني الى الجملة الاسمية
والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم في الجملة الاسمية والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية
والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية ايضا والفعل مضارع والمعنى على المضي لان اذ
موضوع للماضي واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما
اخر هذا المثال مع ان حقه ان يقرن بقوله اذ زيد قائم لانهما جملتان اسميتان لانه
كان يريد ان يفرق بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قام مع ان كل واحد منهما اسمية
والخبر جملة فعلية فلما اراد الفرق بينهما اخرها عن قرينتها وهي اذ زيد قائم واستقبح
اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول
هذا وجه استقباحه وبيانه ان الجملة ههنا اسمية فاصله ان يكون الخبر اسما او مضارعا
للاسم نحو زيد اذ يقوم فان اذ يقوم مضارع لقائم فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه
الا لضرورة نحو زيد قام بغير اذ لان الغرض الاخبار عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض
لو اتى بالجملة الاسمية التي خبرها اسم او مضارع له فلذلك تعين الاتيان بالفعل الماضي
ولا ضرورة هنا اي في قولنا اذ زيد قام اذ غرض الدلالة على المضي يحصل من نفس اذ

فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا للمستقبل اي اذا موضوع للزمان المستقبل
عكس اذ ولتضمنها اي ولتضمن اذا معنى المجازاة لا يضاف الا الى الجملة الفعلية
في حال السعة قدم العلة وهو لتضمنها اي لا يضاف اذا الا الى الجملة الفعلية لتضمنها
معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا وانما قال في حال السعة لان اذا قد يضاف الى الجملة
الاسمية وح لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة يعني ان الاكثر ان اذا تتضمن معنى المجازاة
وقد لا يتضمنها بخلاف اذ فانها لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما
يكون في المستقبل لا في الواقع والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط بخلاف ان
اي الاصل في اذا ان تستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع مجزوم به معلوم بخلاف
ان فانه يستعمل حيث يشك في وجود الشرط نحو آتيك ان جاءك زيد ويقال آتيك اذا احمر
البسر فان وجود الشرط مقطوع ولذلك لا يجوز ان يقال ان قامت القيمة لانه يكون
شكا في قيام القيمة مع انه مجزوم به ولذا اي ولكون الاصل في اذا ان يستعمل في المقطوع
غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به فهو مناسب لمدلول اذا
وقد يجرد اي اذا لمعنى الظرفية يعني قد يستعمل اذا وليس فيه معنى الشرط في نحو والليل
اذا يغشى ويستعمل اي اذا اسما في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى زمان قيام
زيد هو زمان قعود عمرو فلا يجب ان ينتصب اذا على الظرفية بل يقع مبتداء وهما
اي اذ واذا مكانيتين للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واما اذ للمفاجاة فكما جاء في الحديث
بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل الحديث ويختص الاولى
اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما
اي بين اذا المكانية وبين اذا الزمانية والاقرب ان يراد بالاولى اذا المكانية وبالثانية
اذا المكانية وقوله ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين المكانية من اذ واذا وبين الزمانية
منهما لان اذا الزمانية تختص بالجملة الفعلية واذ الزمانية تدخل على الجملتين واذا المكانية
تختص بالاسمية واذ المكانية تختص بالفعلية وذلك نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرو واهذا مثال
لاذ المكانية واذا فلان قد طلع عليه هذا مثال لاذا المكانية والاصمعي لا يستفصح الا
طرحهما اي طرح اذا واذ في جواب بينا وبينما وانشد شعر فبينا نحن نرقبه اتانا معلق
وفضة وزناد راع بينا وبينما ظرفان متضمنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابا والقياس

ان لايكون اذا في جوابه كما قال الاصمعي كما انك اذا قلت ان جئتني اكرمتك فالجزاء
مستقبل لاحاجة الى ذكر اذ واذا معه فكان ينبغي ان لايذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا
وبينما كما في جواب ان وجه الاستشهاد ان اتانا جاء جوابا لبينا من غير اذ واذا لان
الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف هذا علة لقول الاصمعي وبيانه ان بينا مع تضمن شرطية
وجوابه اتانا فحقه ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو كان معه احدهما لكان العامل في بينا هو
اتانا على الصحيح يعني اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن للشرط هو الشرط او الجزاء
والمختار انه الجزاء فعلى هذا يكون اتانا عاملا في بينا مع انه مضاف اليه لاذ ومعمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وفيه نظر سياتي ان شاء الله تعالى وعن بعضهم ان اذا
في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وليست بمضافة كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح
ان الخبر محذوف يعني ان الظاهر ان اذا يضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع
حاصل والخبر محذوف وعن بعضهم انه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع
مبتداء واذا مرفوع المحل على انه خبره كقولك فثم السبع او فبالحضرة السبع فان السبع
مبتداء وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول وهو حذف الخبر حملا له على الكثير الشايع
وهو كون اذا مضافا الى الجملة لانه لا يستعمل اذا وحده لا يقال قمت اذا كما يقال قمت
بالحضرة ولو كان مستقلا بنفسه من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر مضاف
اليه ولم يات مثله في كلام وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع والنصب على حذف
الخبر يعني يجوز في قائم الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على
انه منتصب على الحال والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قولهم
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فلا يجوز فيه الا الرفع عند
سيبويه والكوفيون يقولون فاذا هو اياها هو يرجع الى الزنبور وهي الى العقرب انما
لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتداء وهو هو نحو فاذا زيد قائم وانما لم يجز
ههنا النصب وان جاز في قائم النصب لان انتصابه كان على الحالية ولا يستقيم تقدير
الحالية في الضمير الثاني وهو هي ولذلك تعين فيه الرفع على الخبرية فعلى هذا فالعامل
في اذا معنى المفاجاة الذي تضمنه الظرف المكاني اياه لان المضمر الواقع خبرا لا يصلح

ان يكون

ان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا الاتيان بالضمير المنصوب
وهو اياها لان المفاجاة تدل على [illegible] الوجدان ولفظ هو فصل وعماد واياها مفعول
وجدت مضمرا والمفعول الاول محذوف ناب ضمير الفصل والعماد عنه اي وجدته هو
اياها فاذا بمعنى وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي
عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي
وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعني ان اذا حرف مفاجاة
عند وقوع الجملة بعدها يعني ليس باسم بل هو حرف فلا محل له من الاعراب وليس
مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبر في قولك فاذا السبع محذوف
وبينا وبينما هكذا مشبعة يعني بينا فان اصله بين واشبعت فتحتها فصار بينا او متصلة
بما المزيدة يعني بينما اصله بين الحقت بها ما المزيدة من الظروف الزمانية خبر لقوله
بينا وبينما اي هما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية والعامل
فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذ واذا والا اي
وان لم يكن مجردا منهما فمعنى المفاجاة المتضمنة هما اي اذ واذا اياه يعني ذلك المعنى
يعني ان بينا وبينما ظرفان زمانيان يتضمنان معنى المجازاة فلابد لهما من جواب والجواب
اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب ولا
مانع فيه لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معه
اذا او اذ فالعامل ليس نفس الجواب للمانع السابق لانه مجرور ح بل العامل معنى المفاجاة
التي تضمنه اذ واذا فعلى هذا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل الجواب بينا وبينما لان
ما بعد اذا واذ مجرور بهما واذ واذا منصوب بفاجا مقدرا قبلهما وفاجا هو الجواب
والعامل في بينا وبينما فح لا يتوجه ما ذكره المصنف في توجيه قول الاصمعي وهو انه اذا
وجد اذ واذا يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان العامل كما بينا ليس المضاف
اليه بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما وحيث لم يكن عطف على بينا وبينما اي هو ايضا
من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وانما التزم اضافته الى الجملة لان وضعه لمكان
النسبة والنسبة اصلها ان يكون في الجملة ووجه بنائها احتياجها الى تتمتها وهي
الجملة فاشبه الحرف لاحتياجها الى الغير ويضاف الى كلتا الجملتين يعني الاسمية

والفعلية لانه لما كان النسبة والنسبة تستدعي جملة والجملة قد تكون اسمية وقد تكون فعلية فصح اضافتها الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو شعر اما ترى حيث سهيل طالعا ونجمة نجما يضيئ كالشهاب ساطعا واختلف فيه فقيل انه معرب ح لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل بقي على بنائه حملا له على اعم احواله اى غالب احواله ان تكون اضافته الى الجملة و اضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبناء في اعم احواله لا توجب له البناء قياسا على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان اعم احواله ان تكون جارا وقد لا يجر اذا دخل على غدوة فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال في جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدا حذف خبره وهو حاصل وطالعا حال وهذيل تجر سهيلا وتعرب حيث ولما بمعنى حين وهو عطف على حيث لانه ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره ولا يضاف الا الى الجملة الفعلية لضربها بعرق الى المجازاة والعامل الجواب يعني انما اختص اضافته الى الجملة الفعلية لما فيهما من معنى المجازاة وانما لم تقل لما فيهما من معنى المجازاة بل قال لضربها بعرق الى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال حتى تكون معناه ان تجئني اكرمك بل هو في الماضي ومعناه اوقعت اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه ان يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمنا التقييد وقوع امر بوقوع امر آخر اشبه الشرط والجزاء لانه ايضا تقييد امر بآخر فلما اشتركا في اصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي حقيقة الجزائية والعامل في لما هو جوابه كما كان العامل في الظروف المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو الجواب على الصحيح وليس من الباب كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لانها كل اضيف الى المصدر الساد مسد الظروف منصوبة على الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين يعني ان كلما يتوهم فيه انه يبنى لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة لمعنى المجازاة فدفع هذا التوهم وقال ان كلما مركب من كل وما وكل ليس بظرف وما يحتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية نحو كلما قمت قمت اى كل قيام كل زمان قيام لك والمصدر يسد مسد الظرف

منصوبا

منصوبا على الظرفية نحو آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر يسد مسد الظرف باعتبار حذف المضاف فكذا هاهنا ما مصدرية وتقدير زمان فيكون كل مضافا الى المصدر والثاني ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى موصوفة بمعنى حين و النكرة موصوفة بالجملة بعده ويضمر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة الى الموصوفة كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه فحذف الجار و المجرور لكونه معلوما فعلى التقديرين يكون كل ظرف باكتساء الظرفية من المضاف اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف بجملة لكن المضاف اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله ليس من الباب اي ليس من باب الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة اذ هو على ما قررنا المضاف الى المفرد على وجهين وانما توهم اضافته الى الجملة من حيث انه مضاف الى ما مصدرية او موصوفة وما داخلة على الجملة على التقديرين فيتوهم اشتراط الجملة من هذا و ليس كذلك لان الجملة صلة ما وليست مضافا اليها كل هذا كله على تقدير ان تكون كلما كلمة منفصلة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمة مفردة مثل لما و يلزم ذكر جملة بعدها فتكون من الظروف اللازمة للاضافة مثل لما فقولك كلما قمت قمت معناه كل زمان قمت فيه قمت فيكون معناه معنى لما بزيادة التكرار الماخوذ في وضعه ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه من معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ اي انه قد جاء اسماء مبنية على لفظ الحرف وهي نحو على فانه قد تكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله شعر فهي تنوش الحوض نوشا من علي فان لفظ على حرفا نحو زيد على السطح و هو ظاهر وتقديرا اي الف على حرفا لا تقدر لها اصل من واو او ياء فكذا الف على اسما مبنيا لا تقدر لالفها ايضا اصل واليه اشار ابن الحاجب في شرح الكافية في باب حروف الجر حيث قال وكذلك على التي للفعلية اصلها على واو والتي للاسم والحرف لا اصل لالفها فافترقا وانما قال مع قرب معناه من معناه اي مع قرب معناه اسما من معناه حرفا ولم تقل ان معناه معناه في ان كليهما من العلو لان الحرف مشروط في دلالته على ان معناه اقتران الغير به والاسم لا يشترط في دلالته ذلك بل قد يشترط في استعماله

ان يكون مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه لفهم انهما في المعنى واشتراط الدلالة
باقتران الغير في اصل الوضع متساويان فلذلك قال مع قرب معناه وكذلك عن فانه
يجئ ايضا اسما نحو من عن يميني مرة وامامي وقد يكون حرفا وهو ظاهر ولفظهما
وتقديرهما واحد ومعناه قريب من معناه لان فيهما معنى المجاوزة وان افترقا في
اشتراط الدلالة بانضمام الغير وكذا الكاف اسما نحو قول الشاعر بيضحكن عن
كالبرد المنهم فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لانهما من
المماثلة وكذا مذ ومنذ اذ قد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميع المدة على ما
سبق وقد يكونان حرفين ولفظهما اسما مثل لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناهما
قريب من معناهما ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء كلمات خانها نظام
الضبط اي لم يف الضبط بها اي لم يكن ادخالها تحت ضابط واحد فلا بد من
عدها اي عدها تفصيلا وهي الآن وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد
وقعت في اول الوهلة بالالف واللام وهي علة بنائها على ما ذكر يقال لقيته اول وهلة
اي اول شئ والوهلة الفزعة يعني لا يستعمل آن من غير الف ولام بل وقعت
في ابتداء الوضع مع الالف واللام وقال وهي علة بنائها يعني ان الآن لما لم يستعمل
بدون اللام كان اللام بمنزلة حرف الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة في
نفس الامر ومعناها الساعة ففيه تعريف وليس فيه حرف التعريف لفظا فيقدر
له تعريف بالحرف فهو متضمن للحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف يكون مبنيا
وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا لم يعتبر في تعريفه اللام لفظا وهو في المعنى معرفة
فجاز ان يكون علما لجنس الزمان الحاضر لا انه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف
على ما ذكروا احالها على غيره وامس فيمن يرى بناءه على الكسر يعني اختلف في امس
فمنهم من يعربه معرفة فيقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون
من الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه لمعنى حرف التعريف
كما ذكرنا في الآن وقط وعوض اي ومن كلمات اللازمة البناء قط وعوض وهما الزماني
الماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق وهو من اللف اي قط للزمان الماضي يقال
ما فعلته قط وعوض للزمان المستقبل يقال لا افعله عوض واشتقاق عوض من عاضه

يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه وانما
بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق الزمان فهما معرفتان
من حيث المعنى فيتضمنان اللام وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق
وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض العائضين اي
دهر الداهرين وكون قط بمعنى نفي المضي ولا يستعملان الا مع النفي قال الشاعر
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق البيت للاعشى
بمدح المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق البيت اي
بات على هذه النار الجود والمحلق لان الجود ضجيع المحلق لا يفارقه رضيعي لبان
اي هما اخوان امهما واحدة على طريق المثل وتقاسما اي تحالفا على انه لا يفارق
احدهما صاحبه باسحم داج قيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وهذا صنيع الفرس
والاسحم الاسود والداجي لشديد السواد وقيل هو الليل اي تحالفا بليل وقيل هو
الرحم اي حالفا الندى المحلق في الرحم قبل ولادته وقيل هو الدم وذلك لان العرب
اذا تحالفت غمست يديها في الدم واسم المحلق عبد العزيز وهو من بني بكر بن
وايل واليفاع المكان المرتفع تشب اي توقد تلك النار المقرورين اي لمن اصابهما
القر وهو البرد وعوض من اسماء الدهر والمعنى انهما تحالفا لا نفترقان ابدا فان قلت
البيت يدل على استعمال عوض في النفي ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان
ظاهر لفظه هذا لانه استدل به على انهما لا يستعملان الا مع النفي وايضا هذا استدلال
على عوض دون قط مع انه قال لا يستعملان قلت استدل على انه يستعمل في النفي
واما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد في الاستدلال من ضميمة الاستقراء
اليه وهو ظاهر واما قط فلم يذكر مثاله لانه مشهور يقال ما رايته قط وما فعلته قط
وانما ذكر مثال عوض لانه اقل في الاستعمال من قط فذكره لذلك وفيهما لغات اما
قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وضمها على اتباع الضمة مثل
مد يا هذا فعل امر من مد الشئ يمد مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة
وقط باتباع الضمة الضمة في المخففة ايضا واما عوض ففيه ضم الضاد وفتح بغير تنوين

ولدا عطف على قط وعوض وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلد
فحمل الباقي عليه وفيها لغات منها لدن بضم الدال وسكون النون ومنها لدن بسكون
الدال وكسر النون ومنها لدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون الدال ولد
بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ومنها لد كذلك بحذف النون ويشبه نونها بالتنوين لسكونها وكونها
آخرا مثل التنوين ولذلك اي ولذلك التشبيه نصبت بها العرب غدوة حاصة
نحو لدن غدوة حتى الاذ لحقها وآخره بقية منقوض من الظل قالص يعني لدن غدوة
مشبه بضارب زيدا وما ذكره من التشبيه تقتضي جواز نصب كل اسم بعدها ولا
يوجب اختصاصها النصب بغدوة فاما اختصاص غدوة بنصبها فليس من
مقتضى التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل للاستعمال المحض الاذ جاور ولصق وقلص
الظل وتقلص اي انضم وانزوى ظل قالص اذا انقبض والضمير في لحقها يرجع الى
م الناقة ومن وما الموصوفتان عطف على لدى يعني هما اسمان مبنيان وعلة بنائهما
كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى الغير وما غير موصوفة ولا موصولة بمعنى
ما التامة ايضا اسم مبني وعلة بنائها كونها على وضع الحروف دائما وانما لم يذكر
من وما الاسميتين غيرهما مع انهما ايضا مبنية لان الغرض ذكر اسماء مبنية خارجة
نظام الضبط فاما الموصول هي داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم
الخبرية من المبنيات ايضا وكذا كاين في معناها اي في معنى كم الخبرية وكيت و
ذيت كنايتين عن القصة ولا تستعملان الا مكررتين يعني كيت وكيت وذيت وذيت
وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد بها التكرير اللفظي المجرد نحو كيت كيت ولا ذيت
ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاين وذيت وكيت مما خارجها نظام الضبط مع انها معدودة
في الكنايات عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها لانه
ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون
كم من ذلك ولا كاين الخبرية وقد يفسر ايضا بانه وقوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ
وهذا يؤدي ايضا الى ان يكون نحو اين وكيف ومتى كنايات فلما عسر ذكر ضابط يشمل
جميع الصور التي اطلق عليها الكنايات افردها المصنف بالتعداد وجعلها مما خارجها نظام

الضبط ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة
بناء كم الخبرية مشابهة كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت
انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هي جملة لا تستحق الاعراب وكاين كلمة واحدة
في معنى كم الخبرية فالحقت بها في البناء وانما جعلت كلمة واحدة لان من لغاته كئ بوزن
كيع وكاء بوزن كاع وهما مفردان بلا كلام وكان بمعناها الحكم بالافراد عليها مثلهما وظاهر
لفظه ان كاين تختص بالخبرية لكن قال في الصحاح وقد يدخل على اي الكاف وقد يكون
في معنى كم في الخبر والاستفهام ولهي ابوك وقوله لا افعل اما لهي ابوك فاصله لله
ابوك فحذفت اللام الجارة كما يقال الله لا افعلن اي بالله بحذف الجر ثم حذفت لام التعريف
للتخفيف واصله لَيهِ فقدم اللام اي لام الفعل الى موضع العين على وجه القلب فصار لهي على وزن
فلع ثم سكن الهاء للتخفيف وقيل لهيَ بفتح الياء وانما بني لان الاصل لله فهو متضمن
للام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما قوله لا افعل فمعناه بالاه
لا افعل على القسم واصل لاه قيل وله لان القلوب توله وتضطرب بمحبته تعالى وقيل لوه
فانقلبت الواو الفا فصار لاه فوله جاء على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وله
اي بالله فبني لتضمنه للام التعريف كما في لهي لكن الجار المحذوف في لهي هو اللام الجارة
اذ معناه لله ابوك على التعجب كما تقول لله زيد ولله دره واما الجار المحذوف في وله
فهو الباء القسمية اي بوله ولذلك ذكر بعده الفعل وهو لا افعل اي بالله لا افعل وبني
على الفتح ايضا للخفة هذا تقرير هذه الكلمة وفيه بعد نظر لانه يفتقر على استعمال وله
بفتح الواو وسكون اللام في اسماء الله تعالى ولم نجد فيه نقلا لكن كلامه يشبه ان يكون
قد ورد والله اعلم بتحقيقه ويحتمل ان يكون الواو من وله واو القسم واصله والله
لا افعل بلا الف كما جاء الا بارك الله في سهيل ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاهم
ومن لهي ابوك وله فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح تخفيفا فصار وله ثم ههنا
احتمالان احدهما ان يقرأ لفظ الكتاب هكذا بفتح اللام والهاء والثاني ان سكن اللام
تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما يتوجه فيه ضروب من التخفيف كما قيل ايمن ثم من
ثم م وهذا احتمال ظاهر يصح حمل لفظ الكتاب عليه والله اعلم ومن الثاني

وهو ما بناؤه عارض المركبات بجعل الكلمتين واحدة والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن
العجز الحرف تحقيقا او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد
المركبات المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة وهي قسمان احدهما ان لا يتضمن
الجزء الثاني حرفا فلا يكون المبني منه الا الصدر وهو الجزء الاول منه كبعلبك فان الجزء الثاني
منه لا يتضمن حرفا فهو فيكون معربا والجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد فلا يستحق
اعرابا وقوله تحقيقا تقسيم لتضمن الحروف فان التضمن قد يكون تحقيقا كخمسة عشر فان
فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا كالخازباز فانه ليس لنا دليل على ان الاصل خاز
وباز تحقيقا لكن بني الجزء الثاني ولا بد له من علة ولا علة سوى تضمن الحروف فحكم بتضمن
الحروف تقديرا الحكم ببنائه كالعدل في عمر لضرورة منع الصرف كما سياتي وقوله كبعلبك
لبلد مثال لما لا يتضمن العجز الحرف وكذا حضرموت لبلد وكذا بادي بدا بمعنى اول
كل شيء اما بادي فقيل هو من بدا اذا ظهر وقيل من المهموز وهو المشهور فخفف
بتسكينها وقلبها ياء كبير في بئر واما الاسم الثاني فقيل اصله بداء بوزن فعال فحذفت الهمزة
تخفيفا وثبتت الالف الزايدة ووزنه فعا او فقصر بحذف الف فعال وخففت الهمزة فصارت
الفا لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل ويروى بادي بدي بياء بعد الدال فاصل بادي على ما مر
واما بدي فاصله بدئ فقصر بحذف الياء وخففت الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذفت
الهمزة تخفيفا وبقيت الياء الزائدة وفيه لغات اخرى بادئ بداء بهمزهما وبادي بداء
بهمز الثاني دون الاول وبادي بدئ على وزن فعيل على الاصل ثم قيل بادي بدا او بدي
فهو معرب منصوب على الحال لان تخفيف الهمزة لا يوجب البناء وسكون الياء لكثرة استعماله
بجري مجرى المثل كاعط القوس باريها فالاول مضاف الى الثاني وح لا يكون من الباب
وقيل وجه بنائه مشكل لانه مضاف ظاهرا منصوب على الحال وانما حكموا بالبناء عليه لانهم
راوا اسكان الاول وهو في موضع النصب وراوا صورة تركيب وغاية تقريره انه كثر استعمالهم
ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار يفهم من ايدي سبا التفرق من غير نظر الى معنى الايدي
ومعنى سبا فلما صارا جميعا يفهم منهما معنى مقصود من غير نظر الى آحادهما كان بمنزلة
معدي كرب في دلالتها على مدلولها من غير نظر الى تفصيل اللفظين فحكم ببناء ايدي سبا

فجاز ان يجري بادي بدا من حيث انهما الفاظ متعددة تفهم منهما معنى مقصود وهو الاولية
منه غير نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ايدي سبا وبعلبك في بناء الاول منه هذا ما تكلفه
الشيخ ابن الحاجب لوجه البناء ولا مزيد عليه واما ايدي سبا فوجه بنائه ما ذكرنا من دلالة
الكلمتين على التفرق من غير نظر الى تفصيل الاجزاء فالجزء الاول بمنزلة الزاء من زيد
وفيه ما ذكرنا في بادي بدا من احتمال الاعراب والنصب على الحال وقد يجعل منه اي مما
بني الصدر منه فقط نحو صاربتة وهاشمي فانهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث او اسم
وياء نسبة وجرى الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول مبني لانه بمنزلة الزاء من زيد
والا اي وان تضمن العجز الحرف فكلاهما مبني كاحد عشر مع ما يتفق عليها اي زاد عليها كاحد
عشر وثلثة عشر فالجزآن مبنيان اما الاول فلكونه بمنزلة الزاء من زيد واما الثاني
فلتضمنه الحرف اذ الاصل ثلثة وعشرة او واحد وعشرة وكذا نظايرهما الى تسعة عشر
الا اثني عشر استثنى من نيف العشرة اثني عشر فان الجزء الاول منه معرب لتنزل
الثاني منزلة نون التثنية يعني ان اثني في صورة مضاف ولذلك حذف نون التثنية
منه واصله اثنين فلفظ عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة من اثني وكانه مضاف
فلذلك اعربوا انما لم يكن مضافا حقيقة لان عشر متضمن لحرف العطف فلا يصح الاضافة
اليه فقوله لان الاصل فيه العطف بالواو يحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما
مبني يعني الاول مبني لكونه بمنزلة جزء الكلمة والثاني مبني لكون الاول بمنزلة الجزء
ولكون الثاني متضمنا للحروف لكن لما ذكر في القسم الاول علة بناء الجزء الاول علم انه يحتاج
ههنا الى بيان بناء الثاني فذكر توجيهه فكانه قال الجمع بناء الجزءين لتضمن الثاني
العطف والثاني انه متعلق بقوله اثني عشر اي انما اعرب الجزء الاول لان الثاني يتنزل
منزلة نون التثنية وليس بمضاف اليه حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف
الاسم الى ما فيه واو العطف واما علة قوله فكلاهما مبني فيعلم من قوله فالا والا اي
وان تضمن الثاني الحرف فبناء الثاني لتضمن الحروف وبناء الاول لكونه بمنزلة الجزء على
ما سبق في القسم الاول فكانه قال كلاهما مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني فلتضمن
الحرف المدلول عليه بقوله والا اي وان تضمن وكذا الحادي عشر الى التاسع عشر
يعني اذا اشتق اسم الفاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدهما عشر فكلا

الجزئين مبنيان لكون الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن للحرف هذا ما نقتضيه ظاهر
كلامه وفيه نظر لان قولك حادي عشر لا نسلم ان الثاني متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت
زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس التقدير انه واحد وعشرة او ثالث وعشرة وهذا
ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال ان اصله حادي احد عشر لان المراد به واحد من احد عشر لا
من عشرة فحذف احد فبقي من احد عشر متضمن لواو العطف اذ الاصل واحد وعشرة
فلما حذف احد تخفيفا بقي تضمنه لواو العطف باعتبار الاصل فهذا وجه تقرير تضمن
الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم وكذلك حكم اخواته الى التاسع عشر وجاز اسكان
الياء اي من حادي عشر وان كان القياس فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر
لكن سكن تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على الياء واحترازا من توالي خمس حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة كما في ثماني عشر بسكون الياء والاضافة ودخول اللام فيهما اي فيما يتف
العشرة لا يخلان بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة يعني عند الاخفش هو معرب في
الاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان الاضافة تؤثر في المضاف معنى ولفظا
وحرف التعريف يؤثر في المعنى لا غير وكانت الاضافة ابلغ في التاثير فقوله لا يخلان بالبناء
جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة واللام مبعدان عن شبه الحرف فكان حقهما
ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال لا يخلان بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول
بمنزلة الجزء والثاني متضمنا لحرف العطف والموجبان قائمان سواء وجدت الاضافة
واللام او لم يوجدا وكذلك اي كالعشرة مع النيف في ان الجزئين مبنيان قولهم وقعوا
في حيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين من حاص اذا فر ومن
باص اذا هلك فحيص مبني لانه بمنزلة الجزء من الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف اذ
التقدير وقعوا في حيص وبيص ولقيته كفة كفة اي متكافين اي كفه من اللاقي
وكفه من الملقي وكل واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه وصحرة بحرة اي ذوي
صحرة وبحرة اي انكشاف واتساع فيمن لم يضم اليهما نحرة يعني اذا ضم اليهما نحرة
وقيل لقيته صحرة بحرة نحرة فيعرب الثالث اذ لو بني لزم امتزاج اكثر من كلمتين و
في لفظ الكتاب نظر لانه يوهم ان بناء صحرة بحرة مقيد بان لم يضم اليهما الثالث وهو
ليس كذلك فان الاولين مبنيان بحالهما دون الثالث وهو جاري بيت بيت اي

منتهيا الي بيت او ملاصقا لبيت فالجزء الثاني مبني لتضمنه الحرف وهو اللام او الى
ووقع بين بين اي بين هذا وبين هذا فالثاني متضمن للواو واتيك صباح مساء اي
صباحا ومساء ويوم يوم اي يوما ويوما وتفرقوا شغر بغر اي شغرا وبغرا اي متفرقين
في البلاد من شغرت عليه ضيعته فشت وانتشرت وبغر النجم هاج بالمطر وسقط
ونعني بالنجم الثريا وشذر مذر اي شذرا ومذرا بمعنى متفرقين من التشذر وهو
التفرق ومن التبذير وهو التفرق ايضا والميم في مذر بدل من الباء وخذع مذع
اي خذعا ومذعا اي منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع ومن قولهم هو مذاع
يفشي السر ويشره وتركوا البلاد حيث بيث اي حيثا وبيثا من استحاث واستباث
اي استخث واستثار لان تضمن الثاني لمعنى الحرف ظاهر هذا علة البناء قوله وقعوا
في حيص وبيص الى آخره ومنه الخاز باز في لغاته المبني هو فيها لانه كلمة كانه في الاصل
بالعطف حيث استعمل مبنيا الحاقا له بما عرف التضمن فيه حقيقة قوله في لغاته المبني
هو فيها احتراز عن خز باز على مثال قرطاس فانه معرب مطلقا وعن خاز باز بفتح
الاول وضم الثاني فانه كبعلبك في بناء الاول واعراب الثاني وعن خاز باز بكسر الاول
وضم الثاني واما كسر الاول فلالتقاء الساكنين واما ضم الثاني فللتشبيه بمعدي كرب وعن
خاز باز بضم الاول وجر الثاني فانه مضاف كما تقول بعلبك بالتنوين فيمن اضاف
وعن خازباء بوزن فاعلاء فانه معرب غير منصرف فالمبني من اللغات هو خاز باز
بفتحهما وخاز باز بكسرهما فالجزآن مبنيان في هذين المثالين وتمحل المصنف لبناء خاز
باز وجها وهو كانه في الاصل بالعطف لانهما وجدا مبنيين ولا علة لبناء الثاني الا تضمنه الحرف
ولا يظهر تضمنه للحرف ههنا فقال هو ملحق بما عرف التضمن فيه حقيقة كخمسة عشر فقوله
ومنه اي ومما بني فيه الجزآن ومنه الغايات اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض
الغايات وهي ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم يترك المضاف اليه لفظا لا نية
هذا اشارة الى علة بنائها فان قولك مبني لانه قطع عن الاضافة وهو مراد محتاج الى جزء آخر
فيكون مشابها للحرف في احتياجه الى الغير لفظا ظرفا كان اي سواء كان ظرفا كقبله
من قبل ومن بعد ومن تحت وكذا باقي الجهات الست يعني يمين ويسار وقدام وخلف
وفعلته اول ومن دون ومن عل وفيه اي وفي عل لغات وهي من معال ومن علا

ومن علو بالحركات الثلث على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظروف اي سواء كان ظرفا او
غير ظروف كحسب ولا غير ويجئ بمعنى حسب الا انه اي الا ان يجئ من القسم الاول وهو
ما لزم بناؤه ومنه اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض ما اضيف الى ياء المتكلم
فمن يرى بناؤه احترازا عن القول الآخر وهو ان المضاف الى ياء المتكلم معرب ومنه
اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى الجمل نحو هذا يوم ينفع الصادقين وهي علة بنائها لان
الاضافة الى الجملة توجب اكتساب البناء للمضاف اذ الجملة من حيث هي جملة لا اعراب
لها واذا اي وما يضاف الى اذ من اسماء الزمان فمن بنيه كيومئذ وحينئذ فمن يحكم
ببنائه فان بعضهم يعربه وقرئ من عذاب يومئذ بجر يومئذ ومثله اي ومثل ما يضاف
الى اذ في البناء مثل وغير مع ما وان يعني ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية بني
كقولك قيامك مثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى ما وان كقولك قيامك
غير ما قام زيد وغير ان نطقت في مثل قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة
في غصون ذات اوقال وانما بني مثل وغير تشبيها لها بالظروف المضافة الى
الجمل لان ما وان يستلزمان الجملة فكما بني ما اضيفت الى اذ بني ايضا ما اشبه
الظروف والكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا اي سواء اضيف الى متمكن
نحو ما نفعني غير قيام زيد او الى غيره كغير ان قام لانه بمعنى الا فالحق به في البناء ومنه
اي ومن العارض ما بني من المنادى كيا زيد على ما سيأتي ومنه اي ومن القسم
الثاني ايضا لات اوان في قوله شعر طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء فمن لم يجعل لات حرف جر هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت
على رب وخص بالدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش
انها نافية للجنس زيد عليها التاء وخصت بنفي الاحيان وانما كسر اوان تشبيها لها باذ
في قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه
المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح هذا عند من لم يجعل لات
حرف جر واما من جعله حرف جر فاوان مجرور به معرب اي طلبوا صلحنا وليس
الآن اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقاء اي ابقاء ومساهلة والاوان بمعنى
الحين وجمعه اونة كزمان وازمنة فهذا ما بني من الكلم بنوعيه استوفنا القسم

ومنه ما بني من المنادي بلا ع

المبني من الاسماء وما عداه معرب وهو اي من المعرب على نوعين الاسم المتمكن
والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين
ويسمى المنصرف يعني من شانه ان يستوفيها لا ان يستوفيها بالفعل ليدخل المعرف باللام
فيه او لا يستوفيها مع التنوين يعني لا يتم له الحركات ولا يوجد فيه التنوين
وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع وهو الحركات والتنوين فان انتفاءه قد يكون
بانتفاء الحركات مع وجود التنوين وهو غير مراد قطعا ويكون بالفتحة جرا يعني يفتح
في حال الجر فاذا قلت مررت باحمد فغير المنصرف مجرور لكن لم يدخل الكسر بل ابدل
عن الكسر فتحة غير مضاف ولا معرف باللام حال من فاعل يكون اي يكون مفتوحا
حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا
في حال الجر بل يكون مكسورا كقولك مررت باحمدكم وبالاحمر وانما دخله الكسر في حال
الاضافة والتعريف باللام لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين
وههنا ذهاب التنوين ليس للعلتين بل للام والاضافة فزال موجب منع الكسر فعاد
الكسر وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث لا يشبه
الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فبينهما تناف بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافي
غير المنصرف بل يتبع ذهاب التنوين للعلتين ولذلك اذا اضطر الشاعر الى ادخال التنوين
اعاد الكسر ولو لم يكن الكسر تبعا لما اعاده لان الكسر والفتح سواء في الشعر بعد دخول التنوين
ويسمى غير المنصرف اي ويسمى هذا النوع الذي لا يستوفي الحركات مع التنوين غير المنصرف
واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة وزاد المصنف الف الالحاق نحو ارطى
اذا سمي به فانه غير منصرف للعلمية والف الالحاق المشابهة لالف التانيث فعده سببا
آخر وكانت عشرة وهذا يتوقف على ورود ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر
الف الالحاق ولا يعده سببا يمنع ذلك فانه ليس فيه الا سبب واحد وهي اي الاسباب
التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث والف الالحاق وسياتي لكل واحد ما يتعلق به
من الشروط متى اجتمع في الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والف التانيث
لم ينصرف وفي اللفظ ادنى حزازة لانه عطف واحد على اثنان فالتقدير متى اجتمع في

الاسم واحد الا ان تقول هذا الواحد بمنزلة اثنين فكانه اثنان وح يصح ذكر الاجتماع
معه وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف وانما منع لمشابهة الفعل
فاعتبر السببان تقوية لجهة المشابهة لتمكن له معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف
والمعتبر في الباب الاستقراء اي غير المنصرف اعتبر السببان فيه بحسب الاستقراء
فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما اشترط ان لا يكون التعريف
بحرف ولا اضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف
فلا يكون مما نحن فيه من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما هذا جواب عن سوال
مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فينبغي ان يكون معتبرا في
منع الصرف فاجاب بانهما لازما البناء ومنع الصرف فرع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب
لم يات بحث منع الصرف وعدمه وانما قال بحرف ليشمل مطلق حروف التعريف من اللام
وميم التعريف وياء النداء ايضا والذي اعرب اي من المبهمات ان كان مضافا كاي
واية فانه يقال ايهم وايتهن فلا اشكال في انه لا يعتبر تعريفه لانه حصل بالاضافة و
التعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف وان كان مفردا اي ان لم يكن مضافا فلانه في
مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قيل بتنكيره ولا اشكال ايضا اي يكون منصرفا بلا
اشكال لعدم وجود السببين وقيل بتعريفه ومنع صرف مونثه لان الصيغة كانها موضوعة
للتانيث وان كانت بالتاء يعني قال بعضهم ان نحو اي واية معرفة اما اي فمنصرف
لعدم وجود العلتين واما اية فقيل بمنع صرفه للتعريف والتانيث وكان موضع سوال وهو ان
يقال هب ان فيها تعريفا وتانيثا لكن تانيثه بالتاء والتانيث بالتاء شرطه العلمية
وهو غير علم فكان ينبغي ان لا يعتبر تانيثه بالتاء فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث
واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية والثاني كون الصيغة كانها موضوعة للتانيث
فكانه وجد فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما في العلمية واعتبر لزومه وان كان
بالتاء لان التاء ح كالجزء من الكلمة فالمعتبر هو التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي ليشترط
معه العلمية وقيل لا يسوغ حذف تنوينه لكنه لو وقعه وسطا تقديرا كان في حكم المسماة
بخير منك وهذا قول الاخفش هذا مقابل للقول الاول للقائل بتعريفه ومنع صرف مونثه
فان عنده يسقط التنوين اذ تقول اية صاحبك بلا تنوين وهذا القائل يقول هي معرفة

وممنوعة من الصرف لكن لم يسغ حذف تنوينه مع انه غير منصرف معرفة لانه وقع التنوين وسطا
في التقدير وكانه سمي مع التنوين كما سمي بخير منك فانه لا يحذف منه التنوين فقوله وسطا
تقديرا فيه نظر لانه يريد انه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع آخرا ظاهرا كانه ليس على
الاخر لانه وسط تقديرا اذ هو مضاف وح يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال
الاضافة حتى يكون التنوين وسطا وهو فاسد واما ان لا تقدر المضاف اليه فيكون التنوين
آخرا لا وسطا بخلاف خير منك فان كون التنوين فيه وسطا ظاهر وفيه نظر اي لا نسلم انها
معرفة وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت اية صاحبتك بلا تنوين فكانك قلت اية امراة
صاحبتك فيكون في التقدير مضافة الى نكرة فيكون نكرة واما اذا قدرنا انها مضافة الى معرفة
وهو ان يتقدم ذكر نساء ثم قلت اية صاحبتك اي ايتهن فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة
من الصرف ح لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط اعتبار التاء وهو العلمية
فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع عدم صرفه ان قدر مضافا
الى معرفة وقد ذكره في التعليق واما اجمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالوصفية مقدرة
فيه ولا اثر للتعريف لانه بالاضافة تقديرا ومن جعله اصلا فلا اشكال يعني انه اجمع غير منصرف
اتفاقا واختلف في تعليله فقال بعضهم تعريف باب التاكيد اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه
سببان التعريف التاكيدي ووزن الفعل وقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي اصلا
فمنع صرفه للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف
كاحمر اذ هو يستعمل تاكيدا ظاهرا الا انه يجري على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدرة
فيه قوله لا اثر للتعريف جواب عن سوال مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير
اجمعهم نحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف في التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر
فسبب منع صرفه وزن الفعل والوصف المقدر فالمؤثر قطعا هو العلمية يعني ان التعريف قد
يكون بالحرف وقد يكون بالاضافة وقد يكون في المبهمات وقد يكون في المضمرات وقد يكون
بالعلمية وقد يكون في التاكيد وقد تبين ان التعريف بالحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في
المبنيات من المضمر والمبهم وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اعرب من المبهمات مختلف
فيه على ما سبق فالذي يقطع باعتباره من انواع التعريف فهو العلمية واما ما عداه فاما ان
لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهي اي العلمية كون الاسم معلقا على

شئ بعينه غير متناول ما اشبهه انما قال معلقا ولم نقل موضوعا ليشمل الاعلام الغالبة
كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشئ معين ولكنهما صارا علمين بغلبة الاستعمال
غير متناول الظاهر ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي كون الاسم معلقا غير متناول
ولا يكون مجرورا صفة لشئ لان التناول وعدم التناول من عوارض الاسم لا المدلول
قوله بعينه صفة لشئ اي شئ معين والمراد بالتعين الاعم من التشخص فيدخل تحته
المعارف كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل معلق على شئ معين
ولكن يتناول ما اشبهه واحترز بقوله بعينه عن النكرات فان مدلولها غير معين بالوضع
لتشخص كان كطلحة او لجنس عينا كاسامة او معنى حدثا كسبحان وزوبرا او وقتا كغدوة
وبكرة هذا بيان لانواع العلم اي العلم قد يكون لتشخص كطلحة او لجنس وعلم الجنس اما ان
يكون لاسم عين كاسامة للاسد او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه
اسم للتسبيح وزوبر فانه علم لمعنى الكلية والى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة
يوم ما وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس مشكل من اصله لان
مدلوله غير متشخص وغاية الجواب عنه انه وجد اسما جرى فيها احكام العلمية فقدروا فيها
العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل في عمر فان اسامة وقع مبتدا وذا الحال وغير منصرف
وامتنع عنه اللام والاضافة وهذه كلها تستدعي تقدير العلمية فيها فهو علمية تقديرية اي علم
للحقيقة المعقولة من الاسد فاسامة اذا اطلق على الفرد من الاسد فانما يطلق لا لانه موضوع
له بل لكونه موضوعا للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسماء العدد دالة على
مجرده معدودة في الاعلام على راي نحو ستة ضعف ثلثة فستة مبتدا ولا بد من تقدير
التعريف فيه ولا تقدير فيه الا العلمية فجعل علما لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان غير
منصرف قوله على مجرده اي على مجرد العدد وقوله على راي اشارة الى ما ذكره الشيخ ابن
الحاجب وهو انه قد يقع في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلثة وقد علمية
كما بينا ثم قال الذي ما معناه ان عده في اسماء الاعلام ضعيف اذ يؤدي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت مبتدا بالتاويل المذكور وكذا الامثلة التي يوزن بها
اي كذا الامثلة التي توزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسماء العدد ونحوها فقولك افعل
علم لكل ما يوزن بها نحو احمر واسود وابيض وغير ذلك الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل

منها

منها اي من تلك الامثلة وزنا للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل به اي حكمه حكم موزونه نحو استخرج
كما اذا قلت استفعل حكمه كذا الحكم لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج فكما ان موزونه مبني
على الفتح فكذا استفعل وما يستعمل لغيرها ايضا اي لغير الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء او
للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة الا ان ينكر
يعني ما لا يختص وزنه بالافعال فهو ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن
به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لتشخص بعينه بل لجنس ما يوزن به كعطشان وسكران
وغيرهما فلفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان ينكر فحينئذ لا يكون علما كساير الاعلام المنكرة
فله اي فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان
يمنعان الصرف حكم بمنع صرفه والا حكم بصرفه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى الذي مؤنثه
فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سبب منع الصرف فقولك فعلان مبتدا والذي مؤنثه
فعلى صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان مبتدا والذي مؤنثه فعلانة صفته ومنصرف خبره
فلفظ فعلان في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون فله حكم نفسه لا حكم موزونه
اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني منصرف وهو ندمان فلهما
حكم نفسهما لا حكم موزونهما والدليل على علميته فعلان في الموضعين كونه مبتدا او موصوفا بالذي
او كل افعل هكذا اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال للذي له حكم نفسه في الصرف وكان ما قبله
وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف وانما كان افعل في قولنا كل افعل منصرفا لانه
نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن
به قسمان غير منصرف كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل والا
اي وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به هذا قسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم الممثل
ان كان كناية عن موزونه وان لم يكن اي وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه
مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا لجنس ما يوزن به قسمان احدهما ما يكون كناية عن
موزونه فله حكم الممثل اي حكم موزونه كما تقول هو الفاعل اي الزاني فلفظ الفاعل ليس
موضوعا لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الزاني معينا وانما كنى عنه استهجانا للفظ
وه قول المتنبي كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب يريد اخت سيف
الدولة المسماة بخولة ولم يصرح بلفظها استعظاما لها لكونها ملكة بل كنى بفعلة فلفظة

فعلى لا ينصرف او م

فعلة حكمها حكم موزونها وموزونها ممتنع من الصرف والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية
عن موزون نحو ان يكون موزونه مذكورا معه على ما هو مستعمل النحاة وهو مختلف في ان له حكم
نفسه او حكم موزونه فلذلك قال وهو اي هذا الذي ليس كناية وذكر موزونه معه ملحق
بالاول وهو ماله حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق بالثاني وهو ماله
حكم موزونه لا نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية وذكر موزونه
معه ففيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والا فحكم الممثل
اراد به الموزون وكان الاولى ان يقول فحكم الممثل به لان الموزون هو الممثل به كما
ذكر في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونه ويعلم منه ان الممثل به هو الموزون وعلى
المذهبين تقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اي على المذهب الاول وهو
ماله حكم نفسه فلمنع الصرف اي فيكون غير منون على الاول لمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه
ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان له حكم موزونه فلاجرائه مجرى
موزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه وهو طلحة غير منون وعكسه اي
عكس المثال المذكور في انه غير منون ضارب مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين
يعني لفظ مفاعلة لا بد من تنوينه على المذهبين اما على المذهب الثاني وهو ان له حكم
موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة فيه التنوين واما على الاول وهو ان له حكم
نفسه فالتنوين للمماثلة دون التمكن لاطراده في الممثل يعني على الاول كان حقه ان لا ينون
لان في مفاعلة العلمية والتانيث فيكون ممنوعا من الصرف فاعتذر عنه بان التنوين لتحقيق
مماثلة الوزنين يعني كما ان مضاربة في آخره نون ساكنة فينبغي ان تكون في آخر مفاعلة
ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع اجزاء الحروف وليس تنوينه للتمكن
حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في الممثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة اي انما
اعتبر المماثلة في هذا التنوين ايضا لان هذا التنوين مطرد في جميع صور الممثل اي
الموزون فلذلك روعي المماثلة فيها فان قلت افعل كان ينبغي ايضا ان ينون كما
نون مماثلة مفاعلة لتماثل موزونه ايضا وهو اصبع قلت التنوين في مفاعلة انما دخل
لاطراده في صور موزونه وهو مضاربة اذ مفاعلة لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل فان
موزونه قد يكون منصرفا فيه التنوين كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه اذا

سمي به فالتنوين في افعل غير مطرد في جميع صور موزونه وفي مفاعلة التنوين مطرد
في جميع صور موزونه اذ صور موزونها كلها مصروفة ويظهر الخلاف في قولهم وزن اصبع
افعل او افعل بالتنوين يعني اذا قلت وزن اصبع افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه
فيكون بلا تنوين لانه صيغة فعل الامر فلا يكون فيه تنوين وان كان حكمه حكم موزونه
وهو اصبع كان منونا كما ان موزونه منون والتانيث قد يكون بالتاء لفظا وشرطه العلمية
سواء فيه المذكر والمؤنث كفاطمة اي التانيث قد يكون بالتاء وقد يكون بالالف اما
الذي بالتاء فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا اما الذي فيه التاء لفظا فشرطه العلمية
ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازما اذ تنزع وتثبت فاعتبر العلمية
ليكون التاء لازما فيكون اقوى وهذه مستقراة اذ لو لم يعتبر فيه العلمية لكان نحو ضاربة
ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعني اذا وجد التاء مع العلمية في اسم
امتنع من الصرف سواء كان لمؤنث كفاطمة او لمذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى
لانه لمذكر فاما ما مسماه ولفظه مؤنثان فاظهر وكان التمثيل بالمذكر اولى فكان حقه ان يمثل
بهما ويقول كطلحة وفاطمة او تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب
وان كانا لرجلين يعني ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا فهو اما ان يكون فيما جاوز
الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز فشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان
كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب او بسعاد فهو غير منصرف وان فات التانيث
المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء كما اذا صغر عقرب لا يرد فيه التاء لان الحرف
الرابع قائم مقام التاء فكذا ههنا او في ثلاثي متحرك الاوسط وشرطه العلمية مع كونه لمؤنث
فسقر اسم رجل منصرف يعني ان كان التاء تقديرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك الاوسط او
ساكن الاوسط فان كان متحرك الاوسط فشرطه العلمية مع كونه لمؤنث لانه لم يوجد فيه التاء
لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قائم مقام التاء لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمؤنث لم يوجد
فيه دال على التانيث لا لفظا ولا معنى فسقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكنه عطف على
متحرك الاوسط اي او في ثلاثي ساكن الاوسط وشرطه مع ذلك اي مع كونه لمؤنث العجمة
في اللغة العليا نحو دعد وهند اسما امراتين منصرف في اللغة الفصيحة لان سكون
الاوسط قابل احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا كان معها

العجمة كماه وجور اسماموضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الوسط
وان قابل احد السببين فبقي سببان آخران لان فيه ثلثة اسباب العلمية والتانيث
والعجمة فان قلت جاز ان يُقابِل سكونُ الوسط العلمية فاذا زالت زال اعتبار التانيث
واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه اذا قابل العلمية اسقط تاثير
العلمية في منع الصرف فسكون لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث
وجود العلمية لا كونها معتبرة في منع الصرف فسكون الوسط يُسقِط تاثيرُ العلمية لا وجودها
وشرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا اي انما شرط
العجمة في اللغة الفصيحة واما في اللغة الاخرى وهي القايلة بمنع صرف نحو هند فلا
يشترط فيه العجمة ولا يُنظر الى مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا ان
يكون منقولا عما يغلب في اسماء الذكور للفرق هذا استثناء من الثلاثي الساكن الوسط
فانه يشترط فيه مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه
يغلب في اسماء الذكور فاذا سمي به موئث فقد عدل عن خفة التذكير الى ثقل التانيث
فالخفة بكونه ثلاثيا ساكن الوسط قابلها وعارضها هذا الثقل فيسلم السببان عن المعارض
فمنع الصرف يعني انما اعتبرنا العجمة ليقاوم سكون الوسط فيسلم السببان فيمنع الصرف
فهذا الثقل الحاصل من العدول عما هو خفة من تسمية الذكور به بمنزلة العجمة وقوله
للفرق اي انما اعتبر ترك العجمة فيما هو منقول عما يغلب في اسماء الذكور دون ما لم يكن
غالبا فيها للفرق بين المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول عما ليس غالبا فيها
كجُوَر هذا مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكزيد اسم امراة هذا مثال
لما يغلب تسمية الذكور به فانه اذا سمي به امراة يكون غير منصرف وان وجد فيه سكون
الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط فبقي السببان وهو العلمية
والتانيث فيمنعان الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان الشرط
وهو العجمة كما ذكرنا فيقاوم السكون فيه احد السببين فلذلك انصرف وعرفات لما
ان تاءها ليست للتانيث واختصاصها بجمع الموئث يابى تقدير التاء منصرف فقدم
العلة وعرفات مبتدا ومنصرف خبره يعني ان عرفات منصرف لانه لا يوجد فيه الا العلمية
واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر كان بالتاء والتاء اما ان تكون لفظا او تقديرا اما

اللفظ

اللفظ فغير معتبر لان تاءها ليست للتانيث ولذلك لا تنقلب هاء في الوقف واما تقديرا
فلانه انما تقدر التاء اذا لم يوجد لفظا وعرفات مخصوصة بجمع الموئث وما يكون لجمع
الموئث لا يمكن تقدير التاء فيه كسلمات هكذا ذكروه وفيه نظر لان الجمع الموئث بالالف
والتاء لا تقدر فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فقد لا نسلم انه يمتنع تقدير التاء وهم قد ذكروا
ان عرفات وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع الموئث وقد يكون بالالف قسيم
لقوله في اول التانيث قد يكون بالتاء مقصورة وممدودة كبشرى وصحراوانها للزومها
وبناء الكلمة عليها تنزلت منزلة السببين يعني لما كانت الالف قايمة مقام السببين لان فيه
تانيثا ولزوم تانيث فكانهما تانيثان وقوله وبناء الكلمة عليها مقرر لمعنى اللزوم فان
التاء لم يبن الكلمة عليها اي ليس جزء الكلمة في اصل وضعها بل يطراء ويزول بخلاف
نحو بشرى فان الكلمة بنيت على الالف لا تنفك عنها فهي لازمة فان قلت انما تقوم مقام
السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التانيث سببا قلت لم تقل فيه سببان
بل قال تنزلت منزلة السببين وههنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم التانيث
فتنزلت منزلة سبب لانه فرع ايضا اذ الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة بحيث لزم كان
فرعا واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سائر الاسباب التي اعتبرت لكون كل
واحد منها فرعا فان قلت فالتانيث بالتاء اذا وجد معه العلمية قيل انه يلزم التانيث
فكان ينبغي ان تقال نحو فاطمة فيه ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث لكونه
علما قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في التاء لكونه مستغنى عنه لوجود
السببين وهو العلمية والتانيث فلم يحتج الى تقدير اللزوم بخلاف الف التانيث والثاني
ان المعتبر في الف التانيث لزوم تُبنى الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك بحال ولزوم التاء
بالعلمية ليس بهذه المشابهة اذ لو حذفت العلمية لا يبقى اللزوم بخلاف الف التانيث فان
لزومه حاصل بالوضع لا باشتراط امر آخر ينضم اليه ولذلك لم يقتصر المصنف على قوله
للزومها بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزءا من الكلمة فخرج
باللزوم ما فيه التاء من غير علمية وخرج ببناء الكلمة عليها لزوم التاء مع العلمية واما وزن الفعل
فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمّر لان هذا الوزن لا يوجد في الاسماء الا منقولا كبذّر
اسم موضع وخضّم اسم رجل او مرتجلا للعلمية كشلّم اسم موضع بالشام ويقال هو اسم مدينة بيت

الموجود الا ان يكون
منقولا للعلمية ...

المقدس بالعبرانية او اعجميا كبقم وذكر في الصحاح ان شلم لا ينصرف للعجمة ووزن
الفعل وقد جعله المصنف فيما للعجمي ففيه نظر او يكون او له زيادة كزيادته اي كزيادة
الفعل بغيرها كاحمر هذا تقسيم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن الفعل احد الامرين
اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوايد الافعال المضارعة في اوله وانما قال بغير
ها احترازا عن يعمل فان في اوله زيادة من زوايد الفعل لكنه قابل للتاء وهذا التاء
يخرج الوزن الى وزن الاسماء فتبعده عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد
من قوله بغيرها ان لا يكون قابلا للتاء كاحمر اذ لا يقبل التاء الا ان لا يوجد فيه تاء فان
اربعا لا يوجد فيه التاء وهو منصرف لانه قابل للتاء وهذا اولى من قولهم او يغلبه لما
يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الكثرة في افعل
ممنوعة يعني ذكر بعضهم بدل قوله او يكون او له زيادة او يغلب ذلك الوزن في الفعل
وعنوا به ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله ان يكون او له زيادة على
تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك ان يكون المسمى بخاتم غير منصرف لان فاعل
في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يجئ الا كلمات معدودة كخاتم ودانق و
طابع ونحوها وباب فاعل يفاعل مفاعلة اكثر من ان تحصى والثاني ان الكثرة في افعل
من الافعال ممنوعة اذ كل ما ورد منه افعل للتعجب وورد منه افعل للتفضيل وقد يكون
افعل في الاسم من غير فعل كارنب واجدل واخيل وغير ذلك هكذا ذكروه وفيه نظر
لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وقد يجئ للتعدية كاخرجته وللنقل من واحد
الى اثنين كاكسبته مالا وقد يجئ للتعريض كابعته وقد يجئ للصيرورة كاغد البعير وعلى
الجملة فافعل التعجب يقارب افعل التفضيل وزاد هذه الابواب في افعل الفعل من غير
معارض له في الاسماء فافعل في الافعال اكثر من افعل في الاسماء وهو ظاهر ثم الاسم قد يكون
منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر كتغلب و
يشكر والا صرف ككعسب فان كان مجردا عن الضمير او مع الضمير فيحكى كما هو نحو قوله شعر
نبيت احوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما
ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله زيادة من
الزوايد الاربع كتغلب ويشكر فانه غير منصرف كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما ان لا يكون

على الزنة المعتبرة في منع الصرف نحو كعسب وضرب ونحوهما يقال كعسب الرجل اذا
مشى مشيا متقاربا بخطاه وهذا القسم منصرف عند سيبويه والاكثرين وخالف فيه عيسى
بن عمر النحوي لكونه ليس على الزنة المعتبرة في وزن الفعل كما مر واما عيسى بن
عمر فقد تمسك بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه وزن
الفعل لكان منصرفا وقد جاء غير مصروف لكونه غير منون في البيت فوجب اعتبار
وزن الفعل مطلقا واجاب عنه سيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من باب حكاية الجمل
كقوله بنى يزيد وبحثنا في الفعل مجردا عن الضمير واجيب ايضا بان جلا في البيت غير
علم بل هو باق على فعليته والتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه واما مع الضمير وحقه ان يحكى كما هو اي مع الضمير باقيا على
جمليته كما في البيت وهو نبيت احوالى بنى يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير كقوله
يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من المنقول مع الضمير والا
لقيل بنى يزيد بالفتح لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وضمه دليل على انه جملة
محكية ونبيت جملة لها ثلثة مفاعيل اولها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير المتكلم وثانيها
احوالى وبنى يزيد عطف بيان لاحوالى والثالث لهم فديد اي صياح وقوله ظلما
مفعول له للفعل المراد من الجملة اي يفتخرون ويصيحون للظلم او منتصب على الحال
اي ظالمين واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد به غيره هكذا عرفوه وهو غير تام لان
نحو فلان وفلانة يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام وكذا في الكنايات
نحو كيت وذيت وكذا قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد
غيره وقد يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف هذا هو العدل المسمى
بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به اي الا بمنع الصرف وهو المسمى بالعدل التقديري
كعمر على ما سياتي فمن الاول اي من العدل التحقيقي احاد وموحد وكذا ثناء
ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاني القوم ثلث
فلنا دليل على عدلية غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الذي يراد تقسيم الاشياء
عليه ان يكرر ويقال جاء القوم ثلثة ثلثة وثلث غير مكرر وغير مفتوح الاول فعلم
انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا غيره ومنه اي ومن الاول سحر فانه معدول

انا

من السحر على انه قياس تعريف مثله من الاسماء و وجه كون العدل فيه محققا لا مقدرا
ان سحر كان اسم جنس في الاصل وتعريف اسماء الاجناس اما باللام او بالاضافة والمفروض
انه مفرد فقياس تعريفه باللام فلما ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن المعرف
باللام وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه فعدله تحقيقي ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا
من الصرف وليس فيه سوى العدل قدر له علمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد كعلمية
مقدرة لا عدليته وجعل علما كامس عند من يعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل
سحر مبنيا لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس ومثله امس فمن يعربه ويمنعه
الصرف في الاحوال الثلث رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم فان منع صرفه عندهم
للعلمية والعدل اذ اصله ان يعرف باللام كما هو قياس مثله نحو قوله لقد رات عجبا
مذ امسا وآخره عجايزا مثل السعال خمسا فان امس ممنوع من الصرف لانه فتحه في حال
الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع فقط فمن يقول مضى امسُ بالضم وقمت امسِ بالكسر
وخرجت اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا في حال الرفع واما في
حال النصب والجر فيبنيه بالكسر واللغة العليا وهو مذهب اهل الحجاز بناؤه اي بناء
امس على الكسر في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنه اي ومن
الاول اخر فانه معدول عن الاخر على راي وعن آخر من على الصحيح بمعنى آخر جمع
اخرى واخرى تانيث آخر وآخر افعل التفضيل فحقه ان لا يستعمل الا بمن او باللام
او بالاضافة وجاء أُخر غير مستعمل باحديها فهو معدول قطعا عن احدها هذا بيان
تحقق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه
اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف لان آخر ورد نكرة
فالمناسب ان يكون المعدول عنه ايضا نكرة وهو الذي معه من اذ المعرف والمضاف
معرفتان اذ يقال مررت بنساء أُخر يوصف به النكرة ولمن قال انه معدول عن
اللام ان يقول ان أُخر روعي فيه المطابقة مع موصوفها افرادا وتثنية وجمعا اذ يقال
رجل آخر ورجلان آخران ورجال أُخر فقد روعي فيه المطابقة وهو اما الذي
معه اللام او الذي هو مضاف اما المضاف فلا يجب فيه المطابقة واما المعرف باللام
فيجب فيه المطابقة فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام

لاعما

لاعما فيه من ولو كان معدولا عما فيه من لم يراع فيه المطابقة اذ الذي فيه من يجب فيه
ترك المطابقة فلا يناسب ان يكون معدولا عنه اذ المناسب عدل ما يجب فيه المطابقة
عما يجب فيه المطابقة ثم السيف يضاربه ومنه جُمَع لانه عن جَمْع مسكن العين على
راي اذ قياس افعل وفعلاء ان يجمع على فُعل كحمر فلما ورد جُمَع غير مسكن علم انه فرع
عن مسكن وعن جماعى على راي لان ذلك القياس فيما لم يجمع مذكره بالواو والنون
كاحمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون فكان جمعه على فعل مسكن العين واما اجمع
فقد جمع بالواو والنون فلا نسلم ان قياسه فَعْل مسكن العين بل قياسه فعالى لانه قياس
جمع الاسماء كصحارى وعن بعضهم هو معدول عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء
كصحراوات وعلى الجملة فعدليته محققة والنظر في تعيين المعدول عنه فلذلك اورده
في هذا القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل التقديري اي الذي لا
يستدل على عدليته الا بمنع الصرف عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يكن
تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل ولهذا اي ولكونه علما غير منصرف قالوا انه
اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لانه لا يكون علما
لفوات تشخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا
لانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل
على عدليته فلا يكون العدل مقدرا مع انه المفروض فيقال جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم
هذا لازم لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني اذا لم يثن العلم المعدول ولم يجمع فان اريد التثنية
والجمع لم يغير عن لفظه فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال جاء
تأبط شرا كلاهما في التثنية وتأبط شرا كلهم في الجمع ومنه اي ومن الثاني وهو العدل
التقديري باب قطام في تميم على ما ذكر يعني ان تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلا بد
فيه من تقدير العدلية ليكون فيه سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى ان
باب قطام ينبغي ان لا يعد من القسم الثاني المفسر بانه لا يستدل على عدليته الا بمنع
الصرف فانا نمنع ذلك اذ قطام عدليته ليس لاجل منع الصرف بل لان فعال فيما سواه
معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا تنفك القاعدة وهو ان باب فعال
معدول وان قدر العدل فيه كما في عمر فليس كذلك لان عمر لو لم نقدر فيه العدل لزم

باب م
قطام
بلزوم حزم م

منع صرفه بدون سببين وههنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية والتانيث فلا يحتاج
الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكر و في الحجاز هو مبني على الكسر وعليه قوله
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز يبنونه لمناسبته
لنزال عدلا وزنة الا ما كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه على الكسر لان الامالة
غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة فكسروا ليميلوا ومنه اي من
هذا الذي بني على الكسر لكون آخره راء قولهم من دخل ظفار حمّر معنى حمّر صبغ
ثوبه ثوبه بالمغرة وهي الطين الاحمر لانه يعمل فيها المغرة وقيل حمّر تكلم بلغة حمير
قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل
فخجل الملك وقال الملك ليس عندنا عربيتك من دخل ظفار حمّر وظفار قرية باليمن الا
القليل منهم قال الشاعر ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار اسم ارض كانت
لعاد هذا استثناء من قوله فان تميما وافقوا الحجازيين في بنائه اي الا القليل من تميم
فانهم لم يوافقوهم فيما فيه الراء بل اعربوه ومنعوه الصرف كما في البيت وانما ادخل على السوى
وبار لضرورة الشعر ووبار فاعل هلكت فقد اعربه وجهرة اي هلاكا ظاهرا مكشوفا
واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا تقدح فيه الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم
ولهذا اي ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لفوات الوصفية الاصلية اذ الاربع
في الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع اسود اسما
للحية ونحوه كادهم للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه في الاصل وصف وان
غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا تقدح فيه الغلبة وقد منع قوم اجدل واخيل
وافعى لتوهم معنى الوصفية بما قيل ان الاجدل ماخوذ من الجدل وهو القوة واحكام
الفتل ويقال هو مجدول الخلق وان الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه
طائر ذو الوان وافعى لما فيه من معنى الخبث يقال منه تفعى الرجل اذا ساء خلقه
وانه ضعيف فان ظاهرها انها اسماء وهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر في الاستعمال
صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد
ودواب ومصابيح يعني بعد الفه حرفان لفظا وتقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا
كدواب فان اصله دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلثة احرف اوسطها ساكن

فان قلت مدائني بعد الفه حرفان وكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو منصرف
فكان حقه ان يذكر قيدا يخرجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الفه حرفان
او ثلثة تقع آخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدائني بعد ما لحقه ياء النسبة جعل الحرفين
بعد الالف وسطا مخرجا عن كونهما طرفين فالمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلثة ان
يكونا واقعين طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان في مدائني حشو
لا طرف وانه اي ان الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى سببين يعني انما قام
مقام السببين لان هذه الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلثة لم يرد الا جمعا فكان جمعه
لازما فقام مقام سببين لكونه جمعا لازما مجرى لزوم الجمع مجرى سبب آخر فكان
غير منصرف للجمع وللزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع
لعدم اللزوم اذ هو وصف للجمع الذي فرع ووصف الفرع فرع كما ذكر في التانيث
بالالف ان فيه تانيثا ولزوم تانيث ولا يلزمنا باب افعل وافعال لجريهما مجرى
الواحد في قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان باب افعل
وافعال كاكلب واجمال جمعان لازمان ايضا فكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام
السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما
ليسا جمعين وانهما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظهما فيقال في
اكلب اكيلب في التصغير وفي الجمع اكالب وفي افعال كاجمال اجيمال في التصغير وفي
الجمع اكالب وفي افعال نعال في نعام اناعم واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية
فيهما فكانهما ليسا جمعين فلا يرد وهذا على الحقيقة ليس بوارد لانه شرط في الجمع المعتبر
ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا كذلك بل انما يرد ان على
من قال السبب جمع لا نظير له في الاحاد فكانه اورد على اصل لزوم الجمع ولكن اللزوم
صفة للجمع الذي بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده هو السبب حتى يورد
عليه فسقط السوال من اصله وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر
هذا ايضا سوال وجواب فالسوال ان حضاجر علما للضبع مفرد فكان حقه ان لا يمنع
من الصرف لفوات اصل الجمع فاجاب بانه منقول عن جمع حضجر وهو العظيم البطن
فكانه كان في الاصل جمعا ثم سمي به كما لو سمي بمساجد رجل فانه ممتنع من الصرف وان كان

مفردا نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا ههنا وسراويل اي وامتنع سراويل من الصرف
مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا يعني لم يستعمل في المشهور سروالة فيقدر ليكون
واحد السراويل لئلا يرد ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم
ضوارب نصبا وقيل نصبا وجرا يعني نحو جوار مما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كعوال
جمع عالية وغوال جمع غالية ومواش جمع ماشية وفيه قولان احدهما وهو الاعرف ونظائرها
ان حكمه حكم قاض في الرفع والجر فيقال هذه جوار كما يقال هذا قاض ويقال مررت
بجوار بالجر كما يقال مررت بقاض يعني لا يفتح الا في حال النصب فيقال رايت جواري
كما يقال رايت ضوارب يعني انه في النصب اعرابه لفظي وفي الرفع والجر تقديري
والقول الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر فكما يقال رايت ضوارب
ومررت بضوارب يقال رايت جواري ومررت بجواري بفتح الياء فاعرابه
في الرفع تقديري وفي النصب والجر لفظي وبهذا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحق
على الفرزدق في قوله فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
قيل لما قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
لحنه عبد الله بن ابي اسحق الزيادي النحوي فهجاه الفرزدق بهذا البيت وهو
فلو ان عبد الله مولى هجوته البيت وعبد الله مولى بني الحضرمي وبنو الحضرمي من
حلفاء بني عبد شمس والمولى الحليف الذي انضم الى قوم وهو ذليل ليعتزّ بهم فاذا
حالف رجل مولى كان اذل فلما بلغ هذا البيت ابن ابي اسحق قال قولوا للفرزدق
لحنت في هذا البيت ايضا حين حركت ياء موالي في الخفض المسحت من اسحته
اذا استاصله فالمسحت المهلك والمجلف الذي بقيت منه بقية من الجلف وهو القشر
يقال جلفت الطين عن راس الدن وجلفت الشيء قطعته واستاصلته والتنوين
بدل عن الياء المحذوف عند سيبويه في احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف
والتمكن في الاخرى اي في الرواية الاخرى اذ لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الالف
الاحرف واحد وزيف بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة يعني
ان نحو جوار فيه روايتان عن سيبويه احديهما انه ممتنع عن الصرف والتنوين
ليس للتمكن بل هو بدل عن الياء المحذوف او عن حركة الياء وروايته اخرى منع

ان الاسم منصرف كما هو مذهب الاخفش و   التنوين للتمكن وعلل صرفه
بان شرط هذا الجمع ان يكون بعد الفه حرفان   فصاعدا ولم يبق هنا بعد الحذف
الاحرف واحد بعد الف وزيف هذا بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء
الكسرة لان الياء لو لم يكن في حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت الياء في حكم بقاء
الكسر فينبغي ان يحكم بثبوته في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله ومثله اي ومثل نحو جوار
اعيش اذا صغر فيقال أُعَيِّش فان فيه الوجهين كما في جوار ففي وجه حكمه حكم قاض
رفعا وجرا وحكم ضوارب نصبا فيقال هذا أُعَيْش ومررت باُعَيْش ورايت
اعيشي كما يقال رايت أُفَيْضِلَ والوجه الثاني ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا
فيقال رايت اعيشي ومررت باعيشي وفي الصرف وعدمه ايضا مثل جوار فانه
قد يقال انه غير المنصرف لان الياء المحذوفة في حكم الثابت اذ اصله اعيشي بوزن
افيضل وقد يقال انه منصرف لان الياء محذوف حذفا مستمرا فلم يبق زنة الفعل لان
أُعَيْش بوزن كُلَيْب صورة فهو منصرف واجاب بان المحذوف في حكم الثابت
بشهادة بقاء كسر الشين واما التركيب فشرط تاثيره العلمية لانه بعد العلمية يحصل
الامتزاج بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة تعرب باعراب واحد بخلاف ما اذا
لم يكونا ممتزجتين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجتين فلم يكن
لهما اعراب فالامتزاج انما حصل بالعلمية فلذلك اشترطت وان لا يكون باضافة لان
الاضافة توجب اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية
فلم يوجد فيهما امتزاج بجعلهما كلمة واحدة تستحق اعرابا واحدا وهو المعتبر في منع
الصرف ولا اسناد لان الاسناد يقتضي استبقاء الاسم على حالة الاولى فيكون محكيا
فيتعذر الاعراب فيه ومنع الصرف في المعربات بعد ان يكون بين اسمين اي شرط
التركيب ما ذكرنا بعد ان يكون بين اسمين احترازا عن نحو هاشمي علما فانه لم يعتبر تركيبه
لانه بين اسم وحرف لانه لشدة اتصال الحرف به يتنزل منزلة احد حروف الكلمة فلا
يظهر حكم التركيب ولكونه فرعا وشرط وجوب تاثيره اي تاثير التركيب ان لا يكون
الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف لبني فبعلبك ممتنع لوجود شرط
الوجوب اذ ليس الثاني متضمنا للحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف

والابقاء على الفتحة يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني حرف العطف قبل العلمية جاز
فيه وجهان بعد العلمية احدهما عدم اعتبار تضمنه ادخال العلمية لا يراد تضمنه للحرف
فهو معرب ممنوع من الصرف كبعلبك والثاني ان يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية
نقل الى العلمية فجاز ابقاء الفتح اعتبارا للمنقول عنه وكما روعي المنقول عنه في الاعراب
روعي ايضا في البناء فلم يجب تاثيره واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية
وشرطها علمية في العجمية والزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط كابرهيم في الزيادة على
الثلثة وملك اسم ابي نوح عليه السلام في تحرك الاوسط وانما اشترطت العلمية في
العجمية لانه لو لم يكن علما في العجمية ونقل الى العربية خف على لسانهم فادخل اللام
والاضافة بخلاف ما اذا كان علما فانه تمتنع اضافته وادخال اللام عليه يعني لا يجري
عليه احكام العربية فيقوى امر العجمة ويشترط مع العلمية احد الامرين من الزيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان الثقل بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط ونحو
نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الاوسط ففيه خفة تقابل احد السببين فيكون
منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور حتى يجب منع صرفهما مع فوات شرطها
وهو تحرك الوسط ولم تعتبر في نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا
من الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والمعنوية له ولا يلزم من كونها مرجحة
كونها سببا موثرا في منع الصرف واما الالف والنون فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه
العلمية تحقيقا للزومه نحو عثمان وان كانتا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى بعد
ان كانت على فعلان تحقيقا للمضارعة فسكران ممتنع يعني على الوجهين لانه انتفى فيه
فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف على الوجهين لانه وجد فيه فعلانة و
انتفى فيه فعلى ورحمن مختلف فيه فعلى انتفاء فعلانة يمتنع من الصرف وعلى اعتبار
وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه رحمى وقوله بعد ان كانت اي فعلى على فعلان اي
في المذكر تحقيقا للمضارعة يعني ان الالف والنون مضارعتان لالفي التانيث في حمراء
لانهما زيادتان زيدتا معا في آخر الكلمة ولكون ما قبلهما مفتوحا ولكون اول الزيادتين
مدة فهذه الوجوه لبيان اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقق المضارعة وجها آخر
وهو ان مذكر كل واحد منهما مخالف بالصيغة لمؤنث الآخر ففعلان مذكر ومؤنثه فعلى

اعتبار و

وافعل

وافعل مذكر كاحمر ومؤنثه فعلاء كحمراء فيكون مذكر كل واحد منهما بناء مخالفا لمؤنثه
تحقيقا للمضارعة بينهما وهذا معنى قولهم ان فعلان وفعلاء متضارعان ايضا من حيث
ان مذكر كل واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مؤنثه ومذكره
في الصيغة متساويان لا يختلفان الا بوجود التاء وعدم التاء بخلاف فعلان وفعلاء
فانهما يختلفان صيغة كما ان حمراء واحمر مختلفان صيغة ولذلك قال بعد تحقيقا
للمضارعة بينهما واما الف الالحاق فهي الف تلحق الآخر وحدها لا للتانيث وشرطها
العلمية كارطى اذا سمي به ويدل على انها لغير التانيث مجيء ارطاة فتركيب الالحاق بالف
تلحق آخر الكلمة لا للتانيث ولا يريد بالالحاق هنا ان يلحق به الاسم باصل فان الف قبعثرى
للالحاق فانها الف لحقت آخر الاسم وليست للتانيث بدليل قبعثراة وليس في الكلام سداسي
اصلي يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه به فعلى هذا لو سمي بقبعثرى كان غير منصرف
للعلمية والف الالحاق لانه بالعلمية اشبهت الف التانيث بامتناع دخول التاء كما ان ارطى
اذا سمي به لا يدخله التاء فيشبه الف التانيث وقوله وحدها اي هي الف مفردة هكذا نقل
في الحواشي عن المصنف وفي جعل الف الالحاق سببا نظر لانه يتوقف على استعماله من العرب
ممنوعا من الصرف والا فقد لا يسلم منع صرفه ولذلك لم يذكر صاحب المفصل وعنده كونه
سببا لمنع صرفه فارطى عندهم بعد التسمية ليس فيه الا سبب واحد فحقه ان يكون منصرفا
وهذان الاخيران يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتين لا يعدان سببين
اصليين بل هما فرعا الفي التانيث هذا في ارطى ظاهر لان سببيته تتوقف على شبهه
بالف التانيث اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه
كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في غيره فثبت فرعيته من هذه الجهة لكن ذكروا
لوجه المعنوية مضارعتهما لالفي التانيث لان فرعيته تتوقف على هذا الشبه بخلاف
الف ارطى فان فرعيته تتوقف على هذا الشبه ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة
مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا وما تمسكوا به يبطله لحوق التنوين بخير منه وشر منه
يعني ان غير المنصرف يجوز صرفه لضرورة الشعر مطلقا يعني في كل شيء نحو قول الشاعر
عهدت بها وحشا عليها براقع بالتوس وهذي وحوش اصبحت لم تبرقع وانما جاز
صرف ما لا ينصرف لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في آخره الف التانيث

المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين
فسقط الالف فتودى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة
تلجى اليه فقوله للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون
صرف افعل من كذا الملازمة من الدالة على المفاضلة فصار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول
التنوين فيه وقال المصنف وجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه
وشر منه لانهما بوزن افعل في التقدير وللتناسب عطف على قوله للضرورة اى
يجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا فانه قارن كلمات
منصرفة فصرف لتناسبها ولا يجوز عكسه اى لا يجوز منع الصرف المنصرف لضرورة الشعر
لانه ليس رد اله الى اصله بخلاف الاول واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها
اى من غير سبب آخر متمسكين بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم
بان الرواية يفوقان شيخى في مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية الاخرى صحيحة
ومنقولة في صحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك الرواية الصحيحة بل الاولى في الجواب
ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وقبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين
عيينة والاقرع وما بعده وما كان حصن ولا حابس البيت وبعده شعر وقد كنت
في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع الا افابل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وما
جمع افيل صغار الابل
كنت دون امرء منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى جمعا من المؤلفة منهم من بني فزارة عيينة بن حصن ومن بني تميم الاقرع
بن حابس كل واحد منهم مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من سلم حنين فقال
العباس في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم اتجعل البيت والعبيد اسم فرس العباس فاعطاه
النبي صلى الله عليه وسلم ايضا مائة ناقة يقال السلطان ذو تدرء اى ذو عزة وقوة
على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع من الدرء والتاء زايدة والمرداس بكسر
الميم اصله الحجر الذي يرمى به البير ليعلم افيها ماء ام لا وبه سمي الرجل وقوله لم اعط
شيئا ولم امنع معناه اني لم امنع لاني اعطيت بعضا ولم اعط شيئا استحقه وهو المائة
وما احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا يكون سببا الا مع ماهي

شرطه والعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة
وليست من اوزان الفعل فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد نحو رب سعاد وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه
العلمية كآذربيجان فان فيه العلمية وتانيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون
يعني يكون العلمية مؤثرة فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما
ان تجامعها اولا فان لم تجامع كالوصف فليس مبحثا وان جامعتها فاما ان تكون مؤثرة
اولا فان لم يكن كالجمع والفي التانيث فليس مبحثنا ايضا وان كانت مؤثرة فاما ان يكون
العلمية شرطا فيها اولا فما هي شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والتانيث
والتعريف وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل فالعلمية المؤثرة لا تكون الا مع
ما هي شرط فيه او مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هي شرطه فاذا انكر انتفى الشرط
فيبقى الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن
الفعل فكان مظنة لان يتوهم انه بعد التنكير يبقى السببان وهما العدل ووزن الفعل
ودفع هذا الوهم بقوله وهما متضادان فلا يكون اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن
الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان وبيان التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب
الاستقراء فيما ذكرنا نحو فعل كعمر وفعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس
شئ منها بوزن الفعل فلا يجتمع وزن الفعل والعدل بل لا يكون مع العلمية الا احدهما
ثم اذا انكر بقي على سبب واحد فيكون مصروفا وذكر في تنكير العلم قوله رب سعاد و
قطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه رب مسمى بسعاد ومسمى بقطام فسعاد
مثال لما كان العلمية فيه شرطا وهو التانيث فبقي بعد التنكير بلا سبب وقطام مثال
ما بقي على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل والتانيث فاذا انكر بجعل اعتبار التانيث
فبقي على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم وهذا واضح قوله والعدل ووزن
الفعل هما مجروران عطفا على ما هي اي الا مع ما هي شرطه او الا مع العدل او وزن
الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا بالوصفية
هذا استثناء من الضابط المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة
فاذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان ينصرف لان

العلمية وجدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب واحد وهو وزن الفعل فانصرف
فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا للوصفية الاصلية فالخلاف راجع
الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل هي معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه
ولم يعتبرها الاخفش ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم يعني كل ما كان صفة في الاصل
فجعل علما فينبغي ان يمنع من الصرف حال كونه علما للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب
بانه لا يلزمه لان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية فلا يمكن اعتبار المتضادين في
حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذي كان وصفا فانه يمكن اعتبار
الوصفية الاصلية لارتفاع ما يضادها وهو العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية
مضادة للعلمية في الحال لان معنى الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق
على العلم انه كان وصفا في الاصل فهما غير متضادين كما ان نحو الحسن علما ادخل فيه
اللام باعتبار الوصفية الاصلية في حال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولذلك
ادخل فيه اللام فلم لم يعتبر الوصفية الاصلية في نحو حاتم قلت غاية ما ذكر في الفرق
بينهما ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية شرط لكون سببا لمنع الصرف واما
اللام في الحسن فتستلزم اعتبار الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس شرطه ان يكون
مع العلمية في ادخال اللام فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع
الصرف يشترط فيه اعتبار الوصفية والعلمية وهذا انما يصح اذا سلم

مع ح

التضاد بين الوصفية الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من اصله فلا يكفي
هذا الفرق في الجواب وغاية تقرير مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء
اعتبار الوصفية الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل وهو الان
وصف كاحمر في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الان اسم جنس غير
علم كاسود للحية وادهم للقيد واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل فلم يعهد
اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش بيانه واما بعد تنكير العلم فقد رجع مساويا
لصورة الاسود والادهم لانه ليس معه المنافي ح ومعنى قوله لما يلزم من اعتبار
متضادين في حكم واحد اي اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وهو منع

الصرف فان اجتماع السببين معا شرط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين
احديهما نحو الحسن علما فانه انما ادخل اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية
ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال اللام والثانية الاحاوص فان هذا الجمع انما
يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام انما يكون باعتبار الوصفية فاذا جمعناه
هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبرنا الوصفية والعلمية لكنهما في الحكمين اما الوصفية
فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جمعه هذا الجمع ويمكن ان يقال هذه الصورة
خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار اجتماع السببين معا اذ اعتبارهما معا ليس بشرط
في ادخال اللام ولا في الجمعية وانصرف احاد ونحوه كثلث ومثلث علما لانه لا يمكن
اعتبار العدلية الاصلية لانه يستلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية
مع العلمية فيمتنع كحاتم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعني اذا نكر احاد ونحوه فيزول
مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فترد العدلية مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر باعتبار
الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغي ان لا يعتبر فيه الجمعية لان الجمعية تنافي
العلمية ولذلك اذا جعل العلم تناول بتنكيره فالجمعية منافية لها قلت المراد انه مشابه
للجمع فلذلك اعتبر ولذلك قالوا من الاسباب الجمع وما يشابه الجمع فان قلت فلم
اعتبر مشابهة الجمع في التاثير ولم يعتبر مشابهة العدل قلت لان الجمع اعتبر في تاثيره
صيغة منتهى الجموع فكونه على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية لم يعتبر في اعتبارها
كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاولى دون الثانية وطريق تنكير العلم
ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر او يكون صاحبه
قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم
لكل فرعون موسى لما ذكر المسئلة السابقة وهو ان ما احد سببيه او اسبابه العلمية ينصرف
عند التنكير كان مظنة لان يقال فما طريق تنكير العلم فقال وطريق تنكير العلم الى آخره
وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسماة به يعني ان لفظ
زيد مثلا الواحد متشخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطئا يدخل
فيه كل من سمي به فيخرج عن العلمية ولم يقتصر على قوله ان يتاول بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم
منه التنكير بل يكون خروجا من التعريف العلمي الى التعريف اللامي فانما يكون نكرة اذا

فكلاهما معتبران في حكمين مختلفين وهما ادخال اللام وجمعه هذا الجمع

اريد واحد من المسمى به فلذلك قال نتاقل بواحد من الامة المسماة به ولم نقل بالمسمى به
ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد كان معناه ان المسمى بزيد المشار
اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره
باعتبار ارادة واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسماه مشهورا
بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى
فالفرعون مشهور بالظلم فكانه اريد لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى
اي عادل محق فالتنكير في الاول باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار
الاتصاف بالمعنى الذي فيه اذ ليس المراد بقولهم لكل فرعون موسى لكل موسى فرعون
مسمى بموسى وهذا المثال ان ورد في استعمال العرب فتاويله ما ذكره على انه يحتمل
ان يقال لا حاجة الى تنكيره بل يقدر المثل كما قيل في لا هيثم الليلة للمطي وفي قضية ولا
ابا حسن ان المراد لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن فيحتمل في المثال ان يكون التقدير
لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة الى تنكيرهما بل يقدر المضاف
وهو المثل ولعل صاحب المفصل الفاضل يذكر الطريق الثاني بناء على هذا الاحتمال او لم
يره واردا في استعمالهم والتصغير لا يخل بسبب الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا
صدره عن الزوايد لانخرام الصيغة نحو أحيد تصغير آحاد ومسيجد في المسمى بمساجد
اي في تصغير المسمى بمساجد وخضيضم تصغير خضم اسم رجل بخلاف أحيمر وتغيلب
لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني من حيث يمكن الاستدلال عليها وهي في الاول
مجهولة لا يمكن ان يعرف يعني التصغير لا يخل بسبب من الاسباب الا ما استثني
اما الوصف فظاهر انه لا يخل التصغير به بل يزيد وصفا الى وصف فاذا قلت ضويرب
تصغير ضارب فضارب كان وصفا وضويرب يدل على حقارة في ذلك الوصف
والحقارة وصف آخر فلا يخل بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا التانيث
لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا التركيب مثل بعلبك لو قيل بعيلبك كان التركيب
باقيا بحاله اما العجمة ففيه موضع حزازة اذ لو صغر العجمي فينبغي ان يضعف امر العجمة
بهذا التصغير فينبه نظروا الالف والنون ان كان في صفة فظاهر ان التصغير لا يخل به
لانه يقال سكيران فيبقى الالف والنون بحاله وكذا ان كان في الاسم كعثمان وعمران

ومروان اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير لا يخل بالزنة لبقاء
الالف والنون بحالهما فقوله لانخرام الصيغة علة للمستثنيات المذكورة يعني انما
اخل التصغير بها لانخرام الصيغة فالعدل اذا صغر وقيل أحيد لم يبق وزن فُعال وكذا
الجمع نحو مسيجد لا يبقى وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص كخضم وبذر فانه لا يبقى
ذلك الوزن ثم استثنى من وزن الفعل فقال ما خلا صدره عن الزايد يعني اذا كان
في اوله واحد الزوايد كاحمر فانه يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغيره
تغيلب فصيغة المكبر كانها باقية محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها يعني ان حروف
المكبر وهي الهمزة والحاء والميم والراء باقية بحالها لكن اختلفت الحركات وكذا تغيلب
حروفه الاصول باقية واختلفت الحركات فهذا معنى كون الصيغة محفوظة يعني
حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص كخضم فانه في التصغير يقال خضيضم فحروف
الاصول وان كانت باقية ايضا لكن بعضها كان في الاصل مدغما وهو الضاد في خضم
وفي التصغير صار منفككا بينهما ياء التصغير فالصيغة المدغمة لم تبق بحالها فلذلك قال
وهي اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها منفكة وقد كانت
مدغمة فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد
فانه اذا قيل مسيجد لم يبق جميع حروفه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيد لم يبق
الالف فحروف الاصول غير باقية فانخرمت الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو احيمر و
تغيلب بعد التصغير انما امتنع صرفهما لانهما بوزن الفعل ايضا فان أحيمر كأبيطر انا وتغيلب
كتبيطر انت فبعد التصغير هما على زنة فعلين فالتصغير ما اخل بزنة الفعل اصلا بل نقل
الفعلين الى زنة فعلين آخرين فاحمر كان بوزن اعلم واحيمر بوزن أبيطر ثم التصغير
لا ينقل الاسم به الى الوصفية لجواز عليمون وفتيون مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا
قيل يمنع صرف أديهم مع صرف مكبره خليق بان يخل بالعلمية كالنسبة الا انهم لم يفرقوا
بين المصغر والمكبر في اعتبارهما فقالوا هذا طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر كانه يجعل
نكرة الا ان جعله وصفا له محضا التصغير مبتدا وخبره قوله خليق هذا ايراد وجواب
اما الايراد فهو ان لقايل ان يقول التصغير ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا لان التصغير
يجعل الاسم وصفا ولذلك يجوز عليمون وان لم يجز في غلام غلامون وفتى لا يجمع بالواو

والنون ومصغره وهو فتي يجمع بالواو والنون لان الجمع بالواو والنون انما يكون
للعلم او الصفة وغلام وفتى ليسا بعلم ولا صفة فلم يجمعا بالواو والنون ولان التصغير
يجعل الاسم وصفا قالوا ادور جمع دار منصرفه واما اذا صغر وقيل ادير حكموا بمنع
صرفها لوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية
فكان خليقا بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان النسبة ايضا تنقل الاسم
الى الوصف كهاشمي وهاشم فان هاشما اسم محض لا يوصف به وهاشمي يوصف به
نحو رجل هاشمي فاجاب بانهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا
طليحة غير منصرف للعلمية والتانيث وكذا طليحة للسببين وغاية تقريره ان العلمية
كانها وردت على المصغر لا ان التصغير ورد على العلم فقولك طليحة صغر اولا
فقيل طليحة ثم كانهم جعلوا طليحة بعد التصغير نبزا وعلما فهب ان التصغير يجعل
بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف علما فقدر ان تلك الوصفية بطريان علميتها
فلذلك اعتبرت العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله لا ان جعله وصفا محضا يعني
ان التصغير جعل طلحة المكبر وصفا لكن لما طرأت العلمية على الوصف لم يبق تلك الوصفية
بحالها وكانه اخرجه عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم يخل بالعلمية
ولا يخفى عليك انه تمحل والمصنف لم يخف عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر نبزا
وما ذكرناه توضيح المسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان يجاب بجواب آخر وهو ان التصغير
لا يخل ههنا بالعلمية قولك ان التصغير بمنزلة الوصف قلنا بمنزلة وصف للعلم او بمنزلة
وصف مطلقا الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا اذا قلت في زيد زييد فمعناه انه
علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير وصف الحقارة فلم يخرج العلم عن
كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمعنى التصغير لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة
فصار علما موصوفا بصفة فقولك طليحة في التقدير منفك ومعناه طلحة الحقير فالعلمية
باقية بحالها وهذا كانه اجود ويمكن تنزيل قوله لا ان جعله وصفا له محضا عليه و
معناه ان المصغر جعل المصغر نبزا لا ان جعل المصغر وصفا محضا له اي للعلم التصغير
اي لم يجعله وصفا محضا للعروض التصغير بل معناه انه علم موصوف بصفة
زايدة وهي الحقارة كما ان قولك غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات باقية وانضم

اليها

اليها صفة الحقارة فلانضمام هذه الصفة صح جمعه بالواو والنون هذا غاية تقرير هذا الكلام
والله اعلم والكلمات المتهجي بها في اوايل السور فمن جعلها اسماء لها فما لا يتاتى فيه الاعراب
نحو كهيعص والمر محكي ليس الا واما ما يتاتى فيه الاعراب بان يكون اسما فردا كص
ونحوه او اسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم بجعلها
واحدا كدارابجرد فسائغ فيه الحكاية والاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث وعليه
قوله يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم يعني ان كلمات التهجي الواقعة
في اوايل السور اختلف فيها فقال بعضهم انها حروف مقتطعة من كلمات فالم معناه انا الله
اعلم والمص انا الله اعلم وافصل وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا
هي على قسمين قسم لا يتاتى فيه الاعراب نحو كهيعص فتعين كونه محكيا لا غير اذ لا يمكن له
اعراب والا لكان اسم واحد مركبا من خمس كلمات ولا يجوز تركيب اكثر من كلمتين في
كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونه محكيا وقسم يتاتى فيه الاعراب
وهذا على ثلثة اقسام احدها ان يكون اسما فردا كص ونحوه والثاني ان يكون اسماء
مجموعها على زنة مفرد كطاسين فانه بزنة قابيل وكذا حاميم والثالث ان يكون ايضا
اسماء لا يوازنها مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد كطاسين ميم فانها بمنزلة مركب كدارابجرد
فهذه الاقسام الثلثة يجوز فيها الحكاية ويجوز فيها الاعراب مع منع الصرف للعلمية
وتانيث السورة كما جاء في قوله شعر يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل
التقدم فاعرب حم ومنعه الصرف والشعر لقاتل محمد بن طلحة السجاد وهو شريح
ابن اوفى العبسي وقبله شعر واشعث قوام بايات ربه قليل الاذى فيما ترى العين
مسلم يذكرني البيت وبعده شعر سككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين والفم
اما الاعراب فيه فظاهر لوقوعه في التركيب ووجود السببين لمنع الصرف واما الحكاية
فلانها كانت كلمات حقها ان يوقف عليها ولا توقع في التركيب بل تعدد تعديدا كقولك
ثوب غلام جارية فاستبقى ذلك الحكم الذي كان له قبل التركيب فحكي ثم المعرب كلا
نوعيه يعني الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان عمه الاعراب على سبيل الاستبداد
او على سبيل التبع لغيره والمستبد اما مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم وهذا
بيان ذلك المرفوع وهو من الاسم انواع منها الفاعل وهو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه

مقدما عليه ابدا نحو قام زيد من في من فعل للبيان للمسند اليه فان قلت ظاهر هذا
تقتضي ان تكون الفعل هو المسند اليه ولا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند اليه قلت
الضمير في اليه لو رجع الى اللام في المسند لزم ذلك وهو ان الفعل مسند الى نفسه وليس
كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف وهو ما اي هو المسند الى ذلك الشئ
فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا الى نفسه فقوله من فعل بيان للمسند الى يعني
وهو المعبر عنه بقوله ما فقوله او شبهه يعني به الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف ويعبر عنه بمعنى الفعل لا
لشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فان اندرج
لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه
ان يذكرها هنا ايضا او معناه مقدما عليه احتراز عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه ولكنه
ليس مقدما عليه فلا يكون فاعلا وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى زيد وقد يمنع
بانه مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا تاكيد للتقديم الا ان يقال المفعول به ايضا مسند اليه
الفعل ويتقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت وان اريد
بالاسناد اليه الاخبار عنه من حيث المعنى بحيث يجيب ما وقع خبرا للمبتدا اذا قدم على المبتدا
يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس تقدمه عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون الا الفاعل
الا واحدا اذ المسند لا يسند لان تعلق الفعل بالفاعل بجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند مرة
الى الفاعل فقد حصل الاسناد والتقوم به فتمت الجملة فلو اسند معه الى شئ آخر لما تم الاسناد
الاول لكنه تام كما ان المضاف اذا اضيف الى شئ في تلك الحال لا يضاف الى شئ آخر معه
ولان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول
على جهة التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه فلذلك تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ تعلق
الاسناد واحد سواء اسند الى الواحد او الى الاثنين او الى الجماعة وقولهم قام الزيدان
فالمسند اليه المجموع لكل واحد منهما يعني قد يتوهم ان قولك قام الزيدان الفاعل فيه ليس
واحدا فاجاب عنه بان المسند اليه المجموع لكل واحد منهما وبيانه ما ذكرنا وهو ان جهة
الاسناد بين الزيدين لا تختلف فهما متحدان في اسناد الفعل اليهما معا فهو بمنزلة قولك قام

الكثير

الكثير فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افرادا متعددة فالفاعل واحد وموارده
متعددة بخلاف المفعول والحاصل ان المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير
عنها باسرها بلفظ واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد زيد
امكن ان يعبر عنهما بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجميع يمكن التعبير عنه
بلفظ واحد وكذا في المختلفين نحو جاء زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو
الرجلان فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت المفعولات متعددة للاحتياج
اليها واما قوله شعر تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميلة رادف يمن
روى البيت لاوس بن حجر وقبله شعر كان بجنبيه جبائن من حصى اذا عدّ مرّا
به متضايق من تضايف الوادي اي تضايق والمواهقة المسايرة ومد الاعناق والسير
وقال ابن السيرافي في شعره يلي به اي يدي العير يعني انه تقدم العير الاتان ويسير خلفها
فيداه تعملان عمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر العير وفي رواية خلف
الحقيبة وهما كنايتان عن الكفل وجبائن من حصى اي يثير التراب والحصى فيرتفع من
جانبيه فيصير كالجبائن والعذر المكان الذي فيه حجر عادر الناس المورود به مرّ ابواي
الاتان والعير والزميل الرديف ورفع يداها ولم يجعلها مفعولا به لتواهق لان اليدين
في المعنى مواهقتان كالرجلين فحملهما على المعنى كانه قال تواهق رجلاها تواهقهما يداها
وقوله فيمن روى اشارة الى الرواية الاخرى التي ذكرها ابن السيرافي فقد قيل ان الفاعل
لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس
عكسا سواء ورفع الاسمين [illegible] معا بعد على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت تصح في كل
واحد منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعده
فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد يتعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا و
اجاب بان الفاعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول وهو في باب المفاعلة
كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه مضارب
ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اي مسايرتان لليدين فكذلك
اليدان ايضا مواهقتان لهما فليس الممتاز منهما بالذات لاستواء الطرفين في نسبة الفعل
اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد عمرا يصح بالعكس ان يقال ضارب

زيداً عمرواً وتوهم انهما فاعلان في الحقيقة اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الآخر
في الفاعلية فوقع الظرفان لهذا التوهم يعني كانهما فاعل واحد ثم قال وللعدول الى غير ذلك
مندوحة اي سعة للمساغ اي ساغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة
الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل وجوها أُخَرَ احدها انه على لغة من يجري التثنية
في الاحوال الثلثة مجرى واحدا وهم الكنانة فيقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان
وجاني الزيدان فجاز في البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعولية
وليس بفاعل والثاني ان يقدر فعل آخر اي تواهقها يداها والثالث ان يكون خبر
مبتداء محذوف يدل عليه ما قبله وهو تواهق رجلاها كان سائلا سال هذان الرجلان
مواهقتان لاي شئ فقال المواهقتان يداها فهو خبر مبتداء محذوف فلهذه الاحتمالات
قال والعدول به الى غير ذلك مندوحة اي سعة للمساغ ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل
لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد ما اليه الاسناد اي تصور
الاسناد ما يستعقب تصور ما اليه الاسناد هذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن
بزمان والحدث معنى مفتقر الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل ليقوم به ليطابق
مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل ما لو تاخره لكان فاعلا فان كان معرفة او ما مجراها
لم يكن الا مبتداء لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقديم والتاخير نحو زيد يخرج وان كان
نكرة محضة لم تكن الا مبتداء لفظا ولا يسوغه الا نية التقديم والتاخير نحو رجل جاني اي
ما جاني الا رجل وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير المنفصلة ساغ فيه الامران نحو
انا ضربت وانت ضربت لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر تقسيما يتميز به مواقع
الفاعل عن مواقع المبتداء فقال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصلح للفاعلية بتقدير
التاخير او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون اي المتقدم معرفة نحو زيد يخرج او جاريا
مجراها اي مجرى المعرفة نحو افضل منك خرج فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجرا ها
لا يكون الا مبتداء لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخير ذلك الاسم وتقدم الفعل اذ لو
قدم عليه الفعل والمفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما لفظا فظاهر لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تقدير تاخيره لئلا يلتبس بالفاعل بخلاف
المبتداء المتقدم لفظا على الخبر نحو زيد قايم جاز تقدم تاخيره وههنا لا يجوز تقدير تاخيره

فهو مبتداء لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اي غير مخصصة بشئ من
المخصصات لا يجوز الا بالتشبيه بالفاعل على تقدير تاخيره فيجب ان يقدر له هذه الجهة
وهو التشبيه بالفاعل ليصلح كونه مبتداء لفظا نحو رجل جاء فانه لا يكون مبتداء الا لفظا و
اما من حيث التقدير فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتداء بوجه ما لانه
لا مصحح للمبتداء اصلا بل انما يصح كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالمسوغ هو نية التاخير و
ان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح
فاعلا لا متقدما لان الفاعل لا يتقدم الفعل ولا موخرا لان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل
به فيجوز فيه الامران اي يجوز ان يكون مبتداء لفظا وتقديرا وان يكون مبتدا لفظا
وفاعلا تقديرا بحسب ما تقتضيه من المعنى وهو الحصر فجاز ان يكون التقدير ما ضرب
الا انا وما ضرب الا انت وقولهم انعلني بضب انا حرشته من قبيل الثاني اي الثاني من
الامرين وهو ان يكون مبتداء لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى لم يحرشه الا انا بحسب
فهم المعنى من المثل من حرش الضب اي صاده وهو ان يحرك يده على جحره ليظنه
حية فيخرج ذنبه ليضربها فياخذه والاصل ان يلي الفعل اي اصل الفاعل ان يلي فعله
ولا يفصل بينهما فاصل لانه كالجزء منه اي من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت
ذكر ادلة على ان الفاعل كالجزء من الفعل الاول هذا وبيانه ان اربع حركات متوالية
لا يجوز في كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة
الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن اللام كما لم يسكن في ضربك مع توالي الحركات
الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء ووقوع اعراب الفعل بعده في يفعلان
واخواته هذا هو الثاني يعني النون في يفعلان علامة رفع الفعل فهو بمنزلة حركة يضرب
فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو
بمنزلة حركته وكذلك اخواته نحو يفعلون وتفعلين ورد العين في نحو قولا والام في
رماما فيمن يقول هذا هو الثالث يعني نحو قد حذفت فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا
اتصل ضمير الفاعل نحو قولوا وقولا وقولي ردت الواو لتحرك ما بعده بحركة اصلية لاتصاله
بما هو الجزء وهو الفاعل فلذلك ردت الواو بخلاف ما اذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء
فانه لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم اعتبار

الحركة العارضة فهي كالساكنة فيدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية
لا عارضة وكذلك ردّ اللام في رماتا فيمن يقول يعني المشهور رمتا بلا رد اللام فاما من
رد اللام فقد نظر الى ان حركة التاء كالاصلية لاتصالها بالف التثنية التي هي الفاعل
وتثنيته وجمعه لتثنية الفعل وجمعه في نحو الفيا وربّ ارجعون هذا هو الرابع يعني
اذا كرر الفعل كان حقه ان لا يثنى الفاعل ولا الجمع كما لو قلت اضرب اضرب فالفاعل مفرد
وان كان الفعل مكررا فالمراد بالفيا الق الق فالفعل مثنى اى مكرر وثني الفاعل ايضا
معه وهو الف الفيا بدلا عن تثنية الفعل وكذلك الجمع في رب ارجعون اصله ارجع
ارجع ارجع فلما قصد جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون وان كان
المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من
قصد تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا وتانيث
الفعل لتانيثه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس يعني ان الفعل من حيث هو فعل لا يستحق
اليه التانيث وانما انث لان الفاعل مؤنث والفاعل كالجزء من الفعل وتانيثه تانيثه
للفعل فلذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا هذا
هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا نُزّل من حيث هو الفعل منزلة كلمة واحدة و
لذلك لم يجز تانيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره ولا وصفه ولا تاكيده ولا العطف
عليه لشدة الامتزاج بالفعل فسرى اليه حكم الفعل فصار كاحد حروفه ولا يمكن ان يقال
ان ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان وحبذا الرجال فدل على ان
المعروف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والغاء الفعل معه في باب ظننت هذا هو السابع
من الادلة وتقريره ان افعال القلوب اذا توسطت او تاخرت نحو زيد مقيم ظننت و
زيد ظننت مقيم فحكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا بالغايهما
معا لان الفاعل ليس عاملا حتى يلغى فالغاوه بتبعية الفعل وزيادته معه في قوله
فكيف وله مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام هذا هو الثامن من الادلة وتقريره
انهم حكموا بان كانوا زايدة وان كان الفعل وهو كان وحده زيادة ولكن لما كان الفاعل
كالجزء لم يفكوه عن الفعل فحكموا بزيادتهما جميعا والنسبة اليهما جميعا في نحو فاصبحت
كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن هذا هو التاسع اي اصبحت من

يقول

يقول هذه الكلمة وهو اني كنت كذا او كنت كذا يعني كنت اخبر عن الامور الماضية كما هو
عادة الشيوخ والهرمى والعاجن من عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض من
الكبر ونسب الى كان مع فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما الحق ياء النسبة بهما
معا هذه هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ويمكن ان يذكر
دليلان آخران احدهما تاكيد المضمر المرفوع بمنفصل نحو قمت انا وزيد لئلا يلزم عطف الاسم
على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف به في نحو اكرمتك مع انه لا يتصل الا بعامل فلو لم يكن
الفاعل وهو تاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير المتصل به فاذا قدم عليه غيره	المنصوب

كان في النية موخرا هذا لازم لقوله والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فلو
قدم على الفاعل غيره كان ذلك الغير في التقدير موخرا ومن ثمه اي ومن اجل ان ذلك
الغير في التقدير موخرا جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير يرجع الى زيد المقدم رتبة لان
الاصل ان يلي الفاعل الفعل فليس فيه اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني ضرب
غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيد الموخر لفظا وتقديرا ففيه اضمار قبل
الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار قبل الذكر لما ساتي واما نحو قوله جزى ربه عني
عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل لمحمول على الضرورة او على ان الضمير
للمصدر هذا مستند لابن جني وهو ان الضمير في ربه يرجع الى العدي المذكور آخرا على
المفعولية فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذ التقدير جزى رب عدي عديا واجاب عنه بوجهين
احدهما انه محمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير
يرجع الى العدي بل الى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب
تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة كضرب موسى
عيسى اي اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا وانتفى القرينة ولا الاعراب لفظا يندرج تحته قسمان	استتار
المبني وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني كضرب موسى عيسى
وشرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فاللفظية ان
يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل عيسى
الظريف برفع الظريف والمعنوية كاكل الكمثرى موسى وولدت الكبرى الصغرى وانما
وجب تقديم الفاعل هاهنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان اما ان يجب تاخيره او يجوز الامران

وكلاهما ممنوعان اما وجوب تاخير الفاعل فلانه التزام مخالفة الاصل من غير ضرورة واما
جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب مميزا او كان
ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا عطف على انتفى اي يجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا
لان اتصاله يمنع من تاخيره وتاخيره عطف على قوله تقديمه اي ويجب تاخير الفاعل اذا
كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غير متصل فانه يجب تقديم المفعول هنا لان
اتصاله يمنع من تاخيره وانما قيده بقوله غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا
يجب تقديم المفعول بل يجب تقدم الفاعل المتصل نحو ضربتك زيدا او اتصل به اي بالفاعل
ضميره اي ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فههنا يجب تقديم المفعول ايضا
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي و
الاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا
وما ضرب عمروا الا زيد هذه المسئلة ذكره الشيخ ابن الحاجب وغيره من وجوب
تقديم الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فقولك ما ضرب زيد الا عمروا المدعى انه يجب
تاخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه
ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر في الفاعل وقد كان في الاول
الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمروا زيد فكذلك ممتنع لانه يجوز
ان يكون الحصر في الواقعين بعد الا وهما الفاعل والمفعول معا اي ما ضرب احد احدا
الا عمرا زيد بناء على جواز تعدد الاستثناء المفرغ وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب
عمروا الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل اذ لو قدم لقدم مع الا او بدون الا وهما ممتنعان
كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم
المفعول انما قال اولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يقدم مع الا المفعول في الصورة الاولى
ما ضرب الا عمروا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط دون الاخر فلا يلتبس وهذا انما
يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ فان جاز فالحق ما ذكره المصنف وهو انه
اولى لانه لو قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول فقط لكن لما كان محتملا ان
يكون الحصر في الطرفين كان تاخيره اولى لئلا يقع هذا الالتباس بناء على جواز التعديد
فانه اذا اخر لم يقع الحصر الا في المفعول وحده ولذلك كان اولى واما تعدد الاستثناء

المفرغ فلا يمتنع من حيث القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
فاذا لم يذكر المستثنى منه ينبغي ان يجوز ايضا ويكون استثناء مفرغا لكن الكلام
في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلينظر هل وجد الاستعمال ام لا وانه اي وان تقديم
الفاعل في الاول وتقديم المفعول في الثاني واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمروا
وانما يضرب عمرا زيد لان التاخير ملبس هنا بخلاف ثمة نعني انما يعلم الحصر فيما يقع
آخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل لكان الحصر في المؤخر وهو عكس المراد بخلاف
الصورة الاولى وهو ما اذا وجد ما والا صريحا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا سواء
قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ
ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب في ما والا حملا لها على انما طردا للباب ويضمر
اي الفاعل اي جاز ان يكون الفاعل ضميرا اما منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله
بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا فقطره اي
القاه على احد قطريه وهما جانباه وقول الآخر انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي هذا مثال لما فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير
ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه كما يقال الحقيقة
حاى ٣
اي ما يحق عليه ان يحميه لانه اذا ذمر اي حث وهيج وغضب حمى او اضمر العامل
عطف على قوله فصل يعني يكون الفاعل ضميرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت
لم تفعل كذا فافعل كذا لان اذا للشرط فيستدعي فعلا فالتقدير اذ لم تفعل فلما حذف
الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا عامل يتصل به فيكون منفصلا فلم يفعل المذكور مفسر
للمحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلبس نحو زيد عمرو يضربه هو
والزيدان العمران يضربانهما هما هذا ايضا عطف على فصل اي الفاعل يكون ضميرا
منفصلا اذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالتباس كما ذكره فان يضربه جاز
ان يكون لزيد وجاز ان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد هند يضربها
فانه وان جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا التباس اذ يضرب يتعين
ان يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان يضربانهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان يكون
الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم ذكر في الصفات مطلقا اي سواء

كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي فانه جرت على غير
من هي له وليس فيه الباس وكذا حيث يلتبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والطالب
زيد او هند زينب ضاربتها هي والضاربة هند وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم
في الفعل الا في موضع اللبس على ما ذكره لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال
فلا يلزم من تحمل الافعال الضمائر ما ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان
اكثر الافعال صيغ ضمائرها بارزة فتعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانه لا تتصل
بها ضمير بارز وانما يكون مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا لبروز ضمائرها في الاكثر
بخلاف الصفات ظاهر هذا النقل ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس
وظاهر نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين في الصفة اذا اجريت على غير من هي له الا ان يكون قد اضمر على
شريطة التفسير نحو قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى
غريمها وقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الموماة وبيداء سملق لمحقوقة
ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الضرورة استغنى عما يجب
ابرازه من الصفات ما اضمر عامله على شريطة التفسير كما في البيت ووجه الاستدلال
ان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب
البصريين كان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو الغريم اذ الممطول هو الغريم وكان
حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على شريطة التفسير
اذ كان الاصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على التفسير بعده فالتقدير وعزة ممطول
غريمها وح يكون مثل هند ضارب غلامها وليس مما جرى على غير من هي له لذكر الفاعل
بعده فالغريم المحذوف كانه مذكور بشهادة التفسير فكانه لم يجر على غير من هي له فلذلك
لم يبرز الضمير وفي البيت احتمال آخر وهو ان يكون عزة مبتداء وغريمها مبتداء ثانيا
وممطول خبر غريمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير في ممطول فالتقدير
وعزة غريمها ممطول معنى فالصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على عزة
فلذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله وان امرءا مبتداء وخبره محمول
على الضرورة هذا البيت استشهد به الكوفيون على ان الصفة جرت على غير

من

من هي له من غير ابراز الضمير وبيانه ان محقوقة خبر ان فهو جار على امرءا وهي في
المعنى للمرارة فكان القياس ابراز ضميرها وان يقال لمحقوقة انت فاجاب بانه
محمول على الضرورة ويمكن ان يقال الجواب ان قوله ان تستجيبي جاز ان يكون مبتداء
ومحقوقة خبرها مقدما اي ان امرءا اسرى اليك لاستجابتك محقوقة بك وح محقوقة
يكون خبرا للاستجابة مقدمة عليه والجملة خبر ان فقد جرت على من هي له ومحقوقة
بمعنى جديرة يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق بالاستجابة لا ان الاستجابة
حقيقة بزيد ونظير ذلك ما استشكل من قوله تعالى حقيق على ان لا اقول فيمن قراه
بغير تشديد الياء من على وتؤول بتاويلات احدها انه على القلب كقوله وتشقى
الرماح بالضياطرة الحمر فالمعنى وحقيق علي ان لا اقول والثاني ان ما لزمك
فقد لزمني والثالث ان المراد حقيق على ترك القول ان اكون انا قايله ولا يرضى
الا بمثلي ناطقا به واسرى بمعنى سرى والمعنى ان امرءا اسرى اليك ايتها المرارة
وزارك ودونه موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك ان
تستجيبي دعاءه وتعينه وان تعلمي ان المعان على بث الصلات والخيرات موفق صاحب
توفيق من الله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون الفاعل مضمرا اما
منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو في اربعة افعال افعل وتفعل
وافعل فعل امر وتفعل للمخاطب فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز
بل اذا قلت افعل انا فهو تاكيد للمستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسندا اليه
بدليل تمام الكلام عنده فقولك انا تاكيد وكذا في بقية الاربع او غير لازم وهو في فعل
الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل وتفعل في المذكر الواحد الغائب وفعلت
وتفعل في المؤنث الغائب وفي الصفات اي وغير لازم في الصفات الجارية على ما هي
له نحو زيد ضارب وانما لم يكن لازما في المذكورات لانه تسند الى المظهر والمنفصل
البارز نحو تفعل زيد وفعل زيد وما تفعل الا هو وما فعل الا هو ونظايرها وكذا زيد
ضارب غلامه في الصفات فانه تسند الى المظهر ايضا او متصلا بارزا عطف على قوله
منفصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وهو
فيما عدا ما ذكرنا نعني نحو فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر

وفعلت للمخاطب المونث وكذا تفعلين وتفعلان ويفعلون ويفعلن ونحو افعلا و
افعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتقرره في النفوس وارتفاع اللبس
وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدًا فأتني اذا نصبت غدا اي ما نحن عليه فكان
تامة اي اذا كان ما نحن عليه من الحال غدا فأتني وغدا نصبت على الظرف والعامل
فيه معنى الاستقرار اي اذا كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت لانه
يجوز ان ترفع غدا على الفاعلية لكان وح لا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي ومن
هذا القسم الذي يضمر فيه الفاعل لتقرره في النفوس قوله لعمرك ما تغني الثراء عن
الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي النفس اي اذا حشرجت النفس
والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس اي اذا حشرجت النفس وضاق بها
اي بالحشرجة والثراء والثروة الغنى اي لا تغني الثروة عن المرء اذا حان اجله
ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرأ بالنصب اي الامر ومن قرأ برفع بينكم
فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر والبين هو الوصل اي تقطع وصلكم واما
من قرأ بالنصب ففاعل تقطع مضمر لدلالة الكلام عليه وتقرره في النفوس اي
تقطع الامر بينكم وفي المثل لم خلقت ان لم اخدع الرجال اي اللحية اي فلم خلقت
اللحية اظهارا للرجولية ومتى كان اي الفاعل مضمرا مستترا المونث او بارزا
للتثنية لا غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت في
المونث المستتر والهندان قامتا في التثنية والتانيث فيهما حقيقي والشمس طلعت
في التانيث الغير الحقيقي يعني ان الفعل اما ان يسند الى المونث الى مظهر او مضمر فان
أسند الى مضمر مونثا او مونثين يلزم التاء سواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقي
يعني ان الفعل مذكر فحقه ان لا يقترن به التاء وان كان الفاعل مضمرا فانما لزم
التاء لان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء بالفعل دلالة على تانيث
الفاعل وانما لم يجب الالحاق في المظهر كما سيأتي لظهوره واما المضمر فلخفائه الحق
التاء به فوقا بينهما ومتى كان مظهرا مونثا لم يلزم الا عند الحقيقي بلي الفعل من الادميين
نحو عرفت المرأة هذا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقي مظهرا لم
يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ المونث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز

بالحقيقي عن غيره نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التاء وقال يلي الفعل احترازا عما اذا
وقع بينهما فاصل كما سيأتي وقال من الادميين احترازا من نحو سار الناقة فان المونث
وان كان حقيقيا يلي الفعل لكنه ليس من الادميين فلم يلزم فيه التاء وقوله عرفت
المرأة مثال للمستجمع للقيود فانه حقيقي يلي الفعل من الادميين وجاز طلع الشمس
لكون المونث غير حقيقي وحضر القاضي اليوم امرأة لكون المونث لا يلي الفعل و
ان كان حقيقيا بل وقع بينهما فاصل وسار الناقة لكون المونث من غير الادميين وان
كان المختار في الصور الثلث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة
وهذا بخلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاسناد الى غير الحقيقي فانه استدل
بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار
ويجوز ان يحمل لفظ المصنف وان كان المختار على صورة الفصل ونحو سار الناقة
لا على قوله طلع الشمس لئلا تقع مخالفة لما ذكره ابن الحاجب ونحو ولا ارض ابقل ابقالها
متاول واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد اذا الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير
الارض وكان حقه ان يقال ابقلت كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه متاول وتاويله
ان الارض بمعنى المكان وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة
من ابقالها الى التاء لتستقيم الوزن وح لا اشكال فيه وعكسه اتته كتابي فاحتقرها
يعني ما ذكرنا في البيت مونث لم يلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو
الكتاب الحق التاء بفعله على عكس تاويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو
مونث معنى فلذلك قال اتته كتابي اي صحيفتي واحتقرها والمونث الحقيقي ما بازائه
ذكر في الحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح كتانيث الشمس والنار والقدر
فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازائه ذكر في الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح
اهل العرف وهذا الحد في الحقيقي يقتضي ان لا يكون فرق بين تانيث الادمي وغيره لان
كليهما حقيقي فلعل تانيث الادمي اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود
في سائر المخاطبات وسائر الحيوانات تبع له قسمه اي قسم غير الحقيقي قسم غير الحقيقي
الى قسمين احدهما ما في لفظه شيء يدل على تانيثه وثانيهما قوله بعد ذلك ومنه ما ليس
كذلك وهو اي ما في لفظه شيء يدل على تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو

والنون مذكراكان واحده او مونثا حقيقيا كقوله تعالى وقال نسوة وقوله تعالى اذا
جاءك المومنات بتاويل بل انها جمع لان تانيثه غير حقيقي وفي غير الحقيقي يجوز الحاق
التاء بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة واستثنى منه
ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للتذكير وضعا
بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور واما الالف والتاء
فهي موضوعة للاناث او يكون عطف على يكون جمعا اي وهو ان يكون في آخره تاء
ينقلب هاء في الوقف مثل ثمرة فانه في آخره شي يدل على تانيثه وقال ينقلب احترازا عما
لا ينقلب هاء في الوقف كالثبات والنبات ونحوهما او الف زائدة اي او يكون في
آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فُعلى بضم الفاء وفتح العين كشُعبى
لموضع واُرَبى للداهية او سكونها اي سكون العين كبُشرى وحُبلى او فَعلى بفتح الفاء
والعين مطلقا يعني اسما كدَفَرَى لروضة وبَرَدَى لنهر دمشق او صفة كجَمَزَى و
بَشَكَى يقال حمار جمزى اي سريع وناقة بشكى اي خفيفة المشي او فَعلى وفِعلى بفتح
الفاء او كسرها وسكون العين كسلمى ورِضوى ودعوى وشِيزى لشجر وذكرى
اذا لم يكن الالف للالحاق يحترز به عن فَعلى وفِعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كان الالف
للالحاق كعلقى ومعزى فمن ثم نونا او فوق ذلك عطف على رابعة مما ليست الفه للالحاق
بنحو سفرجل اي يكون الالف فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل كحبنطى الا في
نحو قبعثرى اي ما يكون الالف فوق الرابعة وليست للالحاق يكون للتانيث الا في نحو
قبعثرى فانه ليس دالا على التانيث وانما زيدت الالف فيها ليلحق بنات الخمسة
ببنات الستة كذا ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في
التصريف بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في نحو ارطى ودليل انها ليست للتانيث لحوق
التاء كعلقاة وصرف الاسم اسمها الا نحو علقى ومعزى ونحوهما فان ... دليل على
انها ليست للتانيث واما ممدوده عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلاء
وفعلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح فان الفها للالحاق كعلباء وحرباء وجوار
لنبت ومزاء للخمرة اللذيذة الطعم ومنه ما ليس كذلك اي ليس في آخره شي يدل
على تانيثه فيرجع الى ان تسمع في تصغيره التاء او في صفته او في فعله وذكر الامثلة الكثيرة

على الترتيب نحو اُرَيضة في التصغير اي تانيثه علم من تصغيره وارض مُبقلة في الوصف
اي تانيثه علم من وصفه بالمونث وابقلت الارض في فعله اي علم التانيث من الحاق
التاء بفعله ويجي الفاعل ورافعه مضمر كقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا زيد
اي كقولك زيد لمن قال وعليه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قراه
مفتوحة الباء اي يسبحه رجال الواو في ورافعه للحال تحقيقا او تقديرا تقسيم لقوله من
فعل اي قد تلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل فتقول زيد اي فعله زيد وقد يكون
تقديرا بدلالة الحال لمن طاف يطلب ضاربا من غير تلفظ منه بقول من ضرب فتقول زيد
فكانه قال من ضرب فتقول زيد وعلى هذا ورد قوله تعالى يسبح فيمن قراه مفتوحة الباء
لانه لما قال يسبح كان مظنة سوال سائل من يسبحه فقيل رجال فمن يسبحه تقديري لا لفظي
ويلزم ذلك اي اضمار الرافع اذا فسر اي ذلك المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج واذا
السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا اذ التقدير هل خرج زيد لان
هل يغلب دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانهما حرفا شرط فيستدعيان
فعلا وقيل اذا القائم سمعي معشر خشن عند الحفيظة ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت
لان ان المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاجريت مجراه وانما قال ومنه و
كالمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوحة ليست بمفسر على الحقيقة لوجهين احدهما ان
المقدر ليس عينه بل مدلوله وهو ثبت فكان كالمفسر والثاني ان شرط المفسر ان يقع
بعد الفاعل كما في الصور المذكورة وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف وليس هو عين
المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر قيل هو كالمفسر والفاعل اذا كان
عامله نعم او بئس وهما للمدح العام او الذم العام انشاء التزم ان يكون مضمرا مفسرا
بنكرة منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التي
بها المدح او الذم بل تدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق
الدال على المدح او الذم من كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام في هذا المعرض
قوله التزم ان يكون اي الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة يعني فاعل نعم وبئس قد يكون
مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي فالمضمر شرطه ان يفسر لابهامه بنكرة منصوبة كما هو
مقتضى التمييز موضحا باسم معرفة مرفوع مجانس له يسمى مخصوصا تابا المدح او الذم اي شرط

المضمر ان يذكر بعده تمييزه المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم معرفة انما اشترط كونه
معرفة لان الاصل في الايضاح والبيان ان يكون بالمعرفة واشترط كونه مرفوعا
لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف على ما سياتي يجانس لذلك المضمر اي في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبئس بان يكون
فردا من مسماه لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر فحقه ان يجانسه او مظهرا عطف
على مضمرا اي الثاني ان يكون مضمرا كما ذكرنا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
اي الى المعرف موضحا بالمخصوص اي شرط المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما
لان المعرف المضاف لا يدلان على تعين المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا التعيين
وانما اشترط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح العام او الذم العام
فتعريفه زيادة تعميم للمفهوم ولانه عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم فعرف
باعتبار ذلك العهد الذهني ثم ذكر المخصوص تشخيصا لذلك المعهود في الذهن بحسب الجنس
نحو نعم رجلا زيد هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة وهو رجلا موضحا
باسم معرفة وهو زيد المخصوص بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا
معرفا بلام الجنس وهو الصاحب او نعم صاحب القوم عمرو وهذا مثال للمضاف الى المعرف
وعمرو هو المخصوص وفي المؤنث نحو نعمت امراة هند هذا لما يكون الفاعل ايضا
مضمرا لكنه مؤنث فلذلك فسر بمؤنث ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم دعد
هذا مثال للفاعل المظهر المعرف بلام التعريف او المضاف الى المعرف وانما قال نعم او
نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير والتانيث مع ان الفاعل هو الصاحبة
لان التقدير نعم التي صحبت فهو باعتبار الوضع ليس بازائه ذكر من الحيوان حتى يقال
ان تانيثه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله كقامت هند لان التي بحسب الوضع للمؤنث الاعم
من ان يكون آدميا من الحيوان وغيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة بحسب الوضع
دال على ذات موصوف بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمؤنث حقيقي على ما
فسر بحسب الوضع وفي التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم رجالا
او الرجال اخوتك يعني وقد يكون الفاعل اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحو نعم رجلين
اخواك او بجمع نكرة نحو نعم رجالا اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى

نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكى نعما ونعموا يعني بالحاق
الف التثنية وواو الجمع بنعم فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز
الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا نحو فنعم الزاد زاد ابيك زادا واوله تزود مثل
زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا معرفا فلا احتاج الى تمييز بل الى ذكر المخصوص
فقط كما تقول نعم الرجل زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة تاكيد على انه يحتمل
ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فيكون حالا والتقدير
تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد زاد ابيك فح لا يكون الجمع بين الفاعل والمفسر
وهو احتمال ظاهر وحذفه اي ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد
اي ايوب فحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على راي والجملة خبره وبانه خبر
مبتدا محذوف على راي بعض ذكر في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدا
والجملة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغني عن العائد الى المبتدا لان الظاهر
عبارة عن ذلك المخصوص فاستغني به كما يقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت
يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والثاني ان المخصوص خبر مبتدا
محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام
على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار مجرى نعم وهو مسند الى
اسم الاشارة وهو في مثل ابهام الضمير مثل نعم ومن ثم فسر بما فسر به الا انهم سوغوا ترك
المفسر فيه نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر على المضمر واما من التباس المخصوص بالفاعل
هنا يعني ان حبذا جار مجرى نعم في اسناد المدح وفي التفسير فكما ان فاعل نعم قد يكون
معرفا باللام او مضافا فكذا يكون في حبذا لكن الفرق ان نعم اذا كان فاعله مضمرا
نفسر بنكرة وههنا اقيم ذا لابهامه مقام المضمر وكما نفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد
نفسر ذا بنكرة فيقال حبذا رجلا وكذا الفرق في المعرف باللام فان المعرف باللام في نعم فاعل
وفي حبذا الفاعل ذا لكنه لا يتغير بتغير ما بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل ومن حيث
انه جار مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز
الاقتصار على المخصوص وترك التمييز وفي حبذا جاز ان يترك التفسير ويقال حبذا زيد
ولا يقال نعم زيد ووجوه الفرق امران احدهما ان لفظ ذا مظهر فاستغني عن التمييز بخلاف

المضمر تفصيلا للظاهر على المضمر والثاني الامر من النباس المخصوص بالفاعل فانك
اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيدا فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا
فاعل و زيد مخصوص بالمدح هكذا ذكر وفيه نظر لان زيد لا يصلح ان يكون فاعلا
لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل
لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وساء جرى مجرى بئس في كون الفاعل مظهرا او
مضمرا وفي ذكر المخصوص وفي اعراب المخصوص تقول ساء رجلا زيد وساء الرجل زيد
وساء صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما جهة الفاعلية نحو
قام وقعد زيد واما جهة المفعولية نحو ضربت وشتمت عمروا او احدهما لجهة الفاعلية والآخر
لجهة المفعولية فالذي يعمل فيه احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب
والكوفيون اعمال الاول كان الاولى ان نقول اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان
التنازع قد يكون بين الفعلين وبين الاسمين وبين الاسم والفعل وانما ذكر الفعل لان
اصل العمل للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما
او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والاخر الى الاولية
وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت
فتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمت فتعين ايضا ان يكون مفعولا للفعل الاول لان له الاولية وهما في القرب
متساويان على ان الواو مانع من اعمال الثاني فيه فتعين للاول فثبت ان شرط التنازع
ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون والكوفيون على جواز اعمال كل
واحد من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني للقرب
والكوفيون اعمال الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون
فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين
العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبي وهو الفعل الثاني فان اعمل الثاني اضمر
الفاعل في الاول على وفق الظاهر خلافا للكسائي فرع على مذهب البصريين وقال ان ولا يحذفه
اعمل الثاني فالفعل الاول اما ان يقتضي فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من
اضماره فيه ولكن المضمر على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه

عايد

عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راى حذف اقرب من
الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية والجمع نحو قاما وقعدا اخواك يعني اذا كان
مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سواء
اعمل الاول او الثاني اما اذا كان في التثنية والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر
في الاول مثنى نحو قاما وقعد اخواك وان كان بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك
والفراء لا يجوز اعمال الثاني لافضائه الى حذف الفاعل او اضماره قبل الذكر لكن لما ورد
عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف
او الضمير الاضمار وقد جاء اعمال الثاني في قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وحذف المفعول ان استغنى عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر
الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول
مستغنى عنه اي يكون في غير افعال القلوب فحكمه حذفه لانه فضلة كما ذكر من المثال والا
اي وان لم يستغن عنه اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لامتناع
الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني
هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم
يقصعنه نغب البيت لذي الرمة وقبله فاقبل الحقب والاكباد ناشزة فوق الشراسيف
من احشائها تجب حتى اذا زلجت البيت وبعده رمى فاخطا والاقدار غالبة فانصعن
والويل هجيراه والحرب اي حتى اذا انحدرت النغب عن حلقها ولم يشربن ريا رمى
المقتنص الصائد المذكور في الابيات قبله فاخطا فانصعن اي فتفرقن الحمر وحال
المقتنص انه يدعو بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطائه وهجيراه عادته
الحقب الحمر سميت حقبا لبياض بطونها والواحد احقب ناشزة مرتفعة من شدة
العطش والشراسيف اطراف الضلوع مما يلي البطن تجب تضطرب وتخفق من وجيب
قلبه وجيبا زلجت مرت في الحلق والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال قصع
حرارته اي قتل عطشه بالري وضمير المفعول من يقصعنه للغليل النغب جمع نغبة وهي
الجرعة من الماء القليل وارتفع نغب بانه فاعل زلجت اي انحدرت في الحلق فمضت
اي حتى اذا امصت فانحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة من حلقها وحنجرة وتلك

النُّغَب لم تقتل العطش اي لم تشربن ريا ووجه الاستشهاد ان زَلِجتْ ولم تنقضح متوجهان
الى النغب اي زلجت النغب ولم تنقضح النغب الغلل فقد اعمل الاول واضمر الفاعل
في الثاني وهو النون بمعنى هن راجعة الى النغب والمفعول ايضا على المختار اي ويضمر
المفعول على المختار اي وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واضمر المفعول ايضا
على المختار وانما كان اضمار المفعول هنا احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل
الذكر لان المذكور آخرا في تقدير التقديم نحو تنخل فاستاكت به عودا اسحل اذ الحذو هنا
لا يطابق مفصله واوله اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فقد اعمل الاول وهو تنخل اي تخير و
اضمر المفعول وهو به للفعل الثاني وهو استاكت طبق السيف اذا اصاب المفصل
فابان العضو فيستعمل مجازا في حسن الاصابة في الكلام وانما لم نطبق لان الاضمار ههنا
ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن ههنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه تعين الحذف للزوم
الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئا آخر وهو انه لو حذف المفعول
من الثاني لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا ولهذا اي ولكون
اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول حمل آتوني افرغ عليه قطرا
وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لزم ترك الاحسن وهو اضمار
المفعول في الثاني ولو اعمل في الثاني لم يلزم فيه محذور اذ المفعول من الاول ح يجب
حذفه فلذلك كان حجة للبصريين وهاؤم بمعنى خذوا فلو اعمل الاول فيهما كان الاحسن
ان يقال افرغه واقرؤه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا هذا استثناء من قوله والمفعول ايضا اي يضمر المفعول على تقدير اعمال الاول الا
ان يمنع مانع من اضماره فيجب ح اظهاره ففي المثال اعمل الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان
بالفاعلية للفعل الاول ومنطلقا مفعوله الثاني والفعل الآخر يقتضي مفعولا ثانيا وكان
القياس اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر منطلقين لاقيم مقامه اما ضمير مفرد
او مثنى لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتدأ
وخبر في الحقيقة ولا جائز ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى مفرد و
هو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني مفعولي افعال القلوب ولا يجوز
الاقتصار على احدهما على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد

وحسبتهما

في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل
الثاني لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما قلت اجيب عنه بان الاضمار قد يأتي على المعنى المقصود
وان اختلفا في اللفظ بمعنى التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته
وجمعه بحسب اقتضاء المحل كما قيل في قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارث
لانها عبارة الذات الموصوفة بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا الجواب انما يصار
اليه اذا ورد في الاستعمال مثل هذه الصورة لنا قول بما ذكر فاما اذا لم يرد في الاستعمال
فلا يحتاج الى فرضه والتمحل في الجواب عن هذا الاشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم المتوجه
اليه مضمرا فان التوجيه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء بينهما اي بين العاملين
وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك
الاثبات لا غير فيما اظن لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف ملبس
والاظهار مستغنى عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فقد
استوى الفعلان في الاتصال تقول ضربت واكرمت وضربني واكرمني وضرب واكرم
وكل واحد مستند لمضمره فلا تنازع وان كان منفصلا وهو الذي عبر عنه بقوله وان
كان مضمرا واقعا بعد الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر الى آخره وبيانه
انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في هذا المنفصل كان اما ان
يضمر في الآخر او يظهر والاضمار ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون
الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يضمر وكذا الثاني لانه ملبس وكان الاولى ان يقال
لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم نفي الفعل عن المضمر والمقصود انحصار ذلك
الفعل فيه لا نفيه عنه وتقرير الالباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون
محمولا على الحذف اي حذف الاسم مع الا من احدهما استغناء عنه بذكره مع الثاني فلو
جوز ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل انحصار الضرب
فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه
مع حذف الحرف فيحصل الالباس ح وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع
فهذا الكلام بين امور ثلثة الاضمار وقد بين امتناعه بنوعيه الى الحذف والاظهار و

بذكره آخرا وفي التعليل
نظر لان كونه صح

وقد ذكروا ان الفاعل لا يحذف فكان حقه ان يتعين الاظهار قوله الا ان يختلفا
اي الا ان يختلف المضمران رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت وما
اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياك في سقن الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل
فعل بالتصريح من غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان
احدهما مرفوع والاخر منصوب ولا يدل احدهما على الاخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين
فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقايل ان
يقول هذا لا يختص بالمضمر فان المظهر كذلك ايضا فاذا قلت ما ضرب واكرم الا
زيد فهو دائر ايضا بين الامور الثلثة اذ الاظهار مستغني عنه والاضمار مع الحروف ممتنع
وبدون الحروف ملبس ولعلهم انما ذكروا في المضمر تتميما للحصر اذ المدعى ان التنازع لا
يكون في المضمر لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا لوقوعه بعد الا والقسمان باطلان
بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد الا وانما لم يصرحوا به في المظهر
اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر لاستقلال كل واحد منهما وايضا قوله
الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الاخر
ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يمنع من الدلالة اذ صيغة المضمر المرفوع
نحو انا وهو وانت مغايرة بجوهرها للصيغة المنصوبة نحو اياك فلا يدل المرفوع على
المنصوب وبالعكس بخلاف المظهر المرفوع والمنصوب فان جوهرهما متحدان و
ان اختلفا في الاعراب وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع اذ لم يوجه فيه الفعل الاول الى ما وجه
اليه الثاني والا كان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال
يكفيه لما في لو امتناع الشيء لامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة ادنى
تساهل من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا
فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا والثاني ان اللازم من سياق لو ان
لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق في دفع استدلال
الكوفيين ان يقال ان لم اطلب عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه
اثبات الطلب فيلزم ان ينتفي الطلب والسعي لادنى معيشة ويثبت طلب القليل

من المال وصاحب الايضاح استدل به على اعمال الاول بناء على ان الواو في ولم اطلب
للحال ويكون المعنى كفاني قليل من المال في حال كون غير طالب له فلا يلزم منه اثبات
الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم منه تقدير اثباته ويمكن ان يجاب
عنه من وجهين بانه وان احتمل لا يتعين بل رجحان العطف فلا يمكن الاستدلال به
على مذهبهم وبان ظاهر الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع
حالا وفي جواز دخول الواو على المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان فعند بعضهم
يتعين ان يكون حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فيترجح جانب العطف اذ
لم يمنعه احد اصلا وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه ان المذكور بعد
لو شرطا وجزاء يمتنعان فان كانا مثبتين يكونان منفيين وان كانا منفيين
يكونان مثبتين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي ومما حمله سيبويه
على اعمال الثاني وان كان تنالي الفعلين ليس على سبيل العطف قوله ولقد ارى تغنى
به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه وقبله يا صاحبي توقفا المتيم وقفا لمطي بمنزل
ابكاه رجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر البطن وامراة سيفانة ومثلها اي
ومثل سيفانة اصباه اي جعل الحليم ذا صبوة وعشق لكمال حسنها غني المكان اي اقام
به والضمير في به يرجع الي المنزل وجه الاستدلال ان ارى وتغنى متوجهان الى سيفانة
فرفعها على انه فاعل تغنى فقد اعمل الثاني والمصنف اشار بقوله وان كان تنالي
الفعلين الي ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما حرف العطف نحو
ضربني واكرمت زيدا ولم يعطف احد الفعلين على الاخر في البيت فهو اشارة الى منع
الاستدلال به والمتعدي الى ثلثة اي الفعل المتعدي الى ثلثة مفاعيل قيل لم يجيء
في هذا الباب اي في التنازع فمنعه الجرمي واجازه غيره نحو اعلمت واعلمني زيد
زيدا عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدي الى اثنين والى
واحد ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع فيقول على اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد
عمرا منطلقا على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اياه زيدا
عمرا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين وجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه
اذا بني له الفعل بان ضم اوله ما ضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس لو اقتصر على احدهما

هذا شروع في باب المفعول الذي لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم الاسناد اليه كما
كما ذكره صاحب المفصل ايضا وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما اورده المصنف فانما
افرده باعتبار ذكر شرايطه ومتى ان بني له الفعل يعني صيغة الفعل له ليمتاز الفعل الذي
سمي فاعله عن ما لم يسم فاعله وذلك بان يضم اول الماضي ويكسر ما قبل آخره يعني يجب فيه
الامران اذ لو اقتصر على ضم اول الماضي فقط لحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من
أَضرب يضرب اضرابا واقتصر على الضم لكان صيغة بضم الاول وفتح الراء روح ملتبس بالمضارع
المجهول للمتكلم من أُضرِبُ انا اذا وقع منصوبا بنحو عجبت من ان أضرب انا ولو اقتصر
على كسر ما قبل الآخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا اذ نحو علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل
آخره ووقف لا لتبس عليه بصيغة الامر نحو عِلْم انت للمخاطب وكذا في دحرج لو قال
دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل نحو أُنطلق فانه يكسر ما قبل
الآخر ويضم الاول فشرطه ان يضم الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو يضم واقتصر
على الامرين وقيل أُنطلق لا لتبس صيغة الماضي المجهول بالامر المخاطب ولو ضم الثالث
لا ارتفع اللبس والثاني مع التاء اي يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقع في الاول مثل
تكرم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة تكرم وهي صيغة
المضارع للمؤنث الغائب من كرمت تكرم فيلتبس صيغة الماضي للمذكر بالمضارع
للمؤنث ولو ضم الحرف الثاني وقيل تُكُرِّم ارتفع اللبس وكذا في نحو تجاهل لو لم يضم
الثاني لكان صيغة تجاهل مضارع امر جاهلت فهي تجاهل فيلتبس الماضي المجهول
بالمضارع المبني للفاعل رفعا للبس فيهما على الحكمين السابقين وهو ضم الثالث وضم
الثاني ومعتل العين بالياء في الافصح وجاز الاشمام والواو في مجرد الثلاثي وفي افتعل
وانفعل يعني اذا كان الماضي معتل العين واويا او يائيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال
وباع او افتعل كاختار او انفعل كانقاد فاذا بني صيغة المجهول منها فالافصح ان
يصرح بالياء فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بُيِع استثقلت الحركة على الياء
فسكنت فبقيت ياء ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان يغير الحركة او الحرف
وكان تغيير الحركة اخف من تغيير الحرف وكان تغيير فكسرت الاول ليسلم الياء فصار
بيع بالياء واما قيل فاصله قول استثقلت الحركة على الواو فسكنت فكان قياسه ان يقال

ووقف عليه فلو سقط همزة الوصل في الدرج قيل وانطلق

قول بضم الاول فحملت الواو على الياء في كسر الاول وقلبت الواو ياء حملا للاثقل وهو الواو
على الاخف وهو الياء لان الباب واحد وكذا اختير اصله اختير وكذا انقيد اصله انقيد
انقود فنير وقود مثل قول وبيع فعوملا معاملتهما فكان الافصح فيهما ايضا الياء
الخالصة نحو اختير وانقيد وجاز فيهما وجهان آخران احدهما الاشمام اي اشمام الضم
تشويب الكسر في نحو قيل وبيع اي لانه كضمة خالصة لانه ما قبل الياء والكسرة خالصة تنبيها
على الاصل الذي كان مضموما فيه فالاشمام نظر الى الجهتين والوجه الثاني قلب الياء واوا
وهو كبوع وقول وهي لغة ضعيفة لانه حمل الثاني وهو الاخف على الواوي وهو الاثقل
وعليه جاء ليت شبابا بوع فاشتريت وقيل ليت وما يقع شيئا ليت وبالياء فحسب في
افعل واستفعل يعني ان المعتل العين في باب افعل واستفعل لا يجي فيه الا الياء فقط دون
الاشمام ودون قلب الواو والياء مثاله اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه
الياء لان اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة
فانقلبت الواو ياء وكذا في استقيم اصله استقوم فنقل كسرة الواو الى القاف الساكنة
فانقلبت الواو ياء فصار استقيم وانما لم يجي فيهما الوجهان الاخران لان ما قبل حرف
العلة فيهما ساكن فليسا موازنين لبيع بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة
فيهما متحرك فنير مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو افعل واستفعل
فلذلك تعين فيه الياء وبالتصحيح فيما عدا ذلك عطف على قوله بالياء يعني ما عدا
المذكورات من المعتل العين فيجب فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب نحو قوم وتقوم
وبيّن وتبين وتباين وعاون وتعاون فان المجهول يؤتى فيها بحرف العلة صحيحا
من غير قلب نحو قُوِّم وتُقُوِّم وبُيِّن وتُبُويِن وعُووِن وتُعُووِن فان حرف العلة في
الجميع وان تحرك ما قبلها ساكن ولو اسقطت الحركة عن الواو والياء لالتقى ساكنان لان
المفروض ان ما قبلها ساكن وضم اوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس لما فرغ
من اوزان الماضي المجهول شرع في المضارع فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل
يضرب وانما اشترط خوف اللبس اذ لو ضم اقتصر على ضم اوله ولم تفتح ما قبل آخره لقيل في
اضرب للمتكلم من ضرب اضرب بضم الاول وح ملتبس بصيغة المجهول للماضي من
اضرب يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله في الماضي اضرب ايضا فيلتبس المضارع بالماضي

بالاختصار على فتح ما قبل الآخر

ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم اوله لالتبس المضارع المعروف بالمجهول في مثل
يتعلم فانه لو قيل في مجهوله يتعلم لم يبق فرق بين المعروف والمجهول فضم اوله لذلك و
لذا اي ولكون ما قبل آخره مفتوحا ينقلب معتل العين فيه الفا اي في المضارع نحو يقال
ويباع اصلهما يقول ويبيع نقل حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها فانقلبت الياء و
الواو الفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بنقل الحركة اليه فانما انقلبت العين الفا
لكون ما قبل آخره مفتوحا وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو يغزو ويرمي بل الانقلاب
فيه اظهر لكون الواو والياء متحركين مع فتح ما قبلها ويسمى اي هذا المفعول الذي
جعل فاعلا مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا وتعين المفعول
به المتعدي اليه بغير حرف اذا كان في الكلام يعني اذا وجد المفعول به الذي يتعدى
الفعل بنفسه لا بحرف يتعين ان يكون هو القائم مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل من
غيره ولانه في المعنى قد يكون فاعلا نحو ضارب زيد عمروا فان الفاعل لفظا هو المفعول
معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معنى ونحو فلو

ولدت فكيهة جرو
كلب لسب بذلك الجرو الكلابا من الشواذ هذا ايراد
وجواب الايراد ان سب
يتعدى الى الكلاب بنفسه والى الآخر بالباء فكان
اقامة المفعول به مقام الفاعل
اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من
الشواذ وقيل الكلاب ليس مفعول
سب بل مفعول ولدت وجرو نصب على النداء
او على الذم وقيل الكلاب نصب

على الذم وجمع لان فكيهة اولنفرة على الرواستين وجرو اكلبا الثلثة واذا لم يكن اي
المفعول المذكور في الكلام فالمسند اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء يعني لا مزية في اقامة احدهما مقام الفاعل على الآخر نحو سير بزيد على
اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقيات او سير شديد على اقامة المصدر
او يوم الجمعة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير باقامة ظرف المكان
مقام الفاعل واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف
لان المصدر المطلق مستفاد معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فايدة بخلاف
ما اذا وصف فانه تقيده بالوصف لا يفهم من معنى الفعل فكان في تقييده فائدة وكذا
المبهم من الزمان يستحسن وصفه ليفيد فانه لو لم يوصف لم يكن في ذكره فائدة لانا

نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في ذكر المبهم فائدة لم يكن
في ذكر الفعل فايده لانا نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في
ذكر المبهم فائدة فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا
بنفسه اذ الفعل لا نعلم من مطلقه الزمان المعين الموقت فكان في ذكره فائدة لم تستفد
من لفظ الفعل وبخلاف المبهم من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع
يدل على الزمان ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لا نفهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب
الوضع واجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ان
قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناء ما لم يسم فاعله فيه اذ ليس له مفعول به نقام مقام
الفاعل وانما جوز سيبويه بالاسناد الى المصدر لان اصل قولك قام فعل القيام و
قعد فعل القعود فلو بني منه المجهول فكانه قيل فعل القيام وفعل القعود فهما وان كانا
مصدرين كانهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما وقع المصدر مقام
الفاعل المثل وقد حيل بين العير والنزوان لان بين للزوم الظرفية لا تقام مقام
الفاعل فتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير
وقد فعل الحيلولة واوقعت وظاهر هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا
بل انما تقام اذا لم يكن لازم الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء
طعنه ابو ثور الاسدي في حرب طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان
يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال لها اتباع الكفل فقالت نعم عما قليل
وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لان قدرت لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف
هل تقله يدي فناولته فاذا هو لا يقله فقال في ابيات اهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليهما لما اتسع
فيهما اي في المصدر والظرفين من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به في قولهم ضرب
ضربته واليوم قمته وفرسخان سرتهما واسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم شعر شاعر
في اسناد الفعل الى المصدر اي شعر الشعر ونهار صائم في اسناد الفعل الى الزمان اي
صام النهار وغرفة ناظرة الى موضع كذا في اسناد الفعل الى المكان اي نظر الى الغرفة
يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انها تسند اليها لوجهين آخرين احدهما انها في الاتساع

يجري مجري المفعول به حتى كان كل واحد منها مفعول به كما تقال اليوم قمته و
لم تقل قمت فيه وكذا في سحان سرتهما ولم تقل سرت فيهما وكذا ضرب ضربته كان
الضرب مضروب فلهذا الاتساع كان الثلثة في حكم المفعول به فانها يُسند اليها الفعل
لكونها مفعولا بها على الاتساع والوجه الثاني ان الفعل يسند اليها مجازا اي كل واحد
منها جعل فاعلا في التقدير ومسندا اليه على طريق المجاز لان للفعل ملابسات شتى
فيلابس المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجريت مجرى
الفاعل فكان كل واحد منها فاعل على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام
الفاعل لانها مفعول على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله واسناد الفعل عطف
على ما استتر اي يسند اليهما لما استتر من الاتساع ولاسناد الفعل اليها مجازا او يسند
الى الثاني من باب اعطيت وان كان الاول اولى لان فيه فاعلية ما لكونه آخذا ولا
يستند اليه اي الى الثاني في باب علمت لانه في المعنى خبر مبتدا ومسند فلا يصح ايقاعه
موقع المسند اليه وقيل يسند اليه اي الى الثاني في البابين عند امن الالباس نحو اعطي
درهم زيدا او علم منطلق زيدا بخلاف اعطي بشر خالدا وعلم اخوك زيدا يعني اذا كان
المفعول الثاني في علم معرفة لا نقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح
ان يكون مفعولا اولا بخلاف ما اذا كان الثاني نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين
ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكره فلا الباس والالباس في اعطي بشر خالدا ظاهر لان
كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول هكذا ذكروه وهو يقتضي ان يكون علة المنع هو
الالباس وليس كذلك فان علة المنع على ما ذكروه وكون المفعول الثاني خبرا فلا يكون
مخبرا عنه وهذا المعنى يقتضي ان لا يجوز مطلقا ارتفع اللبس ام لم يرتفع فلعل علة المنع
عند هذا القائل هو خوف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثاني
من باب علمت لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو الخبر ايضا
فهما سواء بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل اما الاول
فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى بمبتدا ولا بخبر واما الثاني
من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب علمت ايضا في المعنى فصح اقامته مقام
الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فقيل

اما لم يقم مقام الفاعل لانه في المعنى علة غائية فلو اقيم لم يفهم منه العلية فلا ينتقض
بالمفعول به والظرف لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه وفيه بخلاف
العلة فانه لا يفهم منه العلية بعد اقامته مقامه لان نصبه هو المشعر بعليته فاذا اقيم
مقام الفاعل ورفع لم يفهم العلية منه ولان المفعول له قد يكون علة للافعال متعددة
باعتبار المجموع اي يكون علة للاجتماع لا لكل واحد واحد منها فلو اقيم مقام واحد لكان
الفعل الآخر اما ان يضمر فيه او لا يضمر فان اضمر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض
انه علة للمجموع لا لكل واحد واحد وان لم يضمر فيه لزم ان لا يكون لبعضها فاعل
ولا ما اقيم مقامه فيخلو عن الفاعل وبدله واذا تعذر اقامته مقام الفاعل في بعض
الصور امتنع اقامته مقامه مطلقا طردا للباب ونظيره في العربية كثير واما المفعول
معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض
الصور فلو اقيم حينئذ مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثاني انه اما ان يقام مقام لفات
الفاعل مع الواو او بدونه والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوهم عطف الاسم على
الفعل واما بدون الواو ففاسد ايضا لان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اي
ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فيحمل بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم
المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم
وبحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا ووجدنا
في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار يعني المبتدا باصطلاح النحاة مشترك بالاشتراك
اللفظي بين شيئين احدهما الاسم المجرد الى آخره وقوله للاسناد اليه متعلق بالمجرد اي
جرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان حكمه حكم الاصوات التي حقها ان ينعق
بها غير معربة فالمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل تاثيرها
وقيده بالمعنى ليدخل ما لا عامل فيه لفظا كانه مجر ورديه فالشرط ان يكون مجردا عن
التاثير المعنوي للعوامل اللفظية وكذا في سمعت الناس ينتجعون فانه في المعنى ليس
مؤثرا في المبتدا وكذا في وجدنا البيت وقوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر
التجريد للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني لم يعتبر فيه التجريد
للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثاني فكونه اسما يقتضي التجريد للاسناد اليه مع

ولا معنى نحو زيد قائم وبحسبك درهم فانه مجرد عن تاثير الجار من حيث المعنى في المبتدا وان لم يكن مجردا عن تاثيره فيه لفظا

٨٧ وصَيْدَحُ اسم ناقة وبلال هو بلال بن ابي بردة ممدوح الشاعر واما البيت الثاني فوجدنا
فيه بمعنى علمنا اي علمنا هذه الجملة والبيت للطرماح معار من عار الفرس اي انفلت
وذهب ههنا وههنا من مرجه واعاره صاحبه فهو معار اي احق الخيل بالركض ان
يكون نشيطا ذاهبا في الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ كذا قاله
في الصحاح والثاني الصفة المعتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر او
ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر نحو اقائم او ما قائم اخواك بخلاف اقائمان اخواك
فانها خبر وفي اقائم اخواك ساغ الامران هذا هو القسم الثاني من المبتداء فالصفة
احتراز عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط في الصفة ان يكون معتمدة على
احد حرفي الاستفهام والنفي عما لا يكون معتمدة نحو زيد ضارب اخوه فانه صفة لكنه غير
معتمدة على احد الحرفين فهو خبر لا مبتداء وشرطه ان يكون رافعة لظاهر او لما يجري
مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقائم انتما بمعنى اتقومان انتما فانها غير رافعة
لظاهر ولكنها رافعة لمضمر منفصل يجري مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك في الاستفهام وما
قائم اخواك في النفي فالصفة والمرفوع به اما ان يكونا مطابقين في الافراد وفي التثنية
او غير مطابقين وذلك انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا يمكن تثنية الاول وافراد الثاني
بوجه ما فان تطابقا في التثنية تعين ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثاني مبتداء
والاول خبرا مقدما نحو اقائمان الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث واما اذا كان
الاول مفردا والثاني مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدأ فتعين ان يكون
الصفة مبتداء وما بعده هو فاعلها يسد مسد الخبر واما اذا كانا مطابقين في الافراد فيجوز
ان يكون الثاني مبتداء والصفة خبرا مقدما وجاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعده
فاعله يسد مسد الخبر ولذلك قال ساغ فيه الامران وانما شرط الاعتماد على احد الحرفين
ليكون الصفة في التقدير بمعنى فعل فان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان فلو لم يعتمد
عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل فاعلا فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة
يصح السكوت عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر
لا بمعنى انه حذف خبر فسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل باخواك
لا بالزيدان ونحوه من المعارف ليتم الصفة منونة من غير حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء

الساكنين وهو التنوين والالف واللام فلفظ اخواك لا يحتاج فيه الى حذف التنوين
او تحريكه فلذلك اختار التمثيل بمعرفة مثنى مضافا فانه لا يلزم فيه التقاء الساكنين واما نحو
هذان فانه وان كان كذلك في التمثيل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرب اولى وبحث العامل
سيأتي في القسم الثالث من الكتاب وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتداء
والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تتعرض للدخول
على المبتداء والخبر واما غيره من العوامل اللفظية لما لم يكن عرضة للدخول على المبتداء
والخبر لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند الى ما تقدمه لفظا
او تقديرا اي يشترط في الخبر ايضا التجريد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى
ما تقدمه يعني يكون المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قائم او تقدما تقديريا نحو
قائم زيد فان المبتداء مقدم تقديرا ويدخل في التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب
مسندا الى ضمير وهو مع الضمير مسند الى زيد فالمسند اليه مقدم لفظا وهو زيد والاصل
في المبتداء التقدم اي التقديم اللفظي لان احد التقديمين واجب قطعا فاما التقدم
اللفظي فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون وانما كان الاصل لانه محكوم عليه
ولا ينتقض بالفاعل لوجهين احدهما لو جوز تقديم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لالتزم
التباس باب المبتداء بباب الفاعل والثاني وهو ان تقديم الاسم اولى والاسم في باب
المبتداء والخبر تقديم المسند اليه والاسم في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من علم
المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد والحدوث
قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام لم يؤت بالفعل اولا ومن ثم اي ومن
اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره زيد لان الضمير يرجع الى زيد المؤخر لفظا
المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود الضمير في صاحبها الى الدار المتاخرة لفظا
وتقديرا ايضا لكونه جزاء من الخبر وان يكون عطف على قوله والتقدم اي والاصل في
المبتداء ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة والمعارف
خمس قصديا كان نحو زيد وعمرو او اتفاقيا نحو ابن عمر والنجم والصعق وما غلب
وما غلب من الشايعة قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع وهو المسمى بالقصدي
والثاني ما يكون بالاستعمال وهو الذي سماه اتفاقيا يعني لم يكن في اصل الوضع علما

العلم ضرب

ثم صار في الاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة فان النجم مثلا اسم لكل نجم عهده المخاطب
ثم صار علما للثريا باستعمال العرب وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن
نفيل وما غلب من الشايعة نعم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من اسماء
الشايعة التي غلب في الاستعمال على بعض المسميات ومنه اي ومما غلب من الشايعة
الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بهذا الاوصاف
وهي الدبور والعوق والسموك والثروة ومالم يعرف باشتقاق اي من هذا
النوع من الغالبة فلحق بما عرف كالمشتري والمريخ للكوكبين فان معنى الوصفية
وهو الاشترا والتمريخ غير معلومين فيهما على التفصيل كما عرفناه في العيوق والسماك
لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهر وكذا الثريا من الثروة وهو
الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى الثروة فيهما معلوم بخلاف الاشترا والتمريخ في الكوكبين
والمضمر والمبهم عطف على العلم اي ومن المعارف المضمر والمبهم والداخل عليه اللام
اما التعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم او المكرم مجزي قسم اللام الى قسمين

تعريفه صح

احدهما تعريف العهد والثاني الجنس فالاول ما مثل به وذكر العهد باعتبارين احدهما
باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار الفعل معه والثاني هو باعتبار ضم الصفة المدلول
عليها بلفظ الفعل وهو قوله او المكرم مجزي او للجنس هذا هو القسم الثاني نحو الرجل
خير من المراة اي هذا النوع خير من ذلك النوع لا ان كل فرد من الرجل خير من المراة
وهو اي هذا النوع شيء واحد فكل ما فرضت من ابعاضه فهو داخل فيه من حيث

كانه صح

ان له الحقيقة النوعية هذا ايراد وجواب فالايراد ان يقال لما كان المراد منه الحقيقة
والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجي فان الموجود في
الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه فاجاب بانا لا
نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار الحقيقة النوعية تصدق عليه وهذا كما ترى

انه مجاز صح

لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد يسلم لان الحقيقة غير الفرد الخارجي والسايل لم يدع الا
انه مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احد هولاء اضافة حقيقية
نحو غلام زيد وبقار الانسان لان المضاف متحد بالمضاف اليه فياخذ حكمه في التعريف
كما ياخذ حكمه في التانيث في قولهم سقطت بعض اناملهه هذا هو النوع الخامس من المعارف

وشرطه في الاضافة ان يكون حقيقة احتراز من الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد فانها لا تفيد
التعريف كما سياتي ومثل بمثالين ووجه الفرق بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والاخر مضاف
الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين مضاف وهو الغلام والاخر اسم معنى مضافا وهو
البقار وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف اي ان المضاف متصل بالمضاف
اليه وممتزج به فياخذ حكمه تعريفه كما ياخذ حكمه تانيثه وفي هذا التشبيه شيء وذلك ان اخذ التعريف
من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقرار بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه
فانهم اتفقوا على ضعفه وورود في كلمات معدودة مثل المثال الذي ذكره وقوله هولاء
اشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام فعلى هذا لا يندرج
تحت المعارف المضاف الى المضاف الى احد هولاء لانه ليس احد هولاء الاربع
ولا مضافا الى احد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاولى ان يقال والمضاف الى المعرفة

منه صح

ليشمل الجميع ولا يسوغ تنكره اي تنكير المبتدا الا اذا اختص بوجه ما وذلك اي وذلك
الوجه بالوصف لفظا نحو واجل مسمى عنده فان المبتدا نكرة موصوفة بصفة من حيث
اللفظ او تقديرا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض وان ذهب عير فعير في الرباط
هو بالتقدير ان يقدر للمبتدا وصف كما في المثل اي شخب من اللبن في الاناء فمن
اللبن صفة مقدرة لشخب بقرينة سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي فعير آخر
والمثل الاول الصلوق الحالب هو يحلب في الاناء يخطي فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب

فتارة صح

في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطي مرة ويصيب اخرى يقال شخب اللبن اذا خرج من
موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح والشخب بالضم الاسم والمثل الثاني يضرب
في الرضا بالحاضر وترك الغائب الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي
حبالته يقال للصايد ان ذهب عير فلم يعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها او
معنى عطف على قوله تقديرا كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان كما تقدم مع شخب فلذلك

معناه كثير من الرجال فهذا الوصف بما تقدر لكثير وهو معنى كم لان الوصف مقدر مع لفظ كم صح

جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى فقدم للتخصيص نحو ثكل ارامها ولدا فهذا عطف
على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه في المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل
الذي هو خبر له لارادة التخصيص كما في المثل رئمت الناقة ولدها رئمانا اخنته
اصل المثل ان بيهس الملقب بنعامة رجع الى امه بعد اخوته الذين قتلوا وكان سابع سبعة

اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حروب وهم في ابلهم فقتلوا منهم ستة
وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا وما تريدون من
قتله يحسب عليكم برجل ولاخير فيه فتركوه وكانت امه قد احبته فقال لها الناس في ذلك
وانكروا عليها فقالت ثكل ارامها ولدا اي ما ارامها ولدا الا الثكل اي انما احبته
لثكل اولادها ولما كان المصحح لكون المبتدا نكرة انه فاعل في المعنى شرط في الخبر ان يكون
جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال ولا يكون الخبر هنا الا جملة فعلية و
قولهم شر اهر ذا ناب يقال اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب في
ظهور امارات الشر ومخايله ووجه التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه يفهم من
السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وقد يذكر لوجه تخصيصه وجه آخر اي
ايضا التنوين للتعظيم فهو في المعنى كالوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر
مبتدا محذوف اي هذا شر وما اكرم زيدا فمن جعل ما نكرة غير موصوفة يحتمل الامرين
يعني ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا
~~اي ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا~~
اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان تقدر وصفه مع المبتدا اي شيء عظيم او شيء من
الاشياء وانما قال فمن جعل احترازا عن القولين الاخرين احدهما ان ما في ما اكرم زيدا
موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدا ح معرفة والثاني انه بمعنى
الاستفهام اي اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام
كما في قولهم ارجل في الدار ام امراة او مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع لغرض الثبوت
نحو سلام عليك او مصدرا عطف على فاعلا اي وذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه
فاعلا او بكون المبتدا مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اي سلمت سلاما عليك اذ اصله
وانما حذف الفعل ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض الثبوت بخلاف
الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت والدوام وانما قال منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا
لان المصدر في المعنى انما يتخصص بانتساب فعله الى الفاعل لا لانه مضاف اذ لو فرض
مضافا لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفعه لغرض الثبوت بل هو في الابتدا
جملة اسمية لا معدولة عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد هذا النوع من

من التخصيص

قوله مه

ان مه

امر

من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الادعيه او
مصدرا بهمزة الاستفهام يعادلها ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او تقديرا
كما في كم الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او بكونه اي بكون المبتدا
مصدرا بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذا ذكر الهمزة ومعادلها وهي ام المتصلة و
اما التقدير كما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين ام
ثلثين ونحوه فهو في التقدير بمعنى الهمزة وام او نكرة تتناول كل واحد على سبيل
الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشر مرغوب اليه فصيل ريان
وكل شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا وما احد خير منك فانه
نكرة في سياق النفي فتعم في جميع افراده فهو بمنزلة العام وكذا المثل وهو شر مرغوب
ولعل تقدير العموم فيه شر الاشياء المرغوب اليها فصيل ريان فالاشياء فيها عموم و
شر مضاف اليها فالتقدير شر كل مرغوب اليه فاكتسى العموم من المضاف اليه واصل
المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه
الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريان لم يمرها فبقي اربابها من غير اللبن يضرب
للغني البخيل اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك وكيع بن سلمة
وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان يزعم انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من
الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع
قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوي
فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا ووجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه ظاهر
او مقدما عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله نكرة والتقدير
او يكون المبتدا مقدما عليه الظرف خبرا له يعني يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية
للمبتدا نحو في الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة
كما في الفاعل قال سيبويه وقد يكون نكرة على غير هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو شاذ
يعني قد يكون المبتدا نكرة على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى
الفاعل وليس بمعنى الدعاء بل المعنى مدحه بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال هكذا
ذكره وقرره في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب الينابيع فيه انه دعاء بالبقاء

غلاما اشتريت مه

ان معناه مه

ومن غوي مه

وله بعدهلاك الحجر قال الامت ان نغلظ مكان ويدق مكان نقال امتلا السقا فما به امت
اى لاتثنى فيه وقيل الامت اللين والضعف من سورت سير الامت فيه اي لاضعف
فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعاء كسلام عليك وغير وصف الخبر ان يكون نكرة اى لان الاخبار
بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد يجيان معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو
انت انت يعنى انما يكون الخبر معرفة اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت لان انت
الثانى بمنزلة الوصف نحو انت الفاضل الكريم ونحو ذلك واذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو
زيد زيد اذا لم يرد بالثانى غير الذات كما فى الاول فان قلت الله الهنا ومحمد نبينا
بهذه المثابة فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه يستعمل للرد على منكر الالهية او النبوة او
الغرض تعريض المخاطب بانه غير معتقد اى انا اعتقد هذا لخلاف المخاطب والخبر قد
يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك ومتضمنا له اى لضمير فى زيد منطلق
بدليل ابرازه فى نحو زيد الخبز آكله هو هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين
فان الكوفيين الخبر لا يخلو عن ضمير ويقدرون الجامد بالمشتق فى زيد غلامك بمعنى مملوكك
وزيد اخوك بمعنى مواخيك وهند ابنك بمعنى والدتك ويستدلون عليه بان ذات الخبر
لا يكون عين ذات المبتدا وعند البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان الظاهر انه غير
مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدا انهما يصدقان على ذات واحدة لا ان عين هذه الذات
عين تلك الذات كما هو محقق فى الميزان فى تحقيق الحمل والوضع واستدل فى الكتاب على
كون الخبر متضمنا للضمير بابرازه فى زيد الخبز آكله هو يعنى انما ابرز لان الكلام جرى على
غير من هو له وهو الخبز فيجب ابراز الضمير وانما ابرز ما كان مستترا فيه فدل على ان
الخبر كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد ان
يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحذف ويكون اى الخبر احدى
الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه فى الفعلية او زيد قام رجل يتحدث مع عمرو فى داره هذا
ايضا فعلية لكن الضمير العايد الى المبتدا ليس فى نفس الفعل ولا الفاعل بل فى متعلق صفة
الفاعل يعنى يشترط ان يكون فى الجملة ضمير يرجع الى المبتدا اما فى نفس الجملة كالمثال
الاول او فى متعلق الجملة كالمثال الثانى وزيد ابوه قائم هذا مثال كون الخبر جملة
اسمية مشتملة على ضمير فى نفس تلك الجملة او زيد غلامه جاريته زوجها ابنه امراته

اكرمو ر

(هامش: يقولون م)

دارها سقفها خشبه ساج فخشبه مبتدا تاسع وهو وخبره اى ساج خبر عن الثامن
اى عن المبتدا الثامن وهو سقفها وهكذا الى الاول اي فى كل جملة ضمير يرجع الى
مبتداها فحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج جارية غلامه ساج و
زيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا فى الظرفية مكانا كعندك او زمانا كيوم الجمعة ومنه
اي ومما وقع ظرفا بشر من الكرام لان التقدير حصل بمعنى انما كان الظرف مقدر الجملة
تقديرا لفعل فيه وهو حصل وانما ميز بشر من الكرام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة
اذ ليس بظرف زمان ولا مكان وانما هو جار ومجرور يحتاج الى متعلق من فعل ونحوه
فهو مشبه بالظروف فى الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه ولما اختزل اى
اقتطع ذكره وحذف لفظا سد بالظرف مسده واحتوى هو على الضمير الذى كان مستكنا
فيه اي فى ذلك الفعل المختزل ومعنى الاختزال ان الفعل حذف وصار نسيا منسيا فالظرف
هو المتحمل للضمير واختلف فيه فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر وقال بعضهم هو الظرف
السادّ مسده واختار المصنف فى المفتاح ان الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف مع
الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده
بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد فى الدار ان لم يقدر معه شئ آخر فالخبر
هما معا ولفظ الكتاب كانه يشير الى غير الذى اختاره فى المفتاح والله اعلم واستدل ابو علي
على ان الفعل منسي والظرف هو المتحمل للضمير بامتناع قائما زيد فى الدار وتقريره ان
الفعل لو لم يكن منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه فامتناعه يدل على ان العامل
هو الظرف السادّ مسد الفعل والعامل معنوى فيمتنع تقدم الحال عليه واستدل ايضا
بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا كان زيد فى قولنا فى الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا
بالابتدائية لان التقدير استقر فى الدار ولا يمكن ان يقدر مبتدا لان الخبر فعل له و
يمتنع تقديم مثل هذا الخبر على المبتدا نحو زيد قام ومنهم من يقدر اسم فاعل ويعده مفردا
هذا اشارة الى الوجه الاخر وهو ان الظرف مقدر باسم الفاعل والخبر مفرد وحجة الاخر
وجواز الوصل به اي بالظرف بمعنى جواز ايقاع الظرف صلة للموصول فى نحو ما عندكم
يقدم مما يعضد الاول وهو كونه مقدرا بفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا
فلم يجز جعله صلة لما الموصولة وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مضمر

(هامش: زيده م)

فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة لان طلوع الشمس
من الافق حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها لانه
قد يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطة منع السحاب ونحوه فظهور الشعاع حدث غير
مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ من حيث
تجدده نفع حادثا هذا ايراد وجواب فالايراد ان الهلال عين حدث وقد اوقع ظرف
الزمان خبرا له واجاب بان الهلال ليس به المراد جرمه بل تجدده وظهوره وهذا حدث
فجاز ان يخبر عنه بالزمان اي تجدد الهلال وبروزه حصل في الليلة واما نحو يوم الجمعة
او السبت فعلى تاويل التجمع والتثبت مصدرين هذا ايراد آخر وهو ان اليوم ظرف زمان
وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان الجمعة ماولة بالمصدر وهو
التجمع اي الاجتماع للجمعة والسبت ماول بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما
مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي ولامكان هذا التاويل لا يجوز في سائر الايام فلا
يقال اليوم الثلثا لانه لا يمكن تقدير الثلثا بمصدر فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو
ممتنع واما نحو اليوم يوم كل فعلى تاويل علمك وسلطانك يعني ان اليوم الواقع مبتدا
ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان فيصح الاخبار عنهما باليوم
ولا امتناع فيوح ونحو بكر ان تعطه يشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ
من ذكر الجمل الاربع واقعة اخبارا للمبتدا وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا
من غير ان يكون معهما حرف الشرط ولا بد من ان يكون المبتدا اسما من الاسماء الشرطية
او مضافا اليه نحو من ياتني او غلام من ياتني اكرمه نحو ان نحو من ياتني اكرمه كلام تام
من مبتدا وخبر والخبر جملة شرطية والشرطية هي من مع ما في حيزه فيكون ما جعلناه
مبتدا داخلا في الخبر التي هي الجملة الشرطية فذكر هذا الدفع هذا التوهم وبيانه انه في قوة
زيد ان ياتني اكرمه وبكر وخالد وغيرهما فزيد مبتدا وان ياتني اكرمه خبره فهذه الجملة
الشرطية مضمنة في قولنا من ياتني اكرمه فمن مبتدا للدلالة على الذات ودال على الجزاء
لاشتماله على الشرط فهو عند التفكيك يرجع الى جملة مبتدا او هو شرطية وبعضهم على ان الخبر هنا
الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدا فيكون المبتدا قولك من ياتني والخبر اكرمه فان قلت
كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم هنا قلت لا نسلم انه لو كان خبرا كان مرفوعا لان ذلك اذا

لم يكن

لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي ياتيني فله درهم اذ خبر المبتدا
لا يدخله الفاء ولا يقال زيد فعالم وانما جاز دخول الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط وكما جاز
ان يدخل الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط جاز ان يجزم الخبر ايضا لتضمن المبتدا معنى الشرط
بان فان قلت الذي ياتيني فاكرمه كان ينبغي ان يجوز جزم خبره لتضمن المبتدا معنى الشرط
قلت الفرق ان من موضوع للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد تضمن الشرط وقد
لا تضمن فجاز الجزم مع من دون الذي وجاز ما لم يكن فاني آتيك مما يعضد الاول وهو
ان الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتدا وهو
خال عنه فدل على ان الجزاء وحده ليس خبرا ويمكن ان يقال بتقديره فاني آتيك فيه بمعنى اي
حال تكن فيه فاني آتيك اي فيه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير الشان نحو قل هو الله احد
فان هو مبتدا اي الشان والله احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشان
والتحقيق فيه ان الجملة ههنا بمعنى مفرد وهو القصة والشان كما قلت الشان هو هذه القصة
وهذه الجملة والخبر والمبتدا يكونان هو هو في هذه الصورة او كانت اي الجملة الواقعة
خبرا مشتملة على جنس مندرج فيه هو اي المبتدا نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل
شامل لزيد وغيره فيكون الممدوح هو الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر
مقام المضمر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا او نحو اما القتال
فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل يعني الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على
ما يندرج فيه المبتدا لانه نكرة وقع في سياق النفي فعم فيندرج تحته المبتدا نقل المبرد في
المقتضب هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر والبيت اما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي اما ذكرك في القتال والبيت في الكتاب مذكور
مع الفاء في الفتح ولعل نسخته غير ما نقله المبرد في المقتضب او يكون الفاء سهوا من الناسخ
ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد من جملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز على زيد كان ذا مال
اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتدا وهو على لان الضمير في كان يرجع عوده الى زيد وقد
يحذف العايد اذا كان معلوما كما يحذف الجملة راسا في قوله تعالى واللائي لم يحضن اي
عدتهن ثلثة اشهر لدلالة ما قبله عليه وهو قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض فعدتهن
ثلثة اشهر وذلك اي الحذف المعلوم نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان الضمير في الظرف

الجزء

يرجع الى المبتدا ليحصل الارتباط بين المبتدا والخبر ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدا الا اذا كان ضميره

راجع الى المكرم منه منتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف والعامل فيه هو
الظرف وانما جاز تقدمه على الظرف وهو العامل المعنوي لكون الحال ايضا ظرفا وقد
تتسع في الظروف بالاتسع في غيرها ولذلك جاز كل يوم لك ثوب وان تكون محتملا
للصدق والكذب عطف على قوله ان تكون نكرة وان تكون محتملا للصدق والكذب
وهو زيد اضربه متاول بتاويلين احدهما ان يضمر القول اي زيد مقول في حقه اضربه
والثاني ان المعنى زيد مامور بضربه واذا كان المبتداء ضمير الشان والقصه فالخبر
لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشان والقصه التي هي جملة ومفسر الجملة جملة ويتعدد
الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة
مز وقد يورد على هذا المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في
واحد منهما ضمير او يكون في احدهما دون الاخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر
مشتق فلا يخلو عن ضمير وان كان في احدهما دون الاخر ففاسد للتحكم وان كان في كل واحد
منهما ضمير يلزم منه التناقض وهو ان هذا الرمان حلو باسره حامض باسره وهو فاسد و
جوابه انا نختار ان في كل واحد منهما ضميرا قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان
له الحلاوة وان له الحموضة وهو جامع بين الطعمين لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه
حامض بل هذا الشيء له الحلاوة على الجملة وله الحموضة فقد تضمن كل واحد ضميرا باعتبار
هذا المعنى وتضمنا ايضا ضميرا آخر باعتبار تقديرهما بمز ولا مساغ لدخول الفاء فيه اي في خبر
المبتداء لان الفاء اما للعطف او للجزائية ولا مجال للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر في
حكم المبتداء واما الجزائيه فظاهر الا اذا تصدر المبتداء باما او تضمن المبتداء معنى الشرط
وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة بالموصول
به اي باحدهما او اسم من اسماء الشرطية والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم نحو اما زيد فمنطلق
اما الذي او كل رجل او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم ومن ياتيني فله كذا ذكر الامثلة
على الترتيب وانما افرد تصدر المبتداء باما عن تضمن المبتداء باما عن تضمن المبتداء
معنى الشرط لان في صورة اما ليس نفس المبتداء متضمنا للشرط بل اما هو المتضمن ولذلك
فسره سيبويه بقوله مهما يكن من شيء وانما ادخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتضمن
اما معنى الشرط على ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزاء اذ التقدير

اي وحق الخبر ان يكون نكرة

يعني ان الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض

مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء
فقدم بعض ما في حيز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال الاسم الموصول
بفعل قوله الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار فله درهم
ومثال النكرة الموصوفة باحدهما كل رجل ياتيني فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم
ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ياتيني او الرجل الذي في
الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله من ياتيني فله كذا وقيد بقوله
والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم يعني لا يكون فعلا مضارعا نحو من ياتني اكرمه فتعين فيه
جزم الجزاء ولا يجوز الفاء لا يقال من ياتني فاكرمه الا على كونه جملة اسمية اي فانا اكرمه
لانه لا يتطرق اليه الجزم لكون الجملة اسمية فقوله والجزاء مما لا يتطرق اليه يدخل فيه الجملة
الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو فاكرمه او فليكرمه عمرو على امر الغايب
او نهي نحو فلا تضربه وقوله تضمن المبتداء معنى الشرط احترازا عما اذا تضمن المبتداء الموصول
صيغ الشرط والجزاء كليهما نحو الذي ان يكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفاء في خبره لان دخول
الفاء انما كان لكون الخبر جزاء في المعنى وههنا قد استوفى المبتداء الشرط والجزاء كليهما فلا
تفتقر الى جزاء آخر وانما اشترط ان يكون الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان المبتداء مقدر
بشرط والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل فلا يجوز الضارب فمكرم وقد دخل اي الفاء
في الاخير اي في المثال الاخير او الجزء الاخير من الخبر اي في اول الجزء الاخير منه
او اول الخبر اي او في اول الخبر على الاختلاف السابق ذكره يعني قد سبق ان الخبر في
من ياتني اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء
في اول الجزاء وهو الجزء الاخير وان كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الخبر
وليت ولعل مانعان باتفاق اي اذا دخل ليت ولعل على ما تضمن الشرط نحو ليت او لعل
الذي ياتيني فلا يدخل الفاء في خبرهما باتفاق لان الخبر هو المجزوم به لو ليت ولعل ينافيان
الجزم وان عند سيبويه اي هو مانع من دخول الفاء في خبره قياسا لان لفظ ان لا يدخل
على الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال وارد بخلافه
نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد
يمنع الوجه القياسي ايضا فان ان انما لم تدخل على الشرط الصريح لان للشرط صدر الكلام وان

تاويله

للجزم

ايضا له صدر الكلام بخلاف ما يتضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام ولذلك
جاز ان الذي ياتيني فله درهم ويجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتداء للاهتمام بذكره نحو
تميمي انا و سواء علي أقمت ام قعدت اي قيامك و قعودك لان الهمزة في الاصل للسوال
عن المستويين و ههنا خرج عن معنى الاستفهام والسوال فبقي اصل معنى الاستواء او الفعلان
المقدران بمصدرين و هما مرتفعان على الابتداء و سواء خبر مقدم و مررت برجل سواء هو
والعدم اذا رفع سواء بمعنى اذ اجر سواء صفة لرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن
في سواء وانما اكده ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي برجل مستوي هو والعدم فلا يكون
مبحثنا اما اذا رفع سواء فهو خبر مقدم و في المثل مكره اخوك لا بطل هذا من كلام ابي
حنش خال بيهس الملقب بنعامة المذكور في ثكل ارامها ولدا وذلك انه لما قتل ناس من
اشجع اخوته الست وتركوه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ثم انه
اخبر ان اناسا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق بخاله ابي حنش فقال له هل لك
في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها و في رواية هل لك في غنيمة باردة فانطلق بيهس بخاله
حتى اقامه على فم الغار ثم دفع ابا حنش في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان
ابا حنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول عليه لا ان في طبعه شجاعة
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه فاخوك مبتداء ومكره خبره المقدم ويلزم اي
تقديم الخبر على المبتداء اذا كان اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا
له اي للاستفهام منه محتويا على ضمير المبتداء نحو كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا
للاستفهام وهو كيف و اين عمرو و متى القتال مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا
على ضمير المبتداء احتراز عن نحو زيد ابن غلامه فانه لا يجب تقديم الظرف ههنا فان تضمن
الاستفهام لانه غير محتو على ضمير المبتداء و هو زيد لان غلامه اما فاعل ابن فليس ابن
محتويا على ضمير المبتداء وهو زيد في المثال فالظرف ليس وان جوز ان يكون
غلامه مبتداء وابن خبره المقدم ففي ابن ضمير يرجع الى غلامه لا الى المبتداء الاول وهو
زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتداء على التقديرين وهذه العبارة خير
من قولهم انما يلزم التقدم اذا كان المبتداء مفردا متضمنا للاستفهام فان ابن زيد
قد لا نسلم انه مفرد بل الظرف على المذهب الصحيح مقدر على جملة وذكر المصنف قيد

القتال صح

وان

قوله محتويا على ضمير المبتداء

الخبر صح

قوله

قوله محتويا على ضمير المبتداء ليخرج نحو زيد ابن غلامه من غير التعرض لكون الظرف
مفردا او جملة فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتداء الاول سواء كان مقدرا بمفرد
او بجملة على ما اقتضاه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا كان اسما مفردا متضمنا
للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى
آخره وانما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام
فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملة او كان اي تقدم الخبر
مصححا نحو في الدار رجل فان المبتداء نكرة ومصححه كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه
الفاعل فلو اخر الخبر يبطل تشبيهه بالفاعل فلا يصح كونه مبتداء او اتصل بالمبتداء ضمير
لمتعلقه اي لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتداء يرجع الى
التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زهمان
زاده فلو اخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتاخر عنه لفظا وحكما او عن ان هذا عطف على
قوله مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عن ان نحو حق ان زيدا
قائم وانما وجب تقديم الخبر لانه لو لم يتقدم لا التبس ان التي للتحقيق بان بمعنى لعل اما اذا
قدم الخبر فلا يكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اي تقديم الخبر اذا كان المبتداء
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم فانه اذا كان الجزاء
هو الخبر فلا يتقدم على المبتداء والاستفهامية نحو من زيد وضمير الشان نحو هو
زيد قائم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريته فان في هذه الصور
يمتنع تقديم الخبر على المبتداء لئلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي وامتنع تقديم الخبر
ايضا اذا كان المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق لئلا يلتبس المبتداء بالخبر لكون
كل واحد منهما صالحا لكونه مبتداء وخبرا بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد فان المبتداء والخبر معرفتان لوجود القرينة من حيث المعنى اذ
المعنى ان بني ابنائنا منزلة بنينا لا ان بنينا منزلة بني ابنائنا او متساويين
اي او كان المبتداء والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا نكرتين
لكنهما مختصان فجاء فيه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا له والمبتداء

زهمان بفتح الزاء وبضمها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رجلا نحر جزورا فاقسمه فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان لياخذ ايضا مع الناس فقال صاحب الجزور في بطن زهمان وهو متعلق الخبر اذ الخبر هو مجموع قولك في بطن زهمان صح

ولا قرينة صح

وتقديم الخبر صح

يصلح فاعلاله لو اخره او تاكيدا للفاعل كما في زيد قام فان المبتدا لو تاخر كان فاعلا
له فيلتبس المبتدا بالفاعل هذا مثال لما لو تاخر كان تاكيدا لا فاعلا بخلاف زيد
قام ابوه واكلوني البراغيث فمن يجعله مبتدا اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن المبتدا
لو تاخر لم يصلح كونه فاعلا ولا تاكيدا فلذلك جاز تقديم الخبر وان يقال قام ابوه زيد
وانما قال فمن يجعله مبتدا احترازا عمن يجعله فاعلا ويجعل الواو علامة الجمع لا ضميرا
على ما قيل ومن زعم بان الحكم في قول الضب في بيته يؤتى الحكم مبتدا تقدمه الخبر
فقد سها لان هذا المبتدا يصلح فاعلا ليؤتى وقد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدا
يصلح فاعلا له لو تاخر يجب تقديم المبتدا فهو مثل قام زيد فانه لا يجوز ان يقال ان
زيد مبتدا تقدم خبره للالتباس المذكور فالسهو ظاهر واصل المثل على ما زعمت العرب
عن السن البهايم فقالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا
يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت فقالت اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكيتما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت
تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب فاكلها قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته
قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث حديثين
امراة فان ابت فاربعة وذهبت اقواله كلها امثالا ويحذف المبتدا عند الدلالة نحو
قوله اذ قال الخميس نعم واوله لا يبعد الله التلبب والغارات اي هذا نعم وفي
المثل احدى حظيات لقمن اي هذه احدى حظيات لقمن الحظية تصغير الحظوة
بفتح الحاء وهو السهم الصغير وقيل هي التي لا نصل لها وكان بين لقمن بن عاد وبين
رجلين من عاد قتال فكانا ربي ابل وكان لقمن رب غنم فاعجبت لقمن الابل فاراد
ان يبتاعها منه وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما ولما راهما لا يغفلان عنها ولم يجد فيهما
مطمعا اتيهما ومعهما جفير من نبل كثير فقال ما تصنعان بها انما هي حطب فوالله ما اخذ
معي غير سهمين فنبذاها غير سهمين فعمد لقمن الى الابل فحواها وكانت لهما سمرة يستظلان
بها فاتخذ فيها عشا رجاء ان يصيب منهما غرة فلما وردت الابل تجرد من الرجلين
واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البير ليستقي فرماه لقمن فوقه بسهم في ظهره

فقال

فقال حس احدى حظيات لقمن يضرب لمن عرف بالشر فاذا جا بهنة من جنس افعاله
قيل احدى حظيات لقمن اي انه فعلة من فعلاته وخير قليل وفضحت نفسي اي هذا الفعل
خير قليل ويروى نفع قليل واول من قالته فاقرة امراة مرة الاسدي وقد غاب عنها
زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى ماشيتها فلما همت اقبلت على نفسها فقالت يا نفس
لا خير في السرة فانها تفضح الحرة وتحدث العرة ثم اعرضت عنه حينا ثم همت به فقالت
يا نفس موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة واياك والعار ولبس الشنار
وسوء الشعار ولوم الدثار ثم همت به ثم قالت ان كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسد
وتكرم العايدة ثم جسرت على امرها وقد اقبل زوجها وكان عايفا فنعب غراب فاخبره
ان امراته لم تفجر قط ولا تفجر الا تلك الليلة فركب فرسه وسار مسرعا فانتهى اليها وقد
قام عنها العبد وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت نفسي وسمعها مرة ودخل عليها
وهو يرعد لما به من الغيظ فقالت له ما يرعدك فقال مرة لتعلم انه قد علم خير قليل
فتهقت شهقة فماتت ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو
زيدا الخبز اكله بنصب الخبز اي زيدا اكل الخبز هو اكله اولا بد من اضمار ناصب للخبز
لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره واما لزوم اضمار المبتدا اذ لو لم يضمر ورفع اكله
اما بالاصالة او بالتبعية لا يجوز ان يكون بالاصالة اذ لا يصلح ان يكون خبرا والا لم
يكن للخبز ناصب ولا جايز ان يرفع بالتبعية اذ لا يصلح ان يكون احد التوابع فان قلت
يجوز ان يكون الخبز تاكيدا لاكل المقدر قلت لا يجوز لوجهين احدهما ان المؤكد لا يحذف
والثاني لو كان تاكيدا لجاز ان يكتفى باحدهما لا بعينه لكن لا يصلح ان يكتفى بالثاني اذ لا
يكون للخبز حينئذ ناصب هذا غاية تقريره والمصنف قال في التعليق لزم حذفه لئلا
يتوهم انه جملة اخرى مستانفة وفيه نظر ويحذف الخبر نحو قوله اانت ام ام سالم
وقبله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقاء والتقدير اانت ظبية ام ام سالم
فحذف الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا فمن روى بعض يروى كليهما اي اطعمك كليهما وازيدك
تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير كلاهما لك كلاهما وازيدك تمرا فحذف الخبر واول
من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ودفع اليه رجل قد اضر به العطش والسغوب
وعمرو قاعد بين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل وقال اطعمني من هذا الزبد

تامك

والنامك فقال عمرو نعم كلامها ونمرا فاطعم الرجل حتى انتهي وسقاه لبنا حتى روي
فذهبت كلمة مثلا وخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف واذا للمفاجاة فحذف
الخبر هذا عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا واقعا خبرا له وقد ذكرناهما قبل ويجب
ذلك اي حذف الخبر فيما التزم في موضعه غيره اي في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان
كذا في احد المذهبين اي لولا زيد موجود فحذف لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع
الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين وهو ان زيد فاعل فعل
محذوف اي لولا حصل زيد وقد توهموا ان لو هنا على معناها من اقتضاء
الفعل ولا للنفي نحو لو لم يمنع زيد وضعف بامتناع لولا احد ولا زيد ولا عمرو اذ
لو كان لا على اصلها من افادة الجحود لم يمتنع هذا وضربي زيدا قايما هذا مثال لما
حذف الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما
فيه م
فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا في الكلام ثم
حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف اليه وبيانه ان قايما منصوب على الحال اذ المعنى
ان كل ضرب مني انما هو واقع في حال القيام والحال لابد له من ذي الحال ومن العامل ولا
يجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتداء فلا يكون
واقعا موقع الخبر ولا يجوز ان يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحاصل
انه لابد من تقدير ذي حال وعامل اذ لو لم يقدر وكان ذو الحال والعامل هما مذكورين
لفظا لكان من تتمة المبتداء ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتداء لوجهين احدهما انه
لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم مقامه والثاني ان معناه ح ان ضربي الواقع على زيد في
حال كونه قايما او كونه قايما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام بل المعنى
ان الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب منحصر في حال القيام مع ان كل هذا المعنى
هو مفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتداء وجب
تقدير عامل وذي حال وهما كان وهو المستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا كان قايما
وهذا لا يستقيم بمجرده لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتداء وهو مثل علي بزيد كان ذا مال
فيقدر بظرف وهو اذا ثم يعود السائل ويقول هذا الظرف متعلق بضربي او بشيء آخر
فان تعلق بضربي كان من تتمة المبتداء ايضا فقد وقعنا فيما فررنا منه فلا يكون اذا

متعلقا بالمبتداء فلابد من ان يتعلق بحاصل مقدرا فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان
قايما فصح ان قايما من تتمة الخبر وهو غير الخبر والتزم في موضعه فوجب حذف الخبر
لذلك لانه وقع موقعه غيره وسد مسده وانما اضمر كان لانه من الافعال العامة التي
لا يحتاج اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكاين وكان هي التامة
لا الناقصة لوجهين احدهما لو كانت ناقصة لكان قايما خبر كان لا حالا فيفوت
معنى المقصد الحالي المصحح للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان خبرا لجاز تعريفه وان
يقال ضربي زيدا القايم لكنه مما التزم تنكيره في الاستعمال واخطب ما يكون الامير قايما
هذا مثال الاول اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قايما كان كل كون منه خطيب
على جهة المجاز وارخص ما يكون البر مدان بدرهم او مدين بدرهمين هذا مثال آخر
او مدين م
فمدين مثل قايما نصب على الحال اي ارخص ما يكون البر حال كونه مسعرا هذا السعر
واما اذا قلت مدان بدرهم فمدان مبتداء ومصححه منه محذوفا وبدرهم هو الخبر
والجملة منصوب المحل على الحالية وليس فيه الواو نحو كلمته فوه الى فيّ والفرق بين
المثالين ان مدين حال مفرد ومدان بدرهم جملة وقعت حالا فالتقدير حاصل
سواء كانت الحال مفردا او جملة وقد روي في قوله الحرب اول ما تكون فتية
تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما الاسمان هو لفظ اول وفتية
الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعده حتى اذا اشتعلت وشب ضرامها عادت عجوزا
غير ذات خليل شمطا جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه
الوجه الاول ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتداء اول واول مبتداء ثان وفتية خبر
المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول وفي يكون ضمير الحرب واول مذكر وفتية
مؤنث وهو جزء وانما جوز هذا لان اول مضاف الى كون الحرب وكون الحرب هو
الحرب فكانه قال اول الحرب فقد اكتسى التانيث من المضاف اليه كذهبت بعض اصابعه
اي الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية والثاني ان ينتصب اول وفتية على ان
اول ظرف وفتية خبر يكون وخبر الحرب خود تسعى اي الحرب تسعى في اول كونها فتية
والثالث ان ينتصب اول ويرتفع على ان الحرب مبتداء وفتية هو خبره واول ينتصب
فيه م
على الظرف والرابع ان يرتفع اول وينتصب فتية واول في هذا مبتداء ثان وفتية حال سد

مسد خبر المبتداء نحو ضربي زيدا قائما اي اول اكوانها حاصل اذا كانت هي قائمة ولهذا
ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربي زيدا قائما دون الوجوه الآخر والخبر في
هذه المسائل هو الظرف المضاف الى ما عمل في الحال المحذوف فالظرف والمضاف هو اذا
والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان سد اي الحال مسده اي مسد الخبر على ما [illegible]
فقوله سدا علة لقوله المحذوف اي انما حذف الظرف لسد الحال مسده ومذهب
الكوفيين وهو ان قائما حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتداء والعامل
هو المصدر وهذا اخرج الكلام عما هو المقصود ان وقوع انما هو في هذه الحال الواقع
وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال وايضا على تقديرهم لا يكون الحال في موضع الخبر
بل هو من تتمة المبتداء فلا يلزم حذف الخبر لان التزام حذف الخبر كان لان غيره وقع
موقعه وسد مسده فاذا لم يكن ما يسد مسده فلا يلزم حذف الخبر يدل عليه جواز
ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا اي يدل على ان تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب
في حال القيام هذا المثال اذ تعرض معه ضرب آخر في غير حال القيام ومن زعم انه بمنزلة
الجملة الفعلية كاقائم الزيدان يلزمه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف
الكلام من سنن الموضوع هو لاجله يعني انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة
ضربت زيدا قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان يعني هو في التقدير جملة
فعلية وابطله المصنف بوجهين احدهما لو كان جملة فعلية معه حال جاز ان يحذف الحال
ويستقل الكلام بدون الحال كما ان ضربت زيدا قائما لو حذف الحال لتم الكلام لكنه لا يتم مع
حذف الحال والثاني انه يخرج عن المعنى المقصود اذ المعنى ان كل ضرب مني واقع في
حال القيام وضربت زيدا قائما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه يصدر
مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر منصوب المحل بدليل قولهم اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب ويجوز فيما هو مصدر باعتبار المصدرية ان تقدر بالزمان
فيكون المحذوف اي اذا مرفوع المحل ويدل على صحته مجيء اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة بالرفع مسموعا يعني ان قوله اخطب ما يكون الامير قائما مقدر باذا كان قائما
فاذا احتمل وجهين احدهما ان يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا فذكر لكل واحد دليلا
اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل فيدل عليه قولهم اخطب

اذ المقصود — الحدث — اي ينحصر وقوعه فيها وتقديرهم اي تقدير الكوفيين يفيدان الحدث الواقع — الحق

ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لاخطب اي اخطب اكوانه
حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما اي حاصل في هذا الزمان
فاذا منصوب المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني ان تقدر ما
المصدرية بالزمان فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى هذا لا يكون اذا كان قائما
منصوبا على الظرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذا مرفوع المحل بكونه
خبرا عن اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اي لاخطب الزمان هو هذا الزمان لا ان
اخطب الازمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا
عن اخطب ما يكون الامير ولما كان لفظ اذا محتملا للوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه يعين
للظرفية ورفعه يعين للخبرية استشهد لكل وجه من الوجهين في اذا بما يدل عليه في يوم
الجمعة وعند بعضهم جاز هذا اي تقدير المصدر بالزمان في الكل اي فيما كان المبتداء
مصدرا نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا
الى معنى المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان ضربي زيدا
اذا كان قائما اي زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب ازمنة اكوانه
اذا كان قائما اي هو زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا
للمبتداء لا ظرفا فان قلت قالوا ان الحال بمنزلة الظرف فكان يستغني في مسئلة ضربي زيدا
قائما وبابها عن اضمار اذا وكان بل يجعل قائما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير
ضربي زيدا حاصل قائما اي في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير
من الصفة الى الموصوف فكذا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال ولو لم تقدر اذا
كان لكان ذو الحال ضميرا في حاصل وهو راجع الى الضرب والضمير في قائما يرجع الى زيد فلا
يكون راجعا من الحال ضمير الى ذي الحال فلا يصح اذ لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف
فقدروا اذ وكان ليكون ظرفا متعلقا بحاصل فلا يمتنع حينئذ عدم تحمل الظرف الضمير كما لو
قلت صليت يوم الجمعة فان الظرف لا يتحمل الضمير بخلاف الحال ومنه اي ومما التزم في
موضع الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر
لدلالة الواو عليه لان الواو للجمعية فهي قرينة من معنى المقارنة هكذا قرره النحويون
وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعدهما فلم يلتزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان تقدر

يكون

كل رجل مقرون هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما في موضعه ولعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه لافعلن واللام لجواب
القسم فوجد قرينة لحذف الخبر فمحذوف وكذا لفظ العمر بالفتح لانه لا يذكر الا في القسم وزيد
الخبز آكله قريب منه والتقدير زيد آكل الخبز آكله فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه وانما
قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره في التعليق
وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر وواقع موقع الخبر وهو آكل كما ان ضربي زيدا قائما (في م)
من متعلق الخبر والاولى في بيان مغايرة هذه الصورة لما قبلها ان يقال الدال على الخبر
هو عين لفظ الخبر الا انه اشتغل بضمير بخلاف الصورة السابقة فان الدال على الخبر
مغاير له لفظا لان لفظ قائما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو
مقرون ويجوز ان يحذف [معا] المبتدا والخبر في نعم العبد اي ايوب على تقدير وهو ايوب
فمن جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما من جعل المخصوص مبتدا والجملة قبله
خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدا فقط واضمر احدهما وكلاهما معا وقد يكون المبتدا
مضمرا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت
كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اي ويكون المبتدا او الخبر منفصلا لا غير اي لا يكون مضمرا
متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدا والخبر معنوي ولا يمكن
اتصال اللفظي بما ليس بلفظي فلذلك تعين فيهما الانفصال الا ضمير قال لولاك ولولاي
فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على الجر
وعند سيبويه محلهما الجر وان للولا مع المكني حالا لم يعرف معناه ظاهر وتقدير
قول الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع في قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على الجر
في هذه الصورة فاللواحق بلولا عند الاخفش مجرورة في محل الرفع كما ان انت في
ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه فاللواحق [بحالها] مجرورة ولولا حرف جر
وان اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جارة لمظهر فلذلك خصصه بالمكني اي المضمر وكل
واحد من المذهبين راجح من وجه مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه
ان لولا محمول عنده على معناه المشهور المستفيض بحيث لا اختلاف مع المظهر والمضمر
ومرجوح من حيث انه يلزمه تغيرات كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه

لفظ قائما م
وواقع موقع الخبر م
المغير م
ليستقيم

فرجحانه

فرجحانه انه تغير العامل فقط وهو لولا والتغيرات في اللواحق تبعا لا اصلا ومرجوح
من حيث ان لولا لم يعهد جارا والشائع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا
من ان حق المبتدا اذا كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر
معرفة او مضارعا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع
جاز تخلل ضمير الفصل بينهما ادرج بحث ضمير الفصل في باب المبتدا والخبر لانه يتعلق بهما
وذكر شرائطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يصح
ان يقع نعتا للمبتدا لا كل معرفة لان ضمير الفصل انما جيء به ليفصل بين كون الخبر خبرا
او نعتا فيخرج قولك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح نعتا
للمبتدا ولكنه على الجملة مما ينعت به وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف
ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول
حروف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو اي ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة
المرفوعة مطابقا للمبتدا اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وايذانا
بانه خبر لا نعت علة للتخلل يعني انما تخلل للايذان بانه خبر لا نعت وبضرب من التوكيد
اي انما تخلل ايذانا بانه خبر وايذانا بضرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر في قولك
زيد هو العالم اي لا عالم الا هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال
بضرب من التوكيد اي بنوع من التوكيد وان لم يكن حصرا نحو زيد هو المنطلق مثال لما
كان الخبر معرفة او هو افضل منك اي زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل
او هو يضرب اي زيد هو يضرب مثال لما كان الخبر الفعل المضارع وجاز اي تخلل ضمير
الفصل بعد دخول العوامل اللفظية نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا نحن الغالبين
فانا ونحن للفصل بعد دخول العوامل وانما جاز تخلل الفصل مع ان الخبر لم يصلح ان يكون
نعتا لان المضمر لا يوصف اصلا فالباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر والمضمر فرع عليه
والفروع تلحق بالاصول في الاحكام وان لم تكن علة للاصول حاصلة فيها طردا للباب ولا
محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في
نحو ارايتك زيدا ما صنع وغيره اي غير الكاف نحو اياه واياي وايانا فان هذه الاصول
اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين فان حكمه حكم

فلا يحتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظائره وكان حقه ان لا يفصل بين المبتدا وبين افعل منه لانه لا يصلح ايضا نعتا للمبتدا م

ماقبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق فهو عبارة
عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المنطلق فهو من حيث المعنى كالتوكيد
للاول وحكم ما بعده عند آخرين لانه معه كالشئ الواحد نحو حكم هذا المضمر عند آخرين
حكم ما بعده وهو الخبر لانه يحقق ويؤكد ان ما بعده خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية
متعلق بما بعده فهو معه كالشئ الواحد لكونه محققا ومؤكدا له ويبطل الاول وهو ان حكمه
حكم ما قبله وتوكيدا له ان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو ان
زيدا هو المنطلق ابطله بوجهين احدهما ان المضمر لا يؤكد بالمظهر لان التوكيد اما
لفظي او معنوي وهو ليس لتاكيد معنوي لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما
من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوي ولا لتاكيد لفظي لانه بتكرير اللفظ الاول وههنا
ليس كذلك لان الاول مظهر والثاني مضمر فلا يكون تكرير النفس اللفظ فلا يكون
توكيدا لفظيا ولا معنويا والثاني انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف الموكد رفعا ونصبا
وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان في الاعراب ويمكن
ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد اللغوي بان يقرر الاول على الجملة لا بالتاكيد
الذي هو احد التوابع الخمسة وعن الثاني ان توافق الاعراب في التاكيد لا نسلم
انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان نقول ذلك في المضمرين
اما في المضمر والمظهر فليس كذلك والثاني اي ويبطل الثاني وهو ان حكمه حكم ما بعده
انه لا تعلق له بما بعده وانه لا يختلف باختلافه قوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه
لا يؤكد معنى الخبرية ولا يميز به عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه لم يكن
عقيبه فمسلم لكنه لا ينفي اصل التعلق ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب
كان حقه ان لا يصرح بانه احد الضماير المنفصلة المرفوعة بل الاولى ان يقول صيغة
ضمير مرفوع لا انه عين الضمير كما ذكره غيره ويدخل عليه اي على ضمير الفصل لام الابتداء
نحو ان كان زيد لهو الظريف وان فيه مخففة من المثقلة اصله انه فحذف ضمير الشان
فخفف ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما ادخل على
ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر لان
لام الابتداء حقه ان يدخل على المبتدا نحو لزيد منطلق واما ان يدخل على اسم كان

او

او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان له صدر الكلام فلا يناسب ان يدخل على
ما هو معمول كان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل فالحاصل ان اللام اما ان يؤتى به
او لا فان لم يؤت به التبس بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره
او ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده مبنيا عليه
ويتقون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل بالرفع على ان هم مبتدا والظالمون
خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول ثان لترن والمراد بقوله
مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا عليه ينبئ عن
وجوب المطابقة مع المبتدا لكونه بناء عليه فيطابقه في الافراد والتثنية والجمع ولفظ
خبرا بمجرده لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب اي من باب المبتدا
والخبر ثم ولذلك اورده ههنا الاخبار عن الشئ مكنيا عنه بالذي او اللام التي في معناها
ومعنى مكنيا ان يوقع موقع ذلك الشئ المخبر عنه ضمير والباء للاستعانة اي يستعان في
الاخبار بتصدير الذي او اللام التي في معناها لان الذي مخبر به بل هو مخبر عنه لانه
يصدر مخبرا عنه وذلك الاسم المكني عنه يوقع خبرا له فالباء باء الاستعانة لا صلة للاخبار
ومجال الاولى اي الذي والتي ونحوهما في الاخبار بها اوسع من الثانية وهي اللام والاخبار
بها من حيث دخلت الاولى اي الذي الجملتين الاسمية والفعلية تقول في الاخبار عن زيد
في ضرب زيد الذي ضرب هو زيد وتقول في الاخبار عن زيد في زيد قائم الذي هو قائم
زيد وعن قائم الذي زيد هو قائم فقد صح الاخبار بالذي في الجملة الاسمية والفعلية
واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية متصرفا فعلها بعد صوغه مبنيا للفاعل او للمفعول
واعرابه باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه يعني الاخبار باللام
التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قائم اذا اخبر عن
زيد فلا يقال الهو قائم زيد بل يختص بالفعلية ثم لما علم ان الفعلية ايضا لا يدخلها اللام بل
لا بد من تصرف فيها بان تسبك من الفعلية ما يصلح صلة للام وهو اسم الفاعل او اسم
المفعول فقال متصرفا فعلها احترازا من نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من الافعال الغير
المتصرفة اي لا يجئ منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل
او مفعول وقد امتنعا منه تقول في ضرب زيد اذا اخبرت عن زيد الضارب هو زيد وفي

[illegible]

وكان ضمير الفصل صح

لان مسئلة الاخبار يجعل فيها الموصوف مبتدا وذلك الاسم الذي يخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدا والخبر فلذلك اورده ههنا

اسم فاعل او مفعول منه [illegible]

زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ الفعل مبنيا للفاعل او المفعول
حال عن المجرور في صوغه وفي الكلام لف يعني اذا كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم
الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول وقوله واعرابه باعراب الموصول
الي آخره اشارة الى بحث اشرنا اليه من قبل وسنعيده زيادة للبيان وهو ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا يكون لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب
لها بل الاعراب للموصول الذي وقع مبتدا وكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل والمفعول
اصلا فذكروا ان حق الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا تقدير الاعراب في اللام
فاظهروا فيه اعرابا غير لكونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده فكذا ههنا وتمام تحقيقه قد
تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا ان تعذر الوفا بشرط اي بشرط الاخبار
المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم لان كل اسم صح ان يعبر عنه بالمظهر نظرا الى هذه الجهة
الا حيث وجد مانع من الاخبار كما سيأتي ان شاء الله تعالى وشرطه اي وشرط الاخبار تصدير
الجملة بالموصول مبتدا وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع ضمير للموصول موضعه
هذه اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتدا والثاني صحة تاخير الاسم الذي
اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عائدا الى
الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار على ما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وانه اي
وان ضمير المخبر عنه منصوبا جاز ايلاؤه الفعل متصلا وان لم يله الاسم الموضوع هو
موضعه اذا لم يلتبس نحو اذا كان الاسم الذي يراد الاخبار عنه غير متصل بالفعل بان يكون
بينهما فصل جاز ان تذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثلا نقول في اعطيت
زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر الضمير
الذي تضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع
موضع الدرهم منفصلا فيقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل
وايلائه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم يعدل الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مثل المثال
المذكور اما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه وايلاؤه الفعل فيقول
في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذي
اعطيته زيدا عبد الله لم يتميز المفعول الاول عن الثاني لان الضمير انما يحصل بالتقديم

لفظا

في الاسم بعضه كلا ان
الا اذا كان لمعنى غير
في نحو ما جاء الا زيد
كرهوا ان يظهروا صح

جاز ان يعبر
عنه بالمضمر صح

لفظا فان المقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني وجاز ان يذكر في مثال الا انما
انما ضرب زيد عمرا فان الحصر في الاسم الثاني لانه بمنزلة الواقع بعد الا اي ما ضرب
زيد الا عمرا فلو اخبرت عن عمرو في انما ضرب زيد عمرو او اوليته الفعل وقلت
الذي انما ضربه زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع
بعد الا ويقع الالتباس وحذفه متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف الضمير اذا كان
متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا
لفظا ومعنى والا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا ومنصوبا معنى
كما هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضعيف فيه اي في ذلك المتصل نحو اذا كان
الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا
لو اخبر عن زيد قيل الذي ضربته زيد وجاز حذف هذا الضمير بان يقول الضارب انا
زيد فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو
ضاربه وضاربي فاختلف فيه ان المتصل هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو
مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف
المنصوب كثير شايع اما من جعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وابقى الجار وهو ضعيف
فيه فلذلك قال والا فهو ضعيف فيه وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة
اللام فيمن يجعل الى آخره تختص باللام فان الخلاف بالوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا
ومن هذا اي ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اي ان الاخبار
ممتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك لتعذر التاخير هذا
شروع في بيان ان كل واحد من الامور الاربعة المذكورة شرط الاخبار فانه اذا
انتفى واحد من هذه الامور الاربعة انتفى الاخبار فاذا كان الاسم الذي اريد الاخبار
مستحقا الصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد شروطه ان يؤخر ذلك الاسم ليكون
خبرا عن الموصول وما يستحق الصدرية لم يمكن تاخيره كضمير الشان في نحو هو زيد
قائم لا يمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذي هو زيد قائم هو لزم تاخير ضمير
الشان وهو ممتنع وكذا في كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقيده بالخبرية لان كم الاستفهامية
لا تقع صلة للموصول فيكون المانع فيه هو عدم تصدير الذي لا تاخيره وفي التمثيل بضمير

وجاز حذف الضمير
الذي ضربت زيد
لان العائد المنصوب
الى الموصول يجوز
حذفه نحو هذا
الذي بعث الله
بعثه الله وكذا في
صلة اللام في ضربت
زيدا لو اخبر عن
زيدا باللام لقيل
الضاربه انا زيد صح
وجاز حذف هذه

لان قوله فيمن
يجعل صح

الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار فيه لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير
يرجع الى المتعقل في الذهن وهو الشان لا الى ملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير
الموصول فامتناع الاخبار في ضمير الشان جاز ان يكون لكونه مستحقا للغير وهو المتعقل
الذهني لا لكونه متعذر التاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتميز والمنفي بنفي
الجنس والمجرور بربّ ونحو ذلك لتعذر الاضمار قوله فيما يلزم عطف على فيما يستحق
اي ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال
اذ لا يمكن وضع المضمر موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التميز ولو قلت
عندي عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع المضمر موضعه وكذا
المنفي بنفي الجنس نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور بربّ لانها لازمة للتنكير والمضمر معرفة
فلا يقع موقعها ولا نقاس على ربه رجلا لشذوذه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
ربّ قد تدخل على المضمر في ربه رجلا فلا تتعذر عن اضمار المجرور بربّ فاجاب بانه
شاذ لا نقاس عليه على انه يقال انه مبهم يرمى به على غير قصد الى معين فكانه ليس بمضمر
وان كان لفظه لفظ المضمر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار
في الموصوف بدون الصفة فلا تقال في جاء رجل عالم والاخبار عن الموصوف فقط الذي
جاء هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقال بدون الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف
والصفة معا جاز فتقال الذي جاء هو رجل عالم فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا
وفي الوصف اي بدون الموصوف فلا تخبر عن عالم في المثال المذكور فلا تقال الذي
جاء رجل هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جاء غلام
زيد يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهذا ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شيء لامتناع
الوصف للضمير وبه واضافته هذا علة للمسائل الثلث اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط
لامتناع الوصف للضمير اي لامتناع الضمير موصوفا وبه يرجع الى قوله في الوصف اي
يمتنع الاخبار في الوصف لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع كون الضمير صفة واضافته
يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر
الى شيء فقوله وفي الوصف اراد بدون الموصوف وان اطلقه في اللفظ اعتمادا على
المذكور قبله وجاز في المضاف اليه اي وجاز الاخبار في المضاف اليه فقط فتقول

في جاء

فتقول في جاء غلام زيد في الاخبار عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا اذا لم
يستقل وان كان المجموع علما كحمار قبان لدويبة وسام ابرص لدويبة اخرى من كبار
الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فيه لانه بمنزلة حرف الكلمة وحكى المازني جواز
ذلك في الشعر والشعر ما لم نجده واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما سبق عليها
والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون الا منه في الاخبار اي عن المضاف اليه
يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علته يعني اذا ركب العشرة مع ما يسبقها وقيل اثنا عشر
وثلثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلثة عشر مضافا اليه وجعل المضاف
اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع ولا يكون الا منه اي لا يكون الاول الا
من المضاف اليه يعني لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال
عاشر عشرة بمعنى واحد منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في نيف العشرة
لو اشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا يقال ثالث اثني
عشر بمعنى مصير اثني عشر ثلثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما يساويه في العدد نحو
ثالث ثلثة عشر فان المقدر ثالث عشر ثلثة عشر بمعنى واحد من ثلثة عشر فاذا اخبر عن
المضاف اليه وهو ثلثة عشر من هذا ثالث ثلثة عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو
عشر من ثالث عشر فيقول الذي هذا ثالث عشر هو ثلثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه
وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم آخر قد جمع
فيه بين اسمين مثلها للطول فحذفوا الثاني من الاول ولما اقيم المضمر مقامه ذهب
تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت رد المحذوف ولا يسوغ فيه
اللام اي لا يسوغ في مثل ثالث ثلثة عشر الاخبار باللام لانه انما يكون في الفعلية وهذه
جملة اسمية فلا مدخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذي كما ذكرنا وكذا
في كل ما اضيف الى العدد المشتق هو منه بمعنى ما اضيف الى المساوي نحو هذا ثالث
ثلثة فانه لا يكون الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون في المضاف
الى الاقل نحو رابع ثلثة اما في المضاف الى المساوي فلا يمكن فيه التصيير ومن لا يكون
بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام كما ذكرنا واما في المضاف الى ما دونه ولا يكون
الا فيما دون العشرة فلا منع لانه بما يوخذ من الفعل اشبه نحو ان اسم الفاعل المشتق من العدد

اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلثة فيكون بمعنى التصيير اى مصير الثلثة اربعة
ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة لان له فعلا يوخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير
فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلثة اى صيرتهم اربعة ولا يكون هذا في نيف العشرة
لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم الفاعل فنحو هذا رابع ثلثة
قال انه لا منع من الاخبار فيه باللام فنقول في هذا رابع ثلثة الذي هذا ثلثة الذي هذا
رابعهم ثلثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا ثلثة وذكر لوجه التجويز ان هذا لما
يوخذ من الفعل اشبه يعني ان ضارب ماخوذ من فعل قطعا لانه ليس بمعنى التصيير
حتى يقدر له فعل واما رابع ثلثة فهو بين الرتبتين لانه يحتمل ان يكون ماخوذا من الاسم
وهو اربعة فيكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا من فعل وهو ربعت لانه بمعنى
التصيير الذي يقتضي الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ من الفعل نحو ضارب فيما يوخذ الاسم
من نحو رابع اربعة هذا حل اللفظ وقد ذكره في التعليق ايضا وفيه نظر لان الاخبار
باللام يتعين ان يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع الاخبار
باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل ماخوذا
من العدد نعم لو قال ربعت الثلثة فيجوز الاخبار باللام فيه نظرا الى انه يشتق
منه اسم فاعل ويمكن ان يمنع بان اسم الفاعل فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ
من غيره من الافعال قال الاخفش جاز في القياس الثاني اثنين انا واستهجن الثانيهما
انا اثنان لعدم الفائدة بخلاف الضاربهما يعني لو قلت انا ثاني اثنين فقد اجاز الاخفش
في القياس الاخبار عن انا باللام فيقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثنى اثنين
انا وانما قال على القياس لان ليس في الكلام فعل يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد واستهجن
الاخبار عن اثنين بان يقال الثانيهما انا اثنين فاخبرت عنهما بشيء معلوم بالضرورة
بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين واخبرت عن اثنين وقلت الضاربهما لو يعلم
ارجلان ام امرأتان وهذا الكلام كما ترى مخبط اما اولا فلانه ذكر الاخبار باللام في
الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا واما ثانيا فلان حق الكلام في انا ضارب اثنين على
تجويز الاخبار باللام الضاربهما انا اى اللذان انا ضاربهما اثنان وح لا يتبين الفرق
بين الثانيهما انا اثنان وبين الضاربهما انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد

مثله

ونحو رابع اربعه ماخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا

يعني العدد وهو قد صح في اول باب الاخبار ان الاخبار باللام يختص بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل

انا اثنان وقال في التعليق رجلان وذكر وجه الفرق بانك اذا قلت الضاربهما

المجرد من غير اعتبار الذكورة فهما في المنع سواء لان اللذين انت ضاربهما يكونان اثنين
ايضا وان اريد به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان اذ اللذان انت ثانيهما قد يكونان
ذكرين او انثيين او ذكرا وانثى اذا كان المتكلم ذكرا وكذا اللذان انت ضاربهما
قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما دلالة على تذكير
او تانيث اذ جاز ان يقال اللتان او اللذان في الموضعين وعلى الجملة فقوله في
التعليق في الفرق الضاربهما رجلان ليس بديهي بل حقه اثنان وح لا يصح الفرق
فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى
على وجه التغليب حقيقة فح يتبين الفرق اذ لو قلت الضاربهما انا اثنان يخرج به
المرأتان اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد به المرأتان والذكران والذكر والانثى
لصحة حمل الضارب على المذكر في الاحوال الثلث فيفيد بخلاف الثانيهما انا اثنان
اذ يحتمل اللام على الذكرين والذكر والانثى ولا يحتمل المرأتين اذا كان ذكرا ويحتمل
اثنان في الخبر ايضا ان يكون المراد به ذكرين وذكر وانثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد
امرا زائدا لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا لاحتمل اثنان على وجه
المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى والمرأتان ايضا باعتبار انهما شخصان
على وجه المجاز وكذا في الاسم العامل بدون معموله لتعذر الضمير اي وكما يمتنع الاخبار
في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون
معموله فنحو اعجبني ضرب عمرا يمتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني
هو عمرا ضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا
اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل فكانه فعل ضعفه
ولفظ العامل مجرور صفة للاسم فللاسم صفتان احدهما كونه مضارعا للفعل والثاني
كونه عاملا عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله
الذي يضارع الفعل عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه
مع معموله فنقول في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا
الذي هو حسن ضربي زيدا وانما امتنع الاخبار في الاسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه
دون المصدر فانه يجوز الاخبار فيه مع معموله لان الاسم الفاعل يضارع الفعل ويجري

الاولى

اعلم

مجراه في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان الحاضر او المستقبل ووقوعه
موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس جاريا على الفعل في الحركات والسكنات
والدلالة على احد الزمانين ووقوعه موقعه فان ضارب من قولك زيد ضارب
مثل يضرب في الامور الثلثة بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر
مع معموله كساير الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم
الفاعل غير العامل فانه يجوز الاخبار كساير الاسماء الجامدة وقولهم في الاخبار عن
منطلق في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف
الساد هو مسده هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال منطلق في زيد منطلق
اسم فاعل عامل لانه عامل في الضمير المستكن فيه فاعلا له فقد اخبرت عن اسم الفاعل
العامل فاجاب عنه بان منطلق صفة لمحذوف وهو الذات الموصوف بالانطلاق
فكان المخبر عنه وهو معروض هذه الصفة الذي سدت الصفة مسده لا الصفة
العارضة وفيه نظر لانه ياتي هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل
في المظهر باعتبار المعروض ايضا وكذا اي ويمتنع الاخبار ايضا عنه فيما يلزم
الظرفيه نحو ذات يوم او المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه
يمتنع الاخبار فيهما لو قوعهما خبر الموصول لعدم صلوح الجزية لالتزام النصب فيهما
وجاز اي الاخبار عن الظرف غير ما ذكر فتقول في صليت اليوم واخبرت عن اليوم
الذي صليت فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف وايقاعه خبرا واشترط اظهار في
اشتراط اظهار اللام في المفعول له لفوات شرط الحذف الا اذا اتسع فيه يعني اذا
اخبرت عن الظرف غير ما ذكر فيشترط اظهار في كما ذكرنا في المثال فهو الذي صليت
فيه ولا يقال الذي صليته كما شرط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه
فتقول في ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار
اللام وانما وجب اظهار اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب
في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ التاديب مصدر فجاز ان ينتصب باضمار
اللام وكذا يشترط اظهار في في الظرف لو كني عنه بالضمير لان اللفظ المظهر في
الظرف يدل على الزمان او على المكان بجوهره فاستغنى عن اظهار في بخلاف

بخلاف ما اذا وقع موقعه ضمير لانه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام منه

ما اذا جعل ضميرا فان جوهره لا يدل على الظرفيه فاحتيج الى اظهار في للدلالة على
الظرفية قوله الا اذا اتسع يعني يشترط اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجري
مجرى المفعول به فتقول في سرت اليوم الذي سرته اليوم لان الظرف كانه مفعول
به على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وعن المصدر الذي
لم يسد مسد الفعل اي جاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله يعني المصدر
على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز الاخبار عنه
لانه سد مسد الفعل فكانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده نحو الضرب
حسن واعجبني الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع
المذكور وهو سده مسد الفعل وقبح في الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة اي
وقبح الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار
عن ضربا بان تقول الذي ضربته ضربت فانه لا فائدة في هذه الاخبار لان المصدر قد فهم
من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضُرب ضرب فانه لا فائدة فيه الا اذا
وصف وقيل ضرب ضرب شديد فكذا ههنا اذا قلت ضربت ضربا شديدا جاز الاخبار
عنه لانه ليس لمجرد التوكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل فجاز الاخبار
عنه كقولك الذي ضربته ضرب شديد كما جوز ضرب ضرب شديد واخبر عن الضمير
في ويحه رجلا والاظهر منعه لانه دعاء فهو بمنزلة الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول
فلا يقال في ويحه رجلا الذي ويحه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالامر والنهي
وقد اجازه بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع
ان الضمير في ويحه غير راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم مفسر بمميز رجلا
فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير اشترط ان يرجع الى الموصول فيخرج
هذا الضمير عن وضعه فكان هذا الضمير مستحق لغير الذي وهو المبهم فاذا كني عنه
امتنع الاخبار عنه كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذي نحو زيد ضربته كما سياتي
عقيبه وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدا كان او موصوفا او
موصولا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه يعني اذا استحق
غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير ثم فصل الغير بقوله مبتدا الى اخره

يعني غير الموصول الذي يستحق الضمير قد يكون مبتداء نحو زيد ضربته وقد يكون
موصوفا نحو جاءني رجل ضربته وقد لا يكون موصولا نحو الذي ضربته زيد فان المستحق
لهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف
الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول او المشتمل عليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم
المشتمل على الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوك ورجل يحبه فلو اخبرت
عن رجل يحبه وقلت الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز لانه بقي المبتداء بلا عائد
فالحاصل انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك الضمير وعن
المضاف الى ذلك الضمير ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقوله مبتداء
كان او موصوفا او موصولا تفصيل للغير اي سواء كان المستحق وهو غير الموصول
مبتداء كان او موصوفا او وكذا في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه (او موصولا صح)
عن الصلة واما مع الصلة فلا يمنع كالموصوف والمضاف يعني يمتنع الاخبار عن
الموصول بدون صلته نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده بان تقول
الذي هو قام زيد الذي وعلل امتناعه بوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا
وهو معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول
المؤخر عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف
الكلمة ولا يقع ضمير موقع حرف كلمة هذا اذا اخبر عن الموصول بدون الصلة فاما الموصول
مع صلته فلا مانع من الاخبار عنه كما لا يمنع الاخبار عن الموصوف مع صفته والمضاف
مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف تشبيه بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف
حكم الموصول فكما لا يمتنع الاخبار عن الموصول بدون الصلة فيجوز عن الموصول
مع الصلة لذلك الموصوف والمضاف في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه
ايضا بدون صفته فيجوز مع صفته وكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف
اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره فان الذي لا يمتنع
ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء كان
ذلك الموصول موصولا بموصول آخر او غير موصول به يعني سواء كانت صلته جملة
مُصَدَّرَةً بموصول او غير مُصَدَّرةٍ ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول

كيف يوصل بموصول آخر قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس يعني
جاز ان يذكر صلة الذي جملة مصدرة بموصول آخر من حيث القياس وان لم يسمع
في الاستعمال ويحتاج مبتداء الى الصلة والخبر والثاني بصلته وخبره صلة للسابق
ولابد فيه اي في الثاني من الضميرين احدهما له اي للثاني والثاني للاول لما ذكر
ان الموصول يوصل بموصول نبه على نكتة وهي ان الموصول الثاني يحتاج الى امرين
لانه مبتداء فيحتاج الى خبر وموصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلته والخبر
جملة تقع صلة للموصول الاول فلابد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير
يرجع الى الموصول الاول وان كان الذي بعد السابق اكثر اي بعد الموصول الثاني
موصولين اثنين او ثلثة اي موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر
من افتقار كل واحد الى ما يكون صلة والى ما يكون خبرا يعني ان كل موصول يذكر فلابد له
من صلة وخبر ليتم الموصول الثاني ويصلح صلة للموصول الذي سبقه كالمسالة المحكية
من المازني وهي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته زيد وامتحان
صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع الى واحد بيانه
انا ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتداء لابد له من صلة وخبر فههنا الموصول الرابع
وهو التي مبتداء فلابد له من صلة وعائد وخبر فصلته قوله ابوها ابوهما فابوها مبتداء
وابوهما خبره والجملة من المبتداء والخبر صلة التي والعائد هو الضمير في ابوها فتم كونه
مبتداء وخبره قوله اختها فالتي ابوها ابوهما اختها موصول تمت صلته فهو مبتداء وذكره (ابوهما ص)
خبره فتمت جملة من مبتداء وخبر تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو اللذان و
اللذان مع صلته مبتداء وخبره قوله اخواك وعائده المجرور في ابوهما واللذان
مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو التي ثم اللتي مبتداء اذ تمت
صلته وخبره اخته والمبتداء مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي
فالذي تمت صلته وعائده هو المجرور في اخته فتصلح ان يكون مبتداء وخبره قوله
زيد قوله وامتحان صحته اي صحة هذا الحكم بان يقام اسم مقام كل موصول مع صلته
في معناه فنقيم موقع التي ابوها ابوهما اختها لان التي ابوها ابو شخصين آخرين
هو اختها فيصير الكلام الذي التي اللذان اختها اختها اخواك اخته زيد ثم نقيم اخواك ها

مقام اللذان اختهما اخيها لان الذين اختها اخت امراة فتذكونان اخويها فيصير
الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك مقام التي بصلتها لان التي
اخواها اخواك فتكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد فيرتد الجمع الى
كلام واحد فان اردت الاخبار فيها اي في المسالة المحكية عن الموصول الاول
او الثاني بصلته فلك ذاك وكذا عن خبر الاول واما سائر ما في صلته فلا تاتى فيه
ذلك الا في خبر الموصول الثالث والمتصل به اي المتصل بخبر الموصول الثالث الكاف
في اخواك لما تقدم فتذكر اي ان اردت الاخبار في المسالة المحكية عن الموصول
الاول يعني بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جايز وآخر صلة
الموصول الاول هو اخته فاذا اخبرت عنه قلت الذي هو زيد الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول
الثاني وهو التي مع صلته وآخر صلته قوله اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التي الذي
هي اخته زيد التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك وصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التي
مع صلته والضمير المستحق للذي ليس في صلة التي حتى يمنع من الاخبار عنه بل هو في اخته
وهو خبر التي وليس من صلته فليس التي مع صلته مشتملة على الضمير المستحق للغير حتى
يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن خبر الاول اي
خبر الموصول الاول وهو زيد فقلت في الاخبار عن زيد الذي الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا واما سائر ما في صلته
الى آخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا تاتى فيه الاخبار الا ما استثناه
وانما قال سائر يعني الباقي لانا قلنا يصح الاخبار عن التي مع صلته وهو في صلة الموصول
الاول فهذا الجزء من صلة الاول قد صح الاخبار عنه فبقي الباقي وهذا الباقي لا يصح الا
عنه الا في شيئين خبر الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف
المتصل باخواك فان اخواك خبر اللذان واللذان هو الموصول الثالث فلا يصح
الاخبار عن اللذان مع صلته وهي اخر صلة اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع
صلته وهي قوله ابوها ابوهما ولا عن ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا
عن ابوهما لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اختها لا عن المضاف ولا

المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلته
انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف اليه في اختها فانه مستحق للموصول قبله وهو
التي فلا يصح الاخبار عنه واما البواقي فكل ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه
بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافته والمضمر لا يضاف واما
المضاف اليه من ابوها الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضماير مستحقة لغير ما تصدر
الكلام به من الموصول حالة الاخبار وانما صح الاخبار عن خبر الموصول الثالث
وهو اخواك عن المضاف والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا
مانع سواه فيصح الاخبار عنه فنقول في الاخبار عن اخواك اللذان الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخته زيد اخواك واخواك خبر اللذان الذي صدرت به
الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث
وهو الكاف في اخواك بان تقول الذي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها
اخواه اخته زيد انت وقوله لما تقدم اشارة الى الاشتمال على الضمير المستحق للغير
او كون الضمير مستحقا للغير او كون الضمير مضافا فلذلك قال فتذكر اي سبق ذكر
هذه الموانع فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما
على الآخر في جملة فقد يتاتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية
ما يشترط يعني اذا قلت ضرب زيد وعمرو يصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين
وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد فنقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب
هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وفي الاخبار
عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمروا
فنقول في الاخبار عن زيد الذي ضربته وعمروا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي
ضربت زيدا واياه عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية
ما يشترط يعني يراعى شرايط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا
في اقامة الضمير كونه مرفوعا ومنصوبا متصلا ومنفصلا تذكيرا وتانيثا فنقول في ضربت
هند وعمرو وفي الاخبار عن هند التي ضربت هي وعمرو هند فينبغي ايضا ان يبرز
الضمير المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا اشار اليه في قوله مع رعاية ما يشترط

وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على الضمير وهو هما في ابوهما والضمير مستحق لغير التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه

واما في جملتين معطوف احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا ينافي اي الاخبار
في واحد منهما فلو قلت ضربت زيدا واكرم خالد فانهما جملتان عطف احديهما على
الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين المذكورتين وقوله واما في جملتين
اي واما الاسمان في جملتين واما لم يصح الاخبار من واحد من الاسمين لانه يلزم
خلو الموصول عن العايد اليه في الجملة الاولى او في الثانية التي حكمها حكم المعطوف

المعطوفة م

عليها فلو اخبرت عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف في حكم
المعطوف عليه فكانك قلت الذي اكرم خالد ولا عائد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت
عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى التي وقعت صلة عن عايد منها الى الموصول وهذا
ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف
نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول عن العايد
اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود الملابسة
بين الجملتين بغير العطف واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل معه
كالموصوف ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذكر اي بدون
ان يكون معه البدل بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال
من المضمر بخلاف الوصف يعني اختلف في الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال
لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون
الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل ولو قلت جاء زيد اخوك
فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكروا في سنده القياس
على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة فكذا لا يجوز الاخبار
عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند المصنف جواز الاخبار
عن المبدل بدون البدل وذكروا الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف
بدون الصفة لانه يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون
المبدل مضمرا فافترقا وقوله بصرف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل
الاخبار متوجها الى المظهر فلما اخبرنا عن المبدل فقد صرفنا البدل الذي كان موجها
الى المظهر ووجهناه الى المضمر وهو معنى قوله لا منع من الابدال من المضمر ومعنى

قوله

قوله والبدل معه انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اي بدون البدل واما المبدل
فان اردت الاخبار عنه مع في نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا برجل به اخوك واستقبحه
المازني لانك جئت بالبدل بعدما قدرت كلامك تقديرا فاسدا يعني اذا اردت الاخبار
عن البدل فقط في نحو قولك مررت برجل اخيك قلت في الاخبار عن اخيك بالذي مررت
برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة وهي المار جرى
على اللام الذي هو عبارة عن الاخ والمار للمتكلم في المعنى فقد جرت على غير من هي له فوجب
ابراز الضمير وانما لم يذكر المصنف في الاخبار الا باللام لان كان اشكل من حيث احتياجه الى
ابراز الضمير بخلاف الذي فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه استقباح
المازني ان حق المبدل ان يستقل الكلام معه وههنا لو قلت المار انا برجل قبل ذكر البدل
لم يصح اذ لا عائد من الصلة الى الموصول وهو اللام او الذي فقد قدرت كلامك اولا تقديرا
فاسدا لخلوه عن العائد ثم جئت بالبدل الذي حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل
وجه تصحيحه ان البدل هو المنسوب اليه في المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل في حكم
الطرح فكان التقدير المار به اخوك وهو مستقيم لوجود العايد من البدل الذي هو المنسوب
اليه في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في الالزام لو كان المبدل في حكم الطرح لم يجز زيد
رايت غلامه رجلا صالحا لان المبدل لو طرح لكان المقدر زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير
فيه يرجع الى المبتدا فهذه المسالة على عكس ذلك اذ وجد الضمير في البدل دون المبدل
فلو كان المبدل في حكم الطرح يصح وفي ذلك المثال كان الضمير في المبدل دون البدل
فلو حذف المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه و
ان لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا يعني قوله المار انا برجل به اخوك نظرا الى ان الضمير
في البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك اياه اذ المبدل ايضا في حكم الطرح
فكانه قال زيد ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا لانك جئت بالبدل الذي لا يصح
الكلام الا به فجعلته بعدما قدرت وهذا كانه غلط من ناسخ لان كون البدل بحيث لا يصح
الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح بايقاعه في اثناء تعليل الاستقباح حشو
ولفظ التعليق مشعر بان الصحيحة هي النسخة الاولى ولا يعرض فيه نسخة اخرى اصلا
فيسوغ ان لا يكتب في النسخ والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا

فاذا قلت كنت قايما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه او كنته قايم لان خبر كان في
المعنى حكمه حكم خبر المبتدا ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو زيد قايم جاز في الاخبار
عن الخبر ان نقول الذي زيد هو قايم فجاز ههنا ايضا وقد اباه بعضهم وقال معنى كان
زيد قايما كان زيد من امره كذا وكذا وكان الخبر جملة من حيث المعنى وكما لا يخبر عن
قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما وضع هو موضعه واليه اشار المبرد في المقتضب ثم قال
وهو قول فاسد مردود وابطل بان معنى خبر المبتدا معناه ويأتي معمولي طيب كذا
كذلك مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر المفرد يقدر جملة بل لو كان جملة
قدرناها المفرد لان الاصل الافراد ورد المفرد الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اردت
الاخبار عن الاسم الذي يتنازعه فعلان معطوفا احدهما على الاخر في الفاعلية والمفعولية
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما تاتي اي الاخبار باضمار المفعول وان حذف حذف
للطول لا على ما حذفه في الاصل والا اي وان لم يحذف للطول بل على ما حذف في الاصل
يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول يعني اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما
ان يكون الاخبار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع
فيه فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما تاتي الاخبار فيه باضمار المفعول نحو ضربت
وضربني زيدا وضربني وضربت زيد فلو اخبرت عن المتنازع فيه وهو زيد قلت في
الاول الذي ضربته وضربني زيد ولا بد من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول فان
حذف كان حذفه لطول الصلة كما حذف العايد المفعول من صلة الموصول لطولها
ولا يكون حذفه كما حذف في الاصل لان الحذف في الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى عنه
ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل لطول
الصلة نحو هذا الذي بعث الله اي بعثه الله وانما وجب الاضمار في المفعول لانه لو لم
يضمر وحذف على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء الصلة عن العايد الى الموصول وقوله
والمفعول محذوف يشتمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار
قبل الذكر في المفعول غير جايز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان الاولى
اضماره نحو ضربني وضربت زيد فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عايد الى زيد المتقدم معنى
وراي المازني ان يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوف احديهما على الاخرى محذوف

المفعول كما في الاصل بتقرير كلام المازني ان الكلام كان على جملتين اسميتين معطوف
احديهما على الاخرى محذوف الفعل قبل ورود الاخبار عليه فجعل الكلام بعد الاخبار
ايضا على جملتين لتناسب الاصل فاذا قلت ضربت وضربني زيد واخبرت عن زيد
الذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا جملة واحدة واذا اخبرت
باللام قلت على راي المازني الضارب انا والضاربي زيد على ان الضارب مبتدا
وانا خبره والضاربي مبتدا وخبره زيد والجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى
فالضارب في الجملة الاولى فاعله مستتر فيه يعود الى الالف واللام والالف واللام
والصفة للمتكلم لا لزيد فضمير المفعول ح مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير
في ضارب لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول كحذفه في الاصل قبل الاخبار للاستغناء
عنه في الصورتين ولا يحسن عندي اذا اعمل الاول ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه وهو الواقع نحو ضربني وضربت زيد فلو اخبر عن زيد باللام على راي المازني لقيل
الضاربي والضارب انا زيد فالضاربي مبتدا وزيد خبره والضارب مبتدا
وانا خبره والجملة الثانية وهو الضارب انا معطوفة على الضاربي زيد فقد عطف
قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد فالمفعول في الثاني ايضا محذوف
كما في الاصل لانه غير عايد الى الموصول بل العايد الى الموصول هو المستكن في الضارب
ولذلك اخبر عنه بانا لان الالف واللام والصفة للمتكلم ولهذا كان زيد خبر الضاربي
اذ لا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة عن المتكلم فخبره انا لا زيد وانما لزم
العطف قبل تمام الجملة على اعمال الاول دون اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل
الضاربي هو زيد تعين ان يكون خبره لان اللام والصفة عبارتان عن زيد وفي قولك
الضارب انا اللام والصفة عبارتان عن المتكلم فتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون
المذكور اخر خبر الاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربني زيد فانه اذا قيل الضارب
انا فاللام والصفة للمتكلم فتعين ان يكون انا خبره وزيد تعين ان يكون خبر الثاني
فلا يلزم العطف قبل فان قلت قاعدة الاخبار ان تصدر الكلام بالموصول ويوقع
الذي اخبر عنه اخرا ليكون خبرا لذلك المصدر وقول المازني على تقدير اعمال الثاني
يخرج المسالة عن قاعدة الاخبار لانه يصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا المخبر

١٠٧

عنه وهو زيد ونجعل زيدا خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في صدر الجملة الاولى
قلت الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وصدرناها باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه
فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبرا لما صدر بانه فان قلت كان حق الكلام حينئذ ان لا يصدر
الجملة الاولى بالموصول لانه خارج عن جملة الاخبار بوح فلم صدر بالموصول قلت لو لم
يصدره قيل في الاخبار ضربت والضاربي زيد كان عطفا للجملة الاسمية على الجملة
الفعلية فصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها جملة اسمية رعاية
للمناسبة وهذا كله تكلف من المازني لانه في الاخبار باللام في نحو ضربت وضربني زيد
اذا اخبر عن زيد ان تقال الضارب انا والضاربي زيد وانا ابراز للضمير المستتر
في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام وهو لزيد فقد جرت على غير من هي له فوجب
ابراز الضمير ليكون فاعلا للصفة وحذف الصفة الراجع للطول لا للاستغناء عنه و الضاربي
عطف على الضارب والخبر عنهما خبر واحد وهو زيد كما لو قلت القائم والضارب زيد
فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين لمناسبة الاصل لا طائل تحته لان الاصل كانا
جملتين اما اذا دخل الموصول صارا في حكم الصلة والموصول في حكم مفرد فدخول الموصول
صيره بتقدير المفرد فلا يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول جملة كونه مصدرا
بالموصول ايضا جملة وحينئذ لا حاجة الى تقدير الخبر في الاول او في الثاني اذا اعمل الاول
وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد في الحذف مثل ضربت وضربني زيدا اذا
اخبرت عن التاء في ضربت قلت الضارب والضاربه زيدا انا فحينئذ حذف المفعول
من الاول وهو الضارب ولا فساد ولا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانه
ح مستغنى عنه اذ اللام والصفة للمتكلم فالعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن
في الصفة فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه كما في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي
وان كان المتنازع فيه مفعولا له اي مفعولا لاحد الفعلين والفاعل مضمر اي في الفعل
الآخر فالاخبار على طريقه اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو ضربني وضربت
زيدا او ضربت وضربني زيد ففي الاول اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته
وضربني زيد فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام ففي الاول قلت الضاربه والضاربي
انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف لان ضمير الموصول

اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد صح

في الصورة
صح

في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول الاول والمذكور في الضاربه مفعولا
للموصول الثاني وكذا في الصورة الثانية ضمير الموصول الاول هو المفعول في الضاربه
المذكور لفظا وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد الى الموصول في الصورتين
اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد لان توهم الفساد كان من الحذف فاذا لم يحذف
فلا توهم فسادا اصلا ولا حاجة الى ما تكلفه المازني وان كان لا نعرف نحو ان الاخبار فيما
اذا كان مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر مستقيم على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعلهما جملتين
اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى هذا ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام
جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني زيد اذا قال في الاخبار
عن زيد الضارب انا والضاربي زيد لان الضارب في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي
هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل مفعولا لاحدهما
والفاعل مضمر في الآخر كما اذا قلت في ضربني وضربت زيدا الضاربي والضاربه انا زيد
فالضاربي جار على اللام وهو لزيد فقد جرى على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير ليكون
في صورة جملة اسمية كما قال الشارح هو وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين
رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار وبين الاصل الذي كان على جملتين قبل الاخبار وابراز
الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هو له حتى يجي هذا التوهم اذا ابراز الضمير في قوله
في ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كليهما للمتكلم اذ لو كان
للغائب لما صح الاخبار عنه بقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازني انما قدر
الضمير ليجعلهما جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى فحقه ان لا نفرق بين ما جرى
على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له ليمكن جعلهما جملتين اسميتين وهذا يجري
حكم الاخبار اذا كان المتنازع في الفاعلية وحدها نحو ضربني واكرمني زيد فانك تقول
في الاخبار عنه بالذي الذي ضربني واكرمني هو زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت في الاخبار عنه الذي ضربته واكرمته زيد وجاز حذف العائد للطول او كان
الفعل مما يتعدى الى المفعولين فصاعدا وقد سهل عليك طريقه اذا علم شرائط الاخبار
وضابطه فقلت فيما يتعدى الى المفعولين كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني
وقد اخبرت عن زيد قلت الذي كسوت وكساني جبة زيد وكذا فيما يتعدى الى ثلثة

على صح

وقفت صح

نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا وانما قلت في الاخبار عن عمرو الذي اعلمته واعلمنيه
زيد قائما عمرو وفي الاخبار عن قائما الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قائم ومتى راعيت
الشروط لم يصعب عليك استخراج الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود
ومنها اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب انّ اي ان واخواتها كما سياتي ذكرها
في العوامل ان شاء الله تعالى وحكمه حكم خبر المبتدا لان اسمه وخبره في المعنى مبتدا وخبر

ان نحو

الا في تقديمه اذا لم يكن ظرفا نحو زيدا قائم ولا تقول ان قائم زيدا ولكن ان في الدار زيدا
يعني ان خبر المبتدا جاز تقديمه على المبتدا مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف ان فان
خبره لا يتقدم في غير الظرف على الاسم لانه حرف وعمله ضعيف ولان عمله لمشابهة
الفعل على ما سياتي والفعل له عملان اصلي وفرعي فالاصلي ما يتقدم مرفوعه على منصوبه
والفرعي بعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطي العمل الفرعي للفعل فتقدم منصوبه على مرفوعه
فلو تقدم الخبر كان مشابها للفعل في عمله الاصلي وهو خلاف القياس لان القياس ان
تنحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة توجب ان لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين
احدهما انه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف غير الظرف فانه يشابه تقدم المرفوع على
المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان في الدار زيدا والثاني ان الظروف يتسع فيها
بما لا يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره و
تقام مقام المفعول به صورة نحو اليوم سرته ويصح تقديم الظرف كون المبتدا نكرة
نحو في الدار رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق رجل ونظاير ذلك ويحذف اي الخبر
في نحو ان محلا وان مرتحلا وتتمته وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا
وان لنا مرتحلا عنها الى الآخرة ونحو اي وفي نحو اشبه شرج شرجا لو ان اسيمرا اي
لو ان فيه اسيمرا فحذف الخبر هذا مثل والشرج اسم مكان واسيمر تصغير اسمر جمع سمرة
قال لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا يقال له شرج فذهب لقيم يعشي ابله
من السمر وقد كان لقمان قد حسد لقيما واراد هلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كل ما كان
هنالك من السمر ثم ملا به الخندق واوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر فقدها
السمر فقدها قال ذلك يضرب في شيئين يتشابهان في شيء ويفترقان في شيء قال
الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي رحت اليه المكان الذي عدوت عنه لو ان

في السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الان ونحو يا ليت ايام الصبا رواجعا عند
اصحابنا يعني الخبر محذوف والتقدير يا ليت ايام الصبا لنا اي كائنة لنا في حال كونها
رواجع فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب
الكسائي ان رواجع خبر كان مقدرة اي كانت رواجع وكان مع خبره مرفوع المحل خبر
لليت ومذهب الفراء انه ليت ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يودي
الى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ولا يوخذ ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكون
معناها معنى التمني لوجب ان تنصب مطلقا الا ان تنصب في صورة دون صورة وكان
ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان غير بعيد لان حذف كان معهود
الا ان حذف الخبر اكثر فهو ابعد من حذف كان ونحو اي وفي نحو لعل ذاك على ما حكي
ان قرشيا جاء الى عمر بن عبد العزيز وتوسل اليه بقرابة معه فقال ان ذاك اي
ان ذاك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي لعل مطلوبك حاصل فحذف الخبر لقرينة

الخبر

الحال والتزم اي حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي متعلق
بما يجاب به هذا القول كقولك في علمت من ابوك علمت ما يجاب هذا الاستفهام ومن متعلقه
وانما التزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد ليت شعري
مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب مسده وانما ذكر المصنف
بعد قوله ليت شعري هل كان كذا ولم يقتصر على انه التزم الحذف في ليت شعري كما قال
صاحب المفصل اذ قال وقد التزم حذفه في نحو قولهم ليت شعري لانه لا يقتصر عليه في
استعمال العرب بل يضم اليه استفهام نحو ليت شعري اي الرجلين عندك او ازيد
عندك ام عمرو فالتزم الحذف حيث ذكرت الجملة الاسمية الاستفهامية بعده ومنها
اي ومن انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل الحجاز نحو لا غلام
رجل ظريف انما مثل بالمضاف لتعين كون الظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف
لم تتعين للخبرية بل جاز ان يكون صفة مرفوعا حملا على محل لا رجل وحكمه حكم خبر ان
لان لا نقيضة ان فحمل عليه في الحكم لان العرب تحمل النقيض على النقيض فان قلت لان النقيضين
طرفان طرف الثبوت وطرف النفي فحمل احدهما على الآخر لاشتراكهما في كونهما طرفين
فهو في الحقيقة حمل النظير على النظير لا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر

حق حكم النقيض
ان يكون مخالفا
للنقيض لا موافقا
فكيف حمل عليه
قلت

القاهر رحمه الله الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على
اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز
ان في الدار غلام رجل والفرق ان انّ شابه للفظ الماضي في كونه ثلاثيا مفتوح
الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي اتصال نون الوقاية وغير ذلك فكان
كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان وفرع عليه وانحطت رتبته عن رتبة ما هو اصله
وهو ان ويحذف اي الخبر نحو لا باس اي عليك ومنه كلمة الشهادة اي ومما حذف
فيه الخبر نحو لا اله الا الله فان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلابد
من تقدير خبر اي لا اله في الوجود الا الله ولا يثبت الخبر في تميم اصلا اي بنو تميم
لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا مال ويحتمل وجهين احدهما انه لا يثبت لفظا
وهو في المعنى مراد والثاني ان لا يقدر الخبر اصلا ÷ لا لفظا ولا تقديرا ومعناه
انتفى الاهل فلا يحتاج الى تقدير الخبر ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيدا وما
رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا لنقصان مشابهتها اي
مشابهة لا لليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال وليس لنفي الحال بخلاف لا فانه
للنفي المطلق ويُصدِّقه الاِقْرَاءُ ويضمر منفصلا نحو ما انت او ما هو او ما انا قائما وهذا
ايضا من ثمرات نقصان مشابهة لا لليس فانه لم يدخل المضمر ايضا الذي هو اعرف
المعارف ولذلك اقتصر الزمخشري وغيره على الاول ولا يجوز الفصل بينه اي بين
اسم ما ولا وبين عامله وهو ما ولا ولا تقول الفصل ما طعامك زيد باكل كما لا يجوز
في ساير المواضع الفصل بين العامل ومعموله باجنبي نحو كانت زيدا الحمى تاخذ
على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا معمول تاخذ فهو اجنبي عن العامل والمعمول
وهو جيد اذا جعلت الحمى اسم كانت اما اذا جعل كانت للشان والقصة والحمى مبتدا
وتاخذ خبره وزيدا معمول تاخذ فهو جائز اذ ليس فيه الفصل بين العامل والمعمول
لان كان غير عامل في الحمى على انه اسم له ولذلك ضربت وذهب عمرا زيد لا يجوز
ايضا لان قولك وذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجملة
فالفاصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة نحو خرج والله
زيد ونحوه فان لقائل ان يقول ايضا ان القسم بمنزلة البناء وهو يتعلق بفعل

بعد ما الا غير يعني
وقد يكون اسم ما
مضمرا منفصلا ص

اوم

وهو

وهو اقسم فو الله جملة مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بين خرج وفاعله وهو زيد
بها فاجاب بما معناه ان الجملة القسمية تذكر تاكيدا للجملة فهي في الحقيقة غير اجنبية عنها
اي بالجملة القسمية
فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها وقوله ونحوه يريد به ما يشاكله في كونه للتاكيد نحو خرج
لا شك زيد وخرج يقينا خرج زيد وكذلك في التاكيد نحو خرج خرج زيد فانه وان كان
فصلا لكنه جوز لانه لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع
بحيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال
للمجرد او سيضرب مثال لكونه مع حرف غير عامل فان يضرب وان لم يقع موقع الاسم لان
الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله
لا يكون عاملا عما اذا كان مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب
الزيدان لان مبدا الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ لا يجوز ابتداء
ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما فاجاب بان مبدا الكلام
من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون الاسم بل جاز ان يكون ابتداء الكلام
اسما على الجملة فصدق انه وقع موقع الاسم على الاطلاق اي موقعا كان يصح ان يوقع فيه
اسم من الاسماء وان لم يقع خصوص اسم ما ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى
لفظ الفعل لزوما للعرض وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله وما كدت ايبا
هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد
موضوع للمقاربة ووقوع فعل في خبره ان يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فينبغي
ان لا يرتفع الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد
فاجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما في خبر كان ونظايره وكذلك استعمل
ذلك الاصل المرفوض في قوله وما كدت ايبا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى ان الاصل
المرفوض واصل البيت فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وانما قال فيمن روى لانه قد يروى ولم اك ايبا وحينئذ لا استشهاد فيه المنصوب
هو من النوع الاسمي ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع في المنصوب
وهو ايضا نوعان اسمي وفعلي وذكر الاسمي اولا لانه اصل في الاعراب وقسمه الى انواع

النقطي صح

لغرض صح

منها المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا
وهذا الحد بطلقه يندرج تحته المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا
او غير جار نحو الضرب قبيح لانه ايضا يدل على مفهوم الفعل مجردا على الزمان لكنه
الكنى بجعله نوعا من المنصوب فكانه قال المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل
مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح اقامته مقام الفاعل
لاستلزامه الرفع الذى هو مناف لحقيقته فكان الاولى ان يجعل النصب جزء حقيقته
والذى ذكره حد المصدر من حيث هو المصدر لا النوع منه خاصة وهو المفعول
المطلق الذى من شانه ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ويسمى مبهما
لانه لا تعين لنوع وعدد وانه لتوكيد الفعل بحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع
والمرة ويسمى موقتا اى معينا نوع تعين بحسب النوع والعدد نحو جلست جلسة
بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم لبيان والاول وهو الذى يذكر لتوكيد
الفعل لا يقدم عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيدان يتاخر عن المؤكد هذا وجه مناسب
لتقريره والكلام فى الاستعمال انه هل جاء بعد ما على عامله ام لا ولا يثنى ولا يجمع
بخلاف الاخرين وهو اما للنوع او المرة وانما لم يثن ولم يجمع لانه للجنس المطلق
وليس له مثل ينضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع
آخر فيثنى ويجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها وقد يقرن
بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملاقيا له فى اشتقاقه كانبت نباتا
او غير ملاق له فيه جلوسا او غير مصدر كضربته ثلث ضربات وانواعا من الضرب
واشد ضرب وهذا الضرب وسوطا لا منافاة بين قوله غير مصدره وبين قوله
مصدرا لان المراد من قوله غير مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا
نفى المركب فانتفاؤه اما بانتفاء اصل المصدرية كسوطا واما ببقاء المصدرية وانتفاء
كونه لذلك الفعل نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور
فصح تقسيم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر ومثل
غير المصدر بقوله ثلث ضربات لان لفظ الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى
مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه وكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا

المنصوب الذى يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان فيخرج نحو الضرب قبيح وقد تقولات المفعول المطلق صح

لبيان المرة صح

كقعدت صح

انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو
قوله من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه صفته وكان المعنى
ضربته ضربا شديدا وضربا حقيقا وضربا مبرحا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب
لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل واضيف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية
من المضاف اليه او من الموصوف المقدر فى المعنى لان التقدير ضربته ضربا هو اشد
ضرب وكذا هذا الضرب لفظ هذا اسم ليس بمصدر لكنه موصوف بمصدر فاكتسى
حكم المصدرية منه واما سوطا فان اريد به الآلة التى يضرب بها فانما اجرى حكم
المصدرية عليه لان الاصل ضربته ضربا بسوط ثم ضرب سوطا ثم سوطا على اقامة
المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر من ساط يسوط سوطا اى ضربه
بالسوط فلا يكون من هذا القسم لانه يكون مصدرا حقيقة والباقى واضح وجاز
ذلك اى ان يقرن بالفعل فيما هو اعم منه اى اعم مما يدل عليه لفظ الفعل كقوله تعالى ذنبت
شنا والدريس كانما يقلبه ورد من الموم مردم اى عادته عداء والعداء الموالاة
بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الآخر فلفظ شنا قرن بالفعل وهو
عاديت مع ان مفهومه اعم من العداء وغيره الدريس الثوب الخلق والموم البرسام
يقال منه ميم الرجل فهو مموم والمردم من اردمت الحمى اذا دامت صح ومنه
ورد مردم وسحاب مردم اى دائم اى هذا الصايد يقول عاديت عداء اى صدت
احد الصيدين على اثر الآخر وكنت على خوف من ان يخطئ رميى وسهمى لا يصيب
الصيد كمحموم او من به علة البرسام فهو مرتعد منتفض لمن به ورد دائم من
البرسام والمرض المقلق المزعج المقلب هو لصاحبه لكن نسب الازعاج والتقليب
الى الثوب الخلق الذى لبسه حال الصيد اى يقلب الورد الدائم من المرض ثوبى
الخلق الذى كنت فيه واراد انه يقلقنى ويقلبنى على وجه الكناية ومنه اى ومما
هو اعم من المصدر قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر او تفكر شيئا لكنه حذف
للكثرة نقل فى التعليق عن ابى سعيد انه قال ما فسره من مضى الى ان مات
المبرد وفسره الزجاج فقال معناه مبنى على كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس
بغافل عنى فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يبعثه على ان يعرف صحة

كلامه وقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول انظر قليلا وفكر
شيئا اي تفكر قليلا هكذا نقلته في التعليق اعقله على هذا التقدير بالغين المعجمة
والفاء وكذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه بقيد النسخة المعتبرة ودلالة
الكلام وهو مخالف للصحاح اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام في عقل قولهم
ما اعقله عنك شيئا اي دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه في باب
الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كانه قال ما اعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك
ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال الاخفش انا منذ خلقت
أسأل عن هذا وقد يحذف اي المصدر ويقام وصفه مقامه نحو قمت طويلا اي قياما
طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده صح
انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصا بضم القاف والفاء وهي قعدة المحتبي
يحتبي بيديه دون الثوب ومشي البعير العرضنة بفتح العين وكسر الواو اذا مشى مشية
في شق فيها نشاط وفي نصبها اختلاف قال سيبويه ان الناصب له الفعل الظاهر
لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها صفات لمصادر محذوفة اي قعدت
القعدة القرفصا ومشي المشية العرضنة ونحو ذلك نحو رجع القهقرى اي الرجعة
القهقرى ومعنى كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصا موضوع لقعود
خاص فالقعود ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالشيء ماخوذ
في حده بخلاف ضربته انواع الضرب فان الضرب غير ماخوذ في حد النوع اذ النوع قد
يكون ضربا وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب عرف من خارج وهو صفته
نحو من الضرب ونظائره وقد يكون اي المصدر ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف
انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من
انفه وفمه وينتصب اي المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم
باضمار قدمت ومواعيد عرقوب في جواب من قال لك انت كقوله وعدت وكان الخلف منك
سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب انتصب مواعيد بوعدت اي وعدت
وعدا مثل مواعيد عرقوب وانتصب اخاه بوعد بدلالة مواعيد عليه وعرقوب
اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له يسأله

حـ بفتح الواو وكسر العين

شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال
اذا ارطب فلما ارطب قال اذا اصار تمرا فلما صار تمرا جذه من الليل ولم يعطه ويترب
بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قريب من اليمامة ويروى
بالثاء المثلثة وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاول اصح لان العمالقة
لم يسكنوا المدينة وقوله جزاني بنو سعيد بحسن فعاله جزاء سنمار وما كان ذا ذنب
سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق لنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه
من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني مثله فضرب به العرب المثل او غير مستعمل عطف على
قوله مستعمل اي غير مستعمل اظهار فعله سماعا اي ينتصب المصدر باضمار فعله
وانتصابه اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وبوسا وخيبة
وعيا ويقال عيا لفلان وبوسا له وخيبة له بالابتداء ولم يسمع سقي له ورعي له
ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا اي ولا اكاد ان افعله
ولا هما اي لا اهم بفعله هما وانما فصله عما قبله لان ما قبله كان في الدعاء وهذا في
الخبر ومنه جاني زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في نحو قوله ووحشية لسنا نرى
من يصدها عن الفتك فضلا ان نرى من يصيدها ايضا مصدر آض يئيض
اي عاد وفضلا ايضا مصدر وفضل اخوه انتفا ان نرى انسانا يصدها عن الفتك فضلا
عن رؤيتنا انسانا يصيدها لنا من مصدر فضل من الشيء كذا اذا بقي منه بقية
كقولك انفقت اكثر دراهمك والذي فضل منها ثلثه فما بقي منها اقل مما انفق كذلك
انتفاء رؤية صدها عن الفتك اقل من انتفاء رؤيتنا من يصيدها لنا اي لا نصد
فكيف يصاد كان صيدها مستحيل وصدها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من
انتفاء الممكن القليل وكذا قولهم هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين اي
انتفاء افادته لليقين قطعي وانتفاء افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر
لانه لا يقع البتة والانتفاء الثاني اقل لانه قد يوجد لانه غير قطعي الانتفاء ونحوه لا
ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم اي انتفاء النظر اليه اقل
من انتفاء اعطائه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويحك وويلك
وويسك فصل هذا عما قبلها لكونها ليس لها افعال من لفظها بخلاف ما تقدم بل معناه

الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب ومما يحكى من قول لبيد فما وال و
لا واح ولا واس ابو هند فشاذ لا يبنى عليه ومنه تربا وجندلا و فاها لفيك والهاء
في فاها للارض وفم الارض وهو التراب لانها به يشرب الماء فهو نحو تربا بالفيه
وقيل الضمير كناية عن الداهية ومعناها الخيبة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر و
تمه لعزة من اعراضنا ما استحلت فصله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر تقال
طعام هنيء مريء ثم استعمل مصدرا بمعنى الهنيء نحو عائذا بك بمعنى اعوذ عياذا
بك واقائما وقد قعد الناس اي اتقوم قياما فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر
وقياسا عطف على قوله سماعا اي وينتصب المصدر باضمار فعله قياسا يعني له
ضابط وذلك فيما اذا وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه نحو ما انت الا سيرا وانما انت خلاف الضبع الراكب اي حذف فعله لزوما
اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتا احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي احتراز
عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيرا او داخلا
على اسم احتراز عما اذا دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا فانه مثبت بعد
نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه معنى ما انت الا سيرا ما انت الا تسير سيرا وقوله
انما انت خلاف الضبع الراكب اي ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع الراكب
لان الضبع اذا رات راكبا خالفته واخذت في ناحية هربا عنه والذئب يعارض
الراكب مضادة للضبع تضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع عطف على
وقع قبله اي او فيما اذا وقع مكررا بعده اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو زيد ضربا
ضربا بخلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس
بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اي او فيما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفادون
تفادون فداء فمضمون الجملة المتقدمة هو شد الوثاق وهذا الشد له اثر و
تفصيل ذلك الاثر المن والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
اي بمعنى المصدر وصاحبه اي صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوتا مشبها لصوت الحمار وقيل ينتصب بالمصدر المذكور

اي فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار وانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث
اما اذا اريد الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع
توكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره اي لا تحتمل الجملة غير
ذلك المصدر نحو قوله على الف درهم عرفا اي الا اعترافا والاعتراف مؤكد لمضمون الجملة
السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره اي او وقع تاكيدا لغيره اي لغير مضمون الجملة اذا
كان له اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقا في النكرة
او الحق في المعرفة فان قوله هذا زيد يحتمل ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله
لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة للمؤكد اي او المؤكد غيره فان كان للعلة
فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف اي لاجل دفع الغير
فان قوله حقا وقع غير الحق وهو الباطل وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقا
مؤكد لاحق مضمرا واحق غير الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى احق نسبة
الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان
قلت له على الف درهم عرفا ايضا وكذا اعتراف واعتراف غير مضمون جملة
لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف درهم او بغيره
فالتاكيد للنفس والغير قد اتفقا حينئذ في هذا المعنى قلت مدلول زيد قائم لا يلزمه
كونه حقا ومدلول له على الف درهم يلزمه كونه اعترافا فكان ذلك تاكيدا لنفسه
وهذا للغير ولا افعله البتة او بتة اي قطعا مثل حقا لان مضمون لا افعله قد
يكون قطعا وقد لا يكون والاكثر في الاول وهو التاكيد للغير كلفظ حقا التنكير
اي استعمال حقا لتاكيد الجملة على التنكير اكثر من استعمال المعرفة وهو الحق و
في الثاني وهو لفظ البتة التعريف اي استعمال نحو لا افعله البتة بالتعريف اكثر
من استعمال بتة بالتنكير وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الالف
واللام للتعريف لكنه اي لكن قطع الهمزة مسموع اذ قد يقال لا افعله البتة بفتح
الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك خلافا ليونس فان
الياء عنده مثلها في لديك وعليك بمعنى المصدر اذا وقع مثنى مضافا للتوفية
حذف فعل لانه في المعنى كالمصدر المكرر فهو لبا لبا فقام احدهما مقام الفعل ومعنى

او الموكد

مضمون

بمعزل

لا التثنية فقط كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير والدوام

لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة والمراد به التكرير للدوام اي كرة بعد كرة
وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى
ابو طالب ثلاثيا فلبيك تثنية لبا وقال يونس ان الف لبا انقلبت ياء لاتصالها
بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد وقال اذا اتصل بالمضمر انقلبت ياء نحو لديك
وعليك وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى مسور اي دعوت
مسورا لما نابني من الحاجة فلباني اي فاجابني ثم قال فلبى مسورا اي اقيم
في طاعة اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بيديه اي اكون تحت تصرفه
وحكمه حجة عليه اي على يونس اذا اضافه الى مظهر وسعديك من الاسعاد
وهو الموافقة والاعانة اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد فهو مصدر بحذف الزوايد
وحنانيك اي حنانا بعد حنان والحنان الرحمة ودواليك من المداولة وهي
المناوبة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس
ويروى حتى كلنا غير لابس ومعنى البيت ان عادة العرب في الجاهلية ان يلبس
كل واحد من الزوجين برد الاخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس
طلبا لتاكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شيء من ثوب
كل واحد من الزوجين دام بينهما الود والا تهاجرا وقيل انه في البيت في موضع
الحال اي متداولين يعني الثوب ومثله وكذلك هذاذيك بالذال المعجمة معناه
السرعة في القراءة والضرب اي هذا بعد هذ قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وآخره
يمضي الى عاصي العروق النحضا والنحض اللحم المكتنز اي يمضي الطعن والضرب
في اللحم الى العروق العاصية وقبله نحن ثم بطعن قرضى قرضا ما وتارة يسلقون
قرضا اي نضربهم ضربا يهذ اللحم هذا بعد هذ اي قطعا بعد قطع ونطعنهم طعنا
وخضا يرد دماهم في اجوافهم اي يصل الى اجوافهم والبيت للعجاج وحاصله
اي حاصل ما حذف الفعل فيه قياسا يرجع الى السماع لان الضابط القياسي على
ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة عن العرب لولاها لما حصل لنا ضابط كلي
فالضابط انما حصل بعد سماع تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا
ان حذف الفعل قياس لانا بعد معرفة الضابط نقيس صورا لم يسمع من مفرداته

على ما سمعنا منها او غير متصرف يعني ينتصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر
اما ان يكون متصرفا اي يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه واما غير متصرف — كما سبق م
وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها
لم يجئ الا منصوبة فمعنى سبحان الله اسبح الله تسبيحا اي انزهه تنزيها فهو مصدر
سبح كغفر غفرانا قال الشاعر قبح الاله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا اهلالا
وقيل اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور في فعله سبح بالتشديد ومصدره
التسبيح فسبحان اسم للتسبيح ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا وعمرك الله
بمعنى تعميرك مصدر عمر بتشديد الميم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوايد واصله
عمرتك الله تعميرا تضمن معنى السؤال اي سالت الله عمرك فحذفوا الفعل واقام
المصدر مقامه ثم حذف زوايد التعمير فبقي عمرك الله فانتصب كما انتصب التعمير
بالمصدر ومضاف الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر
وقيل المعنى اسالك بعمرك اي بتعميرك الله اي بوصفك الله بالبقاء وقعدك
الله من القعود الذي معناه الثبات والدوام او الحفظ والمصاحبة من قوله تعالى
عن اليمين وعن الشمال قعيد اي حافظ وعند سيبويه هو مثل عمرك واصله تقعيدك الله
بحذف زوايده والمعنى اسالك بتقعيدك الله اي بوصفك الله
بالثبات او الحفظ ومنه سلامك ربنا في كل وقت بريا ما تعيبك الذموم اي
نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو بمعنى سبحانك ويروى ما تغيبك
من تعيبه اي جعله ذا عيب وفي بعض الحواشي ما تغشك اي ما تعلق بك ويروى
بالثاء المثلثة تقال ما تغنثني كذا اي ما لاق بي ومعنى ما تغنثك اي ما يليق بك
الذموم والبيت لامية بن ابي الصلت وبعده يخطئون وانت رب بكفيك المنايا — عبادك م
والحتوم والحتم القضاء وخطي بمعنى اخطى او معطوفا عليه اي على غير متصرف
نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه الا انه لا يلزم النصب كقوله سلام الاله وريحانه
ورحمته وسماء درر اي وسحابة ذات درر جمع درة وهي الصب البيت للنمر بن
التولب وقبله تصابى وامسى علاه الكبر وامسى لجمرة حبل غرر جمرة اسم
امراته واراد بفاعل تصابى نفسه اي امسى حبلها اي وصلها وعهدها غرورا

لا يوثق به وشابَ ولا مرحبا بالبياض والشيبُ من غائبٍ يُنتظر فلو ان
جمرة تدنو له ولكن جمرة منه سفر لو للتمني تدنو له اي تقرب منه ومنه سفر
اي لكنها بعيدة منه سلام الاله البيت بعد يدعو لجمرة بالسقي اي سلام الله ورزقه
ورحمته لا زالت على جمرة ونعلة غمام ينزل رزق العباد فاحيى البلاد وطاب
الشجر اي ينزل الغمام لرزق العباد فرزقا له مصدر متصرف لكنه معطوف على غير
متصرف وهو سبحان الله فحكمه حكم غير المتصرف في الانتصاب بفعل مضمر الا
انه لا يلزم النصب كما جاء في البيت وفي المصدر الغير المتصرف يلزم ويضمر اي
المصدر يكون مضمرا متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو اعجبني الضرب الذي
ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق اي اظن ظني
يعني بالتوسع ان يجري المصدر مجرى المفعول به حتى كانه مفعول به لا مانع
من ان يجري مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجري مجرى المفعول به لكان
احد مفعولي افعال القلوب مذكورا دون الآخر وهو غير جائز على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلمة زيد عمرو واخير الناس اياه انا اي الاعلام
اصله اعلمت واعلمني زيد عمرو واخير الناس اياه في التنازع في زيد عمرو وخير الناس
فاعمل الثاني ورفع زيد بالفاعلية له وعمرو وخير الناس اياه انا فالمعلم مبتدا
والمعلمة عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرو وخير الناس مفعولاه
الثاني والثالث واياه ضمير المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه
بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلثة لا يجوز قطعا اذ
ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به وانا خبر المبتدا والمعلم والمعلمة
وانما صح الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم
الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع وانما جعل الضمير في اعلمني غائبا في
الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب ان يعود
اليه ضمير والعائد الى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول فلذلك قال
والمعلمة ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على
الفعل مما اجتمع فيه ان يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومقارنا له للمقدم عليه قوله

كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه فالضمير في ضربته متوسع فيه نحو زيد ضربته لانه صح

فاضمر الثاني ورفع زيدا بالفاعلية له وعمرا وخير الناس مما المفعولات وحذفنا المفعولات الثلث للاعلام اخبر عن التاء في اعلمت باللام وفي المعلم والمعلمة زيد عمرو اخير الناس صح

علة

علة الاقدام اشارة الى بحث نذكره ههنا وهو ان المفعول له في نحو ضربته تاديبا
مسبب عن الضرب فلا يكون سببا له لان الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا
بانه قد يكون سببا ومسببا باعتبارين وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود
الضرب بل علة للاقدام عليه وسببا حاملا عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب
فوجود التاديب مسبب عن وجود الضرب وتصوره في الذهن هو سبب الاقدام
فقد تغاير الجهتان وشرط في نصب المفعول له امور ثلثة كونه مصدرا وفعلا
للمقدم اي الشخص الذي يقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله مما
اجتمع من فيه للبيان للمفعول له اي هو الذي اجتمع فيه الامور الثلثة وانما شرطت
الامور الثلثة في نصبه لكون المفعول له علة للاقدام فلا يكون عينا بل معنى ليكون
تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا
فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين مفعولا له مع اللام نحو جئت للسمن لانه
ليس بمعنى وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه مفعول له قلت
هذا ايضا راجع الى المعنى اذ معنى جئت للسمن لطلب السمن او لاخذه او لشراه
ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل المعنى القائم به بشهادة قرينة الحال فيصح
كون الباعث معنى في جميع الصور اما صريحا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمقدم
ليكون باعثا له على اقدامه وشرط المقارنة لان الاصل ان تقارن العلة المعلول
فهذه الامور شرائط النصب بمعنى انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لا كونه
مفعولا له بل يتعين فيه ذكر اللام كما سيأتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء
الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية تقصد
قصدها اي قصد الغاية نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور و
الهول من تهول الهبور هذا تفصيل للعلة اي العلة قد تكون سببا غائيا
كالادخار للغفران اي اعفو واغفر زلات الكريم لاجل ان ادخره واتخذه
صديقا والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غائية للاعراض عن شتم اللئيم
اي اعرض عنه ليحصل لي المقصود وهو كرامة النفس وعزتها وقد يكون العلة
سببا باعثا وليس غاية مقصودة كما تقول قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن

سبب باعث على المقصود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا بخلاف
التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص وهو قوله هو علة الاقدام تشهد هذين
القسمين والبيت الاول مشتمل على المفعول له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما
واستدل به لان الجرمي لا يجوز كونه معرفة وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له
نكرة وهو مخافة ومعرفة وهو زعل والهول والبيت للعجاج والعاقر من
الرمل الذي لا ينبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها و
المحبور المسرور والتهول ان تعظم الشيء في عينك والهبور جمع هبر وهو
المطمئن من الارض والضمير في يركب قيل للثور الوحشي وقيل لبعيره
وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات وقد ذكر فيها الناعج وهو البعير الابيض
اي يركب الرمل ويعلوه مخافة ممن يقصده ونشاطا لا فلاته من صائد او غيره
وقيل ان الهول عطف على كل اي ويركب الهول والاصل فيه اللام لدلالته صريحا
على العلية فاذا لم يجتمع ما ذكرنا يعني الامور الثلثة المذكورة قيل التزم الاصل
فاذا انتفى المصدرية تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى كونه
فعلا للمقدم نحو زرت لمخاصمتك اباي وكذا اذا انتفى المقارنة كزرت اليوم لمجيئي
اياك غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للمقدم
ولم يذكر اللام لان ان وان يحذف فيهما اللام قياسا مستمرا ونحو قوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا متاول هذا اشارة الى ايراد وهو ان خوفا وطمعا
ليسا فعلين لفاعل يريكم وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف و الطمع فكان
ينبغي ان لا ينتصبا فاجاب بانه متاول وتاويله ان يريكم معناه يجعلكم رائين
فالخوف والطمع علتان لرؤيتهم لا للاراءة والخوف والطمع للفعلان للمقدم
على فعل الرؤية وهم المخاطبون كانه قال يرون البرق خوفا وطمعا وجاز ان
يأول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون علة ليريكم لان ارادة
خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم على الاراءة وهو الله تعالى فانه يريهم البرق
ويريد خوفهم وطمعهم والغالب عليه اي على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال
ولذلك توهم الجرمي اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة وعند الزجاج انتصابه

اي انتصاب المفعول له على المصدر فقوله ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب
او ضربته وادبته تاديبا وهو مزيف لفوات معنى العلية تقديره مصدرا ولا يجوز
اي يتقدم اي المفعول له عامله لانه فضلة كالمفعول به وان يضمر اي ويجوز ان
يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول لضربته اياه
اي له فهو محل النظر موقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء
غير مطرد ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل
من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في وسمي به لما للبيان ايضا كما في المفعول
له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون مفعولا فيه لانه مما وقع فيه
الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه بحسب يصح فيه تقدير في وههنا لا يصح
فيه تقدير في وهذا القيد يغني عن تقييده بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترز واية عن قولهم يوم الجمعة حسن فظهر
الزمان كله مبهمه وموقته تقبل ذلك اي صحة تقدير في كالحين واليوم والشهر
والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت ومن ظهر المكان المبهم دون
الموقت اي ويقبل المبهم من ظهر المكان تقدير في دون الموقت منه وفسر
الموقت بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد
فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف والعرصة وهي داخلة في مسماها بحسب
الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار
ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم الست والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر
ميلا وغير ذلك واما كان مبهما فان نحو فوق وتحت من الجهات الست يطلق
على المكان باعتبار جهة العلو وجهة السفل وهذه الجهة لا يدخل في مسمى المكان
فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص
وكذلك ما يكون يمينا يتبدل باليسار وكذا القدام والخلف فهذه الامور اعتبارية
لا يدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فان ما كان اسماله باعتبار الامور المذكورة
لا يتبدل اصلا وكذا الفرسخ والبريد يطلقان على امكنة باعتبار امر عارض وهو
كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة وباثني عشر ميلا ونحوه وهي امور اعتبارية

عامه

التاديب ضربت
مرباله فهو ظاهر
الجواز وان اراد
به انه ينتصب
مضمرا كما تقول

لا يدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوا وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق
على مكان فانما اطلقنا باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان
فجهة العلو داخلة في مفهوم الفوق لا بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان
وقد شذ ذهبت الشام وفاقا لان معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهب
لازم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على اختلاف اي وشذ
دخلت الدار على اختلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد والدار مفعول به
فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القائل فهو كضربت زيدا ورأيت الدار
وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه بمعنى غار ولان مصدره الدخول وهو مصدره
اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوقوف ونحوها ولانه نقيض خرج وخرج
لازم وفاقا فعلى هذا يكون دخلت الدار شاذا لانه مكان معين انتصب بتقدير
في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت الشام متفق عليه لان ذهب
اتفاقا لازم وانما قيل مبهم الزمان وموقته ينتصب بتقدير في دون موقت
المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل والفعل يقتضي مكانا مبهما على
الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل
ما دل على احد الازمنة المعينة والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به
واما المضمر فلا بد فيه من اظهاره اي اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو ويوم
شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وهذا يؤكد ما قلنا في المفعول له وهو ان
المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وجاز ذلك اي الاتساع واضمار في
غير المتعدي نحو اليوم خرجته لان الاتساع يجعله كالمفعول به وفي المتعدي
الى واحد نحو ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلثة نحو اليوم اراكه زيدا
قائما اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل وهو
ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل المتعدي ثلثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم
اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لم يرجع الى ثلثة مفاعيل
ثم قليل ولا يحمل عليه غير ما ورد وكذا مظهرا موقت المكان اي لا بد فيه من
اظهار في نحو الظروف كلا نوعيه يعني المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا

اليوم م

وبعضهم جوزوه وبعضهم منع لان للفعل الذي له ثلثة مفاعيل صح

وهو

وهو ما جاز ان يعتقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين
ورأيت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا
لا غير وهو ما الزم النصب نحو سوى ذات مرة ولقيته بعيدات بين اي بعيد
فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك
عنه نحو ذلك ايضا ثم يأتيه ثلثة فيقال لقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وسحيرا وضحى وعشا
وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومه وعشاه وعشية وعتمة
ليلتك ومساءها يعني ان هذه الظروف يستعمل على وجهين احدهما ان يراد بكل
واحد منها معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار فلهذا لا يلزم نصبه على
الظرفية اذ يقال هذا سحر من الاسحار وادركت سحرا وعجبت من سحر وعشية وعتمة
علمان كغدوة وبكرة فمن لم يصرفهما والصرف اكثر فلا علمية وان كانا معينين
يعني ان عشية وعتمة يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما وحينئذ يكونان
علمين منع صرفهما للعلمية والتأنيث والثاني الصرف وهو الاكثر فلا حاجة الى تقدير
العلمية قوله وان كانا معينين لا يقتضي العلمية كما اذا قلت جاءني رجل او الرجل
واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين ولا ينعكس كنفسها اذ ليس
كل معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا بضم السين
وهو الاكثر وبكسرها وسواء ممدودا بفتح السين على الاعرف اي المشهور انهما
ظرفان فاذا قلت فعل زيد سواك او سواك فمعناه مكانك وبذلك فهو منصوب
بتقدير في وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان فانه فاعل كقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه ان
التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على ظرفيته ومنه وسط الدار
بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين
طرفي الشيء كمركز الدائرة وبالسكون اسم المبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك
كان ظرفا فالاول يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ويدخل عليه حرف الجر ولا يصح شيء
من الثاني في المتحرك وسطه خير من طرفه واتسع وسطه وجلست في وسط الدار
وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اي من وسط بالسكون عند فانه

حص وتح يلزم نصبه والثاني ان تستعمل ولا يراد زمان معين صح

هذا في م

بنحو لمن خاصة وانما قال قريب منه لان عند قد يدخل عليه من الجارة بخلاف وسط
بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا ومثله
دون اى ومثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا بالرفع كما لا تقول عندك و
امتنع بالرفع وتقول من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء
في هذا مثل في دون كما قال وان جار في دون هذا ما تنكر المرارة صاحبها هذا
مثل واصله ان الحكم بن صخر الثقفي قال خرجت حاجا منفردا فاذا بامرأة وهو
موضع جاريتين من مؤنثة لم ار كجمالهما وظرافتهما فكسوتهما واحسنت اليهما ثم
حججت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت ونصل خضابي فلما مررت بامرأة اذ
احديهما قد جاءت فسوال فسالت سوال منكرة فقلت فلانة قالت فدعاك ابي واعجب
وانى تعرفني وانكرك قلت الحكم بن صخرة قالت رايتك عاما اول شابا سوقة
واراك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما تنكر المرارة صاحبها وذهب مثلا قال قلت
ما فعلت اختك فتنفست الصعداء وقالت قدم عليهما ابن عم لها فتزوجها
فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما قفلنا نحو نجد واهله فحسبي من الدنيا قفولي
الى نجد فقلت اما انى لو ادركتها لتزوجتها فقالت وما يمنعك من شريكها في حسنها
وجمالها وشقيقتها قلت يمنعني من ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا
ابينا وقلنا الحاجبية اول فقالت كثير بيني وبينك اليس الذي يقول هل وصل
عزة الا وصل غانية في وصل غانية من وصلها خلف وصلها خلف قال ابن صخر
فتركت جوابها وما يمنعني من ذلك الا العي وما في قولكم مصدرية اى انكار
المصدر المرارة صاحبها يقع في دون هذا النفر وتستعمل عند في الزمان ايضا
في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعني ان عند اصله ان تستعمل في
المكان وقد جاء مستعملا في الزمان قاله خالد بن الوليد ويعده تنجلي عنهم غيابات
الكرى يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة ومنه اى ومن المستعمل
ظرفا مع وقد جاء كان معها فانتزعته من معها وابو علي يحكم عليها بالحرفية اذا
اسكنت نحو فريشى منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الخلف النحاة
في مع فالجمهور انه ظرف واحتجوا بوجوه احدها تحرك آخرها بغير ساكن بعده

فليس بحرف اذ الحروف الثنائية ساكنة الاواخر نحو من وعن وقد ونظايرها فلما
لم يكن حرفا تعين ان يكون ظرفا اذ لا قايل بغيره والثاني دخول التنوين عليها قال
الشاعر افيقوا بني حرب واهواؤنا معا وارحامنا موصولة لم تقضب والثالث ما
استدل به المصنف وهو اضافة نحو معها ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من معها
واستدل على حرفيتها بانها لما اسكنت اشبهت الحروف الثنائية كمن وعن على حرفين وليس
في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين وجوابه ان السكون الوارد في البيت لضرورة الشعر
واما كونها على حرفين فلعله على مذهب يونس اذ قال لامها محذوفة وهو بمنزلة قفا و
التنوين بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حقه ان يقال كان معاها فانتزعته من معاها
بالالف وقوله فريشى اى ثيابي ولماما اى غبا والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد
الملك ويضمر عامله جوازا في قولك يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت اى
سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من حيث
انه اضمار على شريطة التفسير ويتقدم عامله جوازا في نحو اليوم سرت فيه وهو زيدا
ضربته من حيث انه اضمار على شريطة التفسير ووجوبا في نحو اى يوم سرت ونحوه
مما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو
المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه فالمذكور بعد الواو ليخرج ما وقع بعد الفاء
ونحوه بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو لا بمعنى مع قوله بعد فعل او معناه ليخرج نحو
زيد وعمرو قايمان حيث كانا معا في القيام فانه مذكور بعد الواو بمعنى مع وليس
بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما عدل مما قاله غيره وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل لانه قد يفهم من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان
فقوله بمعنى مع اصح وادل على المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن حملها على العطف
نحو ما صنعت واباك واستوى الماء والخشبة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ
العطف لا يؤدي المعنى المقصود هذا مثال المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة
الجواب سوال وهو ان الاصل وكذا واستوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصيلها
فاجاب بقوله ولم يحسن اى حمله على العطف لانه لا يؤدى المعنى المقصود وهو المعية
فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك فقد يكون ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك

نظيره

نحو جاء زيد و
عمرو قبله فانه
مذكور بعد الواو
لا بمعنى مع صح

العطف فلو لم يقل
ما صنعت انت و
ابوك لتكون للاصطـ[حاب]
وهو العطف صح

وحده فلا تفهم فيه المعية وهو المراد اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اي ساوى الماء الخشبة وليس المراد العطف ليكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها او استوى الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء مع ان المعنى المقصود ان الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى الخشبة يقال استوى الماء ~~بحيث ساوى راس الخشبة فقال استوى الماء~~ والخشبة فلا يحسن حملها على العطف فيهما وكذا في المثال

داس مع

الثالث معناه لو تركت الناقة وحدها وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت معه وخلي بينها وبينه بان يكونا معا لرضعها وهذا ظاهر في ان العطف لا يودي المعنى المقصود وانما قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يجعل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون في التقدم وفي التاخر وفي المعية ولكن لما لم يتعين المقصود في العطف قال لم يحسن

ليس مع

المعنى مع

ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمروا عطف على قوله ما صنعت وهو مثال للمذكور بعد معنى الفعل وانما كان بمعنى الفعل اذ المعنى ما تصنع اما دلالة الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان الظرف متضمن اما الاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين فعلى الجملة تتضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس كالظرف لان الشان اسم لا يلزم تضمنه لمعنى الفعل كما في الظرف ~~وقوله اذ المعنى~~ بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق ولذلك قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما تصنع يشمل الصورتين ولو قال لان الفعل او معنى الفعل مضمر يصح في الظرف دون الشان ولا يسوغ الجر اي في زيد وعمرو في المثالين حملا على المكني اي المضمر فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير اعادة الجار فاذا جيت بالظاهر كان الجر الاختيار نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع لفظي وهو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يودي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقال جاء زيد وعمرو قبله او عمرو بعده او عمرو معه فواو العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون للمعية واذا قلت جاء زيد وعمروا اي مع عمرو يتعين كونه للمعية فحمله على العطف لا يودي المعنى المقصود

ولا تعين به المعية المقصود كما ذكرنا في استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور بحيث اذا انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف وهذا السوال يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم يكن بعده فعل او معناه لم ينصب نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع لم ينتصب لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه الا فيمن تاوله على كيف تكون فانه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل ومنه اي ومما جاز فيه النصب مع انه لم يذكر فعل او معناه بتاويل اضمار يكون قوله فما انا والسير في متلف واخره يبرح بالذكر الضابط لان المعنى ما اكون انا مع السير في مهلكة واذا كان اي واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذلك العطف جاز الامران وان افترقا العطف عن الريحان نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب يعني اذا اكد المرفوع المتصل بمنفصل حسن العطف فيجوز ان يحمل على العطف ويرفع وان ينصب حملا على المفعول معه افتر اي كشف من قولهم افتر فلان ضاحكا اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان العطف بمجرده لا يودي المعنى المقصود اذ لا يتعين للمعية هذا فمن يجعل الباب قياسا ولم يقصره على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي كساير المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه الى ههنا يعني قد ذكرنا فيما قبل انه يجوز الحمل على المفعول معه وعلى العطف وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو مقصور على السماع فلا يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع نحو ويضمر منفصلا اي قد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق على الماء اذ لا فاه حتى تعذرا اي وكان العاشق مع المحبوبة كحران اي كعطشان لم يفق عن الماء يعني شرب وما افاق عن شربه اي ما تركه حتى تعذر وتقطع من غاية الشرب والري كانه امتلا بحيث كاد ان تنقطع لامتلائه ولا يتقدم عامله اي لا يتقدم المفعول معه عامله فلا يقال وزيدا سرت لانه يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه ولانه ليس كساير المفاعيل في القوة فانحطت رتبته عنها ومنها اي ومن

انواع المنصوب المفعول به وهو ما نفع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به
عن ساير المفاعيل مع انه اقوى المفاعيل لانه ذكر فيه بحث المنادى واقسامه
ولواحقه فلو قدمه لوقعت هذه المباحث متخللة بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة
الى ساير المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا تعقل بدونه كما سلف في تحقيق
الفعل المتعدي اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال
وغير المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين وان ساير المفاعيل
يشترك فيه اللازم والمتعدي ويكون اي المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا
الى الثلثة كاعطيت زيدا درهما واريتك زيدا قايما على ما سياتي من الافعال واما
بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته للظروف لكونه ايضا بواسطة حرف جر
فلغو خبر مبتدا محذوف اي فبعضه لغو اذا كان العامل شيا من خارج فعلا
او معناه مستقرا ان كان معنى الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور قسم الظرف
او الجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه
غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضمن للظرف لا لغيره
بخلاف قولك جلست على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف
وهو جلست فالظرف الذي تضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان
يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظايرها والثاني
ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر
انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون
من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور فاحترزنا بالاول عن مثل
مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر
خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اي اكل في الدار اذا
وجد قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن
الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان العامل
فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان
معنى حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور

واذا اخر المفعول به لم تقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل صح

في المتعدي صح

اي بعضه مستقر

للمقدر فههنا المتعلق متضمن مقدر في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة صح

[illegible]

وانتصابه

وانتصابه اي انتصاب المفعول به بواسطة حرف جر لا تظهر لفظا لانه مجرور
لفظا الا في تابعه نحو يذهبن في نجد وغورا غايرا واخره فواسقا عن قصدها
جوايرا فان قوله وغورا عطف على محل في نجد فانتصابه انما ظهر لفظا في المعطوف
لا في المعطوف عليه وهو فالمنصوب المحل هو المجرور فقط يعني اذا قيل مررت بزيد
فلفظ زيد الذي هو المجرور لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدية للفعل فهو متمم
لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت وح فالمنصوب محلا هو المجرور وهو لفظ زيد
فقط لا الجار والمجرور فقط معا فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه
تسامح والتحقيق ما ذكره ويتقدم اي المفعول به عامله اذا اريد الاختصاص نحو
زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اي المقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اي
رجل ضربت ويمتنع اي التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا حسن
فلا يجوز تقديم المفعول عليه او تقديرا نحو ان تضرب زيدا حسن لانه بتقدير المصدر
اي ضربك زيدا او اسم فعل نحو رويد زيدا فانه لا يتقدم معموله عليه او فعل تعجب نحو
ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اي اذا كان العامل مضافا اليه فلا يجوز
انا زيدا غلام ضارب وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول هذا ايراد فان زيدا
معمول المضاف اليه وقد تقدم فاجاب بانه متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا فكانه
قال انا زيدا لا ضارب فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه ويضمر كل منهما اي من
المفعول بواسطة او بغير واسطة حتى يكون كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربتك
في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول بواسطة والاول لا غير اي
المفعول لا بواسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او معناه او تقدم
اي المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا مثال لما وقع المفعول بلا
واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا او نحو
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار شاذ اورده على ان المضمر
وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن منه لاصلها لانه مستثنى
مقدم اذ التقدير الا يجاورنا ديار الاك فقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول
فلذلك ذكره ههنا وانما ضربت اياك هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه

وبين عامله بالا في التقدير اذ التقدير ما ضربت الا اياك و اياك اعني فاسمعي
يا جاره هذا مثال لما تقدم العامل وهو اعني والاصل اعنيك فلما قدم صار
منفصلا قاله سهل بن مالك الفزاري حين راى اخت حارثة بن لأم ووقع
في نفسه شيء منها فجلس في فناء الخباء يوما وهي تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير
البدو والحضاره كيف ترين في فتى فزاره اصبح يهوى حرة معطاره اياك اعني
فاسمعي يا جاره تضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره بما يتفطن له وهو
حاضر واياك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سبق في التحذير الا بعد الى
واذا اضمر المفعولان في بابي اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني
وهو المختار في الغايبين وفي باب علمت مطلقا اي في الغايبين وغيرها يعني انه اذا
كان المفعولان مضمرين في باب اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصل ضميران
نحو اعطيتكه والمنطلق علمتكه وجاز ان يتصل الاول وينفصل الثاني نحو اعطيتك
اياه وعلمتك اياه وهذا هو المختار في الغايبين نحو اعطيته اياه وقوله وفي باب
علمت معطوف على قوله في الغايبين يعني وانفصال الثاني هو المختار في باب علمت
مطلقا نحو علمتني اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وقوله مطلقا يشمل هذه الثلثة وانما كان
المختار في باب علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني بمنزلة خبر المبتدا وخبر
المبتدا يجب ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو المختار
لان خبر المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بلفظي وههنا يمكن اتصاله
لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد جاء وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها البيت من قصيدة للقيط بن مرة رثى فيها
اخاه اطيطا وهجا مرة بن عداء ومذ تك بن حصن وقبله وابقت لي الايام بعدك
مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كالذيبين يقتسمانني وشر صحابات الرجال
ذيابها وقد جعلت البيت الضغمة العضة يقول قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمهما
ضغمة يقرع له الناب العظم واللام في لضغمهماها تتعلق بيقرع والجملة صفة لضغمة
واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهماها
تعود الى الضغمة فانتصابها كانتصاب المصادر وكان القياس لضغمهما اياها لما

لما ذكرنا من ان المختار في الغايبين انفصال الثاني هكذا ذكره في المتعلق وذكر
الشيخ ابن الحاجب في الامالي انه يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لوقوع
القاصدين في اعظم منها والضغم عبارة عن الشدة وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا
في مثل ما طلباه له وجعل هذه من الافعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا
مضارعا وقوله لضغمة مفعول تطيب اعمل اعمال الفعل في معموله وليست بمعنى
المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما طابت بها والتعليل
هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي بما اصابوني من الشدة لاصابة من قصدني بمثلها
والضغم العض فكني بها عن المصيبة ويقال ضغم الشدة وضغمته الشدة وجاء
البيت على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة وقوله لضغمهماها من
قولهم عضضت الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضمير ها
اي لضغمهما اياها فهي معضوضة لا عاضة لمجيئها مفعولة لا فاعلة ويجوز ان يكون
الموضعان من ضغمت الشدة لا ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في
انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى ببلوغ الناب العظم عن
ذلك والضمير الاول في موضع خفض بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني
في موضع نصب على المفعولية للمصدر لان ضغماها ويقرع العظم نابها في موضع صفة
اما الضغمة الاولى وفصل للضرورة وبالجار والمجرور وهو لضغمهماها وبضعف
لاجل الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة كقولك ها
اذ معناه لضغمهما مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيفت الى المعرفة
فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يقرع العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر
الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد
واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تاخير الغايب
عن غيره تقديما للاعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما
اعرف من الغايب فلذلك قال يجب تاخير الغايب عن غيره نحو اعطانيك زيد
مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثال لتقديم المخاطب على الغايب واذا
انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته اياك

لان ضغمة الاولى
لم تقب هذين
وانما اصابهما هم

ايضا ويحذف اي المفعول به لفظا ويراد معنى نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه وفاصدع بما تومر اي فاصدعه ونحوهما مما يعود الي الموصول نحو اذا رجع
الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان
يعود الى الموصول ضميرا اذا لم يكن سبقه عايدا اليه اي الى الموصول مذكورا او في حكمه
يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عايدا الى
الموصول اما اذا سبقه عايد الى الموصول فلا يحذف لفظا ومرادا معنى اذا كان
هو عايدا الي الموصول اما اذا سبقه عايد الى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى
لانه لاضرورة اليه لان العايد الي الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه فلا
يراد معنى لانه انما يراد معنى اذا احتيج اليه بكونه في صلة الموصول ومعنى قوله يراد
معنى ان لا يكون مستغنى عنه فحيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مرادا معنى لانه مستغنى
عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا في حكمه اشارة الى ان العايد السابق قد يكون
مذكورا لفظا نحو الذى ان زرته اكرمته زيد وقد يكون في حكم المذكور كما اذا قلت
الذي ان زرت اكرمت زيد والمقدر ان زرته فهو في حكم المذكور فلم يحذف الذي
ليس اضرب زيدا اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى
عنه للعايد السابق الى الذى في ليس الا اذا اضمرت ضمير الشان اي اذا اضمرت
في ليس ضمير الشان فلم يكن عايدا الى الموصول وح تعين ان يكون العايد الي
الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه فح يكون محذوفا لفظا ومرادا معنى اذ لم
يسبق عايدا الي الموصول هذا حاصل اللفظ وساته وفيه نظر لان عدم الضرورة لا
ينفي الجواز واذا عطف عليه اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن
حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد والتقدير الذى ضربته وعبد الله زيد وانما
لم يحسن حذفه لانه في الصورة عطف اسم على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم
يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله سعد بن ضربت زيدا وعبد الله لم يجز لان
هذا المضمر العائد الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنى غير مستغنى عنه
فافترقا فجاز لكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف
يستدعي المعطوف عليه لفظا ويجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله غير متعد

نحو

نحو فلان يعطي ويمنع اذا المقصود يصدر منه العطا والمنع لا انه يعطي شخصا او دينارا
لان المطلوب اصل الفعل دون تعين المفعول وربما تعدى بحرف نحو يجرح في
عراقيبها نصلي واوله وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الي الضيف وذي الضروع
هو اللبن والمحل القحط اي تعتذر الابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن
لها لبن في الضرع نحرنا لاجل الضيف ويجرح حذف مفعوله في الاصل وجعل نسيا
منسيا كيعطي ويمنع اي يفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول احتيج الى حرف تعديه
لانه صار من جنس غير المتعدي فمعناه يفعل الجرح في عراقيبها وهيهات تضرب في
حديد بارد مثله ايضا لان معناه يفعل الضرب في حديد واوله على ماذكره في مجمع
الامثال يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات وقد يذكر ان هذا هو الاول وآخره
ان كنت تطمع في نوال ابي سعيد ويضمر عامله عند الدلالة جوازا نحو مكة للحجاج
اي يقصدون مكة والقرطاس للرامي اي يصيب القرطاس ومنه كاليوم رجلا اي
لم ار رجلا كرجل واصله لم ار رجلا كرجل هذ اراه اليوم فحذف الموصوف وهو
رجل المجرور بالكاف وحذف اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو مع عامله صفة
لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلا فانتصب
على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها واللهم ضبعا و
ذئبا اي اجمع ضبعا وذئبا فقيل هذا دعا للغنم اي اذا اجتمعا وتخاصما سلم الغنم
وقيل دعا عليه لاجتماع عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اي يضمر عامله وجوبا
نحو امرأ ونفسه باضمار دع وهذا ولا زعماتك اي الامر هذا ولا اتوهم زعماتك و
دهدرين سعد القين واصله على ماذكره الزمخشري ان القين مضروب به المثل
في الكذب ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه
فقيل له ذلك اي جمعت باطلين يا سعد القين ومعنى تثنية الباطل ان القين
مشهور بالكذب في الشرق وقد انضم اليه انتحال الاسم والدهدر الباطل و
دهدرين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة وهو
مرفوع او منصوب قال هذا اصح ما يؤدي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل
يضرب لمن جاء بباطلين وقد ذكر له وجوه اخر لا نطيل الكتاب بذكرها وهي مذكور

في مجمع الامثال وفي التعليق ايضا وقياسا عطف على سماعا اي ويضمر العامل وجوبا
سماعا على ما ذكر وقياسا في مواضع منها المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فالاصل
يا اياك اعني نص عليه سيبويه فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيها للمخاطب ان القصد متوجه
اليه لا غير ثم حذف الفعل لازما للنيابة يا عنه ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر
قوله لانك علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذي يدل عليه قوله منها المنادى
قوله تنبيها علة لتصدير الكلام بيا اي انما فتح الكلام بيا للتنبيه ويجوز ان يكون علة
لمجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من اياك لانه اللفظ
الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقديم اياك على اعني لاختصاص
ان القصد متوجه اليه اي الى المخاطب لا غير فقوله يا اياك اعني جامع لثلثة امور
تصديره بيا ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول على الفعل وقوله تنبيها
للمخاطب الى آخره علة هذا المجموع وقوله تنبيها ليس علة لاقيم ان المضمر وهو اياك
موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله فالاصل يا اياك
اعني قوله حذف الفعل لازما علله بامرين اي لزم حذف الفعل للنيابة يا عنه فلو
جئ بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل ولما في الحذف علة اخرى للزوم حذف
الفعل لانه لو جئ بالفعل لالتبس بالخبر لان لفظ اعني يحتمل ان يكون خبرا وانشاء
بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء وحكى يا اياك يعني ذلك الاصل جاء متلفظا به في
الاستعمال على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ يعني قد جاء المنادى
بلفظ المضمر اما منصوبا نحو يا اياك واما مرفوعا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو
مفرد كانت المفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا
فجاء اياك نظرا الى النصب المحلي ويا انت نظرا الى الضم اللفظي قال يا اقرع بن
حابس يا انت الذي طلقت عام جعتا وقيل انما نصب ايا لانه مضاف ولا يجوز في اياك ح
نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه بناء على ان ايا مضاف وقد ذكرنا انه وجه
مردود ثم انه اي ان المنادى ينتصب لفظا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع
له وهو ما تعلق به شئ هو من تمام معناه نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا
حضروا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قوله اسم رجل احتراز

عما اذا كان ثلثة وثلثين للعدد فانه لا ينتصب بل يقال يا ثلثة وثلثون لانهما مفردان
معطوف احدهما على الآخر نحو يا زيد ومسلمون وانتصب الاول اي المعطوف
عليه للنداء والثاني اي المعطوف ثباتا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية اعني
متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ثلثة وثلثين لما صار علما لم يجز ان ينتصب
فيه الجزءان المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما بمنزلة حرف الكلمة فلا يقبل
النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان يكون احدهما معطوفا على الآخر ثم
نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات المنقولة اعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناها
باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله سواء فانه يقال انه بعد ما جعل علما لا يسع ان
يعرب باعرابين نصب الاول وجر الثاني لانهما بمنزلة حرفي الكلمة والجواب كالجواب
لان اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع اي و
ينتصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود
الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو يا ليلة سرقتها من عمري هذا ايضا جواب
عن توهم سوال وهو ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغايب
واجاب بان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غايب جاز عود الضمير الغايب اليه من الصفة
نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن سرقتها في البيت فانه صفة لليلة قوله لا غير يريد
به ان عود الضمير يختص هنا بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما يجوز في يا تميم كلكم والفرق
ان تميم وقع موقع انتم بنفسه واما هاهنا فلا تقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة
لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فتخصيصه يحصل بعد الوصف فقبل
الوصف له حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يضبطه يا بصيرا
خذ بيدي فانه لا يريد به واحدا بعينه او محلا عطف على لفظا اي ينتصب لفظا كما ذكرنا
او محلا كالمفرد المعرفة مبهما او غير مبهم فانه مبني على ما يرفع به نحو
يا زيد ويا رجل في غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه
موقع ضمير المخاطب اي انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع ضمير المخاطب
وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة فانما بني مما شابهه بالقيدين يخرج عنه

المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج عنه المفرد النكرة لغير معين
بالمعرفه والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيد ويا رجل في
المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع واما المفرد فهو مبني على الضم و
اما المثنى والجمع فلا ضم فيهما فقوله ما يرفع به يشمل الثلثة لان ما يرفع به اما ضمه
كيا زيد واما الف يا زيدان واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه
مع قيد الاضافه فلو بني وحده كان تقديما للحكم على العلة اي ان المضاف لا يقع
موقع الضمير الا بالاضافه لان تعريفه بواسطه الاضافه ولا يبقى الا اذا كان معرفة
فلو بني المضاف وحده كان تقديما لحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو وقوعه
موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء الاخير ولا يمكن ان يبنى الاسمان معا لان البناء انما
يكون للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد وتلك المشابهة علة البناء وندا العلم بعد
تنكيره على راى يعني ان العلم معرفة ويا للتعريف فينبغي ان لا يصح دخول يا على العلم
لاستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين ان الممتنع هو الجمع بين
اداتي تعريف نحو يا الرجل وهذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف فلذلك
ذكر المصنف الوجه الآخر وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل عليه حرف الندا فاذا
قال يا زيد فكانه قال يا مسمى بالزاء والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس شبهه بباب ما لا
ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص الانصاري وبعده فان
يكن النكاح احل انثى فان نكاحها مطرا حرام قدم البصرة فخطب الى رجل
تميمي ابنته وذكر له نسبه فقال هات شاهدا انك ابن حمي الدبر فجاء بشاهد
فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها من احد من اهلها فخرج بها الى المدينة
فكانت اختها عند بني تميم قريبا من طريقهم فقالت اعدل بي الى اختي ففعل فذبحت
لهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاته بالابل والغنم الكثير واسم الرجل
مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امرأته من اجمل
النساء فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم
عليه فقال واشار الى اخت زوجته باصبعه سلام الله يا مطر عليها يقول نكاح

هذه المرارة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا على انه مفعول نكاحها وهو مضاف
الى الفاعل وجه الاستشهاد ان مطرا منادى مفرد معرفه فكان ينبغي ان يضم
ويحذف تنوينه فقال هو قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر لتنوينه تاويلا فقال شبهه بما
ما لا ينصرف يعني ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فكما ينون للضرورة
ينون ايضا هذا للضرورة تشبيها به او الداخل عطف على قوله المعرفه اي
وينتصب المنادى محلا كالمفرد او كالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او
للتعجب واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادى اذا دخل عليه
لام الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا للدواهي فانه يجر لفظا باللام وينتصب
محلا لانه مفعول ادعو مقدرا واللام مفتوحة لان المنادى في حكم المضمر و
اللام الجارة اذا دخلت على مضمر فتحت نحو لك وله فكذا اذا دخل على المشبه بالمضمر
بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان
اللام الثانية تكسر كما سياتي مثاله لانه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر و
هو المعطوف عليه فرجع الى اصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول المال لزيد فرقا
بين المدعو والمدعو اليه اي انما نفتح اللام في المدعو ونكسر في المدعو اليه للفرق
بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم يعكس لان المدعو هو الواقع موقع المضمر
فناسب ان نفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر
فكسرت كما هو مقتضى اصله وهذا معنى ما اشار اليه بقوله والفتحة به اي بالمدعو
اولى منها بالمدعو اليه لضربه بعرق الى الخطاب اي لان المدعو يضرب بعرق
اي له مناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه نحو يا الله للمسلمين اي ادعوك يا الله
للمسلمين الاول للمدعو والمدعو اليه كما ذكرنا ويا للكهول وللشبان للتعجب هذا
مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كليهما مدعوان
ولكن اللام نفتح في المعطوف عليه ونكسر في المعطوف لبعده عما وقع موقع المضمر
وهو الداخل عليه يا لفظا واوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب اي يبكيك البعيد
في القرابة والبعيد في الدار اي يبكيك من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيد
عن دارك وهو غريب وفي هذا البيت استشهادان احدهما ان لام المعطوف

فرع على المنصرف كالمفرد

نحو والثاني للمدعو اليه بفتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو

بكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه اي يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهيتة وهي البهتان ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان على ترك المدعو هذا كانه سوال وجواب فالسوال ان هذه اللامات في الامثلة الثلث مكسورة وهي للمدعو اليه وانما يكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين وههنا لم يتقدمها مدعو فاجاب به ترك المدعو وهو مراد كانه قال يا قوم للبهيتة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان فالمدعو وان لم يذكر معه تقديرا لا اقتصار يا مدعوا الا ان تقال يا للعجب

لفظا فهو مراد صح
مقدرا صح

بفتح اللام بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية اي يا عجب احضر فهذا اوانك فلا حاجة الى تقدير مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا تكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير مدعو آخر فان من جعله مدعوا مجازا يفتح اللام معه ويقول يا للعجب بالفتح ولو كسر لاضمر مدعوا ويدخل الضمير نحو فيا لك من ليل وآخره

اي اللام الجارة تدخل الضمير نحو فيالك من ليل صح

كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ويالك من قبرة بمعمر القبرة واحد

اسم جبل

القبر وهو ضرب من الطير والبيت لطرفة بن العبد وقد نزل مع عمه على ماء فنصب فخا له للقنابر وهو جمع القنبر لغة في القبر وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم حمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك المكان فراى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال يالك من قبرة بمعمر والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء وآخره خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا تحذري لابد من صيدك يوما فاصبري او الالف للاستغاثة فلا لام اي او كالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيدا فانه ايضا منتصب محلا فلا لام اي لا تجتمع اللام مع الالف للاستغاثة لتنافي اثريهما اذ الف الاستغاثة يوجب فتح ما قبلها واللام يوجب جره فلذلك لا تجتمعان او الندبة اي او كالداخل عليه الف الندبة فانه تفتح نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اي انما تلحق الهاء في الوقف خاصة ولا يجوز تحريكه الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسئل وآخره عفرا يا رباه من قبل الاجل

عفرا اسم امراة اي اسالك يا ربي عفرا والاتصال بها قبل حلول الاجل وما كان مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر ويا حذام ويا لكاع يعني اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا ايضا وقسم المبني الى قسمين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي نحو يا خمسة عشر فان بناؤه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبناء تحقيقا والتقديري نحو يا حذام ويا لكاع فان ليس لهما علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهتهما نزال الواقع موقع انزل فالبناء فيهما تقديري لا تحقيقي لان نزال انما بني لمشابهته ما لا يمكن له وهو فعل الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي ولا معنى الحروف بل شابه ما تضمن معنى الاصل فالبناء فيه تقديري لا تحقيقي ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء يعرف قبل النداء كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل على الاعرف خلافا للاصمعي فانه منع من وصفهما وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير مبتداء محذوف وكانه نظر الى ان المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع موقعه وانما جاز على الاعرف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا انصرف عن حكم الغيبة راسا لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه لم يصرف المنادى المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا انصرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم يصرف ولذلك جاز عود الضمير الغايب اليه فلم يكن له حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا ياخذ حكمه ايضا واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف اي بالمعرفة قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله مطلقا لان بعضهم قال المنادي اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا زيد الطويل اما النكرة المتعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة استنطاق المضمر اياه بوصفه مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف واما العلم فلم يكن مفيدا من الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة

لم يستطل فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف
هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اى يفرق بين
المنادى اذا كان علما بينه اذا كان نكرة قبل النداء اذا جاز وصف الاول دون
الثاني وعلة الفرق ان العلم يفيد بنفسه تعين المدلول فلم يفتقر الى الصفة فى الدلالة
على التعين بخلاف النكرة فان تخصصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم
الحكم على العلة كما ذكرنا فى امتناع بناء المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة
متخصصه وتخصصه يحصل بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقدم الحكم وهو الضم
على علته وهى تخصصه وتعينه لان علة ضمه كونه واقعه موقع المضمر بكونه مفردا معرفة
وتعريفه بوصفه فيلزم تقدم الحكم على العلة وايضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف
كان مستطالا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذى يجب نصبه بخلاف العلم
فان تعينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف فى التعين فلا يستطال بالوصف بل وصفه
زائد يأتى بعد تمام الاول ولذلك اشار بقوله كانك قلت يا ظريف اي الصفة مستغنى
عنه لا تفتقر اليه العلم فى تعينه فكانه منادى آخر لان الصفه فى حكم تكرير العامل و
قوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدماء وهى انهم قالوا العلم
يشير ولا يفيد اي يشير الى تعين الذات ولا يفيد الوصف والصفه تفيد ولا
تشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعين الذات لان مدلول الذات
ما قام به العلم هذا غاية تقرير حل اللفظ وفيه نظر لانا لا نسلم ان تعين النكرة بواسطة
الوصف بل بدخول يا عليه وكذا العلم لا سيما عند من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا
نكر صار مساويا كقولك يا رجل فليكونا سواء فى جواز الوصف وامتناعه فالمفرد
منه اي من الوصف او ما هو فى حكمه اى فى حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم
المفرد لان اضافته غير حقيقته والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع منادى
اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على ما ذكره
فانهم جوزوا فى نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس نصب الضامر ورفعه كما لو قلت
يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب
حملا على الموضع منه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد

فنصب الجواد حملا على الموضع فانه منصوب والرفع اي وجاز الرفع حملا على
اللفظ لان الضم لاطراده ههنا اشبه الرفع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
المبنيات انما تجرى الصفات على محالها لا على الفاظها تقول جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع
ولا يجوز جره حملا على لفظ هؤلاء فكان ينبغى ان لا يجوز رفع الوصف فى يا زيد الظريف
نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبنى ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف
النداء كان كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لاطرادها حركة المعرب
فلذلك اجرى الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى فاشبه لعروضه حركة
المعرب فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا كانه اظهر فان عروضه شابه الاعراب
اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعرض له البناء ثانيا فحركة بنائه عارضة مشابهة
لحركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجرى المعرب على لفظه فان نحو هؤلاء كذلك
مطرد ومع هذا لا يوجب اجرار الصفه على لفظه الا اذا ضم العروض معه فالتعليل
بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ومعنى الاطراد ان البناء على
الضم حاصل فى كل منادى مفرد يدخل عليه حرف النداء سواء كان متعرفه قبل
النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريم الخيم رفعا ونصبا لان
الكريم الخيم حكمه حكم المفرد بناء على ما ذكرنا من كون الاضافه فيه غير حقيقيته فهو
فى حكم الانفصال والتقدير يا زيد الكريم خيمه واذا كان اي الوصف مضافا او
المضاف فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا
عبد الله الظريف هذا مثال لما كان الوصف لمضاف يعنى ان المنادى
الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة فى الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا
فلان حكمه حكم المنادى والمنادى المضاف منصوب فكذا الوصف واما اذا كان
صفة لمنادى مضاف فيجب النصب ايضا فى الوصف لانه تابع لما انتصب لفظا او
محلا وكذا ساير التوابع فان حكمها حكم الوصف فى انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع
والنصب واذا كان مضافا او لمضاف فيجب فيه النصب ايضا الا البدل ونحو زيد
وعمرو من المعطوفات التى لا تمتنع دخول يا عليه فان حكمها حكم المنادى بعينه
مطلقا مفردة كانت او مضافة بعد مفرد او مضاف كساير التوابع مضافة اي

عارضة م

فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا فى اجرار الاعراب على اللفظ صح

كما ان سائر التوابع مضافة حكمها حكم المنادى مطلقا يعني انه لو كان منادى
لكان يجب نصبها فالقدر المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي تمتنع دخول
يا عليها وبين سائر التوابع مضافة هو ان حكمها حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد
زيد يا صاحب عمرو واذا ابدلت ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف
وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر لانه تاكيد لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو
مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي لا تمتنع دخول يا عليه ويا زيد وعبد الله
مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التوابع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور
قال تقول يا تميم اجمعون واجمعين الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا
مثال للتاكيد المفرد وكلهم او كلكم هذا مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم او كلكم
فالغيبة في كلهم نظرا الى لفظ تميم وكلكم نظرا الى وقوعه موقع المضمر وهو يا انتم
فالغيبة نظرا الى لفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر وبشرا ويا عبد الله
هذا مثال لعطف البيان مفردا ومضافا وجاز في قوله اني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا على اربعة اوجه احدها ان تضم الاول وتنصب
الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر ومن يرفع الثاني
على انه عطف بيان من اللفظ وينصب الثالث على الموضع او على المصدر بمعنى
يا نصر انصر نصرا انصرها او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدرا وبالعكس
والثاني ان تضم الاول وترفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ وتنصب
الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان تضم الاول والثاني على ان الثاني
بدل من الاول او تاكيد لفظي له وتنصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر
والرابع ان تنصب الاول وتجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا
كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم وتنصب الثالث اما على البيان او
على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكانه خوطب النصب مجازا كما قال
ابا جود معن ناج معنا بحاجتي فما لي الى معن سواك شفيع وعلى هذا فالثالث لا يكون
الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال للعطف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يجوز فيه رفع الحارث ونصبه ويختار الخليل في المعطوف اي في هذا المذكور الرفع

المعطوف م
تنبيها

تنبيها على انه المقصود بالنداء ايضا كالاول فيرفع وابو عمرو والنصب اي يختار
النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت
هؤلاء وزيدا بالنصب وابو العباس الرفع اي يختار الرفع فيما يصح نزع اللام
عنه كالحسن فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب
اي ويختار النصب فيما لا يصح اي نزع اللام عنه كالنجم والصعق مما غلب من
الشائعة اسما او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول
حرف النداء عليه فكان الاولى حينئذ ان يحرك بحركة المنادى واذا لم يصح امتنع
ادخال يا عليه فكان اولى ان يجعل تبعا والاتباع على موضع المبني هو الاصل وقيل
اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل والغلام
النصب لان اللام مع العلم لا يمنع من تقدير حرف النداء لعدم افادتها للتعريف
وفي نحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف فهي معاقبة للاضافة فكما تنصب
مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها وكذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ويا رجل لانهم
كرهوا ابناءه من غير علامة تعريف بخلاف العلم اي الرجل اي اذا عطف على المنادى
المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح تقدير نزع اللام عنه اذ لم يسوغوا نحو يا زيد
ويا رجل لانهم كرهوا ابناءه من غير علامة تعريف يعني انه انما يكون مضموما بوقوعه
موقع المضمر ومشابهته له بكونه مفردا معرفة وههنا اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف
اللام وليس يا معه فهو خلا عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا تضم بخلاف
العلم فانه يشبه المضمر بالافراد والتعريف فاذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجه
مشابهته للمضمر وهو الافراد والتعريف فاذا قيل يا زيد ورجل لم يجز لعدم مشابهته
للمضمر لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو تقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة
التعريف بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل بتقدير يا رجل لخلوه
عن حرف التعريف لفظا ولعدم قيام ما هو يقوم مقامه فاذا وصف المضموم بابن وهو
بين علمين يبنى المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول لحركة الثاني وتنزيلا
لهما منزلة كلمة واحدة قيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو يا عبد الله بن زيد
فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن

التعريف بعد جعلها

بين علمين كثر في الاستعمال فاختير فتحه طلبا للخفة فما هو كثير الاستعمال وفي
اللفظ ادني تساهل لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظه
اطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان تكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيد الابن لعمرو
فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم يختص بالاضافة وانما قال وتنزيلا لان
مثل هذا الاتباع انما جاز في كلمة واحدة كابنم وامرء اخي وههنا كلمتان وكان
حقهما ان لا يجري الاتباع فيهما ولكن لما تنزلا منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق
الصفة بالموصوف كانتا كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين
احدهما انه على عكس التوابع لانه ههنا جعل الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة
الثاني حركة اعراب وحركة الاول حركة بناء فليس موازنا له في الحركة الا من
حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل
بالاتباع كان اولي لعدم ارتكاب مخالفة الاصل من وجوه اثنان ذكرناهما والثالث
جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يتفق على
الشرايط المذكورة من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة
ابنا وكونه بين علمين فانه اذا انتفى احد القيود المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا
في غير المنادي فيحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين معنى قوله
وكذا ان الموصوف بالابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى
وهذا التشبيه لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادي
وهو ظاهر دون الاتباع لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف باق
على حركاته رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه التنوين فالتشبيه في تنزيلهما
منزلة كلمة واحدة وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما يحذف التنوين
اذا وجد القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن
واقعا بين علمين وكونه صفة لا خبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي
نحو يا زيد بن عمرو وهذا مثال لكونه بين علمين في المنادي ويا زيد ابن اخي
مثال لكونه غير واقع الابن علمين فلا فتح المنادي بل ضم وهذا زيد بن
عمرو مثال لكونه في غير المنادي واقعا بين علمين يحذف التنوين من الاول

فقط والقاري في قوله فيحذف للتسبيب اي كونهما بمنزلة كلمة واحدة

وزيد بن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين فلذلك لم يحذف التنوين لان
كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزلها منزلة كلمة بخلاف ما اذا كان
خبرا وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جارية بن قيس بن ثعلبة و
يعلم من هذا ان القيود المذكورة سبب لاختيار الفتح في المنادى ولوجوب حذف
التنوين في غيره وآخره قبا ذات سرة مقعبة القبا ضامرة البطن والمقعبة السرة
التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب وهو القدح الضخم ولا ينادى
ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ في الوصف هنا اي في الوصف للمبهم
الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا
ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك
قيده في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا في توابعه اي لا يسوغ
في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها
توابع معرب وانما جاز الوجهان في توابع المبنى نحو يا زيد الطويل والرجل ههنا
معرب ويدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي اي يدل على ان صفة المبهم
لا يجوز فيه الا الرفع ورود الرفع ههنا في ذو اي لو لم يكن وصف المبهم معربا
بل كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع
دل على ان وصف المبهم معرب ويحتمل ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم
لا يجوز فيه الا الاعراب وبيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب
فيها اذا كانت مضافة بدليل اطراد هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب
عمرو وكذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا لكنه لم يجب
بدليل رفعه في ذو التنزي وآخره لا توعدني حية بالنكز والنكز غرز الحية بنابها
اي لا ارهب وعيد موعد وان كان خبيثا داهيا والتنزي التوثب والتسرع
ولهذا اي ولكلمة هذا وجه آخر وهو ان يكون اي هذا منزلة غيره من الاسماء
المستقلة بانفسها فجاز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون
الوصف في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوسلا به الى نداء المعارف

اي في هذا م

من الموصوف وكذا لا يحذف التنوين من الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيد مبتدا وابن عمرو خبره فلا يحذف التنوين

اسم جنس وليكن مستقلا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالنداء
بلا كلام وتعين كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو
المقصود بالنداء والطويل صفة بعد كون المنادى مستقلا بنفسه فلذلك جاز فيه
الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو اي والموصوف غير معلوم بتمامه
ولا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس
لان الوصف باسم جنس لا يكون الا لامرين احدهما ما لا يكون معلوما بتمامه نحو
يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا مبهم وتعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم
من الاول الذات المتعينة الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا
كاي فانه يوصف باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه اذ يحتاج الى المضاف اليه فقوله
غير معلوم بتمامه يريد به هذا المتوسل به ولا مستقل يريد به ايها فالحاصل ان اسم
الجنس لا يقع صفة الا لما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما ليس مستقلا
بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة
حيث تمحضت اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالنداء هنا
يعني يعتبر امران في عدم الشذوذ وكون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة
في يا الله وكونها لازمة وانما تكون لازمة اذا اضمحل هنا معنى التعريف لان لام
التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز اثباته ونزعه نحو الرجل ورجل اما اذا
اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال وقد شذ
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه وان كانت
لازمة غير عوض عن محذوفة فلذلك كان شاذا وابعد منه قوله فيا الغلامان اللذان
فرا اياكما ان تكسبانا شرا وانما كان ابعد لانتفاء القيدين وهو اللزوم و
كونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف
المضاف اليه او على اقحام الثاني بين المضاف والمضاف اليه وضم الاول اي
وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول
حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم عدي يا تيم عدي فيجب نصب الاسمين
لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال ان تيم الاول مضاف الى عدي و تيم

ولذلك اقحمها ليكون عوضا عن المضاف اليه صح

بالتعريف صح

من الاول صح

الثاني مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن كرر لفظ المضاف تأكيدا وجاز ان يقال الاول
منادى مفرد معرفة فيضم والثاني منادى مضاف فينتصب نحو يا زيد صاحب عمرو
وآخره لا يلقينكم في سوأة عمر يريد تيم بن عبد مناف وهم قوم عمرو بن لجا اي
لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه بمهاجاتي اي امنعوه عن مهاجاتي حتى تمنعوا
شره عنكم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان الياء و
فتحه وحذفه اي جاز في المنادى حذف الياء ايضا اكتفاء بالكسرة اذ كان قبله كسرة
احتراز عن نحو يا فتاي فانه لا يحذف فيه الياء اذ لا كسر قبل الياء لفظا ليكتفى به عن
الياء وهو في غير النداء قليل اي الاكتفاء بالكسرة عن الياء في غير النداء قليل و
لعله في غير اواخر الآيات فانه في القرآن كثير نحو تقبل دعاء اي دعائي وكيف
كان نكير اي نكيري وكيف كان نذير اي نذيري ونظائره كثيرة اما في غير الاواخر
نحو ضرب غلام زيدا بمعنى غلامي فهو قليل وابداله الفا اي وجاز ابداله الفا ولا
يكاد يوجد في غير النداء نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله عليه السلام انفق
بلالا ولا تخش على رواية اي يا بلالي وقوله فيمن روى اي رواه بالالف وقد روي منونا
ايضا ومضموما اي يا بلال وعلى المنون قيل معناه على تنكير العلم كانه جعل اسم العلم
مستعارا لكل من يفعل مثل فعله من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو لكل فرعون
موسى وقيل المنادى محذوف اي يا بلال وبلالا مفعول انفق فالامر البلال
بمعنى المبلول كانهم يبلونه ثم يتناولونه فيخرج من الاستشهاد وقد يقال معناه
انفق بغير لا اي بغير التلفظ بكلمة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وتاء تانيث
اي وجاز ابدال الياء تاء تانيث في يا ابت ويا امت خاصة بمعنى يا ابي ويا امي
ولم يجوز في غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فيه اي في التاء الحركات الثلث
فالكسر لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخت الياء والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح
نحو يا ابي ويا امي بفتح الياء فيهما ولان الاصل يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف
وابقيت الفتحة للدلالة على الالف المحذوفة والاول اولى لان يا ابتا فرع ايضا
فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل على الياء اولى لانه اصل والضم لانه تاء تانيث
فيشبه تاء طلحة فيضم وحكى يونس يا اب ويا ام والاصل يا ابا ويا اما على

كما في غير النداء نحو جاني غلامي فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحه صح

ابدال الالف من الياء ثم حذفت الالف وفتح آخر الاسمين دلالة على الالف المحذوفة
والوقف عليه بالهاء عند اصحابنا مذهب البصريين انه تاء تانيث عوضت عن
الياء والكوفيون على انها للتانيث لان التاء عندهم للتانيث وقياس الوقف عليها
ان تقلب هاء كثمرة ونحوها واحتج الكوفيون بان اكثر القراء وقفوا عليها بالتاء فلو
لم يكن الياء مقدرا بعدها لكان وقف الاكثر على اللغة الضعيفة ويا الاضافة مقدرة
بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين احدهما انها تقلب هاء ولو قدرت يا الاضافة
بعدها لم تقلب ها لانها تقع متوسطة والمتوسطة لا تقلب ها والثاني انه لو لم يكن
عوضا عن الياء بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين الياء وبين التاء كما
تقال صاحبتي لكنهم امتنعوا من نحو يا ابتي ويا امتي فدل على ان التاء بدل عن
الياء وجاز الالف دون الياء نحو يا ابتا علك او عساكا وقولها يا امتا ابصرني راكب
يسير في مستحفر لاحب وانما جاز الالف دون الياء لان التاء عوض عن الياء فيمتنع
الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فان غاية ان يذكر عوضان وهو
غير ممتنع والضمير في قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب وبعده
فقمت احثوا التراب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغائب فقالت امها الحصن اولى
لو تاييته من حثيك التراب على الراكب الحصن بالضم مصدر حصنت المرأة بالضم اي
عفت وآية الرجل شخصه ومنه يقول تاييته على تفاعلته وتأييته على تفعلته اي
قصدت آيته وتعمدته وفي البيت يروى على المد والقصر ويروى لو ترميديه و
والمستحفر اسم والمستحفر لو والاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول من لحبه يلحبه اذا
وطئه كانت لامراة ابنة فراتها تحثو التراب على راكب فقال لها ما تصنعين قالت
اريد اني حصان انعفف فقال امها الحصن اولى لو تاييته البيت تضرب في تركها
يشوبه دينه وان كان يحسن في الظاهر وحثوت التراب احثوه وحثيته احثيه
لغتان وعنت بالغايب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلامي
وجاز الفتح كخمسة عشر بجعل اسمين اسما واحدا يا اب يا غلام اشارة الى
كون المنادى مضافا الى ياء المتكلم يعني المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
الوجوه المذكورة والمنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم لم يجز هذه

الوجوه الا في يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما ممتزجين فانهما كلمة واحدة اذ يا ابن امي
بمنزلة اخي فهو مثل يا اب يا غلام بخلاف يا ابن ضاربي او يا ضارب امي فانه
لا يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور
والمراد يا غلامي وجاز يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما امتزجا فصارا كالكلمة
واحدة فهما بمنزلة خمسة عشر وان كان ذاك مبنيا وهذا معربا والتشبيه من هذه
حيث الصورة وحكم المندوب المتفجع عليه بيا او وا زيداه او به اي المتفجع به نحو
وا حزناه كما سياتي بيا او بوا وهما حرفان يتفجع بهما اما وا فمخصوص بالندبة واما
يا فيشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنادى في البعد
حكم المنادى في الاعراب والبناء يعني ان المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم
واذا كان طويلا ينصب والاكثر ان يلحق آخره الفا وجاز تركه نحو يا زيداه وانما
الحق الف لطلب مد الصوت وتقول يا غلامهوه ويا غلامهموه هربا من الالتباس
اي لو قيل في غلام المذكر الغايب وفي غلام المؤنث الغايبة بالالف وقع الالتباس
اذ صورتهما حينئذ يا غلامها فجيء بالواو ليفرق بينهما فيقال في يا غلامه يا غلامهوه
وكذا في المضاف الى ضمير الجمع الغايب نحو وا غلامهم لو الحق آخره الالف لقيل
وا غلامهماه فيلتبس بغلام المثنى فذكر الاول بالواو لئلا يقع اللبس وكذا في غلام
المخاطبة نحو وا غلامك لو الحق الالف قيل وا غلامكاه فيحصل الالتباس بغلام
المخاطب المذكر نحو وا غلامك ففي المؤنث جيء بالياء وقيل وا غلامكيه لئلا يقع اللبس
ويلحق اي الالف المضاف اليه نحو وا امير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة خلافا ليونس
فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة والموصوف كشيء واحد والاصح الفرق
اليه بين المضاف وبين الصفة من وجهين احدهما ان الصفة غير مندوبة ولازمة
للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف اذ لا يذكر بدونه بخلاف
الصفة والثاني ان الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف اليه
فهي كساير الاسماء المنفصلة من المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب
الا الاسم المعروف لان الغرض اقامة عذره في ذكره او طلب موافقة من الغير
وهما انما يحصلان لكونه معلوما معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو وا حزناه فانه

الوجوه المذكورة في باب غلامي قوله وجاز الفتح اي يجوز فيه صح

لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف ولا نقال وارجلاه
لان معناه ليس معنى متكيا بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع مذكره سجع نفعله
هذا نحو كانه جواب عن سوال مقدر وذلك ان المندوب اذا كان علما سعى ان لا يصح
ندبته لانه ليس معنى مبكيا ايضا نحو وارجلاه فاجاب الفرق بان اشتهارها انه بمعنى
قد يصح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس
واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاولين من وجوه الحذف لان الاصل
في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف امور
كثيرة وهي اي وها المقحمة ولام التعريف ويا وانما كان اصله هذا لان المخاطب
اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا لانه يلتبس
بالمفعول وان كان معينا فتعينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا
يكون بالعلمية والتعين باللام انما يكون في المنادى اذا كان معه ايها ونحوه فالاصل
في المنادى المعين باللام ان يكون معه ايها ونحوه وكذا في اسم الاشارة في التابين
اي ولما في الثانيين وهما المستغاث والمندوب من التحقيق المنافي لمقتضاهما
اذ مقتضاهما مد الصوت طلبا للاستغاثة واسماع الناس فالتخفيف بحذف حرف النداء
لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وهما مثالان لقوله و
يجوز حذف حرف النداء لانه لا يلزم فيهما وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح
ليل وافتد مخنوق واعور عينك والحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس
فيها اما اصبح ليل فاصله ان امرء القيس بن حجر كان رجلا مفركا ابغضته النساء
فزوج امراة من طي فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت فرفع راسه ونظر
فاذا الليل كما هو فتقول هي اصبح ليل مذهب مثلا واما وافتد مخنوق فمثل يضرب
لكل مضطر يتحمل بافتداء المال تخليصا لنفسه واما اعور عينك والحجر فمعناه احفظ
عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيب عينه الصحيحة بقي لا يبصر والتزم
حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريين
والكوفيون يقولون اصله الله امنا بالخير ويستدلون بمثل قول الشاعر اني
اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وهو عند البصريين شاذ اذ لم يرد في فصيح

الكلام الجمع بين يا وميم ويحذف المنادى عند الدلالة نحو الا يا اسجدوا
فيمن قرا اي الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله فيمن قرا عن القراءة
الاخرى اي لان لا يسجدوا اي لا يهتدون الى ان لا يسجدوا ولا زايدة اي
الى السجود وحينئذ يخرج عن الباب وللنداء احكام اخر يختص به من الزيادة و
الحذف واختلاف الصيغة فالاول الحاقهم الزيادة باخرهم في احواله لغير الندبة
والاستغاثة ويكون مجانسة لحركة المنادى الاني الواحد فان فيه الفا نحو يا هناه يعني
ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث يلحق باخره زيادة فيقال في التثنية للمذكر
يا هنانيه ويا هنوناه في المثنى وفي الجمع يا هناتوه فالزيادات مجانسة لحركة المنادى
بالالف في حال الرفع للجمع واستثنى الواحد فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادته مجانسة
لحركة المنادى لقيل يا هنوه بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي اذ
اصله هناو فابدل الواو هاء من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي اذ اصله
هناو فقلبت الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راي اي الهاء
اصلية لا بدل على راي بدليل انه تصغر على هنيهه وزايدة لغير الوقف على راي
بدليل هن للمذكر وهنة للمونث وللوقف على راي اي انما يكون تلك الزيادة في حال
الوقف خاصة وضعفوا الاخير لجواز تحريكه حال السعة فيقال يا هناه واجيب بجواز
حمله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلثة الاول يبطلها ان العلامات لا يلحق
قبل اللام اي علامات التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت
الهاء بدلا او اصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هناهان في التثنية للمذكر وهناهون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم فهو حذف في اخر
الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط نحو البعير من غير علة والترخيم ايضا
حذف من غير اعلال فشبه به وشرطه اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه
لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم من الجزء الثاني
لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ولا مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما
مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم ولا جملة لان الجملة محكي على حالها للدلالة
على القصة ويكون اي المرخم اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث

وهو تشديد اللام من الا واصله ان لا والناس تمة الفعل المضارع اي

وفي الجمع يا هنوناه وفي التانيث يا هناه في المفرد ويا هنتانيه في التثنية والجمع للمثنى والواو في حال الرفع

اصبحت

يعني الشرط احد امرين اما الاول فلان العلم مما يكثر نداوه فليق به التخفيف و
شترط فيه الزيادة على الثلثة لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ماليس
في الابنية المتمكنة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك
الاوسط فيجوزون ياعُمَ في عُمَر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان
التاء توجب ثقلا فناسب الترخيم فيوخر العلم لكثرة استعماله وترخيم المونث لثقله
ومثل ياصاح ترخيم صاحب واطرق كرى ترخيم كروان واما كانا من الشواذ
لترخيمهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في
التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين
فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي كانه اسم براسه في المرخم وجهان احدهما
ان يكون المحذوف في حكم الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى الى
حركته الاصليه ويجعل حكمه هذا هو القياس والوجه الثاني ان يجعل المحذوف نسيا
منسيا ووجهه بانه حذف لا للاعلال ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال يقدر
نسيا ويجري الاعراب على ما بقي فيقال يدٌ ويدًا ويدٍ بعد حذف الياء فعلى الاول بقي
ما قبل المحذوف على حركته نحو ياحار في ياحارث بكسر الراء او على سكونه نحو هرقل
فيقال ياهِرَقْ بسكون القاف اعتبارا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين
نحو شاد اسم فاعل من شَدَّ اذا سُمّي به وانه لو حذف الدال الاخيرة لبقي قبله دال
ساكنة لان المدغم ساكن بعد الف فالتقى ساكنان فيرد الى حركته الاصليه اذا كان
شاد ثوب فاعل فيقال ياشادِ بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثناء من قوله
او سكونه اي بقي على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول وهو ان يكون
كالثابت ياحارِ بكسر الراء في ياحارث وياهرق من ياهرقل وياثمو وياكرو
وياحمرا المسمى بحمراوى فيبقى الواو في ياثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قبلها
ياو ياكرو فيبقى الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها ان
تقلب الفاقلت انما لم تقلب لان ما بعده الف ونون في التقدير وهو في حكم
الثابت واذا كان في حكم الثابت لم يلزم قلب الواو التي قبله الفا لئلا يلتقي
ساكنان ويا شا ارجني ايا شاة اقيمي في العلف والراحن الا لمن الطير وغيره

في ترخيم ه

فتحه ه

حدو

حذف التاء وبقي الالف لكن سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء في
ياطلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف نسيا فيقال ياحارُ بضم الراء وياهرقُ
بالضم ايضا لان المحذوف صار نسيا فهو اسم مستقل بنفسه فحقه ضم آخره ويا ثمي في ياثمود
حذفت منه الدال فبقي ياثمو والمحذوف فالواو طرف والعرب لا تثبت طرفا مع ضم
ما قبله بل تقلب ياء ويكسر ما قبله كادْلٍ جمع دلو ويا كرا انقلب فيه الواو الفا فلا يلزم
من قلبه الفا التقاء الساكنين بخلاف اللغة الاولى ويا حمراء فيمن زعموا بقلب الواو
همزة كان اصله ياحمراوى فحذف ياء النسبة فعلى الثاني كان قياسه ياحمراو
بضم الواو ولكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب همزة كما
هو قاعدة الاعلال في نحو قائل في قاول ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة
على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انها واو بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول
ياحمرا ويكسوا الواو من غير قلبها همزة العلة فلذلك قال المصنف فيمن زعموا اي
قالوا هكذا وليس بسديد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين قالوا
وحمرا هذه المرخمة تنصرف ان سمي بها وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو ان الهمزة
ليست للتانيث بل منقلبة عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف التانيث
فيبعد من التانيث فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف تانيث
ولو بمراتب فجاز ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف ويا شاة اصله شوهة
فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ويا طلح اي تقول على
المذهب الثاني في ياطلحة بعد حذف التاء وجعله منسيا ياطلحُ بالضم لان فتحه انما
كان لكونه قبل تاء التانيث فلما حذفت التاء وجعلت منسية لم يبق لها اثر فيضم
وقد اجازوا ياطلحة باقحام التاء بين الحاء وفتحه ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب يعني ان طلحة اذا لم يحذف التاء منه فقياس اللغة
الثانيه ياطلح بضم الحاء كما قلت ياجعفر وقد اجازوا ياطلحة بفتح التاء وافحام
التاء بين الحاء وفتحه ومنه البيت وبيانه انه اذا حذفت التاء من طلحة وقيل
ياطلح بضم الحاء حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فارادوا
ان يفرقوا بينهما والفرق بينهما بوجود التاء فلا بد ان يرد التاء بعد الرد اما

منه ه

وصح ان يكون
النظر بوانه ح
يكون فعلا نفع
الفا لغير التانيث
وهو غير موجود
كما سيذكره نظيره
في حلوى

ان يكون بعد الحاء او قبله لا يمكن ان يذكر قبله لان التاء لا تقع حشوا بل تقع بعد
الحاء والتاء المردودة لا تكون الا ساكنة لانها لو وردت متحركة فاما ان تحرك بالضم
او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة غير المرخمة فيعود المرخم الى صورة
غير المرخم وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد معرفة
فلا بد ان يرد ساكنة متصلة بالحاء فيقع بين الحاء وفتحة فالحاء مفتوحة ساكنة لغرض
حركتها منفصلة عنها اذ تخلل بينهما التاء فالحاء ساكنة والتاء المردودة ساكنة بعد
الحاء الساكنة ففتحة التاء هي الفتحة الاصلية التي كانت للحاء ثم فتح الحاء لئلا يكون
ما قبل التاء ساكنا فيصير في الصورة باطلحة بفتح الحاء والتاء ولا يخفى وجه تعسف
هذا الكلام وكذا في البيت وهو يا اميمة لو لم يكن مرخمة لضمت التاء لانه منادى
مفرد معرفة ففتحها بناء على هذا التقرير ولا يجوز هذا اي الوجه الثاني ويا صاح
فلا تضم اي لا تجيء تلك اللغة في نحو يا صاح من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان
المحذوف في حكم الطرح ولزوم ضمه التزام للترخيم الذي هو شاذ والتزام ما هو
شاذ اشد من ارتكاب الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ و
التزامه ولا في ترخيم المسمى بحبلوي اي لا يجوز اللغة الثانية ايضا في حبلوي لما
يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اي لو حذف ياء النسبة والتقدير انه معنى
فيبقى يا حبلو والواو متحركة مفتوحة ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا فيقال يا حبلى
ولا يكون الالف للتانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفاء
لغير التانيث وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش ان يكون الفها للالحاق
بجخدب وفيه النظر المذكور في حمرا والحكم بصرفه كما ذكرناه من قبل ولا في المسمى
بطيلسان لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اي لا يجوز الوجه الثاني في المسمى
بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس وهو غير جائز اذ ليس في كلام فيعل بكسر
العين في الصحيح وانما جاء في المعتل نحو سيد وميت وهين ومن في مما ليس
من ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما اي للشيء الذي يلزم وهو مما
ليس من ابنيتهم في فان كان في آخره اي الاسم زيادتان في حكم واحدة اي
في حكم زيادة واحدة حذفتا نحو يا اسم ويا عثم في يا اسما ويا عثمان وان كان حرف

صح

مفتوحة صح

فينقل فتحة الهاء المرخمة تقديرا الى التاء المردودة لئلا يبقى التاء ساكنة صح

ماهو اصل صح

صحيح قبله مدة زائدة حذفتا ايضا ان كان الباقي على اكثر من حرفين نحو يا منص والا
فالصحيح لا غير قوله حذفتا ضميره يرجع الى الصحيح والمدة وانما تحذفان بالشروط المذكورة
فاذا انتفى واحد انتفى حذفهما واذا انتفى المدة قبله لم يحذفا مثل جعفر وان وجدت
المدة قبله ولم يكن زائدة لم يحذفا ايضا كمختار فان آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست
بمدة زائدة لان وزنها مفتعل او مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا انتفى كون الباقي
على اكثر من حرفين لم يحذفا كسعيد لئلا يبقى الاسم على حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم
من ان يكونا حرفا علة او لا يكون فان نحو مرمي آخره حرف علة ولكنه اصل لانه
لام الفعل فيحذف ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلي لكان اشبه لانه يوهم
خروج ما كان معتلا وليس كذلك قوله والا اي وان لم يكن قبله مدة الى آخره فيحذف
حذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان صحيحا
لم يجز لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان كان آخره غير اصلي بل زايدا اقتصر
على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زائدة لانه في حكم الاصلي فلا يحذف تبعا للاصلي آخر
واما اذا لم يبق اكثر من حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين
والثاني من شطري المركب مبتدا خبره بمنزلة التاء ايضا فيحذف الثاني للتنبيه
اي كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ولفظ ايضا كان حقه ان يكون بعد قوله فيحذف
ووقع في النسخ قبله وفيه حزازة اذ لم يسبق فيما قبل شيء آخر بمنزلة التاء حتى يقال
الشطر الثاني بمنزلة التاء ايضا قالوا يا بعل في بعلبك كما يحذف تاء التانيث من الكلمة
في ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثاني لتاء التانيث كونه ملحقا بالاسم الاول بعد
كماله كالتاء وكون البنية والتصغير في الجزء الاول فيما فيه التاء وينسب اليه فيقال
بصري وعبيرة ولا يجوز الترخيم في غير النداء لان الترخيم تخفيف فيناسب ما يكثر استعماله
وهو النداء فلم يجئ في غير النداء الا في الضرورة اي ضرورة الشعر كما قال الحارث بن كعب
لا يجرم وراسب اي لحارث بن كعب ولم يتسع فيه اي في ترخيم غير النداء حيث
جوز وهو حال الضرورة لم يتسع فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا
يقال حارث كعب بكسر الراء بل ينبغي ان يقتصر على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف منسي
والباقي اسم براسه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه

آخره صح

فظاهر لانه يبقى الاسم على حرفين صح

واردين على الاسم الاول دون الثاني فيقال حضيرموت في التصغير وحضري في النسب كما يصرح صح

لم يحذف منه شئ فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء بخلاف ما اذا كان في حكم
الثابت فان ارادة المحذوف يدل على انه مرخم والترخيم يكون على الباقي النداء و
المصنف اختار هذا المبرد المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما اشكل سيبويه
من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما فقد رده المبرد
اشارة الى انه قال الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهذا الكلام ضعيف بل الاولى
مذهب سيبويه وهو انه قد جاء الترخيم في غير النداء على اللغتين جميعا اما على اللغة
الاولى فظاهر قوله فاضحت منك شاسعة اماما لان فاعل اضحت والميم مفتوحة
فيدل على ان المحذوف وهو الهاء كالثابت ورد المبرد ليس بشئ لان الرواية الصحيحة
لا يدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان ويكفي في الاستدلال رواية صحيحة
واما على اللغة الثانية فقوله ديار مية اذ مية ما ساعفنا اي اذ مية فرخم في غير
النداء وجعله منسيا فكذلك رفع ميا ولو كان في حكم الثابت لابقاه على الفتح واما
اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان هذا حكم اخر يختص بالنداء فان نومان وهو كثير
النوم ولا يقال في غير النداء رجل نومان وكذا المعدول نحو يا فسق معدول عن فاسق
ويا لكاع من لكع الرجل اذا لوم ولكع الرجل ورجل لكع وامراة لكاع مثل قطام
ويا ملامان من اللوم فانها لا تستعمل الا في النداء ونحو اطوف ما اطوف ثم اوي
الى بيت قعيدته لكاع هذا ايراد على انه جاء في غير النداء اذ لكاع خبر للمبتدا وهو قعيدة
واجاب بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان بل الا الفيل فلا لان
فلانا كهلال فلا يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين وكقولهم
في المؤنث يا فلة اقبلي هذا دليل اخر على ان فل ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم
فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة وليس كذلك لان ترخيمه حينئذ بحذف التاء وحذف
الالف والنون من الوسط فيدل على انه في المؤنث حذف ليس بترخيم والمذكر
والمؤنث لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه غالبا وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا
عن فل اي عن فلان من الضرورات وقبله تثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت
بالعطن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل في لجة البيت يصف ابلا عصبت اي
اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط اصوات الدواب الشيب جمع اشيب اي شيب

وهو الكع و
من السواد م
لا يا بقاء الا

الشربة

الشربة الاولى فسكنت فهي تتدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل وتدافع مصدر
لفعل محذوف اي هذه الابل تتدافع اي يدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ لما ذكر
ان فل مما يختص بالنداء اورد هذا البيت عليه فانه قد جاء في غير النداء وهو قوله
عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل تقديرا والذاهب عنه الواو و
التقدير فلو كفسق ومنها اي ومن المواضع التي تضمر فيها الفعل قياسا باب
الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر
العرب نفعل كذا ولا تثبت فيه حرف النداء هذا على طريقة النداء لان قولك
ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم يستعمل
للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال بل للاختصاص فمعنى قولك افعل كذا ايها
الرجل وفعل كذا متخصصا من بين الرجال فهو على صيغة النداء وليس بنداء الخ
ولذلك لا تثبت فيه حرف النداء وعلى غير طريقة اي ويكون على غير طريقة النداء
بمعنى انه لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب اقرى الناس اي اخص العرب
ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي
بنا يكشف اعني تميما واخص تميما والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي السحابة تغشى
الارض كالدخان ومنها اي ومن المواضع التي نصب على الاختصاص ما نصب
على المدح او الشتم او الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد
وامدح بالفتح والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فمن
قرا بنصب حمالة اي اذم حمالة الحطب واما من قراها بالرفع فهو خبر
للمبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه
التعريف اي الغالب على ما نصب على المدح ونحوه التعريف وقد جاء نكرة في قوله
ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وقبله فاوردها مرصدا
حافظا به ابن الدجى لاطئا كالطحال اي اورد العير الاتن مرصدا اي مكانا يرصد
به الصائد الوحش حافظا به ابن الدجى يعني الصائد وقيل للصائد ابن الدجى لانه
يكمن بالليل للصيد لاطئا حال من ابن الدجى ملتصقا بالارض ليخفى من الصيد
وشعثا منصب على الترحم السعالي جمع سعلاة وهو اخبث الغيلان والمراضيع

جمع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع جمع مرضع فاشبع الكرة ومنها اي ومن
المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا التحذير وهو اما المنصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
نحو اياك والاسد ومازِ رأسك والسيف اي نح رأسك عن السيف ونح السيف
عنك مازِ ترخيم مازن واصله ان كذاما المازني اسر بجير القشيري فجار قعنب
اليربوعي ليقتل بجيرا فحال المازني دون اسيره فقال له قعنب مازِ يا ملحي راسك
فلعله سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه ترخيم مازني وفيه شذوذان ترخيم ما
ليس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسبة وانما ارتكبوا شذوذين لان اسمه كذام وهو
مازني اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك وانما ذكر النفس
ولم تقل اتقك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميران لشيء واحد الا في افعال
القلوب فعدل لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا لا مخاطبا مضمرا فحذف الفعل
ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف فصار ضميرا منفصلا و
تقول اياك اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وان تحذف ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف يعني يستعمل التحذير على وجهين احدهما
بحرف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون
داخلا على ان مع حيزه نحو اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر بحرف العطف اما
داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع حيزه نحو اياك وان تحذف وقد
تحذف حرف الجر من ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا تحذف
من الاسم فلا يقال اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان
ولم يجز حذفه من الاسم لان ان مستطال بالصلة فناسب تخفيفه في حرف الجر
بخلاف الاسم المفرد فانه لا طول فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه
انه لا يجوز اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما
ممتنعان فلذلك امتنع فاما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فشاذ او محمول على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى ان تماري او على
انه شروع في كلام آخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل وهو قول الخليل
هذا سوال وجواب فالسوال ان المراء حذف عنه حرف الجر مع انه اسم نحو الاسد

وبالشر آمر خ

فكان

وكان سبق ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه
محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع في سعة الكلام والثالث ان المراء مصدر و
المصدر مقدر بان والفعل كما تقول اعجبني ضرب زيدا اي ان ضرب زيد فالمراء بمنزلة
ان تماري والرابع انه ليس من هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر وكانه
قال بعد تمام الكلام احذر المراء او ذكر المحذر منه مكررا قسيم لقوله تحذيرا مما بعده
فالتحذير هو المنصوب بتقدير اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا
مما بعده كالصور السابقة والثاني ان يذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار
الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المتداعي واحذر

واحذر

ايطاء الصبي وخل الطريق وانما يلزم حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر فهو
نظير زيد ضربا ضربا واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف العامل ومنها اي ومن
المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك
اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل
ومنها ما يضمر بشرط ان يفسر اما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع بعده
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل منصوب يضمر
عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب وفي يضمر ضمير يرجع الى العامل اي
المنصوب الذي يضمر عامله قوله وهو الضمير يرجع الى العامل المفسر المدلول عليه
بقوله ان يفسر لانه دال على مفسر وقوله اما بلفظه الى آخره تفصيل للناصب المضمر
كانه قال ومنها ما ينصب اما بلفظ المفسر او بمعناه او بلازم معناه فالضمير في بعده
راجع الى ما فيما يضمر اي واقع بعد الاسم الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل
عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اي متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل
باحدهما لكان عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمرا نحو زيدا ضربت فانما يكون
مفسرا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما نصب بلفظ المفسر
او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر فانه جاوزت بمعنى مررت
به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت فان ضرب الغلام
من لوازمه الاهانة اي ضربت واهنت كل واحد يرجع الى واحد على الترتيب

وجاوزتم

المذكور والرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة خلافه او وجود اقوى منها كما
مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي الرفع في زيد ضربته ونظايره اجود لانه لا يحتاج
فيه الى اضمار بل هو مبتدا وما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في صورتين احديهما
اذا لم يوجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم آخر يقتضي النصب كجملة
فعلية ونحوها والثانية ان يوجد قرينة الرفع وقرينة النصب لكن قرينة الرفع
اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته فقرينة النصب
تقدم الجملة الفعلية اذ تقتضي ان يقدر هذا ايضا جملة فعلية واما قرينة الرفع
لانه يقع بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى وقيده
بغير الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فانه يترجح
النصب لان الطلب لا يقع خبر الاسما وقد يقدم قرينة النصب وهي الجملة الفعلية
واذا للمفاجاة من قراين الرفع ايضا لانه يقع بعده الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا
واذا عمرو يضربه بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو
لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد ليقدر فعل ويكون عطفا
للفعلية على الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به
او واذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان
اما لغير الطلب واذا للمفاجاة قرينتان للرفع وهما اقوى من قرينة النصب وهذا
مثال لان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة النصب وفي موقع هو بالفعل
اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي يختار النصب عند العطف وفي
موقع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي
هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته
فان النفي والاستفهام قرينتان للفعل فتقدير الفعل اولى من تقدير الاسم
واذا قدرت الفعل جاء النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا
لان حيث هنا للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال
للنهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر الضابط
توهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر

لان اما لا ينصب بعده غالبا وترك التناسب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فترك قرينة النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى صح

بعده فعل مشتغل عنه بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز
النصب وسبب اخراجه من الضابط انا ذكرنا ان شرط المفسر ان يشتغل عن
العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او
المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول و
هو لا يعمل رفعا فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله
ولهذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو انه لو سلط عليه لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله
مشتغلا عنه بضميره او متعلقه وههنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير
او بمتعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه اي ليس
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب لقوله
فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني ثم ابتدا فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط فباي شيء
خرج هذه الصورة قلت بقوله مشغل عنه بضميره او متعلقه يعني يشترط ان يكون
المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع هو الاشتغال
بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل فيما قبله بالفاء لا باشتغاله
بضميره او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتدا وخبره
محذوف وهو في كتاب الله او فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني
فقد تم هذه الجملة ثم لما كان الحكم مجملا ابتدا بجملة اخرى لبيان هذا الحكم فقال
فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان مستقلتان فلا يعمل احديهما في الاخرى فالمانع
عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او بمتعلقه فقط والمراد من قوله مشتغل عنه بضميره
او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط وهذه الصورة ليس
المانع فيها هو هذا الاشتغال فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر هذا عطف على نحو قوله وفي موقع هو بالفعل اولى اي يختار
النصب في ثلثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موقع هو

اي سبر

بالفعل اولى والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فالوقف فانا كل شيء كان
خلقنا يحتمل الامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ
ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني
ان يكون خلقناه موضع الجر خبرا لكل شيء ويفيد المعنى المقصود فالحاصل
ان الرفع محتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعين للمقصود فهو ارجح
ومستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرو اكرمته او في داره لان
الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة
فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على
الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى
المبتدا فليس في الجملة الثانية ضمير يرجع الى المبتدا الاول وهو زيد فذكر معه
ضميرا آخر ليصح العطف لعود ضمير الى المبتدا ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة
لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تره تضربه فان حرف الشرط
يقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا
ضربته لان حرف التحضيض لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي من الباب
وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود ويتوهم انه من الباب لانه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فرفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل
شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر وهو صحف الملائكة
ليس محلا لفعلهم فليس من الباب فالمختص ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل
فقط بل فساد المعنى المقصود فتعين الرفع لكونه مبتدا وفعلوه جملة مجرورة المحل
صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو معنى صحيح
ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال في المعنى
كالصفة لكن الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والحال
مبين لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاء زيد الطويل فهو مبين
للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد طويلا فانه
يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه والمطلق المفعول ليشمل المفعول

عنده ص

هيئته

المطلق لا المفعول به ويخرج عن هذا اللفظ ظاهرا الحال عن المضاف اليه نحو رأيت وجه
هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا ان تقدر الاضافة بمعنى فعل
ويتكلف له عامل وقد جاء الحال عن المضاف اليه في التنزيل نحو ملة ابراهيم حنيفا وان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين قوله لفظا او معنى تعميم للفاعل والمفعول نحو ضربت
زيدا راكبا مثال للحال عن الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا هذا مثال للحال عن المفعول
لفظا والمثالان يحتمل كل واحد منهما ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر
ما ذكرنا وما شأنك قائما مثال للفاعل المعنوي لان المعنى ما تصنع قائما فالعامل معنوي
والمستتر فيها ايضا معنوي وهذا بعلي شيخا مثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار
اليه في حال الشيخوخة بعلي وقد يكون اي الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع
والتفريق نحو لقيته راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته وانا راكب وهو راكب ايضا و
مصعدا منحدرا مثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو
منحدر او بالعكس وعاملها الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او
اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او افعل التفضيل وتقدمه اي يتقدم
الحال العامل اللفظي وهو الفعل او شبهه جوازا نحو شتى تؤوب الحلبة واصله انهم
يردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا اصدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته
ثم تؤوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق وشتى
فعلى من شت اذا تفرق وهي حال اي تؤوب الحلبة متفرقين وزيد متكيا جالس
كان المثال الاول مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل
وهو جالس ولزوما اي ويتقدمه لزوما فيما اذا تضمن اي الحال معنى الاستفهام
نحو كيف فعلت في مثال كون العامل فعلا اي على اي حال فعلت او كيف زيد فاعل
مثال شبه الفعل ومعناه عطف على قوله الفعل اي عاملها الفعل او شبهه او
معناه كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار جالسا فان الظروف مستقر على ما فسرناه
من قبل واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا فان العامل معنى الاشارة في ذا وحروف
التنبيه نحو ها زيد هو ذا مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك
حالة اقبالك على هذه الجملة وهي هو زيد وذا والحال هو الكاف في انبهك او المستتر

ايضا نحو ضربت زيدا الضرب الشديد فانه مبين لهيئة المفعول المطلق لا الفاعل صح

شتى م

في التنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى
التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي
هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكأن
فانها تتضمن معاني الافعال اذ ليت يتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكأن معنى
التشبيه فهذه الامثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال تقول
على معنى الفعل لضعفه بخلاف الفعل وشبهه لقوتهما بخلاف الظرف نحو كل يوم
لك درهم ولا تقول قائما لك درهم يعني ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي نحو
كل يوم لك درهم ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في
الظروف بما لا يتسعون في غيرها وله نظائر وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال
ايضا ظرفا تشبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا فجاز ان يتقدم على العامل
المعنوي لحال الصورة الظرفية وقوله تشبيها للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان
لغو وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبهه
والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه لا ملفوظا وقد ذكرنا ان
الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا يكون مستقرا
نحو جاء زيد على الفرس اي حاصلا على الفرس فاذا قلت في الدار لك درهم على ان لك
درهم جملة وفي الدار حال اي كائنا في الدار والحال ظرف مستقر جاز ان يتقدم على
العامل المعنوي كما جاز ان يتقدم الظرف اللغو عليه ولا يتقدم اي الحال صاحبها
المجرور على الاصح نحو مررت جالسة بهند اختلف في تقدم الحال على ذي الحال المجرور
فاكثر البصريين على منعه وقد اجازه بعض النحويين ووجه الجواز انه حال من معمول
فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقدم والتاخير فكما يجوز التقدم على ذي الحال المرفوع
والمنصوب جاز التقدم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن الفصحاء تقدمه ووجد
معنى مناسب يمنع من التقدم على المجرور وهو ان حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها
فهي معمولة في المعنى لحرف الجر فكما ان معمول الجر لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار اولى
بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا ان
يكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقدمها على المجرور لحال الصورة الظرفية ولا حجة لمجوزه

مطلقا اي لمجوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا اي ظرفا كانت الحال او
غيره في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس احتج من يجوز تقديم الحال على
ذي الحال المجرور بالآية فان كافة حال من الناس وهو مجرور اي ما ارسلناك
الا للناس كافة فقد تقدم وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف
في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة اي ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل
ايضا ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اي الا ارسالة كافة شاملة لجميع الناس
ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعل قد يجي بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية فلفظ
كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو تكف اي ما ارسلناك الا تكف كفا
وتتقدم اي الحال غير المجرور اي ذا الحال غير المجرور نحو راكبا جاء زيد فانه
حال عن زيد وقد تقدم عليه ووجوبا في مثل جاء راكبا الادهم صاحبه فان الادهم
مفعول راكبا وجب تقدم الحال هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير
الى ما تاخر عنه لفظا ومعنى لو قيل جاء صاحبه راكبا الادهم اي صاحب الادهم
وحقها اي وحق الحال ان يكون نكرة لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق
الحكم ان يكون نكرة والثاني انها لو كانت معرفة لالتبس بالصفة في بعض المواضع
نحو رايت زيدا الراكب وكذا اي ويكون حقها ان يكون نكرة يمتنع اضمارها اي
يمتنع كون الحال مضمرا نحو جاءني زيد قائما وجاءني عمرو والضمير في جائيه لقائما
لان الضمير يكون معرفة ونحو قوله واوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال ونحو فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر
اي نحو رجع عوده على بدئه متاول وكذا نحو جاؤوا قضهم بقضيضهم اورد هذه
الصور فانها احوال معارف ظاهرا مع ان حق الحال ان يكون نكرة واجاب بقوله متاول
اما العراك فاوله وجهان احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي تعترك العراك وتعترك
وقعت حالا والجملة نكرة والثاني ان العراك بمعنى معتركة فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعارف وهي في المعنى نكرة
وكذا التاويلان في جهدك وطاقتك اي تجهد جهدك اي تفعل جهدك بمعنى
جاهدا وكذا طاقتك اي تطيق طاقتك او طاقتك بمعنى مطيق وكذا وحده بمعنى

اما مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا او وحده بمعنى واحدا اي منفردا واما
فضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال وتاويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمة من القض
وهو الكسر وقد يستعمل القض في موضع الوقوع بسرعة وكان معناه وقع بعضهم على
بعض ويجتمعوا ويروى فارسلها العراك والبيت للبيد يصف حمرا وحشية تعدو الى
الماء اي اوردها العير الاتن دفعة واحدة ولم يذدها اي لم يطردها لانه يخاف
القناص بخلاف الرعاة الذين يدبرون امر الابل فاذا اوردت الماء حبسوها قطعا
قطعا حتى تروى والدخال ان تداخل بعير وقد شرب مرة في الابل التي لم تشرب
بعد حتى تشرب معها اذا كان الكريم البعير كريما او شديد العطش او ضعيفا و
النغص بالضاد المعجمة بوزن الكعب التحرك وامالة الراس نحو الشيء اي تميل اعناقها
الى الماء في الدخال ويروى بالصاد غير المعجمة بوزن جمل اي لم يشفق العير على انه
ينغصها والتنغيص العجلة قال السيرافي يريد ان بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر ان
يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف مزحوم لا يتمكن من الحركة ونحو قولهم مررت
بهم الجماء الغفير فعلى زيادة اللام فهو حال معرفة ايضا وهما بمنزلة اسمي الفاعل
بمعنى جامين غافرين والجما من جم الشيء اذا اجتمع والغفير صفته وهو من
غفر الغيم السماء اذا غطاها كانهم غطوا الارض لكثرتهم قوله فعلى زيادة اللام
لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان الاولى ان يقول ويله
انه بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى معتركة ووحده بمعنى منفرد وصاحبها لا يكون
نكرة لوجهين احدهما انه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
والثاني انه لو كان نكرة لالتبس بالصفة في بعض المواضع كما اذا قلت رايت رجلا
راكبا ثم استثنى من النكرة صورا فقال الا موصوفة او مغنية غنا المعرفة لاستغراقها
او واقعة في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او متقدما عليها الحال نحو جاء
رجل من بني تميم فارسا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة
موصوفة لكنها تغني غنا المعرفة لاستغراقها ان جعلنا امرا حالا من كل امر وقوله
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام قوله متخوفا مثال للحال عن نكرة وهو

احد يغني غنا المعرفة لاستغراقها ايضا بوقوعها في سياق النهي وهل اتاك رجل
راكبا مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام وانما صح لان الاستفهام في حكم
النفي لان الجملة الاستفهامية غير واجبة فهو كالنفي ومعنى قولهم غير واجبة انه
ليس بخبر ثبوتي فيشارك النفي لانه ايضا ليس بخبر ثبوتي وما جاءني رجل الا راكبا مثال
لما وقع الحال فيه بعد الا نقضا للنفي وفيه بحث وهو ان مجرد هذا لا يكفي في كون
ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذي الحال نكرة كونه للعموم ايضا
لان هذه النكرة في سياق النفي فيكون عاما غايته انه ورد عليه استثناء فهو
في المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي فهو مثل لا يركنن احد الا انه ورد
عليه مخصص ولم يرد على احد مخصص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من
نكرة موصوفة باعم عام الاحوال لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل كائنا بحال
من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء عن عام ايضا وهو الاحوال فهو في
الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم عام الاحوال لانه مفرغ
اي ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذه الصفة وجاءني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم
الحال على النكرة وانما جاز لانه لو تاخر لم يجز لالتباسه بالصفة في بعض الصور فلما
تقدمت امتنع ان يكون صفة فيتعين الحال وفيه نظر لانا ذكرنا في ان ذا الحال
لا يكون نكرة لامرين احدهما الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه و
حقه ان يكون معرفة وبالتقديم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستوي
في الامتناع لهذه العلة تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال بتقدم الحكم يورث تخصيصا
ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في
غيرها اي ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناة حيث
لم يوجد مصحح ومما جاء فيه على ضعفه قول الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلدة
الا ان يحمل في البيت ان يكون المصحح الاستغراق وان كان سعدي علما فلا
استشهاد فيه اصلا وهو الحال في امر العام اي الغالب اسم مشتق وقد يقع مصدرا
مأولا به اي بالمشتق نحو اتيته ركضا وقتلته صبرا اي صابرا او مصبورا وانه
قياس اي ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو

اتانا سرعة ورجلة بجاء بهما من انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوه كاكلا
وضربا وغير ذلك فانهما ليسا من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على
السماع الاكثر على انها سماعية مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان في
الفعل دلالة عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب
المبرد والاكثرون على خلافه وقد يكون اي الحال اسما اي غير مشتق ولا مصدر بل
اسما جامدا على ضرب من التاويل يجعله في معنى المشتق كما سياتي نحو جاء البر قفيزين
فمن لم يجعل خبرا على ان جاء بمعنى صار فيكون قفيزين خبرا لا حالا ومعناه لو كان
حالا انه حصل البر في هذا الحال وهو كونه مقدارا بهذا القدر ومنه اي ومما جاء اسما ماولا
للتفصيل نحو بينت الحساب بابا بابا اي مبوبا مفصلا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته
يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما والاصل فيها الجمل اذ التقدير كلمته فوه الى في
ويده بيدي اي متصل بيدي وبعت الشاء شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها
الجمل ولم يصح ان يكون هذه المفردات احوالا لان الهيئة انما فهمت منها اي من الجمل
دون المفرد لان كل واحد من المفردات لا يستقل بالدلالة على الهيئة المصححة
للحالية لان قولك فاه وحده لا يدل على المشافهة الا بضميمة قوله الى في فاليه بمعنى
المشافهة تفهم من تلك الجملة وهو قوله الى في وكذا معنى المقدرية لا يفهم من
لفظ يدا وحده وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ شاة ولا من لفظ درهما بل
يفهم من الجملة وهي شاة بدرهم الا انهم وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت
حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل المفردة لمبادرة الوهم اليها اي الى تلك اللوازم
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها يعني ان فوه الى في مثلا يفهم منه المشافهة من
غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بالبال فم المتكلم ولا
فم المخاطب ولا مدلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا القابل منها اي
من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه و
يدا في الاولين اي في المثالين الاولين وكلاهما وهو شاة بدرهم في الثالث اي في المثال
الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اداة المصاحبة وهي الباء لان الواو
لما كان بمعنى المعية كان بمعنى المصاحبة ومنه اي ومما وقع الحال اسما جامدا هذا بسرا

اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على راي واطيب على راي وفعل محذوف
على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا اي اذا وجد رطبا ويوجد في بعض
النسخ اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف اليه اي الفعل المضاف اليه
سدا بالحال مسده كما في ضربي زيدا قائما ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف
يعني اذا قدر هو اذا وجد فيجيء الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون
العامل في الظرف اسم الاشارة على راي واطيب على راي والاصح انه اطيب اي
الاصح ان العامل في بسرا اطيب لا اسم الاشارة لصحة والمشار اليه بلح او رطب
اسمها لا وحيث لا اسم اشارة ولما يلزم في غيره من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة اذا الاول وهو بسرا من تتمة هذا المبتدا اصح بوجوه على ان العامل هو
اطيب لا اسم الاشارة الاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا لم يكن
المشار اليه بسرا لكنه يصح والمشار اليه بلح او رطب بيان الملازمة ان العامل هو
المتقيد بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لتقيدت الاشارة بحال البسرية واما
انتفاء التالي فثابت بالاستعمال اذ يستعمل هذا الكلام في غير حال البسرية الثاني انه
لو كان اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو وقع موقع اسم الاشارة اسم اخر
لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم ان يقال ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فتعين ان يكون
العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لكان
بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب وكانه قال المشار اليه في حال البسرية
فيبقى اطيب غير عامل في بسرا بل عاملا في رطبا وحده لكن الاطيبية لا تعقل الا باعتبار
امرين وح يكون الاطيبية باعتبار حال واحدة وهو الرطبية فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالة واحدة اذ لا يتعلق اطيب بسرا على هذا التقدير لانه من تتمة هذا فان قلت
نسلم ان الاطيبية لا تعقل الا باعتبارين لكن لا نسلم انه يشترط ان يكون الاعتباران
معمولين له قلت ان اطيب انما كان عاملا لاشتماله على معنى التفضيل ومعنى التفضيل
نسبة واحدة تستدعي طرفين مفضلا ومفضلا عليه فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب
ان يكون عاملا في المفضل ايضا لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واختلاج لزوم تقييد
الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثاني

باعتبار المفضولية وعمله في الاول عمل الفعل الصريح و لذا تقدمه وفي الثاني عمل المعنى

فامتنع التقدم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان لقايل ان تقول لا يصح ان يكون

اطيب عاملا في بسرا و في رطبا معا لانهما حالان مختلفان ولا يصح ان يكون عامل واحد

يعمل في حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت راكبا ماشيا لان التقييد بالحال

ينفي ما سواه فاذا قلت ضربت راكبا معناه ان الضرب يقيد الركوب و لم يوجد في

غيره وكذا لو قلت ماشيا فيتقيد به دون الركوب فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون

التقييد بكل واحد منافيا للتقييد بالاخر فيلزم ان يكون التقدير هذا اطيب بسرا

رطبا وهو غير مستقيم كما في المثال المذكور فاجاب بانه ليس من قبيل المثال الذي

ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف اطيب فانه دال على الافضلية وهي نسبة

تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فمفهومه يستدعي حالين مختلفين باعتبار اصل التفضيل

وباعتبار المفضولية فصح كونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين

مختلفين فهو عامل في كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ثم توهم سوالا اخر وهو ان

اطيب لم جاز اعماله فيما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله في بسرا باعتبار الفضل

المدلول عليه بلفظ اطيب فهو كالفعل فجاز تقديم معموله عليه واما عمله في رطبا فباعتبار

المفضولية وهو من لوازم اطيب وكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلذلك امتنع

تقدم رطبا عليه وفيه نظر لان اطيب من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل في جواز

تقدم الحال عليه ومدلوله هو اصل الفضل نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان

يكون الطرفان داخلين في مفهومه او خارجين اما جعل احد الطرفين وهو الفاضلية

من مدلول الفعل وجعل الاخر وهو المفضولية من معنى الفعل فهو ممنوع وقوله فامتنع

التقدم من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق

ان معنى اصل الفعل من غير الترجيح هو العامل في الحالين وبيانه انك تقول قبل الترجيح

طاب هذا التمر بسرا وطاب رطبا فالعامل في الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت

ترجيح طيب على طيب ففيه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة ان تقول طيب التمر

بسرا اطيب من طيبه رطبا فالعامل في الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح لا مدخل

له في كونه عاملا في الحال بل هو خبر محض وكذا [illegible] في العبارة المختصرة وهي هذا بسرا

واما الفاضل والمفضول فيهما خارجان عن مدلوله لكون الفضل

في حالة واحدة

بجزمه

اطيب منه رطبا فالعامل في الحالين اصل طيب اذ الطيب من الموضعين والترجيح عبّر

عنها بعبارة مختصرة وهي اطيب ولا شك ان معناه مطولا او مختصرا واحد وان اختلفا في

التعبير فعلى هذا يخرج الجواب عن السوالين احدهما هو انه لم عمل العامل في حالين

مختلفين وجوابه انه اعني اطيب عند التفكيك يرجع الى عاملين وهو طيبه بسرا و

طيبه رطبا والثاني انه لم عمل في الحال المتقدمة مع ان عمل افعل ضعيف اذ لا يعمل في مظهر

وجوابه ان عمله باعتبار تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لخصناه اذ

الغرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون

الترجيح فاطيب لتضمن فعليته يعمل فيما قبله لا لترجيحه على انا نقول الحال في المعنى

ظرف فجاز ان يعمل فيها متقدمة او متاخرة لملاحظة الظرفية المتضمنة في الحال ففي

لفظ الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع باعتبار

الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية

الوضوح ويكون اي الحال موطئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا معنى الموطاة ان يعاد

ذو الحال في الحال ايضا ففي مثالنا الوقيل انا انزلناه عربيا كان حالا مقيدة فلما اعاد

قرانا وكان ذو الحال سميت موطاة لانه جرى ذكره من قبل مرة في انزلناه فذكر على سبيل

التمهيد والتوطية ونظيره ظننت زيدا قايما فان معناه ظننت قيام زيد اذ المظنون

هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل التمهيد والتوطية فكذا معناه انا انزلناه

في حال كونه عربيا وذكر القران في الحال على سبيل التمهيد والتوطية فلذلك سميت موطاة

اي مذكورة على سبيل التوطية والاقيد الاول من الحال وهو قرانا عين ذي الحال وهو الضمير

مفعول انزلناه وتكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاني زيد

وابوه قايم او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف يعني

ان الحال اصله ان يكون مفردا لانه من المنصوبات وقد يكون جملة خبرية على تقدير

المفرد واحترز بالخبر عن الجملة الانشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا للمبتدا والجملة

لما اشتملت على مسند ومسند اليه كانت مستقلة فاحتيج الى رابط بينها وبين ذي الحال و

الروابط اما الواو والضمير معا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من

الضمير وحده لان الواو تدل في الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبتداء

اي الكتاب سمي [illegible]

قرانا الاول [illegible] الاصل [illegible] اسم الجنس [illegible] الكل والبعض وصار [illegible] القلبه [illegible] على الحال [illegible] لتوطيه للحال

[illegible] معمول [illegible] او حال من الضمير [illegible] حال [illegible] كل [illegible] يساوي

ففي الواو المشعر بالحالية في الامر معلوم فلذلك قال او بالضمير وحده على ضعف نحو ولولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق اي وسرباله لم يمزق والواو
للحال وقوله اجراء لها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف لان معنى قولك
جاء زيد وابوه قائم جاء زيد في حال قيام ابيه فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان
يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب
وانما لم يلزم الواو لان الفعل المضارع يقدر باسم الفاعل وفي اسم المفعول يشترط
الضمير وحده اذا وقع حالا فكذا المضارع وقولهم دون ذاك ويشق الحمار ليست الجملة فيه
حالا بل هو كلام مستقل اي اذكر دون ذاك فانه يشق الحمار بدون تلك المبالغة اصل
المثل ان انسانا اراد بيع حمار له فقال للمشتري اطرد حماري لك جعل فلما دخل به السوق
قال له المشتري هذا حمارك الذي كنت تصيد الوحش عليه فقال دون ذاك ويشق الحمار
اي الزم قولا دون الذي تقول فان الحمار يشق بدون هذا التشقيق وما سواهما
اي وما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او احدهما وما سواهما
هو المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي وكل واحد منهما اما مع الواو او مع الضمير
او مع كليهما فهي تسعة امثلة وهي ظاهرة ولا بد في الماضي المثبت من قد علله النحويون
بانها اذا وليت الماضي قربته من الحال فالزمت معه قد لفظا او تقديرا لتوافق زمنه زمن
الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان
العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال الذي اقترنت
بقد قريبة من الحال فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال
ورد كذلك والا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال الا ان يريد
ان الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حالة
الاخبار فلو كان الحال ماضيا غير مقترن من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد مقيدا
بحال لا يكون مقارنا له فلذلك اشترط قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء وان
كان واقعا قبله لكن اسناد المجيء اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان يكون
ايضا واقعا حال الاخبار ليحصل التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة
المطلوبة ايضا ويجوز حذفه لفظا خلافا للكوفيين وتاويله جاؤكم حصرت صدورهم

بقوله ما يفتر عن ضعف لما ان صفة الموطاة في حكمها الاسم والموصوف محذوف واستدل
المجوزون لحذف قد بوقوعه في قوله تعالى او جاؤكم وقد حصرت كما اسقط الموصوف
بالله القطو وقد بطله وسيبويه لم يجوز حذفه واول الآية بان حصرت ليست حالا بل
هو صفة لموصوف محذوف والتقدير جاؤكم قوما حصرت صدورهم والمصنف استضعف
هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطية وصفة الموطية في حكم الحال في
ايجاب تصدرها بقد يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد فصفة الموطاة اذا كان
ماضيا يلزم معه قد ايضا لانها والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون
في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اولى وفيه نظر لان سيبويه ايضا منع ذلك والمصنف لم
يات بدليل على ما ادعاه وتاويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده يعني ان المبرد ايضا
لا يجوز حذف قد ويأول الآية بان حصرت ليس الحال بل هو دعاء كانه قال او جاؤكم حصر الله
صدورهم وضيقها ومعنى قوله يبطله ما بعده لان ما بعده هو قوله او يقاتلوا قومهم يدفع
ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب بان اي ان يقاتلوا وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو
كان للدعاء لكان المعنى حصر الله وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم او عن ان يقاتلوا قومهم
ونحن ندعو بان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لا زالوا يقاتل بعضهم بعضا وندعو اللهم
الق بأسهم بينهم فهذا التاويل غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب
كان نحو كنت ومن يأتني آته تشبيها بالحال يعني ان الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر
باب كان تقول كان زيد وابوه قائم فان الجملة خبر كان وجوز معها دخول الواو تشبيها
للخبر بالحال لان المعنى كان زيد على هذا الحال وعليه قوله كنت ومن يأتني آته فان من
يأتني آته جملة شرطية واقعة خبرا لكان فادخل الواو على التشبيه بالحال اي كنت على هذه
الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم ان يكون
ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا تقع اي الحال مستقبلا لمنافاته الحال وقولهم
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا
او حاضرا والحال مستقبلا لانه ح لا يكون مقيدا لذلك الفعل لانه لم يقع بعد والتقييد انما
يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون

الصقر معه اذ المعية حاصلة الآن واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال ان يكون
مقدرة ومعناه معه صقر مقدرا الصيد به غدا فالتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة
كقوله فادخلوها خالدين فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد
تقدير الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فحصل
المقارنة ويضمر عامله نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر او سافرت فحذف
لقرينة الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن اذ لا يصح عطفه على ما
قبله ولا يصلح حالا منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشترى بعضها بدرهم و
بعضها باكثر من درهم وعلى هذا لا بد من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم فذهب
الثمن في البعض الآخر صاعدا ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد
المعنى اما وجود الفاء فظاهر الحال لا يدخله الفاء خصوصا اذا كان مفردا واما فساد
المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على
ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول والدرهم ولا يصح عطفه على شيء منها اما
عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب واما معنى
فلان الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على الفاعل الذي هو آخذ واما على المفعول فلا
يستقيم معنى اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم ان يكون معطوفا على
درهم اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم
وصاعد بل المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان
ماخوذا بالدرهم والزايد جميعا والفاء ايضا مانع لانه يوذن بالتعقيب وبعض الثمن
لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض بل التقدير وذهب الثمن في البعض الآخر صاعدا
ومنها المثل أتميميا مرة وقيسيا اخرى فيمن يراهما حالين معنى العامل فيه محذوف ايضا
والتقدير اتتحول في هذا الحال قوله فيمن يراهما حالين اشارة الى ان مذهب سيبويه
ان انتصابهما على المصدر لا على الحال والتقدير اتتحول هذا التحول وليس المراد اتتحول
حال كونك تميميا وقيسيا ومثله انتم في الولائم اولاد الواحدة وفي العيادة اولاد العلات
اي اتتحولون هذا التحول وهو كونكم في الولائم متفقين وفي العيادة مختلفين وكذا
في السلم اعيارا امر جفاء وغلظة وفي الحروب اشباه النساء العوارك اي الحيض من عركت

تعالى صح

لان صح

والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت المثمن صح

المرارة اي حاضت اي اتتحولون كونكم اعيارا أو يحمل عند سيبويه
على المصدر في جميع الصور ويلزم ذلك اي اضمار العامل في المؤكدة وهي المقررة لمضمون
جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه عرف الحال المؤكدة بما يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت
التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقرر لمعنى الابوة
وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية هنا لا تصلح تقيدها بالحال كما في المثال فان الابوة
لا تتقيد بالعطف بمعنى انه اذا انتفت الحال انتفت الابوة ولا بد للحال من عامل فلذلك
قدر له عامل ووقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ولاتحادها بما قبلها نحو هو الحق لا شك
فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا موكدة وههنا لم يصدر بالواو لان
الحال المؤكدة متحدة بما قبلها فلا مجال لتخلل الواو بينها وبين الجملة المؤكدة بها وذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه يعني ان لا ريب فيه حال موكدة على احد الوجوه وقيل
ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول الكتاب وقيل ذلك مبتدا والكتاب صفته
ولا ريب فيه خبره وقيل لا محل له من الاعراب بل هي جملة مستانفة منقطعة عما قبلها
ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستقصي اضافتها
هذا موثبت بالاستعمال وقد استعمل صاحب المفصل لفظ كافة فقال محيطا بكافة الابواب
ومنها اي ومن المنصوبات التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
المراد بالابهام المستقر ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين وثلثين ونحوهما واحترز
به عن الاسماء المشتركة كالعين فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم يستقر في اصل الوضع اذ هو
موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع في الاستعمال فالابهام عارض لا مستقر في
اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه موضوع على الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال
فانه يرفع الابهام المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات ويورد على الحد الصفات نحو جاء رجل
عالم ويمكن ان يجاب عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات وهي صفة الذات
مبهمة دون الذات قوله مذكورة او مقدرة تشمل نوعي التمييز المفرد والجملة فالاول
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام وتمامه بالتنوين لفظا نحو
راقود خلا او تقديرا فيما لا ينصرف كهو احسن وجها والمبني اي وفي المبني كالاعداد المركبة

في حال السلم و اشباه النساء الحيض في حال الحروب صح

ونحوه صح

فيها

نحو ثلثة عشر رجلا لان الاصل فيهما ثلثة وعشرة ففيهما تنوين تقديرا وكم الاستفهامية
نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها يعنى وكذا كم الخبرية اذا
فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت ونحو كم نالني منهم فضلا على عدم
اذ لا اكاد من الاقتار احتمل فانه نقدر التنوين فيه كالاستفهامية وانما قيد الخبرية
بكونه مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه تنوين مقدر في
حال الاضافة واذا كان مع الفصل والتنوين مقدر عليها لانها غير مضافة فهو كالاستفهامية لا
فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما فتمامها بان نقدر التنوين عليها لانها
بمعنى كثير وكذا عطف على كم الخبرية اي تقديرا ولفظ كذا لو قلت عندى كذا درهما
فان التنوين ايضا مقدر على ذا وبنوني التثنية والجمع نحو منوان سمنا وعشرون درهما
والمراد بنون الجمع ما يشبه الجمع وهي في الاعداد نحو عشرون درهما وانما لم يمثل في
نون الجمع الحقيقي بنحو حسنون وجوها لان الكلام في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجمل
لان تمييز الجمل ما يكون الابهام فيه في نسبة هي في الفعل او ما ضاهاه والفعل على ما سلف
والاضافة عطف على نون المثنى اي وتمامه بالتنوين وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ف
الكثر اي فالاكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وذكر الاقسام المقدار بقوله كيلا نحو
قفيزان برا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا او عددا
هذه اقسام المقدار ثم قسم العدد وقال اما صريحا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما
وما عداها اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين وهو العشرة فما دونها والمائة والالف
وما يوحد منهما يضاف اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم والف ثوب او كناية
عطف على صريحا نحو كم درهما لك في كم الاستفهامية وكم في الدار رجلا في الخبرية اي في
كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها لكون مثالا لما انتصب على التمييز لانه لو لم يكن
فصلا لكان المميز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في الدار فلا يكون من المنتصب وكاين
رجلا في معنى كم الخبرية تنصب ما بعدها وان كان ادخال من نحو كاين من رجل لقيت
اكثر من النصب واجود كذا في الصحاح وعندى كذا درهما هذا ايضا مما يكون كناية
عن العدد وقد جاء الجر في كم الاستفهامية منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني
اى على ما جذع او الف جذع وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم رجل

عطف على قوله بالتنوين اي وتمام الاسم بالتنوين وبنوني المثنية والجمع

التمييز

مثل

لقيت

لقيت اي كم من رجل فح لا يكون كم مضافا بل يقدر التنوين عليها كما اذا انتصب مميزها
والنصب اكثر اي النصب في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر او مقياسا عطف على
مقدارا اي اكثر الاول فيما كان مقدارا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة
ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة وفي العدد يفرد اي
يفرد مميز العدد وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اى يفرد المميز في العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين لان الغرض في التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى
به فمعنى يفرد انه يجب افراده الا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هناك تقول كم غلام
اشتريت وكم غلمان اشتريت فاذا انتصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد
ايضا بل يقال كم في الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثنتى عشرة اسباطا محمول على البدل
هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد واجاب بانه ليس
بمميز له بل هو بدل من اثنتى عشرة والمميز محذوف اي اثنتى عشرة فرقة او امة
ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد
فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استفهامية ومميزه ان يكون مفردا منصوبا
فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اي كم لك نفسا او شخصا وغلمانا منتصب
على الحال من الضمير في الظرف العائد الى كم بمعنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا على
الجمع عنه فالمطابقة بين الحال وذي الحال في الجمع حاصلة نظرا الى معنى الكثير وكان
الاولى ان لا يكون الفاء في قوله فالمميز لان نحو كم لك مبتدا وقوله المميز فيه محذوف
خبره ولا موجب لدخول الفاء ظاهرا ولو قال واما نحو كم لك كان الفاء في موقعه ولا
يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين فان مميزه
منصوب مفرد لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا واما في العقود من عشرين
الى تسعين ولا يجوز اضافة العدد الى مميزها وانما لم يجز الاضافة لانه اما ان يحذف فيها
النون او لا يحذف ولا يجوز حذفه لانه نون ليس بنون الجمع حقيقة بل هو جزء من الكلمة
ولا يجوز ابقاء النون لانه شبه نون الجمع ونون الجمع لا تثبت مع الاضافة فكذا ما
تشبهه هكذا قالوه ولا تعين التذكير والتانيث في غير المركب اي في غير العدد المركب
نحو عشرين وثلثين ونحوهما من العقود التي في اواخرها النون الى تسعين يقال عشرون

يتبع [?]

رجلا وعشرون امراة في المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر بتذكير الاول و
حذف التاء من الثاني تذكر وان كان نحو احدى عشرة واثنتا او ثنتا عشرة
بتانيث الاول وسكون شين عشرة في الحجاز وكسرها في تميم يونث شرع في بيان
التذكير والتانيث في المركب وتعلق في المركب بقوله يذكر اي ويذكر في المركب
ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بتذكير الجزء الاول وهو احد وتسعة
اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره بوجود التاء كما سياتي في تسعة رجال و
حذف التاء من الثاني اي تذكيره بتذكير الجزء الاول وحذف التاء من الجزء
الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بحذف التاء على ما هو
قياس التذكير والتانيث في الاصل لا على ما هو القياس في العدد قوله وان كان
نحو احدى عشرة اي ويونث المركب ان كان نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا
فان تانيثه بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنتا او ثنتا ووجود التاء في الجزء الثاني
وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة ووجود التاء في الجزء الثاني وهو
عشرة من احدى عشرة وذكر ان سكون الشين في عشرة لغة الحجاز في المونث و
كسرها لغة تميم اما في احدى عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة فانها جارية على
القياس وهو وجود علامة التانيث في المونث وعدمها في المذكر واما في ثلثة عشر
الى تسعة عشر فالجزء الاول جرى على حاله قبل التركيب في اثبات العلامة في المذكر وحذفها
في المونث على ما سياتي تعليله واما الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر و
اثبت في المونث ولم يجر على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر
لافضى الى الجمع بين علامتي تانيث لو قيل ثلثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذلك بواحدة
وكان الاول احق بذلك لانه قد ثبت لها حكم السبق واما اثبات العلامة في الجزء الثاني
مع المونث فجار على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التانيث الى العلامة وانما حذف
من الاسم الاول لما سبق من الفرق والاعتبار حال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك
قبل التركيب تقول ثلث نسوة بغير علامة وانما جمع بين علامتي التانيث في احدى
عشرة واثنتا عشرة ولم يجز في ثلثة عشر رجلا لان العلامتين في احدى عشرة
مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظيهما والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة

فلم يتمحض للتانيث حتى يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان نيف
العشرين الى تسعين نحو ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون يتميز فيه المذكر عن المونث
يقال اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلثة وعشرون رجلا وثلث
وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكمه في الكتاب
لان هذا داخل في المركب وهو قد قصر حكم المركب بنيف العشرة لانه قال ان كان نحو احد
عشر الى آخره وان اراد ادخاله تحت قوله ولا تمييز التذكير والتانيث فهو فاسد
لانا بينا ان تانيثه يتميز عن تذكيره وقوله لا يتعين مقصور على العقود من عشرين
الى تسعين كما ذكرنا فحسب التذكير والتانيث في نيف العشرين الى تسعين وقد اهمله
في الكتاب وما يضاف من الاعداد فالمائة والالف وما تضاعف منهما كالف الف درهم
ومائة الف درهم افرد لها المضاف اليه البتة اما المائة فوجه افراد تمييزه واضافته اليه
انها اخذت شبهها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشرة احاد ولانها عقد
قايم براسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كاضافة العشرة اليه وقد اخذت شبها من
التسعين اذ كانت العقد الذي يليها فميز بالمفرد كما ميز التسعون بالمفرد واما الالف
فاضيف الى المفرد لانه مشابه للمائة بكونه عقدا مستانفا وبكونه عشر مئات كما ان المائة
عشر عشرات فاعطي حكمها ولا تمييز التذكير والتانيث اي في المائة والالف وما تضاعف
منهما تقول مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة ونحوهما والثلثة الى العشرة بجمع اي
مميزها المضاف اليه تقول ثلثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما بعده هو المقصود
فلو نصبوه صار ما ليس بمقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون
الاول لانه الذي يوصف كما في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان وكم الخبرية من
غير فصل يحمل على الاول وهو المائة والالف مرة فيفرد تمييزه المضاف اليه فيقال
كم غلام اشتريت وعلى الثاني اي ويحمل على الثاني وهو الثلثة الى العشرة اخرى ويجمع
كما يجمع تمييز الثلثة فيقال كم غلمان اشتريتهم وانما قيده بقوله من غير فصل لانه اذا وجد
الفصل لم يكن كم مضافا فلم يكن مميزه منصوبا فلا يصح حمله على المضاف ونحو ثلثمائة
الى تسعمائة ليس بقياس لان مميز الثلث ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا
ولفظ مائة مفرد وانما هو اي انما القياس نحو ثلث مئين للملوك وفى بها ازارى

وجلت عن وجوه الاهاتم فالوا قتل في معركة ثلث ملوك من العرب فكانت ديا تهم
ملتماته بعير فرهن رداءه بالديات الثلث وهو دليل شرفه والاهاتم سقطتين من فوق
بنو الاهتم سنان بن سمى وانما سمى بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر
الثنايا من اصلها ثم ان كان بالتاء مذكر وبغيرها مؤنث اي حكم تذكيره عند وجود
التاء وتانيثه عند حذفها يعني ان العشرة الى الثلثة جاء على خلاف القياس فحق
المذكر يلحق التاء في المونث ويحذف هكذا ورد في الاستعمال وعلله النحويون بامور
احدها ان العدد المؤنث لانه جماعة والمذكر اسبق من المونث فاختص العلامة
به ولم يلحق بالمونث للفرق ولان ترك العلامة علامة والثاني ان التاء للمبالغة
والمذكر اقوى فاختص به والثالث ان نحو حمار وقذال من المذكر يجمع على احمرة
واقذلة ونحو عناق وذراع من المونث يجمع على افعل بلا تاء فعدى هذا الحكم الى العدد
لانه جمع فاثبتت التاء مع المذكر دون المونث قياسا على الجمع والرابع ان العدد هو
المعدود في المعنى واستغنوا بتانيث المضاف اليه عن تانيث المضاف لئلا يجتمع علامتا
تانيث فلم يدخل في المونث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا يخفى وجه ضعفها
بل الاولى التمسك بالاستعمال في امثالها وقد ينصب التمييز نحو ثلثة اثوابا ونحو اذا عاش
الفتى مائتين عاما واخره فقد ذهب اللذاذة والفتى ويروى خمسين عاما ولا استدلال
فيه ح وقوله مع ملثماته سنين فيمن قراء غير مضاف محمول على البدل والا يلزم
شذوذان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحد على قراءة اضافة ثلثمائة سنين
يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو اسحق لو انتصب على التمييز لوجب ان
يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجه ذلك بانه فهم من اللغة ان مميز المائة واحد من
مائة اذا قلت مائة رجل فكذا اذا قلت ثلثمائة سنين مثلا فيكون واحد من ثلثمائة و
اقل السنين ثلثة فيجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة فقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص
بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع
التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب فان الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان المراد ثلثة من
الجمع المميز كان معنى ثلثة اثواب تسعة اثواب الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان
المراد ثلثة من الجمع وهو باطل لان المراد تمييز الثلثة بالثوب وانما جمع ليطابق

المعدود في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فالاستعمال ان يلفظ بالمميز واحدا او مثنى
فقال رجل او رجلان فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ واحد فيستغنى
بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس
وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قيل اثنا رجلين كان مستغنى عنه وهو ظاهر
ونحو ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ وكان القياس حنظلتان واوله كان خصيتيه من
التدلدل وفي غيره اي وفي غير العدد يفرد هذا عطف على قوله وفي العدد يفرد فرغ
من ذكر العدد فشرع في غيره فقال يفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على
القليل والكثير من مسماه يعني المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مفسر
في باب التمييز بما يتشابه اجزاؤه فيقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فان بعض
الماء ماء فاذا قلت ارطال ماء يفرد لان الغرض الدلالة على بيان المعدود ويحصل
بالمفرد والجمع مستغنى عنه الا ان يقصد الانواع فيجوز ان يجمع باعتبار الانواع نحو
عندي ارطال خلولا لانواع من الخل ثم ان كان بنون التثنية والتنوين جازت
الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا فلا تقول في موضع سحاب في قولك ما في السماء
موضع كف سحابا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى التمييز لم يفهم المعنى المقصود
وقد يقع فيما ليس اياها هذا مقابل لقوله في اول الباب والكثرة فيما كان مقدارا ذكر
الاكثر ثم بين الاقل بقوله وقد يقع فيما ليس اياها هكذا في النسخ بلفظه التشديد ولعله
يريد به المقدار والمقياس لانهما مذكوران قبل على ما النفائل اما لو جعل قوله او مقياسا
ههنا عطفا على عدد ليكون داخلا في انواع المقدار كان المقدار اما كيلا او وزنا او مساحة
او عددا او مقياسا كان الاولى ان يكون اللفظ فيما ليس اياها ليرجع الى هذه الانواع
كما هو لفظ اذ قال المفصل وقد يقع فيما ليس اياها ولعله تصرف من الناسخ نحو خاتم حديدا و
الاضافة اكثر لانها الاصل في غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة
فلا يكون الا عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او في اضافة هذا هو المسمى تمييز الجملة
وقولهم فيه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة او نحوها فيه تساهل لان اصل النسبة لا
ابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد كما لا ابهام في الطيب ولا في ذات زيد لا ابهام
ايضا في اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به النسبة

فان المعنى طاب زيد امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا او دارا او علما ونحوها
فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذه الامور تفسير للمنسوب اليه المجهول
لا لنفس النسبة ومرادهم هذا واشباهها كان التميز فيه عن النسبة في جملة او فيما هي الجملة
اي شابهها او في الاضافة كما سياتي على الاثر ان شاء الله تعالى فان كان اي التميز اسما يصح
جعله لما انتصب اي التميز عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اي التميز الا ان يكون اسما او
صفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي اما ان يصح اطلاق ذلك الاسم
على ما انتصب التميز عنه كما يقال في طاب زيد ابا زيد اب او لا يصح اذ لا يقال زيد دارا او كما
اذا كان لزيد اب لا يقال فيه ايضا زيد اب بل يقال لزيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما
ان يجعل التميز له اي يطلق ويراد ما انتصب عنه فقال طاب زيد ابا بمعنى طاب زيد من
جهة كونه ابا لاولاده والثاني ان يطلق ويراد به متعلقه بمعنى طاب زيد من جهة ان
يكون له ابا نحو طاب زيد اي اباه هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او زيد طيب ابا هذا
مثال لما كان النسبة فيما هي الجملة اذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد لكنه مشتمل على
نسبة الطيب الى ضميره المستتر الذي هو فاعله والنسبة في مشابه الجملة اي يعجبني طيبه ابا
مثال لما كان النسبة فيه في اضافة وهي اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اي التميز ما قصد
من الامر الذي نسب اليه الطيب في المعنى وهو المتعلق نحو طاب الزيدان ابوين اذا
اريد بالاب المنسوب اليه فاذا كان مثنى كما في المثال والزيدان هما الابوان فيثنى
التميز ايضا لانه هو الاول او زيد اي طاب زيد ابوين اي ذا ابوين اي اريد المتعلق وهو انه طاب
زيد من جهة ان له ابا فاذا تعدد المتعلق كما كان اذا المراد اباه وجده او امه فاريد
طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا او اما قلت طاب زيد ابوين على مطابقة التميز
للمتعلق وكذا في الجمع نحو طاب زيد آباء اي من جهة ان له ابا وجدا او اما والا اي وان
لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو اي التميز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ويطابقه
اي يطابق التميز ما قصد وهو المتعلق اي لا يلزم فيه المطابقة اذ جاز ان يقال طاب
الزيدون دارا اذ الغرض رفع الابهام عن المتعلق الذي نسب اليه الطيب حقيقة
وحصل بالمفرد فكفى وجاز ان يجعل التميز مطابقا لذلك المتعلق في الاكثر نحو قوله
يَفُرُّ عَنْ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا اي هن اضعف الخلق

اجزاء ولو قال في غير الشعر ركنا يصح وقبله لله ما صنعت تلك العيون بنا قتلتنا ثم لم
يحيين قتلانا النون في يحيين ضمير المونث وهو العيون او النساء نحو لم يضربن ولذلك
بقيت مع الجازم ولو قال انت يا امراة لم تحيي سقطت النون لانه علامة رفع لا ضمير نحو
لم تضربي انت وقد يقع الواحد موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه اي
من الصداق نفسا اي انفسا ونظيره وقوع الواحد موقع الجملة نحو كلوا في بعض بطنكم
تعفوا فان زمانكم زمن خميص اي جامع بمعنى جايع اهله نحو نهاره صايم وانما كان المراد
الجمع لان المخاطبين جماعة وتعفوا من عف عن الحرام اي كف عنه وذلك لانهم كانوا
يتلصصون ويتغاورون فامرهم بالاقتصار على القليل من الزاد وليعفوا الا ان يكون جنسا
استثناء من قوله ويطابقه اي ويطابق التميز ما قصد من متعلقه الا ان يكون التميز جنسا
اي يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد علما فان القليل من العلم علم ومنه اي ومما
يكون التميز فيه جنسا اشتعل الراس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير وانما ميزه
عما قبله بقوله ومنه لان الشيب في الآية مراد به شموله لجميع الراس وانتشاره وفشوه
في جميعه فلذلك نسب اليه الاشتعال على الاستعارة فالشيب لا يراد به اصل الشيب فطوى منه
كما في طاب زيد علما وانما صح التمثل به لان مطلق الشيب مما يصح اطلاقه على القليل والكثير
وبذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص مورده في الآية الا ان يقصد الانواع اي
بذلك الجنس وهو استثناء من قوله جنسا اي يفرد التميز ان كان جنسا الا ان يقصد بذلك
الجنس انواعه نحو بالاخسرين اعمالا جمع العمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اي هم
الاخسرون من انواع اعمالهم من نحو الضيافة والتجارة والزراعة وساير انواع اعمالهم
اي شمل الخسران انواع اعمالهم وآيته اي علامته لمتعلقه صحة اضافته الى ما انتصب عنه الآية العلامة التي
يعرف بها الشيء اي يعرف كون التميز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا
قلت طاب زيد ابا واردت ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كاضافة الشيء
الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز ان يقول ابو زيد وكذا يصح في الصور المذكورة اضافة
التميز الى ما انتصب عنه فيقال ابو زيد لارادة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الراس
واعمال الاخسرين وان كانت اي وان كان التميز صفة وانث اسم كان باعتبار الخبر
وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله ان كان اسما وان كانت صفة كطيبة اي لما انتصب

عنه وطبقه اي وكانت مطابقة له في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس لانه مدحه باعتبار انه فارس لا باعتبار ان له فارسا و احتملت اي الصفة الحال اي جاز ان تقال ان فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره ودرّ اللبن ويقال في الذم لا درّه لا كثر خيره واللام في لله للتعجب والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده وافاضته للمعروف والثاني التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي اتعجب من ذلك اللبن الذي تولد وتربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والتمييز اولى لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدحه حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه اي ويلزم التمييز التنكير اي فلا يكون الا نكرة على الاعرف الذي هو مذهب البصريين واحتجوا بثلثة اوجه احدها القياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام والثاني ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها ولا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا غرض ولا غرض في التعريف لما ذكرناه ويحتج للآخر اي للقول الآخر وهو مذهب الكوفيين بقوله تعالى الا من سفه نفسه فمن قرا فان المراد من سفه نفسا اذ سفه لازم لا يقتضي مفعولا وفي الاول اي وفي القول الاول وهو الاعرف يحمله على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على تضمين معنى الجهل اي جهل نفسه وقوله في الكتاب فيمن قرا يقتضي ظاهره ان في الآية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة معتبرة في مشهور القراءة وشواذها وسالنا المعتبرين في القراءة وما عثرت على نقل قراءة اخرى في الآية لا مشهورة ولا شاذة ولعل المصنف وقف على ما لم نقف عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما قيل اي على احد الاقوال اذ يحتمل الآية نزع الخافض والتضمين والتمييز ايضا فلا يتعين لواحد ويعضده لفظ صاحب المغني اذ قال حجة الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على احد الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه مرجح واستاذ في القراءة مشهور والله اعلم بحقيقته ولا يجوز تقديمه اي تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل فعلا او معنى فعلى هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سياتي اذ معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وتصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل يمتنع

تقديمه والثاني ان التمييز تفسير فالتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث ان الغرض من التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا آخرا ليكون اوقع في النفس واكد على ما سياتي في آخر الباب ان شاء الله تعالى فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن انث الضمير في تطيب مذهب الكوفيين والمازني والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في دفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال فضلة فجاز تقديمها كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا ايضا بقول الاعشى وهو ان اتهجر البيت على رواية تانيث الضمير في تطيب وانما قيده بهذه الرواية لانه ح في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما على رواية التذكير في ضمير تطيب فلا يتعين للاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا منتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسا تطيب بالفراق بمعنى ما كاد نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان بالنون ولا استدلال لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتاويل المعشوق والمحبوب ونفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التانيث صفة نفسا بتاويله بالشخص في التذكير اي ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى تطيب بالضم من الاطابة ولا استدلال فيه ايضا لكون نفسا مفعول التطيب مقدما اي ما كاد تطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وتانيث تطيب ان يكون الضمير في كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد وتطيب صفة نفسا اي نفسا طيبة بالفراق ويكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو ما كدت آيبا والارجح الاول والغرض انه لا يتعين الاستدلال ايضا على تانيث الضمير في تطيب وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التانيث قاطعة وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل يتصف بما ينتصب عنه اي هو موصوف في المعنى بما انتصب التمييز عنه اذ الاصل عندي سمن منوان وعسل ملو الاناء ودرهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا الاصل وصف النفس بالطيب والفاعل في المعنى الموصوف بالفعل وانما ازيل اي التمييز عما هو اصله اي ازيل اتصاف التمييز لفظا بما انتصب عنه نوعا اي طلبا للغرض من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس

من ذكره مفصلا اولا وتمام تقريره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقرير المبالغة وتوكيدها واما ان يراد به انه بمنزلة الشيء مرتين مجملا ومفصلا فهو كزيد زيد او زيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواته نحو حاشا وعدا وخلا وغير على ما سياتي ان شاء الله تعالى ويوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة وكانه غير محتاج اليه لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه والا بمعنى غير جاز انتصاب ما بعده ايضا تقول رايت رجالا الا زيدا وانما خدشه بهذا القدر لانه اراد المشترك بين المتصل والمنقطع واحدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فتعرض لما اشتركا فيه فمتصل اي فالمستثنى متصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاني القوم الا زيدا هذا مثال المتعدد لفظا اي لفظه موضوع لمتعدد ولو مثل بنحو الرجال لكان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال المتعدد تقديرا اذ لفظ زيد علم موضوع لمتشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس لجمع ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اذ اجزاء زيد متعددة كالراس واليد والرجل وساير الاعضاء والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع نحو ما جاني احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان الا اذا كان صفة بمعنى غير لا يجب نصب ما بعده و الكلام فيما يجب نصب ما بعده والموجب احتراز عن غير الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده على ما سياتي تفصيله ان شاء الله تعالى ومنقطعا اي وهو منصوب اذا كان منقطعا ممتنعا ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله ومطلقا في اللغة الحجازية نحو ما جاني احد الا حمارا وفي تميم جاز رفعه على البدل المنقطع وهو ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان قسم يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول بضرب من التاويل نحو ما جاني احد الا حجرا اذ لا يصح اطلاق احد على حجر بالتاويل ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على ان المراد بمن رحم المرحوم فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد بقوله في الكتاب ومطلقا اي ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع ايقاعه موقع الاسم الاول اي يجوز ايقاعه موقع الاول بضرب

من التاويل نحو ما جاني احد الا حمارا فان الحمار الاحد فقد يتناول الحمار بضرب من التاويل وهو ان يراد بالاحد الشيء او يراد بالاحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه ونحوه فانه يتناول الحمار مجازا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب واما في المطلق عن قيد الامتناع الى اخره كان اظهر وادل على المقصود ومثل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح ايقاعه موقع الاسم الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله بمعنى الا المرحوم والمرحوم يمتنع ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشمل العاصم والمعصوم فيكون الاستثناء من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كماء دافق فالتقدير لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول وهو العاصم اي لا عاصم الا الراحم وروي قوله الا اواري لايا ما ابينها مرفوعا ومنصوبا البيت للنابغة واخره والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد وقبله وقفت فيها اصيلالا اسايلها عيت جوابا وما بالربع من احد اللاي البطوء وما زايدة اي عرفت دار مية وبينتها بعد بطوء من تامل لانها تغيرت عن حالها لخرابها والاواري جمع آري وهي التي تحبس بها الخيل من وتد او حبل والنؤي حاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة ليلا يصل اليها الماء والمظلومة الارض التي حفر فيها الا الحوض وسماها مظلومة لانها لم يكن موضع حوض فجعلوها موضعه ووضع الشيء في غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من احد وهي ليس من جنسه والاستثناء منقطع مثل ما جاء احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند بني تميم ومقدما عطف على منقطعا اي يجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاني الا عمرا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان على البدل فاذا تقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم عليه اي على المستثنى منه على راي والصحيح ان لا يكترث لهذا التقديم اي لا يبالي نحو ما جاني احد الا زيد خير منك بقوله خير صفة والا زيد تقدم على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لان الموصوف والصفة كشيء واحد فكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه يجب ايضا

ايضا وقيل من رحم هو الراحم اي لا من رحم الخلق فيكون من جنس الاول

احدهم

الا ام

عند تقديمه على صفته والصحيح ان الصفة فضلة فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه
وهو احد فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع والصفة في حكم العدم فلا يبالي بالتقديم
عليها وبعد ما خلا وما عدا عطف على قوله مقدما اي يجب ايضا النصب في المستثنى اذا
كان واقعا بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب او منفي نحو
جاني القوم او ما جاني ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال
مضمر فاعلها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل اذ
ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظة الرجال او النساء وقلت جاء الرجال
ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع اليه ضمير المفرد المذكر قلت هو على حذف مضاف
والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر الضمير في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار
لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير او انث في عدا وخلا وليس ولا يكون و
جاير فيه النصب والبدل وهو عطف على قوله منصوب اي والمستثنى جاير فيه النصب
والبدل وهو اي البدل المختار بعد الا متصلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله
قوله بعد حال من الضمير المجرور في قوله اي جاير في المستثنى واقعا بعد الا واحترز
بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل وانما لم يجز في الموجب البدل لان
معنى البدل والاستثناء حيث يجاز واحد نحو ما جاء واحد الا زيدا والا زيد معناهما واحد
وهو ان زيدا مثبت له المجي بدلا واستثناء فلو قلت جاني احد الا زيد ونصبته على
الاستثناء يكون المجي مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فيكون
جاء مكررا بعده فيكون المجي ثابتا لزيد ففي البدل يثبت المجي لزيد وفي الاستثناء ينتفي
المجي عنه وهو بخلاف القاعدة المستمرة من اتحاد معنى البدل والاستثناء حيث جوز بناه
فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء في غير الموجب معناهما واحد فانك اذا قلت ما جاني
احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء يكون المجي ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل فالبدل
في حكم التكرير فيكون ما جاء مقدرا بعد الا فيكون المجي منتفيا عن زيد فيتغاير المعنيان
قلت البدل في حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء فان
النفي لا تاثير له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل المجرد عن النفي فيكون في البدل ايضا
ثبت المجي لزيد كما في الاستثناء فيتحد المعنيان وقوله ذكر المستثنى منه قبله احترازا

عن المفرغ فانه يعرب على حسب العامل كما سياتي ان شاء الله تعالى فنصبه على اصل الاستثناء
ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاني من احد
لا احد فيها الا زيد وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به وما زيد بشي الا شي بالرفع لا غير
لان الممتنع عمل الا في المنفي لا يعمل في الاثبات قوله لان الممتنع الي آخره علة لتعين
الرفع على البدل من المحل في الصور المذكورة جميعا وهي عبارة وجيزة جامعة اما قوله
ما جاني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد و
العامل في المبدل عامل في البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو للاثبات لكن
لفظ من لا تعمل في الاثبات لانه لا يزاد الا في المنفي وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن
ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا الذي هو عامل في المبدل عاملا في
البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا في المثبت وكذا ليس زيد بشي الا شيا لا يعبا
به لانه لو ابدل على اللفظ شي وهو معمول للباء لزم حرف الجر وهو الباء فيما بعد الا
لكن الباء انما يزاد في النفي وكذا ما زيد بشي الا شي لو ابدل عن لفظ شي لزم اضمار
الباء فيما بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيا الا شي لو ابدل عن
لفظ شيا لزم ان يكون العامل فيما بعد الا ما لكن ما لا يعمل الا في النفي فانه اذا
انتقض النفي بطل عمله فقد اشتركت الصور في هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالباء
وهي بشي وذكر ما في ما زيد مع الباء وبدونه لان ما ممتنع العمل فيما بعد الا لان ليس
يعمل لفعليته لا لنفيه فاذا ابطل النفي بالا بقي لفظ اصل فعليته فيعمل له فهو في التقدير
في نحو ما كان فاذا بطل نفيه بقي لفظ كان فيعمل في المثبت ولفظ ليس وان كان
مفردا فهو في تقدير نفي واثبات كما ذكرنا ويقول اقل رجل يقول ذاك الا زيد على
البدل هذا ايراد اذ هو كلام موجب وكان حقه ان يمتنع فيه البدل فاجاب بقوله
لانهم اجروه مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذاك الا زيد فهو في حكم النفي ولذا اي
ولكونه في معنى النفي الزموه الصدر اي الزموا تقديم لفظ اقل رجل ولا يقال يقول
اقل رجل ذاك الا زيد وصدريته لتضمنه للنفي والرفع بالابتداء وخبره الجملة بعده
وتلزمه الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ثم ذكر اعراب
هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبره الجملة بعده ويقول ذاك ويلزم كون

او شيا صح
في صح
اعمال صح
لفظ صح
والباء المزيدة ايضا ممتنع العمل فيما بعد الا واما ليس فليس ممتنع العمل فيما بعد الا صح
هو صح

خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفي يقتضي الفعل او معناه كالظرف غالبا وقد ضعفه
بعضهم بان تقول الى آخره صفة رجل بدليل انه ثنى الضمير تبعا لتثنية الموصوف نحو
اقل رجلين يقولان ذاك الا الزيدان وفي هذا التضعيف نظر اذ تثنية الضمير مشترك
بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى المثنى فحكمه حكم المثنى وتثنية الضمير
في يقولان ذاك ح لازمة سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي قوله ذاك وصف
لرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل هو مبتدا ولا خبر له لانه بمنزلة الفعل
وفي معناه لانه بمعنى اقل رجل يقول ذاك ونظيره اقائم الزيدان في كون الفاعل
سادا مسد الخبر على ما ذكرناه ولا يجوز طرح الوصف كما في رب لان المقلل هو الموصوف
دون المفرد اي دون المجرد عن الوصف هذا اشارة الى سوال مقدر على تقدير
كونه وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة فيجوز
الاقتصار على الموصوف وحده نحو جاء رجل عالم لكن لم يجز طرحه فدل على انه ليس
بصفة فيكون خبرا اجاب بانه لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور
رب لان الغرض التقليل والشيء موصوفا اقل منه غير موصوف اذ بالصفة خرج ما ليس
موصوفا بها اذ قولك رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجر بدلا
من المضاف اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفرد اذ لا يجوز جر زيد في المثال المذكور
على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره
في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي تعددا في المضاف اليه نحو
لو جمع وقيل اقل الرجال او نكر وقيل اقل رجل جاز لانه في حكم المتعدد للنفي الذي
تضمنه القلة فاما اذا اضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل يقول
ذاك الا زيد اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد
بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فكما لم يجز ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال
قل زيد فان قلت فلم جاز اقل رجل يقول ذاك الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذاك
الا زيد على الابدال فيهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول ذاك انما جاز على تقدير
ان يكون يقول خبرا فهو في قوة قولك ما يقول رجل ذاك الا زيد وابداله من لفظ
رجل لا مانع فيه لان العامل في المبدل في التقدير يقول وادخاله على زيد غير ممتنع

بخلاف

بخلاف قولك قل رجل يقول فان يقول يتعين ان يكون وصفا لرجل والعامل في
المبدل ح قل فلو ابدل فيه زيد من رجل يقول لانه في معنى لزم اضمار قل داخلا على
زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلا من الرجل لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه
علة لقوله بدلا لا لقوله ليس بدلا كان قائلا قال ينبغي ان يجوز ابدال زيد من رجل
في قل رجل يقول ذاك وقد جاز فيه الابدال فليجز في قل رجل ايضا الابدال قال
سيبويه فالابدال لهذه العلة منفي وهو اشارة الى السوال الذي ذكرناه واجبنا عنه
ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ لانه
في معنى اقل رجل يقول ذاك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد على الابدال من
المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال في اقل رجل يقول
ذاك الا زيد بالرفع على المحل لا على اللفظ ومعرب على حسب العوامل ان لم يذكر اي
المستثنى ان وقع في كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على
ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل نحو
ما جاءني الا زيد فانه مرفوع بالفاعلية لان العامل يستدعي فاعلا وما رايت الا
زيدا منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي مفعولا به ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه
فما بعد الا وصف لما قبل زيد مبتدا وخير منه والجملة في المعنى صفة للحد فهو مستثنى
مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة
وانما ميزه عما قبله مع انه استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد
الا مفردا وههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدا وخبر وهو زيد خير منه والثاني
ان ما قبله كان من اعم عام الذوات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه
الصورة من اعم عام الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف
والمستثنى سمي باسمه مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب على حسب
العوامل فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فنبه على ان تسميته باسم الفاعل والمفعول
مجاز اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف فاذا قلت ما جاءني
الا زيد فالفاعل في الحقيقة هو احد فلما حذف واقيم ما بعد الا مقامه سمي باسمه مجازا

نقوله

لانه بمعنى اقل رجل يقول

اي المستثنى منه هذا اعطف على قوله وجاز فيه النصب والبدل

لانه واقع موقعه تدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه المحذوف وجوز ان ما قام
الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة لكان يجب ان يلحق
بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعله مونث حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام هند
بلا الحاق علامة التانيث بالفعل فيدل على انه ليس فاعلا حقيقة وانما لم يلحق العلامة
بالفعل لانه مسند الى احد المحذوف وهو مذكور هذا اي المستثنى المفرغ لا يكون
في الاثبات لا يقال جاءني الا زيد اذ لا يصح تقدير اعم العام بمعنى جاءني كل احد الا زيد
ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يصح نفي الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته لكل
واحد الا الواحد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا اي قرات في جميع الايام
بمعنى واقعت اصل القراءة في جميعها الا يوم كذا لا بمعنى شغلت جميع الاجزاء الا ان
الا يوم كذا فانه ممتنع ايضا ولهذا اي ولكونه لا يكون في الاثبات لا يجوز ما زال
زيد الا عالما لان ما زال مثبت في المعنى فلا يجوز كما لم يجز كان زيد الا عالما ويجوز
اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وان لم يكن هو نفيا نحو وما قام منا
قائم في نديتنا فينطق الا بالتي هي اعرف اذ يقال ينبغي ان لا يجوز لان قولك فينطق
مثبت ولا يصح المفرغ من المثبت فاجاب بان قولك فينطق بالنصب ان فيه مضمر
والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول و
هو قام اي ما يكون قيام فنطق فحكم النفي منسحب على القيام والنطق فالنطق في المعنى
منفي فيصح الاستثناء المفرغ منه ونظيره ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك
اتيان فتحديث على نفي المركب ان يكون منك اتيان كثير ولا تحديث عقيبه وجاز فيه الرفع
والجر عطف على قوله معرب اي والمستثنى جائز فيه الرفع والجر بعد لا سيما وروي
الوجوه الثلثة والجر في يوم في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واوله الا رب يوم لك
منهن صالح والسي المثل يقال هما سيان اي مثلان فالنصب لان لا سيما بمنزلة
الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتداء محذوف وما موصولة اي لا سي الذي
هو يوم ويجوز على هذا ان يكون ما نكرة بمعنى شيء اي لا سي شيء هو يوم واما الجر
فما من لا سيما نكرة بمعنى شيء اي لا سي شيء يوم على ابدال يوم من شيء ويجوز ان يكون

اي الرفع والنصب صح

مازايدة اي لا سي يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب
اشكالان احدهما دخول الواو على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو اذ لا
يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثناء لا يصح في البيت اذ المراد ان يفضل
هذا اليوم على ساير الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء والاستثناء لا يصح لانه
يؤدي الى ان يكون المعنى انه كثيرا ما اتفق الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح
والمراد تفضيل هذا اليوم على ساير الايام لا حطه عنها واجيب عن الثاني بان مرادهم
انه يؤدي معنى الاستثناء لا انه بمنزلة حقيقة وبيان معنى الاستثناء فيه انك اذا
قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بانه اثبت له افضل
ما اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل
بل اشد وابلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام فمعنى الاستثناء وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره متحقق فصح ان يقال لا سيما يعمل عمل الا لمشاركته اياه في
معناه وقال في المفتاح الاشكال الاول قائم لان الواو لا يتوسط بين عامل
ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال خصوصا هذا اليوم
اي واخص هذا اليوم من ساير الايام خصوصا بكونه ابلغ في الحظوة منها فهو في
المعنى مقدر بفعل ينصبه وانما اطلق عليه انه بمنزلة الا نظرا الى المعنى لان الاستثناء
ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى انه مقدر بجملة اي واخص هذا
اليوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل ازيد على ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال الثاني
والنصب والجر بعد خلا وعدا وكذا بعد حاشا عند المبرد لكونها حروفا تارة وافعالا اخرى
اي وجاز فيه النصب بعد خلا وعدا لانهما فعلان على الاكثر اما عدا ففعل متعد يقتضي
نصب المفعول في غير الاستثناء نحو عدا كل الامر يعدوك اي يجاوزك فكذا في الاستثناء
واما خلا فهو لازم في الاصل من خلا المكان لكنه تعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة
يقال خلاك ذم اي جاوزك ذم فمرفوعهما كما في ليس ولا يكون بمعنى جاءني القوم عدا
وخلا زيدا جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فمذهب سيبويه وساير البصريين انه حرف
جر وذهب المبرد الى انه مشترك فقد يكون نحو جر وقد يكون فعلا ينتصب ما بعده
حجة سيبويه انه ورد الجر به قال حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس بمقدمة بكم ويده

كامه

والجر اما النصب صح

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنا عن الملحاة والشتم القدمة العقيّ الثقيل وايضا
لو كان فعلا لصح دخول ما المصدرية عليه قياسا على خلا وعدا حجة المبرد انه ورد
الجر بعد حاشا كما ذكره سيبويه وورد النصب بها عن الفصحاء نحو اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبع جعله قرينا للشيطان في تبعيده من
الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرور ـا اي والمستثنى مجرور بعد غير و
سوى وسواء لانها اسما مضافة واما غير فظاهر واما سوى وسواء فلانهما ظرفان
على الاصح كما ذكرنا من قبل فمعنى جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد بمعنى بدل زيد
او مكان زيد معنى جاء انهم او لم يجئ هو وهو معنى الاستثناء في اخراجه واعراب
غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند
التقديم نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير اخيك احد وكذا في المنقطع ويجوز
فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاء احد غير زيد
بالنصب والرفع على البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد
وما مررت بغير زيد وانما اعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان
يعرب ما بعده لان غير موازن الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الا حرف لا تقبل
الاعراب فقرر الاعراب على ما بعده وغير اسم متمكن يقبل الاعراب فقرر الاعراب
عليه على الوجوه المذكورة والا تحمل على غير في الوصفية كما تحمل عليها غير في الا[ستثناء]
وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا [الله]
لفسدتا لتعذر الاستثناء حيث لا نعلم دخوله فيه وفي الا انه مانع اخرى لان اصل
الا ان يكون حرفا بمعنى الاستثناء واصل غير ان يكون حرفا لمعنى الاستثناء و[اصل]
غير ان يكون وصفا يتبع ما قبله في الاعراب لانه بمعنى المغاير فهو ايضا وصف مثله
ثم جرى بينهما تعارض فحمل الا على غير في الوصفية وحمل غير على الا في الاستثناء
وانما تحمل على غير في الوصفية اذا لم يمكن اجراؤه على اصل الاستثناء وذلك اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه بمعنى غير وغير وصف تابع فهو انما يكون
بمعنى غير اذا كان تابعا تشبيها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان
المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف

٣٧١

للعموم فيمكن اجراء الا على مقتضى بابه وهو الاستثناء لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله
تحت الاول وفي الجمع المنكور ع كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر نحو جاءني رجال
الا زيدا فانه ليس باستثناء اذ ليس يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا
لكان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا
عن المحصور عدده نحو لزيد عشرون الا درهما فانه لا يجوز حمله على الوصف لصحة حمله
على الاستثناء والا لا يحمل على الاستثناء هكذا قالوه ولعل المراد بقولهم جمع الجمع
وما يشبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع فح يكون خارجا عن الضابط بقولنا
جمع ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور والا انه مثله على القوة وقوله لتعذر
الاستثناء حيث لا نعلم دخوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الاستثناء انما يكون فيما
يجب دخوله تحت الاول فاما اذا لم يجب تعذر الاستثناء فيحمل على غير في الصفة
فمعنى لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة مغايرة لله ويتعذر الاستثناء لكون
آلهة ليست للعموم وقوله وفي الا انه مانع آخر اشارة الى ما ذكره في التعليق وهو انه
لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن
لم يفسد فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد
من اجزائه لجواز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الالهة فلا
يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله الها آخر تعالى عنه
علوا كبيرا وهذا المعنى لا يتخلص الا بحمل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف
ان يكون معناه لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الله الحق لفسدتا لكن لم تفسدا
فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الالهة قلت انتفاء
الملزوم اما بانتفاء الالهة او بانتفاء وصف المغايرة فان كان بانتفاء الالهة ثبت المطلوب
وان كان بانتفاء وصف المغايرة فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم
يكن الالهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عينا للاله الحق
فيلزم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان المتعدد لا يكون عين الواحد وضعف
في غيره اي وضعف حمل الا على غير أيهم في غير الضابط المذكور ومنه قوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان على بابه لقيل

الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفعه حمله على غير مع كونه ما نعا المستغرق
وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء حمل على غير وههنا لم يتعذر فالحمل
على غير ضعيف ويحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا ومفارقه خبره
واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا ومفارقه خبره
المقدم والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا
ومفارقه بدل منه واخوه كل اي مفارق كل اخ اخوه والرابع ان يكون مفارقه
بدلا عن كل واخوه مبتدا وكل اخ مفارقه خبر مقدم وتقول في تثنية الاستثناء
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب الاول على المفعولية والثاني على الاستثناء لان
الكلام صار موجبا المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال يشتمل على استثنائين
الاول مفرغ والتقدير ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على حسب
العوامل والعوامل تقتضي المفعول فلذلك قال بنصب الاول اي الخبز الاول وهو
الخبز على المفعولية والاستثناء الثاني هو قوله الا زيدا وقد يتوهم انه جرى على كلام
غير الموجب ذكر المستثنى منه فيه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل
فبين ان في المثال يتعين النصب في الاستثناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي
الاول صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الخبز لان الاستثناء من النفي
اثبات فالمعنى اكل كل واحد الخبز فيكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى
منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيد الا عمروا برفع
احدهما لاسناد الفعل اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية
ما اتى لا كلا امكل على تركني الناس وراء زيدا الا عمروا هذه المسئلة تشارك المسألة
الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاولى كان المستثنى منه مذكورا وهذه لم يذكر فيها
المستثنى منه والاستثناء فيها مفرغ وذكر فيها استثناءين فالمستثنيان اما ان يرفعا
او نصبا او برفع الاول ونصب الثاني او بعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل
بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا والثاني ارتفاعه
اما ان يكون على الفاعلية او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول فلان الفاعل
لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثناء من نفي

البيت م

خبره م

خبره المقدم و الجملة خبر المبتدا الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه

فيها م

بل م

والاستثناء

والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من
اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو وذات
زيد لا تعلق لاحدهما بالاخر ولا تصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا ان يكون بدل
الغلط لان ذلك يكون في بديه الكلام كما تسبق لسانك الى شيء ثم تداركته وهذا ليس
من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبدله اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول
وكلاهما منتفيان اما الاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون
المستثنى الاول في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما
هو مقتضى التفريغ ووجب نصب الاخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي
ان لا يجوز نصب الثاني اصلا او لا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى منه اما ما
بعد الا الاولى او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء
الا عمرو من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه
مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا وكان حقه ان يجوز في المستثنى
الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت نختار الثاني وهو انه مستثنى عما قبل
الا وهو احد قولك انه يقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير
موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه ما وههنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول
مما بقي النفي سالما عن المناقض وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب مطلقا
فلذلك قال المصنف ما ولا كلا امكل على تركني الناس وراء زيدا لا عمروا نعم على ذلك
النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون
منصوبا وانما قال ما ولا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني عما قبل الا
الاولى وهو منفي ظاهرا فتقديره بالاثبات تاويل على خلاف الظاهر وقوله ما ولا
منصوب على الحالية من فاعل تنصب وهو المخاطب اي تنصب انت ما ولا وتقول ما اتاني
الا زيدا الا عمرو احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيد احد الا عمرو على الابدال
فلما قدم عنه نصبته وجه مغايرة هذه المسألة للمسألتين السابقتين ان الاستثناء فيهما
باعتبار التفريغ في احد الاستثنائين وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد
لكن ذكر استثنائين مقدمين على المستثنى منه صورة وذكر ان الاستثنائين يجب ان يكون

منصوبين اعلم ان الاستثناآت المتعددة تنحصر في خمسة اقسام لان الاستثناآت اما ان يكون
بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المسئلة المذكورة
في آخر الباب نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سياتي ان شاء الله تعالى والثاني
ان يكون بينها عاطف او لا فان كان بينها عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لانه تقدم
بحث مسائل العطف بالحروف والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى مفرغا او لا فان
كان احدهما مستثنى مفرغا فاما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكورا او لا فان كان مذكورا
فهو المسئلة الاولى في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان لم يكن مذكورا
فهو الثانية كقوله ما اتاني الا زيدا الا عمروا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على
ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا فهو مثل ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا يفرغ
واحدهما نصب على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول ولا يكون لفعل
واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بعاطف يتخللهما والمفروض ان لا عاطف
وكان هذا القسم يتعين ان يكون احدهما استثناء والآخر غير استثناء بل بدلا وكذلك
قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيهما يعمل بواسطة
حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ابتداء اذا ثبت هذا فقولك
ما اتاني الا زيدا الا عمروا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على الاستثناء فلا بد
من فرض تاخير احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى مقدما منصوبا
والآخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قوله لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو
على الابدال اي على ابدال عمرو من احد فلما قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم على
المبدل فان قلت فيكونان مستثنيين منصوبين وقد منعت جواز ذلك قلت
الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين فاما اذا كان احدهما منصوبا والآخر بدلا
وقدم فصار منتصبا للضرورة ان البدل لا يتقدم فلا منع فيه ونظيره ان صفة النكرة
لا تتقدم عليها فلما قدمت قالوا انه حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة المقدمة
فان قلت فقد جاء استثناآن منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف نحو قول
الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر بنصب غير اذ التقدير الا اياك قلت انه استثناء بل غيرك
كان صفة لناصر والتقدير وما لي الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصبت

والاخر دفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما على الاستثناء صح

مقدمتين صح

لا نسلم صح

فهو حال ت

على الحال صفة مقدمة الاستثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من
النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذي ذكرنا في التقسيم ان
بعض الاستثناآت مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله فيه
اذ لو لم يصح نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا
ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء من النفي
اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا قلت علي عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا قلت الا
ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار
اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم
سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا
قلت الا واحدا بقي اللازم خمسة ولو ذكرت بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا
ثلثة وهكذا الى التسعة اي الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم
واحد لانك اذا قلت الا اثنين صار اللازم ثلث ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم
عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا وفي الكلام حزازة لانه لو كان استثناء
من الاستثناء لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك
من المثال اللهم الا ان يجعل الاستثناآت من المستثنى منه الاول بان يخرج البعض
من المسقط والبعض من الباقي والخاطر لم يفرغ لتلخيصه بعد فان تلخصت لك
عبارة محققة فليلحقها بالكتاب ان شاء الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى
في قولهم نشدتك بالله الا فعلت يقال نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا وانشدك
الله اي سالتك بالله وبالرحم ويعديه الى المفعولين اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا
نشدتك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا او لانهم ضمنوه معنى ذكرت ومصداق
هذا قول حسان نشدت بني النجار فعال والذي اي ذكرتهم اباها وانشدتك بالله خطا
واعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا
فلا بد من تاويله بمصدر اي الا فعلك ثم لا بد من تقدير نشدت بما فيه نفي لان الاستثناء
مفرغ فلا بد من تقدير نفي ولذلك قدره ما اطلب اي ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا
فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا

الا خمسة الا اثنا لم يمكن ان يكون الاستثناء من استثناء اذا المستثنى اكثر من المستثنى منه فاذا يكون بعضها مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى في المستثنى منه ومن الاستثناء الاول نحو له علي عشرة صح الا اثنين صح

سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم صح

نحو جاءني زيد ليس الا اى ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا بحسبها وليس غير اي ليس الجائي غير زيد وضم غير لانه مبني كقبل وبعد كما ذكرنا واما ضمير الاستثناء في الا زيدا لان ليس فيه ضمير عايد الى الجائي الذي دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجائي الا زيدا ولا يخفى جواز اضماره اى جواز كون المستثنى مضمرا نحو الا هو والا اياه و نحوهما اى كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اي ومن المنصوبات الاسم في باب ان اى ان واخواتها نحو ان زيدا قايم وسياتي عملها في باب العوامل ان شاء الله تعالى ولا يحذف اي اسم ان فلا يقال ان قايم وان جاز حذف خبره لان الاسم شبه بالمفعول به والخبر شبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف ولان الاسم يتعدد فلو قلت ان قايم لم يعلم ما الاسم المحذوف هكذا قيل وفي الوجهين نظر اما الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثاني فلانه ان لم يكن فيه قرينة فلا يجوز الحذف وان كانت تعين بها فلا لبس فالاولى في تعليله ان يقال انما لم يحذف الاسم لان ان انما قدم منصوبها على مرفوعها فلو حذف الاسم كان في صورة ما هو محذور من مشابهة عمل للعمل الاصلي للفعل وهو انه يليه المرفوع فلذلك لم يحذف اسمه و قد جاء حذفه في ضرورة الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر اى ولكنك زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي لا يحذف اسم ان الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام في بيت حسان المه واعصه في الخطوب اي انه والضمير للشان والا اي وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل قيل من الشرطية اسمه زال الجزا عن صدر الكلام اي لان من الجزائية لها صدر الكلام فلا يقع معمولا لان لبطلان صدريته ونحو عطف على قوله قبله ذكرا بيانا في وقوع الاسم ضمير الشان في ان المكسورة وان المفتوحة وفي ليت وكان ولكن اما ان فقد ذكرناه واما ان المفتوحة فهو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى وتسرعا اي فلو انه وقبله اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم اطمع بذلك مطمعا بني وابش انا هو بنا جواركم وما جمعتنا نية قبلها معا فلو ان حق اليوم النية الجهة التي تنويها والحمول بالضم بلا هاء الابل التي عليها الهوادج

كانت فيها النساء او لم يكن اى زالوا عن حيث اقاموا فيه ولم اطمع في قبولهم ذلك مني ولكن حزني وشوقي حملني على الكلام حق اي وجب اى لو تحققت انكم تحسنون الي باقامتكم لشكرتكم وان كان سرح بالسين المهملة اى وان اتفاقكم ومتاعكم قد سار قبلكم وتسرع وروي وان كان سرب وهو النساء بنو ابش قوم من بني زيد مناة من تميم ونحو فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته فلان يمضي على ما خيلت اي شبهت يعني على عزم من غير يقين اى على ما اريك نفسك وشبهت واوهمت فحذف الفاعل من خيلت لاشتهارها اى خيلت النفس ونحو فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي على احد التاويلين وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما عليه وخيرك اسم كان ولا بد من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عني اى مكفوفا وشرك جاز فيه الرفع عطفا على خيرك ومرتو على هذا جاز ان تنصب محله وعني متعلق به والتقدير وكان شرك مرتويا عني بمعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شيء كف عنه وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعلية ارتوى مجازا كما يقال في عكسه ماء صادا اى مدة ارتواء الماء وجاز ان يكون مرتو مرفوع المحل بنا على انه ارتوى والماء منصوب لا غير اي مما اسقي الماء وقيل معناه ما ارتوى من الماء نحو واختار موسى قومه والمعنى ليته كان خيرك و شرك مكفوفين عني مدة ارتواء مرتو من الماء لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وانما قال على احد التاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وفي كان ضميره وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفا هو كان خيرك كله وشرك وح خرج عن الاستدلال ونحو كانه من الفتيات اللعس كان في اظلالهن الشمس اي كانه والا اي وان لم يكن ضمير الشان انتصب الشمس لانه اسم كان اى كان الشمس في اظلالهن اي بيوتهن واللعس لون الشفة تضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي اي لكنه اى لكن الشان لا اقليك فلما قدم المفعول صار منفصلا وانما لم يحمل على اياك اسم لكن لا يسوغ المتصل مع القدرة

على المتصل الا اشاذا نحو اليك حتى بلغت اياكها فالحمل على ضمير الشان اولى
لانه اكثر ولا يجوز هذا اى حذف ضمير الشان في غير الاضطرار اى في غير ضرورة
الشعر عند الاكثر اذ لا يقال في سعة الكلام ان زيد قائم اى انه وبعضهم يجوزه
قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل عدم مخالفة الشعر لغيره وكما جاز في الشعر
جاز في غيره ولذلك يستدلون في المسائل بالاشعار ومنها اى ومن المنصوبات الخبر
في باب كان اى كان واخواته نحو كان زيد منطلقا وقول من يلحقه بالحال يبطله
عدم استقلال الكلام بدونه هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين
فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما حال والبصريون على انه ليس بحال بل
هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينصب على المفعولية لان كان فعل لازم
فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا والثاني ان يقال كان زيد في حال كذا
وهو معنى الحالية فكذا لو قيل كان زيد قائما لانه يقع موقعه حجة البصريين امران
احدهما ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا وقد يكون معرفة نحو كنت القائم
والقائم كنته فلا يكون حالا والثاني انه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان
حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا وهذا الذي اشار
اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحمل الكوفيين المعرفة
على باب ارسلها العراك ومررت به وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة والجواب
عن الاول انا لا نقول يكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني انا لا نسلم ان
في قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا ~~حال~~ بل هو خبر من جار ومجرور
فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية وامره على امر خبر المبتداء اى في اقسامه
وشرايطه واحكامه اى فكما جاز ان يكون خبر المبتداء مفردا وجملة فخبر كان
كذلك وكما شرط ان يعود الضمير في الجملة الواقعة خبرا الى المبتداء ايضا شرط
في خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتداء نكرة فكذا في خبر كان
لكنه يتقدم معرفة هذا استثناء من احكام فان خبر المبتداء لا يتقدم خبر كان اذا كان
معرفة على اسمه لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ويتقدم عامله
فعلا لا يتقدم المبتداء نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثناء آخر من الاحكام

اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتداء صح

فان خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه
على المبتداء لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقدم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان على
كان كما في المثال المذكور فان زيد خبر الذي وتقديره الذي كان يقوم زيد و
يقوم خبر كان ويتقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم واستقبحه بعضهم
لانه في الصورة فعل داخل على الفعل ولا يكون الاحيث يفيد اى لا يكون خبر كان
الاحيث يفيد فائدة زائدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان زيد كاتبا ولا
كان مالك العبد صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز لان الاول لا يفيد
العدد مجردا من الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان في كانتا يدل
على التثنية فلا يفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الغرض الاقتصار على مجرد
العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة فكان قال ان كانتا واقتصر على هذا العدد
المجرد والاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد بل هو عدد مع ذات فهو
بمنزلة وشعري شعري يعني ان هذا ايضا توهم ان المبتداء والخبر واحد فلا يفيد
وجوابه ان شعري الواقع خبرا يدل على الوصف اي شعري البليغ الكامل فهو مغاير
معنى للاول وكذا في الآية فان لفظ اثنتين وان وافق الاسم من حيث التثنية
فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا بخلاف الذاهب جاريته
صاحبها حيث لا يفيد لانه يستفاد من قوله جاريته انه صاحبها وقوله حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه روى اي الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه
اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه و
فيه اربعة اوجه من الاعراب احدها ان يكون في ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء
وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر المبتداء الثاني والجملة اعني
هما اللذان يهودانه خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه مرفوعا
بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه
اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذين خبره وعلى هذا لا يجوز في اللذين الا النصب
وللزيادة على الاربع مجال بان يقال كان تامة او زائدة او تامة او فيه ضمير الشان
الى غير ذلك ويحذف عامله اى عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير

على الصلوة والسلام صح

يكون صح

وابواه مع خبره في موضع النصب خبرا ليكون والثاني ان يكون هما ضمير الشان لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه صح

وان شرا فشر و يجوز في مثله اربعة اوجه نصبهما و رفعهما و نصب الاول و رفع
الثاني و بالعكس الاجود ان ينصب الاول على انه خبر كان و يرفع الثاني على انه
خبر المبتدا المحذوف على القياس في حذف المبتداء بعد فا الجزاء اي ان
كان عمله خيرا فجزاوه خير و الاضعف رفع الاول و نصب الثاني لانه لا بد من
تقدير عامل فيهما و هو كان و كان اما تامة او ناقصة و تقدير التامة ضعيف
لانها قليلة الاستعمال و ما قل استعماله قل حذفه و تقدير الناقصة يستدعي حذف
خبرله فيلزم كثرة المحذوف و اما نصب الثاني فاما ان تقدر الناصب له كان
اي فكان جزاوه خيرا او تقدير يجزى اي فيجزى خيرا و الاول ضعيف لان بعد
حذف فا الجزاء الموجوده في اللفظ ضعيف و لان حذف الفعل بعد الفاء غير قليس
بخلاف حذف المبتدا بعد الفاء و اما الثاني و هو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين
احدهما ما ذكرناه و هو حذف الفعل بعد فا الجزاء و الثاني ان الفعل المضارع اذا
وقع جواب الشرط لم يحتج الى الفاء كما سياتي ان شا الله تعالى و الوجه الثالث
رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف المبتداء و اما رفع الاول فباضمار كان
و هو ضعيف كما مضى و الوجه الرابع نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس السابق
و اما نصب الثاني فضعيف كما مضى فهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين
منهما جار على القياس و الجزء الاخر غير جار على القياس و منه اي و مما حذف
عامله قوله قد قيل ذلك ان حقا و ان كذبا و اخره فما اعتذارك عن شيء اذا قيلا
البيت للنعمان بن المنذر و يجوز فيه اربعة اوجه رفعهما و نصبهما و رفع الاول
و نصب الثاني و بالعكس و تقدير الرفع فيهما ان وقع حق و ان وقع كذب او
ان كان فيه اي في المقول حق و ان كان فيه كذب و نصبهما على انهما خبرا كان
والتقدير ان كان المقول حقا و ان كان المقول كذبا و اما رفع احدهما و نصب الاخر
فتظهر من بيان نصبهما و رفعهما و انما قال و منه لان الوجوه الاربعة كانت في
الشرط و الجزاء و هو ان خيرا فخير و في البيت الوجوه في الشرطين و هما ان حقا و ان
كذبا و يلزم اي حذف العامل في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
حذف اللام كما يحذف من ان و ان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا كما

اعني الثالث و الرابع منهما متوسطان لان الاول قوي لجريانه على القياس في الجزئين فلذلك كان اجود و الوجه الثاني و هو عكسه ضعيف لخروجه عن القياس في الجزئين و هذان الوجهان متوسطان صح

كما في الامثلة

في الامثلة المذكورة السابقة فانقلب الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل
به ثم زيد ما لكون واقعا موقع الفعل المحذوف و ادغم النون في الميم فصار اما انت
منطلقا و انما لزم حذف العامل لوقوع ما موقعه و ضمير منفصلا في الاكثر يعني
اذا كان خبر كان مضمرا فالاكثر على انه يكون منفصلا لئن كان بعدا اياه لقد حال بعدنا
عن العهد و الانسان قد يتغير و انما كان الانفصال ارجح لانه في الاصل خبر المبتداء
و خبر المبتداء يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت و قد جاء الاتصال اي في خبر
كان و وجهه انه مشبه بالمفعول و ضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته فكذا
في المشبه به نحو فدع عنك نشتم ما حييت بهالك حتى تكونه اي حتى تكون الهالك و اخوه
المرء قد يرجو الحيوة مؤملا و الموت دونه و تسكل بمعنى لا تسكل و منها اي و من
المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس و هو المنفي المضاف او المضارع له نحو لا
غلام رجل و لا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المعرب من
اسم لا و هو قسمان مضاف و مضارع له ثم ذكر المبني له بالعرض و المفرد مبني على
ما ينصب به نحو لا رجل او رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار المراد بالمفرد ما لا يكون
مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل و المثنى نحو لا رجلين و الجمع المذكر السالم نحو
لا مسلمين و الجمع المونث السالم نحو لا مسلمات و الاجود بناوه على الكسر لانها حركة نصبه
و منهم من يثبت التنوين لانه للمقابلة بمنزلة نون مسلمين و الاجود حذفه لانه وارد
على المقابلة فلا يخرج عن دلالته على تمكن الاسم و ذلك ينافي البنا و منهم من بنى هذا الجمع
على الفتح لان حمل النصب على الجر انما كان في حال الاعراب فاذا بني رجع حركة بنائه
الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا يخرج لا مسلمات عن قوله بني على ما ينصب به قالوا
انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون
من لم يعم لجواز قولك لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لا من رجل
عم و استغرق فقولنا لا رجل انما يكون مستغرقا لتضمن الحرف و هو من و الاسم اذا
تضمن الحرف بني و المحققون ان لا رجل بالتنوين و لا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب
ما دل عليه اللفظ اما المنون فهو للواحد فيعم جميع الاحاد و اما المفتوح فدال على
الجنس فيعم جميع افراد الجنس مفردا و مثنى و مجموعا فهما في الاستغراق سواء

نحو هم

بعده

قوله ما ينصب به يشمل حركة الفتح نحو لا رجل وبا التثنية والجمع وكسر مسلمات وهي
المنفي بها ان يكون نكرة ليتحقق به اسم الجنس ونحو لا هيثم الليلة للمطي متاول وآخره و
لا فتى الا ابن خيبري هذا ايراد لان هيثم علم وكان ينبغي ان لا يدخل عليه لا وجوابه
انه متاول فالتقدير لا مثل هيثم والمثل نكرة فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب
رفعها اي رفع المعرفة والتكرير وانما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعمل فيه
لانه لنفي الجنس فيرجع الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر وانما
وجب التكرير جبرا لما فات من معنى الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير
مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف فيجب فيه الرفع والتكرير ايضا
ايضا اما الرفع فلانه انما وجب التكرير تقوله اذ ضعفه بسبب الفصل نحو لا زيد
فيها ولا عمرو هذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع
والتكرير ولا فيها رجل ولا امراة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا
فيه وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى
معطوفة على الاولى لا ان يكرر الاسم الاول كما عرفه وقولهم لا نولك محمول على لا
ينبغي هذا ايضا ايراد اذ يقال لا نولك ان تفعل كذا والاسم لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب
بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرير وانما كان بمعنى الفعل
لان النول هو العطا فمعنى ما نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل واذا لم
يعط الفعل فلا ينبغي له ذلك كما حمل يذر على يدع يعني ان الاصل في يدع يودع بكسر
الدال فحذفوا الواو لان الواو اذا وقعت بين يا وكسرة يحذف كيعد اذ الاصل
يوعد بكسر العين فصار يدع كيعد ثم فتح الدال لاجل حرف الحلق وهو العين
ولم يوجد في يذر حرف حلق يتحقق به ان يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما
في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك اسم في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو
لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علته بالفتح واجاز
المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ولا رجل عندك
هذان مثالان الاول هو لا زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه ولا
رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب

نفي؟ الليلة صح

لا ضعف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فيرجع الى اصله وهو الرفع

من يدع صح

المبرد

المبرد وفي اللفظ ابهام لانه يحتمل ان يكون مثالا لا واحدا لما يكون فيه لا داخلا على المعرفة وقدم
وجب فيه الرفع والتكرير وهو جايز بالاتفاق ولو قال فيه ونحو لا رجل عندك كما
في بعض النسخ اندفع الابهام ولعل الاصل كذلك وسقط لفظ نحو في بعض النسخ والاولى
اثباته وان كرر النكرة معها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح
الاول ورفع الثاني ونصبه اي نصب فتح الثاني ونصب الاول الثاني ورفعهما
ورفعه اي ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله قوله وان كرر النكرة
معها من غير فصل ضابط لمسئلة لا حول ونظائرها اما فتحهما فعلى لا التي لنفي الجنس
في الموضعين واما فتح الاول ورفع الثاني فالاول على لا لنفي الجنس والثاني مرفوع
عطفا على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول
على لا النافية للجنس ونصب الثاني للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولا في هذين
الوجهين مزيدة للتاكيد واما رفعهما ففيه وجهين احدهما انه جواب لمتكرر موضوع كما
يقال ابغير الله حول وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثاني انه لو فتحهما اوهم
ما ليس من لغتهم من تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما اولى من
ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما في الوجه الاول واما رفع الاول وفتح الثاني
فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد في تجويز رفع النكرة من غير تكرير
واما الثاني فعلى لا النافية للجنس ونعت المبني الاول مفردا يليه جاز فيه اي في النعت
المذكور الاعراب حملا على لفظه ومحله والبناء بجعل الموصوف والصفة واحدا
واما الثاني اي واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احترز بنعت المبني
عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لان متبوعه
معرب والاول مرفوع صفة للمنعوت احترازا عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الا الاعراب
كراهية لتركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احترازا عن النعت المضاف نحو لا رجل
صاحب القوم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب قوله يليه اي النعت الذي يلي المبني
بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم يمكن بناؤه لان بناؤه انما كان لنزوله
مع الموصوف منزلة شي واحد والفصل ينافي ذلك فتعين الاعراب ثم حيث اعرب
جاز ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض فاشبه لعروضه حركة

الاول صح

الاعراب كما قيل في يا زيدا الطويل وجاز ان يعرب على المحل فقال لا رجل ظريف بالرفع
حملا على المحل لانه مرفوع في الاصل لان لا من دواخل المبتدا والخبر وحيث بنى
فعلة بنائه ان الموصوف والصفة اتحدا وتنزلا منزلة شيء واحد فكما بنى الموصوف
بنى الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة اي اذا عطف نكرة على اسم لا يتعين في المعطوف
الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واحد
اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا هذا امثال للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك
ولا اب في مثال العطف على المحل واوله هذا لعمرك الصغار بعينه وقبله واذا تكون
كريهة أدعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كان
المعطوف نكرة وهو قوله واما المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس
انما تعين في المعطوف المعرفة الرفع لانها ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في مثل
فو كل لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك
لا رجل ولا امرأة انما كان اجرا الحركة البنا مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف
كان حرف النفي باشره ولو باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو
اذا كان تابعا اولى بان يكون ممنوعا واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب
والبناء نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان يجعل
الاسم الثاني اما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل على ما
قيل وحكم البدل حكم المبدل منه كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة
على لا لم تغير العمل لان العوامل لا تغير عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما قلت
أضربت زيدا اضربت وكذا في سائر العوامل ومعناها اي ومعنى الهمزة الا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او التمني نحو قول المتمنية الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل
الى نصر بن حجاج المتمنية اسم امراة مدنية عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن
الحجاج وكان احسن اهل زمانه صورة فضنيت من حبه وصار ذكره هجيراها اي
عادتها فمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من هذه المتمنية فعرف خبرها فدعاه
عمر وامر به فحلق جمته ثم تامله فقال انت محلوقا املح فقال واي ذنب لي في ذلك
فقال صدقت الذنب لي ان تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة

او العرض اي او معناها العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا يعرض المتكلم النزول على الغير
كانه يريد ان ينزل به ليصله خير وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
فعند الخليل الا حرف براسه موضوع للتحضيض والمعنى الا ترونني رجلا وعند يونس
معناه التمني ولكن نون الاسم ضرورة هذا ايراد على قوله واذا دخلت الهمزة لم يغير
العمل اذ لو لم يغير العمل لقيل الا رجل بالفتح من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين
احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة بل الا بكمالها حرف براسه دال على التحضيض و
رجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر وهو ترونني هذا قول الخليل والثاني قول
يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة ومعناها التمني وكان حقها ان لا يدخل على
اسمها التنوين لكن نون لضرورة الشعر وقالوا لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك
وكان القياس حذف الالف من لا اباك واثبات النون في لا غلامي ولا ناصري
لكنهم قصدوا الاضافة واقحمت اللام توكيدا للاضافة وقصدا من حق المنفي في التنكير
بما يظهر بها صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين
لك لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضارع له فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق
الالف في لا ابا وحذف النون من لا غلامي ولا ناصري مشكل لانه اما ان يكون مضافا
او غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف ولا حذف النون وان كان مضافا
الى المضمر بعده كان معرفة فلا يقع اسم لا من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بانه كان
القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون
واقحمت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام
لزيد فاللام موكدة لمعنى الاضافة ولم يكن منافية للاضافة الثاني انه لو لم يقحم اللام
لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة فلما اقحمت اللام صار المنفي كالنكرة لصورة
الانفصال الظاهرة بواسطة توسط اللام وكان المضاف نكرة وكان الاولى ان يكون
هو ليس بمضاف بل هو مشبه به فاذا لم يكن مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت
اللام لمشابهة المضاف لمشاركته له في اصل معنى الاضافة وهو التخصيص ومن في
قوله في صورة لبيان ما اي لصورة الانفصال الظاهرة باقحام اللام فلو فصلت بينهما
اي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا والاثبات

الفصل

اى واثبات النون فى لا غلامى ولا ناصرى نحو لا اب فيها لك وانما جوز اللام باقحام اللام دون فيها لان اللام مقررة لمعنى الاضافة بخلاف فى وعلى ونحوهما وقد تحذف اى اسم لا نحو لا عليك اى لا باس ومنها اى ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قائما فى الدخول على المعرفة وما رجل افضل منك فى الدخول على النكرة وهى اللغة الحجازية اى اعمال ما هذه هى اللغة الحجازية وانثه باعتبار الخبر وهى اللغة والتميمية اى واللغة التميمية رفعهما اى رفع الجزئين بالابتداء وحجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم او الفعل فلم تعمل قياسا على حروف العطف والاستفهام واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك فى الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين معان ولا يعمل الا فى الشرط دون غيره وحجة اهل الحجاز القياس على ليس والجامع بينهما امور احدها اشتراكهما فى النفى للحال والثانى اشتراكهما فى الدخول على المبتدا والخبر والثالث اشتراكهما فى دخول الباء على خبرها لتاكيد النفى نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت إنْ او تقدم الخبر بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو ان وكذا يبطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفى بالا بخلاف ليس فانها عملها للنفى وقد انتقض وليس اى عملت للفعلية وهى باقية وانما افرد قوله وكذا اذا انتقض النفى عما قبله مع مشاركته له فى بطلان العمل لوجهين احدهما ان المانعين الاولين لفظيان والانتقاض مانع معنوى والثانى انه اراد ان تفرق بين الانتقاض بالا فى ما ولا وبينه فى ليس فلذلك افرده وكذا اذا عطف عليه بموجب بكسر الجيم اى بحرف موجب اى مثبت وهى بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد يعنى انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفى فهما بمنزلة الا فى نقض النفى فكما لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الباء فى الخبر انما يصح فى لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق يعنى لا يدخل الباء اذا لم يكن لا عاملا كما هو مذهب بنى تميم اذا رفعها على الابتداء والخبر لا يدخل الباء فى خبر المبتدا واراد الشيخ ابن الحاجب منقطع وهو انه انما يقال زيد بمنطلق لفقدان النفى المصحح دخول الباء لانك تقول ما جائنى من احد الا زيدا فدخول من لاجل النفى خاصة ولا يلزم

بينها

الا لا يعملان فيما بعدهما

ان تقول جائنى من احد ولا المكسوعة بالتاء اى الملحق باخرها تاء من كسعت فلانا اذا ضربت دبره بيدك او بصدر قدمك ومن كسعت الناقة بغبرها اى ضربت خلفها بالماء البارد ليترادّ اللبن فى ظهرها هى المشبهة بليس الا انهم ابوا ان يعملوها الا فى حين نحو ولات حين مناص اختلف فى لات فذهب البصريون الى انها مشبهة بليس وتقدير قوله تعالى ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اى مفر ومذهب الكوفيين انها النافية للجنس وذهب ابو عبيد الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان قال الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب الاخفش الى انها كليس قلبت ياؤها الفا وابدلت من سينها تاء والمرجح مذهب البصريين لان تاء التانيث المنفصلة من خواص الفعل فوجب ان يكون بمعنى ليس لتقوى شبهها بالفعل لكنه اخص فى الاستعمال بكون منصوبها حينا ويدل على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابى عبيد بل هى ملحقة بلا بمعنى ليس كما هو مذهب البصريين قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع وجه الاستدلال ان التاء دخل مع لا على هنت فليس جزءا من الحين وهنت من هن يهن هينا بمعنى حن مقروع لقب عبد شمس بن سعد وفيه تقول المالك بن مازن وفى هيجمانة بنت العنبر كانت بن تميم حنت ولات هنت وهو مثل واصله ان الهيجمانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب بمقروع واراد ان يغير على قبيلة الهيجمانة وعلمت بذلك الهيجمانة فاخبرت اباها فقال مازن بن مالك حنت ولات هنت اى اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجع من الغيبة الى الخطاب فقال لها وانى لك مقروع اى من اين تظفرين به يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل اوانه وقوله فيدل الى اخره قد لا يوجد فى بعض النسخ وقد يوجد فى بعضها فكتبناها على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المضارع الواقع بعد ان واخواتها ظاهرة نحو اريد ان تخرج ولن تذهب وجئت كى تعطينى واذن اكرمك لما فرغ من منصوب الاسماء شرع فى منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب من الافعال القابل للنصب وانتصابه اما بناصب ظاهر او مضمر فالاول هو ان واخواته وقد ذكر مثالها وبعد ان خاصة مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء

العنبرية اللبن فى الضرع

اى ليس الحين حين مناص

غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اى ولات ارى حين مناص وذهب بعضهم الى انها

وهي حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها اى الى ما قبل حتى السببية
كانت او لمجرد الغاية نحو سرت حتى ادخلها مثالا للسببية او حتى تغيب الشمس مثالا
لمجرد الغاية قوله خاصة معناه ان المضمر لا يكون الا ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها
فالجارة لا تدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هي ان مخففة مفتوحة
وانّ مفتوحة مشددة وما المصدرية وكي على قول ولا يمكن تقدير انّ مشددة
لانه من عوامل الاسماء على ما سياتي ولا يمكن تقدير ما لانها لا تنصب ظاهرة
فكيف تنصب مضمرة ولا يمكن تقدير كي على قولنا انها مصدرية لانها قد لا يكون التعليل
فيه مرادا نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل
اذ السير ليس سببا للغيبوبة فيتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء و
هي حتى الجارة ونحوها ليحتاج الى تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون
الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها فالاستقبال احتراز عن الحال على ما سياتي ان شاء الله
تعالى فانه يجب الرفع فاشترط الاستقبال ليمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة
الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا
كما اذا كان السير والدخول ماضيين وقلت سيري حتى ادخلها جاز النصب نظرا
الى انه كان مستقبلا ومترقبا حال السير وجاز الفصل اى بين حتى والفعل المستقبل
على قبح نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ اى حتى تاخذ ان قسم شيء عن المال
ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار والمجرور المقدر وهو ان وما بعده بالنصب
عند الاخفش اي اذا وقع الفصل بين حتى والمستقبل مجوز على قبح وينصب ذلك
الفعل عند الاخفش والجزم احسن يعني في المثال بجزم تاخذ ليكون جوابا
للشرط وهو ان قسم والشرط والجزاء يدخل عليهما حتى وح لا يكون حتى هي الجارة
بل التي يبتدأ بعدها الكلام وحتى يكون عاطفة فيه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو
كون حتى جارة فلعل مراده انه لا يجب حمل هذا المثال على حتى الجارة ليلزم الفصل
الموجب للقبح بل ينبغي ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم هذا القبح فرجع الحاصل الى
ان المسموع نصب تاخذ او جزمه ولو قلت اي في المثال المذكور بدل قولك ان قسم
ان يقسم فالجزم ليس الا فيجب الجزم ح في تاخذ لان الشرط والجزاء مضارعان واذا
اي ح

(في الهامش: الناصبة)

كما

كانا مضارعين يجب الجزم في الجزاء على ما سياتي ان شاء الله تعالى وهذا ايضا فيه
نظر لانه ان ورد تاخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع الفصل ليكون فيها ايضا
والتقدير انتظر حتى تاخذ ان يقسم شيء فتاخذ ليس جوابا للشرط على هذا التقدير
ليجب جزمه وان كان حالا اي ان كان الفعل الواقع بعد حتى حالا حقيقة بان يشرع
فيه او حكاية بان يكون قد مضى وهو يحكي حالا ماضية ويجب السببية اى كان الفعل
حالا نحو مرض حتى لا يرجونه اي الآن وانما يجب السببية لئلا يسقط عما قبله
مطلقا فانه اذا كانت الجارة تعلقت بما قبله لفظا تعلق الجار والمجرور بعامله واذا
كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليحصل التعلق المعنوي ان فات
التعلق اللفظي ولذا اي ولكونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
ناقصة اي اذا كان في المثال الناقصة احتاج الى خبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو
ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبر فيمتنع وفي على اسرت حتى تدخلها
وفي عطف على في كان اي ولكونه حرف ابتداء امتنع الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها
لانه يكون حرف ابتداء فيجب ح مع السببية فيكون شاكا في السبب وهو السير لانه استفهم
عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب مع الجزم بالمسبب
وجاز في التامة وبعد الخبر في ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اى اذا جعلنا كان
في المثال تامة جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بكان
والرفع ليكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى خبر
لكونها تامة وكذا بعد الخبر يعني لو جعل كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قيل كان
سيري سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون حتى
جارة متعلقة بما قبلها والرفع ليكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما قبلها
وكذا في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فليكون حتى جارة واما
الرفع فليكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنا لانه لم يقع الشك في اصل السير بل في
تعين السائر فالسبب محقق وكذا المسبب خلاف اسرت فان الشك هناك في
اصل السبب وتقول سرت حتى اكاد ادخلها بالرفع لان الكيدودة كائنة وحكى
الاخفش جواز النصب في ادخل الواقع بعد اكاد لانه لم يقع بعد وليس بذلك

(في الهامش: كانت اي حتى حرف ابتداء اى عاطفة لا جارة وسمي حرف ابتداء لانه حرف يبتدأ بعدها الكلام ٥)

(في الهامش: اريد م)

اي ليس بالمقبول المعتبر لانه في خبر كاد يعني انا ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد
حتى جاز نصبها وتوهم الاخفش ان ادخل في اكاد ادخل فعل مستقبل اذ لم تقع بعد بل هو
متوقف الوقوع فجاز نصبه نحو سرت حتى ادخلها فرفع المصنف ذلك التوهم بان الواقع
بعد حتى هو اكاد و اكاد فعل حال لان الكيدودة بمعنى القرب حاصلة لا متوقعة فيجب
رفع اكاد وهو يحتاج الى خبر مرفوع ادخل لكونه خبرا لكاد. فلا وجه لنصبه لانه ليس
واقعا بعد حتى ليحتاج الى تقدير ان عنه لكونها جارة بل هو حرف ابتداء، ولام كي عطف على
حتى الجارة اي ينتصب الفعل المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي
حتى الجارة ولام كي نحو جئت لتكرمني اي كي تكرمني وجاز الاظهار اي اظهار ان بان
تقول لان تكرمني ولزم اي ولزم اظهار ان مع لا نحو لئلا تعطني اذ لو لم تذكر ان لوليت
اللام الجارة لا النافية وهو ممتنع ووجه نصبه اضمار ان لان اللام جارة فلا يدخل الفعل
الا بتقدير المصدر فيتعين تقدير ان لما ذكرناه في حتى ولام الجحود عطف على لام كي اي
اذا كان قبله حتى او لام كي او لام الجحود وهي المزيدة لتاكيد النفي كان اي بشرط ان
يكون النفي داخلا على كان نحو لم اكن لاسجد ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان مع لام الجحود
فرقا بين لام كي ولام الجحود والفاء بشرط السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال نحو

والنفي م

ائتني فاكرمك في جواب الامر ولا تقرب من الاسد فيأكلك في جواب النهي وما تأتينا
فتحدثنا في جواب النفي وابن بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق
في جواب التمني والا تنزل بنا فتصيب خيرا في جواب العرض وانما انتصب الفعل المستقبل
بعد الفاء في المواضع المذكورة لانه لو لم ينتصب وقلت مثلا ائتني فاكرمك بالرفع لم
يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف المعرب على المبني ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من
الاعراب نحو قام هؤلاء وزيد فانه انما صح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل
وههنا ليس للامر وهو ائتني محل من الاعراب وليس بمعرب لفظا فلا يصح عطف
المعرب عليه واما معنى فليس المطلوب عطف خبر على امر بل المعنى المقصود ان الطلب
شامل للطرفين وهو الاتيان فالاكرام اي ليكن منك اتيان فمني اكرام وانما يصح
عطفه على المصدر المنتزع من الامر ليشملهما الطلب اذا جعل بتقدير مصدر ليصح عطفه

على

على مصدر وانما تقدر مصدرا باضمار ان على ما ذكرنا وهذا الكلام يستمر على فيما يدل على
الطلب اما صريحا كالامر والنهي واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا
قلت ابن بيتك فمعناه معنى الطلب اي عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب وبقي النفي
وهو ما تأتينا فتحدثنا وتقول انما ينتصب لان المقصود شمول النفي للطرفين اي ما يكون
منك اتيان فتحديث وانما يشملهما النفي اذا جعل ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر

ويكون منك م

المنتزع من الفعل المنفي ليشملهما النفي ولو رفع كان عطفا للفعل تحدثنا على قوله ما تأتينا
فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك تحديث وهو ليس مرادا
بل المراد نفي الاتيان ونفي التحديث بعده ونحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة ونحو كانك وال

ام حاكم وغالب

علينا فتشتمنا متاول هذا ايراد لوقوع المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة

غير م

فاجاب عنه بانه متاول اي بالنفي والتقدير لست بوال علينا فتشتمنا لانه لما شبهه
بالوالي علم لانه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به ونحو انت غير قائم
فتاتينا جائز عند قوم ومنعه الاكثرون يعني ان بعضهم جوز النصب فيما بعد الفاء
في جواب المثال نظرا الى ان غير موجب والتقدير انت مغاير للقائم وهو كلام موجب

قولك غير قائم في معنى النفي فكانه قال لا تقوم فتاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى انه م بالنصب مثلا م

ظاهرا فلا ينتصب الفعل الواقع بعده لان وهذه الكلام ان جعل سالبة فالنصب واضح
وان جعل معدولة فلا ينتصب الفعل لان هذه معدولة موجبة ولا تكون اسماء الاوامر كصه
ومه ورويد فلا يقال صه فازورك ونحو الاسد الاسد يعني به باب التحذير بتكرير الاسم
المحذر منه فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد والدعاء اي ولا تكون
الدعاء ايضا وان تضمن الطلب بمنزلة الامر وقوله بمنزلة الامر خبر لا تكون اي
لا تكون اسماء الاوامر بمنزلة الامر ولا يكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الامر خلافا للكسائي

ولا تكون الدعاء بمنزلة الامر م

فانه نظرا الى تضمنه لمعنى الطلب ينصب بها الفعل المضارع بعد الفاء واما وجه المنع في اسماء
الاوامر نحو صه فلان اسماء الفعل لا تقدر مسماه مع وجوده فصار كذلك نسيا منسيا و
المعاملة مع اسمه وكذا في التحذير لما حذف الفعل واكتفى بالاسم بدلا عن الفعل صار نسيا

المقدر م
بتكرير م

منسيا ايضا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظها ظاهرا ليعطف عليه الفعل المقدر بعده

الفعل اضام

ان لانه اسم صريح لفظا واما في الدعاء غفر الله له فلان صورته خبر وان تضمن معنى الامر

نحو م

وتقرير المنع في الدعاء غامض لانهم نصوا في باب الاضمار على شريطة التفسير على
ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي تقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امر الله عليه العيش
وقال الشاعر فكلا جزاه الله عني بما فعل واما زيدا فجدعا له واما عمرا فسقيا له كذا
بالاختيار النصب فيها لدلالة الدعاء على معنى الطلب فكان مقتضاه ان يجوز النصب
ههنا ايضا بعد الدعاء وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلة اي بمنزلة
الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكن
منك غفران فدخول منه ونحو اللهم ارزقني مالا فانا اتصدق به وغالب الظن ان قوله
والدعاء ابتداء كلام وخبره بمنزلة الامر كما نقلنا عنهم في شريطة التفسير ولانهم نصوا
في غيره من الكتب في هذا الباب ان الدعاء بمنزلة الامر ومثلوا فيه بقولهم اللهم
ارزقني مالا فانا اتصدق به ويعضد هذا اني وجدت نسخة من الكتاب مقابلة بنسخة قرئت
على المصنف رحمه الله وقد تقدمها بالحمرة على قوله والدعاء تنبيها على ابتداء كلام
وغير داخل فيما قبله على ما هو المعتاد من العلامات بالحمرة في الكتب لتميز بعض المسائل
من بعض وعلى هذا الخبر ولا يكون اما مضمر لدلالة الكلام اي لا يكون هذان بمنزلة
الامر او كان كذا في الاصل فاسقط ناسخ بتصور التكرار وجعل قوله بمنزلة الامر عائدا
الى الجميع كما تصورناه اولا ويحتمل ان يكون في لا يكون ضمير عائد الى ما قبله ويقرا اسما
بالنصب ليكون خبر لا يكون اي ولا يكون نحو ولا ينبغي ان يكون الدال على الطلب
اسما الا و امر ونحو الاسد الاسد ثم استثناء فقال والدعاء بمنزلة الامر والله اعلم
بحقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قدره بمصدر فلا بد له من اعراب
فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه
فلا اشكال في محله اي محل الواقع بعد الفاء من ان والفعل المستقبل نحو اعجبني قيامك
فتخرج اي فان تخرج وهو معطوف على قيامك فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف
عليه رفعا ونصبا وجرا والا اي وان لم يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه
فالرفع اي فيجب الرفع في محله اذا كان اي الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول
اي لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب والثاني الواقع بعد الفاء
للمتكلم مثلا نحو ائتني فاكرمك فيجب رفع ان والمضارع بعده لانه بتقدير مصدر

في ٢

معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال
العامة اي ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يمكن تقدير النصب بان يقال افعل اتيانا
اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا فاكراما مني لان الفعل الثاني لغير من له الاول
فلا يمكن اضمار انت فيه الا اذا كان اي الفعل الواقع قبل الفاء متمنى بليت غير داخلة
على ضمير الشان فالنصب اي يجب النصب نحو ليتك تاتيني فاكرمك اذ التقدير ليت
اتيانا منك فاكراما مني هكذا قدره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على
تقدير ليتك يكون منك اتيان لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيؤول الى قولك
ليتك يكون اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى اسمه
فلذلك قال تعين فيه النصب فقدر ليت داخلا على المصدر المنتزع وهو ليت اتيانا و
لم يقدره بفعل ليبقى ليت داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون التقدير حينئذ
ليتك تفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن
اضمار الفعل الاول فيه وفيه حزازة لانه اخرج الاسم وهو الكاف عن الاعتبار و
جعل ما هو مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف في منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك
اتيان فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ايضا ليت الكائن اتيان منك
فاكرام مني فيصح الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان متمنى بليت
داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليته تاتيني فاكرمك فانه
يجب فيه الرفع اذ التقدير ليته اي ليت الشان يكون منك اتيان فمني اكرام ولا
يجوز النصب باضمار تفعل اذ لا يستقيم ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما وفيما
عداها اي وفيما عدا القسمين المذكورين احدهما ما كان لغير من له الاول والثاني
ان يكون متمنى بليت غير داخلة على ضمير الشان فبقي قسمان احدهما ان يكون ما بعد
الفاء لمن له الاول مطلقا سواء كان غير متمنى بليت والثاني ان يكون متمنى بليت
داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز كل واحد من هذين القسمين
الباقيين الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان الفعل لمن له الفعل
الاول في غير ليت نحو ائتني فاكرمني فيجوز فيه النصب على تقدير افعل اتيانا فاكراما
ويجوز الرفع على تقدير ليكن منك اتيان فاكرام وكذا في نحو لا تدن من الاسد

افعله
فاكرام مني
في النصب
خبره اسم
مني
او غير متمنى بليت

فتجرحه يجوز النصب اي لا تجعل دنوا من الاسد فجرحا له ويجوز الرفع على تقدير
لا يكن منك دنو من الاسد فجرح منك له وكذا في ليت غير داخل على ضمير الشان وهو
لمن له الاول نحو ليتك تاتيني فتكرمني يجوز فيه النصب على ليتك تفعل اتيانا فاكراما
ويجوز الرفع اي ليتك يكون منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثاني من الباقين
وهو ان يكون متمني بليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول نحو
ليته تاتيني فتكرمني فيجوز فيه النصب على ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز
الرفع على ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم
يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول فيجب الرفع مطلقا الا
ما استثناه وهو اذا كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان ما قبل
الفاء ليت او غيره داخلا على ضمير الشان او غير داخل عليه ولا يجاب للجواب ولا للشيء
الواحد بجوابين معناه انه اذا ذكر ما بعد الفاء في جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان
يذكر لهذا الجواب جواب آخر ولا يجاب للشيء الواحد بجوابين اي لا يكون لواحد
من الاشياء الستة جوابان مثلا لا تقول ائتني فاكرمك فاعطيك على ان الثاني ليس
معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الاشياء الستة ووجه المنع انه
مقدر بشرط وجزاء فمعنى قولك ائتني ان تاتني اكرمك فلو كان الجواب الثاني
ايضا جوابا للاول مستقلا لكان المقدر ان تاتني اكرمك اعطك ولا يتوارد جوابان
مجزومان من غير تخلل عاطف بينهما للاستقراء وقوله تعالى فتطردهم فتكون
فالاول للنفي قبله والثاني للنفي السابق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان
قوله فتكون اما ان يكون جوابا للجواب وهو فتطردهم فيمتنع او يكون جوابا
مستقلا ايضا للنفي وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء ليكون لهذا النفي جوابان
احدهما قوله فتطردهم والثاني فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اي ليس جوابا
للجواب وليس من باب الجوابين لشيء واحد بقوله فالاول وهو قوله فتطردهم
جواب للنفي قبله وهو ما عليك من حسابهم من شيء الآية اي لا يكن منك طرد فكون
... وهو والواو عطف على قوله والفاء اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله احد هذه الا
وهو حتى والفاء والواو واو وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع في

ولمن له الاول فان كان لغير من له الاول متمني بليت وغير داخل على ضمير الشان وان كان لمن له الاول ...

والثاني وهو قوله تعالى فتكون جواب للنفي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية صح

الستة على ما قدرنا في الفاء نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن الجمع بينهما
لا النهي عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي عن كل واحد منهما اذ التقدير
لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو
يكون بتقدير ان ايضا ولا يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل
الاول ليعطف هذا عليه وتقديرهما النهي اي لا جمع بين اكل السمك وشرب اللبن ومحله
اي محل ما بعد الواو من ان والفعل النصب لا غير نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي
وان تشرب اللبن فان مع حيزه معطوف على المصدر المنتزع من الاول اي لا تفعل اكل السمك
وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تاكله مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين للجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاده
نفي الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بان يقال التقدير
لا يجتمع لك اكل السمك وشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما حمله على النصب لدقيقة
وهي انه اذا نصب يكون الواو بمعنى مع فيكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع لك هذا
وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع فوجب تقدير النصب
لئلا يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو فاعرفه وامثلة الباقي ظاهرة
معلومة مما ذكرنا في الفاء صح واو ومعطوف على الواو اي ينتصب المستقبل اذا كان قبله الواو او كان
قبله او بشرط معنى الى او الا كقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي
الى ان تستقيم القناة او الا ان تستقيم والتغير في المعنى متقارب لكن الاعراب مختلف و
لذلك قال ومحله النصب او الجر بحسب اختلاف التفسير اما النصب فعلى تفسيره بمعنى الا
ان اي كسرتها الا زمان استقامتها وهو مفرغ من الواجب لا يصح معناه نحو قرأت الا يوم
كذا فحذف المضاف وهو زمان واعرب المضاف اليه باعراب المضاف ولذلك انتصب
واما الجر فعلى تفسيره بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشرط في الثلاثة الاخيرة وهي او
والواو والجمع فالاستيناف او الاشتراك ان امكن يعني ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل
واحد منها من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الاشياء الستة
ومن معنى الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرايط لم يمكن النصب لفوات
شرطه فتعين الرفع نحو ما تاتينا فتحدثنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للتحديث ورفعه يكون

نحو م

والفاء صح

على وجهين احدهما الاستيناف اى ما تاتينا ولا تعرفنا وانت تجهل امرنا فتحدثنا كما تحدث من لا يعرف لحالنا فتحدثنا معطوف على جملة قوله ما تاتينا عطف مثبت على منفي و
الثاني الاشتراك بين تاتينا وتحدثنا في انصباب حكم النفي عليهما اى ما تاتينا فما تحدثنا معطوف على ما بعد النفي وهو تاتينا وقوله ان امكن اي ان امكن كل واحد منهما اعني
الاستيناف والاشتراك احتراز عن نحو قوله لم تسئل الربع القوا فينطق وهل تخبرنك
اليوم بيدا سملق اى لم تسئله فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو كان للاشتراك
فسد لفظا لان الاول مجزوم والثاني مرفوع فلا يمكن انصباب حكم الجزم عليهما ومعنى
لا دائه الى انه لم تسئله فلا ينطق وليس المعنى عليه فتعين الاستيناف في البيت و
عن قوله تعالى فلا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه بالعطف على
جملة قوله لا يؤذن لهم لكون الاعتذار مثبتا بل يتعين الاشتراك بينه وبين يؤذن
لينصب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه وذكرنا مثالا لما
يتعين فيه الاشتراك ومثالا لما يتعين فيه الاستيناف وحروف العطف معطوفة على او
يعني اذا كان قبله او او حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي ينتصب
الفعل المضارع اذا كان قبله حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك
وتخرج او قيامك فتخرج او قيامك او تخرج او قيامك حتى تخرج على ان حتى عاطفة
وكذا غيره من حروف العطف يعني اذا عطف فعل متصل بحرف من الحروف العاطفة على
اسم قبله فيتعين تقديره بان ليلا يكون عطفا للفعل على الاسم وكذا قوله حتى المصيف
وتغلو القعدان ويغلو عطف على المصيف فلا بد من تقديره بمصدر بان تقدر ان
اي وان تغلو بمعنى حتى المصيف وحتى غلاء القعدان والقعدان جمع قعود والقعود من الابل البكر
حين يمكن ركوبه واد ني ذلك بان يأتي عليه سنتان داويت عين ابي الدهيق بمثله
هكذا يوجد في حواشي الكتاب وجاز معها اى مع حروف العطف الاظهار اي اظهار
ان فيجوز اعجبني قيامك وان تخرج وكذا في نظايره كما جاز الاظهار اي اظهار ان مع لام كي
كما سبق والواو في قوله اي في قول الشاعر وهو كعب الغنوي وما انا للشيء الذي
ليس نافعي ويغضب عنه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والا اى وان كان
للجمع لانه نفي لقوله دون الجمع ونفي النفي اثبات وتقديره وان كان للجمع نفسد المعنى

المقصود او يلزم تقدمه المنفي كما سياتي بيانه وفي العطف ايضا نظر فالاولى تقدير
التاخير والرفع اظهر لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع في اعراب البيت وذلك
ان لقائل ان يقول واو الجمع اما ان تكون هي للعطف او لا تكون له فان كان للعطف
فلم جعله المصنف قسيم العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان لم يكن للعطف
فلم احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في الاصل
للعطف لكنه خص ببعض احواله وذلك ان المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه
في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده او معه
فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع فهو باعتبار اصل معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر
منتزع من الاول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق
الذي لا يتقيد فواو الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير مقيد بها رجعنا الى المقصود
وهو ان يغضب في البيت اما مرفوع او منصوب فان كان منصوبا فيكون بتقدير ان
وان مع حيزه اما ان يعطف على الشيء او على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وليس
ههنا الا النفي فان عطف على الشيء لم يستقم او تصير التقدير ما انا للشيء وغضب صاحبي
بقؤول والغضب لا يقال فقيل هو على اضمار القول اي ولقول الغضب فقال المصنف فيه
نظر لان القول المقدر اما ان يكون اضافته الى الغضب من باب اضافة المصدر الى المفعول
او من باب اضافة الشيء الى الشيء للملابسة وهما فاسدان اما الاول فانه يلزم منه وقوعا
فيما فررنا منه اذ يلزم منه ان يكون الغضب مقولا واما الثاني فلان لفظة عنه بدفعه اذ
اضافة الملابسة مغنية عن ذكر عنه او قولك قول غضب صاحبي بمعنى الملابسة معناه
قول مصدر ويتولد عنه غضب صاحبي فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول رايتك يوم خرجت
فان الاضافة مصححة لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان تقول يوم خرجت فيه واما
اذا عطف على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وهو النفي في البيت والنفي في موضعين
احدهما ليس نافعي والاخر قوله وما انا ولا يستقيم جعله في جواب واحد منهما لما جعله في
جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس نافعي على العطف على المصدر المنتزع وهو النفع
لينصب عليهما النفي فلانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر اني لا اقول ما لا
ينفعني ويغضب عنه صاحبي لا انه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في جواب النفي

الاخر وهو قوله وما انا فيفسد ايضا لان سنيه هو قوله بقوول فيلزم تقدم المعطوف
وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع عن القوول اي لا يصدر مني القول
لما لا يعنيني ولا سبب بغض صاحبي منه وقوله فالاولى تقدير التاخير معناه ان جعله
في سياق ليس نافع يفسد المعنى فلا يحمل عليه الاولى ان يحمل البيت الاخر وهو وما انا
ونقدر تاخير قوله ونغضب عن قوول اذ التقدير وما انا بقوول للشيء الذي لا
يعنيني ونغضب صاحبي بالنصب فنصب وان كان متقدما لفظا على قوول فهو متاخر
لان حقه بقوول خبر ما فهو مقدم في التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد
المعنى المقصود قوله والا اي وان جعل للجمع واما ان يجعل في جواب ليس نافع فيفسد
المعنى المقصود او يجعل في جواب وما انا فيلزم تقدم المعطوف وهو نغضب على المنفي وهو
قوول كما قررناه ثم قال والرفع اظهر اي رفع نغضب ليكون معطوفا على الصلة وهو
ليس نافع اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشيء الذي لا يعنيني ويغضب منه
صاحبي بقوول ولا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان اظهر واضمارها اي واضمار ان
بدون هذه اي بدون هذه الحروف المذكورة وهي حتى والواو والفاء ونحوها
ضعيف منه الا ايهذا الزاجري احضر الوغا فيمن نصب اي الزاجري من ان احضر
فحذف من كما حذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف ان من غير واحد عن الحروف
المذكورة فكان ضعيفا وقوله فيمن نصب احترازا عن الرواية الاخرى وهو قوله
فيما بعده وجاز حذفها ورفع الفعل وقدمنا الذي سوغه اي سوغ النصب باضمار
ان من غير احد الحروف المذكورة دلالة ما بعده وان اشهد اللذات يعني انه انما جاز
اضمار ان بقرينة وهو احد الحروف المذكورة والبيت وان خلا عن الحروف المذكورة
ولكن قام دلالة ما بعده وهو ان اشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان وجاز
حذفها اي حذف ان ورفع الفعل وهو احضر وقد مر في اول الكتاب في بحث خواص
الاسماء ولما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبهما شرع في المجرور ولا يكون الا
في الاسماء فقال المجرور وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد
وحروف الجر نذكر بعد ان شاء الله تعالى والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى
في المضاف ثم قسم المعنى الى التعريف والتخصيص فقال تعريفا اذا كان المضاف اليه

وهو قوله

معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام هذا استثناء من المضاف اي يتعرف
المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من هذا الاستثناء فقال
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب فان المغضوب ضد المنعم
عليه فيتعرف ونحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يزول ذكر الابهام لان ضد الساكن
هو المتحرك او بمماثلته اي او اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه نحو زيد مثل حاتم
اذا اشتهر باتصافه بالكرم لان المماثلة اذا انصرفت بالقرينة الى جهة معينة من علم
او كرم او نحوهما زال ذلك الابهام واورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
فان غير واقع في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل من اعمال السوء فقد وقع
بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غير
ليس بصفة هنا بل هو بدل واجاز ابدال المعرفة من النكرة وقد يحمل قولهم فلان
واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة منه قوله اماوي اني رب واحد امه قتلت
فلا غرم علي ولا خذل من خذل عليه اذا مال عليه بالظلم والاكثر ان يكون معرفة و
روي اجرت فلا قتل عليه ولا صبر يعني انه قد ذكر بعضهم ان قولهم واحد امه وعبد
بطنه ونسيج وحده مما لا يتعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام
اذ لا يتعين بالنسبة الى مضاف اليه معين اذ بعد الاضافة لا يتعين المضاف ايضا فهو
نظير غيرك ومثلك ولذلك وقع نعتا مجرور رب في قول الشاعر رب واحد امه ورب لا
تدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون معرفة على قياس الاضافة الى المعارف واما
وروده نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج وحده اي لا نظير له في علم وغيره و
واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل
على منواله سدي لعدة اثواب والمنوال الخشبة الذي يلف عليه الحايك الثوب قال
عبد القاهر الضمير المتصل ببطن وام لا يجوز ان يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف
يكتسي من المضاف اليه التعريف فاذا كان تعريف ام باضافتها الى ضمير الواحد كان الضمير
تعريف الواحد منها محالا فكان بمنزلة تعريف الشيء بنفسه فوجب ان يعود الضمير
الى شيء غير عبد وواحد نحو ان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضميره
قال فاذا قلت جاني واحد امه وعبد بطنه جاز بان يتقدم الذكر كانك قلت

بين الضدين

جاني الكامل النسل الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه يوصف به نكرة محذوفة
كما في البيت كانه قال رب انسان واحد امه بمنزلة فهو كل رب انسان عزيز معظم لان
رب لا تدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا اي الاضافة المعنوية
ما تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كان اي المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل
وهي اي الاضافة المعنوية في الامر العام اي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني
على الاول اذ يصح اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام
نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول لان الذي بمعنى من الثاني جنس
الاول ويصح اطلاق المبين على المبين واحترز بقوله في الامر العام عن الاضافة
بمعنى في فانه قليل كضرب اليوم اي ضرب في اليوم ولا بد من ان يتجرد المضاف
من حروف التعريف اذ لو لم يتجرد منها لكان المضاف معرفة فلا فائدة في اضافة
الى المعرفة وما اجازه الكوفيون من نحو الثلثة الاثواب ضعيف لما فيه من الجمع بين
التعريفين ولانه على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلث الاثواب والديار
البلاقع وقد يحتج للكوفيين بما نقل عن قوم غير فصحاء وبحجة في القياس بان الثلثة
هي الاثواب بخلاف غلام زيد لتغايرهما ولما كانت هي الاثواب والثلثة المسند اليه كانت
اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة
ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى
ان عطف على ان في يتجرد اي لا بد من ان يتجرد ومن ان يكون غير المضاف اليه
في المعنى فلا يجوز اضافته الى مماثله في العموم والخصوص كليث واسد المراد من المماثلة
بين الشيئين في الخصوص والعموم بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال كلا
كل الدراهم وعين الشيء نفسه والمراد من الشيء معين نحو عين الكتاب وعين
الثوب وليس المراد لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سرنا ذات مرة
ليس منه اي ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله اذ المسمى غير الاسم وكذا اضافة
الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي ليس من باب اضافة الشيء الى
نفسه ايضا لان سعيدا يراد به المسمى وكرز يراد به الاسم واللفظ فكانه قال جاني

ان كل شيئين كان احدهما اعم منه كان الاخر ايضا اعم منه وكلما كان احدهما اخص منه كان الاخر كذلك وانما عبروا بهذه العبارة احترازا عن كل الدراهم وعين الشيء فانهما ليسا متماثلين في العموم والخصوص صح

مسمى لفظه كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب انما يكون
عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر اكتسابا للشهرة من المضاف
اليه وفي المضاف اذا كان مضافا لا يجوز الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف
بكونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما تعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم
المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان تضاف الجزآن معا وهما المضاف
والمضاف اليه او احدهما ولا يجوز اضافتهما لان حق المضاف ان تعتوره الاعراب لاختلاف
العوامل واذا اضيفا جميعا في موضع الرفع وجب ان يرفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلك
باعتبار الفاعلية فيكون الجزء الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد
الجزئين دون الاخر لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يصح اضافته فلما تعذر الاضافة
في العلم المضاف اجرى اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جاء الى الاجراء في المفرد
ايضا ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة لما
صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس فان نعامة وبيهس اسمان لذات واحدة
والثاني لقب فكان القياس اضافة العلم الى اللقب وقد اجرى عليه وما في ما حز اما
زائدة اي ومن طلب الاوتار حز انفه قصير وهو اشارة الى قصة قصير مع الزباء وهي
مشهورة او مصدرية على انه مبتدا ومن طلب خبره والجار والمجرور وهو من طلب خبر
مقدم عليه اي جز انفه حاصل من طلب جهة الاوتار نعامة عطف بيان لبيهس
وهو محل الاستشهاد وقد مضى قصة بيهس ومحل كيف نصب على الحال والعامل يلبس
والجملة وهي كيف مع ما عمل فيه ساد مسد المفعول لتبين ولا يجوز ان يكون مفعولا
لتبين حقيقة لئلا يبطل صدريته وان لا يكون اي المضاف عطف ان على ما قبله اي لا بد
من ان لا يكون المضاف وصفا اي وصف المضاف اليه ولا موصوفا اي ولا موصوف
المضاف اليه يعني انه لا يصح اضافة الموصوف الى صفته ولا اضافة الصفة الى الموصوف
اما اضافة الموصوف الى الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان تكون مجرورا لكونه مضافا
اليه وغير مجرور لكونه صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه ولانهما كالشيء الواحد
واما اضافة الصفة الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة تكون مقصودا بالنسبة من
حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة ولانهما كالشيء الواحد ايضا

اي العلم

وقولهم سحق عمامة وجرد قطيفة ليس منه هذا ايراد فان السحق صفة للعمامة و
الجرد وهو البالي المتجرد عن الشعر صفة للقطيفة فقد اضيفت الصفة الى الموصوف
فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان السحق والجرد بعد حذف موصوفهما صارا بمنزلة
اسمين مبهمين فاضيفا الى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة وقولهم مسجد الجامع
وصلوة الاولى وبقلة الحمقا فعلى حذف المضاف اليه هذه الامثلة تذكر على سبيل
الايراد على قولهم لا يضاف الموصوف الى الصفة لان المسجد الموصوف بكونه جامعا
والصلوة بكونها اولى والبقلة بكونها حمقا لانها تنبت على مجاري السيول فتقلعها فاجاب
بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع
والوقت الذي اضيف اليه المسجد محذوف والجامع ليس صفة للمسجد وكذا الاولى
ليس صفة للصلوة بل للمضاف اليه وهو الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى
وكذا بقلة الحمقا تقديره بقلة الحبة الحمقا وفي اكثر النسخ على حذف المضاف من غير
لفظ اليه وهو غير مستقيم ظاهرا اذ المحذوف على ما قررناه هو المضاف اليه لا المضاف
ولو قال على حذف الموصوف كان اشبه وهي اي الاضافة المعنوية تكون لازمة
وغير لازمة فالاولى وهي اللازمة ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف و
وراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند ولدى وبين ووسط بالسكون وسوى ودون
هذه وهي الظروف اللازمة الاضافة وغير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى
غير يقال هو كثير المال بيد انه بخيل وقيد وقدى بمعنى قدر ايضا يقال بينهما قيد رمح و
قدى رمح بكسر القاف اي قدر رمح وقاب وقيس بمعنى اي الي الواحد المعرفة
ولكن الى اثنين فصاعدا لانه جعل واحدا منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك
لان ايا استفهام ببعض من كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد
المعرفة بخلاف اي رجل اي رجلين يعني ان ايا اذا كان مضافا الى النكرة يجاز اضافته
الي المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن بعض المضاف اليه بل هو لاستفهام المضاف
اليه وتميزه عن غيره اي اي رجل من الرجال وقوله فاي ما واينك كان شرا
وآخره فقيد الى المقامة لا يراها اي من كان شرا مني ومنك قيد الى موضع اقامة
الناس وجمعهم في العرصات لا يراها اي قيد اعمى لا يرى المقامة هذا ايراد على

كثير صح

قدر ايضا يقال بينهما قيس رمح اي قدره واي ولا يضاف بمعنى صح

قوله ان اي لا يضاف الى الواحد المعرفة فانه يضاف الى الواحد المعرفة وهو المتكلم
المخاطب وما زايدة اي اي واينك فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا اي اينا مضاف
في الحقيقة الى متعدد لان المعنى اينا وانما كرر اي لامر لفظي وهو انه لا يعطف على
المضمر المجرور الا باعادة الجار كما يقال بيني وبينك والتقدير بيننا ولم يذكر بين
الا لامر لفظي وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار وبعض و
كل وكلا هذه معطوفة على قوله واي لانها من غير الظروف اللازمة للاضافة فلا يضاف
اي كلا الا الى المثنى وما هو في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
اي كلا الامرين من الخير والشر وجه يتوجه اليه ويقبل عليه وذو عطف على بعض و
وكل ولا يضاف اي ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه وعلل بان ذو
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ونحو ابان ذوي ارومة ومنها ذو وهاشاذ عنده
اي عند سيبويه واوله صبحنا الخزرجية مرهفات والهاء في ذووها يرجع
الى المرهفات اي ابان ذو والمرهفات ذوي ارومة الخزرجية اي قطعوهم و
قتلوهم ويروى ابار ذي الابان بمعنى اهلك من البوار وهو الهلاك والوعند سيبويه
بمعنى اصحاب وذوي لازمة للاضافة وقد وقط وحسب عطف على الو لانها مما يلزم
اضافتها ايضا والثانية عطف على الاولى اي غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما
مما يضاف في حال دون حال ولفظية عطف على معنوية اي الاضافة على ضربين معنوية
كما ذكرنا ولفظية وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها نحو ضارب زيد وحسن
الوجه ولا تفيد اي الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة اي
لا تفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا ومن ثم اي ومن اجل انها لا تفيد الا خفة في اللفظ
قالوا مررت برجل حسن الوجه فوصف بها النكرة والضاربا زيد اي ومن اجل انها لا تفيد
الا خفة في اللفظ قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد ولو كانت الاضافة تفيد التعريف
عند الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة
لان التنوين سقط باللام فلم يكن للاضافة خفة لم يكن قبل الاضافة لان الضارب
زيدا على العمل والضارب زيد على الاضافة سواء في الخفة خلافا للفراء فانه يجوز
بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد

اجل صح

الاضافة فالاضافة قد افادت خفة وهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فلا تفيد
لحذفها ثم ردها وجاء الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً ترجي خلفها اطفالها والقائل
كما لا يجوز ان لا يجوز الواهب عبدها وعوذا حال من المائة وهو جمع عائذ وهي الحديثة
العهد بالنتاج والبيت للاعشى من قصيدة وفرق بعضهم بين الصورتين اي بين
صورة ما دخل الواهب على عبدها وصورة ما دخل الواهب على المائة ويعطف عبدها
عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب عبدها مباشر بنفس الشيء اي باشره المضاف
ولم يتوسط بينهما شيء آخر والثاني اي عبدها في الصورة الثانية غير مباشر للواهب
بل هو تابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المائة وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز رب غلامه وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل
سخلتها منه ومررت برجل قايم ابواه لا قاعدين حيث اخلي المعطوف عن ضمير الموصوف
ولم يجز ذلك في المعطوف عليه يعني ان قاعدين معطوف على صفة رجل بلا مع انه لا يجوز
مررت برجل قاعدين ابتداء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الموصول
نحو مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين اي لا اللذين قعدا ولم يجزه بعضهم
في الذي نحو لا اللذين قعدا بدل قوله لا القاعدين وغاية ما يتوهم من الفرق
ان اللام الموصول يصلح للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولفظها
في الجميع واحد نحو القايم والقايمة والقايمان والقايمون والقايمات بخلاف لفظ
الموصول فان الذي للمفرد المذكر والذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المؤنث واللام
مع حيزه هو الصفة ولا مخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف اللذين
فانه يظهر المخالفة في الافراد والتثنية من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا
ولم يستبعد بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا
كما في قوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام وجه الاستدلال
ان قتلت مع حيزه صلة للذي ولا ضمير فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى
لان الذي يراد به المتكلم لكونه خبرا انا والعائد اليه هو الضمير المتكلم من قتلت لان
الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اي على انه يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب زيد وابو العباس

تفرق بين الصورتين وهما الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد قائلا
بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل وعبد المائة فالعبد مضاف في التقدير الى المعرف باللام
او المضاف الى المعرف باللام حكمه حكم المعرف باللام فعبد المائة كالمائة بخلاف العلم
المعطوف على المعرف باللام لانه ليس حكم العلم حكم المعرف باللام فلم يجز وانما جاز الضارب
الرجل مع ان الاضافة لم تفد خفة لم تكن قبل الاضافة اذ كان الاصل الضارب الرجل
بالنصب فسقط التنوين باللام فالاضافة لم تفد خفة فكان ينبغي ان لا يجوز كالضارب
زيد فقال انما جاز اي الضارب الرجل تشبيها اي للضارب الرجل بالحسن الوجه من حيث
ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين وانما جاز الحسن الوجه مع ان الاضافة لم تفد خفة
لان الاصل الحسن وجهه فحذف الضمير وابدل عنه اللام في الوجه لانه اخف من الضمير
فبسبب جواز الاضافة حذف الضمير واقامة اللام في الجزء الثاني فالحق به ما وجد في الجزء
الثاني وهو الضارب الرجل نحو دون الضارب زيد واما نحو الضاربك والضاربه ممن قال
انه فمحمول مضاف في صحة الاضافة على ضاربك اذ الاضافة فيه لازمة من غير نظر الى
تخفيفهم بين التنوين او النون والضمير المتصل هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو
ان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز لانه اضافة لفظية لم تفد الاضافة خفة
لان التنوين سقط باللام فهو مثل الضارب زيد والجواب انه محمول على ضاربك بلا لام
لان اسماء الفاعلين والمفعولين اذا اضيفت الى المضمر المتصل لم ينظر فيها الى تخفيف
فان ضاربك اجيز من غير تخفيف اذ التخفيف يكون بحذف تنوين والتنوين مع الضمير المتصل
مما لا يجتمعان لان التنوين يؤذن بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فيؤذن
بان الاول غير تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون
والضمير المتصل فلو اعتبروا التخفيف فيه لقدر اجتماع التنوين او النون مع الضمير المتصل
حتى يسقط بالاضافة وقد بينا انهما لا يجتمعان فقد جوز في نحو ضاربك من غير تقدير تخفيف
فالحق به الضاربك وشبهه لان الباب واحد اذ لا يعتبر التخفيف فيهما جميعا وقوله ممن
قال انه مضاف اشارة الى الخلاف في ان الضاربك مضاف والكاف مجرور او غير مضاف
والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال يتوجه على من قال انه مضاف قيده به
ونحو الآمرون الخير والفاعلونه مما لا يحمل عليه هذا الايراد فانه قد جمع بين النون والضمير

وكما يجوز الواهب المائة يجوز الواهب عبد المائة صح

في الوجه مقام صح

لم نفهم الجمع صح

على صح

المتصل فاجاب بانه شاذ لا يعمل عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام فلا يقال هم الضاربونك
لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل وآخره اذا ما خشوا من محدث الامر معظما
وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير
محضة اي يكون لفظية على راى ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى
على ثبات من كانه قيل افضل من باقي القوم يونس به قوله تعالى ومن الذين اشركوا
والاعرف انه يتعرف افعل التفضيل اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف
الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به الزيادة والتفضيل على المضاف اليه والثاني
ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سياتي ان شاء الله تعالى وان اريد به الزيادة على المضاف اليه
فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية فقيل اضافته لفظية لانه يقع صفة للنكرة نحو مررت
برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا
فوصف النكرة وهو قوما بخير وهو بمعنى افعل التفضيل ولو كانت الاضافة معنوية
مفيدة التعريف لما وقع صفة للنكرة والمانع وقوعه صفة للنكرة لان المعنى على ثبات
من فمعنى مررت برجل افضل القوم افضل من القوم اي جريا في القوم واستدل على
ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا عطف
قوله ومن الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين فمن في التقدير
ثابتة وانما قال يونس به اي يحصل الاستيناس به لان الدلالة غير متعينة اذ قيل التقدير
واحرص من الذين فيكون عطفا لاحرص المقدر على احرص الملفوظ فلا يلزم تقدير
من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك قال يونس به والاعرف انه يتعرف اذا اضيف
الى المعرفة والاضافة معنوية لان الاضافة انما يكون لفظية اذا كانت بتقدير الانفصال
والعمل وافعل التفضيل لا يعمل في المظهر ومن شرطه اي ومن شرط افعل التفضيل
اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه لان الزيادة انما
يكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال عبدك احسن الاحرار بل التفضيل
على غير الجنس يختص بمن فيجوز ان يقال عبدك احسن من الاحرار ولما ثبتت هذه
المقدمة بالاستقراء فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه من
جملتهم باضافتهم اي باضافة الاخوة الى ضميره اي ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوة

يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوة واختلاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه يضمحل
بان لافعل جهتين اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه لكونه من جملتهم باعتبار الاولى دون
الثانية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما هو بعضه فالتقدير
انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيله على نفسه قطعا فاجاب بانه داخل في
المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل المعنى من غير ضمير الترجيح معه واما باعتبار
الترجيح فليس هو داخلا فيه ليلزم ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع
السوال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كما نبه
عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين
قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما هو الحال المفضل بها وقاعدا هي المفضل عليها
والعامل فيهما احسن فلو جعل نسبة احسن اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا
عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن فقد
ظهر اختلاف اعتبار الجهتين وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح هذا قسيم
لقوله مرادا به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف اليه فقط بل اضافته اليه لمجرد التوضيح
واذا قلت زيد احسن قريش فمعناه زيد احسن الناس مطلقا وهو من جملة قريش
واضافته الى قريش للتفضيل عليهم بل للتوضيح فلا مقال في تعرفه بالاضافة لانه ليس
المعنى على ثبات من حتى يكون الاضافة لفظية كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف
اليه فانه لا بد ان يكون ثم المعنى على ثبات من لتمحض التفضيل على المضاف اليه ولا
منع من اضافته الى ما ليس بعضا منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض
المضاف اليه ولذلك يصح ان يقال عبدك احسن من الاحرار فيجوز على هذا مسألة يوسف
احسن اخوته لان المراد في الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق وانما
اضيف الى باقي الاخوة للملابسة اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج اعدلا بني
مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدلا الناس و
اضيفا الى بني مروان للتوضيح المجرد فكانك قلت هما عادلا بني مروان ويكفي في
الاضافة الملابسة بوجه ما اراد بالناقص محمد بن مروان وبالاشج عمر بن عبد العزيز
وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد والمطابقة لمن هو

على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يراد به الزيادة صح

على من اضيف اليه فان افعل في هذا القسم يراد به صح

لا تقول الزيدان افضلا قومك وجاز افضل قومك وانما جاز الوجهان لانه اشبه
الذي بين لذكر المفضل عليه معهم فجرى مجراه في الافراد وانما جاز فيه لانه دخله الاضافة
التي هي من خواص الاسماء فجرى مجرى ساير الاسماء فوقعت فيه وعلى الثاني وهو
ما اريد به الزيادة المطلقة المطابقة ليس الا اي تجب فيه المطابقة لانه صفة فحقه
ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي بمن فلا يجوز
فيه الافراد واذا اضيف الى النكرة قسيم لقوله اذا اضيف الى المعرفة فحكم المضاف
اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين
وهم افضل رجال اذ افضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين او جماعة جماعة يعني اذا قلت
هو افضل رجل والافضل هو رجل في المعنى اي اذا فضل الرجال رجلا رجلا فهذا
الواحد افضل من او لكل المفضلين وكذا اذا قلت هما افضل رجلين والافضل
في المعنى هم الرجلان اي اذا فضل الرجال رجلين رجلين فهذان افضل من او لكل
المفضلين وكذا اذا قلت هم افضل الرجال والافضل هم الرجال في المعنى اي اذا
فضل الرجال جماعة جماعة فهو افضل من او لكل المفضلين والحاصل ان المضاف
اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون
كما ذكرنا ويضاف اسماء الزمان الي الجملتين اي الاسمية والفعلية تقول جئتك اذ قام
زيد وجئتك اذ زيد قائم او آتية ويضاف آية وذو الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير هذا
مثال لاضافة ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد
ما افنان راسك كالثغام المخلس وليست ما كافة عن الاضافة بل مهيئة للاضافة الى
الجملة ذكر البيت مثالا آخر لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وذكر
بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في التعليق اذ ذلك لا يعجبني فان بعد في البيت
على معناه الاصلي من اقتضائها الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه
قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس فما ذكرت اقرب يعني جعل ما مهيئة
للاضافة الى الجملة اي ولو جعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على اضافته
لكن ذكروا ان لفظة ما اما ان يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد منهما
وفي ادراج ما هذه تحت واحد من الاقسام بحث وامل الثغام بالفتح نبت يكون في

المطابقة — المطابقة

اي — لا يعجبني

الجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه سفيد يشبه به الشيب خاطب به الشاعر
نفسه اي اتحب ام الوليد بعد الشيب وعلاقة بالفتح سواده البياض ومنه اي ومما
يضاف من اسماء الزمان مصدر علق المراة اي احبها اخلس النبات اختلط رطبه
ويابسه واخلس راسه اذا خالط الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فمن يرى الاضافة
اي فمن يقول ان مذ مضاف الى ما بعده فاما من يقول ان ما بعده تقدر فيه زمان
مضاف وهو مبتداء وخبره مذ اي اول مدة انتفاء الروية او جميع مدة انتفاء الروية
زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب لان مذ غير داخل على الجملة ونحو بآية تقدمون
الخيل شعثا واذهب بذي تسلم هذان مثالان لكون آية مضافا الى الجملة الفعلية
ولكون ذو مضافا الى الفعلية وقد مضى بحثهما في الظروف وانما اضيف آية الى الفعلية لقرب
معناها من معنى الوقت لان الوقت هو العلامة فانك اذا قلت ايتني اذا اذن المؤذن
فقد جعلت ذلك الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف اليها الى الجملتين المتمكنة ومنه
اي الحروف المتمكنة من المكان لا يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد قائم
عاما مر وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسع
فيه ما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان في الجهات والجهات اذا
اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل فيصير مضافه الى معنى ولا يستقيم
اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني ولا يجوز
اضافة المضاف اي المضاف لا يضاف الى شيئين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام
زيد عمرو على الاضافة اليهما ولا تقديم المضاف اليه اي على المضاف ولا الفصل بينهما
مطلقا او بغيره سعة اي في سعة الكلام وبغير الظرف اي ولا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اي في ضرورة الشعر نحو فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما
صخرة بعسيل العسيل بالعين المهملة مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر اي لا ينبغي
ان اكون في مدحتي لك كمن ينحت الصخر بتلك المكنسة اي لا يحصل له شيء ولا يمكن
له ذلك نحو فرشني اي اصلحني ففصل بين المضاف والمضاف اليه وهو جائز في ضرورة
الشعر نحو لله در اليوم من لامها اي در من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز
لوجهين احدهما ان تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف

سواده البياض ومنه اي ومما يضاف من اسماء الزمان

اي — واحترز بالمتمكنة عن نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين

ويفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة الشعر

تاما بالاضافة الى الاول غير تام بكونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف
الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة اخرى لكونه كتعريف المعرف
وان اضيف الى معرفة اخرى او كتخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة وان اضيف الاول
الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى
وان اضيف الى معرفة لغا الاضافة قبلها الى النكرة واما تقديم المضاف اليه على المضاف فانما
لا يجوز لان المضاف اليه معاقب التنوين وحال محله فكما لا يقدم التنوين لا تقدم المضاف
اليه ولان المضاف لامتزاجهما فكما لا تقدم جزء من الكلمة عليها لا تقدم المضاف اليه
ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف اليه وامتزاجهما
فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحروف من كلمة كما لا تتخلل بين الاسم وتنوينه
وانما جاز الفصل في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها
وقد سبق له نظايره ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف المضاف اليه من الاول
وقيل مذهب سيبويه انه اى المضاف اليه محذوف من الثاني واجرا الاول لكون
كالعوض هذا ايراد وهو انه فصل بين ذراعي والاسد بالبين بظرف وهو قوله و
جبهة فاجاب عنه بوجهين احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين
ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى باحدهما دالا على الاخرى لان اللفظين واحد والثاني
وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور آخرا هو
المضاف اليه للاول وانما اخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه في الثاني اذ لو قدم و
قيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه لفظا ولا ما يقوم مقامه فاخر
الاول ليكون كالقائم مقامه ومذهبه اى مذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم على العكس
يعني ان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وهذا اشارة الى ان سيبويه خالف بين
الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول وحذف الخبر من الثاني كما ذكره
في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغاية الفرق
انه لو جعل الخبر للثاني لكان خبر الاول محذوفا والخبر يحذف كثيرا بالقرينة بخلاف
الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا ولا
ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذف من الثاني لكان المذكور آخرا

كالجزء من المضاف صح

مضافا اليه للاول وكاينا كالعوض من المضاف اليه في الثاني متصلا به وكان
المضاف اليه فيهما مذكورو قراءة نحو قتل اولادهم شركائهم بجر شركائهم ونصب
اولادهم ليست بتلك المعونة للزوم الفصل بغير الظرف في السعة ويجوز حذف
المضاف واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه عند امن الالباس احترز به عما
يلبس فلا تقول رايت زيدا اي غلام زيد لانه يلبس اما مرة اي يجوز حذف المضاف
مرة اى مضافا واحدا نحو واسئل القرية اذ المعلوم ان المسئول اهلها لا هي فلا الباس
او مرتين اى يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله في البرق اسال البحار اي
سقيا سحابه اى سحاب البرق البحار فحذف المضاف وهو السحاب والمضاف الاخر
وهو سقيا فاعرب الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو سقيا فانقلب المجرور
مرفوعا فاستكن في الفعل وهو اسال هكذا ذكره ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى
البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكاب مجاز خير من تكثير الاضمارات وآخر
البيت فانحى للعقيق والعقيق موضع انتحى اي قصد البحار اسم موضع وكان في
الاصل جمع بحرة يقال هذه بحرتنا اي ارضنا اسال الماء هذه المواضع فقصد العقيق
واوله الامن يبكى لي راى برق شريق او اكثر اى يجوز حذف من مضافين
نحو فكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربة ويقال هو مني فرسخان اي مقدار
مسافة قربة فرسخان او ميلان او فيدر حي وليس عند سيبويه بقياس اى ليس تعديد
حذف المضاف بقياس وانكر هو مني عدوة الفرس او غلوة السهم اي مقدار
مسافة مني عدوة الفرس اذ لم يسمع وليس بمقيس عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف
اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة
من قرا والله يريد الآخرة بجر الآخرة اى يريد عرض الآخرة فابقى المضاف اليه
على اعرابه بعد حذف المضاف لانه سبق مضافا الى شيء آخر وهو قوله يريدون عرض
الدنيا ومنه اى ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
اي شحمة فحذف المضاف وكل و ترك بيضاء على اعرابه ولو اعرب بيضا باعراب
المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فمن لا يجوز العطف على عاملين فاما من يجوز العطف
على عاملين فيضمر بعد الواو عاملين وهو ما النصب شحمة وكل ليجر بيضا ومنه اى

حذف المضاف لم يكن بعيدا بل ارتكابه صح

ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد الله تقول ذلك ولا اخيه التقدير
ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو
الجر وقد يتوهم ههنا ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليهما
ولا تقدر في الثاني مضاف آخر محذوف فدفعه بقوله ولا يجوز العطف اي عطف
اخيه على عبد الله حيث كان النفي عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما ولما يلزم
من ابطال لا المؤكدة للنفي غير ما عطف على المنفي والفصل اي ولما يلزم من الفصل
بين المعطوف المجرور وهو اخيه باجنبي وهو تقول ذلك دفع ذلك التوهم بقوله
ولا يجوز العطف وعلله بثلثة اوجه احدها لو كان معطوفا على عبد الله لكان المنفي مثلا
للشخص وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا تقول والثاني انه لو عطف اخيه
على عبد الله لوجد لا المؤكدة للنفي في المعطوف ولم توجد في المعطوف عليه وهو عبد الله
فلا تقال جاءني زيد ولا عمرو والثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل
بينهما باجنبي وهو تقول وانما كان اجنبيا لانه خبر ما فهو اجنبي عن المعطوفين اذ ليس
خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو ما زيد الضارب اخوه تقول ذلك
وعمرو وعن نحو ما زيد الضارب اخاه تقول ذلك وعمروا فان قولك تقول خبر
ما وهو اجنبي وقع بين المعطوفين المرفوعين في المثال الاول والمعطوفين
المنصوبين في المثال الثاني ولا يمنع ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار
فالمعطوف على المجرور حكمه حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور
لا يقع الفصل بين المجرور وصح بين ما هو في حكمه من المعطوف المجرور وفيه ما مثل
ابيك ولا اخيك تقولان ذلك فانه حذف المثل من الثاني وترك المضاف اليه على
اعرابه ولا يصح العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه لو عطف
اخيك على ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمطلوب النفي عن كل
واحد من المثلين كما ذكرنا والثاني انه لو عطف لزم وجود لا في المعطوف دون
المعطوف عليه ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبي لانه اخر قوله تقولان ذلك
عن المعطوفين فلا يلزم منه الفصل لكن ههنا وجه ثالث لم يكن في المثال الاول فاشار
اليه بقوله وللزوم الافراد في تقولان اي لو كان معطوفا على ابيك لكان المبتدا مثلا

والمعطوف عليه وهو عبد الله صح

ومثل اخيه ايضا لا تقول لان نحوهما واحدا مماثلا لهما لا تقول صح

من م

لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا بان يقال يقول ذلك والاعتذار
بابهام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع المبهم بشهادة امتناع مثلي افعل هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما يثنى الخبر لان لفظ المثل مبهم لانه يقال مثلك لا يقول
كذا اي انت لا تقول فالتقدير ما ابوك ولا اخوك تقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار
ضعيف لان لفظ المثل وان كان مبهما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع
مثلي افعل بل يجب ان يقال مثلي يفعل ولو كان المبهم غير معتبر مطلقا لقيل افعل كما
يقال انا افعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف
اي ويجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه في اذ وحينئذ ومررت
بكل فاما اذا التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل واحد واقيم التنوين
مقام المضاف وحكم الاضافة ان يحذف لها التنوين ونونا التثنية والجمع من المضاف
وانما حذفت لان العلامات الثلث تدل على تمام الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير تام
وانما تشعر بالاضافة فيتنافى وجودها مع الاضافة لكون المضاف تاما وغير تام وكسر
آخره عطف على ان يحذف اي وحكم الاضافة كسر آخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا
مجراه وهو ما كان آخره ياء او واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم
يعني اذا اضيف الاسم الى ياء المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا مجراه او لا
يكون كذلك فان كان كسر آخره كداري وثوبي ودلوي وظبيي لان الكسرة اخت
الياء وان لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا او ياء او واوا متحركا
ما قبلها فتعرض لها بقوله وان كان آخره الفا تثبت نحو عصاي ورحاي وغلاماي
الا في لغة هذيل فتقلب لغير التثنية ياء وتدغم اي ان كان آخره الفا وهذيل تقلب
الالف ياء ان لم يكن الف التثنية فيقول عصي ورحي وغلاماي وانما لم تقلب
الف التثنية لئلا يقع بالقلب لبس بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم بسبب القلب
لبس لكن اللبس حاصل قلبت او لم تقلب واما التثنية فاذا لم تقلب فلا لبس وان قلبت
التبس المرفوع بالمنصوب والمجرور فلذلك لم تقلب الالف في التثنية ياء وتفتح الياء
لاجتماع الساكنين يعني ان كان الاخر الفا واضيف الى ياء المتكلم ففي الاضافة فتحة مفتوحة
اذ لا تكون ساكنة لاجتماع الساكنين واختيرت الفتحة للخفة والف لدى تقلب وقفا

مع الضمائر اجمع كالف الى وعلى هذا كانه سوال وهو ان آخر لدى الف فكان
حقه ان يثبت مع ياء المتكلم ولا تقلب ياء كعصاي فاجاب بانه حمل على الف الى وعلى
اذا اتصل بياء المتكلم فانه يقال الي وعلي فكذا يقال لدي والجامع بينهما كون
الالف في كل واحد منهما غير منقلبة عن واو وياء وقوله مع الضمائر اجمع يعني
تقلب الف لدى ياء مع الضمير المتكلم والمخاطب والغائب فيقال لدي ولديك و
لديه كما يقال علي وعليك وعليه وان كان اي وان كان آخره واوا او ياء متحركا
ما قبلها احترازا عما اذا كان ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فما
انفتح اي فالواو والياء التي انفتح ما قبلهما كمسلمين ومصطفون فمدغم اي فهكذا
الياء مدغمة في ياء المتكلم في حال كونها ياء ساكنة اي ان كانت ياء فتدغم في
الياء كمسلمي وان كانت واوا فتقلب ياء ولم تدغم في ياء المتكلم كمصطفي واصله
مصطفوي اجتمع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغم في
الياء فوقع تلك الياء الساكنة بين مفتوحتين احدهما ما قبل الواو والياء والثاني
ياء المتكلم وما انضم اي الواو التي انضم ما قبلها كمسلمون او انكسر اي والياء التي
انكسر ما قبلها كمسلمين في الجمع فبين مكسور ومفتوح اي فيقع ذلك المدغم بين
مكسور وهو ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو مسلمي فانه تقلب الواو ياء ويكسر
ما قبله فيقع ايضا المدغم وهو يا بين مكسور ومفتوح كمسلمي في مسلمون هذا فيما انكسر
ما قبله نحو مسلمين وما انضم ما قبله نحو مسلمون لما فرغ من مرفوع الاسماء و
الافعال ومنصوبهما ومجرور الاسماء شرع في المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع
الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
ولا يضرب وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الاول للثاني ويسميان اي
الاول والثاني شرطا وجزاء فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو ان تكرمني
اكرمك لقبولهما الجزم وكذا الاول اي وكذا ان كان الاول مضارعا يجب
الجزم فيه وفي الثاني اذا كان وحده مضارع الجزم والرفع اي يجوز في الثاني
الرفع والجزم نحو ان جئتني اكرمك فيجوز فيه الرفع والجزم اما الجزم فلكونه
مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فهو اما بتقدير الفاء عند المبرد اي تقديره ان جئتني

هذا فيما انكسر ما قبله نحو مسلمين واما من ضم ما قبله نحو مسلمون

اذام

فاكرمك

فاكرمك او على نية التقديم والتاخير عند سيبويه فانه يقول تقدم الجزاء تقديرا
كانه قال اكرمك ان جئتني ح يكون مرفوعا على انه اخبار مستقبل بشرط التحقق
ح ان جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه لان المتقدم لا يكون جزاء وانما فرض
سيبويه التقديم والتاخير لان الفاء لا تحذف عنده ولو كان جزاء من غير جزم
فيجب الفاء فلا بد من تقديره لانه لو لم يقدم وجعل جزاء فاما ان تقدر الفاء او لا
تقدر والقسمان ممتنعان اما الاول فظاهر اذ لا نقول بتقدير الفاء وكذا
الثاني فان الجواب يتعين فيه الفاء عنده ان لم يكن جزم كما سياتي في المضارع
المثبت واذا كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد من فعل متصرف او معنى فلا مساغ
للفاء نحو ان قام قمت او لم اقم يعني ان كان الشرط والجزاء ماضيين وقد يكون
ماضيا لفظا نحو ان قمت قمت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو ان قمت
لم اقم فان الجزاء مضارع ولكن دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء ههنا في
الجزاء لان حرف الشرط اثر في المعنى بقلبهما مضارعين فكانهما مجزومان تقديرا
والجزم اللفظي يابى الفاء فكذا التقديري لانه اذا وجد الارتباط المعنوي بين الشرط
والجزاء اكتفى فيه ولم يحتج الى رابط لفظي كالفاء وانما قال بغير قد لانه اذا وجد قد
فهو ماض محقق يمتنع تاثير الشرط فيه فلا بد من الفاء لفوات الرابط المعنوي
نحو ان جئتني فقد اكرمتك ونحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واحترز بقوله
متصرف عن نحو عسى من الافعال الغير المنصرفة نحو ان جئتني فعسى ان اكرمك فان
الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لما لم يكن فعلا متصرفا لم يقبل الجزم معنى فتعين الفاء
ايضا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا فوجهان
احدهما الجزم نحو ان تكرمني اكرمك او لا اهينك لامكان جعله نفس الجواب بتاثير حرف
الشرط فيه بالجزم والثاني ان يدخل الفاء فيهما ويرتفعا نحو ان تكرمني فاكرمك او فلا
اهينك بتاويل جعله خبر مبتدا محذوف ليصير جملة اسمية والتقدير ان اكرمتني فانا
اكرمك وان اكرمتني فانا لا اهينك وانما قال من غير سين او سوف لانه ان كان
مضارعا مثبتا مع السين او سوف فانه يتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو ان
اكرمتني فساكرمك او فسوف اكرمك على اضمار المبتدا اي فانا ساكرمك او فانا

مضارعان تقديرا واذا كانا مضارعين وجب جزمهما فكانهما

سوف اكرمك وانما لم يكن الجزم فيه لانه لو جزم لفقد حرف الشرط داخلا عليه
ليعمل فيه الجزم ولا تتوارد حرفا الاستقبال على فعل واحد واحترز بقوله منفيا بلا عن
المنفي بلم نحو ان قمت لم اقم فانا قد ذكرنا انه لا مساغ للفاء فيه لامكان تاثير حرف
الشرط معنى لم يدخل الفاء فيه فلم يكن فيه وجهان والا فالفاء اى وان لم يكن الجزاء
احد المذكورات فتعين الفاء كما اذا كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او نهيية او
فعلا غير متصرف نحو ان جئتني فانت مكرم او ان جئتك فاكرمني او فلا تضربني
ونحو قوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا الاية وكذا لو كان الجزاء ماضيا
محققا مع قد نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف
نحو ان زرتني فساكرمك او فسوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم فلا بد
من الفاء ليكون رابطا واما الجملة الامرية فلا تقبل الجزم ايضا لكونه مبنيا للاصل
فلا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع
موقعه وفعل الامر لا يقع موقع المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا فالطلب لا يقع
موقع الخبر واما الجملة النهيية فلانه لا يمكن تاثير حرف الشرط فيه والا لتوارد عليه
جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فتعين الفاء ليكون رابطا ونحو
من يفعل الحسنات الله يشكرها مما لا يسوغه الا الضرورة نحو ان الجزاء وهو قوله الله
يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء وليس فيه فانما جاز لضرورة
الشعر وآخره والشر بالشر عند الله مثلان ويجزم اى المضارع بان مضمرة مع
فعل الشرط بعد الاشياء التي يجاب بالفاء الا النفي اذا قصد السببية لتضمنها اى
لتضمن الاشياء سوى النفي معنى الطلب وتضمنه اى تضمن الطلب السببية اذ لا يكون
الا لغرض خارج بخلاف الخبار اللهم الا اذا استعمل في معنى الطلب قوله اذا قصد
السببية شرط لقوله يجزم اى انما يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم تقصد
فيجب الرفع حالا او وصفا او استئنافا على ما سياتي عقيبه ان شاء الله تعالى فقوله لتضمنها
الى آخره علة لكون الاشياء الخمسة التي انما يضمر ان لان المفروض
انه قصد السببية فيكون المضارع سببا فيغني ذلك عن ذكر حرف الشرط والسبب لان
الطلب المستفاد من الخمسة يتضمن السببية فيقتضي ان يكون للطلب سبب حامل عليه

بقلبه الى معنى المضارع واذا وجد تاثير الشرط معنى صح

وذلك الحامل هو الذي جعل سببا لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في
الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر وقوله اذ لا يكون اى الطلب الا لغرض خارج
اى عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب السببية قوله بخلاف الاخبار معناه ان الخبر لا
يقتضي سببا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب
على نفس الخبر قوله اللهم استدراك عن قوله بخلاف الاخبار اى الخبر لا يقتضي الجزم
الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل
ونحو حسبك ينم الناس اى اكتف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى
الطلب فصح الجزم بعده وان لم يقصد السببية فيمتنع قوله اذا قصد السببية اى ان
لم يقصد السببية في المضارع والحال او الوصف او الاستئناف اى ان لم يقصد يجب
الرفع اما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اى ذرهم على هذه الحال
التي هم عليها او وصفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قوله
الرفع اى وليا وارثا مني او استئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم لان
المعنى انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز ان يكون حالا اذ ليس المعنى لا تذهب
به في حال كونك مغلوبا عليه فيتعين الاستئناف اى انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا
يجوز الجزم في لا تدن من الاسد ياكلك لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم يجز الجزم
لان الجزم انما يكون بان مضمرة والمضمر يكون من جنس المظهر فاذا كان المظهر
منفيا كان المضمر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا فمقدر مثبتا مع ان ولا يقدر
الاثبات اذا كان المظهر منفيا فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد ياكلك لان
المذكور منفي فالمقدر كذلك فيفسد المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك
اعتمادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة ان التقدير ان تدن من الاسد ياكلك و
الجزم في قوله تعالى فاصدق واكن لان الاول قد يكون مجزوما ولا فاء فكانه مجزوم فتوهم
هذا سؤال وجواب فالسؤال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه هو اصدق منصوب
باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب واجاب بان الاول محل الجزم على
تقدير عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم واكن كان
مستقيما لان الفعل يجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشياء الخمسة

فانه لا يصح الجزم فيه والا لكان التقدير ان لا تذهب به تغلب عليه

كما انجر الاسم فی قوله بدا لی انی لست مدرک ما مضی ولا سابق شیئا اذا کان جائیا
وقوله مشائیم لیسوا مصلحین عشیرة ولا ناعب الا ببین غرابها لان الاول قد یدخله
الباء ذکر البیتین علی وجه التنبیه وذلک ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف
علیه قوله مدرک وهو منصوب وکذا ناعب مجرور عطف علی منصوب وهو مصلحین
فکما لا یجوز عطف المجزوم علی المنصوب لا یجوز عطف المجرور علی المنصوب فاجاب
بان الاول قد یدخله الباء وکانها ثابتة فیه اذ یصح ان یقال لست بمدرک ما مضی
ولیسوا بمصلحین فعطف المجرور علی ذلک التقدیر کما عطف المجزوم فی الآیة علی الاول
بتقدیر الجزم فیه واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الکلام بالقسم فالجواب له
ای للقسم بشرط المضی فی فعل الشرط ای بشرط ان یکون فعل الشرط ماضیا لفظا
نحو والله ان اتیتنی لآتینک او حکما نحو قوله والله ان لم تاتنی لا آتینک مذکورا
کان القسم کالمثالین او مقدرا ملفوظا بما یدل علیه او غیر ملفوظ به نحو لئن اخرجوا
لا یخرجون معهم هذا مثال لما یکون القسم فیه مقدرا وقد تلفظ بما یدل علیه وهو
اللام فی لئن اخرجوا فان اللام الموطئة تدل علی قسم مقدر اذ التقدیر والله لئن اخرجوا
وان اطعتموهم انکم لمشرکون مثال لما یکون القسم مقدرا فیه ولم یتلفظ بما یدل علیه
والتقدیر والله ان اطعتموهم انکم لمشرکون وانما قدر القسم لیکون انکم لمشرکون
جوابا له ولو لم یقدر لکان جوابا للشرط ولم یجز حذف الفاء لانه جملة اسمیة
وقعت خبرا للشرط فالفاء لازمة فی السعة اذ لا یقال فی السعة ان اتیتنی انی اکرمک
بل الواجب ان یقال فانی اکرمک کما ذکرنا یعنی اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان یکون
القسم فی صدر الکلام واما ان یکون الشرط فی صدر الکلام واما ان لا یکونا فی الصدر
بل یکونا متوسطین فان تصدر الکلام بالقسم کان الجواب للقسم لا للشرط لان
التصدیر دلیل تؤثر الاعتبار به فلا یلغی واشترط المضی فی فعل الشرط لانه لم یعمل فی
الجزاء فلا یعمل فی الشرط ایضا لئلا یتخالفا ویعلم من اشتراط المضی ان لا یعمل الشرط فی
الجزاء لان الشرط لما الغی استهجن ان یعمل جزما لفظا فی جوابه لانه لما لم یؤثر حرف
الشرط فی الجزء الاول الذی یلیه وهو فعل الشرط لم یعمل ایضا فی الجزء الذی بعد
عنه ولا یلیه هذا اذا تصدر القسم وان تصدر ای الکلام بالشرط یعنی وقع الشرط

فی صدر الکلام وتاخر القسم عنه فیجاز اعتبارهما ای اعتبار القسم والشرط معا و
الغاء القسم ای وجاز الغاء القسم نحو ان تاتنی والله لآتینک او فوالله لآتینک ولا
وجه لحذف الفاء لما قد سلف ای اذا تصدر الکلام بالشرط فیجاز اعتبار القسم
والشرط بان لم یذکر لهما الجواب کما فی المثال الثانی وهو قوله فوالله لاتینک ای ان
تاتنی فوالله لآتینک فالکلام مصدر بالشرط وذکر القسم بعده مع الفاء داخلا علی
القسم لیکون قوله لآتینک جوابا للقسم وقوله فوالله لآتینک بجملته جوابا للشرط
ولذلک دخل الفاء علی القسم وجاز الغاء القسم وحده واعتبار الشرط کما فی المثال الاول
وهو قوله ان تاتنی والله لآتک بالجزم فان المجزوم جزاء للشرط وقد الغی القسم لکونه
واقعا فی الوسط والتقدیر ان تاتنی لآتک والله فحذف جواب القسم لدلالة جواب
الشرط علیه قوله لما قد سلف اشارة الی قوله فیما قبل والا فالفاء یعنی الجملة القسمیة
اذا وقعت جزاء للشرط فیجب فیه الفاء لانه لیس من مواقع الجزم لربط الجزاء بالشرط فیجب فیها الفاء
کما سبق بقی قسم ثالث وهو ان یتوسط القسم والشرط فقال وهکذا الحکم ان توسطا
او تقدم الشرط یعنی اذا توسطا فاما ان یتقدم الشرط علی القسم او تاخر الشرط عن
القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو انا ان لم تاتنی والله لآتینک یجوز ان یعتبر
القسم والشرط بان یجعل الفعل الآخر جوابا للقسم ویجعل القسم مع جوابه جزاء الشرط
ویجب دخول الفاء نحو انا ان لم تاتنی فوالله لآتینک وجاز الغاء القسم بان یجعل
الجواب للشرط نحو انا ان لم تاتنی والله آتک فالقسم ملغی والفعل الآخر جزاء للشرط
ولذلک الجزم وهو المراد بقوله وهکذا ای وهکذا یجوز اعتبارهما والغاء القسم فان
فان تاخر ای الشرط عن القسم فالغاء احدهما من الشرط والقسم فالغاء الشرط
نحو انا والله ان اتیتنی لآتینک فان قوله لآتینک جواب للقسم والشرط ملغی ای
لم یذکر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم علی جوابه وجاز الغاء القسم بان یجعل الفعل
الآخر جزاء للشرط بان یقال وانا والله ان تاتنی آتک بالجزم لیکون المجزوم
جزاء للشرط والشرط والجزاء مرفوع المحل بکونه خبرا للمبتدا المصدر به الکلام
وهو انا فیکون القسم ملغی اذ لم یذکر له جواب لفظا ویعود الشرط المذکور بعد
ای اولا اشارة الی قوله بشرط المضی فی فعل الشرط یعنی اذا الغی الشرط وجعل

الجواب للقسم فيشترط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا في تصدر
الكلام بالقسم وقوله جذعة اى جديدة اي بعوده الشرط الاول في الحال يقال فلان
في هذا الامر جذع اذا كان اخذ فيه حديثا فاما غير المستبد من المعرب فهو التوابع
قسم المعرب الى قسمين في اول الكتاب فقال المعرب كلا نوعيه اما ان يمسها الاعراب
على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع وذكر المستبد وشرع في غير المستبد وهو التوابع وهي
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل الاستبداد او التبع لغيرها والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحي
وبلفظ التبع اللغوي يعني ما لا يكون اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسماء
وظاهر هذا اللفظ ان التوابع لا يكون الا ما الذي يمسه الاعراب لا على سبيل الاستقلال
ويخرج عنه الفعل مع انه سيذكر ان التاكيد يجري في الالفاظ كلها فلا يندرج تحت
هذا الحد اذ لا فعل لا اعراب له وكذا الجملة والحروف فلعل المراد ان اصل التوابع ان
يكون في الاسماء وقد ذكر غير الاسماء على سبيل الاستطراد وهي خمسة لان التابع اما
ان يكون مقصودا بالنسبة او لا يكون فان كان فاما ان يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف
او لا فان لم يتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحروف وان لم يكن مقصودا
بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة وان لم يدل
فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا فالاول هو التاكيد والثاني
عطف البيان الاول التاكيد وهو ما يعاد به ذكر الاول غير مقصود خرج بقوله غير
مقصود العطف بالحروف والبدل لان كل واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف
البيان بقوله يعاد به ذكر الاول لان الغرض من التاكيد اعادة الاول اما بلفظ
الاول كزيد زيد او ما هو بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض فيه اعادة
ذكر الاول وكذا الصفة وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق
عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد المعنوي لان عين الاول غير
معاد وان اراد اعادة ما يصدق عليه الاول فعطف البيان والصفة كذلك لانك
اذا قلت جاء ابو حفص عمر وجاء زيد الطويل فالاولان ايضا معادان لانه
ذكر في التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اي التاكيد الاسم بل قد يكون في
غير الاسم على ما سياتي وفائدته اي وفائدة التاكيد التقرير وازالة التجوز

اى

اى تقرير نسبة الفعل الى المتبوع وازالة التجوز فان المتبوع قد يعرض له تجوزان
احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثاني ان يطلق اللفظ على الشيء
ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد يراد به الكل او البعض
واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته وهو حاشيته ونائبه وبالتاكيد
يندفع التجوز اما الاول فيضم لفظ الكل واجمع اليه فانك اذا قلت جاء القوم
كلهم زال توهم تجوز ارادة البعض واما الثاني فانك اذا قلت جاء زيد نفسه زال به
تجوز ارادة من يقوم مقامه فيندرج تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه والشمول
والاعادة اما بلفظ الاول ويسمى صريحا وهو المسمى بالتاكيد اللفظي ويجري في
الالفاظ كلها في الاسم نحو زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب وفي الحروف كان
ان زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاءني زيد جاءني زيد واما بغيره
اي بغير لفظ الاول مما هو بمعناه وهو المسمى بالتاكيد المعنوي ويختص الاسم دون
الفعل باحد هذه الالفاظ اي يختص باحد هذه الالفاظ في الاسم دون الفعل اي
التاكيد المعنوي لا يكون في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي يوكد بها النفس
والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعين وكلا
ومونثه نحو كلتا وكل واجمعون في تاكيد الجمع المذكر واجمع في تاكيد المفرد المذكر
وجمعاء في تاكيد المفرد المونث وجمع في تاكيد الجمع المونث واكتعون وابتعون
وابصعون عطف على كل وهي اي وهذه الثلثة الاخيرة اتباعات لاجمعين لا يجئن
الا على اثره ويسمى غير صريح اي يسمى التاكيد بما هو بمعناه غير صريح ولا يوكد بكلا
الا المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل واجمع اي لا يوكد
بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مما هو معرفة او محدود ايضا
عند الكوفيين نحو رايت القوم كلهم هذا مثال لما يصح افتراقها حسا واشتريت
العبد كله هذا مثال لما يصح افتراقها حكما فان المشتري قد يكون نصف العبد او
ثلثه او ربعه فيصح افتراق هذه الاجزاء في الحكم اذ جاز ان تشتري جزءا دون جزء
ولا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجيء اليه لا حسا
ولا حكما وقوله مما هو معرفة يعني شرط الموكد بالتاكيد المعنوي ان يكون معرفة

على مذهب البصريين وجوز الكوفيون تاكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة البصريين
ان النكرة شايعة فلا تفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان
التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فكل واحد
منهما مناقض صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما
الثاني فلانا لا نسلم ان التاكيد يدل على التعيين لمنافي الشيوع بل يدل على تقرير
النسبة والشمول وكما تقرر النسبة والشمول في المعرفة جاز ان تقرر ايضا في النكرة
فالاولى التمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام الفصحاء التاكيد المعنوي في غير
المعرفة واما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد
رده البصريون بان البيت مجهول قايله لا نعلم انه من الفصحاء او لا وبعد تسليمه فهو
شاذ نادر لعدم اطراده والمظهر لا يوكد بالمضمر لوجهين احدهما ان المظهر مستقل
بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل بنفسه بل قد يحتاج الى سابق يعود اليه كالضمير الغايب
والغرض من التاكيد البيان والتقرير والتاكيد بما هو ارجح عرفا في البيان وهو
المظهر اولى من التاكيد بغيره فامتنعوا من التاكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية
والثاني ان التاكيد فضلة والموكد هو المقصود بالنسبة والمضمر اعرف المعارف
فلا يناسب ان يكون ما هو كالفضلة اعرف مما هو المقصود والمضمر يوكد بهما اي
بالمظهر والمضمر لارتفاع المانع من التاكيد ووجود الفايدة ومن حقه اي ومن
حق المضمر اذا اكد بالمضمر ان لا يوكد من الضماير الا بالمنفصل المرفوع نحو رايتني
انا فان الموكد مضمر منصوب والثاني منفصل مرفوع ومررت بك انت الاول
متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع لئلا يلتبس بالبدل اي لو جوز تاكيد المضمر
بالمنصوب وقيل رايتني اياي التبس بالبدل اذ لا نعلم ان اياي بدل او تاكيد
بخلاف المرفوع المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان
يكون باعراب الاول ولا يشترط في التاكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين اما ان يكونا
منفصلين فيجوز التاكيد فيهما رفعا ونصبا نحو ما قام الا هو هو وما ضربت الا اياك
اياك واما المجرور فليس له منفصل وان كانا متصلين او الثاني منفصلا فلا يمكن
لانه اذا اتصل احدهما تعذر اتصال الاخر فبقي ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا

فقال لا يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا اذ لو كان منفصلا منصوبا
لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما اذا كان الاول
متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يوكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل ولا يجوز بالمنصوب
المنفصل اذ لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون ايضا بدلا على محل الجار والمجرور
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان
اي المضمر الموكد متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب
توسطها اي حقه ان يوسط بينهما اي بين الموكد والموكد ضمير منفصل مرفوع نحو
اضرب انت نفسك وكنا ضربت كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل يعني لو جوز ان   انت نفسك
يوكد المتصل المرفوع بغير توسيط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء من
الفعل والنفس والعين مستقلان لزم تاكيد الجزء بالمستقل وهو النفس والعين لانه   فاستكره هو
توهم تاكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل ونبه بهذه العلة
وهو قوله كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم
يكن الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن في هذه الكراهية اذ لا يكون تاكيدا لما
هو كالجزء اذ الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل في الجزئية وكذا اذا لم يكن مرفوعا
نحو ضربتهم انفسهم او مررت بهم انفسهم فهو جايز اذ ليس فيه كراهة تاكيد ما
هو كالجزء اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن التاكيد
بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاؤا كلهم فان الاول كالجزء
لانه مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلا لم يوجد في سعة الكلام مسندا
اليه الفعل بالاستقلال فلا تقال في السعة جاء كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم
فلم يكن الثاني مستقلا وكان الكراهة تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد
ههنا تلك الكراهة اذ الاول غير مستقل لكونه جزءا والثاني ايضا غير مستقل في
السعة فكانا مشتركين في عدم الاستقلال فالحاصل ان الموكد والموكد اما ان
يكونا مستقلين نحو ضربتهم انفسهم وهو الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثاني   جايز لانه
ايضا مستقل اذ تقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين
في السعة فكانا متشاركين في الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين نحو جاؤني

كلهم وهو جائز ايضا لمشاركتهما في عدم الاستقلال اذ الاول كالجزء والثاني لا
يستقل بنفسه في السمعة كما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا والثاني غير مستقل
نحو ضربتهم كلهم وهو جائز ايضا لان الاول مستقل لكونه منصوبا والثاني غير
مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثاني مستقلا نحو ضربت
نفسك وهو غير جائز لانه تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد وصله فكرهوا
ان يكون الفضلة مستقلا وما هو كالمقصود غير مستقل والثاني من التوابع الصفة
وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا والتابع كالجنس واحترز بقوله يدل
على معنى في متبوعه عن سائر التوابع فان العطف بالحروف ليس الثاني دالا على
معنى في المتبوع وكذا البدل وعطف البيان وكذا التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال
نحو اعجبني زيد علمه داخل في حد الصفة اذ يصدق عليه انه تابع يدل على معنى
في متبوعه ولو قيل في الصفة ما يدل على ذات ومعنى في متبوعه خرج عنه البدل
لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا يرد عليه التاكيد المعنوي نحو جاء القوم كلهم
فان التابع يدل على معنى وهو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقوله مطلقا
احترز به عن الحال نحو رايت زيدا قائما فانه يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا
لان الحال تدل على تقيد العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقيد بها وهذا القيد
كانه مستغنى عنه لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعراب سابقه
ولانه ليس على جهة واحدة ولهذا قالوا انما ذكر دفعا لتوهم متوهم انه داخل في التوابع
تخصيصا له اي للمتبوع في النكرات اي اذا كان المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف
اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم ولا اجمال فيه بحسب الوضع
فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه بحسب
الوضع ايضا معين وان طرا عليه اجمال بحسب الاستعمال والتوضيح باعتبار
اصل الوضع ولا يخفى تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص
الاسم لان الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجيء اي الصفة لمجرد
الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على البارئ تعالى نحو الله الرحمن الرحيم
ولما يضاده من الذم والتحقير نحو زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك

وللتاكيد نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور والمعنى فهو تاكيد واسم الجنس
الجاري على المبهم وصف له على الاعرف لان ما تقدم اي المبهم دال على الذات فتعين
دلالته اي دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اي المعنى يعين حقيقة الذات هذا سوال
وجواب فالسوال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل
على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه
بدل فلا يرد السوال فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما فالثاني يدل على الذات
بل على تعين تلك الذات والتعيين معنى في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه
دال على معنى في متبوعه وهو التعيين ولذا اي ولكون اسم الجنس دالا على ما يعين
الذات لا يوصف المبهم الا بها اي باسماء الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف
بالمصدر اي يصح ان يقع المصدر صفة نحو رجل عدل لانه يدل على معنى في الذات وانما
قيل هو ماول بتاويلات احدها انه بمعنى الفاعل والثاني انه بمعنى ذو عدل والثالث
انه مجاز بمعنى المبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان يكون دالا على ذات ومعنى
والمصدر مجرد المعنى لا دلالة له على ذات وهذا تنبيه على ما ذكرنا وهو انه لو ذكر في
حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد عليه سوال البدل والنكرة
توصف بالجمل الخبرية اي كما تقع الصفة مفردا تقع ايضا جملة وشرط الجملة التي توصف
بها ان تكون خبرية لانه في المعنى كالخبر عن الموصوف فلا يصح بالجمل الانشائية وان
تكون موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة ونحو جاؤوا بمذق هل
رايت الذيب قط متاول ذكر ايرادا لان قوله هل رايت الذيب قط جملة استفهامية
مع انها وقعت صفة للنكرة وهي مذق فاجاب بانه متاول اي بمذق مقول فيه هل رايت
الذيب قط والجملة الاستفهامية في التقدير مقول للقول والقول هو الصفة وهو خبر
لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء شبهه بلون الذيب لان فيه غبرة تضرب
الى السواد وكدورة واوله حتى اذا جن الظلام واختلط ونظيره قول ابي الدرداء
وجدت الناس اخبر تقله لان الجملة وهي قوله اخبر تقله طلبية مع انها وقع مفعولا ثانيا
لوجدت فقد اوقع الطلب موقع خبر المبتدا وتاويله ايضا مثل ذلك اذ التقدير
وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي اذا خبرتهم وجربتهم قليتهم وابغضتهم

ويقولون يبيس مقام الشيخ امرس أمرس اى يبيس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل اذا وقع في احد جانبي البكرة فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته والهمزة للسلب تضرب لمن يُحوجه الامر الى ما لا طاقة له به ونحو ولقد امر على اللئيم يسبني وآخره فمضيت ثمة قلت لا يعني بعد تسليم كون الجملة وصفا نعني يحتمل ان يكون الجملة حالا لا صفة فاما بعد تسليم كونه صفة فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه نعني انما جاز وقوع الجملة وصفا للمعرفة وهو اللئيم لان المعرف بلام الجنس لا يدل على تعين الذات فكانه لا توقيت فيه اي لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب عليهم انه صفة للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه لانه لا يدل على تعين الذات فاجرى مجرى النكرة ووصف بغيره كما يوصف بحال الموصوف نحو جاني رجل عالم يوصف بحال سببه اي بحال متعلقه نحو رجل كثير عدوه الكثرة ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق له والاول اي الصفة بحال الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاءني رجل عالم والرجل العالم والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة تستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول نحو امراة صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح كعلامة وهلباجة والهلباجة الذي جمع كل شر والثاني وهو الوصف بحال السبب وهو المتعلق يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب نحو جاءني رجل كثير عدوه ورايت رجلا كثيرا عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه والرجل الكثير عدوه اومؤنث اي او الا اذا كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر لكون التاء للمبالغة نحو جاءني رجل كثير عدوة وفي الباقي وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليس متابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاز رجل قاعد غلمانه لانه بتقدير يقعد غلمانه وضعف قاعدون اى غلمانه كيقعدون اي لا يجمع الفعل الجمع فاعله الا على لغة اكلوني البراغيث و حسن قعود اذ الصيغة لا تشبه الفعل يعني ان صيغة قاعدون من حيث انه جمع الحق بآخره واو ونون يشبه يقعدون بخلاف قعود فانه جمع تكسير فلا تشبه الفعل اذ ليس للفعل صورة جمع مكسر وانما لم يجوز الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف في

فانه

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه لما اجرى مجرى الموصوف في القسم الاول فوجب ان يطابق الضمير ما رجع اليه فجرى مجرى الموصوف في الامور المذكوره بخلاف ما اذا وصف بحال المتعلق فان الفاعل للصفة ههنا غير الضمير المتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل في ذلك فهو كالفعل بالنسبة الى معموله فكما يجب ان يفرد الفعل اذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف لعامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذا هذا الوصف يذكر ويؤنث باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف لان الصفة انما يحتاج اليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر لا اشتراك فيه لانه انما يذكر بعد تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه فيستغني لغاية وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف ان يكون اخص عن الوصف او مساويا المراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت لان المقصود بالنسبة فلو جعل انقص من الصفة لزم ان يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة ولذا اي لاشتراط كونه اخص او مساويا لا يجوز الوصف بالمعرف باللام الا بمثله نحو الرجل العالم ليكون وصفا بالمساوي او بالمضاف الى مثله نحو الرجل صاحب القوم ليكون وصفا لما هو اخص من الوصف اذ تعريف الموصوف باللام وتعريف الوصف المضاف بالاضافة الى ما فيه اللام فالموصوف اخص وانما لم يوصف بغيرهما لكون الباقي وهو العلم او المبهم اخص منه اي من المعرف باللام فلو وصف بهما لزم ان يكون الصفة اخص واعرف من الموصوف ومن حق الوصف ان يصحب الموصوف اى يذكر موصوفه معه الا اذا ظهر امره اى امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف اما جوازا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما وآخره داود او صنع السوابغ تبع اي المقدير وعليهما درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز انما تبع اسم رجل وهو عطف بيان لصنع يقال رجل صنع اي حاذق وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اى كانك جمل من جمال بني اقيش فحذف الموصوف ولو ذكر لجاز القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير ليفزع ويسرع وجمال بني اقيش وحشية لا يكاد ينتفع بها الشدة

الموصوف

نفارها او وجوبا عطف على جوازا اي او بحذف الموصوف وجوبا بحيث لا تذكر معها
كالفارس والصاحب فلا تقال جاء الرجل الفارس او الصاحب لظهوره والاورق
والاطلس والاورق البعير لونه لون الرماد والاطلس الذيب الاغبر فلا يقال
البعير الاورق ولا الذيب الاطلس الثالث من التوابع البدل وهو المقصود
دون متبوعه خرج بقوله المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون
متبوعه العطف بالحروف فانطبق الحد على البدل ولا ينتقض الاسم بدليل قوله متى
تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم بدل من
تأت بدل الكل وانما قال تاججا وكان القياس تاججت لعوده الى النار لوجوه احدها
ان النار مأولة بالمذكر لانه في معنى الشهاب والثاني انه مشتق رجع الى الحطب والنار
فغلب التذكير والثالث ان الاصل تتاجج فحذف التاء والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم
انقلبت النون الفا في الوقف وهو اي البدل اما بدل الكل ان كان المبدل اي ان
صدق على ماصدق عليه الاول لا ان مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان
مدلول اخاك ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان على ذات واحدة وبدل البعض
ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرها
اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا اي وان لم يكن بينهما ملابسة
اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار ولا يكون اي بدل الغلط في فصيح الكلام
بل يقع في نوع سبق لسانه بان يريد ان تقول مررت بحمار فسبق لسانه وقال
برجل ويسمى بدل الغلط لان سببه غلط وقولهم انه في حكم تنحية المبدل ليس على
ظاهره اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا يجعل حالا موطاة
قال بعضهم المبدل في حكم الطرح اي في كل سلب زيد ثوبه معناه سلب ثوبه فقال
المصنف لا يصح جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا اذ لو كان في حكم الطرح لم يستقم
زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من غلامه فلو كان المبدل في
حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا حالا موطاة وهو غير مستقيم لعدم
الراجع من الخبر الى المبتدا بل غرضهم الايذان بان البدل هو المقصود بالنسبة
وقوله فيمن لا يجعل حالا موطاة يعني لو جعل رجلا صالحا حالا موطاة من الضمير المجرور

في غلامه لخروج عن بحث البدل وعلى هذا اي على انه ليس المبدل في حكم الطرح
لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله انعمت عليهم
اذ لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاولى وجعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم
اذ يكون التقدير صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيخلو الصلة عن العايد
الى الموصول لان العايد المذكور آخرا راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
ويكونان اي البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو رايت
رجلا اخا لك ومختلفتين نحو رايت زيدا اخا لك ورايت اخا لك زيدا ولا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا موصوفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وانما شرط
الوصف لان الثاني هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود
مطلقا فلما وصفت قربت من المعرفة ولا نشترط ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح
يعني اذا ابدل النكرة من المعرفة لا يجب ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو
اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب
ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال بمجرده
لا يدل على الاشتراط ويكونان اي البدل والمبدل ظاهرين كما ذكرنا ومضمرين نحو
زيد رايته اياه ومختلفين كما سياتي ان شاء الله تعالى والظاهر لا يبدل من المضمر بدل
الكل الا من الغايب فلا يقال ضربتني اخاك ولا يقال ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى في التعريف من الظاهر
واما الغايب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال توهم الغير في الغايب فجاز ضربته زيدا
نحو قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم بجر حاتم على
انه بدل من الضمير المجرور في جوده لانه بدل الكل والا اي وان لم يكن بدل الكل
فيجوزان يبدل فيه الظاهر لفقدان المانع لان ما سواه من الابدال يختلفان اي
يختلف مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان
الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال ليس البدل هو المبدل
وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف المدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا
فنقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك

الحمار وضربني الحمار ومنه قول الشاعر وما الفيتني حلمي مضاعا فان حلمي بدل
من الضمير المفعول في الفيتني وهو بدل الاشتمال وفي العبارة نظر اذ كان حقها ان
تقول والانختلفان اي وان لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم ولا
تقال فيه ان احدهما انقص دلالة من الاخر لان ذلك انما يمتنع حيث يكونان مفهومان
واحدا واحدهما انقص من الاخر ولعل العذر في حذف الفاء ان التقدير وان لم يكن
بدل الكل فيكون الشرط ماضيا تقديرا واذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء
الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسالة تقول لا غائب مالي ولا حرم غيبة وخطابا او
حكاية اي تكلما اي ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر في الغيبة.
نحو اشتريته نصفه وفي الخطاب نحو اشتريتك نصفك وفي التكلم اشتريتني نصفي وقوله
تعالى لمن كان يؤمن بالله بدل البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجو الله
واليوم الاخر كما في سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الاخر هذا سوال وجواب فالسوال انه ابدل من كان من
المضمر المخاطب في لكم كما في الاية مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر في بدل
الكل الا من الغائب فاجاب بانه ليس ببدل الكل بل بدل البعض اذ التقدير
لمن كان يرجو الله منكم وهم بعض المخاطبين وقوله ذريني ان حلمك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال اي انما جاز ابدال الظاهر وهو حلمي
من المضمر المتكلم وهو مفعول الفيتني لانه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال
وجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال من المضمر مطلقا كما ذكرنا والعامل
اي في الابدال اذا كان حرف جر جاز تكريره نحو للذين استضعفوا لمن آمن منهم
فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول وهو الجار في البدل وانما اختص
بالحرف دون الفعل لان حرف الجر مختصر فلا يستنكر ان يتكرر وليس كذلك الفعل
هكذا ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان تقال الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور
فلم يتكرر العامل فيه لفظا الرابع من التوابع عطف البيان وهو ما يوضح امر المتبوع
من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف
بالحروف والبدل والتاكيد بقي الصفة لان فيها ايضاحا لامر المتبوع على الجملة

بعني م

اي الظاهر م

اعيد م

يستنكر

فاخرجها بقوله من الدال عليه لا على معنى فيه كانه قال عطف البيان تابع يوضح لامر
المتبوع دال على المتبوع لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع
بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال
للبيان اي الموضح الدال على المتبوع وقد ينفصل عن البدل لفظا في مثل قوله انا ابن
التارك البكري بشر اي فصل عطف البيان عن البدل من حيث المعنى قد مر من
الحد المذكور واما فصله عنه لفظا ففي مثل هذا البيت فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون
المقدر انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف
وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا والوقوع جمع واقع كراكع وركوع ترقبه اي
تنتظر يعني تنتظر موته وقوعا نصب على الحال من الضمير الفاعل في ترقبه اي تنتظر
موته واقع عليه الخامس من التوابع العطف بالحروف وهو المذكور بعد متبوعه
متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل و
لكن ويجعل اي منها اي من حروف العطف وخرج بقوله متوسطا ساير التوابع
فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح زيد و
عمرو واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو
قوله المال بين زيد وعمرو لو كان الواو للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد
وهو غير جائز واما المثال الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه
للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد والافتعال بمعنى التفاعل يقتضي ان يكون
الفاعل متعددا والفاء له اي للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول وحومل على
وسط الدخول فحومل ولو قلت بين الثور والفرس لم يجز هذا ايراد
على قوله ان الفاء للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب
بان المراد بين اجزاء الدخول ووسط الدخول فحومل لان الدخول وحومل
اسما موضعين متسعين لكل واحد منهما اجزاء فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء
ولافادتها الترتيب من غير صلة استعملوها اي الفاء للسببية ورابطة للجزاء
بالشرط حيث لم يكن مرتبطا بذاته فذم العلة وهو قوله لافادتها الترتيب على العلة

فيه م

التفاعل

اجزاء وصوم

وهو استعملوا يعني انما جاز استعمال الفاء للسببية لانها تفيد الترتيب من غير مهلة
لان المسبب مرتب على السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة
لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام فاذا وجد الامران جاز استعمال الفاء
لمحض السببية وكذا يجوز استعمال الفاء رابطة للجزاء بالشرط لان الشرط ايضا سبب
للجزاء فالجزاء مرتب على الشرط من غير مهلة وقيده بقوله حيث لم يكن احترازا
عما اذا وجد الجزم في الجزاء نحو ان تأتني اكرمك فان الجزاء بذاته مرتبط بالشرط
فلا حاجة الى رابط آخر من الفاء بخلاف ما اذا كان الجزاء جملة اسمية فان حرف
الشرط لا تؤثر في الجملة الاسمية بذاته بل احتيج الى رابط آخر وهو الفاء وقوله
وربك فكبر على ومهما يكن من شيء فكبر ربك والا اي وان لم يقدر الشرط
ما جامعت الواو اي ان لم يقدر الشرط يلزم ان يكون الواو داخلا على الفاء ولا
تجامع الواو الفاء ذكر الآية على سبيل الاعتراض وهو ان الفاء لو كانت مفيدة
للترتيب لما جامعها الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير
ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كبر فهو في التقدير متاخر فيكون التقدير
فكبر ربك والواو والفاء لا يتلاقيان فاجاب بان الشرط مقدر بعد الواو والتقدير
ومهما يكن من شيء فكبر ربك وربك مفعول كبر والفاء للجزاء فلم تتلاق الواو
والفاء لتخلل الجملة الشرطية وهو ما يكن من شيء بينهما وكررت اي الفاء في قوله
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي بلا فاء لان عند متعلق
باجزعي فيتلاقى الفاءان وانما كررت الفاء لبعد العهد بالفاء الاول كما كرر الاول القائل
لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها وكان القياس اما بعد خطيبها بدون اني ليكون خطيبها خبر انني المذكور
اولا وانما كرر واعيد اني لبعد العهد بانني السابق وفي قوله تعالى اي وكما كرر
في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة ما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فاعيد لا
تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن ولحوق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة
هي علة منع الحسبان يعني كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم اكتفاء بالمذكور اولا

ولو

ولو اعيد لا عيد بلا فاء وذكر عذر الفاء فقال انما الحق الفاء للتنبيه وهو الاشعار
بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع الحسبان وثم له
اي للجمع مع التراخي وكذا قيل ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران
لتراخي احد المرورين عن الآخر بخلافه اي بخلاف المرور مع الفاء فانهما مرور
واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني من الاول وحتى للغاية و
المعطوف بها جزء من المعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية الشيء طرفه
ومنتهاه فيكون بعضه ثم قسم الجزء فقال اما افضله نحو مات الناس حتى الانبياء
او ادونه نحو استنت الفصال حتى القرعى وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي
ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استن الفرس اي قرع يديه وطرحهما معا والقرعى
جمع قريع كمرضى جمع مريض وهو من قرع بالتحريك وهو بثر ابيض يخرج بالفصال
ودواؤه الملح وما يعلو اللبن كالزبد فاذا لم يجد والملح نتفوا الوبارة ونضحوه
بالماء ثم جروه على السبخة واو واما لاحد الشيئين او الاشياء منهما ويقال انهما
لشك الخبر نحو جاء زيد او عمر بقوله من يشك في الخبر والتخيير والاباحة في الامر
اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير اما ان يكون بين شيئين لا يجوز
الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي يجوز اكل ايهما شاء ولا يجوز اكلهما معا وقد يكون
بين شيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين
اي يجوز لك الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا جمع بينهما وبقوله بالاباحة
التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكونا قسمين والا فالتخيير اعم من الاباحة فلا يجعل
قسيما له ويتوهم انها في النهي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو
اذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن احدهما وهي على اصلها وانما جاز التعميم من جهة
النهي المتضمن للنفي قد يتوهم في الآية ان او ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو
حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم او الكفور ولو اجري على ظاهره لم يكن نهيا الا
عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد
الامرين لا على التعيين انما يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله انما جاز التعميم من جهة
النهي المتضمن للنفي ونفي احد الامرين يكون بنفي كليهما فالنهي في الصورة عن احد

الامرين ولكن يلزمه النهي عن كليهما فهو باق على وضعه وان لزم منه من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدلالة على احدهما شيء وكونه ملزوما للنهي عنهما شيء آخر يلزم الاول ولكنها اي ولكن او بمعناها اي بمعنى الواو في نحو قوله

فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرءين اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق وفي الصحاح بجير واحراق وعفاق اسم رجل اكلته الباهلة في قحط اصابهم يعني ان او بمعنى الواو اذ المعنى بكيت عليهما لا على احدهما ولذلك قال على المرءين والا اي وان لم يكن بمعنى الواو بل كان على وضعه قيل على المرء لا على المرءين وكذا قوله

اثبها الكذ او رزاما خويربين ينقفان الهاما

وقيل خل الطريق واجتنب ارماما ارمام موضع والكذ ورزام اللصين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص قال الاصمعي هو سارق البعران خاصة وانما كان او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل خويربا بل قال خويربين ولو كان على وضعه لم يصح انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم يعد الفارسي اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه ودخول العاطف عليها واجيب بان المقدمة ليست منها اي من العاطفة باتفاق ويشهد لكون الثانية منها اي من العاطفة صحة قيام او مقامها والواو واما جزء منها او لعطفها على المتقدم وفيه نظر استدل ابو علي الفارسي على ان اما ليست من الحروف العاطفة بوجهين احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو جاء اما زيدا وعمرو وحرف العطف لا يتصل بالفعل فلا يقال جاء وزيد والثاني انه يدخل العاطف عليها فيقال واما عمرو فلو كانت عاطفة ما دخل عليها حرف العطف كما لا يقال جاء زيد واو عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق والكلام في الثانية ويشهد لكون الثانية من العاطفة ان او يصح ان تقوم مقامها واو عاطفة قطعا وح لا بد من الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين احدهما ان الواو الداخلة ليست عاطفة بل اما مع الواو وكلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة والثاني ان الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى فقال فيه نظر لانه ح لا يكون اما من حروف العطف كما ذهب اليه الفارسي وايضا لا يدخل حرف العطف على الحرف

والنقف كسر الهامة

لقيل خويربا على التوحيد وعند الخليل انتصاب خويربين على الشتم بمعنى اذم خويربين فلا استدلال فيه ح والماكان الاستدلال حيث انتصب خويربين حالا عنهما فلو كان او على وضعه

المتقدمة

على تقدير صحة عطف الثانية على الاولى والاولى ليست عاطفة فلا تكون الثانية ايضا للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاولى وهو عين مذهب الشيخ ابي علي والفصل بينهما اي بين او واما انك مع اما تبني اول كلامك على الشك للزوم سبقها اي سبق اما بالاولى اي باما الاولى يعني ان اما مذكورة قبل المعطوف فيعلم من اول الكلام الشك ولا يلزم ذلك في او اذ سبقها اي سبق او باما ليس بضربة لازب اي لا يلزم ان يكون او مسبوقة باما فلا يعلم الشك من اول الامر بل جاز ان يقال جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان يذكر اما او لا فيعلم البناء على الشك ويجيء اي اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت لانه يعلم ان المعنى اما ان تكلمني جميلا واما ان لا تكلمني ثم قيل ان لم تكلمني جميلا فاسكت قال في الاستشهاد على انها قد تجيء غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها قال اي الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انها جاءت غير مسبوقة بالاولى وانشد

تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات يعني انه قد استعمل اما من غير سبق اما عليها كما جاء في الشعر ولا تقع في النهي البتة معطوف على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او واما بان لا تقع في النهي فلا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمروا ويقال لا تضرب زيدا او عمروا كما ذكرنا في الاية وهو ولا تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام يليها متصلة اي في حال كونها متصلة احد المستويين والاخر الهمزة اي ويلي المستوي الاخر الهمزة كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم لم يمكن ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة فلم يجز ارايت زيدا ام عمروا لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الاول الاستفهام وكان جوابها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين دون لا او نعم فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو ومعناه ان المطلوب تعيين احدهما فيذكر في الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم لم يجز لانه لا يتحقق معهما التعيين بخلاف او فانك لو قلت ازيد عندك او عمرو فالسوال عن ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله ولذا كانت مختصة بعطف الاسم فيه نظر لان شارح الحرول قال في ام المتصلة

والاولى ليست عاطفة فلا تكون الثانية ايضا عاطفة وهو عين مذهب الشيخ ابي علي

بمعنى او

اما

لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما نحو ازيد عندك ام عمرو ولذا اي ولكونه يليها احد المستويين والاخر الهمزة

وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد فيكون ام متصلة ايضا كقولك اقام زيد ام قعد ولذلك ذكره صاحب المغني في ام المتصلة لا تختص بالاسمين ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى مذهب الكيسانية ابن الحنفية لانه عندهم افضل ولو قال الحسن او الحسين افضل او ابن الحنفية كان الجواب نعم احدهم ولان السؤال باو عن احدهم على الابهام فالجواب ينبغي ان يكون مطابقا للسؤال في الابهام ولو قال الحسن ام الحسين افضل ام ابن الحنفية كان الجواب تعيين احدهم لاجل ام فهذا المثال ايضا مما تفرق به بين او وام بحسب اختلاف الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية كيف رايت زبرا اأقطا او تمرا ام قرشيا صارما هزبرا وانما دخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى ايهما ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينهما وبين قرشي اي احد هذين رايته ام قرشيا وزبرا مكبر الزبير او مفعول من مصدر زبرت الكتاب اي كتبته او زبرت الرجل اذا انتهرته وزجرته او زبرت البير اذا طويته هكذا وقع في نسخ اللباب وهو سهو اذ البيت تكسر به بل الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اقطا ام تمرا ام حضرميا مرا او الحضرمي النصل المجلوب من حضرموت اي اوجدته حلوا او مرا وعلى هذا تنقسم اللفظ والمعنى وهو اي وام منقطعة اي في حال كونها منقطعة وهي قسيم لقوله متصلة اي ام المنقطعة لعطف الجمل وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خشية اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولو لم تذكر لفظ الجملة بل قال ام عمرو لالتبس بام المتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة في الخبر حيث لا التباس اي لا الالتباس نحو انها لابل ام شاء والتقدير بل اهي شاء وانما لم يكن فيه التباس لان شرط المتصلة ان يتقدمها استفهام ويستعمل ام والهمزة للتسوية مجردة عن معنى الاستفهام في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي سواء علي قيامك وقعودك وتمام تقديره مذكور في التقريب والاخفش يستقبح وقوع الجملة الاسمية

هنالك اي حيث استعملا لمجرد التسوية لانه مقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية كان تقديرها بالمصدر ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية كان تقديرها بالمصدر مشتملة على الجامدين فتقديرا لمصدرية يستدعي زيادة تكلف وتعسف فالفعلية اولى والاستقراء يحققه ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم ونظايره اي ونظير سواء في الدلالة على التسوية قوله لا ابالي ولا ادري وليت شعري نحو ليت شعري اقام زيد ام قعد ولا ابالي او لا ادري اقام ام قعد والجملتان معطوفتان احديهما على الاخرى باو في موضع الحال لاضربنه قام او قعد اذ التقدير لاضربنه قايما او قاعدا ولا يصح ام اي لا يصح ان يقال لاضربنه قام ام قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام ولذا قال سيبويه ان قوله ما ابالي انبّ بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب ليس من مواقع ام يعني ان ام وردت في البيت في موقع لتقدم الاستفهام عليه في قوله انب وقوله اي وقول سيبويه ان قوله لست ابالي بعد موت مطرق حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا من مواقع او اي قال سيبويه ان او في البيتين الاخيرين من مواقعه يعني انها جارية على وضعه وذلك لان انب بالحزن تيس وقع مفعولا لابالي فوجب ان يكون ام على موقعه اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالى به لا انه لا يبالي في هذين الحالين بل لا يبالي بهذين ولان انب لا ضمير فيه يعود الى ذي الحال وهو ضمير المتكلم في ابالي فلا يكون حالا واما البيت الثاني فحتوف المنايا مفعول ابالي فيكون اكثرت او اقلت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتملا على ضمير ذي الحال وهو الحتوف وكذا البيت الثالث يصح ان يجعل منه قوله اطال الى آخره حالا لاشتماله على الضمير الراجع الى العلم الذي هو ذو الحال فيظهر ان ام في البيت الاول واقع في موقعه فيصح ان يكون حالا انب التيس اي صاح وهاج اي عيب اللئيم لي بمنزلة صياح التيس حين يصيح عند النزو والحاني اي لامني وقحتني وقوله اذا ما انتهى علمي اي اذا بلغ علمي الى موضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلم سواء كان علمي مطيلا اي متناهيا فيكون اطال بوزن افعل وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو طال ولا ينافي الاستفهام كون الجملة حالا لما ذكرنا من ان الهمزة وام مجردتان لمجرد الاستواء من غير اعتبار الاستفهام

ولذلك لم يكن الجملة بعد ام حالا وان او في البيتين الاخيرين واقع في موقعه

فيه كما قلنا في سوار علي افنت ام فقدت والمعنى تناهت عنده في حال طوله فاملاه
وفي حال تناهيه فقصيره واملى اي امتد في الزمان من الملاوة اي اذا امتد عليه
حينا طويلا تبعه وان تناهى وانقطع افضر ولم تبكهم ولا النفي ما وجب للاول نحو
جاء زيد لا عمرو ويختص بالاسم اي لا تذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
لانه يلتبس بالدعاء وقد جعلت لبيس مرادفا لها اي كلمة لا في قوله انما يجزى الفتى
ليس الجمل اي لا الجمل ويعضده ما روى انما يجزى الفتى غير الجمل وقبله واذا
جوزيت قرضا فاجزه والشعر للبيد من قصيدة والصحيح انه على اصله فيكون الجمل
اسم ليس والخبر محذوف اي ليس الجمل جاريا او يكون في ليس ضمير راجع الى اسم
الفاعل المستفاد من يجزى اي ليس الجازي الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس
وبل للاضراب عن الاول مثبتا كان اي الاول او منفيا وهي بعد الاثبات للغلط
نحو جاءني زيد بل عمرو فمعناه الاضراب عن الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني
اي الاول كان غلطا وبعد النفي يحتمل الغلط ويحتمل اثبات الثاني نحو ما جاءني زيد
بل عمرو فيحتمل ان يقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الاضراب
عن منفي الى منفي آخر فالمنفي الاول كان غلطا ويحتمل ان لا يقدر بعد بل حرف النفي ليكون
الفعل ثابتا للثاني اي بل جاءني عمرو ولكن بتسكين النون في عطف المفردين
نقيضه لا لما انها لا تقع الا بعد النفي بخلاف لا فانها لا تقع الا بعد الايجاب كما ذكرنا
وفي عطف الجملتين نظيره بل في وقوعها بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ فقولك عمرو لم يجئ جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل
لكن فقد عطف بها جملة على جملة وكذا اذا وقع بعد النفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو
قد جاء وما جاءني بكر بل خالد قد جاء قوله بل خالد كان حقه ان تذكر بدل بل
لكن ليكون ذاكرا الثاني لكون لكن واقعا بعد الايجاب وبعد النفي ولعله انما ذكر
بل لانه قد ذكر انها نظيره بل فذكر المثال في بل ليعلم ان لكن كذلك وكان الاولى ان
يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع في النسخ واي للتفسير نحو جاءني اخوك اي
زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد
عند الاكثرين اي من حروف التفسير دون العطف وهو ظاهر وقد عده

بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يشارك ما قبله في الاعراب و
يختلف باختلافه واختلاف اعراب التابع بسبب اختلاف اعراب المتبوع اذا
كان بواسطة حرف يكون عطفا وهو محل النظر واذا عطف على المضمر المرفوع
المتصل اكد بمنفصل نحو اذهب انت وربك وانما اكد بالمنفصل لئلا يكون في الصورة
عطف الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا المعطوف
عليه غير مرفوع متصل نحو ضربتني وزيدا فانه جائز بلا تاكيد لان المنصوب فضلة
وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما اذا عطف على مظهر لان المظهر مستقل بنفسه
وقوله قلت اذا اقبلت وزهر تهادى للضرورة عطف زهر على المرفوع المتصل
في اقبلت من غير تاكيد فاعتذر عنه بانه اختير لضرورة الشعر وكان القياس اذا
اقبلت هي وزهر وآخره كنعاج الملا تعسفن رملا ولا يصح العطف على الضمير المجرور
بدون اعادة الجار فلا يقال مررت بك وزيد لان المجرور كالجزء من الجار ولا
يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين
وكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على المضمر المجرور والجامع عدم استقلال
كل واحد منهما وقراءة حمزة والارحام بالجر ليست بتلك القوية لانه عطف على المضمر
المجرور في تساءلون به من غير اعادة الجار وانما قال ليست بتلك القوية لانه قيل ان
الواو للقسم لا للعطف والمعنى وحق الارحام فلا تتعين هذه القراءة في العطف على
المضمر المجرور ولا يجوز الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه فلا يقال ان
غلام زيد قائم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف على المجرور في حكم
المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور
ولا اعتداد بقراءة من قرأ وهذا النبي بالجر عطفا على ابرهيم فيما قبله وهو ان
اولى الناس بابرهيم للذين اتبعوه وهذا النبي فيكون الفاصل للذين اتبعوه لوجود
الفاصل الاجنبي عن المعطوفين بينهما وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب
له ويمتنع فاذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب ان يوجد الضمير في المعطوف ولذا
اي ولكون حكمه حكمه لم يجز فيها زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في
ذاهب اما اذا قلت ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو فلانه لو جر ذاهب لعطف على

ولا فصل

كان

وبخلاف ما اذا
كان مرفوعا
منفصلا نحو ما
ضرب الا هو و
زيد لان المنفصل
مستقل ليس كالجزء

بالجر

قائم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيخلو الجملة عن الضمير العايد الى
اسم ما وان نصب عطفا على محل بقائم امتنع ايضا للمانع المذكور فيتعين الرفع
على ان يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو ويكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع
منه واما اذا قلت ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه
اما ان يكون على عطف ذاهبا على قائما فيخلو المعطوف عن الضمير واما على اضمار
ما ليكون ذاهبا خبره وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا لان ما حالة التلفظ بها لا تستقدم
منصوبه على مرفوعه فكيف تقدم مع اضماره فتعين رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو
كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وجاز ان تقدر ليس ليكون
المنصوب خبره مقدما على مرفوعه وهو جايز في ليس لانه فعل بخلاف ما فانه
حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قائما فهو ممتنع في ليس ايضا لخلو
المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتضمن الفاء
السببية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير وفي
يطير ضمير يرجع الى الذي وليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد
الذباب فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا اطلقوه وليس بجيد
لانك اذا قلت زارني زيد فاكرمته الفاء فيه للعطف ومع ذلك تتضمن السببية فالسببية لا
ينافي العطف فيرد السوال ايضا بل التحقيق ان يلتزم ويقول انما جاز لانه يتضمن
العايد اذ التقدير فيغضب زيد بسببه او عقيبه فكان الفاء دالا على هذا الارتباط
فجاز لذلك وجاز عطف يفعل اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى
العكس اذ صح وقوع هذا موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان
في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام آخر فيصح عطف
احدهما على الاخر تقول زيد قائم ويقعد وزيد يقعد وقائم لكن ان لم يمنع من وقوع
احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لانه اما ان
يعطف ضاحك على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول السين في
اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على جملة قوله سيحدث وهو ممتنع ايضا
لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا تقول ضاحك ابتداء من غير تقدير

مبتدا

مبتداء ولا ضميمة اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي والاستفهام
او بشرط الاعتماد ككونه صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمبتداء على ما سبق
في بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتداء وضاحك خبر مقدما
قلت لا يصح ذلك لان المفروض انه تقع موقع سيحدث وسيحدث ليس خبرا مقدما
فلا يكون هو ايضا خبرا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيحدث وهو ممتنع
لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويتحدث اذ يصح وقوع يتحدث
موقع ضاحك لانه يكون صفة ايضا للرجل ويصح ان يقال مررت برجل يتحدث و

> اذ لا يجوز عطف يتحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الفاء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث ٥٥

لا يجوز عطفه اي عطف يفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما فيما تشترك بها
اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب اي الماضي من الحال كقوله ام صبي قد
حبا ودارج فانه قد عطف دارج على حبا لكونه مقربا من الحال بقد فكانه فعل
حال عطف عليه اسم فاعل وقبله يا ليتني قد زرت غير حارج ام صبي لبيب و
حارج بالحاء المهملة يعني آثم من الحرج وهو الاثم اي يا ليتني قد زرت غير آثم ام
صبي حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويدرج في مشيته من
درج الصبي قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على العدو والمشي
وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر ان اريد عطف
يفعل او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لورود ذلك في التنزيل نحو ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله ونحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فالاولى ان
يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق
لئلا ينتقض بما ورد في الآية من غير تقريب الماضي بقد وتقول ان لم تقم وتحسن
آتك يعني انه يجوز عطف تحسن على تقم اي ان لم تحسن لصلاحية الجزم ويجوز
عطفه على لم تقم ايضا على تقدير ان تحسن لان لم تقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان
فكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى
وان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم
عليه وتقول ان لا تقم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو حسنت الماضي ولم ترد
الاستيناف وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى خلافا

لكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تفعل لان احسنت يتضمن حكم الشرط عليه
والتقدير وان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان تفعل وتحسن وهو ضعيف
لان انصباب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فما لم يصح عطفه
لا يكون مستقبلا وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم يرد الاستيناف ومعناه
انك ان جعلت احسنت استينافا فلا يكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء فلا منع منه
لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع منه والعطف على العاملين
اي على تقدير العاملين او على معمولي عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند
الفراء اي مطلقا واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب فيهما صح عند
الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واما وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب
البصريين ان حرف العطف ضعيف لا تقوي ان تقوم مقام عاملين مختلفين فانك اذا
قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمروا فقد قام الواو مقام انّ لنصب عمروا و
مقام في لجر الحجرة وحرف واحد لا تقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا
التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو
مقام ما لنصب شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان الاصل ان يصح كما ذكره
المانعون فانما يجوز حيث ورد كما ذكرنا من المثال والتحقيق انه انما لم يجز حيث تقدم
المنصوب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا في الدار وعمروا في الحجرة لان الواو
اذا قام مقام انّ ومقام في فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير
وفي عمروٍ الحجرة بخلاف ما اذا تقدم المجرور وقلت والحجرة لان المجرور حينئذ يلاقي
الواو المقدرة بفي ويليه ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور في المعطوف اما
في المعطوف عليه فلا يشترط لانه ليس فيه هذا المحذور ولكن التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه كان فيهما مطلوبا عندهم فلما وجب تقدّم المجرور في المعطوف قدم في
المعطوف عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما هذه نكتة الفرق وقوله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة لجوازه احتج بعضهم بهذه الاية على جواز العطف
على عاملين مختلفين فان الواو في والنهار قام مقام اقسم لنصب اذا ومقام الباء
لجر النهار وليست الواو في والنهار واو القسم المستانف لنص الخليل وسيبويه على ان

توال

توالي القسمين على مقسم عليه واحد ممنوع فيكون الواو للعطف فقال المصنف هذا
لا ينتهض حجة لهم لما ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به وليس بظرف لفعل
القسم لفساد المعنى يعني انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من المقسم به اي الليل
اي اقسم بالليل وقت غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او يقدر مضاف قبل المقسم
به اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى
هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا باقسم والواو لم يقع الا موقع الباء عطفا للمجرور
على المجرور وكذا الوجهان في والنهار اذا تجلى وينبغي على هذا اذ لو قيل ان اذا
ان يحمل
منصوب باقسم ظرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك
اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا
بفعل القسم بقي القسم على اطلاقه وجعله حالا لا يدفع الفساد بل يزيده اي ذكر بعض
المتاخرين ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه اقسم
بالليل كائنا وقت غشيانه وغرضهم ان اذا ليس ظرفا للاقسم حتى يلزم تقييد القسم
بزمان الغشيان بل المقسم به وهو الليل كائنا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون
القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه
فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه في الليل ويلزم من الحال كون القسم مقيدا
ايضا بحال غشيان الليل كما قلت جئت راكبا فانه يدل على تقييد المجيء بحال الركوب
واما بيان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد آخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان
والاخبار به لا يكون الا عن الحدث لا تقول الليل وقت الغشيان ولقائل ان يقول
جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير
اقسم بكون الليل في زمان غشيانه فالعامل في الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم
ان يكون القسم في ذلك الزمان بل بالكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم
مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار والكون المقدر من كان التامة
لا الناقصة ليكون اذا حالا لا خبرا واعتذار الزمخشري ينقضه قوله والليل اذا
عسعس يعني انه قد ذكر الزمخشري ان الواو في والليل لما استمر حذف الفعل معها
مقام اقسم والباء معا فالواو الناصب له ينصب لنيابته عن الفعل ويجر لنيابته

معمول عامل

عن البار فليس ح من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف على
معمولي عامل واحد وهو الواو لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل على
مختلفين ولا منع منه وهذا في نهاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب انما يستقيم
هذا الجواب لو لم يصرح بالقسم والبار بل قام مقامهما حرف واحد اما اذا صرح
بهما فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن قد ورد مصرحا بهما في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقام الواو مقام عاملين مختلفين مصرحا بهما
فلا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله وينقضه الى آخره ويصح عطف معمولي
عامل واحد فصاعدا اي معمولين واكثر على مثلهما اى على معمولي عامل نحو اعطيت
زيدا درهما وعمروا دينارا على عطف عمروا على زيد ودينارا على درهما واصبح
زيد قائما وبكر قاعدا لارتفاع المانع المذكور وهو كون الحرف قائما مقام عاملين
ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولهما اي دون معمولي الفعل ومثل نحو
اريد ان يضرب زيد ان تضرب عمروا وتهين بكر خالدا فالفعل الثاني بدون
معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله فلا يجوز عطف المعمولين على المعمولين
اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول
المذكورين اولا والاهانة مخصوصة بالفاعل والمذكورين آخرا وانما اشترك
الفعلان في دخولهما تحت الارادة والمعمولان باقيان على حالهما هكذا ذكروه وفيه
نظر لان مقتضى قولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع
الفعل الاول الخ اما ان يعمل الفعل الثاني في المعمولين الاولين او لا يعمل فان عمل
فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل عمل في معموليه كما كان فيلزم الفصل بينه وبين
معموله باجنبي وهو معمولا الفعل الاول وعطف الجملة اى ويجوز عطف الجملة على
مثلها من غير اشتراك في الاعراب يعني ان المراد في عطف الجملة على الجملة
اشتراكهما في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم
تراخي الجملة الثانية على عن الاولى فاذا دخل الواو فاد اجتماع مضموني
الجملتين من غير اشتراك في الاعراب وهذا اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين في
البرهان من ان مجيء حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام

المفعول

لا لمعنى

على الفعل بدون معموله

لا لمعنى عمرو كذلك فانه قد تبين اشتراكهما في معنى الجمعية في الواو وبحصول التراخي
في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل بدون معموله
ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله فعلى الاول يكون عطف مفرد
على مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قائم وعمرو قاعد
يحتمل ان يعطف جملة على جملة ويحتمل ان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف
عمرو على زيد وقاعد على قائم ذكر في اول الكتاب ان لحن المعرب ينحصر
في اقسام اربعة وفرغ من القسمين فشرع في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف
الذي هو عبارة عن العامل فقال القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي او
معنوي فاللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع
فعام لان كل فعل يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من
المفاعيل في المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب و
والتمييز فان الاول لا يكون الا للمتعدي يريد بالعام ان يكون للازم والمتعدي فان ما عدا
المفعول به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول
له ومفعول معه وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد منهما منصوب
سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب له الفعل
المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على الخلاف لان هذه الواو
لا تقتضي المشاركة في الفعل اذ استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة
لانها لم تكن معوجة حتى تستوي فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وقال
الاخفش ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي مصلحة لان الواو وتنصب الاسم
بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها مقام مع كما ينتصب مع من غير واسطة
ويمكن ان يكون اشارة الى المفعول معه قياس عند بعضهم وعند آخرين مقصور
على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه في الضوء واما الحال فظاهر
انه من المنصوب العام اذ الحال قد ينتصب بعد الفعل المتعدي وبعد الفعل اللازم ولقد
صرح به في المفتاح بقوله وهي اي الحال احد المنصوبات العامة والا فعال في نصبها
مستوية الاقدام وفي لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك

جملة

على الاختلاف

فقولك

١٩٠

وانما اخره لانه لم يرد ان تقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات المفعول قوله والحال معطوف على ما من قوله ما عدا المفعول به اي وكالحال ولو قال كالحال سلم عن ذلك الابهام و قد يكون خاصا اى لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي والخبر المنصوب الملحق من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض الافعال كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز بل لكل فعل مبهم وهو اى المتعدي ما جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب متعد الى واحد كضرب والى اثنين إمّا متغايرين بمعنى انه ليس بين المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الآخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الآخر وهو سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت لمنامها اى بمعنى حسبت وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتي وعلمت ورأيت ووجدت اذا تعلقت بشئ على صفة احترازا عما اذا تعلقت بذات الشئ كما سيأتي يدخل على الجملة من المبتدا والخبر فينصبهما على المفعولية هذا اذا تعلقت بالشئ على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض اي لم يقتض المفعول الثاني وهو ظاهر ويختص اى افعال القلوب بجواز الالغاء متوسطة نحو زيد علمت قائم ومتاخرة نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في الاصل مبتدا وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا القى يستقلان كلاما و قد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وكذا قوله اني وجدت منك ملاك الشيمة الادب والجمهور على انه لا يجوز الالغاء في التقديم واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشان للضرورة والاصل وما اخاله واني وجدته والتعليق عطف على الالغاء اي ويختص افعال القلوب بجواز التعليق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وهمزة الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو وحرف النفي وهمزة الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها

علمت صح

اي لان لها صدر الكلام صح

وحرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق صح

والفرق

والفرق بين الالغاء والتعليق مع كون الافعال في الحالين غير عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي كما في الصور المذكورة واما في الالغاء فيمكن ان ينصب الجزآن على المفعولية في التوسط والتاخر مع الالغاء واما في التعليق فاحتمالا يمكن ان ينصب الجزآن لا لفظا ولا معنى وايضا في صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالتاويل فمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو علمت جواب هذا الاستفهام واما في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضعين يعني هل و الهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقال في جواب الاستفهام بام والهمزة احد المستويين وكأنه قيل علمت احدهما معينا بخلاف هل وان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا او نعم واجيب بان لا ونعم في تقدير جملة اي نعم قام زيد او لا قام زيد ولولا كذلك لم يستقيم ان يكونا كلاما فالجواب جملة من محكوم به ومحكوم عليه وهو المصحح للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين عطف على جواز الالغاء اي ويختص افعال القلوب بامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قائم يعني ان ان وما بعده بتقدير مصدر فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكوران اذ معنى علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد وان اختلفا في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم انى ذلك الا مع قرينة يكونان اي المفعولان معها اى مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز عندهم ابتداء علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان ذاك احد مفعولي ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو انا لا نسلم ان ذاك مفعول به بل هو اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك والفرق ان الجملة اي في قلت ذاك هي القول بعينه وجازت الجملة من ضرورة الخصوص فاذا عدل عنه جاز

وحينئذ لا الغاء صح

فكانه صح

ثم تأمل صح

جار المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا ظننت هذا التوهم اشارة الى مذهب الفرا فانه
قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا قيل ظننت زيدا قايما قلت ظننت ذاك فهو اشارة
الى المفعولين فاذا قيل ظننت زيدا قايما قلنا لانه يجوز ان يشار به الى اكثر من واحد
كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين المسنين ولان قولهم اثبات زيدا ذاك وقلت
لو يرد ذاك الاشارة فيهما الى الجملة وهو ضعيف اما الاول فلان بين يقتضي متعددا
فيجوز ان يشار به بذاك الى متعدد والنزاع في الاشارة الى الجملة لا الى متعدد واما
الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد اثبات وقلت عبارة عن نفس النبا وعن نفس القول
لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص النبا و القول الجملة بمعنى المصدر
لا نهاية له وقوله مجاز ان يشار به بذاك الى المصدر بخلاف ظننت فانه يتعلق بذات
وصفه ولا يصح الاشارة بذاك اليهما وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة كلام
الشيخ ابن الحاجب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة قوله ونبا حقيقة بل هي مقولة
لا قول ومنبا بها لا نبا وان اريد انها قول مجازا فيصح ان يقال المفعولان ظن ايضا
بمعنى المفعول لان الجملة ظن بمعنى مظنونه فالقول والنبا والظن لا يصدق حقيقة
على الجملة ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننته اذا جعلته موضع
ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان والبا
بمعنى في فكانك قلت ظننت فيه ووجه التوهم انه في معنى ظننت به خيرا فتوهم ان
خيرا احد المفعولين والاخر به فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد المفعولين
وهو غير لازم لجواز ان يكون خيرا مصدرا اي ظن خير والمفعولان محذوفان وبه
ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار وان جعلت البا مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب
ان يقال ظننت به قايما ونحوه اي ظننته قايما والجمع عطف على امتناع الاقتصار اي وتختص
افعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل و
والمفعول كلاهما لمتكلم او مخاطب او غايب نحو علمتني منطلقا في المتكلمين ورايتك فعلت
كذا في المخاطبين وراه عظيما في الغايبين وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب
في الجمع بين الضميرين لواحد فقد ثم عدمت فيقال فقدتني وعدمتني ايضا قال
الشاعر لقد كان في ضربين هي عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح اي كان لي بعد وسعة

عن نكاح الضربين وعما الاقي منهما من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض ومتزحزح
اسم كان ولي خبره وانما جوز فيهما لانهما نقيضا وجدت وقد يحمل النقيض على النقيض
ولا يقال ضربتني ولكن ضربت نفسي وانما اختص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين
لان تعلقها في الحقيقة بالثاني من المفعولين لا بالاول فكان الاول غير موجود لانك
اذا قلت ظننت زيدا قايما فالمظنون هو القيام لا زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه
في الحقيقة بالضميرين اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيا واحدا فيمتنع الا
بتاويل ولان تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقها بغيره والامر في غيرها
من الافعال تعلقها بغيره فلو جمعوا بينهما في نحو ضربتني لسبق التوهم الى تغايرهما نظرا
الى الامر الاغلب فابدلوا الفعل المفعول بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت نفسي
ايذانا بالعدول عن الامر ونزولها منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم
يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ظننت مذهب بني سليم اجرا القول مجرى
الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا من غير شرط وهو معنى
قوله اجمع فيقولون قلت زيدا منطلقا لشبهه بالظن لكون القول طريقا موصلا
الى العلم كالظن ولدخوله على المبتدا والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب اخر
منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن باربع شرايط الاستفهام والخطاب
والاستقبال وان لا يفصل بين الاستفهام والفعل باجنبي غير الظروف وقد اجتمع الشرايط
في قول الشاعر اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الاخر
علام يقول الرمح يثقل ساعدي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت والمنقول ان مذهب
اجرا القول مجرى الظن في الاستفهام وفي غيره ولفظ الكتاب خصصه بالاستفهام
فلعله سقط من قلم الناسخ وكان الاصل في الاستفهام وفي غيره ولفظ المفصل يدل على
ان بني سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام فيما قبل ذلك في مذهب الجمهور
وما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر اتخذت و
صيرت وما تضمن معناه اي معنى التصيير كجعلت وتركت في مثل قوله فقد تركتك
ذا مال وذا نشب وقوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وجعل ضرب المثل منها
اي مما يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر ونحو ضربت كذا

وفي غيره مثل ظننت اذ لم يخصصه بالاستفهام بل ذكر الاختصاص في الاستفهام

مثلا اى جعلته واتخذته مثلا والى ثلثة عطف على قوله والى اثنين اى ومتعدا الى ثلثة
نحو اعلمت واريت زيدا عمروا فاضلا وما اجرى مجراهما من انبأت ونبأت واخبرت و
خبرت وحدثت مجرى اعلمت فى اقتضائها ثلثة مفاعيل ويتعدى اللازم الى واحد
والمتعدى الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل او فعّل او فاعل او استفعل و
بحرف جر يعنى ان الفعل اللازم قد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا
نحو اذهبته هذا مثال اللازم الذى عُدِّيَ بالهمزة الى واحد واحفرته بيرا هذا
مثال لما كان يتعدى الى واحد ويتعدى بالهمزة الى اثنين وفرحته وحرّفته زيدا
مثالان للتعدية فى اللازم وفى المتعدى الى واحد بتثقيل الحشو وكارمته ونازعته
الشئ مثالان للتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاول فى اللازم والثانى فى المتعدى
واستكرهته واستكتبته الكتاب مثالان فى النقل ايضا بسين الطلب وذهبت به
وجزت به زيدا مثالان ايضا على الترتيب فى النقل بحرف الجر والمتعدى الى
اثنين يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها نحو اعلمت واريت واجاز الاخفش احلت
وازعمت واحسبت واظننت لتكون متعدية الى ثلثة بالهمزة كاعلمت واما الثانى
من المنصوبات نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهى كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس
والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد وانما سميت ناقصة لوجهين
احدهما لا تدل الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد قائما لم يرد به كون
زيد فى الزمان الماضى ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول
عليه فى الافعال هى مصادرها كما فى قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصلة
فى الماضى لا مصادر انفسها فمقتضى هذا ان يكون فعلا لوجود دلايل الافعال وخواصها
فيها كدخول قد والسين وكونها على صيغة الماضى والمضارع والامر ولحوق الضماير
بها ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الخواص وسميت ناقصة
لعدم استقلالها بجدتها والثانى انها لا تستقل بمرفوعها كلاما بل تحتاج الى خبر يتم
به كلاما فكانت ناقصة وفتئ بمعنى زال فى اللغة ولا يستعمل الا مع النفى وفيه لغتان
فتئ وفتأ بكسر الهمزة فيهما والمضارع تفتؤ بالفتح والهمزة فيهما جميعا وانما

واحد بالنقل وحرف الجر والفعل المتعدى الى الواحد يتعدى الى صح

انه

اصلا لعدم دلالتها على الحدث وهو مصدر ذكر الفعل لكن انما سمى الى فعلا صح

الحق بها اما الحق لاقتضاء معناها ايضا الموضوع كما فى كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا و
راح وآض وكذا جاء فى نحو ما جاءت حاجتك اى اى شئ كانت حاجتك او ما جاءت
على حاجتك استفهاما ونفيا وكذا قعد كما تقال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
تدخل دخول افعال القلوب على المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثانى لانها
مشابهة للافعال كما ذكرنا فاعملت عملها ومرفوعه شبه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول
ونقصانها اى نقصان هذه الافعال انها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرنا
وهما اى المرفوع والمنصوب على شرايطهما فى باب الابتداء يعنى شروط ان يكون المبتداء
معرفة والخبر نكرة فى الاغلب واذا كان الخبر جملة فيكون مشتملة على الضمير الراجع
الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها تكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وذهب بعض
المتقين الى هذه الصفة ان بناء الكلام على بعضها من غير دخولها على المبتداء والخبر
سايغ يعنى انشاء بعضها من غير اعتبار شرايط المبتداء والخبر فى الجزئين بدليل
قوله ولا يك موقف منك الوداعا واوله قفى قبل التفرق يا ضباعا وليس المجهول
اى وزعم بعض المتقين انه ليس المجهول على الضرورة بل حقه ان يكون على هذا
الوجه الذى ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما فى هذا البيت اذ لا يتم
المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما لم يؤدّ انه لم يرض ان يكون ما سوى
ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤد ان الوداع فذكره اليه حتى صار نصب عينيه
ولو عرّف الاول ونكّر الثانى لجمع الجهتين اى القبحتين وبيانه ان المرفوع و
المنصوب فى البيت اما ان يكونا معرفتين او منكرين او يكون الاول معرفا والثانى
منكرا او بالعكس ويدعى هذا القايل ان العكس هو الذى يفيد المعنى المقصود دون
الاقسام الباقية اما لو عرفهما فلا يؤدى المعنى المقصود لان اللام يكون للعهد فى الموقف
فيكون المعنى ولا يك هذا الموقف المعهود وداعا اى موقف وداع فقد نفى ان
يكون هذا الموقف بالخصوص موقف وداع ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف
موقف فيه وداع بل فيه توجيه ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع
وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا لا ان لا يكون
هذا الموقف موقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت به

المتقين صح

تقدير صح

ام امراة

فايدة تعريف الوداع لانه لو عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكر فاتت هذا المعنى
واما لو عرف الاول ونكر الثاني لجمع المعنيين احدهما تخصيص كون ما سوى هذا
الموقف المعين موقف وداع والثاني فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع
والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون
النفي لابد ان تقول ما موقف منك الوداع نعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل يجوز
ان يكون للجنس فيودي ما يودى به المنكر اي لا يكن جنس الموقف كل موقف
وداع وهو معنى المنكر لان نفي الجنس في قوة نفي المنكر باعتبار العموم وايضا لا نسلم
ان تعريف الوداع يفيد المقصود دون تنكيره لانه مبني ايضا على ان اللام دون
في الوداع للعهد الى الشيء المكره عنده بل جاز ايضا ان يكون للجنس اي لا يكن موقف
موقف وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع الـ... ان سلم الوجه الثالث عن جهتي
القبح فكان صحيحا الا دفع له ثم بعد تسليم جميع ما ذكره لا نسلم ان ذلك المعنى المقصود مستفاد
من ايراد كان منهيا بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفي على موقف وداع بان تقول
ما موقف منك الوداع على ان يكونا مبتدا وخبرا لحقه ان يكون المبتدا نكرة والخبر
معرفة بعين ما ذكرته من الدليل مع ان هذا القايل خصص الجواز بعد دخول كان
منهيا على اسم نكرة وخبر معرفة ويلزم من دليله ان يذكر المبتدا والخبر بعد النفي على
خلاف وضعهما بان يجعل المبتدا نكرة والخبر معرفة ولا قايل به على ان المقصود ان
لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب هذا جواب آخر اي المقصود
في البيت ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منها اي يكون الوداع اسما
والموافق خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما في قول الآخر يكون مزاجها
عسل وماء اذ الاصل رفع مزاجها على ان يكون اسما ونصب عسلا وماء ليكون خبرا
فقلب والغرض الاستشهاد على وجوه القلب في الكلام عند امن اللبس وجعل ... له
قوله اي قول الشاعر القطامي كان امك ام حمار منه اي من القلب لان الاصل كان
امك ظبيا ام حمارا ليكون المعرفة اسما والنكرة خبرا الا انه قلب من جهة المعنى فقط و
الا فالاسم والخبر معرفتان بمعنى انه ليس بقلب على الحقيقة كما في البيت السابق لان
الاسم ههنا هو الضمير المستكن في كان والخبر امك وهما معرفتان بخلاف البيت الاول

فان مزاجها معرفة وعسل وماء نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصلي
اكان امك ظبيا ام حمارا وقد زعم بعض الناس انه مثل البيت الاول بان الضمير
العايد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بان الضمير معرفة سواء عاد
الى نكرة او معرفة بدليل انك اذا قلت جاء رجل وهو مكرم فيصلح ان يكون مبتدا
وان عاد الى نكرة وكذلك يصلح ان يكون ذا الحال ايضا وقرر وجه القلب بوجه آخر
وهو ان الاستفهام يطلب الفعل ظاهرا فالتقدير اكان ظبي امك فكان المذكور
مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان التقدير
اكان ظبي لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة ان تلي احد المستويين الهمزة والآخر ام
فان قولك اضربت زيدا ام عمروا ليست فيه ام متصلة واذا قدر كان لم يل احد المستويين
الهمزة والاخرام واجيب بان المحذوف بشرط المفسر ملتزم الحذف فهو في حكم المعدوم
فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان بني دارم وبني نهشل يقولون قايم
كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير الاول اي فهو نظير البيت الاول يعني ان قايما اسم
كان قد تقدم عليه في لغة هولاء اذ لا يصح ان يكون مبتدا لعدم المصحح فكذا ظبي اسم
كان مقدما عليه على لغة هولاء فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اي وان
لم يكن قلبا من جهة المعنى فقط بل كان قلبا من حيث الصورة لم يستقم لان الاسم والخبر
معرفتان وانما يكون قلبا في الصورة حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة فقوله فالاسم
والخبر معرفتان ليس جزاء على الحقيقة للشرط المقدر في والا فان الجزاء في الحقيقة هو
قولنا لم يستقم والمذكور عليه الجزاء تقام مقام الجزاء وعليه قوله تعالى من كان عدوا
لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا فحذف الجزاء واقيم سببه مقامه و
نظير هذا كثير في القرآن وفي غيره ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة يختلف
فكان لثبوت خبرها ماضيا دايما نحو كان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد
ضاربا والكاينة بمعنى حدث نحو كان التامة والزايدة في نحو على كان المسومة العراب
والمعنى على المسومة العراب ليستا من الباب اي ليست التامة ولا الزايدة من
باب الافعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها فانك اذا قلت كان
زيد قايم اي كان الشان فهي بعينه كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان والخبر

لجبريل لم يكن محقا لانه نزل الكتاب على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا لكن لا يكون عدوا

مابعده لكنه خص بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو احد قسمي الناقصة
اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا وقد يكون جملة وقيل اى كان في قولهم قد
كانت فراخا بيوضها بمعنى صار واو لتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
والتيها المفازة التي لا يهتدى فيها فعلا من التيه والقفر المكان الخالي يصف المطي
بسرعة السير فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت افراخا فهي تمشي بسرعة الى
افراخها وقيده بقطا الحزن لئلا يسوغ فيه الا رجل لو كانت الارض نحوه ومعنى
كانت صارت لان البيوض صارت فراخا لا انها كانت فراخا ومعنى قوله قيل ان
النحاة قالوا هذا لانه قول بعضهم خاصة وصار للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى
الغنى بمعنى خبر قد يكون اسما وقد يكون جارا ومجرورا واصبح وامسى واضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى والظلول والبيتوتة او بمعنى صار كما يقال اصبح او امسى زيد اميرا بمعنى
صار والثلثة الاول في افادتها الدخول في الاوقات ليس من الباب فانك اذا قلت
اصبحنا اى دخلنا في الصباح واضحينا وامسينا اى دخلنا في الضحى والمساء من غير
تقدير العامل على صفة لم يكن من الافعال الناقصة وقد يوجد في بعض النسخ
وكذا الاخيران نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا اى ظل وبات بهذا
المعنى الذي لا يقتضي الفاعل على صفة لا يكونان من باب الافعال الناقصة ايضا
وهو ظاهر وما فتئ اولها الحرف النافي وهو ما زال وما برح وما انفك وما فتئ
موضوعة لاستمرار الفعل على بفاعله في زمانه اى في ذلك زمان الفعل وقت قبوله فانك
اذا قلت ما زال زيد اميرا فمعناه انه استمر امارته من الوقت الذي قبلها و
لدخول النفي فيها على النفي تجري مجرى الاثبات اى نفي النفي اثبات ومن ثم اى
ومن اجل جريه مجرى الاثبات لم يجز ما زال زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا
يكون في المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما وهو ممتنع وخطّئ ذو الرمة في قوله
حراجيج لا تنفك الا مناخة وآخره على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فان ظاهره
استعمال المفرغ في الاثبات ولا اعتذار بجعله حالا اى بجعل حالا وعلى الخسف خبر
ضعيف يعني ان بعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطا بان قال التقدير لا تنفك

انهام
مناخة م

على الخسف في حال من الاحوال الا في حال كونها مناخة يعني يجري على الحراجيج الخسف
والجوع في الاحال كونها مناخة وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء
المفرغ قلما يجئ في الاثبات ويقدر المستثنى منه بعده معناه ان الاستثناء المفرغ في
الاثبات قليل قوله الا مناخة مستثنى عن الاحوال للضمير المستتر في على الخسف اى ما
تنفك مهانة مظلومة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة وذلك غير معهود في الاستثناء
المفرغ فان اعم العام في الاستثناء المفرغ يقدر قبله لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت
الا راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا في حال الركوب وكذا حيث جاز في
الاثبات نحو قرأت الا يوم كذا التقدير قرأت في جميع الايام الا يوم كذا فالمستثنى منه
يقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقدير التمام في تنفك احسن منه اى من هذا الاعتذار ومعنى
التمام اى معنى تنفك تنفصل اي ما تنفصل عن اماكنها الا مناخة على الخسف مجراة عليه
وتنفك على هذا المعنى من الافعال التامة فيكون معناه تاما ويسلم الشاعر عن التخطية
لان التخطية انما كانت لان تنفك في البيت من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثمة افتقر الى ان تشفع بكلام لانه ظرف نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوسه ويقدر زمان محذوف من هذا المصدر
نحو آتيك طلوع الشمس اي زمان طلوعها فمعناه اجلس مدة دوام جلوسه فيكون
ظرفا فلا بد له من متعلق فلا يقال ابتداء ما دام زيد جالسا بل شرطه ان يشفع ويقرن
بكلام يتعلق هذا الظرف به وانما ذكر هذه لانه قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح
في صحة الابتداء بها ففرق بينهما لان ما فيها للنفي فجاز الابتداء بها وما في ما دام مقدر بالظرف
فلا يبتدا به الا بعد متعلقه وليس لنفي مضمون الجملة في الاعرف وقيل مطلقا اختلف في
ليس انه لنفي الحال او للنفي المطلق فمن خصصه بنفي الحال قال لانه يقال ليس زيد قائما
ويريدون به نفي القيام في زمن الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير
اختصاص بالحال محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم ينف
عنهم صرف العذاب في الحال فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه ابدا ولانه
يقال ليس زيد قائما الآن او غدا فيعلم انه للنفي المطلق والبواقي وهو ما الحق
بها من نحو آض وعاد الى آخره ما ذكرنا او لا بمعنى صار يقال غدا زيد اميرا اي صار قال

ويعده تسلي انما يأتي اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا وههنا يقدر بعده لان م
وتقرير كونه ظرفا ان ما في مادام مصدرية والمقدر اجلس دوام جلوسه م
الحال على م
الجملة م
اياهم م

فدارت رحاهم بعدما ساتهم فعادوا كان لم يكونوا رميما اي صاروا رميما كان لم يوجدوا
وقال من عذرتم عليه بعد ما تم ظلمهم ها يتصل وعن قيض يبتدا مجهل اي انصرف الغطاة
من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل في غير معنى صار
فانه يختص بوقت الغداة تقول غدا زيد قايما اي ذهب بالغداة فمعنى غدت صارت
اذا لا يريد انصرف وانتقلت في وقت الغداة فقط والخبر يتقدم العامل الا فيما اوله
ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام شرع في بحث تقديم اخبارها على اسمها وعلى
انفسها فقال بكل ما ليس في اوله ما من الافعال الناقصة يتقدم الخبر على نفس العامل
تقول قايما كان زيد لانه مشبه بالمفعول والمفعول يتقدم الفعل واستثنى ما اوله ما
فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي اوله ما لانها اما ان تكون للنفي كما زال وما برح وما فتى
او للمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان للنفي صدر الكلام واما
المصدرية فلا يتقدم عليها ايضا لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر وكذا ما
في معنى المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدرية وقال يجوز ان يتقدم الخبر على ما
في اوله ما النافية لانه لنفي النفي ونفي النفي اثبات فما زال بمعنى كان فيتقدم عليه كما
يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا محترمة ولذلك لا يقال الطعام ما اكل زيد
وان كان ما اكل بمعنى ترك اعتبارا لصورة النفي ووافق في ما دام لان معمول المصدر
لا يتقدم عنده ايضا على المصدر وفي ليس اختلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبره عليه ايضا
لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة ولانه ملحق بما فيه امتناع تقديم
الخبر عليه وجوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم
معمول مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلما تقدم معمول الخبر جاز تقديم الخبر ايضا
وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم اي ويتقدم الخبر الاسم
في الجميع اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم تكن فتنتهم الا ان قالوا بنصب فتنتهم وكذا
قوله ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وهو كثير اما اذا منع مانع لم يجز التقديم
كما اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر جميعا وانتفت القرينة بان يكون اعرابهما
تقديريا او كانا مبنيين نحو كان هذا ذاك ونحو كان موسى مجتبى ونظايره كما ذكرنا
في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتاخيره لغوا نحو زيد

بالمستقر

بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وباللغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لم يختل
الكلام بحذفه ووجه استحسانه ذلك ان المستقر يحتاج اليه فكان في تقديمه اشعار من
الابتداء بانه خبر لا فضلة واما اللغو فوجه استحسان تاخيره الايذان بانه لغو لا خبر
ومثال المستقر ما كان في الدار احد خير منك ومثال اللغو ما كان احد خيرا منك في الدار
وفي نحو كفوا احد اخر الاسم ابقاء على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق ببحث تقديم الظرف
بل يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فانه جائز وقد انضم اليه في المثال المحقق
وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقدم اللغو في القراءة المعتد بها للاهتمام بشانه حيث
كان مضيا لما سيقت له الاية هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان له ظرف لغو لانه
فضلة وكان حقه ان يوخر كما نص عليه سيبويه فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا للاهتمام
بشانه اذ الاية انما سيقت لنفي المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من
هذا الظرف فكان التقديم اهم ويتصل بهذه الافعال اي بالافعال الناقصة الافعال
المقاربة وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا تتم بالمرفوع ككان

لا يتم م

هذا علة كونها متصلة ومتابعة للافعال الناقصة اي كما انها لا تتم الا بالمرفوع بل
يتوقف على الجزء الاخر وهو المنصوب فكذا هذه الافعال وانما لم يقل لاشتراكهما في الدخول
على المبتدا والخبر لان عسى في الاستعمال غير داخل على المبتدا والخبر لانه يقال عسى ان
يخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك عسى زيد ان يخرج فليس داخلا على المبتدا و
الخبر وكذا ما يستعمل من البواقي استعمال عسى فلو علله بذلك لم يطرد في الجميع بل
المشترك بين الجميع ما ذكره وهو انه لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى في احد استعماليه
تم بالمرفوع نحو عسى ان يخرج زيد في الخبر بينها اي بين الافعال المقاربة تفاوت اذ
قد يستعمل مع على بعضها اي دون البعض مخبر عسى ياتي فعلا مضارعا مع ان نحو عسى
زيد ان يخرج لما كان للتوقع اي الذي هو علم الاستقبال تقوية لمقتضاه بما يقوم السين
مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال في قوله عسى طي من
طي بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح بحبي عسى طي ان تطفى كان القتال الذي
اشار اليه في البيت بين بطنين من قبيلة طي اي ستشتفي البطن المغلوب في القتال
من البطن الآخر بعد هذه الوقعة او الحروب وخبر كاد بدونها اي بدون ان

لان عسى م في المستقبل الزم م

لان معناه دنو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب يعني ان دنوها قد حصل
والتزم في خبرها ان يكون فعلا حالا تقريرا لما يقتضيه معناه من مقاربة الحصول و
نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا شاذ اما الاول فلاستعمال كاد مع كون الخبر ايضا
ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مَثَل واصله ما نقل عن الزباء حين قالت لقومها
عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكب بالاحمال الطريق المنهج واخذ
على الغوير والغوير اسم ماء معروف لكلب قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار
عليهم فهلكوا او اتاهم عدو فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر و
الابؤس جمع بؤس اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشرور وكانت
صادقة والثاني من ابيات الحماسة وهو فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر وقدم ذكره ويروى ولم اك آيبا ولا استشهاد فيه وتصرف عسى تارة على
نحو رمى واخرى على نحو لعل اي يستعمل عسى تاما مع ما يتصل به على وجهين احدهما ان
يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا عست عستا عسين وكذا عسيت عسيتما
عسيتم الى آخره كما تقال رمى رميا رموا الى آخره والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضماير
فيقال عساك عساكما الى عساكن كما تقال لعلك لعلكما وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها
فيستغنى عن الخبر من التصريف نحو عسى ان يخرج زيد هذا استعمال اخر لعسى وهو ان
يجعل فاعل ان مع الفعل فلفظ عسى باق على افراده اذ ليس فيه ضمير فلا تصرف بل فاعله
مظهر وهو ان مع خبره فيقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج الى خبر
ويتقارضان اي ويتقارض عسى وكاد ثبوت ان وحذفها نحو قوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فاستعمل كاد استعمال عسى في ادخال ان على خبره واوله رسم عفا من
بعد ما قد انمحى ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هذا
مثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان من خبره واوشك يستعمل استعمال عسى
في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد اي يستعمل
اوشك استعمال كاد اخرى اي تارة اخرى فيقال اوشك زيد يجيء كما تقال كاد زيد
يجيء والبواقي وهي جعل واخذ وطفق يستعمل استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل
الاخذ والشروع فيه فيقتضي ان يكون خبرها حالا كما في كاد فلذلك لم يستعمل ان في اخبارها

[هامش: ان]

نحو

نحو طفق او اخذ او جعل زيد يتكلم اي قرب زيد من ان ياخذ ويشرع في
التكلم لكون عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجا وكاد لمقاربته على سبيل الحصول
جعل ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وانما قال اصلا
لانه قد يستعمل كل واحد استعمال الاخر على سبيل المقارضة ولكن الاصل في كل
واحد منهما ما ذكره واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح ومعناه
نفي ما دخل عليه اذ حاله في الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفي على
فعل افاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات اي لاثبات الفعل الذي دخل عليه
كاد في الماضي وفي المستقبل اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد
انهم قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء خطؤوا ذا الرمة في قوله لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وهو ان المعنى انه ان رسيس الهوى يبرح
ويزول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على
المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطيتهم وجه وقيل يكون
في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا
كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح اذا المعنى وما يبرح حبها من قلبي فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل
الاول تمسك بتخطية الشعراء ذا الرمة والجواب انه نفي مقاربة الذبح وحصول الذبح
بعدا اي بعد ان نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يوجد من لفظ كادوا بل من لفظ
ذبحوها هذا جواب عن القولين المذكورين بانا لا نسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد
الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس
ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فلان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا للاطناب
في السؤالات ولما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وهذا التعنت دليل
على انهم كادوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يترتب
عليه الفعل وقد لا يترتب وهو معنى قوله وحصول الذبح بعد لا ينافيها واما اثبات
الذبح فماخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها واما البيت فلذلك كان معناه ان
حبها لم يقارب ان يزول فضلا من ان يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فانكر ذا الرمة

[هامش: انه يؤدي الى م / اذا المعنى م / الشعراء ذا الرمة / طناب]

ماكاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من مايسافر زيد اي لم يسافر ولم تقرب من ان يسافر
ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطية الشعراء اياه واما الحروف فيعمل الرفع والنصب
والجر والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة اما
عاملة في الاسماء او في الافعال والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عاملة
عملين والاولى اي العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة
عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة
فهذه سبعة انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملة في الاسماء عملا
واحدا وهو الجر والثالث ما يكون عاملة عملا واحدا وهو النصب والرابع ما
يكون عاملة في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة في الاسماء نصبا
ثم رفعا والسادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا والسابع ما يكون عاملة في الفعل
جزما فالاول الجارة وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون الحرف عاملا عملا واحدا
وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة على ان تفضي معاني الافعال الى
الاسماء اي على ان توصل معاني الافعال الى الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا
يصل معنى المرور بزيد الا بواسطة الباء التي هي للتعدية فمنها اي فمن حروف
الجارة من للابتداء الغاية في المكان نحو سرت من البصرة ونحو وان حديثا منك لو
تعلمينه جنى النحل في البان عوذ مطافل ونحو من اول يوم مستعار اي اصل وضع
من ان يكون للابتداء في المكان وقد ورد في البيت وفي الاية على خلاف اصله
اما البيت فلانه قال منك وادخل من على المخاطبة فقد استعمل من في غير المكان
وكذا في الاية وهو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم
فيه فظاهر ان من استعير من المكان في غيره للمشابهة في كون الشيء مبتداء فهو مجاز
على الاستعارة فقوله وان حديثا منك لو تعلمينه مبتداء خبره قوله مستعار وكونها
للتبعيض مبتداء وخبره قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وعندي عشرون منها اي من الدراهم وللتبيين نحو خاتم
من فضة وللبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي ارضيتم بالحيوة الدنيا
بدل الاخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد

ثم خط

عن الصفات الاخر ولا صفة له الا صفة الاسدية وللاستغراق فيما جاءني من احد
يرجع اليه اي الى الابتداء اما التبعيض فلانك اذا قلت اخذت من الدراهم فمعناه
اخذت بعضها فلا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان البعض الدراهم مبتداء
اخذك كما في خرجت من البصرة لانه يدل على ان البصرة مبداء خروجك وكذا التبيين
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يدل ايضا على ان مبداء الاجتناب هو
الاوثان وكذا المزيدة والاستغراقية راجعتان الى الابتداء فانك اذا قلت ما جاءني من احد
معناه من واحد الى اقصاه بنص على ذلك السيرافي ولا يزاد الا في النفي وما يجري مجراه
نحو قولك هل جاءني من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه ان زيادتها
في النفي وما يجري مجراه تفيد معنى التاكيد على ما ذكر من التاويل وهو ان معناه من
واحد الى اقصاه واما في الواجب فلا تفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد
من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي عن الواحد
فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض
لانها وردت في قوم نوح عليه السلام واما قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا فانه ورد
في هذه الامة وقولهم قد كان من مطر اي قد كان مطر وجوابه ان من في هذه
الاية فيجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب ولهذه الامة جميعا سلمنا ورودها في
امة واحدة ولكن جاز ان غفران البعض ينصرف الى ما كان متعلقا بظلم العباد فانها
لا تغفر الا برضاهم وغفران الجميع ينصرف الى من تنزه عن المظالم واما قولهم
قد كان من مطر فيحتمل وجهين احدهما انه على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجاب بقوله قد كان من مطر والثاني وهو الاظهر على انه على معنى التبعيض اي قد كان
شيء من مطر فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وقد يكون اي من للقسم
مكسورة الميم ومضمومها نحو من ربي لافعلن فمن لم يجعلهما منقوصتي يمين و من
والمختار انهما غير منقوصتين اذ لو كانتا منقوصتين لحرك نون من كما يقال ايمن
الله ويمين الله بتحريك النون ومن جعلهما منقوصتين فالمناسب ان يكون المكسورة
من يمين والمضمومة من ايمن والى لانتهائها اي لانتهاء الغاية نحو خرجت الى
السوق في الغاية الحسية وقلبي اليك اي مائل اليك المخاطب كانه منتهى اليه باعتبار

يجل ومزيدة فيما جاءني من احد

اذا المراد يغفر ذنوبكم لقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا وقولهم قد كان من مطر اي قد كان مطر وجوابه ان من في الاية

الشوق والميل اليه وكونها للمصاحبة في ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع اليه
اي الى انتهاء الغاية اي ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في الاية والتحقيق انها بمعنى
الغاية باعتبار التضمين اي لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم فالى باقية على موضوعه
وحتى في معناها اي في معنى الى الا ان مجرورها آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخره نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشيء اذ الراس
ماكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا لآخر
الجزء وليس جزءه فان الصباح ليس جزءا من البارحة وهذا بخلاف الى فانه لا
يشترط ان يكون مجرورها آخر جزء من الشيء اذ يقال اكلت السمكة الى نصفها اي
انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف آخر السمكة ولا ما يلاقي آخرها وان
ما بعدها اي والا ان ما بعدها يدخل فيما قبلها اي في حكم ما قبلها ففي مسئلتي السمكة و *اي ما بعد حتى ه*
البارحة قد اكل السمك الراس ونيم الصباح ولا يلزم ذلك في الى كقوله تعالى
واتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا في حكم ما قبلها ولا يدخل اليه اي ه والا
ان حتى لا يدخل المضمر فلا يقال حتاك وحتاه وحتاي بخلاف الى فانها تدخل المضمر و
المظهر جميعا نحو اليك والى زيد واليه والي ولا يستعمل على الاستقرار الا في نحو كان
سيري حتى ادخلها يعني ان حتى لا يكون مستقرا فلا يقع خبرا للمبتدا بخلاف الى فانه
يقع مستقرا نحو السير الى بغداد اي ينتهي اليه ولا يقال السير حتى بغداد الا في نحو قولك
كان سيري حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب المحل لكان وهو *ريط ه*
من دواخل المبتدا والخبر وكان الاصل سيري حتى ادخلها ثم كان عليه هذا فرق
آخر بين حتى والى وتكون عاطفة اي والا ان حتى تكون عاطفة نحو مات القوم حتى
زيدا فانها لا تكون هي عاطفة ويبتدا بعدها الكلام هذا فرق آخر بين حتى والى ه *بخلاف الى ه*
لان حتى يبتدا بعدها الكلام نحو وحتى الجياد ما يقدن بارسان واول سريت بهم
حتى تكل مطيهم اي حتى كلت الجياد من تعب السير وضعفت حتى لا يمكن ان يقاد
بالجياد ايضا بخلاف الى فانه لا يبتدا بعدها الكلام فان قلت حتى التي يبتدا بعدها
الكلام عاطفة ايضا والعاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا وقد تعطف جملة على
جملة كما في البيت فليست قسيمة للعاطفة بل قسما منها قلت ليس عاطفة اذ لو كانت

عاطفة

عاطفة لما دخل عليها واو العطف في البيت والباء للالصاق اما مكملة للفعل في نحو
مررت بزيد اذ لا معنى للمرور الا بالمجاوزة تقتضي متعلقا فالباء تكميل لذلك المعنى بخلاف
المعدية على ما ياتي نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا تقتضي متعلقا بل حصل
اقتضاءه المتعلق بحرف الجر فتلك هي المعدية فان الخروج بنفسه لا تقتضي متعلقا
والمرور بمعنى المجاوزة تقتضي متعلقا وبه داء اي التصق به داء او خامره هذا مثال
لما كان الفعل فيه مقدرا ومررت بزيد مثال لما كان الفعل منه ملفوظا ومنه اقسمت
بالله وبحوتك اخبرني فيهما واستعطافا فالاول قسم والثاني استعطاف حيث يكون *فالاستعطاف ه*
ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو
الظاهر ان الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون مستقرا على التفسير المذكور قيل وهو
ان يكون متعلق الجار والمجرور من الافعال العامة كالحصول والكون ولا يكون مذكورا
لفظا الا ان يكون الكلام خبرا احترازا عن الانشاء يعني انما يكون مستقرا حيث يكون
الكلام خبرا لا انشاء وفيه نظر لانه اذا جاز به داء او الطوق مستقرا لانطباق حد المستقر
عليه فلا مانع لكون الكلام انشاء بان يقال هل به داء وان اراد انه لا يكون مستقرا
الا اذا كان خبرا للمبتدا لفظا قال نائب عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا لا يفيد
ذلك ولعل تطبيق الكلام على غير ذلك اليق فمن عرف فليلحقه بالكتاب مفيدا
ان شاء الله تعالى او للتعدية وفي بعض النسخ او للتعدية ولعله اولى لئلا يكون قسيما لقوله
اما مكملة ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكر يعني انهم ذكروا ان باء التعدية لا يكون
مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار والحصول بل معناه اذهبت
زيدا ويوضح ذلك اي كون الباء للتعدية قوله ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا
لولا نجاء الركايب اي يعين الباء في البيت لكونه للتعدية من غير اضمار الحصول والكون
اذ المعنى كادت تحل الا انها تحل ملتبسة بنا كما جاز في خرجت بزيد ان يكون للملابسة
بمعنى خرجت ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى اخرجت زيدا والمذكور في
البيت يتعين ان يكون للتعدية والبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا
منه وهذا بذاك اي اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذاك ولقيت بزيد بحرا اي
لقيت بحرا وهو زيد وهو قريب من معنى التبيين والمصاحبة في نحو رجح بخفي ه

حُنين ويسمى الحال وهو مثل واصله ما قال ابو عبيد وهو ان حنينا كان اسكافا
من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل
الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق ثم القى الآخر في موضع آخر فلما
مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته
ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي
في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس معه
الا الخفان فقال له قومه ما ذا جئت به من سفرك قال جئتكم بخفي حنين فذهب
مثلا يضرب عند الياس من الحاجة والرجوع على الخيبة قوله ويسمى الحال اي ويسمى
بالمصاحبة تكون مستقرا ابدا لانها تقع خبر المبتدا والجملة حال في المثل معناه
رجع وهو بخفي حنين اي ملتبس بهما واذا كان خبر المبتدا ولم يذكر متعلقه معه
كان مستقرا او لا صادّ عن الالغاء عندي اي لا مانع من الالغاء عندي كما في باب الاستعا
فاذا قلت استوى الفرس بسرجه جاز ان يكون الباء متعلقا باستوى على جهة المصاح
كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة هكذا ذكره في التعليق و بمعنى عن نحو سالت
به اي عنه قال الشاعر فان تسالوني بالنساء فانني بصير بادواء النساء طبيب و في
التنزيل الرحمن فاسئل به خبيرا اي عنه وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد
ونحو قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اي فيها وتكون مزيدة في الرفع نحو
كفى بالله اي كفى الله والنصب اي وفي النصب نحو ليس زيد بقائم اي قائما والجر
عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسالنه عن بما به اي عما به وآخره اصعّد في علو الهوى
ام تصوّبا يقال صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا والتصوّب التنزّل
وقد اضمرت اي الباء في الله لافعلن اي بالله وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف
اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقى المجرور على اعرابه والواو اي ومن حروف الجر
الواو للقسم مبدلة عن الباء ولا تدخل المضمر حطا لها عن رتبة اصله وهو الباء والتاء
بدل منها اي من الواو وتختص بالله اي بلفظ الله تعالى نحو تالله لافعلن ولا يقال
تالرحمن وتالرحيم وقد نقل الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اي مع التاء
والواو فيقال اقسمت بالله ولا يقال اقسمت والله وتالله والميم في م الله مكسورة

فيهم

فمن لم يجعلها منقوصة من ايمن تكون مستقلة بمعنى القسم واما من جعلها
منقوصة من من او من ايمن فلا تكون مستقلة بل تكون فرعها وحكمها اي وحكم
الميم حكم التاء في الاختصاص بلفظ الله وفي كونها بدلا عن الواو الا انه اي الا ان
الميم لا تستعمل للتعجب بخلاف التاء في تالله لا يبقى على الايام مبتقل وآخره جون
السراة رباع سنه غرد يقال غرد الطاير فهو غرد من التغريد وهو التصويت
المبتقل الحمار رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره ووسطه
يقال للذي القى رباعيته رباع والمعنى ان الحمار الموصوف بجمل هذه الصفات يدركه
الموت ايضا ولا يبقى وفيه معنى التعجب وامُ الله مضمومة فانها منقوصة من ايمن بضم الميم
او ايمن لعدم وقوع الضمة في الحروف البسايط بل الحروف البسائط قد تكون مفتوحة
كواو العطف ونحوه ومكسورة كباء الجر ونحوه ولا تكون حرف واحد مضموم فلذلك
لم يجعل م الله اصلا كما جعل ام الله اصلا على قول واللام للاختصاص مكملة للفعل
على ما فسرناه في الباء المكملة نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضي متعلقا فاللام
مكملة لمعناه كما في مررت بزيد والمال لزيد اي يختص به وللقصد اي اللام تكون
للقصد نحو جئتك للانتفاع اي هي علة غائية يقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم
الشيء لشقوته اي لما كان عاقبة الشقوة كانه كان الغرض وللعلة نحو ورمت الخوف

نحوهم

فان الخوف ليس علة غائية تقصد كما في قولك للانتفاع بل الخوف علة للفرار باعثة
عليه وقد جاءت اي اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل اي والله لا يؤخر

لله م

الاجل وفيه معنى التعجب وفي يا لزيد لان زيدا هو المدعو والاصل يا زيد يمن لا يختلط

يا بؤس للحرب اي م

على يا آل زيد ومع الجر نحو يا بؤس الحرب ولا ابا لك على ما ذكرنا من ان اللام مزيدة
مقحمة فتلحق النفي وهو اول بيت واصله يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا

وتكون مزيدة للنصب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف ردف بمعنى تبع يستعمل بغير اللام

وقد اضمرت اي اللام في لاه ابوك اي لله ابوك وقد ذكرنا و في للظرفية نحو المال في
الكيس ونظرت في الكتاب وقالوا انها بمعنى على في ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على
جذوع النخل وجاز الاصل على ضرب من الاستعارة كما ذكر صاحب المفصل وقال و
الحقيقة انها على اصلها التمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه وكي اي
ومن حروف الجر كي للغرض نحو كيمه اي كي ما يقال في لما وعما وفيما وبما وعمه ولمه وفيمه

بحكم

وبه والاصل كيما فعلت اى لاى غرض فعلت ولا تدخل الا على ما الاستفهامية كما
ذكرنا ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب رجل وربه رجلا و
اجى رب رجل وغلامه منطلقين لكونه مقدرا وغلام له بخلاف رب رجل و زيد
هذا سوال وجواب فالسوال ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولا تقال رب غلامه
فكان ينبغى ان لا يجوز ان ضارب رجل وغلامه كما لا يجوز رب رجل وزيد والجواب
الفرق وهو ان غلامه مقدر بنكرة اذ الاصل فى غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير
مقدر بنكرة فلذلك افترقا ومقتضى هذا ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر بنكرة
بل الجواب الحق انه مقدر بنكرة وهو تابع ايضا فيجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع
و لفظ الكتاب ايضا مشعر بهذا لان المفروض فى الموضعين كونهما تابعين وبعد
كونه تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر بنكرة دون الاخر والظاهر لى
والنكرة الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف بمفرد او جملة نحو رب رجل كريم
لقيت او رب رجل ابوه منطلق لقيت والغرض تحقيق التقليل لان الشئ موصوفا
اقل من كونه غير موصوف وقوله ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار هذا ايراد فان مجرور رب نكرة غير موصوفة اصلا فاجاب بقوله فى
تقدير هو عار يعنى ان عار خبر مبتدا محذوف والجملة صفة للنكرة ولا تتاخر عن
الفعل المسلطة هى اى ما على الاسم هى عائدة الى رب وانما ابرزها لان الصفة وهى
المسلطة جرت على الفعل وهو لغيره اذ التسليط لرب بمعنى ان الفعل لا يعمل فى الاسم بعده
الا بواسطة رب فهى سبب تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى ان يعلل عدم تاخر
رب عن الفعل بكونها لانشاء التقليل و لها صدر الكلام والمعنى الذى ذكره
يجئ فى كل جار ومجرور و تسلط الفعل به على الاسم كجلست على البساط ونحوه ويجئ
اى الفعل محذوفا فى الاكثر ويلزمه المضى لان المعنى تقليل يتحقق ولا يكون الا فى
الماضى كالمثال ونحو ربما يود مناول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى الماضى
لان المراد حكاية الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضى استحضارا
لوداديهم والمضمرة اى النكرة المضمرة بعد رب بحو ربه ويلزمها التفسير بنكرة
منصوبة ومذهب البصريين انه مجهول الى الظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب الكوفيون

الى انه ضمير راجع الى متقدم كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلا فيجب مطابقة
الضمير عندهم وتكف اى رب بما فيدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما قام
زيد وربما زيد قائم وربما اعملت مع ما نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى و طعنة
نجلاء فكون ما زائدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله وتستعمل من مكفوفة اى بما بمعناها
اى بمعنى رب نحو انى لمما افعل قال المبرد اراد كثيرا ما افعل وانشدوا وانا لمما نضرب
الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم والبيت لابى حية النميرى اى وانا
لربما نضرب وتلقى اللسان الى اخره جملة منصوبة المحل صفة لضربة وتضمر اى رب
بعد الواو كثيرا والعمل لها دون الواو خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت
عمل رب لنيابتها عنها كما عمل واو القسم الجر لنيابتها عن الباء وايضا لو كانت
عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود معطوف من غير معطوف عليه لانها
تكون فى اول الكلام وحجة البصريين ان الواو حرف عطف فلا تعمل قياسا على
الفاء وبل ولانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها بدل عن
الباء ولذلك تدخل عليها حروف العطف كما يدخل على الباء فيقال و والله و فوالله لا
ولا يجوز دخولها على واو رب وقد يجئ الاضمار اى اضمار رب بعد الفاء نحو قول امرء
القيس فمثلك حبلى وما بعده فقد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول اى فرب
مثلك اى غير امراة مثلك وبعد بل اى وقد يجئ اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذى
صعد واصباب البلد المفازة والصعد جمع صعود وهو ما ارتفع من الارض خلاف
الهبوط والاصباب جمع الصب وهو ما انحدر من الارض فهو بمعنى الهبوط اى رب
مفازة ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش هى اى رب اسم لا افتقارها لازم حرف
الجر معها وهو التنوين ولكونها فى مقابلة كم الخبرية اختلف فى رب فالبصريون على
انها حرف جر والكوفيون والاخفش على انه اسم حجة البصريين انها لو كانت اسما
لا فتقرت الى جزء آخر تعمل فيه والظاهر ان العمل للفعل بعده لكنه لا يصلح للعمل فيها
لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل فى الجار واحتج فى الكتاب لمذهب الاخفش بوجهين
احدهما انها لو كانت حرف جر كانت للتعدية كسائر حروف الجر لكن اللازم منتف
وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها للتعدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم

ممنوع لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم بعده ولا معنى للتعدية الا
هذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية اذ رب للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم
ولذا مقابله وتستعمل اي رب للتكثير بحسب غلبته على الحقيقة حتى صار كانها حقيقة
في التكثير والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو او الذي كان كزيد المثال الاول
منقوض للمقصود لكونه صلة الذي وصلة الموصول لا بد وان تكون جملة وانما
تكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي في الدار اذ لو كان اسما لكان مفردا فلا تقع
صلة للذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي هو كزيد اي مثل زيد وحذف صدر
الصلة ليس بواجب كثير فجعله حرف جار ابلغ واما المثال الثاني فلا تعين اذ قد تكون
الكاف حرفا وقد تكون اسما اي الذي كان مثل زيد عمرو فلعله مثل بمثالين
تنبيها على ان كاف التشبيه قد تتعين لكونه حرف جر وقد لا تتعين وتستعمل للقران
في الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو واي اقترن القيام والحضور في الوقوع
فهما متشابهان في المقارنة في الوقوع وقيل انها في قوله تعالى كما ربياني صغيرا
لتاكيد الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع لان التربية واقعة
من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها لانها مذكورة بصيغة الامر في رب
ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة في الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اي أوجد رحمتهما
ايجادا موكدا محققا كما اوجد الوالدين تربيتهما الى ايجادا محققا موجودا في الزمان الماضي
وتكون مزيدة في المنصوب نحو ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس مثله شيء وقيل المثل
صلة يعني ان الكاف ليست بزايدة بل المثل زايد اذ يقال مثلك يفعل كذا والمراد ان
الامير يفعل كذا وليس الغرض ان يثبت للامير مثل ويحتمل ان لا تكون واحدا منهما
اي من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية اذ يقال مثلك
لا يبخل وهم يريدون نفي البخل عن ذاته فنفوا البخل عن مثله قصدا الى المبالغة
وسلوكا لطريق الكناية لانه اذا نفي عمن يسد مسده فقد نفي عنه نظيره قولك
للعربي العرب لا تخفر الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من قولك انت لا تخفر فاذا
كان من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو

الامير م
الكناية م

نفي المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه صاحب الكشاف وفي الجر اي وتكون
مزيدة في الجر نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اي صيروا مشتبهين بورق زرع
اكلته الدواب وراثته وفي المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم يعني ان
بعضهم يقول ان الكاف زايدة والتقدير عندي ذا اي عندي هذا وهو مبهم
مميز بقوله درهما وليس بذاك هذا رد له اي لا تتعين حمله على الزيادة بل يجوز
ان يراد عندي مثل هذا ثم فسر بقوله درهما وتكون ذا اشارة الى شيء اي
عندي مثل هذا الشيء وقد تكون اسما في نحو يضحكن عن كالبرد المنهمر اي
يضحكن عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته والمنهمر الذائب ولا تدخل
اي الكاف المضمر خلافا للمبرد نحو وام اوعال كها او اقربا شاذ وما قبله وهو
للعجاج فلا تضعن منه نبتا او هربا نحي الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا
ذات اليمين غير ما ان ينكبا يصف حمار وحش قد هرب باتنه من صايد رماها والسنن
الذهاب على طريقة واحدة الذنابات جبال صغار اي اوقعها الحمار وجعلها في ناحية
منه والكثب القريب وام اوعال هضبة وهي عطف على الذنابات اي جعل الحمار
الذنابات في جانب شماله وام اوعال في جانب يمينه كها اي كالذنابات او اقرب انضعن
اي تعرض نكب ينكب اي انحرف اي من غير ان تنحرف عنها وجعل الاستشهاد موله
كها اي اذا دخل الكاف على المضمر وتتصل بها اي بالكاف كافة كقوله تعالى اجعل لنا
الها كما لهم الهة وعلى للاستعلاء نحو اشرفت عليه اي اطلعت وعليه دين والاول
مثال للاستعلاء الحسي والثاني للاستعلاء المعنوي وتكون اسما في نحو غدت من عليه اي
من فوقه وقد مضى البيت مشروحا وعن للبعد والمجاوزة نحو رميت عن القوس
وهذا الحديث عن فلان وكذا اي وتكون عن للبعد فسرها بعد في طبقا عن طبق
اي طبقا بعد طبق اي شدة بعد شدة وتكون اسما في نحو من عن يمين الخط او
سماهيج قال الاصمعي سماهيج جزيرة في البحر وقبله يا دار سلمى بين دارات العوج
جرت عليها كل ريح سيهوج اي شديدة هوجا جاءت من جبال يا جوج من عن يمين
الخط او سماهيج والخط موضع بهجر ينسب اليها الرماح الخطية والهوجا الريح التي تقلع
البيوت ومذ لابتداء الغاية في الزمان ولا تدخل المضمر وقد يكسر ميمها ومنذ في معناها

هو
الذائب
هضبة
مامر

الا ان المبرد يدخلها على المضمر لعل توجيه قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية فى المكان
ووجه المذهب المشهور انه لم يوجد اضافته الى المضمر فى كلام الفصحاء ومجرد القياس
لا يكفى ما لم يعضده استعمال الفصحاء وظاهر اللفظ ان المبرد يقول فى منذ دون مذ
ويمكن ان يفرق بينهما بان مذ او غل فى الاسمية لتصرفهم فيه بحذف النون لان اصله
منذ ولذلك يصغر مذ اسما على مُنَيْذ ومنذ لما لم يتصرف فيه بقى على جموده فكان
اشبه بالحروف وهو من فلذلك حكم باضافة منذ الى المضمر دون مذ هذا غاية ما
يتعسف فى تقرير قول المبرد ويكونان اى منذ ومذ اسمين بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة لتقدير وقوعه فى جواب متى لانه يقال متى خرجت فتقول مذ يوم السبت
اى اول مدة الخروج يوم السبت واذا لم يكن مفردا او لم يكن معرفة لم يتعين المبتدا
مع انه المطلوب فى جواب متى وبمعنى جميعها اى جميع المدة فيليهما النكرة الدالة على
العدد لتقدير وقوعه فى جواب كم فانه اذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فتقول فى جوابه
مذ يومان اى جميع المدة التى انتفت فيها الرؤية يومان والمقصود هنا هو العدد
فلا يشترط فيه التعريف فمعنى قوله فيليهما اى جاز ان يليهما على هذا التقدير النكرة
بخلاف الوجه الاول فانه لا يجوز ان يليها النكرة وقد يليهما المصدر نحو ما رايته مذ سفره
او منذ سفره والفعل نحو ما رايته مذ سافر وان نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف
على راى اشارة الى قول بعيد وهو ان ما بعد مذ ومنذ فاعل فعل محذوف ومعناه
من اذ فاذا قلت ما رايته مذ او منذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رايته
مذ يوم الجمعة او يومان تقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ تم يومان فعلى هذا
لا حاجة الى تقدير زمان مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدأين ما بعدهما
خبرهما اى اذا قدر زمان مضاف فيكونان ح مبتدأين ما بعدهما خبرهما ولو لم يقدر
الزمان لم يصح كونهما مبتدأين اذ لو لم يقدر كان العصفر مثلا خبرا عن نفس الزمان
لو قلت ما رايته منذ سافر اذ لا يستقيم قولك اول المدة سفره بل لا بد من تقدير
زمان مضاف اى زمان سفره وقد اختلف فى اعرابه فجمهور البصريين على انهما
مبتدأن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة وكذا منذ
يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين ومنهم الزجاج الى ان

فى الزمان قيد للجل
للمضمر قياسا على
من فانه لابتداء
الغاية مم

ما بعدهما

ما بعدهما هو المبتدأ وهما خبران مقدمان لان المعنى بينى وبين انقطاع الرؤية
يومان ويتعين هذا لكون المبتدأ نكرة من غير مصحح ولذلك لا يتعلقان بمحذوف و
لا تحادهما اى ولاتحاد مذ ومنذ بما قبلهما معنى لا يتخللهما العاطف بخلاف ما يفسر ان
به هذا اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال وهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين
مبتدأ ما بعده خبره وح يكون جملة مستقلة واذا كانت مستقلة كانت مظنة لجواز
عطفها على الجملة قبلها وهى ما رايته فيقال ما رايته ومذ يومان كما يتخلل العاطف
بين قولك ما رايته وبين الجملة التى هى تفسير لمذ ومنذ وهو اول المدة يوم الجمعة
او جميع المدة يومان فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان فاجاب
بان شرط دخول العاطف ان لا يكون الجملتان متحدتين من حيث المعنى فان
اتحادهما يمنع تخلل العاطف ومذ ومنذ مع خبرهما ممتزجان بما قبلهما اذ لا يقال ابتداء
مذ يومان الا بعد تقدم نحو قولك ما رايته بخلاف تفسيرهما فانه جملة مستقلة بنفسه
لا يتوقف على تقديم جملة عليه وانما قال معنى لان مذ ومنذ ليسا ظرفين متعلقين
بما قبلهما حتى يكونا متحدين لفظا ومعنى بل هى جملة مستقلة ولكنهما متحدة بما قبلهما
معنى هذا شرح هذا اللفظ وفيه ادنى حزازة لان تفسيرهما اما ان يشترط فيه تقدم فعل
يكون هذا مبدأ له او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا وان لم
يشترط لم يكن الفعل الذى جعل هذا مبدأ له اذ قولك اول المدة لا يعلم منه من غير
تقدم ذكر ان اول المدة لانتفاء الرؤية او لانتفاء الضرب او لغيرهما وحاشا للتنزيه
ويكون فعلا عند المبرد مذهب البصريين ان حاشا حرف جر لانه روى الجر بعده قال
الشاعر حاشى ابى ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم لانها لو كانت فعلا لدخل عليها
ما المصدرية قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد تكون حرف جر كما قال البصريون
وقد تكون فعلا تنصب ما بعده كما قاله الكوفيون لانها متصرف فيها قال وما احاشى
من الاقوام من احد ولان لام الجر تتعلق به لقوله تعالى حاش لله وحرف الجر لا
يتعلق بالحروف ولانه نصب بها كما جاء اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان بالنصب
قوله ويكون فعلا المراد انه قد يكون فعلا وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب

لان مذ ومنذ
اسمان للزمان
لا ظرفان لكون
تقديمهما مصحا
مم

للمدة مم

هو مم

معلوما مم

المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اى ما بعد حاشى وعدا وخلا منصوب
اذا كانت اي الثلثة افعالا وقد مر اي في الاستثناء انه اذا قيل جاء القوم عدا او
خلا او حاشى زيدا فمعناه جانب بعضهم زيدا وجاز حذف حرف الجر مع ان وان
قياسا لانهما مستطالان بصلتهما فكانا مظنة للتخفيف ومحلهما اى ومحل ان وان
مع ما في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده كما في نحو
واختار موسى قومه اى من قومه والجر اى ومحلهما الجر عند الخليل كما في قول
رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اى بخير بحذف الجار وابقى المجرور على
حاله الثاني من انواع العامل الناصبة للاسم منها حروف النداء فمن يعمل العمل
لها فان حروف النداء تنصب بنفسها عند بعضهم وعند هم ان حروف النداء اسما
افعال تنصب ما بعدها كبله زيدا ورويد زيدا والمحققون على ان المنادى منصوب
بفعل لازم اضماره والدليل عليه هذا وجهان احدهما انها لو كانت اسما افعال لكان لها
موقوع كما في رويد ونحوه وليس مرفوعه مظهرا فلا بد من ضمير وح اما ان يكون ذلك
الضمير لمتكلم او مخاطب او غايب لا يجوز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم عليه ذكره ولان المعنى
ليس على ان الداعي غايب ولا جائز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لم يرد مستترا في الاسماء
ولا جائز ان يكون للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر
لان بعض اسماء الافعال فيه ضمير المرفوع للمتكلم كما في بمعنى أتضجّر او تضجّرت واوه
بمعنى اتوجع او توجعت والثاني ان اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والهمزة
من حروف النداء وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقي
ايضا اسما افعال اذ لا قائل بالفرق وهي اى وحروف النداء يا وايا وهيا للنداء
البعيد او ما جرى مجراه اى مجرى النداء البعيد كما في الحاضر الغافل فانه في حكم
البعيد فجاز ان يخاطب بيا تنبيها على تنزله لغفلته منزلة الغايب البعيد ويحتمل ان
يريد بما جرى مجراه قولهم يا الله فانه اقرب من كل قريب ولكون المنادى و
الداعي لما راى نفسه بعيدة عن حضرته تعالى ناداه بنداء البعيد هضما للنفس
واستقصارا لها واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة نحو وا عبد الله لان

المقدر اندبت عبد الله ومنها اى ومن الناصبة للاسم الا فمن يعمل النصب لها
في الاستثناء فان بعضهم قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصبة حرف الاستثناء
لانه بمعنى استثنى والصحيح انه اي ان النصب للفعل او لما تضمن معناه اى معنى الفعل
كاسم الفاعل وساير المشتقات قبلها اى قبل حروف الاستثناء بتوسطها اى بتوسط
حروف الاستثناء وبعضهم جعلها اى حروف الاستثناء عاملة في نحو عشرون الا
خمسة كذا اى حيث لم يتقدم فعل ولا ما يتضمن معناه يكون العامل الحرف ومنها
ما يذكر في المسائل الست الجبرية من نحو شئ الا واحدا او مال الا اشياء يعادل كذا
يسدها مسد تنقص يعني ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثناء فعل ولا ما يجري مجراه
ليكون عاملا فيما بعد الا فجعل الا هي العاملة والاولى ان نقرا تنقص بالتاء اى شئ ننقص منه   المخاطب

انت واحدا كما لو قلت شئ تستثني منه واحدا ويعني في المسائل الست الاصول الستة في
علم الجبر والمقابلة وهي جذر يعدل عددا مال يعدل عددا مال يعدل جذورا يعدل   مال وجذور

عددا جذور وعدد يعدل مالا مال وعدد يعدل جذورا والثلثة الاول تسمى مفردة
والاخيرة تسمى مقترنة وكذا في المنقطع اي كذا العامل حرف الاستثناء في المنقطع نحو ما
جاني احد الا حمارا اى دع حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اى على ان الا
هناك اي في المنقطع في معنى لكن ولا بد من تقدير الخبر فالتقدير في المثال لكن حمارا
جاء ومنها اى ومن حروف العاملة الواو بمعنى مع فمن يعمل لها اي للواو
بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف في اول بحث العوامل وجمهور البصريين على ان الناصب
له الفعل المتقدم بتوسط الواو الثالث من انواع العامل الناصبة للفعل المضارع
وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة
المشددة لفظا ولان الجملة التي تقع بعدها مفرد كقولك عجبت من ان ضرب زيد
اى عجبت من ضرب زيد كما ان ما بعده المشددة في تاويل المفرد واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة مثل علمت ان
سيقوم وان لا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا يقوم اذ لا يمكن ان يكون ناصبة
لان الفعل ليس مضارعا لانه لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال فتعين ان يكون مخففة من
الثقيلة وكذا التي تدخل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد تقديره من انه قام زيد

بلكن ان

اذ لا تكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتي تقع بعد الظن نحو ظننت ان يقوم
فيها الوجهان احدهما ان تكون ناصبة والثاني ان تكون مخففة من الثقيلة و
الفعل بعده مرفوع والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اي الناصبة والمخففة
مصدرية لان كل واحد منهما مقدر بمصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن يجب
ان يكون ناصبة نحو اريد ان تقوم والحاصل ان التي بعد العلم يجب ان تكون
مخففة من الثقيلة لتكون مخففة مناسبة للعلم والتي تقع بعد غير العلم والظن
ناصبة لانه لا مانع لتعلقها بغير المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل
النقيض فمن حيث الرجحان شابه العلم فيجوز ان تكون ان بعده مخففة ومن حيث
احتمال النقيض خالف العلم فالتحق بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبة متحتما فلذلك
جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض والغرض
ان لن تفيد التاكيد لا التابيد على ما نقل عن بعضهم والمثال مرشد الى هذا لانه
مقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وهي للتاكيد ولا يستقيم
ان يكون للتابيد لان حتى يدفعه وهي اوكد من لا فان لا يدل على نفي اصل الفعل
نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي القيام قلت لن اقوم وهو امر مستفاد
من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان تخففت الهمزة وسقطت
الالف لالتقائه مع النون الساكنة فصار لن وعند سيبويه حرف منتصب براسه
وضعف قول الخليل لانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل فيه لا ان لم
يجز تقديم شي مما في حيزه عليه ولذلك لا تقولون زيدا ان يضرب خير لك واجيب
عنه بانه قد يكون حكم التركيب مغايرا لما قبله وقيل النون في لن مبدلة عن الالف
والاصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات معنى التاكيد فيه واذن جواب وجزاء هذا

جواب

وضعه يقال لمن قال انا آتيك اذن اكرمك فهو لقوله وجزاء على فعله وانما تعمل
النصب اذا كان ما بعدها مفرغا لها او مستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال آتيك
ولو قلت انا اذن اكرمك او ان تاتني اذن آتك او اظنك كاذبا لم يجز تك
فالالغاء اما في انا اذن اكرمك فلان ما بعدها ليس مفرغا بل هو خبر للمبتدا واما
ان تاتني اذن آتك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير مفرغ لها ايضا بل هو جزاء

للشرط

للشرط السابق ولذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات
شرط الاستقبال فيما بعد اذن لان المعنى اظنك الآن كاذبا لا ساظنك كاذبا
قوله مفرغا معناه معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته ارجح
لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرغ له بل هو معمول لعامل آخر لتوجه عاملان
على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين مختلفين فشرط اعمال اذن
ان يكون ما بعدها خاليا عن عمل عامل آخر فيه وهو معنى التفريغ وذكر مثالين
الاول لما كان الفعل بعد اذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني لما كان
معمولا لعامل لفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع
اذ توجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء
او حرف الشرط اقوى من العامل الآخر وهو اذن لان الابتداء يقتضي خبرا
فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذن
فانه جاز الغاؤه كثيرا وانما عدل المصنف عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون
معتمدا على ما قبله مع انها اعم لانه قد يوجد الاعتماد على ما قبل اذن من غير ان
يكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما سياتي ان شاء الله تعالى لانه اراد
ذكر وجوب الالغاء لقوله فالالغاء اي فيجب الالغاء وانما يجب الالغاء اذا كان ما قبل
اذن عاملا فيما بعده واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء فلذلك جعله
فيما لما يجب فيه الالغاء فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
اي يجوز الالغاء ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم يعارضه عامل آخر
فيعمل عمله واما الالغاء فلان التقدير في قولك واذن اكرمك واكرمك اذن واذا
دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه اذ لا مقتضي له وعلى الوجهين قرئ قوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز الفصل

اي في اذنه

فيها خاصة دون ان ولن وغيرهما نحو اذن والله احبك بالنصب وانما جاز الفصل
في اذن خاصة دون اخواتها لان اخواتها لم توجد ملغاة في الكلام بخلاف اذن
اذ جاء الغاؤها في مواضع فبجواز الالغاء اشبهت افعال القلب لانه نوع تصرف فيها
اذ جاءت متقدمة ومتاخرة وملغاة ومعملة وقد كثر فيها التصرف بخلاف سائر اخواتها

أغتفر فيها الفصل دون اخواتها وانما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن و
الله اكرمك بالنصب وبما يجري مجراه كالدعاء نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك
بالنصب وبالنداء نحو اذن يا فلان اكرمك لان هذه الاعتراضات تؤكد الكلام
فلا يعد الفصل بها فصلا وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والنصب في مثل
لكي يعلم الناس اي امراء فوات المعيشة من بابها اي بكي قطعا وفي غيره
اي في غير ما دخل اللام على كي نحو جئت كي تكرمني جاز ان تكون النصب بها
اي بكي وباضمار ان مذهب الجمهور ان كي مصدرية بمنزلة ان اذا دخلت عليها
اللام كقوله تعالى لكيلا تأسوا وقد تكون بمنزلة اللام وهي اذا لم يدخلها بل ينصب
باضمار ان لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلت دل على انها مصدرية
بمنزلة ان ومذهب الاخفش ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا وهي حرف
ومذهب الكوفيين انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اختاره المصنف
حسن لكنه خارج عن المذاهب الثلثة وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل
كيما ان تغر وتخدعا والبيت لجميل واوله اكل الناس اصبحت مانحا اي فقالت
البيت ولم يجز قمت زيدا كي اضرب على تقدير قمت كي اضرب زيدا لان كي مصدرية
او ان مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما في حيز ان عليه كما لا يجوز اريد زيدا ان
تضرب على تقدير اريد ان تضرب زيدا خلافا للكسائي وقوله وشفاعتك جابرا
ان تسالي مما يعضد مذهب اي مذهب الكسائي اذ التقدير شفاعتك ان تسالي
جابرا فقدم ما في حيز ان عليه والفراء يجعل المنصوب وهو جابرا حالا من الفرع
على ما حكاه ابن سراج هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا فلانه يتعلق بالقصة فان كان
جابر اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون فاعلا
من الجبر فالحق ما ذكره الفراء وان كان مجهول الحال احتمل الوجهين واما ثانيا
فلان وصف الشفا بالجبر كانه اولى من وصف الفرح فان العي والعجز ليسا سببا
للجبر والصلاح بل هو سبب للاضلال والشفاء والخلاص عن العي هو الجابر للاضلال
فلعل تاويله ان العي سبب السوال والحامل عليه والسوال سبب الشفاء والجبر
فجاز ان يجعل العي شافيا اسنادا للشيء الى سبب السبب الرابع اي النوع الرابع من

العوامل الجازمة لم اي للفعل وهي لقلب المضارع ماضيا ونفيه فمعنى لم يضرب زيد
نفي الضرب عن زيد في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اي لما تفارق لم في امرين احدهما ان قولك لم يضرب زيد يفيد
نفي الضرب منه في زمان من ازمنة الماضي واذا قلت لما يضرب فمعناه انه لم يوجد
منه الضرب في الزمان الماضي الى الآن اي استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي
ولم يوجد في شيء منها اصلا والثاني انه يحذف الفعل مع لما فانه اذا قيل اقام زيد
قلت قمت ولما اي ولما يقم زيد بخلاف لم وكان طول لفظ لما عوض عن
المحذوف بخلاف لم ولام الامر عطف على لم اي لام الامر ايضا تجزم الفعل المضارع
وجاز اضمارها اي اضمار اللام في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي
لتفد وآخره اذا ما خفت من امر تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب
وان للشرط والجزاء من الجوازم وقدم حكمها اي حكم لا وان في باب الفعل ومن
شانها اي ومن شان ان الشرطية ان يلزم الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان
تزرني اكرمك والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي ان
استجارك احد وقلما يحذف معها اي مع ان الفعل من غير شريطة التفسير نحو ان
العقل في اموالنا لا نضق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر ليس بقياس اذ لم
يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر ولا
مفسر له لم يكن على نفس الفعل دليل والعقل الدية قال الاصمعي انما سميت بذلك لان
الابل كانت تعقل اي تحبس بفناء ولي المقتول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى
قالوا عقلت المقتول اذا اعطيت ديته دراهم او دنانير يقال ضقت بالامر ذراعا
اذا لم تطقه ولم تقو عليه واصل الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان تقول
مددت يدي اليه فلم تنله وقتل فلان صبرا اي حبس على القتل حتى قتل فمعنى
البيت انا ان طولبنا بالعقل وهو الدية لا نضيق عنه اي نطيق اداءه وان حبسنا
للقتل قصاصا فنصبر اي نحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك الحبس للقتل اي نصبر
للقتل ونقتص مما ذكر البيت على انه حذف الفعل بعد ان من غير شريطة التفسير
وكان يحتمل ان يقال في اموالنا ظرف يتضمن الفعل اي ثبت في اموالنا فكانه قال ان ثبت

العقل ثبت في اموالنا فيكون الفعل المقدر في الظرف وهو ثبت مفسرا للفعل المحذوف
فيكون من باب ان زيد قام ولعله انما عدل لان حرف الشرط تقتضي فعلا صريحا لا
ضمنيا كما في زيد ان في الدار على تقدير زيد ان في الدار فالظرف وان تضمن الفعل
لكن الفعل فيه غير مصرح ولفظ الفعل شرط صريحا وان شيا عطف على قوله ان
يلزم اي ومن شانها ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا ان شيا مما في حيزها
لا يتقدمها فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما لا يقال زيدا انضرب بمعنى انضرب
زيدا لان لها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقدم ما في حيز الشرط عليه قيل
في ابيك ان تاتني ان الجزاء محذوف وما تقدم كلام وارد على سبيل الاخبار والا
اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لان فعلي الشرط والجزاء مضارعان
قابلان للجزم اللفظي ودخول عطف على قوله الجزم اي وان لم يكن اخبارا
بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء في اي في الجملة الاسمية ونحوها مما
يلزم فيها الفاء اذا وقعت جزاء فكان ينبغي ان لا يجوز انت طالق ان دخلت الدار
كما لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالق من غير فاء وجواز عطف على دخول
اي لم يكن الخبر مقدما المقدم خبرا بل كان جزاء يلزم الجزم ودخول الفاء
ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على ان عمرا مفعول اضرب مقدما
لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما في حيزه
وهو ممتنع وجواز اي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا لان الضمير
في غلامه راجع الى زيد وهو وان كان موخرا لفظا مقدم معنى لان الشرط مقدم في
الرتبة والجزاء موخر فهو نحو ضرب غلامه زيد وان كان في حكم المعلق في نحو انت
طالق ان دخلت الدار بان المقدم وان لم يكن جزاء لكن حكمه حكم المعلق في الاحكام
هذا كانه جواب عن سوال مقدر وهو ان لقائل ان يقول اي كان المقدم كلاما
واردا على سبيل الاخبار وليس جزاء للشرط بل الجزاء مقدر بعد الشرط فاذا قلت انت
طالق ان الدار دخلت فكان ينبغي ان يحكم جزما بوقوع الطلاق لانه ذكره جزما
من غير تعليق فيه فكانه قال ابتداء على سبيل الاخبار والجزم انت طالق ثم قال
بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولو صرح به هكذا كان حكمه ان يواخذ بالجزم الاول

ثبت م

كالاستفهام م

ان م

وبالتعليق الثاني ان كانت المراة رجعية فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن
العلماء اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرف من الاستقراء
ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزاء المحذوف فكانه
جزاء في الحكم وان لم يكن جزاء في اللفظ والسوال في غاية القوة والتخلص عنه عسير
ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز باي الفعلين نصبته لان معمول فعلي الشرط
والجزاء لا يتقدمها كما لا يتقدم نفس فعلي الشرط والجزاء عليه معمولهما ايضا عليه لان
المعمول يقع حيث يقع العامل والكسائي يجوز نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما يجوز
تقديم معمول ان الناصبة عليها على ما مر نحو اريد زيدا ان تضرب ويجيزه اي الكسائي
والفراء نصبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء لتوهم الرفع والتقدم اي تقدير كان فعل
الجزاء مقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا تقدير فاسد لان المقدم
لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان موخرا ولو فتح هذا الباب لجاز تقدير ما له صدر الكلام
عليه فيقال زيدا انضرب لان التقدير انضرب زيدا وفساده واضح ولو قلت ان زيدا
تضرب ابيك فلا مقال في جوازه اذ لم يتقدم على حرف الشرط بل على فعل الشرط الا ان
النصب بمضمر عند اصحابنا وبما بعده عند الكوفيين يعني ان جوازه متفق عليه لكن عند
البصريين ينتصب زيدا بفعل مضمر يفسره الظاهر اي ان تضرب زيدا تضرب لان حرف
الشرط شرطه ان يلي الفعل لفظا او تقديرا ولم يله لفظا فليقدر الفعل حتى يليه واما
الكوفيون فيجوزون نصبه بالفعل بعده لانه غير مشتغل عنه بضميره فجاز نصبه نحو زيدا
ضربت والفعل وان تاخر لفظا فهو مقدم تقديرا فهو يلي حرف الشرط من حيث التقدير
وكذا اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا لان زيدا مفعول اضرب مقدما
عليه فاضرب هو الجزاء وهو المضارع فيجب الجزم والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزاء
بعد عن حرف الشرط بتخلل اسم بينهما وهو زيدا واذا بعد عن حرف الشرط لم يوثر فيه وجوابه
ان زيدا معمول اضرب فالفعل مقدم رتبة واذا تقدم يجب جزمه ولو كان هذا البعد مانعا
من تاثير حرف الشرط لم يجز ان زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون ان تضرب مجزوم وان
تخلل بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيدا والكسائي يجوزه اذا فرق بينهما بظرف كقولك
نحو ان تاتني اليك اقصد يعني ان الكسائي يقول ان وقع الفاصل بين فعلي الشرط والجزاء ظرفا

لا يتقدم م

نه م

لغوا متعلقا بالثاني وهو الجزاء فالجزاء مجزوم لان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل
به فان اليك متعلق باقصد وهو ظرف لغو بخلاف ما اذا تخلل بينهما اسم نحو زيدا
فانه لا تجزمه نحو ان تاتني زيدا اضرب وان كان الفصل من سبب الاول ظرفا
كان او غيره فالجزم وفاقا فانه يعني ان وقع الفصل بين فعلي الشرط والجزاء بما هو متعلق
بالاول وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتني يوم الجمعة آتك او غير ظرف
نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا
بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الخامس
اي النوع الخامس من العوامل ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة ستة مشبهة بالفعل
ووجه شبهها بالفعل انها مفتوحة الاخر كالفعل الماضي وانها تقتضي الاسم وتلزمه
كما ان الفعل يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية بها كما يتصل بالفعل الماضي وهي انّ
المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وانّ بالفتح وفي قيس وتميم عنّ بقلب الهمزة عينا
وقوله ان بالفتح مبتداء وخبره مثلها اى مثل ان في توكيد مضمون الجملة مع قلب
مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع
من معنى خبر الجملة او وصفه اذا كان مولدا الى اسمها انما قال الى معنى ما هو في حكم
المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد لان المضمون وهو المعنى يقلب الى المعنى
لا الى اللفظ وقوله وهو اى معنى ما هو في حكم المفرد انما يحصل من مصدر منتزع من
معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وهو زيد في نحو اعجبني ان زيدا يضرب اي
اعجبني ضرب زيد فالمفرد هو الحاصل من اضافة المصدر المنتزع من معنى وصف خبر
الجملة نحو ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء فقههم لان قوم خبر موطئ والمقصود
هو وصفه فانتفاء الفقه مصدر منتزع من صفة القوم مضاف الى اسم الجملة وقوله
الى اسمها متعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة اى الى اسم الجملة
يعني الى الاسم الحاصل في الجملة ولهذا اى ولكون المكسورة مبقية بمضمون الجملة
والمفتوحة مغيرة لمضمونها يكسر في مظان الجملة كالابتداء نحو قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي وما بعد القول اى في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت انك قائم واسم
فاعل نحو انا قائل انك قائم او اسم مفعول نحو زيد مقول له انه مكرم ومن مظان الجملة

(ضرب الذي هو خبر الجملة الى اسم الجملة وقد يحصل من اضافة مصدر منتزع م)

كونها صلة الموصول وجواب القسم وبعد حتى الابتدائية ويفتح في مظان المفردات
او ما يجري مجراها اى مجرى المفردات وان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا (كان مع)
او لزوما اى يفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني انك منطلق او ما
يجري مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قائم لانه لما نصبهما نزلهما منزلة المفرد قوله
وان كان اى يفتح في موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة اما جوازا نحو (لفظا هو)
عجبت من وقت ان زيدا خرج فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه اى من وقت
خروجه وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا فيقال عجبت من وقت خرج
زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى الجملة او لزوما نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
فانه موضع المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن وجب استعمال الجملة فيه لان حيث
لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما يفتح لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا وان وقع في الاستعمال الجملة اما جوازا او وجوبا فكان الفاعل مثال مظان
المفردات نحو اعجبني انك منطلق والمفعول اي وكالمفعول خارج باب ظنّ
نحو كرهت انك منطلق والمبتداء اى وكالمبتداء نحو عندي انك منطلق والمجرور
اى وكالمجرور نحو عجبت من انك منطلق اى من انطلاقك ويفتح في باب علمت
بدون اللام على حذف ثاني المفعولين هذا على مذهب الاخفش فانه يجعل انّ
وما في حيزه في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول الثاني محذوفا والتقدير
في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد حاصلا فلا بد من فتحها لانه في مواقع المفرد
وهو المفعول الاول ويكسر اى انّ معها اى مع اللام فيه تعليقا نحو علمت ان زيدا
لقائم اذ اللام لا يكون الا في خبر المكسورة وهي ليست معمول علمت لفظا لئلا تجري
مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة فحقها الكسر على ما مر في افعال
القلوب ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد لما فرغ من مواضع وجوب
كسر ان ومواضع وجوب فتحها شرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح لانه يجوز فيه تقدير
الجملة ويجوز فيه تقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة نحو قول الفرزدق وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فيجوز ان يكون مفتوحة بان يقدر ما بعد
اذا مفردا وهو المبتداء فقط اى فاذا العبودية ويقدر الخبر بعده محذوفا اى حاصله

ويجوز ان تكون مكسورة بان تقدر ما بعد اذا جملة وقد وقعت موقع الجملة باسرها
فالتقدير فاذا هو عبد القفا وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله على معنى اول
مقولي حمد الله فتكون مفتوحة لانها واقعة موقع المفرد وهو الخبر وهو حمد الله
او اول اقوالي اني احمد الله على ان اول مبتدا وخبره جملة وهو اني احمد الله
كما تقول زيد انه منطلق لانه في موقع الجملة ونحو هو منطلق لا على حذف الخبر مع الكسر
لفساد المعنى هذا اشارة الى الاعتراض الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمة الله
عليه على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر محذوف وان مع خبره مقول القول
اي قولي اني احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ فقال ما معناه ان المحكي بعد القول
هو عين المقول فلو قلت اعجبني قول زيد ان عمروا منطلق فالذي اعجبك هو نفس
القول الذي هو ان عمروا منطلق واول من باب افعل التفضيل وانما يضاف
الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول هذا القول باعتبار الحروف
الهمزة وباعتبار الكلمات انّ والاخبار الموجود عن الهمزة او عن ان فاسد غير
مقصود بل المقصود ان اول مضاف الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها
غيره ثم اخبر بالثبوت عما هو اول اقواله وهو اني احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف
اي اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما
قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وفي المسئلة قول ثالث يحكى عن الملك عضد
الدولة سالم عن الاعتراض وهو ان التقدير اول ما اقول قولي اني احمد الله فيكون
اني محكية للخبر وهو قولي فحذف الخبر وبقي معموله قائما مقامه وتكون المكسورة للابتداء
جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا في الصفة عند الزجاج الرفع حملا على
الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي لما ذكر ان المكسورة
مقررة لمضمون الجملة وهي المبتدا والخبر وهو معنى قوله للابتداء فرّع عليه مسئلتين
احدهما انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة الاولى كانها
مبتدا وخبر فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز رفع المعطوف على المبتدا
نحو زيد قائم وعمرو وانما جاز هذا في المكسورة ولا يجوز على محل الاسم في ليت ولعل

زيد هو

اول م

وكان

وكأنّ لانها تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام تشبيها وتمنيا وترجيا وتبطل معنى الابتداء
الذي كان قبل دخولها بخلاف المكسورة فانها تقرر الابتداء وتؤكده قوله بعد مضي
الجملة اشارة الى مذهب البصريين وهو انه انما يجوز العطف على اسم المكسورة بعد
مضي الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه مضت الجملة او لم تمض وحجة
البصريين انه لو عطف عليه قبل مضي الجملة وقيل ان زيدا وعمرو قائمان ادى الى ان
يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد لان خبر ان معمول لان وارتفاع عمرو على
انه معطوف على اسم ان على تقدير الخلو من ان او على جعلها مع معمولها كالمبتدا المجرد و
خبره يجب ان يرتفع بما ارتفع به الاسم وهو الابتداء فاذا قلت قائمان وجعلته خبرا
لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل واعترض صاحب المغني
على هذا الدليل وقال هو غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون بان الابتداء عامل
في الخبر ولا يقولون ان ان تعمل في الخبر وكيف يلزمهم ما لا يقولون به وفي هذا التغليط
نظر وذلك ان البصريين يقولون انا بينا بالدليل ان الابتداء هو العامل في الخبر
وبينا ايضا ان ان عاملة في الجزئين فمقتضى ذلك الدليل ان يكون الخبر معمولا لان
ومعمولا للابتداء وهو فاسد فصاحب المغني اما ان يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه فان
سلم لزم ما ذكرنا وان طعن فيه كان يجب ان يذكر وجه الطعن اولا حتى يتم له
التغليط ومدعى البصريين ان مذهب الكوفيين باطل لما يلزمهم من مخالفة الدليل
وليس مدعاهم انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم والله اعلم
والمسئلة الثانية المفرعة على بقاء معنى الابتداء ان صفة اسم المكسورة يجوز الرفع
فيها عند الزجاج بعد مضي الجملة وعند الكوفيين جواز ذلك في سائر التوابع حجة الجواز
قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس
على العطف وعلى اسم لا فانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضي الجملة خلافا
للمبرد والكسائي والجواب عن الاية انه لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او
خبر مبتدا محذوف اي هو علام الغيوب او يكون بدلا من الضمير في يقذف او
يكون فاعل يقذف واستغنى به عن العائد الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه و
الجواب عن القياس على العطف بالفارق وهو ان المعطوف غير المعطوف عليه

فلا يستنكر تغايرهما في الاعراب والصفة عبارة عن الموصوف فيبعد تغايرهما وهو
ضعيف لان هذا التغاير لو جوز اختلاف الاعراب لما وجب في المعطوف التوافق
في الاعراب والجواب عن القياس على اسم لا ان التركيب صيرها بمنزلة بعض الكلمة
فضعف عملها فكانه لم يعمل في الخبر عاملان وقوي محل الاسم بعدها فلذلك قوي
معها الحمل على المحل مطلقا وقوله تعالى والصابئون على ان الخبر المذكور خبر لان
مقدم على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبله
كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف تمسك بعضهم على
جواز العطف قبل مضي الخبر بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
الاية فانه عطف الصابئون على محل اسم ان وهو الذين قبل مضي الخبر واجاب عنه
بجوابين احدهما ان الصابئون ليس مطلقا عطفا على اسم ان بل هو مبتداء وخبره
محذوف دل عليه خبر ان اى والصابئون كذلك والثاني ان المذكور خبر الصابئون
وخبر ان محذوف دل عليه خبر الصابئون وعليه اى وعلى الوجه الثاني قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فمن قرا مرفوعا اى برفع ملائكته
فان الاية تحتمل على ان يصلون خبر ملائكته وخبر الاول محذوف لدلالة يصلون
عليه اى ان الله يصلي وملائكته يصلون ولم يمكن في الاية الحمل على ان المذكور خبر
الاول لان يصلون للجمع فلذلك قال وعليه اي وتعين الحمل على الوجه
الثاني وقد توهم ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على
المحل كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وليس يثبت اي بحجة
لاحتمال ان يكون العطف باعتبار الحمل لا باعتبار التشريك في العامل وانه جائز في
الجميع اي في المكسورة والمفتوحة وفي غيرهما من سائر العوامل نقل عن سيبويه جواز
العطف على محل اسم المفتوحة في باب علمت كقوله والا فاعلموا انه عطف انتم على
محل اسم ان المفتوحة واجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل
مضي الخبر وهو ممتنع عند سيبويه على ما بينا بل يحتمل ان لا يكون معطوفا عليه عطف
المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة على
الجملة بان يكون خبرا انا هو قوله في شقاق اي اعلموا انا في شقاق معكم ما بقينا

وانتم بغاة وليس المراد انا بغاة بل يعنون ان لا يكون بغاة خبرا انا بل جزء قوله في شقاق
اذ لا ينسبون البغي الى انفسهم بل في المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار الحمل لا
باعتبار التشريك والعطف باعتبار الحمل جائز في الجميع كما ذكرنا والبيت لبشر بن ابي
حازم وقبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق واصله انه
جاوز قوم من اهل بدر الفزاريين وبني لام من طي فجزت بنو لام نواصيهم وقالوا قد مننا
عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة لذلك فيقول اذ قد جززتم نواصيهم فاحملوها
الينا واحملوا الاسارى ليطلقوهم والا فاعلموا انا وانتم متعادون ابدا وتقول
ان المصطلح هو واخوه وعمرو اختصمان ولو لم تات بالمعطوف الثاني اي عمروا
لم يسد كلامك اي سلكت لما لا يخلو عن فساد او اكثر بيانه انه اما ان ينصب اخوه
او يرفع وعلى التقديرين اما ان يثنى الخبر او يوحد هذه اربع صور لا يصح شيء منها
اما نصب اخاه مع تثنية الخبر وهو مختصمان ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف
على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون واحدا
ولا يستقيم لان اصطلح افتعل بمعنى تفاعل كاشترك بمعنى تشارك فيقتضي الشيئين
واما الثاني فلان فاعل المصطلح يكون واحدا مع اقتضائه متعددا وايضا تثنية الخبر
يكون فاسدا لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه مفعول معه مشارك
لفاعل المصطلح وليس عطفا على اسم ان حتى يكون الاسم مثنى فيستقيم تثنية الخبر
واما نصب اخاه مع توحيد الخبر نحو ان المصطلح هو واخاه مختصم ففاسد ايضا لان
اخاه اما ان ينصب عطفا على الاسم فيفسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمروا
قايم ويلزم ايضا توحيد فاعل المصطلح والمختصم ايضا واما ان ينصب على المفعول
معه فيلزم توحيد فاعل المختصم دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه
هكذا ذكره وفيه نظر لان ظاهر هذا الكلام انه لا فساد الا توحيد فاعل المختصم
وهو ممنوع لان المصطلح بمعنى التصالح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا
ولو كان مفعولا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال تصالح زيد مع
عمرو بل الصواب تصالح زيد وعمرو على انهما فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد
فاعل المصطلح والمختصم ايضا لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعله متعدد

لفظا وهو الواجب في باب تفاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع تثنية الخبر او
مع توحيده وكلاهما فاسدان اما مع تثنية الخبر نحو ان المصطلح هو واخوه مختصمان
فلان اخوه اما ان يعطف على محل اسم ان وهو فاسد اذ لا يجوز العطف عليه قبل
مضي الجملة ويلزم ايضا كون فاعل المصطلح واحدا لان المعدودان اخوه ليس
عطفا على فاعله ففاعله واحد واما ان يعطف على المستكن في المصطلح لوجود
الفصل وهو فاسد ايضا لان تثنية الخبر ح لا وجه له لانه خبر عن المصطلح الذي
هو اسم ان واسم ان غير مثنى واما رفع اخوه مع توحيد الخبر ففاسد ايضا
لان رفعه اما ان يكون بالعطف على فاعل المصطلح فيلزم توحيد فاعل المختصم
لانه لا تعدد في فاعله ح مع اقتضاء بناء الاختصام تعدد الفاعل واما ان يرفع
بالعطف على محل اسم ان ففيه الفساد من وجوه ثلثة العطف قبل مضي الجملة و
توحيد فاعل المصطلح وتوحيد فاعل المختصم وقوله آيةً سلكت معناه اية طريقة
وجهة سلكت من الوجوه المذكورة ولم يجامع لامه اي لام الابتداء الا اياها
عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمه قبل مضي الجملة اي ولكون المكسورة
للابتداء لم يجامع لامه اي لام الابتداء الا اياها اي الا المكسورة لان لام الابتداء
كان داخلا على المبتداء فلما دخل انّ لم يمكن تقديمها في موضعها لئلا يتلاقا حرفا
ابتداء ان واللام فاخّرت داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم مفصولا
بينها اي بين ان وبينه اي بين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
او على ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه اي اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل اذ لو تاخر المتعلق الذي دخله اللام بطلت صدرية اللام ولكنّ للاستدراك
اي ومن اخوات انّ لكنّ وهو للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين

فالتغاير اللفظ والمعنوي مم

معنى اي بنفي واثبات فالشرط التغاير لا اللفظي مع المعنوي نحو ما جاء زيد لكن
عمرو جاء او التغاير المعنوي دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد

سلم مم

قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان مثبت كالفعل قبله ولكن التغاير المعنوي
حاصل اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وسلمكم اذ لو اراكهم كثيرا لا نهزمتم
وهكذا فحذفت سبب التسليم وهو انتفاء اراءتهم كثيرا واقيم المسبب وهو

التسليم

التسليم مقامه وتتابع اي توافق انّ في المسئلتين المذكورتين في صحة العطف
على المحل نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن
ودخول اللام اي وفي دخول اللام في الخبر لكنه ضعيف وهو مذهب الكوفيين
وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب البصريين وان كان ضعيفا ولحو
ولكنني من حبها لعميد متأول وتأويله ان الاصل ولكن انني فنقلت حركة
الهمزة الى النون وسقطت الهمزة وادغمت النون في النون بعد حذف
النون لتلاقي النونات ويجوز معها الواو لان لكنّ المشددة للاستدراك فلا
مانع من دخول العاطفة عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغي ان يدخل
عليها العاطفة فلو دخلته قبل انتقل معنى العطف الى الواو وتجردت لكنْ
للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا وكانّ للتشبيه
اي ومن اخوات انّ كانّ التي للتشبيه نحو كانّ زيدا اسد ووجه اعماله ما ذكر
في ان وهذه الاربعة يعني انّ وانّ ولكنّ وكانّ تخفف اي يتكلم بها بعد حذف
نون فيبطل عملها لزوال الشبه اللفظي بينها وبين الفعل كقوله تعالى وان كل
لما جميع لدينا وكقوله وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكقول الشاعر كان
ثدياه حقان وجاز الاعمال اي اعمال المذكورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب
ابطال العمل نحو لم يكن زيدا لا ن المحذوف في حكم الملفوظ الا في لكن فانها
اذا خففت بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم يعمل
مثلها قال الشاعر لقد يا ليتَ مُطّعَنَ امِّ ليلى ولكن امُّ ليلى لا تبالي وخالف فيه يونس
فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها
عمل اصلا في موضع من الاستعمال ويلزم المكسورة اي المخففة اللام يعني اذا خففت
المكسورة ولم تعمل فيلزم اللام في خبرها نحو ان زيدا لقائم فرقا بينها وبين
النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قائم فانها لا تحتاج الى اللام لانها لا تلتبس
بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما وتدخل اي المكسورة المخففة الفعل ويلزم المكسورة
اي بعد التخفيف ان يكون اي الفعل الذي دخلت عليه من افعال المبتداء والخبر
خلافا للكوفيين في التعميم اي يجوزون دخولها على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر

وعلى غيرها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وتشترط عند البصريين ان لا تدخل بعد التخفيف الا على فعل من الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوتها الدخول على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وان كادوا ليفتنونك
وفي المفتوحة اي ويلزم في المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل ان يكون مع
فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي وتقدير اعماله في ضمير شان مقدر ولما
شرط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف لئلا تلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج
وان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان يشترط
مع حرف النفي ما يدل على انها غير ناصبة اذ حرف النفي قد يكون مع الناصبة نحو
اريد ان لا يخرج ومع المخففة نحو علمت ان لا يقوم زيد لكن لا يمكنهم الاتيان معها
بقد لانه للاثبات فلا يجتمع مع حرف النفي ولا بالسين وسوف اذ لا يجتمع حرفا
استقبال فاستغنوا بحرف النفي عنها نظرا الى الاصل وهو ان لا في الاصل موضوع لنفي
المستقبل لكن وهذا العذر انما يتم لو لم يجتمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها
قد جاء معها فالاعتذار مشكل قوله وتقدير اعماله يعني اذا دخلت المفتوحة مع فعلها
مع قد او غيره من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله
لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل اقوى فلا بد من اعماله
في ضمير شان مقدر لئلا ينحط رتبة المفتوحة عن المكسورة وليت للتمني وجاز ليت
ان زيدا قائم على حذف الخبر اي ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب البصريين
فكذا تقول في ليت وهو ان مع ما في خبرها يسد مسد اسمها وخبرها ولعل للتوقع
امر مرجو نحو جئتك لعلك تكرمني او مخوف نحو خرجت لعله يهينني وقد يشرب
اي لعل معنى التمني فينصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعدها الفاء كقوله
تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وجاز دخولها اي
دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على ليت نحو ليت ان
زيدا قائم على ما ذكرنا وهو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا تثبت قياسا واما ثانيا

ثم الثاني
مذهب من زعم ان المفعول محذوف في ظننت ان زيدا قائم اي ظننت قيام زيد حاصلا واما من جعل ان مع ما بعده سادا مسد المفعولين وهو مذهب سيبويه فتم قوله

فلا ستلزامه جواز لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده ويلحق الجميع اي ان و
اخواتها ما كافة او ملغاة اي عن الكف يعني يدخل ما ويحتمل وجهين احدهما ان
يكفها عن العمل والثاني ان لا يكفها بل يكون ما ملغاة عن الكف الا ان الالغاء
اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكان اكثر من كفها
لقوة قربها اي قرب الثلثة من معنى الفعل لان معناها تمنيت وترجيت وشبهت
بخلاف لكن وان وان مكسورة ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة فكفها عن العمل
ابعد من البواقي ومنها اي ومن العوامل الناصبة ثم الرافعة لا التي لنفي الجنس
على ما مر هذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع فانه قال اولا وهي سبعة وذكر ستة منها
وهي المشبهة بالفعل وبقي السابع وهي لا التي لنفي الجنس فقد ذكرها آخرا اتماما
للسبعة السادس من العوامل ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتان بليس
ووجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدا والخبر وفي زيادة الباء في
خبرهما كما في ليس وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد
الا على حزبه الملاعين ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه على ما نقل صاحب
المفصل والسابع غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث في
العوامل فذكر غير العوامل استطراد وقيل لانها وظيفة اللغة لانه بيان المعنى مفردات
لا باعتبار العمل والاول اظهر فمنها اي فمن غير العاملة حروف العاطف ومنها
حروف النفي غير ما عمل منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس
او الفعل اي او في الفعل نحو لن تضرب ولم تضرب ولما تضرب ولا تضرب في
النهي وهي ما لنفي الحال نحو ما تفعل وما زيد منطلق في تميم اي على عدم اعمال
ما ولنفي الماضي المقرب من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا تقول
طعامك ما زيد آكل خلافا للكوفيين احتج الكوفيون بان ما عندهم بمنزلة لم ولن ولا لانها
نافية مثلها وهذه الحروف يجوز تقديم ما بعدها عليها نحو زيدا لم اضرب وزيدا
لن اكرم وبشرا لا اخرج فكذلك ما واما البصريون فاحتجوا بان ما مثلها النفي
ويليها الاسم والفعل فاشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام
فيما قبله فكذا ما والجواب عما احتج به الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن

معمولهم

فانه لا يليها الا الفعل فلذلك عملتا فيما قبلها و اما لا فانما جاز التقدم معها وان كانت يليها الاسم والفعل لانها حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده تقول جئت بلا شيء فيعمل الباء فيما بعد النفي فكذا يعمل ما بعده فيما قبله بخلاف ما فانه لا يعمل ما قبله فيما بعده فلا يعمل ما بعده ايضا فيما قبله هكذا ذكروه ويحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشمعلة نخيب الفؤاد راسها ما يقنع مع شذوذه محتمل للتاويل يعني ان ظاهر هذا البيت حجة الكوفيين لان راسها معمول تقنع وقد تقدم على ما واجاب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل وهو ان راسها منتصب على شريطة التفسير كانه جعل ذكرها بمنزلة الاشتغال عنه بشيء آخر فيكون التقدير ما تقنع راسها ما تقنع ولا لنفي الاستقبال عطف على قوله ما لنفي الحال نحو لا تفعل وقد حذف الفعل فجرت مجرى النائب في قولهم افعل هذا اما لا اي زائدة والتقدير التام ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذاك فقدم الفعل لانه اهم فحذف هذه الجملة واكتفى بما بقي وهو لا عنها ولهذا اي ولكون الحرف وهو لا نائبا مناب الجملة امالوا الفها فكانها فعل لنيابتها منابه وتحذف اي لا في جواب القسم نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا ومنه فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي لديك واوصالي ومن اخوات كان اي وتحذف لا من اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها اي لا تزال واخره ما مشى يوما على خفه جمل وقد نفي بها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة لتفسيره الاقتحام بالشيئين اي لا فك رقبة ولا اطعم يتيما وقد لا يكرر كقول الشاعر واي امر لا سيء لا فعله وقوله واي عبد لك لا الما واوله ان تغفر اللهم تغفر جما والدعاء وجواب القسم بمنزلة المستقبل فيجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا غفر الله له لان المراد بالدعاء نفيه في المستقبل وفي جواب القسم ايضا يجوز ان لا يكرر نحو والله لا ضربت اي والله لا اضرب لان القسم انما يتلاقى بلا مع المستقبل بخلاف ما فانه قد يتلقى بها مع الماضي كقوله والله ما ضربت وتاتي اي لا نقيضة لنعم تقال لتصديق من يقول افعلت كذا نعم اي نعم فعلت ولتكذيبه لا اي ما فعلت وان بمنزلة ما في نفي الحال قال الله تعالى ان تتبعون الا الظن وقال ان الحكم الا لله ومنها اي ومن غير العاملة حروف التنبيه وهي ها والا واما مخففتين وقد تحذف الفها اي الف

اما فيقولون امَ والله وتبدل همزتها اي همزة اما عينا فيقال عما والله وعموا الله ومنها اي ومن غير العاملة من الحروف حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها من نفي او ايجاب خبرا او استفهاما فتصدق الخبر في الايجاب كما اذا قيل قام زيد فقيل نعم اي نعم قام زيد وفي النفي اذا قيل لم يقم زيد فقيل نعم معناه لم يقم زيد وكذا في جواب الاستفهام ايجابا نحو اقام زيد او نفيا نحو الم يقم زيد وكذا في جواب فاذا قيل نعم وهو ايجاب لما بعد الاستفهام لنعم في جواب اقام زيد معناه قام زيد وفي جواب الم يقم معناه لم يقم فان قلت لو قال اليس لي عليك الف فقال نعم يقتضي ذلك ان يكون معناه ليس لك علي الف درهم مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار ويلزم الالف قلت لا شك ان مقتضى اللغة ان لا يلزمه ولكن الفقهاء اجروه على العرف فانه في العرف يعلم منه معنى بلى وهو الايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزمه شيء وبلى ايجاب لما بعد النفي خبرا او استفهاما فلو قال لم يقم زيد فقيل بلى اي بلى قام زيد ولذلك ذكروا في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم لكان قولهم كفرا لانه يكون معناه نعم لست ربنا ومعنى اي وهو الايجاب اي بلى انت ربنا واجل وجير وان تصديق للمخبر هذا على مذهب الجمهور وهو انه لا تستعمل هذه الثلث الا بعد الخبر ولا تقع جواب الاستفهام الا عند بعضهم ويقال جير لا فعلن وذهب بعضهم الى ان جير قد يكون اسما بمعنى حقا اي حقا لافعلن واي بكسر الهمزة واثبات بعد الاستفهام ولا تستعمل الا مع القسم كقوله تعالى ويستنبونك احق هو قل اي وربي وعند بعضهم انها لتصديق الخبر ومنها اي ومن الحروف الغير العاملة اللواحق يايا نحو اياك اياكما اياكم وان اي اللواحق بان من انت وانتما وانتم وانتن وكذا الكاف في ذاك وحيهلك والنجاءك بمعنى اسرع من يجوت نجاء بالمد اذا اسرعت وسعت ورويدك وارايتك وقد سبق الاختلاف في اللواحق باياك وانها لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب الخليل ومنها حروف الصلة سوى ما يجز منها نحو ما جاءني من احد فان من صلة وان كانت جارة منها وانما اخرجه لان البحث في الحروف الغير العاملة وهي اي وحروف الصلة ان نحو ما ان رايت خلافا للفراء يعني ان تزاد بعدما النافية لتاكيد النفي فمعنى ما ان رايت ما رايت وقال الفراء انهما حرفا نفي تزاد فاكثر اذا فتح في التاكيد في ان زيدا لقائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع

من حرفي التأكيد اذا وقع فصل بينهما فاما اجتماعهما من غير فاصل لم يعهد وانتظرني
ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي انتظرني
مدة جلوس القاضي فما مصدرية ويقدر معه زمان وأن اي ومن حروف
الزيادة أنْ بالفتح نحو لما ان جاء بمعنى لما جاء وما في فبما رحمة اي برحمة واذا
ما انزلت سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلعٌ ما ومثله عُشرٌ ما عايلٌ
ما وعالت البيقورا البيت لامية بن ابي الصلت وقد زاد ما في ثلثة مواضع من البيت
معناه على ما ذكر انه قال في سنة جدب وكانوا في سني القحط يجمعون مما يقدرون عليه
من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع والعشر ويعاضرون بها من البحر ثم يعلون بها في جبل
وعر ويشعلون فيه النار ويضجون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب
السقيا عالت اي السنة الجدبة اي حملت البقر من السلع والعشر ما اثقلها والبيقور اسم
جمع للبقر ونحو ذلك كقوله انما تجلس اجلس وقوله تعالى عما قليل وايا ما الاجلين قضيت
ولا اي ومن حروف الصلة لا في لئلا تعلم اي ليعلم ولا اقسم على الاعرف اذ المعنى اقسم ومنهم
من قال انها غير زائدة بل هي رد الكلام مقدر كانهم قالوا انت مفتر في ذلك على الله تعالى
فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل انها نفي للقسم وما جاءني زيد ولا عمرو و
تسمى مؤكدة للنفي بمعنى سبق قبلها نفي فهي تؤكد ذلك النفي وبيانه انه لو لم تذكر لا في الثاني
لاحتمل نفي المجيء عنهما وعن كل واحد منهما فلما اعيد ذكر ذلك النفي علم ان المجيء منتف
عن الثاني ايضا بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فايدة زائدة لا تكون زائدة
وجوابه انها قد تكون زائدة مؤكدة وبالتأكيد فهم التنصيص على نفي المجيء عن كل واحد
منهما وافادة التأكيد لا ينافي كونها زائدة ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو بما رحبت
اي برحبها والاخفش يشترط لها عايدا اي شرط ان يرجع اليها عايد مما وقعت صلة له
فهي اي ما عنده اسم مكني به عن المصدر وقد يقوّي قوله بلزوم استحقاق العذاب
بتكذيب المكذب من قوله بما كانوا يكذبون ولا يلزمه لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول
به كذا رد بعضهم قول الاخفش بان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان قوله تعالى
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون في تقدير تكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب لا يوجب
استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب حق فاجاب المصنف وقال لا يلزمه لان التقدير

عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكني عنه وهو مفعول مطلق بمعنى تكذيبا
اي لهم عذاب اليم بتكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع الى المصدر فالتكذيب مصدر لا
مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال لان الذي
يدخل المضارع عامل ونحنا في الحروف الغير العاملة وقد لا يعمل فيه اي قد لا يعمل ان في
الفعل المضارع ايضا تشبيها بما اي تشبيها لان بما في كونها مصدرية لا ناصبة نحو ان تقرآنِ
على اسماءَ ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى في البيت مصدرية لا ناصبة
لوجود النون وقبله يا صاحبيّ بدت نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لاقيتما رشدا ان تقضيا
حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا ان تقرآن البيت وقوله ان تقرآن
اما نصب بدلا من حاجة او رفع على انه خبر مبتداء محذوف اي هي ان تقرآن مني السلام
على هذه المرأة وبعضهم اجازوا في الذي ان تكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت
فينا الذي ترغبين فالذي ترغبين بمنزلة المصدر اي فينا رغبتك ولا يصلح موصولا
بما بعده ولا يلزم التأنيث والعائد ويمتنع تقدم ما في حيز الصلة اي لا يمكن ان يقال
الذي في المثال موصول ما بعده صلة والا اي وان صلح موصولا يلزم امور احدها
ان يكون الذي مؤنثا لانه خبر انت ويقال انت التي ترغبين ولا يجوز انت الذي
والثاني انه يلزم عائد من الصلة الى الذي وليس فيه عائد والثالث انه لو كان
موصولا لامتنع تقديم ما في حيز الصلة عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين فهو من
حيز الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول وعلى تقدير المصدرية لا يلزم تقدم ما في حيز
الصلة عليه لان فينا خبر مبتداء لا متعلق بترغبين بل الذي ترغبين مبتداء ثان بمعنى
رغبتك وفينا خبره اي انت رغبتك حاصلة فينا والجملة مرفوعة المحل خبر المبتداء
الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة المصدر قوله تعالى كالذي خاضوا
لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه موصول والتقدير خضتم خوضا
كالخوض الذي خاضوه والضمير للمصدر ويجيزون الذي ضرب زيدا قائما على ان الذي
مصدرية والتقدير ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا الذي من حروف المصدر بل اسما
مكنيا به عن المصدر مقدرا في صلته ضميره كما حكي من مذهب الاخفش في ما يعني لا
يلزم من كون المصدر مفهوما منه ان يكون الذي حرفا مصدرية بل جاز ان يكون

موصولا مرادا به المصدر بان تقدر موصوفه مصدرا و في صلته ضمير راجع الى الموصول
المكنى به عن المصدر كما قلت ضربت الضرب الذي تعلمه فان الذي في المعنى عبارة
عن المصدر وهو الضرب مع انه اسم موصول تقتضي صلة وعايدا كما ذكره الاخفش
قيل ذلك في ما معنى الذي تضرب زيدا الضرب الذي يضربه زيد و يحتمل
ان يكون انت فينا الذي ترغبين بهذه المثابة وهو ان الذي موصول حذف موصوفه
وهو الرغبة والطلب اي انت طلبك و رغبتك الذي ترغبينه كاين فينا فالذي
موصول كني به عن مصدر موصوف فلا يكون الذي حرفا مصدرية و الذين اجازوا
الغاءه اي الغاء الموصول في نحو مررت بالذي القائم اخوه بالجر اي بجر القائم على زيادة
الذي اذ التقدير مررت بالقائم فيكون الذي زايدا متمسكين بقوله من النفر اللاء
الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين اي تمسكوا بالبيت
على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللاء اذا قعقعوهم فقعقعوا على ان قعقعوا
مفسر للفعل المحذوف اي اللاء اذا قعقعوهم حلقة الباب خاف اللئام فلا
يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا قوله فلا يبعد خبر المبتداء وهو الذين اجازوا
اي المجيزون لالغاء الذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا موصولا و منها حروف
التحضيض وهي الا وهلا و لولا و لوما قيل ان هلا مركبة من هل ولا و الا مركبة من
ان ولا و لوما و لولا من لو وحرف النفي ثم تغير معناها بالتركيب والاجود انها حروف
مفردة موضوعة لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل و لها صدر الكلام على ما تم
لانها تدل على قسم من اقسام الكلام كالشرط و يلزم الفعل لفظا او تقديرا لشدة اقتضائها
له من حيث ان التحضيض والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا كان كقوله هلا ضربت
زيدا و معناه التوبيخ على ترك الضرب في الزمان الماضي او مضارعا نحو هلا تضرب زيدا
ومعناه التحضيض والتحريض على الضرب في المستقبل والاحتران وهما لولا و لوما
يكونان ايضا لامتناع الثاني لوجود الاول ويبتداء بعدهما الكلام على ما مر اي تقع
بعدهما المبتداء والخبر و منها قد وهي لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
اي قرب قيامها و للتقليل اذا دخلت المضارع بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق
اي تقع منه الصدق قليلا ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك

قدو الله احسنت و قد لعمري اكرمتك و عليه قول ابي الطيب قد لعمري اقصرت
عنك و للوفد ازدحام و للعطايا ازدحام لان القسم كثير الاستعمال فتوسعوا فيه
كما توسط بين المبتداء والخبر نحو زيد والله قائم و كذا بين الفعل والفاعل نحو
قام والله زيد وجاز السكوت عليه اي على قد مثله اي مثل السكوت في لما
قال الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان
قد زالت يحذف لدلالة ما تقدم عليه كما سكت على لما في قولك قام زيد و لما اي
و لما تقم و منها حرفا الاستفهام وهما الهمزة و هل و لهما صدر الكلام للدلالة
من اول الامر ان الكلام استخبار لا خبر والهمزة اعم تصرفا من هل على ما سياتي
ان شاء الله تعالى و لذا اي و لكونه اعم تصرفا تقول ازيد عندك ام عمرو على
ام المتصلة فانها تكون معادلة لهمزة الاستفهام دون هل وازيدا ضربت اي ولذا
تقول ازيدا ضربت بايقاع اسم بعد الهمزة بتقدير فعل ويضعف هل زيدا ضربت
لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا يليها الاسم فكذا ما كان بمعناه وافمن كان على بينة
من ربه واو كلما اي تقع بعد الهمزة الفاء والواو و كذا ثم كقوله اثم اذا ما وقع امنتم
ولا تقع هل في هذه المواقع و تحذف اي همزة الاستفهام عند الدلالة نحو ابسبع رمين
الجمر ام بثمان والبيت لعمر بن ابي ربيعة واوله فوالله ما ادري واني لحاسب
ويروى وان كنت داريا وانما حذف الهمزة لدلالة ام المعادلة عليها و يستعمل دون
هل في الامر اي فيما يراد به الامر نحو ااسلمتم لان المراد الامر بالاسلام والاستبطاء
نحو الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم فهو استبطاء لدخول وقت الخشوع و
التحضيض نحو الا تقاتلون لان المعنى هلا تقاتلون والتقرير نحو الم نربوا انا جعلنا
حرما آمنا والتسوية نحو ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف
مد الظل ويجوز ذلك كالتنبيه نحو الم يجدك يتيما والتوبيخ نحو اكذبتم باياتي والوعيد
نحو الم نهلك الاولين و بمعنى التمني نحو اتعبدون ما تنحتون اي لا تعبدوا و منها السين
السوف و في سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتاخير و منها لو للشرط في الماضي
نحو لو جائني لاكرمته على ان الثاني و هو الجزاء هو منتف فيلزم انتفاء الاول
لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها و قد تستعمل فيما كان

الثاني مثبتا كقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة وذكر ابعد التقديرين اى لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف فالمعنى المدح بعدم العصيان على كل تقدير ولطلبها الفعل امتنع في خبر ان الواقعة بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل فلا تقال لو ان زيدا قائم لامكان الاتيان بالفعل وهو لو ان زيدا قام بخلاف ما اذا كان اي الخبر جامدا غير مشتق نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان خبر ان اسم جامد فلا يمكن ان يوتى بدله بفعل والآية ايضا مثل الحديث المذكور وهو لم يخف الله لم يعصه لكون الجزاء غير منتف اذ ليس المعنى انها نفدت كلمات الله بل المراد تعليق عدم النفاد بابعد التقديرين وكون شجر الارض اقلاما وما ء البحر مدادا فانها اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد ويجئ اي لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني فتحدثني ويستعمل في الاستقبال عند الفراء كان بمعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تنقل المستقبل الى معنى الماضي كما ان ان اذا دخلت المستقبل لم تنقله الى الماضي وقد ورد في التنزيل كقوله لو يشاء الله اطعمه ولا يراد به الماضي لان المعنى ان يشاء الله اطعمه وضعف بانه لو اريد به الاستقبال لوجب ان تعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فلما كان بمعنى الماضي لم تعمل فيه ومنها اما وفيها معنى الشرط ومن ثمة اى ومن اجل تضمنها لمعنى الشرط لزمها الفاء نحو اما زيد فمنطلق والتزم توسط جزء مما في حيزها بينها اى بين اما والفاء عوضا من الفعل ولها خاصية في تصحيح التقديم لما امتنع تقديمه عند سيبويه يعني ان اما يصح تقديم ما امتنع تقديمه فاجاز اما هذا فان عمرا ضارب اجازه غيره اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل نحو اما اليوم فانا خارج بدون ان فان غير سيبويه يجيز نصبه بمعنى الفعل لعدم المانع وهو ان ونحوه منصوب عطفا على قوله اما اليوم اى كما يجيز غيره هذا المثال الثاني الذي يوجد معه ان ونحوه مما لا يوجد معه ان ويصلح نصبه بمعنى الفعل وهذا في قوله اما هذا معمول ضارب اذ التقدير مهما يكن من شيء فان عمرا ضارب

لان المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق حـ

هذا

هذا او قدم لما لا تلاقي حرفي الشرط والجزاء وكذا اليوم في المثال الثاني معمول لخارج اى مهما يكن من شيء فاني خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور اى اختلف في المتوسط بين اما والفاء انه من معمول الجزاء او من معمول الشرط المقدر فقال بعضهم في اما يوم الجمعة فزيد منطلق ان الظرف متعلق بالشرط المقدر م اى مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشيء فانه موجب لجواز الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وقال قوم ان المتقدم ان كان جائز التقدم كالظرف فهو معمول الجزاء والا فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان معمول ما في حيز ان لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشيء لان الفاء يمتنع تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما يمتنع التقدم على ان بل المذهب انه انما قدم ما في حيز الجزاء على ان او على الفاء مطلقا للغرض المقصود وهو ان لا تتلاقى حرف الشرط وحرف الجزاء فلا فرق بين ما وجد ان او لم توجد فقوله اجازه غيره يقتضي ان يكون هذه الصورة جائزة عند غير سيبويه و ليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة ممتنعة لان ما في حيز ان يمتنع تقديمه عليها وايضا قوله فاجاز اما هذا انه صرح بان سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك لانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد ومنها حرفا التفسير وهما اي نحو وترميني بالطرف اى انت مذنب و آخره وتقلينني لكن اياك لا اقلي فان قوله اى انت مذنب تفسير لقوله وترميني بالطرف وان عطف على اي ويختص اى ان بما في معنى القول دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم وا ما صريح القول فاجاز بعضهم ووقوع ان تفسيرا بعده والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع معمولا لصريح القول فلا تحتاج بخلاف ما ليس صريحا في القول كنادى واوحى وامر فان الجملة لا تقع معمولا له لفظا والقول الصريح تقع الجملة معمولا له لفظا وانما اختص بما في معنى القول لان ما بعد ان المفسرة لا تقع الا ما يصح ان يكون مقولا كالنداء في ان يا ابراهيم وكالامر في امرتهان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قيل فلان يبغضك فقل

فاحتيج الى تفسير بالقول لتقع الجملة معمولا له لفظا م

كلا فمعناه ردعا وزجرا للقائل وردعه عن ذلك القول ومنها لام التعريف وميمه
في لغة اليمن ومنها الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب القسم
نحو والله لاخرجن ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة للفرق بين المستقبل
والحال لان الغرض تاكيد ما لم يقع ومع الماضي قد اي ويلزمه مع الماضي
اللام مع قد اما اللام فلربطه بالقسم واما قد فيكون تقريبا له من الحال نحو والله
لقد ضربت وجاز حذفه اي حذف قد نحو لناموا فما ان من حديث ولا صال
واوله حلفت لها بالله حلفة فاجر اي لقد ناموا والموطئة اي ومن اللامات
الموطئة للقسم وهي التي تقدمها القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ نحو والله لئن
قمت قمت واما التقدير فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير
والله لئن اخرجوا لا يخرجون وانما جي باللام لتؤذن بان الجواب المذكور اخرا
نحو لا يخرجون في الاية جواب له اي للقسم المقدر او الملفوظ لا للشرط و
ليست جوابا للقسم اي ليست اللام الموطئة جوابا للقسم والا اي وان كان
جوابا للقسم جاز لئن اكرمتني اكرمك بالجزم ليكون جوابا للشرط والشرط والجزاء
جواب للقسم لكن يجب ان يرفع اكرمك فهو دليل على انه جواب القسم المقدر لا
للشرط وكذا في الاية لو كان اللام في لئن اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم كان
يجب جزم لا يخرجون ليكون جزاء للشرط والشرط والجزاء جواب للقسم لكن
لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس جوابا للشرط بل هو جواب للقسم لفظا وسد
مسد جواب الشرط ولام جواب لو ولولا اي ومن اللامات لام جواب لو ولولا
نحو لو جاءني زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج عمرو وانما جي باللام تاكيدا لارتباط
احدي الجملتين وهو الجواب بالاخرى وهي الجملة الشرطية ويجوز حذفها اي
حذف اللام نحو لو جاءني اكرمته وحذف الجواب اصلا كقوله تعالى ولو ان قرانا
سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران فحذف وكذا حذف جواب لولا كقوله
تعالى فلولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتداء اي ومن
اللامات لام الابتداء نحو لزيد منطلق وهي تدخل الاسم كما ذكرنا والفعل المضارع
تشبيها له اي بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا لقائم وجاز ان زيدا لسوف

نفعل

نفعل حالا للكوفيين وانما جاز عند البصريين لان اللام تجردت عن الدلالة على
الحال اي الدلالة على التوكيد المجرد ولذلك دخلت مع سوف ولو كانت لام الحال
لم يجامعها ولم يجوزه الكوفيون لان اللام الداخلة في خبر ان على المضارع تخصص الفعل
الحال عندهم فيمتنع دخولها على سوف لان الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا والاصل
ان يدخل اي لام الابتداء المبتداء ولكن تزحلقت الى الخبر نحو ان زيدا لقائم او الى
صلته مع ان اي الى صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قائم وانما زحلقت كراهة الجمع
بينهما اي بين ان واللام للابتداء ونحو ام الحليس لعجوز شهربة فعلى توهم دخول
ان كان التقدير لهي ام الحليس وهو اي دخوله على الخبر من غير ان قليل واخره
ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشهربة العجوزة الكبيرة كالشهبرة واللام الفارقة
اي ومن اللامات اللام الفارقة اي بين ان المخففة والنافية في نحو ان كل لما عليها
حافظ اي انه والضمير للشان وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مفعول حافظ
اي ان الشان كل نفس للذي عليها حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة وهي اللاحقة
بالفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل ومنها التنوين وهي نون ساكنة تلحق الاخر
لا لتاكيد الفعل وقد ذكرنا انواعها وحقها السكون كما هو القياس الاصلي للحروف
الا ان يلاقيها ساكن فيكسر او يضم اما الكسر فلان اصل حركة التقاء الساكنين الكسر
نحو زيد الضارب اليوم بكسر النون واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون لاتباع
ضمة الكاف وقرى بكسر النون على ما هو اصل حركة التقاء الساكنين وقد يحذف اي
التنوين عند ملاقاة الساكنين نحو احد الله الصمد فيمن قرا اي يحذف التنوين فانه
قد قرى ايضا بكسر التنوين من احد ومنها النون المذكورة وقد سبق مشروحا ومنها
هاء السكت وتلحق المتحرك بحركة غير اعرابية للوقف نحو لمه وكيفه اي ثم مبني على
الفتح فالحق بها الهاء لبيان الحركة وكذا كيفه وانما اختص الحاقه بالمتحرك لانها ساكنة
فلا تلحق الساكن لئلا تلاقي الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل وان حذف واما
المبني فلو حذف حركته في الوقف لم يكن عليها دليل والثاني انها في المعرب تلتبس في
بعض المواضع بالمضاف اليه فانه لو قيل في جاري غلام جاءني غلامه لم يعلم ان الهاء
للسكت او هاء الضمير للمضاف اليه بخلاف المبني فانه لم يضف شي منه الى المفرد

نفس ٥

الفاعل ٥

ساكنان وانما الحق بالمبني دون المعرب لوجوه احدها ان المقصود منها بيان صح

الاثلث كلمات وهي كم ولدن واي محذوف صدر الصلة فلا تلتبس والثالث ان حركة البناء امكن بنائها او الاولان اقوى لان امكان تغيرها لا يمنع بنائها وله المتحرك بحركة غير اعرابية تحتاج الى قيد فانه لا يلحق هاء السكت مع ان حركتها كل متحرك فان نحو ضرب ويا زيد ولا رجل لا يلحقها هاء السكت مع ان حركتها غير اعرابية فلو قال المتحرك بحركة اصلية او غير عارضة لخرجت الصور وقيل لم ابله بتقدير الحركة كما اسقط الفها في هلم بتقدير سكون اللام هذا اشارة الى سوال وجواب اما السوال فهو ان لم ابل اصله ابالي فدخل الجازم وكان القياس لم ابال بحذف الياء نحو لم يرم ثم لما كان آخره متحركا اسكنوها ثانيا فقيل لم ابال بسكون اللام فالتقى ساكنان الالف واللام فسقطت الالف فبقي لم ابل على السكون وكان حقها ان لا تلحقها هاء السكت لانه انما تلحق المتحرك لا الساكن فاجاب بان اصله الحركة اذ الاصل لم ابال وتسكين اللام على خلاف القياس فالحركة في الاصل مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا للتقدير اي الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر فان هلم اصلها لم كما هو مذهب الكوفيين وقدر سكون اللام فان اصله المم كرد فان اصله اردد فاسقط الف ها نظرا الى سكون اللام من المم وكانه التقى ساكنان الف ها ولام المم واذا التقى ساكنان واولهما مدة حذفت المدة فسقطت الالف من ها نظرا الى تقدير سكون اللام من لم اذ اصله المم فنقل حركة الميم الى اللام وادغم الميم في الميم فبقي هلم وهذا وان كان على خلاف مذهب البصريين اذ هلم غير مركبة عندهم فانما ذكرها المصنف استيناسا لان الحركة المقدرة مرعية كالسكون المقدر عند من يعتبره وهي اي وهاء السكت ساكنة لانها انما تلحق للوقف فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحمار عفراء ويا مرحباه بحمار ناجية مما لا يعتد به يروى بضم الهاء وكسرها من يا مرحباه في البيتين والناجية اسم معشوقة وعفراء اسم امراة وآخره اذا اتى قربته لما تشاء من الشعير والحشيش والماء الجب حمارها الجها واخر البيت الثاني اذا اتى قربته للسانية والسانية الناضحة التي يستقى بها الماء من البير ومنها الشين والسين التي تلحق كاف المونث وقفا يقول اكرمتكش ومررت بكس بالسين غير المعجمة والاول اي الحق بالشين المعجمة الكشكشة

لانها ثابتة اما حركة الاعراب فانها تنتقل ولا تثبت على حالة واحدة حتى يمكن بناءها ص

اكرمتكش بالشين المعجمة في اكرمتك ومررت بكش على خطاب المونث وبخوص

تسم ص

اي تسمى بالكشكشة وهي في تميم اي وهي في لغة تميم والثاني اي الحق بالسين غير المعجمة الكسكسة اي تسمى الكسكسة وهي في بكر اي وهي لغة بني بكر بن وائل ومنها المدة التي تلحق بآخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب او على خلاف ما ذكر اي ومنها حرف الانكار وهو زيادة تلحق آخر الكلمة في الاستفهام وهي على معنيين احدهما انكار ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد فيقال ازيدنيه منكرا لقدومه والمعنى الاخر ان يكون انكار الخلاف ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد في المثال المذكور ازيدنيه على انكار خلاف قدومه اي يجب ان يكون القدوم حقا وتذكرا عطفا على انكارا اي ومنها حرف التذكر وهو المدة التي تلحق آخر الكلمة تذكرا كما تقول الرجل في نحو قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام ويقولو ضمة اللام ومن العامي فيمد كسرة الميم اذا تذكر شيئا ولم يرد ان يقطع كلامه وتتبع اي كل واحدة من مدة الانكار ومدة التذكر ما قبلها في حركته بعد كسر الساكن فالحرف الذي يقع بعد المدتين اما ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا تبعته في حركته فتكون المدة بعد حركة الفتح الفا وبعد الضم واوا وبعد الكسر ياء فتقول في حرف الانكار في نحو هذا عمرا عمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان الاول ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كما قال قدم زيد فتحرك نون التنوين بالكسر ثم يلحق به الياء فتقول ازيدنيه وكذا حرف التذكر في اتباع ما قبلها متحركا او ساكنا كما ذكرنا وتزاد ان مع الاولى اي مع مدة الانكار فتقول لمن قال قدم زيد ازيدانيه بالحاق ان بعد بقاء التنوين على زيد ولا يكون اي المدة المذكورة مع ان الا يا لانه يلتقي ساكنان نون ان والمدة واصل حركة التقاء الساكنين الكسر واذا كسر النون لزم ان تكون المدة الملحقة بها ياء وتختص اي الاولى وهي مدة الانكار بالوقف والثانية وهي مدة التذكر بالدرج لانها تقع لتذكر شيء من بقية الكلام فتقع في الدرج لا محالة ولما فرغ من الافعال العاملة والحروف العاملة شرع في الاسماء العاملة وانما قدمهما لان اصل العمل للافعال والحروف انما تعمل للمشابهة الافعال فذكرت عقيبها والعمل في الاسم لما كان بخلاف الاصل اخره فقال واما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم فمنه المصدر وهو اسم الحدث المشتق منه هذا

تسم ص

قيد ص

الاسم ص

على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون الفعل متنعا منه و المسئلة المشهورة
مذكورة في الخلاف مع استقصاء الادلة من الطرفين فلا نطول الكتاب بايرادها
وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي سماع ترتقي ماذكره سيبويه منها الى اثنين وثلثين
بناء وامثلته مذكورة في المفصل على التفصيل وفي غيره اي و في غير الثلاثي المجرد
قياس اي يمكن ضبطه بضابط نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا واقتدر
اقتدارا الى آخر ما هو مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد فيه ثلاثيا و رباعيا
والرباعي مجردا او مزيدا فيه على ما هو مستقصى في التصريف و يعمل عمل فعله
ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول الفعل فكان اقوى من سائر الاسماء المتصلة
بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي انما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا
واما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل لا للمصدر لوجهين
احدهما ان الفعل هو الاصل فلا نعدل عن الاصل الى الفرع بلا موجب والثاني
ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان و الفعل نحو اعجبني ضرب زيد عمروا اي
اعجبني ان ضرب زيد عمروا ولا يمكن اذا وقع مفعولا مطلقا ان يقدر بان و
الفعل اذ لا يقال ضرب ان ضرب زيد عمروا اذ لا يؤكد الفعل بان والفعل بل
بالمصدر صريحا وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لان الاسم حقه ان لا يعمل
واصل العمل للفعل فقدر بان والفعل تصحيحا للعمل وانما لم يقدر اسم الفاعل بالفعل
للعمل لان له مشابهة بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات فاغنت تلك المشابهة
اللفظية عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار
الحركات والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح العمل الا انه لا اضمار فيه
الاستثناء يحتمل ان يكون منقطعا كانه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل
ان يكون متصلا اذ معنى يعمل عمل فعله انه كالفعل في العمل و الفعل يعمل في المظهر
و المضمر فاستثنى عنه اي عمله كالفعل الا انه لا اضمار فيه لوجب اذا ثني او جمع
المصدر باعتبار الانواع ان يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار
الفاعل والاخرى باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم
الفاعل لانه انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل

المضمر[a]

فانه ليس كالفعل وانما لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه[a]

ومثنه

ومثنية احدهما تغني عن تثنية الاخرى ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له يمكن
ان يعمل ان كان له على وان كان له العمل لانه لو لم يكن له العمل كما اذا كان معرفا
او مفعولا مطلقا لا يلزم له ذكر الفاعل بالاتفاق في المصدر اذ لو لزم ذكر الفاعل
لكان حيث لم يذكر لزم فيه الاضمار لكنا بينا ان لا اضمار في المصدر فلا يلزم ذكر
الفاعل وان كان له اي لا يلزم ذكر الفاعل وان كان يلزم ان يكون له فاعل
في نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عن من صدر عنه لكن لا يلزم ذكره مظهرا او مضمرا
وايضا اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريين على موصوف لفظا او تقديرا
فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى يجب ذكر الفاعل معه
وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه لم يذكر له الفاعل لا
مظهرا ولا مضمرا و يجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق
القصار الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار منصوبا كان في المعنى
او مرفوعا هذا تفصيل للمصدر المضاف الى المفعول اي المفعول قد يكون منصوبا
في المعنى كالمثال المذكور فان الثوب مدقوق و قد يكون في المعنى مرفوعا
كقوله تعالى من بعد غلبهم اي من بعد كونهم مغلوبين فالمضمر المضاف اليه في المعنى
مرفوع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للغلب ويصح حمل المعطوف والصفة على
المحل نحو مخافة الافلاس والليانا فان الليان مصدر معطوف على محل الافلاس
وهو النصب لانه مفعول به للمخافة اي لمخافتي الافلاس والليان واوله قد
كنت داينت بها حسانا اي بالجارية وداينت اي عاملت حسانا بالجارية وبعده يحسن[b]
بيع الاصل والقيانا بعض عطف على محل الاصل ايضا وهو منصوب و نحو طلب
المعقب حقه المظلوم واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها يصوغ جارا وانانا اي
هاج الحمار الاتان لطلب الماء عقب في الامر تردد في طلبه والمعقب هو المتردد
في طلب حقه المتقاضي لدينه والمظلوم صفة للمعقب اي كما يطلب المتقاضي المطلوب
حقه وعن تصرفات اي على ان المعقب المماطل يقال عقبني حقي اي مطلني
فالمظلوم على هذا فاعل الطلب والمعقب مفعوله اي كما يطلب المظلوم مماطلة
فلا احتجاج في البيت على هذا اذ المظلوم فاعل المصدر لا صفة المعقب قوله ويصح

[b] برفع المظلوم

حمل المعطوف والصفة على المحل ليس لتقييد الجواز بهما بل سائر التوابع في معناهما بل
ذكرهما تمثيل لا تقييد ولعله انما قيدهما نظرا الى ما ورد في كلامهم في العطف والصفة
كالبيتين واعماله باللام قليل لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام
اما في صورة التنكير فيعمل كالفعل لانه بتنكيره يقوي شبهه بالفعل واما المضاف فهو في
تقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبني ضرب زيد عمروا في تقدير اعجبني ضرب زيد
عمروا فهو في المعنى كالمنون واما المعرف باللام فيبعد عن شبه الفعل لان التعريف
لا يكون في الفعل فلذلك ضعف عمله ولم يوجد اعماله الا قليلا نحو قول الشاعر
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه
اي في حيز المصدر عليه لانه في تاويل ان مع الفعل لان معنى اعجبني ضرب زيد ان
ضرب زيد فكما لا يتقدم ما في حيز ان عليه لا يتقدم ما في حيز معناه عليه ايضا وظاهر
هذا اللفظ ان يكون قوله لانه في تاويل ان علة لعلة اعماله مع اللام ايضا اي انما قل عمل
اللام وضعف لانه في تاويل ان واللام لا يدخل ان والاول اظهر لان اللام لا يدخل
ان وكذا التنوين والاضافة لا يدخلان ان فهذا يوجب ان لا يعمل المصدر
بالاعتماد على العلة المذكورة ولا الفصل بينه اي ولا يصح الفصل بينه اي بين المصدر
وبين صلته اي بين ما يتعلق به باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمروا اليوم
عند بكر ان يجعل اليوم متعلقا باعجبني وعند من صلة المصدر لان اليوم حينئذ يكون
اجنبيا عن المصدر ومعموله وهو عند لانه متعلق باعجبني والفصل بينهما بالاجنبي
غير جائز ولا تقديم منصوبه اي ولا يصح تقديم منصوب المصدر على المرفوع تقديرا
نحو عجبت من ضربك او ضربي اياك وهو المختار قوله تقديرا يتعلق بالمرفوع اي على
ما يرتفع تقديرا لا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضرب زيد جاز تقديم المنصوب على
المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا واما الباقي في المثالين فهو مرفوع معنى لانه فاعل
المصدر فلا يتقدم المنصوب وهو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربك انا لعدم امكان
الاتيان بالمضمر المتصل مقدما على المنصوب فلا يؤتى به مؤخرا عن المنصوب منفصلا
لانه لا يسوغ الانفصال مع القدرة على الاتصال وقوله وهو المختار اشارة الى انه
اذا اجتمع ضميران واحدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني اي يجوز لك ان تاتي

بالثاني

في

بالثاني متصلا كالمثال الاول وهو ضربيك ومنفصلا كالمثال الثاني وهو ضربي اياك
وبين ان المختار هو الانفصال وعلى التقديرين فلا يجوز تقديم هذا المنصوب متصلا
او منفصلا على المتكلم الذي هو مرتفع تقديرا فان كان مفعولا مطلقا مقابل لقوله من
قبل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر
وان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون بدلا عن الفعل او لا بدلا فان لم يكن بدلا عن
من الفعل اي لا يلتزم اضمار الفعل نحو ضربت زيدا فالعمل للفعل لان الفعل في حكم المذكور
وان كان بدلا منه فوجهان فالوجهان كسقيا زيدا ونحوه من المصادر التي التزم
حذف افعالها فقائل يقول العمل للفعل المحذوف والطرح والتزم حذفه وصار المصدر
بدلا عنه فالاعتبار بما وجد ذكره على الاطراد وهو المصدر فالعمل للمصدر ومنها اي
ومن الاسم العامل اسم الفاعل وهو اسم اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
قوله اسم اشتق جنس يدخل تحته المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول
فانه لمن وقع عليه الفعل ويخرج اسماء الزمان والمكان ايضا لانهما ليسا باعتبار ذات قام
بها الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فان معناها الثبوت لا الحدوث
وكان الاولى ان يذكر قيدا في الحد يخرج اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه
انه اسم مشتق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل فلو قال لا للتفضيل
خرج عنه ولعل الشيخ يقول لمن قام به فان اسم التفضيل لم يوضع لمجرد من قام به اصل
الفعل بل لمن قام به التفضيل وصيغته اي وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد اما من الرباعي مجردا او مزيدا او من الثلاثي
المزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وهذا يعم جميع الصور
نحو مدحرج ومستخرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله اي يعمل عمل الفعل المبني
للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتق منه مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان او
مجموعا جمع تصحيح كضاربين او تكسير كضُرَّب مظهرا كزيد ضارب عمروا او
مضمرا اي مقدرا نحو انا زيدا ضاربه في الاضمار على شريطة التفسير اي انا ضارب زيدا
ضاربه مقدما كما ذكرنا او مؤخرا نحو انا زيدا ضارب بشرط معنى الحال او الاستقبال
فان الاصل ان لا يعمل الاسم وانما اعمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل المستقبل في الحركات

العمل للفعل ايضا
لانه الاصل وان
التزم حذفه و
قائل يقول

والسكنات والدلالة على الحال والاستقبال ولذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي والاعتماد
على صاحبه اى بشرط الاعتماد على صاحبه يعني ان اسم الفاعل لا يمكن ان يذكر الا
بعد ما يجرى عليه من مبتدا او موصوف او ذي حال او موصول فالاعتماد على
المبتدا نحو زيد ضارب عمروا والاعتماد على ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمروا
والاعتماد على الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمروا والاعتماد على الموصول نحو جاء
الضارب زيدا او الهمزة او بشرط الاعتماد على الهمزة نحو اقائم الزيدان او ما النافية
نحو ما قائم الزيدان وانما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع الفعل فاشترط فيه
الاعتماد ولم يجوز اعماله ابتداء نحو ضارب زيدا تنبيها على انحطاط رتبة الفروع عن
الاصول فان كان اى فان كان اسم الفاعل للماضي واريد ذكر مفعوله وجبت
الاضافة خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي والاضافة معنوية لان
شرط الاضافة اللفظية ان يضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضي لم
يكن ما بعده معمولا له فيكون الاضافة معنوية فان كان معمول اخر نحو زيد معطي غلامه
درهما امس فلا يمكن اضافته الى المعمولين معا فبفعل مقدر اى فيكون انتصاب
المفعول الاخر بفعل مقدر اى اعطاه درهما ونحو وكلبهم باسط ذراعيه انما جاز
اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية
فكانها بمعنى الحال باعتبار الحكاية ولذلك عمل ونحو الضارب عمروا امس حكمه
حكم الذي ضرب اى اسم الفاعل اذا وقع صلة للام يعمل مطلقا سواء كان للحال
او للاستقبال او للماضي لانه يلزم تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك فاذا اريد
معنى الماضي فكانه فعل ماض وهو معنى قوله حكمه حكم الذي ضرب ومن ثم اي
ومن جهة كونه في حكم الموصول امتنع التقديم فلا يقال عمروا الضارب لان ما في
حيز الموصول لا يتقدم عليه واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى
الذي عند بعضهم والصلة المتقدمة ليست له اى ليست متعلقة بالزاهدين عند
آخرين بل بمحذوف مدلول عليه به هذا اشارة الى سوال وهو ان فيه متعلق با
لزاهدين اى كانوا من الذين زهدوا فيه فهو من حيز الصلة وما في حيز الصلة
يمتنع تقديمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام ليست بمعنى الذي عند

بعضهم بل اللام كلام الرجل اى لمجرد التعريف وليست موصولة والثاني ان الصلة
المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين بل متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين
اي كانوا من الزاهدين فكان سايلا سال وقال زهدوا في اي شيء فقال فيه اي زهدوا
فيه فهو متعلق بزهدوا وحذف لدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اي الوجه الثاني اولى
من الاول لما تضمنه الاول من تقديم صلة المجرور على الجار لان القائل الاول يسلم ان
فيه متعلق بالزاهدين ومنع كون اللام موصولة فيقال له هب ان اللام غير موصولة
لكن المانع ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار والوجه الاول
ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا بخلاف الرجل والفرس وكل ما كان
غير مشتق فانه لا يصح تقديرها موصولة لعدم ما يقوم مقام الفعل بخلاف المشتقات
وجاز عطف على قوله امتنع اى ومن ثم جاز اي ومن اجل كونه صلة للموصول جاز
حذف نوني التثنية والجمع من غير اضافة كقول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا
ياتيهم من ورائهم وكف كما جاز في الذي اى لما وقع صلة للموصول جرى فيه هذا
التخفيف بحذف النون لان الموصول مستطال بصلته فخفف بحذف نونه وقراءة من
قرا الذائقوا العذاب بالنصب مما لا معرج عليه اى لا معول عليه فانه حذف نون الجمع
من غير اضافته ووقوعه صلة للام وحكم ما جاء منه اى من اسم الفاعل للمبالغة
كفعال وفعول ومفعال حكمه اختلف في بناء المبالغة انه هل يعمل عمل الفعل ام لا فمذهب
سيبويه والخليل واكثر البصريين انها تعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا تعمل
حجة سيبويه السماع وهو قول ابي طالب يرثي ابا امية ابن المغيرة ضروب بنصل
السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقول الاخر اخا الحرب لباسا اليها
جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا والخوالف جمع خالفة وهي عمود من اعمدة البيت
والعقل اصطكاك الركبتين اي اذا حضر الحرب لم يلج البيت مستترا كالاعقل المضطرب
رجلاه لخوف او فزع وكما حكي عن العرب انه لمنحار بوائكها جمع بائك وهو السمان و
الافتاء من الابل ومنه اى ومن الاسم المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل
قوله ما اشتق يدخل تحته المشتقات قوله لمن وقع عليه الفعل خرج ما سوى المفعول
قوله ما اشتق اى من الفعل وصيغته اى وصيغة اسم المفعول من الثلاثي على مفعول

ليست موصولة م

نطقه

كما خفف الذين في نحو كالذين خاضوا واصله كالذين صح

ومن عجزه

العامل اسم ح

٢٢١

بكضروب ومن غيره على الفاعل اي على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر
كمدحرج ومتخرج ومضارب ومكرم مفتوح ما قبل الاخر فرقا بينه وبين اسم
الفاعل وحكمه اي حكم اسم الفاعل في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على ما ذكرنا الا انه يعمل عمل المبني للمفعول كمضروب يعمل عمل ضُرب المجهول ومنه
اي ومن اسم الفاعل الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احترازا به عن
المتعدي بمعنى الثبوت احترازا به عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث و
صيغته اي صيغة الصفة المشبهة والضمير يرجع الى ما من قوله اشتق مخالفة لصيغة
الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحَذِرٍ وحسنٍ وصعبٍ ونظايرها وشبهت به
اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع اي انما عملت لشبهها باسم الفاعل لانها
غير جارية على الفعل والحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين فلذلك انحطت رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل الجاري على الفعل فاعمل تشبيها باسم الفاعل من جهة التثنية
والجمع والتذكير والتانيث بعد مشاركته في كونهما مشتقا من فعل واقتضائهما
موصوفا يجري عليه كاسم الفاعل وتعمل عمل فعلها نحو حسن يعمل عمل حَسُنَ وكذا
باقي الصور وهي اي الصفة المشبهة اما ان تكون باللام كالحسن او مجردة اي عن
اللام ومعمولها اما مضاف كحسن وجهه او باللام كحسن الوجه او مجرد عنهما كحسن
وَجهٌ مرفوعا اي ذلك المعمول بالفاعلية للصفة او منصوبا على التمييز في النكرة كحسن
وَجهًا او على التشبيه بالمفعول في المعرفة كحسن الوجه بنصب الوجه فيمن لا يرى
تعريفه اي تعريف التمييز واما من جوّز كون التمييز معرفة فينصب المعرفة ايضا على
التمييز او مجرورا بالاضافة كحسن الوجه فهذا اثنان في ثلثة فالاثنان هما حالا
الصفة المشبهة من كونها باللام او مجردة وهذان مضروبان في ثلثة احوال المعمول
وهي كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما والاثنان في ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة
في ثلثة احوال للمعمول وهي كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة في ثلثة
تكون ثمانية عشر وصورها هذه الحسن حسن

الوجه وجهه وجه الوجه وجهه وجه
بالحركات ٣ بالحركات ٣ بالحركات ٣ بالحركات ٣ بالحركات ٣ بالحركات ٣

وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات اللام نحو الحسن الى المضاف اي وجهه فلا يقال

الحسن

الحسن وجهه لعدم الخفة اذ لم يحصل بالاضافة خفة لم تكن حالة العمل والى المجرد عنهما
اي ويمتنع اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن
وجهٍ واستقبحان اضافة المعرفة الى النكرة فانه عكس المعهود وان كانت لفظية هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة في
الاضافة المعنوية لان الغرض من الاضافة استفادة المضاف تعريفا او تخصيصا من
المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة واما الاضافة اللفظية فلما لم تكن
مفيدة لتعريف المضاف او لتخصيصه فلم تكن ممتنعة فاجاب بانه مستهجن لانه في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول بيانه ان اسم الفاعل
لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه فمقتضى هذا ان لا يجوز اضافة الحسن
الى الوجه المرفوع كاسم الفاعل وانما جاز على تشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت
حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه الى الصفة ففي الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وهو
الرجل ولذلك تقول مررت بامراة حسنة الوجه فلولا ان في الصفة ضمير الموصوف لها
لم يؤنث الصفة واذا كان في الحسن ضمير الموصوف فيمتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع
بفعل واحد فاعلان من غير فصل عاطف فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم يعلم ان
الحسن في الاصل للرجل او هو منقول اليه من متعلقه فذكر الوجه ليعلم ان الحسن انما اتاه
من قبل الوجه فلم يكن من ذكره بدّ ولو علقه بالحسن وفي الحسن فاعل الموصوف فيجب
ان يكون له محل المفعول به لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا هو المجوز لاضافة
الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى ولم يتقدر فيه كونه مشبها بالمفعول لما صح
اضافة الصفة اليه واضافة المجرد الى المضاف مما يجيزه سيبويه مستشهدا بقوله
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وهو عند غيره اي سيبويه
على نحو امراة حسنة العينين نقيةٍ منهما اي من العينين اي نقية ما بين العينين
يعني الجبهة التي هي بين العينين كانه قال نقية الجبهة لان النقاء معناها التنقية هذا
اشارة الى المسئلة المختلف في جوازها من الثمانية عشر وهي الصفة المجردة المضافة
الى الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن وجهه فاجازها سيبويه خلافا لغيره حجة سيبويه
السماع وهو قول الشماخ امن دمنتين عرّج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا

مررت برجل حسن وجهه فالحسن هو الوجه لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقة فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلنا

ظللنا بما اقامت البيت فكيتا وجونتا صفتان لجارتنا وضميرهما عائد الى جارتنا فصار
مثل قولك امراتان حسنتا وجهيهما بجونتا صفة كحسن ومصطليها بمنزلة الوجه
الذي هو فاعل وهما مضاف اليه راجع الى موصوف الجونتين وهما جارتانا كان
(الاستشهاد) الضمير في حسن وجهه راجع الى موصوف الحسن وهو ظاهر في الاستشهاد وقال غيره
الضمير في مصطلاهما لا يرجع الى جارتنا ليكون مسئلة الخلاف بل الضمير راجع الى الاعالي
وهي غير موصوف لجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان
الضمير في ثوبه للغلام اي جميل ثوب الغلام فلا يكون دليلا على مسئلة الخلاف
اذ الخلاف حيث يكون الضمير الذي اضيف اليه معمول الصفة راجعا الى موصوف تلك
الصفة وههنا راجع الى غير موصوفها ونظيره امراة حسنة العينين نقيتي جفنيهما في ان الضمير
المضاف اليه للبين غير عائد الى موصوف الحسنة بل الى العينين وهما غير الموصوف
فلا يكون مسئلة الخلاف وانما جاز عود ضمير المثنى عند هؤلاء الى الاعالي مع انها جمع
لان الاعالي معناها التثنية فكانه قال كميتا الاعليين واجيب عنه بان الاعالي جمع و
الضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع الى الجمع ولا ضرورة الى حمل الجمع مثنى
لاستقامة معنى الجمع وهو ان اعالي الجحرتين لونهما لون الكميت لبعدها عن موقد النار
ولم يتسود بل تغير وشابه لون الكميت وانما اسود موضع الاصطلاء واذا امكن حمل
الجامع على ظاهره فلا حاجة الى حمله على غير ظاهره وانما افرد مصطلا لانه مصدر على
تقدير حذف مضاف اي موضع اصطلائهما وهو مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية
نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع التثنية (من م)
اجوز ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقي وهي خمس عشرة صورة لانه خرج من الثماني
عشرة ثلث صور صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمس عشرة ثلث صور
~~صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمس عشرة صورة~~ فما كان فيه ضمير واحد
احسن واما كان احسن لان فيه قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران
حسن اي لا يكون احسن واما كان حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن
لانه فيه ضميرا زائدا مستغنى عنه اذ الارتباط يحصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيح لفوات
قدر الحاجة ومتى ارتفع بها اي بالصفة الظاهر ولا ضمير فيها اي في الصفة والا ان

وان لم ترتفع بها الظاهر ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف بشهادة التانيث
في نحو امراة حسنة الوجه ولولا ان في الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يؤنث و
استلهما ظاهرة واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكرنا فاسم
الفاعل غير المتعدي نحو رجل خارج الغلام فيجوز فيه ثمانية عشر وجها كما في حسن
الوجه واسم المفعول غير المتعدي اي الى ثان نحو مضروب الغلام يجري فيه (كذلك)
الاوجه الثمانية عشر وكذا المنسوب نحو رجل تميمي ابوه يجري فيه ايضا الوجوه
المذكورة لان المنسوب بمنزلة الصفة لان معنى تميمي منسوب الى تميم ومنه اي
من الاسم العامل اسم التفضيل وهو ما اشتق لموصوف بزيادة على غيره قوله
ما اشتق اي من فعل جنس يدخل فيه المشتقات قوله لموصوف يخرج عنه
اسماء الزمان والمكان فانهما غير جاريين على موصوف قوله بزيادة على غيره يخرج
عنه اسم الفاعل والفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغته افعل الا
في الخير والشر يقال فيهما خير منه وشر بمعنى اخير واشر ولا يقال اخير اصلا اي
لم يستعمل في كلامهم في موضع اخير ولا اشر اي ولا يقال اشر الا في لغة رديئة و
عليها اي وعلى تلك اللغة الرديئة جاء قولها صغراها شراها فان شرى تانيث
اشر كالفضلى تانيث الافضل واصل المثل حض قول امراة في زمن لقمن بن
(البجي) عاد كان لها زوج يقال له البجي وخليل يقال له الحلي فخرجت يوما وتبعها لقمن
فراى الحلي قد عرض لها فقضيا وقضيا حاجتهما ثم قالت للحلي اني متماوتة فاذا
اسندوني الى رجمي فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله
فلما سمع لقمن ذلك قال ويل للبجي من الحلي فارسلها مثلا ثم فعلت المراة ما قالت
واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا
هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت
الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لهما
(عند ذلك) الصغرى لما يعرفان محياها وتعلقت بها وصرخت فقالت الام صغراها شراها
وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب كما مر لان صيغة افعل وصيغة افعل مشتركان
في انهما لا يمكن بناؤهما الا من ثلاثي مجرد ويتوصل بمثل ما يتوصل به فيما اي في

النجب فالاستخراج والبياض والعمى اذا اريد منها التفضيل يتوصل بما يدل على
اصل التفضيل ويوقع مصادرها تمييزا له نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى وقد
شذ الاعطى والاولى لبنائهما من المزيد فيه وهو الاعطاء والايلاء وكان القياس
ان يقال اشد اعطاء واشد ايلاء كما يقال اشد اكراما وقولهم افلس من ابن المذلق
واحمق من هبنقة عطف على الاعطى اي وقد شذ قولهم وهما مثلان وافلس
معناه اشد افلاسا وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد
شمس بن سعد لم يجد بيتة ليلة اي نفقة ليلة وابوه واجداده يعرفون بالافلاس
قال الشاعر في ابنه فانك ان ترجو تميما ونفعها كراجي الندى والعرف عند المذلق
وهبنقة ذو الودعات وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام
وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل
وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا واما ما انشده الكوفيون
من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال الطباخ وقال
الاخر ابيض من اخت بني اباض فصح شذوذه محمول لغير التفضيل اي اجاز الكوفيون
ابيض منه واسود كما في التعجب وتمسكوا بالبيتين واجيب بان ذلك ليس بحجة لشذوذه
مع انه يحتمل ان يكون ابيض في البيت افعل الذي مؤنثه فعلاء ولا يكون للتفضيل
فكانه قال انت مبيضهم وانتصب سربال على التمييز وكذا في البيت الاخر لا يكون
للتفضيل لاتصاله معناه مبيضة هي من اخت بني اباض ومن للبيان واوله جارية
في درعها الفضفاض ابيض البيت والاكثر ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل و
عمرو افضل منه لانه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل
على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل تاثير باعتبار
الزيادة والفاعل مؤثر فالتاثير باعتباره اقوى من المفعول الذي هو متاثر لا مؤثر
وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين وازهى من الديك واشام
من البسوس واعذر والوم اما الاول فاصل ان امراة تشغلها خوات بن جبير
الانصاري بنحيها من السمن وقضى منها الوطر والقصة مشهورة وكذا ازهى
من الديك من زهي فهو مزهو اذا تكبر وخص الديك بذلك لانه يعجب بنفسه اذا نظر

بالمفضل على المفعول فلما كان مفضيا الى اللبس كان التفضيل على الفاعل

الى

الى حسن منظره وهذا باعتبار اللفظ لان زهي مجهول باعتبار اللفظ وهو في المعنى
فاعل لانه بمعنى تكبر فقولهم ازهى بمعنى اشد مزهوا به فهو تفضيل باعتبار لفظ
المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل وقد ذكر بعضهم انه يقال زها الرجل
يزهو اذا تكبر وح لا استشهاد فيه فان التفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما
اشام فهو من شئم الرجل فهو مشئوم كما يقال زهي فهو مزهو والبسوس خالة
جساس بن مرة قاتل كليب وكان للبسوس جار من جرم يقال له سعد وكانت
له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من اراضي العالية فلم يكن يرعاه
احد الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت ناقة الجرمي في ابل جساس ترعى في حمى
كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فلما رات البسوس نادت واذلاه فقال جساس
ليقتلن غدا جملا اعظم من ناقة جارك ولم يزل يتوقع غرة كليب حتى تمكن من
قتله ثم نشب الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة وقد جاء اي افعل التفضيل ولا فعل له
نحو احنك الشاتين اي اشدهما اكلا قالوا انه مشتق من الحنك قال الجوهري هو
شاذ لان الحلقة لا يقال فيها ما افعله وآبل من حنيف الحناتم اي اشدهم تانقا في
رعية الابل واعلمهم بها وقد عد مما لا فعل له وفي الصحاح انه يقال ابل يابل ابالة
كما يقال شكس يشكس شكاسة فهو آبل وابل اي على فاعل وفعل وهو الحاذق
بمصلحة الابل فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحنيف الحناتم رجل من بني تيم
اللات من ثعلبة كان له حذق في رعية الابل ومنه اول على الاعرف اذا اختلف في
لفظ اول انه افعل بشهادة الاولى والاول كالافضل والفضلى والفضل لان افعل
التفضيل مؤنثه فعلى وجمعه فعل ويلزمه التنكير مع من لعدم اسباب التعريف
ونحو ولست بالاكثر منهم حصى ليست من فيه بالتي نحن بصدده هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لو كان افعل المقرون بمن نكرة لما جامعه اللام وقد جامعها في البيت
فاجاب بان من فيه ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه اللام بل التقدير لست منهم
اي من بينهم بالاكثر حصى وليست دالة على التفضيل ومعنى بالاكثر منهم حصى اي
عددا واخره انما العزة للكاثر ونحو ونبئت مهلهلا والخير منه زهيرا ابو عمر دخر الواجرينا
قليل يعني ان منه في البيت صريح في انه باعتبار التفضيل فاجاب بانه قليل نادر

او فوعل والارجح انه افعل

والتعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اي عند مفارقة من يعني اذا لم يوجد
من يكون معرفة اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو زيد افضل القوم
فان قلت لا نسلم انه يلزم من مفارقة من ان يكون معرفة لجواز ان يكون مضافا
الى نكرة نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون افضل
الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف
اليه وفارقته من فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى معرفة ويستوي فيه الذكر
والانثى والاثنان والجمع مصحوبا بمن بخلافه معرفا باللام وساغ فيه الامران مضافا
يعني افعل التفضيل اذا استعمل بمن يجب فيه ترك المطابقة لانه اذا تعلق بمن شابه
الفعل فلا يثنى ولا يجمع كالفعل واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة لانه يبعد عن شبه
الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء فيحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات
واما المضاف يجري مجراه في ترك المطابقة وقد دخله الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فيبعد عن مشابهة الذي بمن فيجري مجرى المعرف باللام فروعي فيه المطابقة
وقد يحذف من لفظا ويراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير وكقول الشاعر
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول والتزم اي حذف من في آخر فلم
يستوف فيه ما استوفي في غيره لمكان آخر في الاصل افعل بمعنى من كان حقه ان
يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع يعني ان لا يراعى فيه المطابقة كافعل من
لكنه روعي في آخر المطابقة فقال رجل آخر ورجلان آخران ونساء اخر فقد خالف
باب افعل ووجه المخالفة انه استعمل مستلزما معه حذف من فجرى مجرى ما لا
تفضيل فيه كسائر الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة ونحو دنيا وجلى غلب
فاختلط بالاسماء اشارة الى سوال وجواب اما السوال فهو ان دنيا افعل التفضيل
وكان حقه ان يذكر مع من او اللام او الاضافة وكذا جلى تانيث الاجل الذي هو
افعل التفضيل فقد تجردت عن الثلث فاجاب عنه بانهما جريا مجرى الاسماء التي
لا تفضيل فيها فلذلك تجردت عنها ولا يعمل عمل الفعل اي لا يعمل في مظهر فلا ينصب
مفعولا به اصلا اي لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفاعل فانه يعمل فيه مضمرا وانما لم
يعمل عمل الفعل لان الاسماء العاملة انما تعمل باعتبار ان لها فعلا بمعناها وليس لاسم

بل المراد ان الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلا رجلا لكان هو افضل رجل من المفضلين فاذا اريد التفضيل عن المضاف اليه

التفضيل

التفضيل فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل ونحو واضرب منا بالسيوف القوانسا
منصوب بفعل مضمر اي مقدر مدلول عليه به اي باضرب فاجاب بانه لا نسلم انه
منصوب باسم التفضيل بل هو منصوب بفعل مقدر اي يضرب القوانس ويدل على
الفعل المقدر لفظ اضرب والقوانس من القونس هامته واوله اكرّ واحمى للحقيقة
منهم وقبله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ولا مثلهم لما التقينا فوارسا وكذا قوله
تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله استشهد بعضهم على ان اسم التفضيل
عمل في المظهر لان من منصوب باعلم واجيب عنه بان من منصوب بفعل مقدر
اي يعلم من يضل فحذف لدلالة اعلم عليه ولا يرفع المظهر على الاعرف اي لا يعمل
رفعا في فاعل مظهر فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه بنصب اكرم ليكون
ابوه فاعل اكرم بل ترفعه على الابتداء برفع اكرم على انه خبر مقدم اي مررت
برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون استثناء من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع
اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما جرى عليه مفضلا باعتبار تعلقه
على نفسه باعتبار غيره منفيا الضابط مستخرج من الامثلة الواردة فما جرى عليه
اسم التفضيل وقع صفة له هو رجلا ومتعلقه هو الكحل قوله مفضلا حال من
المتعلق وهو الكحل اي هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه لقوله منه اي الكحل احسن من
الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل
واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد و
قوله في عين زيد الجار والمجرور نصب على الحال من المجرور في منه اي احسن من الكحل
كائنا في عين زيد وقوله في عينه الجار والمجرور ايضا نصب على الحال من الكحل
مقدما عليه اي ما رايت رجلا الكحل احسن كائنا في عينه من الكحل كائنا في عين
زيد وشرط كون الكلام منفيا لان المثبت لا ينفي تفضيل الشيء على نفسه عند
تغاير الفعل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لجريه مجرى
الفعل علة لجواز عمله في المظهر الذي يدل عليه قوله الا ان يكون اي انما يعمل
في المظهر لجري اسم التفضيل وهو احسن مجرى الفعل وهو حسن لان المعنى المماثلة
ونفي المماثلة قد يكون الاول راجحا وقد يكون بكونه مرجوحا لكن سياق الكلام

استدل بعضهم على ان الظاهر بالبيت لان القوانس منصوب باضرب م

فوارسا م

خبره م

فما

ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وهذا يدل على نفي م

والاستعمال يدلان على ان المراد ان كونه فى عين الرجل ليس مساويا لكونه فى
عين زيد بل انقص منه اذ كونه فى عين زيد ابلغ من كونه فى عين الرجل فهذا الرجل
التفضيل استفيد من نفى اصل المماثلة فى الحسن وانضمام القرينة اليه فى الاستعمال
فاسم التفضيل هنا الواقع بعد النفى انما عمل لكونه بمعنى اصل الفعل من غير اعتبار
التفضيل ولما فى الرفع من الفصل بين افعل وصلته باجنبى هذا علة اخرى لجواز
عمله فى المظهر اذ لو لم يعمل فى المظهر بل جعل المظهر مبتداء وافعل التفضيل مرفوعا
بكونه خبرا له مقدما لم يتغير لما يلزم من الفصل ح بين احسن وبين صلته وهو
قوله منه باجنبى وهو الكحل اذا المقدر انه مبتدا والمبتدا اجنبى عن اسم التفضيل
ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد اى لك فى هذا المعنى عبارة اخرى
وهى ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد وكان اى ذلك
المتعلق المذكور وهو الكحل فيه اي فى ذلك المثال مضافا الى عين زيد محذوفا و
التقدير من كحل عين زيد فحذف المضاف وهو الكحل واقيم المضاف اليه مقامه
ولك اى ولك عبارة اخرى وهى ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
فتاتى بالمفضل عليه وهو عين زيد قبل ذكر افعل فتستغنى عنه اى عن ذكر المفضل
عليه اي بعد احسن وعليه قول سحيم مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا و
التاية التوقف والتلبث والتمكث وتاية تمييز من قوله اقل اى اقل توقفا و
ركب فاعل اقل والمفضل عليه وهو قوله كوادي السباع مقدم على اسم التفضيل
وهو اقل واخوف عطف على اقل ومنه اي ومن الاسم العامل اسماء الافعال
وتعمل عمل مسمياتها امرا كانت اي المسميات متعديا او غيره او خبرا اي امرا
كانت او خبرا وقسم الامر الى المتعدى وغيره كرويد فانه بمعنى الامر المتعدى
فرويد زيدا معناه ارود زيدا اى امهله غير ما وقع صفة او حالا او مصدرا مضافا
يعني ان رويد له استعمالات احدها المذكور والثانى ما وقع صفة كقولك الحق يعالج
شيئا رويدا اى علاج علاجا رويدا اى يسيرا والثالث ما وقع حالا اسأروا رويدا
والرابع ما وقع مصدرا مضافا كرويد زيد اى ارودا روادا مثل ارواد زيد

وصلته

بعده

فاستثنى هذه الصور لكون رويد ليس باسم فعل فيها وفى معناه اي معنى رويد
تيد يقال تيد زيدا بمعنى رويد ملتزما فيه اى فى رويد لفظ الوحدة فلا تختلف
باختلاف المخاطبين فيقال يا زيد رويد ويا زيدون رويد وهلم بمعنى قرب
عطف على قوله رويد وهذا ايضا مثال لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدى قال الله تعالى
هلم شهداءكم وهات الشئ بمعنى احضره وهار زيدا مقصورا بمعنى خذ وفيه اى وفى ها
لغات احدها الحاق الكاف به كقولك هاك وتصرف مع المخاطب فى احواله فيقال
هاك هاكما هاكم الى آخره والثانية ان توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء بفتح
الهمزة والثالثة ان تجمع بين الهمزة والكاف فيقال هاءك باقرار الهمزة على الفتح
وتصريف الكاف هاءك هاءكما هاءكم والرابعة ان يقال هاء كرام وتصرف تصريفه
فيقال فى التثنية هاءيا كراميا وهاؤا كراموا وفى المؤنث هائى كرامي والخامسة
ان يقال هأ بالهمزة بوزن هب وله استعمالات يريد بالاستعمالات تصريفها باعتبار
احوال الكاف وغيرها كهارا هاء وا وحيهل على الثريد مثال آخر لاسم الفعل بمعنى
الامر المتعدى ومعناه ايته وفيه اى وفى حيهل لغات حيهلا بالتنوين وحيهلا
بالالف وحيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وهذه الاخيرة
ذكره غير سيبويه واما ما قبله فقد ذكرها سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا بله ما كان
فى معنى المصدر اى دع ما كان فى معنى المصدر وهو بله زيد مضافا اى ترك زيد
وفعال التى فى معنى الامر عطف على رويدا ايضا كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك
ذكر مثالين الاول لازم والثانى متعد وهى اى فعال قياس فى الافعال الثلاثية
عند سيبويه كضراب وقتال بمعنى اضرب واقتل وقلت فى الرباعية كقرقار
فى امر السحاب يعنى يا سحاب قرقر بالرعد اى صوت وعرعار لعبة لصبيان
العرب وذلك لان الصبى اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوه
خرجوا اليه فلعبوا تلك اللعبة وعليك زيدا اي الزمه او به اى يقال عليك به ومعناه
اعطنى زيدا وعلى زيدا اى اولنيه وقربه منى ودونك عمروا اى خذه وعندك
خالدا اى الزمه وحذرك بكرا وحذارك اى احذره ونحو صه اى اسكت ومه
اى اكفف وايه اى حدث وآمين اى استجب وهلم بمعنى اقبل وهذه الخمسة

ويا زيدان

فعال

امثلة لاسم الامر اللازم و نحو هيهات الامر مثال لاسم الفعل بمعنى الخبر اي
بعدا لامر و فيه لغات فتح التاء لغة اهل الحجاز و بكسرها لغة تميم و اسد و من
العرب من يضمها و قد ينون على اللغات الثلث و منهم من يسكنها و منهم
من يجعلها نونا كهيهان و قد يبدل هاؤها همزة نحو ايهات و شتان زيد و
عمرو او ما زيد و عمرو بزيادة ما اي افترقا و تباينا و نحو لشتان ما بين
اليزيديين في الندى اباه الاصمعي لان فاعله ينبغي ان يكون متعددا او ما
معطوفا و لم يستبعده بعض العلماء عن القياس لان المراد لشتان الاحوال التي
بين اليزيدين فهو في المعنى متعدد و آخره يزيد سليم والاغر ابن حاتم و
سرعان ذا اهالة مثل و اصله ان رجلا كانت له نعجة عجفاء و كان مخاطها يسيل
من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل فقال ودكها فقال السايل سرعان
ذا اهالة و انتصب اهالة على الحال او التميز يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل
وقته و وشكان ذا خروجا اي سرع و وشك و فيها اي و في اسماء الافعال من
المبالغة ما ليس في مسمياتها الا انها تنحط في اسماء الافعال في امتناع تقدم معمولها
حكم المصدر اي لا يتقدم معمولها عليها خلافا للكوفيين فلا يقال زيدا رويدا
ولا زيدا عليك و نحوهما حجة البصريين انها ضعيفة لان منها الظرف و الجار و المجرور
و هي لا تتقدم عليهما معمولاتها لضعفها و كذا لا يتقدم الحال عليها فكذلك اذا نقلت
الى اسم الفعل و كذا ما ليس بظرف لانحطاط درجته عن درجة الفعل حجة
الكوفيين السماع و القياس اما السماع فقوله تعالى كتاب الله عليكم اي الزموا
كتاب الله و قول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا و آخره اني رأيت الناس
يحمدونكا قدم دلوي على دونكا مع انه اسم الفعل و اما القياس فعلى اسم الفاعل
و اسم المفعول فاجاب البصريون عن القياس بوجود الفارق و هو ان اسم
الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا و معنى بخلاف اسم الفاعل و اما جواب
السماع فهو ما ذكره حيث قال و انتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم و انما
هو من باب المصدر المؤكد لنفسه و كذا قوله يا ايها المايح دلوي دونكا فدلوي
اما مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف و منصوب بفعل مقدر و بيانه ان كتاب الله

في الآية

المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها فيها و حكمها اي و حكم مسمياتها

في الآية مصدر مؤكد من معنى قوله حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل
على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم و اما
البيت فيحتمل وجهين احدهما ان يكون دلوي منصوبا بفعل مقدر و هو خذ لا لدلالة
دونكا عليه و الثاني ان يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف اي هذه دلوي و يجوز
ان يكون دلوي مبتدأ و دونكا خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد اضربه
على التاويل المشهور و هو زيد مقول في حقه اضربه و المايح يستقي من تحت الذي
ينزل البير فيملأ الدلو و ذلك اذا قل ماؤها و منه اي و من الاسم العامل الاسم
المضاف نحو غلام زيد لانه لنيابته عن حرف الجر يجر المضاف اليه لان المعنى غلام
لزيد فمن يرى العمل له اي للمضاف و اما من يرى العمل للحرف المقدر فليس من
هذا الباب و منه الاسم التام اما بالتنوين نحو راقود خلا او بنون التثنية نحو
منوان سمنا او بالنون الذي يشبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو
ملء الاناء عسلا لانه ينصب التمييز على ما قد سلف و منه الاسماء المتضمنة لمعنى ان
لانها تجزم المضارع و هي اي الاسماء المتضمنة نحو ما تصنع اصنع و يتصل بها اي بما المزيدة
فينقلب الفها هاء لئلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من القولين
و هو مذهب الخليل و القول الآخر انه مه اسم الفعل و ما هي الشرطية و قد يستعمل
اي مهما للظرف نحو مهما تصب افقا من بارق تشم و اوله قد اوبيت كل ماء فهي صادية
اي عطشى مهما تصب بارقا في افق في جهة و ناحية من الجهات تشم ذلك البارق
من شمت البرق اذا نظرت الى سحابته اين تمطر و البارق السحاب ذو البرق
و مهما في البيت ظرف لان الفعل بعده تسلط على مفعوله فلا تسلط عليه تسلطه على
المفعول به لانه لا يتعدى الا الى الواحد فهو ظرف اي في اي جهة تصب و في انتصاب
افقا خرازة و من نحو من تغزُ نغزُه و اي كمن فانه اسم مبهم يتعين بالمضاف اليه
فقد يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل ياتي اكرمه و الى المكان نحو اي مكان
تجلس فيه اجلس فيه و الى الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمك الا انه اذا اضيف
الى الظرف لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين و انما قال
اضيف الى الظرف ليشمل ظرف الزمان و المكان كما ذكرنا من المثالين و اذ و حيث

ماصه

ايدا و بيت الناقة بمعنى جعلت تابى كل ماء تكرهها فهي صادية

انتصب على الظرف

مكفوفين بما عن الاضافة والاول وهو اذ للزمان والثاني وهو حيث للمكان
ويلزمهما النصب يعني ان اذ وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرف وان تضمنا
معنى الشرط واما اذ ما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على الرسول فقل
له حقا عليك اذا اطمان المجلس وهي عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط
في المستقبل وليست اذ الزمانية وقيل انها اذ الزمانية الا انه لما دخل عليها ما انسلخت
من الاسمية الى الحرفية وتجرد لانها على الماضي الى المستقبل واذ كان حرفا لم يكن
لها موضع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها لا يخرجها عن الاسمية وحيثما
للمجازاة نحو حيثما تكن اكن وفي التنزيل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ودخول
الفاء في جوابها دليل على الجزم عند عدمها ومتى واين مثلهما اي مثل اذ ما وحيثما
ولا يلزمهما ما نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ونحو
اين تصرف بنا الفلاة تجدنا نصرف العيس بعدها للتلاقي واما اذا اتصل
بهما ما فالجزم ظاهر كقوله تعالى اينما تولوا فثم وجه الله وكقول الشاعر متى ما تلقني
فردين ترجف روانف اليتيك ومستطارا راوان نحو واصبحت انى تاتها تلتبس
بها واحره كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي مضطرب غير ثابت تخاطب عمرو
يعاتبه فيما فعله وشبهه بمن وقع في معضلة وداهية شديدة يتعسر التخلص عنها تقول
كيف انت هذه المعضلة من قدام وخلف وبيته البيت بعده وهو فان يتقدم تغش منها
مقدما كربها وان اخرت فالكفل فاخر الكفل كساء يوضع على ظهر البعير ثم يركب تتوق
به العرق فاحزابا بل اي يتقدم يهلك وان تاخر ان صح تزل الكفل ويسقطها عن ظهرها
تشبيها للمعضلة بشموس اذا ركبها الراكب اسقطته ومحله اي محل انى النصب على الحال
نحو كيف وصل على الظرف نحو اين ومتى وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف
ويراه الكوفيون قياسا كيف عند البصريين لا يجازى بها لانه لم يثبت سماعها في كلام
الفصحاء واجازه الكوفيون بما ورد من قولهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد
استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من
التعيين المنافي لابهام اللازم للشرط يعني ان الشرط يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع
ومن تضرب اضرب وانما تجلس اجلس واذا اوضع لتاقيت الوقت والناقص ساقي

وتلتبس بها ولا
تخلص عنها اي
كلا مركبيها اي
المعضلة من
قدام وخلف صح

الابهام فاذا انتفى لازم الشرط وهو الابهام انتفى الشرط والشعر الذي اشار اليه هو
قول الشاعر استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتحمل وقول الفرزدق
ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد والبيت لم يوجد في
بعض النسخ بعد قوله للابهام اللازم للشرط ونحو ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد قليل والظاهر انه الحاق والصواب اذا اخمدت
لان اذا ابدون ما هو المبحث واما مع ما فجوز الجزم بها فاذا مع ما اجوز وقد نقل
عن بعضهم انه جوز الجزم باذا مكفوفة بما والتقدير انشد بيت الفرزدق وكان
اذا ما يسلك السيف يضرب ومن منعه قال الرواية حيثما يسلك لما فرغ من العوامل
اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما
معنى فعل ماخوذ من غيره اي من غير الفعل للدلالة عليه فانه يرفع اذا كان الماخوذ
منه ظرفا بشرط الاعتماد على ما تشترط اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه
اذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظيا او تقديرا او مطلقا عند الخليل ومن غير شرط
الاعتماد مطلقا عند الاخفش قسم العامل المعنوي الى صنفين احدهما ان يكون
العامل معنى الفعل ماخوذا من غير الفعل لدلالته عليه يعني ان معنى الفعل اما ان يكون
ماخوذا من ظرف او من غير ظرف فاذا كان الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلثة مذاهب
احدها مذهب سيبويه وهو انه اما ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم
الخروج او حدثا تقديرا نحو قوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره
اذ هو بتقدير حدث اي ومن آياته قيام السماء والارض بامره او لا يكون الواقع
بعده حدثا نحو عندي مال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف في الواقع
بعده بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه من كونه خبر المبتدا نحو زيد
في الدار ابوه او صفة لموصوف نحو جاءني رجل في الدار ابوه او حالا لذي حال نحو
جاء زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام نحو افي الدار زيد او بعد حرف النفي نحو
ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد على الموصول نحو الذي في الدار ابوه واما اذا لم
يكن معتمدا او المقدر ان الواقع بعده ليس حدثا فلا يعمل الظرف في الواقع بعده
عند سيبويه وان كان الواقع بعده حدثا لفظة نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو

مذكورة في نسخة
المقابلة بنسخة
المصنف وقد
يوجد صح

فتجويز الجزم به
قد لا يكون مستبعدا
لان اذ مع ما صح

لدلالته

زيد م

نحو قوله ومن آياته ان تقوم فيعمل فيه الظرف مطلقا من غير شرط الاعتماد والمذهب
الثانى وهو مذهب الخليل ان الظرف يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات لكن
مطلقا اي لا فرق بين ان يكون الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى قوله و
مطلقا عند الخليل والمذهب الثالث وهو مذهب الاخفش هو ان الظرف يعمل من
غير شرط الاعتماد مطلقا كان الواقع بعده حدثا او غير حدث هذا حل اللفظ
واما حجج المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يوجد الاعتماد مع الظرف لا يكون عاملا لجواز
فى داره زيد ولو لم يكن جوازا بل يكون الظرف عاملا لزم الاضمار قبل الذكر فان
قلت فاذا وجد الاعتماد نحو افى داره زيد ينبغى ان لا يجوز ايضا لادائه الى الاضمار
قبل الذكر مع انه متفق على جوازه قلت ذاك مشترك الالزام فانه اذا وجد الاعتماد
يعمل الظرف مطلقا على المذاهب بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه
ولا يلزمه الاضمار قبل الذكر ولزم الاخرين لكون الظرف عندهم عاملا والفرق
بين ما اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغاية تقريره انه اذا
وقع حدثا كان ادل على اضمار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث يكون جزءا
للفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسما جامدا فانه لا يدل على الفعل والاقرب الى القياس
مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد لا يعمل كساير الصفات واذا وجد عمل
كساير الصفات ولا فرق بين ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث و
اما حجة الاخفش فهو ان الظرف حدثا او غير حدث نزل منزلة الفعل فلا تشترط
فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط رتبة الظرف عن الفعل لانه شبه به فلا يكون
مساويا له لان المناسب انحطاط رتبة الفروع عن الاصول وان لم يكن للاحتياج
الى تمييز بعضها عن بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك المعانى لئلا تؤدى الى الكثرة
فبقيت الصفة مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تمييز بعض تلك المعانى عن بعض
ومن ثمه اى ومن اجل احتياج المعانى المعتورة على الاسماء الى ما يدل على تمييزها
حكم له اى للاسم باصالة الاعراب وتلك المعانى لم تكن فى الحروف ولا فى الافعال
فلم يحتج الى تمييز بعضها عن بعض فان قلت الفعل الى ما يميز ايضا يطرأ عليه
معان مختلفة لا يميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن

فان

هنا ترك

فان جزمه دال على النهى عن الشرب ونصبه دال على نفى الجمع بينهما ورفعه لا
يدل على اسفار الشرب بل قد يكون حالا بمعنى لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن فهذه
المعانى لا يدل عليها نفس الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها عن بعض بحركات اواخر
الفعل قلت لا نسلم ان المميز هو حركات الاواخر بل حركة الجزم داله على تقدير جازم
وهو لا فى النهى والنصب دال على تقدير ناصب وهو ان الناصبه وهى الداله على المعنى
المستفاد من النصب فالحركات من حيث هى غير مميزة بل دالة على عوامل مقدرة
تلك العوامل هى المقتضيه لتمييز تلك المعانى بعضها عن بعض فلم تكن كالمعانى
المعتورة على الاسماء فان المميز ثمه الاعراب هو المميز بين تلك المعانى وفى الافعال
لم يكن كذلك بل الحركات دالة على العوامل التى هى المميزة بين تلك المعانى فالتمييز
بالعوامل كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التمييز فيها بنفس الاعراب واصول
تلك المعانى اي المعانى المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة الفاعلية وهى المقتضيه
للرفع والمفعولية وهى المقتضية للنصب والاضافة وهى المقتضية للجر وانما قال
بحكم الاستقراء لانه لا يدل دليل عقلى على انحصار المقتضيات فى الثلثه بل علم
علة لنوع من الاعراب اما بحكم التناسب لقوة الاول وهو الرفع جعل علامة للفاعلية
التى هى اقوى من المفعولية والاضافه لان الفاعل جزء من الكلام والمنصوب و
المجرور فضلة واما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون المرفوع ويتم بدون المنصوب
والمجرور وما لا يتم الكلام الا به اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون
الدليل القوى وهو الرفع للمدلول القوى وهو الفاعليه وضعف الثانى وهو النصب
لكونه يتم الكلام بدونه فجعل دليلا على ما يتم الكلام ايضا بدونه وهو المفعولية
لتناسبهما ايضا وكون الثالث وهو الجر بين بين اى بين الرفع وبين النصب لكونه
اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسه وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور
بالاسم ومجرور بالحرف فهو اكثر من الفاعل الذى لا يكون الا واحدا واقل من المفعول
فهو متوسط بينهما فلذلك جعل دليلا على الاضافة التى هى متوسطة ايضا فى القلة
والكثرة بين الفاعلية والمفعولية على ما ذكرنا رعاية للتناسب ليكون المتوسط
للمتوسط كما كان القوى للقوى والضعيف للضعيف وعلى هذا اى وعلى اعتبار

بالاستقرار وذلك اى وتقييدها بالواحد من المقتضيات

حكم التناسب ببيان دلائل الاعراب في الاصل وهو الرفع والنصب والجر
بالحركات او الحروف اي كذا كان في الاصل الرفع اقوى من النصب وهو اقوى
من الجر واما بطريق التعادل عطف على قوله بحكم التناسب لاختصاص الاول
وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر وهو المفعول بالاضعف وهو النصب
وبيان التعادل ان الفاعل من حيث انه اقل عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع
والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فقبل النصب الموجب للخفة لتعتدل القوة
والضعف لان الفاعل من حيث انه اكثر ففيه ثقل للكثرة فاعطي النصب الدال
على الخفة ليعتدل الثقل والخفة واما لم يذكر في الجر التعادل لكون الجر متوسطا
وكون الاضافة ايضا متوسطة كما ذكرنا فكانا متساويين والتعادل انما يكون بحسب
قوة وضعف لا في القويين ولا في الضعيفين ولا في المتساويين فلذلك ذكر الجر في
التناسب ولم يذكره في التعادل وبهذا اي وبما ذكرنا من ان الفاعلية هي المقتضية
للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية للجر تبين ان الاصل في
المرفوع الفاعل لتحقق المقتضي بالحقيقة فيه وهو الفاعلية وما سواه اي ما سوى
الفاعل من المرفوعات ملحق به اي بالفاعل الحاق الفروع بالاصول و في المنصوب
اي وتبين ان الاصل في المنصوب المفعول لتحقق المقتضي وهي المفعولية فيه وما عداه
من المنصوبات متفرع عليه اي على المفعول و في المجرور اي وان الاصل في المجرور
المضاف اليه اما بصريح حرف الجر نحو المال لزيد او معناه اي معنى الجر نحو مال
زيد وعليه نص واضع الصنعة وهو امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
على ما ذكر ان ابنة لابي الاسود الدؤلي قالت يا ابه ما احسن السماء برفع احسن
لما رأت نجومها وتلألؤ انوارها في الظلام فقال نجومها وظن انها ارادت الاستفهام
فقالت انما اردت التعجب من حسنها فقال كان اذن تقولين ما احسن السماء بالنصب
ثم غدا الى امير المومنين علي رضي الله عنه وقال يا امير المومنين حدث في اولادنا ما لم
نعرفه واخبره بالقصة فقال هذا لمخالطة العجم ثم امره فاشترى صحفا بدرهم
واملى عليه فقال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف وقال انح هذا ولذلك
سمي هذا العلم نحوا وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم قاريا

تقرا

انهام

تقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير المومنين
علي رضي الله عنه فقال اني اخاف [illegible] انبساط قانون تقويم العرب كلامها به فقال
رضي الله عنه انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر وحكي ان واحدا من الولاة كتب
الي الخليل بن احمد رحمه الله واقترح عليه جميع اصول النحو في كلمات معدودة فكتب
اليه الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب و
ما سواه فرع عليه وان المضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه والسلام فجمع
في هذه الكلمات جميع قوانين النحو واصوله على سبيل الاجمال فهذه الحكاية
تشعر بان المراد من واضع الصنعة هو الخليل فارتفاع المبتدا لكونه مسندا
اليه اشبه الفاعل وبالمعنى الثاني اي اذا كان المبتدا مسندا وهو القسم الثاني
من المبتدا يعني به كونه صفة وقعت بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر مثل اقائم زيد فلانه اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدا ههنا
مسند فاشبه الفاعل لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع
الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل جزء ثان من الجملة والجزء
الاول هو الفعل وخبر ان واخواتها اي وارتفاع
خبر ان واخواتها لكون عامله اي عامل خبر ان في لزومه الاسماء اذ لا يدخل ان
الا على الاسم ووروده ثلاثيا نحو ان وان وليت فصاعدا نحو كان ولكن ولعل
وبنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اي لتضمن ليت ولعل معنى التمني والترجي
وكتضمن كان معنى التشبيه اشبه عامله اي لكون عامل خبر ان اشبه عامل الفاعل
وهو فعل الماضي مثلا فالحق به اي بالفاعل خبر ان والتزم تاخيره اي تاخير
المرفوع وهو خبر ان عن المنصوب فيما التزم تاخيره يعني في غير الظرف اذ يقال
ان زيدا قائم والتزم تاخير المرفوع منه عن المنصوب ايقاعا للمخالفة بينهما
اي بين الفعل وبين الملحق بالفعل او بين معمول صريح الفعل وبين معمول
الملحق بالفعل الاول اقرب الى اللفظ لانه ذكر العاملين واجيز تقديم الظرف
لما فيه من التوسع مع ان المخالفة معه واقعة بدون التقديم اي بدون تقديم المنصوب
على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا هذا جواب عن سوال مقدر

وذلك بان يقال لما كان عمل ان واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز تقديم
المرفوع فيه على المنصوب لكن جوز في نحو ان في الدار زيدا فان الظرف غير مرفوع
وقد قدم على المنصوب فكان في صورة مساواة الفرع للاصل فاجاب بامرين
احدهما ان الظروف يتوسع فيها بما لم يتوسع في غيرها كما ذكر في مواضع والثاني
ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل وبين
معمول الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما تتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما
في الظرف فيتحقق المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قائم لو قدم فيه
المرفوع لشابه الفعل والفاعل لان قائم على الجملة اي في حال من الاحوال من حيث
انه اسم يمكن ان يرتفع بالفاعلية في موضع ما كما يقال ضرب قائم زيد بخلاف الظرف
فانه لما قدم وقيل ان في الدار زيدا لا يشبه صورة الفاعل اذ الظرف المستقر لا يمكن
ان يرتفع على الفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا
وانما قيده بالمستقر احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل فيما لم يسم
فاعله نحو ضرب في الدار على المجهول فان في الدار قائم مقام الفاعل فصورة الظرف
اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل
عند بعضهم اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف فهو حاصل فلا يقع فاعلا
اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا الخ ولم يجز اي تقديم
المرفوع مع الفعل حتى كره دخولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل
هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب على الوجه الثاني من الوجهين المذكورين
في الظرف اما السوال فهو ان يقال اذا جوز تقديم الظرف نحو ان في الدار زيدا
لتحقق المخالفة فيه بين معمولي الفعل والملحق به فليجز ايضا تقديم الفعل وان كان مرفوعا
على الخبرية لتحقق المخالفة فيه ايضا فيجوز في ان زيدا يضرب ان يقال ان يضرب
زيدا كما جوز ان في الدار زيدا فاجاب بان المانع في الفعل كراهية دخول ان على
صورة الفعل بخلاف الظرف فانه على الجملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه بخلاف
الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على عامل وخبر لا التي لنفي الجنس اي وارتفاع
خبر لا انما كان لشبه الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكونه عاملا وهو لا يحذوا

به حذو ان لما بينهما من التقابل لا قيامهما اي لا قيام لا وان النفي والاثبات على سبيل
التوكيد اي لان لا نفي موكد لكونه للاستغراق وكون ان اثباتا موكدا لان اصل الاثبات
مستفاد من الجملة التي دخلت عليها ان واما تاكيد الاثبات فمستفاد من ان والغرض
من قوله على سبيل التوكيد ان مشابهة لا وان ليست لمجرد التقابل حتى يقال يحمل النقيض
على النقيض بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما في التاكيد فهو اقرب الى التحقيق اذ حمل
النقيض على النقيض قد يورد عليه بان النقيضين حقهما ان يكونا متخالفين في الحكم لا متوافقين
فيحتاج الى الجواب وهو ان النقيضين ظرفان فكانهما نظيران فقول المصنف على
سبيل التوكيد اشارة الى كونهما متوافقين في التوكيد فهما مثلان فالحاصل ان
خبر لا مشابه للمشابه للفاعل وهو خبر ان والمشابه للمشابه مشابه ولا تقديم هنالك
بحال ولا تقديم هنالك بحال حطا له عن رتبة ان اي جوز في تقديم المرفوع اذا كان
ظرفا ولم يجوز في خبر لا تقديمه على اسمه سواء كان الخبر غير ظرف نحو لا رجل منطلق او
ظرفا نحو لا رجل في الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم المرفوع لساوى لا ان لكن القياس
حط الفروع عن الاصول وكلمة لا فرع على ان لما ذكرنا من التقابل الموكد واسم ما ولا
اي وارتفاع اسم ما ولا اي معنى ليس لما بينهما اي بين ما ولا وبين ليس من التشارك
في المعنى وهو النفي المطلق فيهما ونفي الحال في ما والدخول على المبتدا والخبر ولزوم
الاسماء ونحوها والتزموا تقديمه اي تقديم مرفوعهما على المنصوب لعدم اقتضائهما اي
لعدم اقتضاء ما ولا وقوع تلك المخالفة لضعف شبههما اي شبه ما ولا حيث اقتصر على المعنوي
دون اللفظي وقوع تلك المخالفة م قوله وقوع منصوب على انه مفعول لاقتضاء اي
لا يقتضيان وقوع تلك المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه انه قدم في ان
المنصوب على المرفوع اذ لو عكس لشابه الفرع وهو ان الاصل وهو الفعل وانما جوز
تقديم المرفوع في ما ولا على المنصوب لان تقديمه لا يستدعي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع
المخالفة انما احتيج اليه حيث كان الشبه قويا لكونه مشابها في اللفظ لكونه ثلاثيا مبنيا
على الفتح وفي المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فشبههما بليس من وجه واحد
وهو المعنوي لكون ما لنفي الحال وكون لا للنفي مثله فلما كان الشبه ضعيفا كان درجتهما
منحطة عن الاصل بنفسهما من غير احتياج الى وجه اخر يحقق المخالفة فالشبه القوي

يقتضي مخالفة فوتفوق السبب الضعيف ويكفي مخالفتهما بوجه من الوجوه واما انتصاب
الحال فلانها فضلة يتم الكلام بدونها ولما انها اى ولما ان الحال مفعول فيها اذ
قولك ضربت راكبا معناه ضربت في حال الركوب فهو في المعنى ظرف ولذلك اشبهت
المفعول لاسيما الظروف يمكن تقرير هذا الكلام بوجهين احدهما ان كون الحال مفعولا
فيها بوجب الشبه بمطلق المفعول من حيث ان المفعول فيه مفعول ايضا لاسيما
الظروف فان الحال اشد شبها به لتساويهما في كونهما مفعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان
والمكان يقع في الحال ايضا والثاني ان يراد لاسيما اذا كان الحال ظرفا فانه يزداد
شبهها بالمفعول فيه لكونه ظرفا صورة ايضا والتمييز اى وانتصاب التمييز ايضا لشبه

المفعول م

المفعول لما وقع في امثلته اى امثلة التمييز موقع الفعل في نحو ضربت زيد عمروا
وزيد ضارب عمروا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب
زيد عمروا فان طاب زيد نفسا مثل ضرب زيد عمروا ورطل زيتا نحو زيد
ضارب عمروا من حيث انه منصوب بعد منون ومنوان سمنا نحو هما ضاربان خالدا
وعشرون درهما نحو هم ضاربون بكرا م وما في السماء قدر راحة سحابا نحو عجبت من ضرب

المنصوب م

زيد عمروا والمستثنى اى وانتصاب المستثنى لمشابهة المفعول ايضا لكونه
فضلة ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالا ونحوه كالمفعول معه
فان الفعل ايضا نصبه بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع والاسم والخبر في بابي كان
وان اى وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما ان عاملهما وهو ان وكان
لاقتضائه شيئين معنى وهما المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الفعل لاقتضائه
فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب زيدا عمرو وكان زيد قائما نظير ضرب
زيد عمروا والمنصوب اى وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل
ظريف ولا خيرا من زيد عندنا لشبه المفعول لما انها اى لما ان لا محمولة على ان لا
لما ذكرنا ولا فروع وفي نسخة ولا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة
يعني انه كان للمرفوع اصل وفروع وكذا المنصوب وليس للمجرور ملحق به لان كل مجرور
جره بالاصالة لا بالالحاق لان كل مجرور يجر بالاضافة فلا فرع له وهو ظاهر واما
التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل بل اعراب التابع

فهي داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل في المتبوع واحد وفيها
مذاهب اخر يختلف العامل فيها على ما ذكر وهي مشهورة وانما بني من الاسماء ما بني
يعني ان الاصل في الاسماء الاعراب على ما ذكرنا فانما بني منها ما بني اما لفقدان المقتضي
وهو التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد فانها مبنية لعدم المقتضي اذ الاعراب
انما يستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب فلا اعراب واما لوجود المانع وهو مناسبة
غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر والحروف على ما اومى اليه في بيان المبنيات
من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعته لاسم الفاعل
لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارعة في اللفظ فلموازنته اى فلموازنة
المضارع اياه اى اسم الفاعل في الحركة والسكون اذ ضارب فيه حركة وسكون
وحركتان فكذا يضرب واما الثاني وهو المضارعة في المعنى فلقبول كل واحد منهما
اي من الفعل المضارع واسم الفاعل الشياع والخصوص ومبادرة الوهم فيهما اي
في كل واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال بيانه ان الاسم ان لم يكن معه
اللام شائع نحو رجل ويختص اذا دخله اللام نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب
فانه شائع يحتمل الحال والاستقبال ويختص بدخول حرف كالسين او سوف للاستقبال
وبدخول اللام للحال نحو ليضرب وايضا المضارع واسم الفاعل اذا تجردا عن القرائن
المعينة لاحد الزمانين يتبادر الذهن الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انهما
مشتركان بين الحال والاستقبال فعلى هذا لا نسلم انه يتبادر الذهن عند التجرد
من القرينة الى الحال اذ من شان المشترك ان لا يفهم تعيين احد معنييه عند التجرد
عن القرينة واما الثالث وهو المضارعة في الاستعمال فلوقوعه اى فلوقوع المضارع
صفة نحو جاءني رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفة نحو جاءني رجل ضارب ولدخول
لام الابتداء عليه اي على المضارع نحو ان زيدا ليضرب كما يقال ان زيدا لضارب وقوله
عندنا اشارة الى الخلاف اذ ذهب البصريون الى ان الفعل المضارع انما اعرب لمشابهته
لاسم الفاعل كما بينا وذهب الكوفيون الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسماء اذ
يقال ما بالله حاجة فيظلمك فانه ملتبس اذ يعقل من نصبه نفي الظلم ومن رفعه اثبات
الظلم فالاعراب يرفع اللبس كما في الاسماء ونظيره لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر وجزمه

في التابع بمعان
عمل العامل الاول
ينصب على التابع
انصبابه على المتبوع
دفعة واحدة هذا على
المذهب الاصح
وهو ان العامل
في التابع م

على الدعا فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرناه من قبل ثم شرع في بيان
سبب استحقاق الرفع والنصب والجزم والجر فقال ثم ان وقوعه اي وقوع المضارعة
في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية
نحو زيد يضرب اقتضى له اي للمضارع استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع
اي بينا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه موقع الاسم فاذا كان وقوعه
موقعه بنفسه من غير احتياج الى حرف يجعله في تقدير الاسم كان اقوى مما توقف
وقوعه موقع الاسم على حرف ولما كان السبب اقوى استحق الاثر الاقوى وهو
الرفع لما بينا ووقوعه اي وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم اصلا نحو لم
يضرب اقتضى له اي للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم اي لما ثبت
ان المضارع يكون معربا بالمشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا ولم يكن ههنا
واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع المعرب اعراب الاسماء لان انواع
الاعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع موقع الاسما لم يستحق اعراب
الاسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت ان يكون له اعراب ما
فابدل بالجزم مكان الجر ليكون له اعراب ما نظرا الى اصل المشابهة ولا يكون من خصوص
انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقع الاسم واحتيج في هذا الى بيان ان الجزم
لا يصلح ان يكون في الاسم فقال في بيانه لما انه اي لما ان الجزم لا يناسب الاسم
حيث يفضي هناك اي في الاسم وجوده اي وجود الجزم الى عدمه غالبا معناه انه
لو جزم الاسم والغالب ان يكون فيه تنوين وهو نون ساكنة فلو دخله الجزم
وسكن آخر الاسم لاجتمع ساكنان التنوين وآخر الاسم الساكن فيحتاج الى
تحريكه لئلا يجتمع ساكنان فيودي اثبات التسكين الى عدمه وما يودي اثباته الى عدمه
كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن الاسم الذي لا تنوين فيه فانه لا يأتي فيه هذا
المقرر ووقوعه اي وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما
ينقله الى تقدير الاسم او ما اشبهه اقتضى له اي للمضارع وجها من الاعراب بين الاول
وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اي وهذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب
او الجر وانما كان النصب متوسطا بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق لعدم

الحركة والرفع ثقيل مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما اذ هو خفيف
لكونه نصبا وثقيل لكونه حركة وانما كان الجر متوسطا نصا بينهما لان الجزم خفيف
مطلق والرفع ثقيل كثير والجر ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله دون الرفع
لقلته فكان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته ولما ان عوامله اي عوامل
المضارع اشبهت نواصب الاسم اي خص المضارع بالنصب لوجهين احدهما
خفة النصب والثاني ان ما هو الاصل في عوامل النصب هو ان وهي مشابهة لناصب
الاسم وهو ان المفتوحة المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد تخفف
فتصير لفظه لفظ ان الناصبة واما معنى فلانهما تجعلان الجملة بتقدير المصدر فان
قولك اريد ان تخرج واريد انك خارج في معنى اريد خروجك وهذا التشبيه
مختص بان من نواصب الفعل واما البواقي وهي لن وكي واذن فلم تكن مشبهة
لان المشددة المفتوحة في الوجهين المذكورين وانما الحقت بان الناصبة
لانها في معنى الاستقبال كما ان الناصبة للاستقبال وانما ذكر لفظ العوامل
جمعا مع ان الحكم يختص بواحد منها وهي ان الناصبة لان البواقي لما الحقت بها
في الدلالة على معنى الاستقبال جرت مجراها ولو قال لما ان عامله اشبه ناصب الاسم
واراد مشابهة ان الناصبة لان المشددة المفتوحة كان ابين فالحاصل انه انما اختص
المضارع بالنصب لوجهه عوامل النصب فيه دون عوامل الجر قوله او ما اشبهه
عطف على ما ينقله اي الا بانضمام ما ينقل الفعل الى تقدير الاسم كان الناصبة او
بانضمام ما اشبه ذلك الناقل وهو لن وكي واذن لان النواصب غير ان لا تنقل
الفعل الى تقدير الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال مثلها وانما كان سيضرب
وسوف يضرب مما يجب فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع بعد السين وسوف لان المراد
ان الفعل المضارع مع السين وسوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد سيقوم
في معنى زيد قائم فلذلك وجب له الرفع فان قلت الفعل المضارع اذا وقع صلة للذي
نحو جاءني الذي يضرب يجب له الرفع مع انه ليس واقعا موقع اسم الفاعل اصلا قلت
الجواب عنه من وجهين احدهما ان اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضا وهو اللام
نحو الضارب فالفعل المضارع واقع موقع اسم الفاعل لصحة وقوع اسم الفاعل

صلة للموصول في الجملة والثاني انهم قالوا الموصول جيء به ليكون وصلة الى وصف
المعارف بالجملة فالجملة التي وقعت صلة صلة اصلها ان تكون صفة لكن الجملة
لا تقع صفة للمعرفة فجيء بالموصول اصلاحا لوقوعه صفة للمعرفة فالفعل المضارع الواقع
صلة صفة في الاصل والصفة قد تكون اسم فاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو
جاء رجل ضارب وقد تكون فعلا مضارعا نحو جاء رجل يضرب فكذا اذا وقع
صلة بعد معرفة نظرا الى ان الاصل كون الصلة صفة فالمضارع واقع موقع
الصفة نظرا الى الاصل وبهذا اي وبما ذكرنا من ان الفعل المضارع خص
بالنصب ولم يدخله الجر لان عوامل الجر لا يدخله وبان الجزم لا يدخل الاسم
لامتناع وجوده فيه تبين وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل اي تبين اختصاص
الجر بالاسم لكون عوامل الجر فيه لا في الفعل وتبين اختصاص الفعل بالجزم
لامتناع دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله بهذا
يشمل الامرين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم
بالفعل والله اعلم قال المصنف رحمه الله في آخر الكتاب واذ قد وفقنا بما
وعدنا من توفير الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين
على نبيه محمد وآله الطاهرين وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام الاتمان الاكملان الافضلان على
سيدنا ونبينا محمد وآله اجمعين الطيبين الطاهرين

قد فرغ من نسخ هذا الكتاب بتوفيق الملك الوهاب اقل عباد الله تعالى
واضعفهم واجرمهم واحقرهم واحوجهم الى رحمة الله تعالى
ابرهيم بن محمود بن ابرهيم بن بندار المشهدي جعله الله تعالى
من العالمين العاملين الفائزين بالدرجات العلى الواصلين
بالمقام الاسنى الآمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
وزاده علمه مع العمل الصالح يوما فيوما لحظة فلحظة
في الخامس من شهر شعبان المعظم سنة احدى وثلثين وثمانمائة
حامدا لله ومصليا على نبيه
ومستغفرا لذنوبه ولوالديه
ولجميع المؤمنين

